

٩١ / ٥
٤٦٩ / ٣

مُعْنَى اللَّيْلِ

عَنْ كِتَابِ الْأَعْرَابِ

الطبعة الأولى

الكويت

١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م

حقوق الطبع محفوظة



المستهم

مُعْنَى اللَّيْثِ

عَنْ كُتُبِ الْأَعْرَابِ

لَا بُزْهَشَامَ الْأَنْصَارِيِّ

الْجُزْءُ الثَّالِثُ

تَحْقِيقٌ وَشَرْحٌ

الدُّكْتُورُ عَبْدِ الْلطِيفِ مُحَمَّدٍ الْخَطِيبِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

حرف الكاف

٦٠ - الكاف المفردة

- الكاف^(١) المفردة: جارة، وغيرها^(٢).

والجارة: حرف واسم.

والحرف له خمسة^(٣) معانٍ:

أحدها: التشبيه، نحو: «زيد كالأسد».

والثاني: التعليل، أثبت^(٤) ذلك قوم^(٥)، ونفاه الأثرون، وقيد بعضهم جوازه

بأن تكون^(٦) الكاف مكفوفة^(٧) بـ «ما»^(٨)، كحكاية سيويه^(٩): «كما أنه لا يعلم

فتجاوز الله عنه».

(١) انظر النص في سر الصناعة ٢١٨/١.

(٢) أراد بغيرها ما كان ضميراً مثل: بك، وإليك، وعليك.

(٣) في م ٨٣/٣ «خمس» وهو تحريف.

(٤) أثبتوه مطلقاً سواء كانت الكاف مجرّدة من «ما» أو مقرونة بما الزائدة أو المصدرية. دسوقي ١/

١٨٨.

(٥) ذكر المرادي أن الذي أثبتته هو الأخفش وغيره. انظر الجنى الداني ٨٤/١، وذهب هذا المذهب

سيويه، وسيأتي نصّه بعد قليل.

(٦) في م ٣٠/٢ ب «يكون» بالياء.

(٧) في م ٥١/١ أ «المكفوفة».

قال الشمني: «ولو قال بأن تكون الكاف متّصلة بما الزائدة لكان أحسن؛ إذ لم يعلم كفّها في

المثال، وعُلم زيادتها» الحاشية ١١/٢.

(٨) لم يذكر المالقي هذا المعنى في حرف الكاف، وإنما ذكره في مادة مستقلة وهي «كما»، فقال: «أن

تكون بمعنى كي فتتصب ما بعدها كما تنصب كي، كقولك: أكرمتك كما تكرمني....» رصف

المباني ٢١٣.

(٩) قال سيويه: «وسألت عن قوله: كما أنه لا يعلم فتجاوز الله عنه،... فزعم أنّ العاملة في «أنّ» الكاف،

و«ما» لغو، إلا أن «ما» لا تحذف من ها هنا كراهية أن يجيء لفظها مثل لفظ «كأنّ»، كما ألزموا =

والحق^(١) جوازه^(٢) في المجردة من «ما»، نحو: ﴿وَيَكَانَتْ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾^(٣)
 أي أعجب^(٤) لعدم فلاحهم، وفي المقرونة^(٥) بـ «ما» الكافة^(٦) كما في المثال^(٧)، وبـ^(٨)
 «ما» المصدرية نحو: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ﴾^(٩) الآية.

= النون لأفعلن، واللام قولهم: إن كان ليفعل، كراهية أن يلتبس اللفظان» الكتاب ب ٤٧٠/١ ونص
 سيبويه في الجنى الداني/٨٤ وفي الدر المصون ٣٥٤/٥.
 ومعنى الجملة: تجاوز الله عنه وسامحه لكونه لا يعلم، فالكاف على هذا حرف تعليل و«ما» زائدة،
 والفاء زائدة، والكاف وما بعدها متعلق بتجاوز.
 وقد تكون ما مصدرية، وهي وما بعدها فاعل لفعل محذوف، أي لثبوت عدم علمه. انظر الدسوقي
 ١٨٨/١ والأمير ١٥١/١.

(١) هذا رد من المصنف على من قيد التعليل بزيادة «ما». ونص ابن هشام في الهمع ١٩٤/٤.

(٢) أي: التعليل.

(٣) ﴿وَأَصْبَحَ الَّذِينَ تَمَنَّوْا مَكَانَهُ بِالْأَمْسِ يَقُولُونَ وَيَكَاثُرُ اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ
 وَيَقْدِرُ لَوْلَا أَنْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا وَيَكَانَتْ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ سورة القصص ٨٢/٢٨.

(٤) انظر البحر المحيط ١٣٥/٧، وفي الدر ٣٥٤/٥ «فيه مذاهب منها: أن وي كلمة برأسها، وهي اسم
 فعل، معناها: أعجب أي أنا، والكاف للتعليل، وأن وما في خبرها مجرورة بها، أي: أعجب لأنه لا
 يفلح الكافرون..» وقياس هذا القول الوقف على «وي» وحدها...» وانظر الجنى الداني/٨٤ «قال:
 وكذا قدره ابن برهان» أي: أعجب لأنه لا يفلح الكافرون. انظر شرح اللمع/٢٢٢.

(٥) أي ويكون معنى التعليل في المقرونة بما أيضاً، فيكون جوازه مطلقاً.

(٦) كذا في المخطوطات، وفي الخامسة/ ٤٤ ب «الكافة الزائدة»، وفي المطبوع «الزائدة»، وفي
 الشمني: «الكافة»، ثم قال: «هكذا وقع في نسخة المصنف، والظاهر أن يقال: بما الزائدة».

(٧) لعله أراد مثال سيبويه.

(٨) أي: وتفيد الكاف التعليل أيضاً إذا اتصلت بها زما» المصدرية.

(٩) قال تعالى: ﴿رَسُولًا مِنْكُمْ يَتْلُوا عَلَيْكُمْ آيَاتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُمُ

مَا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ * فَادْكُرُوا فِي آذَانِكُمْ وَأَشْكُرُوا لِي وَلَا تَكْفُرُونَ﴾ سورة البقرة/ ١٥١ - ١٥٢ =

قال الأخفش^(١): «أي لأجل إرسالي فيكم رسولاً منكم فأذكروني». وهو ظاهر^(٢) في قوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرُوهُ كَمَا هَدَيْتُكُمْ﴾^(٣).

وأجاب بعضهم بأنه من وَضَعَ الخاص^(٤) موضع العام؛ إذ الذكر والهداية يشتركان في أمر واحد وهو الإحسان. فهذا^(٥) في الأصل بمنزلة ﴿وَأَحْسِنَ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ﴾^(٦)، والكاف للتشبيه^(٧)، ثم عُذِلَ عن ذلك للإعلام بخصوصية المطلوب.

= وانظر البحر ٤٤٤/١ فقد ابتدأ بجعل الكاف للتشبيه، ثم ذكر أنها تكون للتعليل وهو معنى مقول فيها.

(١) في معاني القرآن ١٥٣/١ «أي كما فعلت هذا فأذكروني»، ومثله عند الزمخشري في الكشاف ١/ ٢٤٦ «أي كما ذكرتمكم بإرسال الرسل فأذكروني بالطاعة أذكركم بالثواب».

(٢) أي اقتران الكاف التعليلية بـ «ما» المصدرية ظاهر في الآية التالية.

(٣) الآية: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلاً مِنْ رَبِّكُمْ فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَأَذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَيْتُكُمْ وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمَنِ الضَّالِّينَ﴾ سورة البقرة/١٩٨.

وذكر مثل هذا أبو حيان في البحر ٤٤٤/١ في سياق حديثه عن الآية الأولى ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولاً﴾.

(٤) الخاص هو الذكر والهداية، والعام هو الإحسان؛ إذ الأصل طلب الإحسان كما يأتي في الآية، ثم عُذِلَ عن ذلك الأصل إلى خصوصية المطلوب وهو الذكر والهداية.

(٥) أي ما تقدم من ذكر الخاص، وهو الذكر والهداية في الآية.

(٦) الآية: ﴿وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِنَ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ﴾ سورة القصص ٧٧/٢٨.

(٧) قال أبو حيان: «والكاف للتشبيه، وهو يكون في بعض الأوصاف؛ لأن مماثلة إحسان العبد لإحسان الله من جميع الصفات يمتنع أن تكون، فالتشبيه وقع في مطلق الإحسان، أو تكون الكاف للتعليل، أي: لأجل إحسان الله إليك» البحر ١٣٣/٧.

وما ذكرناه في الآيتين^(١) من أن «ما» مصدرية^(٢) قاله جماعة، وهو الظاهر، وزعم الزمخشري^(٣) وابن عطية وغيرهما أنها كافة^(٤)، وفيه إخراج الكاف عما ثبت لها من عمل الجر لغير مقتضى. وأختلف^(٥) في نحو قوله^(٦):

وطرفك إما جئتنا فأحبسَنَّهُ كما يحسبُوا أن الهوى حيث تنظرُ

- (١) أي آيتي سورة البقرة/١٥١، ١٩٨.
- (٢) والكاف للتشبيه أو للتعليل.
- (٣) انظر الكشف ٢٤٦/١ فقد ذكر أنها مصدرية. وانظر المحرر ٢٧/٢.
- ورد أبو حيان في البحر ٤٤٤/١ كونها كافة قال: «لأنه لا يذهب إلى ذلك إلا حيث لا يمكن أن ينسبك منها مع ما بعدها مصدر...».
- (٤) أي زائدة كافة تمنع الكاف من عمل الجر.
- (٥) أي اختلف في الكاف.
- (٦) البيت لعمر بن أبي ربيعة، ونسبه العيني لجميل بن معمر، ووجدت نسبه لجميل على هامش/م ٣. وفي معاني الحروف للرماني: إذا زرتنا فامنح بطرفك غيرنا، ويروى صدره:
إذا جئت فامنح طرف عينيك غيرنا
وهي رواية الديوان، ومثله في شرح الحماسة لابن جني. وفي عجزه رواية: لكي يحسبوا، وطرفك: أي عينك، وجاء بفتح الفاء في المطبوع وم/١، والصواب بضمتها، فهو مبتدأ، وخبره الجملة الشرطية.
والشاهد فيه في «كما» فقد جاء الفعل بعدها محذوف النون، أما الكوفيون فقد ذهبوا إلى أن «كما» تأتي بمعنى «كيما» وينصب ما بعدها، واستحسن المبرّد من البصريين هذا، وإلى هذا ذهب الفارسي وابن مالك.
وذهب البصريون إلى أن «كما» لا تأتي بمعنى «كيما»، ولا يجوز نصب ما بعدها.
وجاء النصب في البيت لأن الرواية: لكي يحسبوا.
انظر البيت في شرح البغدادى ١١٧/٤ وما بعدها، وشرح السيوطي ١٧٧/١، ٤٩٨، والعيني ٤/٤٠٧، والخزانة ٥٥٣/٣، والجنى الداني/٤٨٣، والإنصاف/٥٨٦. الديوان/١٠١، وجمع الهوامع ١٠٢/٤، ورصف المباني/٢١٤. ومعاني الحروف للرماني/٩٩.

فقال الفارسي: الأصل كيما، فحذف الياء، وقال ابن مالك^(١): «هذا تكلف، بل هي كاف التعليل وما الكافة، ونُصِبَ الفعلُ بها لشبهها بكي في المعنى». وزعم أبو محمد الأسود^(٢) في كتابه المسمى «نزهة الأديب» أنَّ أبا عليَّ حَرَفَ^(٣) هذا البيت، وأنَّ الصواب فيه:

إذا جئت فامنح طرف عينيك غيرنا لكي يَحْسَبُوا... البيت

و^(٤) الثالث^(٥): الاستعلاء، ذكره^(٦) الأخفش والكوفيون، وأن بعضهم قيل

(١) في شرح التسهيل لابن عقيل ٢٨١/٢ «وربما نصبت [كما] حيثُ مضارعاً نحو: وطرفك... والأكثر عدم النصب، ومن كلامهم: انتظرنى كما آتيتك، لا لأن الأصل كيما كما زعم الكوفيون والفارسي، فحذفت الياء، بل لشبهها بكي، ولا يتكلف دعوى الحذف».

(٢) هو الحسن بن أحمد المعروف بالغُندجاني، الأسود اللغوي النسابة، كان عالماً بأيام العرب وأشعارها وأحوالها، وله تصانيف، منها: فرحة الأديب في الردّ على السيرافي في شرح أبيات الكتاب، ونزهة الأديب في الردّ على أبي علي في التذكرة، وضالّة الأديب في الردّ على ابن الأعرابي في النوادر، وغيرها.

عاش في القرنين الرابع والخامس. انظر بغية الوعاة ٤٩٨/١ - ٤٩٩، وشرح الشواهد للبغدادى ٤/ ١٢٣، معجم الأدباء ٢٦١/٧ - ٢٦٥.

(٣) قال البغدادى: «وما نقله المصنّف عن أبي محمد الأسود من أنَّ أبا علي حَرَفَ هذا البيت لغو، لا يلتفت إليه، فإنَّ البيت من أدلة الكوفيين قبل أن يُخْلَقَ أبو علي الفارسي، فما كان ينبغي للمصنّف أن يَنْقُلَهُ ويسلّمه...» شرح الشواهد ١٢٢/٤.

(٤) في م ٨٣/٣ ب «الثالث».

(٥) الثالث من معاني الكاف.

(٦) وذكره ابن مالك أيضاً، قال في التسهيل «وقد تُوافِقُ على». انظر ص ١٤٧، وانظر شرح ابن عقيل ٢٧٦/٢، والهمع ١٩٥/٤، وفي الجنى الداني ٨٤/١ قال: وزاد ابن مالك معنى ثالثاً، وهو أن تكون بمعنى على...، قلت: ليس ابن مالك وحده، ولذلك قال بعد هذا: «قلت: ذكر بعض النحويين أن هذا مذهب الكوفيين والأخفش...».

له^(١): كيف أصبحت؟ فقال: كخير، أي: على خير، وقيل: المعنى بخير^(٢). ولم يثبت مجيء الكاف بمعنى الباء، وقيل: هي للتشبيه^(٣) على حذف مضاف، أي: كصاحب خير.

- وقيل في^(٤) «كُنْ كما أنت»: إنَّ المعنى على ما أنت عليه، وللنحويين في هذا المثال أعاريب:

أحدها: هذا، وهو أن «ما»^(٥) موصولة، وأنت: مبتدأ حذف خبره.
والثاني^(٦): أنها موصولة، و«أنت» خبر حذف^(٧) مبتدؤه، أي: كالذي هو أنت، وقد قيل بذلك في قوله تعالى: ﴿أَجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ﴾^(٨)، أي^(٩): كالذي هو لهم آلهة.

(١) النص في الجنى الداني/٨٤، وفي سر الصناعة ٣٢٠/١، وجمع الهوامع ١٩٥/٤. وحكاها المرادي مروياً عن الأخفش. وذكر رواية الفراء له، وحكاها المالقي على أنه قولٌ للعجاج، انظر رصف المباني/٢٠٠.

(٢) أي: الكاف بمعنى الباء.

(٣) هذا للمرادي قال: «وأقول: تأويل ذلك ورَّده إلى معنى التشبيه أَوَّلَى من ادعاء معنى لم يثبت، وقد أُوِّلَ قوله «كخير» على حذف مضاف، أي: كصاحب حب خير» الجنى الداني/٨٥.

(٤) النص في رصف المباني/٢٠٠، والجنى الداني/٨٥.

(٥) جعل المرادي «ما» على هذا الوجه كافة، قال: «الثاني أن تكون «ما» كافة للكاف عن العمل، و«أنت» مبتدأ، وخبره محذوف، أي كما أنت عليه، أو كائن» الجنى الداني/٨٥.

(٦) هو الوجه الرابع عند المرادي، الجنى الداني/٨٥.

(٧) وعلى هذا تكون الكاف للتشبيه، أي: كن في المستقبل كالشخص الذي هو أنت في الماضي. كذا عند الدسوقي.

(٨) الآية: ﴿وَجَنَوْنَا بِبَنِي إِسْرَءِيلَ الْبَحْرَ فَأَتَوْا عَلَى قَوْمٍ يَعْكُفُونَ عَلَى أَصْنَامٍ لَهُمْ قَالُوا يَمُوسَى اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ الأعراف ١٣٨/٧.

(٩) كذا في الدر المصون ٣٣٥/٣، والبيان للكعبري/٥٩٣.

قال السمين: «الثالث أن تكون «ما» بمعنى «الذي» و«لهم» صلتها، وفيه حيثُ ضمير مرفوع مستتر، و«آلهة» بدل من ذلك الضمير والتقدير: كالذي استقر هو لهم آلهة». وانظر البيان ٣٧٣/١.

والثالث^(١): أن «ما» زائدة ملغاة، والكاف أيضاً جارة كما في قوله^(٢):

وَنَنْصُرُ مَوْلَانَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمٌ

وأنت: ضمير مرفوع أنيب^(٣) عن المجرور، كما في قولهم: ما أنا كأنت، والمعنى: كن فيما يُسْتَقْبَلُ مماثلاً لنفسك فيما مضى.

والرابع^(٤): أن «ما» كافة، وأنت: مبتدأ حذف خبره، أي: عليه أو كائن، وقد قيل في: ﴿كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ﴾^(٥) إِنَّ^(٦) «ما» كافة.

وزعم صاحب المستوفي^(٧) أن الكاف لا تُكْفُ بـ «ما»، وردّ عليه

(١) والكاف على هذا للتشبيه، والأصل: كن كأنت، أي كن مماثلاً الآن لنفسك قبل. والنص للمراي في الجنى/ ٨٥: «... ولا ينكر تشبيه الشيء بنفسه في حالين مختلفين، وعلى هذا فأنت في موضع جرّ بالكاف، وقد ورد دخول كاف التشبيه على «أنت» وأخواته».

(٢) البيت لعمر بن بَرّاقة الهذلي، وتقدّم شرحه في باب «أو»، والشاهد فيه أن «ما» ملغاة، والكاف جارة للناس، وفيه رواية أخرى «كما الناس» بالرفع، فتكون «ما» كافة أو مصدرية. وانظر شرح الشواهد للبغدادى ٥٧/٢، ١٢٤/٤.

(٣) عند الدسوقي ١٨٩/١ «والأصل: كك»، ولا يصح جرّ الكاف كاف الخطاب، بل تجرّ الظاهر، ويحتمل قوله «عن المجرور» أي عن الاسم الظاهر الذي الأصل دخول الكاف عليه. وانظر رصف المباني/ ٢٠٠.

(٤) وهذا هو الوجه الثاني عند المرادي في الجنى الداني/ ٨٥. والتقدير عنده: كما أنت عليه، أو كائن.

(٥) وهي آية سورة الأعراف المتقدمة.

(٦) ذكر هذا السمين وغيره انظر الدر ٣٣٥/٣، والبيان للعكبري/ ٥٩٣

قال: «والوجه الثالث أن تكون «ما» كافة للكاف، إذ من حكم الكاف أن تدخل على المفرد فلما أريد دخولها على الجملة كُفّت بما».

(٧) هو كمال الدين علي بن مسعود بن الحكم الفرخان. أكثر أبو حيان شيخ المصنّف النقل عنه، وتقدّم الحديث عنه في باب «أي».

بقوله^(١):

وأعلم أنني وأبا حَمِيدٍ كما النشوان والرجلُ الحلِيمُ
وقوله^(٢):

أخ ماجدٌ لم يُخزني يومَ مَشْهَدٍ كما سيفُ عمرو لم تَخُنْهُ مضاربُهُ

(١) قائل البيت زياد الأعجم، وبعده:

أريد حياته ويريد قتلي وأعلم أنه الرجل اللئيم
وروايته عند أبي حيان: لعمرك إنني وأبا حميد..
والنشوان: السكران وزناً ومعنى.

والشاهد في البيت أن «ما» كفت الكاف عن عمل الجر؛ ولذا جاء «النشوان» مرفوعاً بعد الكاف.
انظر شرح البغدادى ١٢٥/٤، وشرح السيوطي ٥٠١/١، والبحر المحيط ٩٨/٢، والخزانة ٤/٢٨٠، الدر المصون ٤٩٥/١.

(٢) البيت لنهشل بن حري يرثي أخاه مالكاً، ويكنى أبا ماجد، وقد قُتِلَ بصفين وهو يقاتل مع أمير المؤمنين علي بن أبي طالب.
وأورده أبو تمام في باب المراثي من الحماسة.

أخ ماجد: أي: أخي أخ ماجد، أي شريف، لم يخزني يوم مشهد: أي لم يشهد مشهداً إلا أحسن فيه البلاء، فأنا أفخر به.

وعمر: هو عمرو بن معدي كرب الصحابي، وسيُفقه يسمى «الصمصامة»، وخيانة السيف: النبوة عند الضرب به، والمضارب جمع مَضْرِب وهو موضع القطع، وكان سيف عمرو لا ينبو.
وذكر التبريزي في شرح الحماسة أن عمر بن الخطاب استوهبه من عمرو فوهبه له، فقبل لعمر: إنه غيره، وإنه ضنٌ بالصمصامة، فذكر عمر ذلك، فغضب عمرو بن معد يكرب، وقال: هاتيه، فأخذه، ودخل داراً فيها إبل الصدقة، فضرب عنق بعير بضربة واحدة فأبانها، وقال: إنما أعطيتك السيف لا الساعد.

والشاهد في البيت أن «ما» كفت الكاف عن العمل، فجاء ما بعدها مرفوعاً «كما سيف».

وإنما^(١) يصح الاستدلال بهما^(٢) إذا لم يثبت أن «ما» المصدرية تُوصَلُ بالجر. الاسمىة^(٣).

الخامس^(٤): أن «ما» كافة أيضاً، و«أنت» فاعل، والأصل: كما كنت، ثم حذفت^(٥) «كان» فانفصل الضمير، وهذا بعيد^(٦)، بل الظاهر أن «ما» على هذا التقدير مصدرية^(٧).

* * *

= ونهشل هو ابن ضمرة بن جابر بن قطن، وهو شاعر فارس إسلامي، وهو شريف مشهور مخضرم، بقي إلى أيام معاوية، وكان مع علي في حروبه.

انظر البيت في شرح البغدادى ١٢٨/٤ - ١٢٩، وشرح السيوطي ٥٠٢/١، وشرح الحماسة ١٧٤/٢، وأوضح المسالك ١٥٧/٢ والعيني ٣٣٤/٣.

(١) قال السمين: «وقد منع صاحب المستوفي كون «ما» كافة للكاف، وهو محجوج بما تقدم» الدر ٤٩٥/١.

ونص ابن هشام في الخزانة ٢٧٩/٤.

(٢) أي بهذين البيتين

(٣) وهو قول سيويوه والجمهور يذهبون إلى أن «ما» المصدرية لا توصل بالجر الاسمىة. والنص في م/ ١ والمطبوع «بالجملة».

(٤) من أوجه إعراب «كُن كما أنت».

وهو للمرادى قال: «الثالث أن تكون «ما» كافة أيضاً، ومهيئة لدخول الكاف على الجملة الفعلية، و«أنت» مرفوع بفعل مقدّر، أي: كما كنت. فلما حذِفَ الفعل انفصل الضمير».

انظر الجنى الدانى ٨٥، ومثله في رصف المباني ٢٠٠ - ٢٠١.

(٥) كذا في المخطوطات، وفي المطبوع «حذِفَ».

(٦) هذا الذي استبعده، جاء عند المالقي على أنه أحسن من غيره، قال: «وإنما كان هذا الوجه أحسن

من الأول لأن «كان» كثيراً ما تحذف، فأعلم» رصف المباني ٢٠١.

(٧) لأنها داخلة على فعل مقدّر، وليست كافة، بل يتأتى جعلها كافة لو دخلت على الاسم.

تنبيه^(١)

تقع «كما» بعد الجمل كثيراً صفة^(٢) في المعنى، فتكون نعتاً لمصدر^(٣) أو حالاً^(٤)، ويحتملها قولہ تعالى: ﴿كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ﴾^(٥).
فإن قدرته نعتاً لمصدر فهو إما معمول^(٦) لـ «نعيده» أي: نعيد أول خلق إعادةً مثل ما بدأناه، أو لـ «نطوي»، أي: نفعل هذا الفعل العظيم كفعلنا هذا الفعل^(٧).
وإن قدرته حالاً فذو^(٨) الحال مفعول «نعيده»، أي: نعيده مماثلاً للذي بدأناه^(٩)، وتقع كلمة «كذلك» أيضاً كذلك^(١٠).

فإن قلت: فكيف اجتمعت مع «مثل» في قوله تعالى^(١١): ﴿وَقَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ لَوْلَا يُكَلِّمُنَا اللَّهُ أَوْ تَأْتِينَا آيَةٌ كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ

(١) النص في الخزانة ٢٧٩/٤.

(٢) لأن الكاف بمعنى «مثل»، و«ما» مصدرية.

(٣) في م ٥٢/١ أ «لمصدر محذوف».

(٤) في م ٥٢/١ أ «حالاً من اسم مذكور».

(٥) الآية: ﴿يَوْمَ نَطْوِي السَّمَاءَ كَطَيِّ السِّجِلِّ لِلْكُتُبِ كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ وَعَدًا عَلَيْنَا إِنَّا كُنَّا فَاعِلِينَ﴾ سورة الأنبياء ١٠٤/٢١.

وقوله: يحتملها: أي المصدرية والحالية.

(٦) كذا جاء في البحر عند شيخ المصنف انظر ٣٤٣/٦، وانظر الدر المصون ١١٥/٣.

(٧) وهو إعادة أول الخلق مثل بدئه.

(٨) أي صاحب الحال هو الضمير المفعول في «نعيده».

(٩) كذا في المخطوطات «بدأناه»، وفي المطبوع بدأنا، ومثله في م ٣٠/٢ ب.

(١٠) أي نعتاً لمصدر محذوف.

(١١) الآية ١١٨ من سورة البقرة، وتمتها: ﴿تَشَبَّهَتْ قُلُوبُهُمْ قَدْ بَيَّنَّا الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾.

وقوله: كيف اجتمعت؟ أي كيف يصح ما ذكره من قبل والحال أن «مثل» في المعنى نعت؟.

مَثَل قَوْلِهِمْ ﴿...﴾، و«مثل» في المعنى نعت لمصدر «قال» المحذوف، أي^(١): كما أن «كذلك» نعت له، ولا يتعدى عامل واحد^(٢) لمتعلقين بمعنى واحد، لا تقول: ضربت زيداً عمراً، ولا يكون^(٣) «مثل» تأكيداً^(٤) لـ «كذلك»^(٥) لأنه أبين^(٦) منه، كما لا يكون «زيد» من قولك: «هذا زيد يفعل كذا» تأكيداً لهذا^(٧) لذلك، ولا خبراً لمحذوف بتقدير: الأمر كذلك؛ لما يؤدي إليه من عدم ارتباط ما بعده بما قبله.

قلت: «مثل»^(٨) بَدَل^(٩) من «كذلك»، أو بيان، أو نصب^(١٠) بـ «يعلمون» أي: لا يعلمون اعتقاد اليهود والنصارى «فمثل» بمنزلتها^(١١) في «مثلك لا يفعل كذا»، أو

(١) «أي» ليس في المخطوطات، وزادها مصحح النسخة ٣/ للبيان، وهي مثبتة في نص الخزانة نقلاً عن ابن هشام ٢٨٠/٤.

(٢) وهو هنا في المثال «قال»، ولمتعلقين: أي: لمعمولين.

(٣) في م ٥٢/١ «ولا تكون».

(٤) كذا في المخطوطات، ونص الخزانة، وفي المطبوع «تأكيداً».

(٥) أي للكاف من «كذلك».

(٦) قال الأمير: «يحتمل أن الضمير الأول راجع لكذلك، ووجه الأينية أن اسم الإشارة يدل على كمال

تميز مدلوله، وإن كان غيره أعرف أي والتوكيد لا يكون أخفى، ويحتمل العكس، وأن الأوضح لا

يكون تأكيداً وإنما يكون عطف بيان...» انظر الحاشية ١٥٣/١.

(٧) قوله «لهذا» مثبت في المخطوطين الأول والخامس، وسقط من بقية النسخ.

(٨) في الآية المتقدمة من سورة البقرة.

وقوله «بَدَل» أي مع ما أضيف له بدل من «كذلك»، أو أن المعنى: مثل بدل من الكاف من

«كذلك» انظر دسوقي ١٩١/١.

(٩) في الدر المصون ٣٤٧/١ بدل من موضع الكاف.

(١٠) أي هو مفعول به له.

(١١) أي هي زائدة؛ لأن التقدير: أنت لا تفعل كذا.

نصب بـ «قال»^(١)، أو^(٢) الكاف^(٣) مبتدأ، والعائد^(٤) محذوف، أي: قاله.
 ورَدَّ ابن الشجري ذلك على مكي^(٥) بأن قال: قد استوفى معموله وهو «مثل».
 وليس بشيء؛ لأن «مثل» حينئذٍ^(٦) مفعول مطلق، أو مفعول به لـ «يعلمون»،
 والضمير المقدر مفعول به لـ «قال».
 والمعنى الرابع^(٧): المبادرة، وذلك إذا اتصلت بـ «ما» في نحو: «سَلِّمْ كما
 تدخل»^(٨)، و«صَلِّ كما يدخل الوقت»^(٩)، ذكره ابن الخباز^(١٠) في «النهاية»،

- (١) ذكر هذا أبو البقاء، وتعبه فيه السمين: انظر التبيان ١٠٦/١، والدر المصون ٣٤٧/١.
- (٢) في م/١ و٣ «والكاف».
- (٣) قال السمين: «الثاني من القولين أنها في محل رفع بالابتداء، والجملة بعدها خبر، والعائد محذوف، تقديره: مثل ذلك قاله الذي لا يعلمون» الدر ٣٤٧/١، وانظر البحر ٣٥٣/١، فقد نقل السمين نص شيخه من غير عزو. ومثله فعل المصنّف.
- (٤) في م/٢ «والعامل».
- (٥) نصّ مكي في مشكل إعراب القرآن ٦٩/١، ورَدَّ ابن الشجري في أماليه ١٦٩/٣ ط. طناحي.
 قال: «وأقول: لا يجوز أن يكون موضع الكاف في الموضعين رفعا كما زعم؛ لأنك إذا قدرتها مبتدأ احتاجت إلى عائد من الجملة، وليس في الجملة عائد. فإن قلت: أقدر العائد محذوفاً كتقديره في قراءة من قرأ «وَكُلُّ وَعَدَ اللهُ الْحَسَنَى» أي وَعَدَ، فأقدر كذلك قاله الذين لا يعلمون، وكذلك قاله الذين من قبلهم، لم يَجُزْ هذا؛ لأن «قال» قد تعدّى إلى ما يقتضيه من منصوبه، وذلك قوله «مثل قولهم» فلا يتعدّى إلى منصوب آخر.
- (٦) أي حين جعل الكاف مبتدأ.
- (٧) المعنى الرابع من المعاني الخمسة التي تفيدها الكاف الحرفية.
 والنص في حاشية الشهاب ٥١/٦.
- (٨) أي سَلِّمْ بمجرد الدخول، أي مبادراً.
- (٩) أي بادر إلى الصلاة بمجرد دخول الوقت.
- (١٠) تقدّم الحديث عنه في حرف الألف، وهو أحمد بن الحسين بن أحمد الإربلي الموصلي، وكتاب النهاية في النحو من مؤلفاته، توفي في الموصل سنة ٦٣٧هـ.
 انظر بغية الوعاة ٣٠٤/١.

وأبو سعيد السيرافي^(١)، وغيرهما، وهو غريب جداً.

والخامس^(٢): التوكيد^(٣)، وهي الزائدة نحو: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾^(٤).

قال الأكثرون^(٥): التقدير: ليس شيء مثله؛ إذ لو^(٦) لم تُقَدَّر زائدة صار المعنى ليس شيء مثل مثله، فيلزم المحال، وهو إثبات المثل^(٧)، وإنما^(٨) زيدت لتوكيد نفي المثل؛ لأن^(٩) زيادة الحرف بمنزلة إعادة الجملة ثانية، قاله ابن جني، ولأنهم إذا بالغوا في نفي الفعل عن أحد قالوا^(١٠): «مثلك لا

(١) تقدّمت ترجمته في «أو».

(٢) الخامس من معاني الكاف.

(٣) النص للمراي في الجنى الداني/٨٦ وما بعدها، وقد ذكره تحت عنوان مسألة: «كاف الجر غير الزائدة كسائر...، وأما الكاف الزائدة فقد وردت في الشر والنظم، فمن الشر قوله تعالى... فهو منقول منه مع تقديم وتأخير بعض الجمل. وانظر سر الصناعة ٢٩١/١.

(٤) الآية: ﴿فَاطِرُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَمِنَ الْأَنْعَامِ أَزْوَاجًا يَذَرُوكُمْ فِيهِ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ الشورى ١١/٤٢.

(٥) عند المراي: هنا زائدة عند أكثر العلماء، والمعنى: ليس مثله شيء، وانظر الدر المصون ٧٦/٦.

(٦) النص عند المراي: «قالوا لأن جعلها غير زائدة يفضي إلى المحال؛ إذ يصير معنى الكلام: ليس مثل

مثله شيء، وذلك يستلزم إثبات المثل، تعالى الله عن ذلك» الجنى/٨٧، وانظر سر الصناعة ٢٩١/١.

(٧) قال أبو حيان: «وقد أجمع المفسرون على أن الكاف والمثل يراد بهما موضعهما الحقيقي من أن كلاً منهما يراد به التشبيه، وذلك محال؛ لأن فيه إثبات مثل الله تعالى وهو محال».

انظر البحر ٥١١/٧ والدر المصون ٧٦/٦ والتبيان للعكبري ١١٣١/٢.

(٨) انظر النص نفسه في الجنى الداني/٨٧.

(٩) نص ابن جني هذا في الجنى الداني/٨٧ «قال ابن جني: كل حرف زيد في كلام العرب فهو قائم مقام إعادة الجملة مرة أخرى، فعلى هذا يكون المعنى: ليس مثله شيء، ليس مثله شيء».

(١٠) النص في البحر ٥١٠/٧ «تقول العرب: مثلك لا يفعل هذا، يريدون به المخاطب، كأنهم إذا نفوا

الوصف عن مثل الشخص كان نفيًا عن الشخص، وهو من باب المبالغة».

يفعل كذا»، ومرادهم إنما هو النفي عن ذاته، ولكنهم^(١) إذا نفوه عمّن هو على أخصّ أوصافه فقد نفوه عنه.

وقيل^(٢): الكاف في الآية غير زائدة، ثم اختلف، ف قيل: الزائد «مثل»^(٣)، كما زيدت في: ﴿فَإِنْ ءَامَنُوا بِمِثْلِ مَا ءَامَنَتْكُمْ بِهِ﴾^(٤) قالوا: وإنما زيدت هنا لتفصل الكاف من الضمير. انتهى.

والقول^(٥) بزيادة الحرف أولى من القول بزيادة الاسم، بل زيادة الاسم لم تثبت،

= ونقل هذا عن أبي حيان ثلاثة من تلاميذه: السمين في الدر ٧٧/٦ والمرادي في الجني الداني/٨٨ وابن هشام المصنف هنا كما ترى، غير أن ابن هشام يأخذ غالباً بنص المرادي.

(١) نص المرادي: «لأنهم إذا نفوه عن من هو على أخصّ أوصافه فقد نفوه عنه، ذكر ذلك الزمخشري...» تأمل نص المصنف ونص المرادي! وانظر الكشاف ٧٨/٣.

(٢) قال المرادي: «قلت: وذهب قوم إلى أن الكاف في الآية ليست بزائدة. ولهم في ذلك أقوال...» الجني/٨٩.

(٣) قال المرادي: «الأول أن مثلاً هي الزائدة لتفصل بين الكاف والضمير، فإن إدخال الكاف على الضمير غير جائز إلا في الشعر، وهذا القول فاسد لأن الأسماء لا تزداد» الجني/٨٩.

وهذا الذي ذكره المصنف والمرادي إنما هو للطبري انظر تفسيره، ٨/٢٥ «وفيه وجهان: أحدهما أن يكون معناه ليس هو كشيء، وأدخل المثل في الكلام توكيداً للكلام...». وذكر هذا ابن عطية عنه في المحرر ١٤٨/١٣، وكذا السمين في الدر ٧٧/٦ ثم ذكر أنه ليس بجيد؛ لأن زيادة الأسماء ليست بجائزة.

(٤) الآية: ﴿فَإِنْ ءَامَنُوا بِمِثْلِ مَا ءَامَنَتْكُمْ بِهِ فَقَدْ أَهْتَدُوا وَإِنْ لَوْلَا فَإِنَّمَا هُمْ فِي شِقَاقٍ تَسْتَكْبِرُ عَنْهُمْ اللَّهُ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ سورة البقرة/١٣٧.

(٥) قال ابن جني: «... وإذا ثبت ذلك فلا يجوز أن تكون «مثل» هي الزائدة؛ لأنها اسم والأسماء لا تزداد. وإنما تزداد الحروف، فإذا لم يجوز أن تكون «مثل» هي الزائدة ولم يكن بُدّ من زائد ثبت أن الكاف هي الزائدة» سر الصناعة ٣٠١/١.

وأما «بمثل ما أنتم به» فقد^(١) يشهد للقائل^(٢) بزيادة^(٣) «مثل» فيها قراءة^(٤) ابن عباس «بما آمنتم به» وقد تؤولت قراءة^(٥) الجماعة على زيادة الباء في المفعول المطلق، أي إيماناً مثل إيمانكم به، أي بالله سبحانه وتعالى، أو بمحمد عليه الصلاة والسلام، أو بالقرآن، وقيل: مثل للقرآن، وما للتوراة، أي: فإن آمنوا بكتابكم كما آمنتم بكتابهم. وفي الآية^(٦) الأولى قول ثالث^(٧)، وهو أن الكاف ومثلاً لا زائد منهما، ثم اختُلف، فقيل: «مثل» بمعنى^(٨) الذات، وقيل: بمعنى الصفة^(٩)،

(١) في م ٥٢/١ أ «تشهد».

(٢) وهو الطبري كما تقدّم.

(٣) في البحر ٤٠٩/١ «وأما قراءة الجمهور فخرجت الباء على الزيادة والتقدير: إيماناً مثل إيمانكم...».

(٤) هي قراءة عبدالله بن مسعود وابن عباس وابن مجاهد وأبي صالح، وكذا جاءت في مصحف أنس. وله أن يحتج بقراءة أخرى لأبي وابن عباس «بالذي آمنتم به» ورأى الطبري هاتين القراءتين على خلاف مصاحف المسلمين.

انظر البحر ٤٠٩/١، والقرطبي ١٤٢/٢، ومختصر ابن خالويه/١٠، والكشاف ٢٤١/١، والعكبري ١٢٢/١، والطبري ٤٤٣/١، والمحتسب ١١٣/١، وكتاب المصاحف «مصحف ابن عباس» ٧٦. وارجع إلى كتابي «معجم القراءات».

(٥) هو حديث أبي حيان، وقد ذكرته قبل قليل. وانظر في البحر ٤١٠/١.

(٦) أي آية سورة الشورى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾.

(٧) تقدّم قولان: زيادة الكاف، وزيادة مثل.

(٨) كذا في الجنى الداني/٨٩ «إن مثلاً بمعنى الذات، أي ليس كذاته شيء».

(٩) في المرجع السابق «أن مثلاً بمعنى الصفة، أي ليس كصفته شيء».

وانظر الدر المصون ٧٧/٦ «... فيكون المعنى: ليس مثل صفته تعالى شيء من الصفات التي لغيره، وهو محمل سهل».

وقيل الكاف اسم مؤكّد^(١) بمثل، كما عكس ذلك من قال^(٢) :

فُضِيْرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولٍ

وأما الكاف^(٣) الاسمية^(٤) الجارة فمرادفة لـ «مثل»، ولا تقع^(٥) كذلك عند سيبويه والمحققين إلا في الضرورة، كقوله^(٦) :

يَضْحَكُنَّ عَنْ كَالْبَرْدِ الْمُثْنَهُمَّ

(١) ذكره المرادي في الجنى الداني/٨٩ - ٩٠ وعزاه للزمخشري، قال في الكشف ٧٩/٣: «ولك أن تزعم أن كلمة التشبيه كررت للتأكيد كما كررها من قال: وصاليات ككما يؤثفين، ومن قال: فأصبحت مثل كعصف مأكول».

وانظر حاشية الشمني ١٤/٢، وانظر ردّ الدماميني على المصنف في الخزانة ٢٧٠/٤ فقد ذكر أنه يلزم عليه إضافة المؤكّد إلى التأكيد، والبصريون لا يعتدون به، ولا يخرج التنزيل عليه. (٢) قاله حُمَيْدُ الْأَزْقَط، وعزاه بعضهم لرؤية.

وفيه رواية «فأصبحت» بدلاً من «فصيروا»، وفي البيت إشارة إلى قصة أصحاب الفيل، والعصف: بقل الزرع، وهو التبن.

والشاهد فيه أن الكاف هنا اسم أكّدت مثلاً، وهذا عكس ما ذهب إليه الزمخشري في الآية من أن مثلاً أكّدت الكاف.

وأنشده سيبويه على أن الكاف اسم لضرورة الشعر، وأن ناساً من العرب إذا اضطروا في الشعر جعلوه بمنزلة «مثل».

انظر الكتاب ٢٠٣/١، وشواهد البغدادي ١٢٩/٤، والخزانة ٢٧٠/٤، والعيني ٤٠٢/٢، وسيرة ابن هشام ٥٥/١، وجمع الهوامع ٢١٧/٢، وسر الصناعة ٢٩٦/١، وشرح السيوطي ٥٠٣/١، وملحقات ديوان رؤية/١٨١، والمقتضب ١٤١/٤، ٣٥٠، ومعاني الأخفش ٣٠٣، والجنى الداني/٩٠، ورصف المباني/٢٠١.

(٣) انظر الجنى الداني/٧٨ وما بعدها.

(٤) تقدّم أن الكاف جارة وغير جارة، والجارة حرفية، وقد تقدّم الحديث عنها، واسمية، وهذا حديثه فيها.

(٥) كذا النص عند المرادي، من غير ذكر للمحققين، فهو عنده مذهب سيبويه.

وانظر سر الصناعة/٢٨٢.

(٦) هذا رجز للعجاج، وقبله:

ولا تلمني اليوم يا بن عمي * عند أبي الصُّهْبَاءِ أَقْصَى هَمِّي =

وقال^(١) كثير منهم الأخفش والفراسي^(٢): يجوز في الاختيار، فجوزوا في نحو «زيد كالأسد» أن تكون الكاف في موضع^(٣) رفع، والأسد: مخفوضاً بالإضافة. ويقع مثل هذا^(٤) في كتب المعربين كثيراً، قال الزمخشري في^(٥) ﴿فَأَنْفُخُ فِيهِ﴾: «إن^(٦) الضمير راجع للكاف من ﴿كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ﴾، أي: فأنفخ في ذلك

= بيض ثلاث كنعاج جُم * يضحكن عن كالبرد المنهَم

والبيض: الحسان، والنعاج الجُم: التي لا قرون لها، وكُنِيَ بالنعاج عن النساء، والبرد: حَب الغمام، والمراد به الأسنان شبه به لشدة البياض، والمنهَم: الذائب. شبه ثغر النساء بالبرد الذائب في اللطافة والجلاء.

والشاهد فيه أن الكاف الاسمية لا تكون كذلك إلا في ضرورة شعر، أي: يضحكن عن مثل البرد المنهَم.

انظر البيت في شرح البغدادى ١٣٥/٤، وشرح السيوطى ٥٠٣/١، والخزانة ٢٦٢/٤، والجنى الدانى ٧٩، والعينى ٢٩٤/٣، وهمع الهوامع ١٩٧/٤، وشرح المفصل ٤٢/٨، ٤٤، الديوان ٤١٥ ط. صادر «ملحقات الديوان».

(١) هذا الكلام لشيخه أبي حيان في الارتشاف/١٧١٣.

وهو مثبت عن أبي حيان في الخزانة ٢٦٢/٤، ومثله نص المرادى في الجنى الدانى/٧٩.

(٢) ونص أبي حيان: «وتبعهما ابن مالك».

(٣) أي زيد مثل الأسد، فالكاف على هذا اسم، وهو خير زيد.

(٤) أي اسمية الكاف.

(٥) الآية: ﴿وَرَسُولًا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَءِيلَ أَنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ بِآيَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ أَنِّي أَخْلَقْتُ لَكُمْ مِنَ الطَّيْرِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنْفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللَّهِ وَأُبْرِئُ الْأَكْمَهَ وَالْأَبْرَصَ وَأُخْرِى الْمَوْتِ بِإِذْنِ اللَّهِ وَأُنَبِّئُكُم بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدْخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً لَّكُمْ إِن كُنتُمْ مُّؤْمِنِينَ﴾ سورة آل عمران ٤٩/٣.

(٦) الكشف ٣٢٤/١ «الضمير للكاف، أي في ذلك الشيء المماثل لهيئة الطير» وفي البحر ٤٦٦/٢ «الضمير فيه يعود على الكاف، أو على موضعها».

الشيء المماثل فيصير كسائر الطيور». انتهى.

ووقع مثل ذلك في كلام غيره^(١)، ولو كان كما زعموا^(٢) لُسِمِعَ في الكلام مِثْلُ «مررتُ بكالأسد»^(٣).

وتتعيّن^(٤) الحرفية في موضعين: أحدهما: أن تكون زائدة، خلافاً لمن أجاز زيادة الأسماء، والثاني: أن تقع هي ومخفوضها صلة، كقوله^(٥):

ما يُرتجى وما يُخاف جَمَعَا فهو الذي كالليث والغيث مَعَا

خلافاً لابن مالك في إجازته^(٦)^(٧) أن يكونا^(٨) مضافاً ومضافاً إليه، على

(١) وهو شيخه أبو حيان.

وإلى مثل هذا ذهب أبو جعفر بن مضاء فهي عنده اسم أبداً. انظر الهمع ١٩٩/٤.

(٢) في م ٣١/٢ أ «زعم». أي الزمخشري. ونص ابن هشام في همع الهوامع ١٩٩/٤ «قال ابن هشام: ولو صح ذلك لُسِمِعَ في الكلام...».

(٣) أي: مررت بمثل الأسد، وَلَدَخَلَ حرف الجر وهو الباء على الكاف، وهذا لم يُثَقَلْ عن المتقدمين.

(٤) النص في الجنى الداني/٨١ «وتتعيّن الحرفية في ذلك لإجماعهم على استحسانه...».

(٥) قائله غير معروف.

والشاهد فيه أنه يتعيّن أن تكون الكاف حرفاً لوقوعها صلة للموصول، ومثّل ابن جنى لهذا في سر الصناعة بقوله: مررت بالذي كزيد، ثم ذكر أن الكاف حرفية لا مجالة.

قال المرادي: «أي فهو الذي هو الغيث» وحذف المبتدأ من صلة «الذي...».

وانظر البيت في شرح البغدادي ١٣٨/٤، والجنى الداني/٨١، وشرح السيوطي ٥٠٤/١.

(٦) في الجنى الداني/٨١ «قلت»: وفي كلام الجزولي وابن مالك وغيرهما ما يدل على جواز الأمرين في ذلك مع ترجيح الحرفية، قال الجزولي: والأحسن الأجود ألا تكون كاف التشبيه في صلة الموصول إلا حرفاً، وقال ابن مالك: وإن وقعت صلة فالحرفية راجحة».

وانظر التسهيل/١٤٧.

(٧) في م ٥٢/١ ب «إجازة».

(٨) كذا في م ٣ و ٤ بألف الاثنين، أي الألف وما بعدها، ورجحت الثنية لما رأته في بقية النص، وفي م ١ «أن تكون ما مضافاً...».

إضمار^(١) مبتدأ، كما في قراءة بعضهم ﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ﴾^(٢) فهذا تخريج^(٣) للفصيح على الشاذ.
وأما قوله^(٤):

وصاليات كما يؤثفنين

- (١) في م ٤٥/٥ ب «على إضمار بعضهم».
- (٢) الآية: ﴿ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ وَتَفْصِيلًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّعَالَمِهِمْ يَلْقَاءَ رَبَّهُمْ يُؤْمِنُونَ﴾ الأنعام ١٥٤/٦.
- وقراءة الجماعة «أَحْسَنَ» فعل ماض.
- وقراءة يحيى بن يعمر وابن أبي إسحاق والحسن والأعمش والسلمي وأبو رزين «على الذين أَحْسَنُ» وفيها قراءات أخرى.
- وعلى هذه القراءة «أَحْسَنُ» خبر مبتدأ محذوف أي: هو أحسن.
- وقال ابن جني: «وهذا مستضعف عندنا لحذفك المبتدأ العائد على الذي؛ لأن تقديره: تماماً على الذي هو أحسن...».
- انظر البحر ٢٥٥/٤، الطبري ٦٦/٨، الإتحاف ٢٢٠/٧، القرطبي ١٤٢/٧، الكتاب ٢٧٠/١، المحتسب ٦٤/١، ٢٣٤، إعراب النحاس ١٦٠/٣، همع الهوامع ٣١٢/١، مشكل إعراب القرآن ٢٩٩/١، ٦١/٢ - ٦٢، سر الصناعة ٣٨١ - ٣٨٣، المحرر ٤٠٢/٥، و ٢١٥/١، شرح المفصل ٨٥/٢، ١٥٢/٣، ٨٦/٨.
- وانظر بقية المراجع في كتابي «معجم القراءات» فهي كثيرة.
- (٣) لأن وقوع الكاف مع مخفوضها صلة فصيح، وحذفُ الصلة غير فصيح؛ فهو إذا لم تطل الصلة شاذ. وشذوذ القراءة لما فيها من حذف صدر الصلة «هو» مع عدم الطول.
- (٤) قائله خطام المجاشعي، وعزي إلى هميان بن قحافة.
- والصاليات: الأثافي، سميت كذلك لأنها صليت بالنار، فاحترقت، وهي معطوفة على «خطام» في بيت قبله:

لم يبقَ من آي بها تُحَلِّين * غيرَ خطامٍ ورمادٍ كُنْفَيْن
وغيرَ نؤيٍ وحجاجي نُؤْيَيْن * وغيرَ ودٍّ جاذِلٍ أو ودَّيْن

فيحتمل^(١) أن الكافين حرفان أكد أولهما بثانيهما، كما قال^(٢):

[فلا والله لا يُلْفَى لما بي] ولا لِلِما بهم أبداً دواء

= وقوله: يُؤْتَفَنُ: أي يُجْعَلُنْ أَتَافِي، وهو فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، والأصل فيه يُؤْتَفَنُ، محذوف الهمزة مثل يكرم في يؤكرم، فجاء على الأصل المرفوض للضرورة. والشاهد في البيت مجيء الكاف الثانية مؤكدة للأولى. وخطام راجز إسلامي، ومعنى الخطام الزمام، وذكر الصاغاني أن اسمه بشر. انظر شرح البغدادي ١٣٩/٤، وشرح السيوطي ٥٠٤/١، وسر الصناعة/٢٨٢ والخصائص ٢/٣٦٨، والعيني ٥٩٢/٤، والخزانة ٣٦٧/١، ٣٥٣/٢، ٢٧٣/٤، والكتاب ١٣/١ و٢٠٣ و٢/٣٣١، وشرح المفصل ٤٢/٨، وشواهد شرح الشافية/٦٠.

(١) الكلام للمرادي في الجنى الداني/٨٠.

(٢) قائله مسلم بن مَعْبُد الوالبي من قصيدة يشكو فيها اعتداء المصدقين على إبله وأولها:
بكت إبلي وحق لها البكاء وفرّقها المظالم والعداء
وفي البيت رواية:

فلا وأبيك لا يلفي لما بي

وفي عجزه رواية:

وما بهم من البلوى دواء

ولا شاهد فيه على هذه الرواية.

والشاهد في البيت في «لِما» مجيء اللام الثانية مؤكدة للأولى. ونسبه صاحب الخزانة في ١٦٢/٤ إلى بعض بني أسد.

ومسلم بن معبد شاعر إسلامي في الدولة الأموية، والوالبي نسبة إلى والبة بن الحارث بن ثعلبة. وانظر الشاهد في شرح البغدادي ١٤٣/٤، وشرح المفصل ١٧/٧، ٤٣/٨، والخزانة ٣٦٤/١ و٣٥٢/٢، والإنصاف/٣٠٠، وسر الصناعة ٢٨٣/١، والجنى الداني/٨٠، وشرح السيوطي ٥٠٥/١، ورصف المباني/٢٠٢، ومعاني الفراء ٦٨/١، والمقرب ٢٣٨/١، وجمع الهوامع ٣٩٦/٤، ٢١٠/٥، ٣٤٨.

وأن يكونا^(١) اسمين أكد أيضاً أولهما بثنائيهما. وأن تكون الأولى حرفاً والثانية اسماً^(٢).

وأما الكاف غير الجارة فنوعان^(٣):

- مضمّر^(٤) منصوب أو مجرور نحو: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ﴾^(٥).

- وحرف معنّى^(٦) لا محل له، ومعناه الخطاب، وهي اللاحقة لاسم الإشارة نحو «ذلك»، و«تلك»، وللضمير المنفصل المنصوب في قولهم: «إياك»^(٧)، و«إياكما» ونحوهما، هذا هو الصحيح، ولبعض أسماء الأفعال نحو: حَيَّهْلَكَ وَرُؤَيْدَكَ والنجاءك^(٨)، ولـ «أَرَأَيْتَ» بمعنى أخبرني، نحو: ﴿قَالَ أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ...﴾^(٩)، فالتاء فاعل، والكاف حرف خطاب، هذا هو

(١) عاد للحديث هنا عن البيت «كَمَا يُؤْتَفَنِينَ».

وهذا تنمة نص المرادي/٨٠، وذكر أن الزمخشري أشار إلى ذلك.

(٢) ومن قوله: «وأن يكونا» إلى قوله «اسماً» سقط من م ٤٥/٥ ب.

(٣) ذكر المرادي كاف الخطاب، وأنها تتصل بستة أشياء، ثم عرضها.

انظر الجنى الداني/٩١.

(٤) إن اتصل بفعل فهو في محل نصب، وإن اتصل باسم فهو في محل جر، وجاء في الآية الأمران.

(٥) تنمة الآية: ﴿وَمَا قَلَى﴾ سورة الضحى ٣/٩٣.

(٦) فهو يدل على بُعْد المشار إليه أو توسُّطه، ولا خلاف في حرفيته.

قال المرادي: «واتصاله به دليل على بُعْد المشار إليه، وقيل ذاك للتوسط، ولا خلاف في حرفية

كاف الخطاب المتصلة باسم الإشارة» الجنى الداني/ ٩١ - ٩٢، وانظر سر الصناعة/ ٣٠٩،

ورصف المباني/٢٠٦.

(٧) هذا مذهب سيوييه، واختاره الفارسي وابن جني، انظر بِشْطُ الْمَسْأَلَةِ والخلاف في سر الصناعة/٣١٢ وما

بعدها، والجنى الداني/٥٣٦، وشرح المفصل ٩٨/٣ - ١٠٠.

(٨) أي اطلب النجاة.

(٩) الآية: ﴿قَالَ أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ لَئِنْ أَخَّرْتَنِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَمَةِ لَأَحْنَنَنَّكَ ذُرِّيَّتَهُ إِلَّا

قَلِيلاً﴾ سورة الإسراء ٦٢/١٧.

الصحيح^(١)، وهو قول سيبويه، وعكس ذلك الفراء فقال^(٢): «التاء حرف خطاب والكاف فاعل، لكونها المطابقة للمسند إليه»، ويردّه^(٣) صحة الاستغناء عن الكاف، وأنها لم تقع قطّ مرفوعة.

وقال الكسائي^(٤): التاء فاعل، والكاف مفعول، ويلزمه أن يصح الاقتصار على المنصوب^(٥) في نحو: «أرأيتك زيدا ما صنّع»؛ لأنه المفعول الثاني، ولكن الفائدة لا تتم^(٥) عنده، فلا^(٦) يجوز الاقتصار.

(١) النص في الجنى الداني/٩٣ قال: «... فالكاف في ذلك حرف خطاب لا موضع له من الإعراب، هذا مذهب سيبويه، وهو الصحيح».

وانظر سر الصناعة/٣١١، ووصف المباني/٢٠٧، والبحر المحيط د/٥٧، وفي البحر ١٢٥/٤: «ومذهب البصريين أن التاء هي الفاعل، وما لحقها حرف يدل على اختلاف المخاطب، وأغنى اختلافه عن اختلاف التاء».

(٢) في الجنى الداني/٩٣ «ذهب الفراء إلى أن الكاف في ذلك اسم في موضع رفع بالفاعلية، والتاء حرف خطاب، وهو ضعيف لوجهين: أحدهما أن التاء محكوم بفاعليتها مع غير هذا الفعل بإجماع، والكاف بخلاف ذلك، والثاني: أن التاء لا يُستغنى عنها بخلاف الكاف فإنه يجوز ألا تُذكر، وما لا يُستغنى عنه أولى بالفاعلية».

وفي معاني الفراء ٣٣٣/١ «وموضع الكاف نصب، وتأويله رَفْعٌ، كما أنك إذا قلت للرجل: دونك زيدا، وجدت الكاف في اللفظ خفضاً وفي المعنى رفعاً؛ لأنها مأمورة» وانظر البحر المحيط ١٢٥/٤ - ١٢٦.

(٣) قول الكسائي في الجنى الداني/٩٣، وقال المرادي بعده: «وهو بعيد»، وانظر البحر المحيط ١٢٥/٤.

(٤) أي على «زيداً»، وبذلك يكون الفعل قد أخذ مفعولين: الضمير والاسم الظاهر.

(٥) أي عند زيد، فلا بُدَّ من ذكر جملة الاستفهام بعده، وهذا يدل على بطلان ما ذهب إليه.

(٦) «فلا يجوز الاقتصار» مثبتة في المخطوطات، ساقطة من المطبوع. والمراد بها فلا يجوز الاقتصار على ما سبق وحذف الجملة بعده. قال الشمني: «فلا يصح الاقتصار عليه [أي على زيد]؛ لأن الاقتصار لا يصح إلا عندما تتم الفائدة» الحاشية ١٥/٢.

وأما^(١) ﴿أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ﴾ فالمفعول محذوف، أي: لِمَ كَرَّمْتَهُ عَلَيَّ وأنا خير منه؟

وقد تلحق ألفاظاً أُخَرُ^(٢) شذوذاً، وَحَمَلَ^(٣) على ذلك الفارسي قوله^(٤):

لسانُ السوء تُهديها إلينا وَجِئْتُ، وما حسبتُك أن تَحِينَا

(١) هذا إشارة إلى جواب اعتراض ما دلَّ عليه الكلام السابق من عدم صحة الاختصار على المنصوب بعد الكاف في نحو أَرَأَيْتَكَ زَيْدًا، وتقرير الاعتراض أنه قد وقع مثله في الآية، ووقع الاختصار. فجاء رَدُّهُ أن المفعول محذوف وهو جملة الاستفهام، وليس اسم الإشارة وما جاء بعده. الشمني ١٥/٢، وانظر النهر لأبي حيان ١٢٥/٤ - ١٢٦.

(٢) من الألفاظ بعض الحروف مثل: بَلَى، وَكَلَّا، قالوا: بَلَاكَ. وَكَلَّاكَ، وهو قليل. الجنى الداني/٩٤ - ٩٥.

وذكر في ص/٩٣ أنها تلحق بعض الأفعال نحو: أَبْصِرْكَ زَيْدًا، وَلَيْسَكَ زَيْدًا قائماً، وَنَعَمْكَ الرَّجُلُ زَيْدًا، وَبِئْسَكَ الرَّجُلُ عَمْرُو، فالكاف في هذا كله حرف خطاب لا موضع لها من الإعراب، ولكن اتصالها بهذه الألفاظ قليل.

وانظر حاشية الشمني ١٥/٢، والأمير ١٥٦/١، والدسوقي ١٩٤/١، وما زادوا في ما ذكره شيئاً عما أثبتته المرادي.

(٣) النص للمرادي قال: «وأجاز الفارسي أن تكون الكاف حرف خطاب في قول الشاعر...» الجنى الداني/٩٤.

(٤) البيت غير معروف قائله.

وَجِئْتُ: هَلَكْتُ، واللسان: الكلمة، أي كلمة السوء، وتحين: أيضاً من الحَيْن وهو الهلاك. والشاهد فيه أن الكاف من «حسبتك» حرف خطاب، وأن الناصبة وما بعدها سَدَّ مَسَدَ المفعولين. قال المرادي:

«وحمله على ذلك وجود أَنْ بعدها؛ فإنه إن لم يكن الأمر كما قال لزم الإخبار بـ «أَنْ» والفعل عن اسم عين.

وانظر البيت في الجنى الداني/٩٤، وشرح السيوطي ٥٠٦/١، وشرح البغدادي ١٤٦/٤.

لئلا يلزم الإخبار عن اسم العين^(١) بالمصدر، وقيل^(٢): يحتمل كون أن وصلتها بدلاً من الكاف^(٣) ساداً مَسَدَ المفعولين كقراءة حمزة: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمَلِّي لَهُمْ﴾^(٤) بالخطاب.

* * *

(١) اسم العين هو المدلول عليه بالكاف، والمصدر: هو المؤول من أن وما بعدها.
(٢) ذكر هذا المرادي فقال: «وخرَّجه بعضهم على أن الكاف مفعول أول و«أن تحين» بدل منه، سَدَ مَسَدَ المفعول الثاني؛ لأن التعويل على البديل، وعلى ذلك خرَّج الزمخشري وغيره قراءة حمزة...»
الجنى الداني/٩٤.

قلت: أرأيت ما يصنع ابن هشام في كتابه هذا؟
(٣) سَدَ مَسَدَ المفعولين لأن الكاف مُبْدَلٌ منه فهو في نيّة الطرح.
(٤) الآية: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمَلِّي لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْ إِنَّمَا نُمَلِّي لَهُمْ لِيَزْدَادُوا إِثْمًا وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾ آل عمران ١٧٨/٣.

قراءة الجماعة بالياء وفتح السين «وَلَا يَحْسَبَنَّ»، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع والكسائي بالياء وكسر السين «وَلَا يَحْسِبَنَّ»، وقرأ حمزة والمطوعي «وَلَا تَحْسَبَنَّ» بقاء الخطاب، والخطاب للرسول ﷺ، أو لكل أحد.

وزعم أبو حاتم أن قراءة التاء لحن لا يجوز، وتابعه على ذلك جماعة.
قال أبو حيان: «وقرأ حمزة بقاء الخطاب، فيكون الذين كفروا مفعولاً أول، ولا يجوز أن يكون أنما نملي لهم خير: في موضع المفعول الثاني...» وخرَّجه الأستاذ أبو الحسن بن الباذش والزمخشري على أن يكون «أنما نملي لهم خير لأنفسهم» بدلاً من الذين، قال ابن الباذش: ويكون المفعول الثاني حذف لدلالة الكلام عليه... وقال الزمخشري فإن قلت كيف صحَّ مجيء البديل ولم يُذكر إلا أحد المفعولين، ولا يجوز الاقتصار بفعل الحسبان على مفعول واحد؟ قلت صحَّ ذلك من حيث إن التعويل على البديل، والمبديل منه في حكم المنحى...».

انظر البحر ١٢٢/٣، والكشاف ٣٩٤/١، والسبعة/٢٢٠، والقرطبي ٢٨٧/٤، والطبري ١٢٤/٤، والنشر ٢٤٤/٢، ومعاني الفراء ١٠٤/١، ٢٤٨، والكشف ٣٦٥/١، والعكبري ٣١٣/١، ومعاني الزجاج ٤٩١/١، والمحزر ٤٣١/٣. وانظر بقية المراجع في كتابي «معجم القراءات».

٦١ - كي

كي : على ثلاثة أوجه :

أحدها : أن تكون اسماً مختصراً^(١) من «كيف» كقوله^(٢) :

كي تَجْنَحُون إلى سِلْمٍ وما تُثِرَتْ قَتْلَاكُمْ، ولظى الهيجاء تضطرم؟

أرد كيف، فحذف الفاء، كما قال بعضهم^(٣) : «سَوُ أفعَل» يريد سوف.

(١) هذا هو المعنى الثالث عند المرادي في الجنى الداني/٢٦٥ قال: «أن تكون بمعنى كيف، وهذه اسمٌ يرتفع الفعل بعدها كما يرتفع بعد كيف لأنها محذوفة منها...» ثم استشهد بالبيت. ورأى البغدادي أنه لو كانت «كي» موضوعة للاستفهام لوردت في الكلام، ولدوّنت في اللغة كسائر الكلمات. انظر شرح الشواهد ١/١٥١، والضرائر/١٤١، وفي شرح المفصل ٤/١١٠ «وفي كيف لغتان: قالوا: كيف وكي».

(٢) قائل البيت غير معروف.

وتجنحون: تميلون، والسِّلْم: بفتح السين وكسرهما، الصُّلح، وتُثِرَتْ: من الثَّار، وهو طلب دم القاتل بقتل قاتله. اللظى: النار. والهياء: الحرب. وتضطرم: تلتهب. والشاهد في البيت أن «كي» أصلها كيف، فحذفت الفاء منها. وانظر الشاهد في شرح الشواهد للبغدادي ٤/١٤٩، والخزانة ٣/١٩٥، والجنى الداني/٢٩٥، وشرح السيوطي ١/٥٠٧، وحاشية الصبان ٣/٢٧٩، وذكر السيوطي أنه من أبيات الكتاب، وإلى مثل هذا ذهب العيني في ٤/٣٧٨، وتعقبه البغدادي، وتعقب من تبعه، بأنه ليس من أبيات سيويه.

(٣) في شرح المفصل ٤/١١٠ «وقال قوم: أراد كيف، وإنما حذف الفاء كما قالوا: «سَوُ أفعَل» والمراد سوف».

وانظر «سوف» فيما تقدّم من هذا الكتاب.

الثاني^(١): أن تكون بمنزلة لام^(٢) التعليل معنى وعملاً، وهي الداخلة على «ما» الاستفهامية في قولهم في السؤال عن العلة^(٣): «كيمة» بمعنى «لِمْه»، وعلى^(٤) «ما» المصدرية في قوله^(٥):

إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضُرَّ فَإِنَّمَا يُرَجَّى الْفَتَى كَيْمَا يَضُرُّ وَيُنْفَعُ
وقيل^(٦): «ما» كافة.

(١) هذا هو المعنى الأول عند المرادي، وهو أن تكون حرف جرّ بمنزلة لام التعليل. وهي تجرّ ثلاثة أشياء: ما المصدرية، وأن المصدرية، وما الاستفهامية. انظر الجنى الداني/٢٦١، وشرح المفصل ١٤/٩، ٤٩/٨.

(٢) فتفيد التعليل وتجرّ ما بعدها. وذهب الكوفيون إلى أن «كي» لا تكون جازة. الجنى الداني/٢٦٢.

(٣) كي: حرف جرّ، ومّة: أصله «ما»، اسم استفهام في محل جرّ، وحذفت ألفها كما حذفت في عمّ وبمّ ولمّ، ودخلت هاء السكت.

وذهب الكوفيون إلى أن الأصل: كي تفعل ماذا؟ ثم وقع الحذف.

انظر شرح المفصل ٤٩/٨ والجنى الداني/٢٦٢.

(٤) أي وتدخل على «ما» المصدرية.

(٥) قائل البيت عبد الأعلى بن عبد الله بن عامر.

وذكره العيني للناطقة الدياني. وقيل هو للجعدي، وذكر لعبد الله بن معاوية، وذهب البغدادي إلى أن الصواب أنه لقيس بن الخطيم، وإلى هذا ذهب الباقلاني في إعجاز القرآن.

ورواية السيوطي في الهمع: يُراد الفتى كيما يضرّ وينفع، وهي رواية ابن هشام في أوضح المسالك. ويروى: يَضُرُّ وينفعا بالنصب. وما: على هذه الرواية زائدة.

والشاهد على هذه الرواية أن «كي» حرف جازّ بمعنى اللام، و«ما» مصدرية، وقيل: هي كافة.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ١٥٢/٤، وشرح السيوطي ٥٠٧/١، وجمع الهوامع ٩٨/٤، وأوضح المسالك ١٢٠/٢، وشرح الكافية ٢٤٠/٢، والخزانة ٥٩١/٣، والعيني ٢٤٥/٣ و٢٧٩/٤، والجنى الداني/٢٦٢. وانظر ديوان قيس بن الخطيم/١٧٠.

(٦) في الجنى الداني/٢٦٣ «وذهب بعض النحويين إلى أن «ما» في قوله: «كيما يضر وينفع» كافة لـ «كي» عن العمل».

وعلى^(١) «أن» المصدرية مضمرة^(٢) نحو^(٣): «جئتُك كي تكرمني» إذا قدّرت
النصب بـ «أن».

الثالث: أن تكون بمنزلة^(٤) «أن» المصدرية^(٥) معنى وعملاً، وذلك في نحو:
﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا﴾^(٦)، ويؤيده^(٧) صحة حلول «أن» محلها؛ وأنها^(٨) لو كانت حرف
تعليل لم يدخل عليها حرف تعليل^(٩)، ومن ذلك^(١٠) قولك^(١١): «جئتُك كي

(١) أي وتدخل «كي» الجارّة على «أن» المصدرية.

(٢) ذكر المرادي أنها تدخل على الظاهرة والمضمرة، ومثّل لدخولها على الظاهرة بقول جميل بثينة:
«... كيما أن تُغزّ وتخدعا» ويأتي الحديث عنه، ثم ذكر المضمرة كما ذكره المصنف هنا.

(٣) في هذا المثال تكون «كي» حرف جرّ، والعمل لأنّ المضمرة، والمصدر المؤول في محل جرّ بكي،
والتقدير: جئتُك لإكرامي.

وانظر رصف المباني/٢١٥.

(٤) أي هي حرف مصدرية.

(٥) ويلزم اقترانها باللام لفظاً أو تقديرًا نحو: جئتُ لك كي تكرمني.

انظر رصف المباني/٢١٥ والجنى الداني/٢٦٣.

(٦) الآية: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾
سورة الحديد ٥٧/٢٣.

قال السمين: «وكي هنا ناصبة بنفسها، فهي مصدرية فقط لدخول لام الجر عليها» الدر المصون ٦/
٢٨٠.

(٧) أي كونها بمنزلة «أن» معنى وعملاً.

(٨) كذا في المخطوطات، وفي المطبوع «ولأنها».

(٩) وهو اللام، لأن الحرف لا يدخل على الحرف.

(١٠) أي مما يؤيد أنها بمنزلة «أن».

(١١) «قولك» مثبت في المخطوطات الأولى والثالثة والرابعة والخامسة وسقط من الثانية، وهو غير مثبت
في المطبوع. ولم يثبتها مبارك وزميله مع أنها في المخطوطة الأولى من أصولهم.

تكرماني^(١)، وقوله تعالى: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً﴾^(٢) إذا قُدِّرَت^(٣) اللام قبلها، فإن لم تُقَدَّر^(٤) فهي تعليلية جازة، ويجب حينئذٍ إضمارُ و«أن» بعدها^(٥)، ومثله في الاحتمالين^(٦) قوله^(٧):

أردت لكيما أن تطيرَ بقربتي [فَتَرْكُهَا شَنَاءً ببيداءَ بَلْقَع]

(١) يحمل هذا المثال على أن الناصب «كي»، وهذا يثبت أنها بمعنى «أن» واللام المقتضية للتعليل محذوفة كما حذفت في: جئت أن أتعلم.

ويحتمل أن تكون غير عاملة فهي حرف جرّ، والعمل لأن المقدرة.

انظر مع الهوامع ٩٨/٤، والجنى الداني ٢٦٣.

(٢) الآية: ﴿مَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ وَمَا إِلَانَكُمْ الرَّسُولُ فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ سورة الحشر ٧/٥٩.

(٣) كذا جاء الضبط في م ١/ قُدِّرَت... لم تُقَدَّر، ومثله في الثاني في م ٢.

(٤) فإن لم تقدر اللام فكي جازة.

(٥) وتكون أن وما بعدها في تأويل مصدر، وهذا المصدر في محل جرّ بكي.

(٦) أي مثل هذا المثال في جواز الوجهين في الإعراب على ما تقدّم.

(٧) قائل البيت غير معروف.

و«ما» من لكيما: زائدة، وتطير: تذهب بسرعة، والقربة معروفة، والشّن: الجلد اليابس، والقربة: الخلق، وبيداء: أي كأنه ببيداء، والبلقع: القفر.

والشاهد في البيت أن «كي» تحتل وجهين: إما أن تكون جازة بمعنى اللام، وإما أن تكون بمعنى أن المصدرية.

قال ابن مالك: «فيحتمل أن تكون كي فيه بمعنى أن، وشذ اجتماعهما على سبيل التوكيد، ويحتمل أن تكون جازة وشذ اجتماعها مع اللام».

وذكر المرادي عن ابن مالك أنه رجح مرادفة اللام على مرادفة «أن».

انظر شرح الكافية الشافية ١٥٣٣، والخزانة ٥٨٥/٣، والإنصاف ٥٨٠، وشرح المفصل ١٩/٧،

١٥/٩، وشرح البغدادى ١٥٤/٤، والضرائر ٦٠، ووصف المباني ٢١٦، وشرح السيوطي =

فكي: إما تعليلية مؤكدة للام، أو مصدرية مؤكدة بأن.
ولا تظهر «أن» بعد «كي» إلا في الضرورة^(١)، كقوله^(٢):
فَقَالَتْ: أَكُلَّ النَّاسِ أَصْبَحَتْ مَانَحًا لِسَانِكَ كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ وَتَخْدَعَا
وعن الأخفش أنَّ «كي»^(٣) جازة دائماً،

= ٥٠٨/١، وأوضح المسالك ١٦٥/٣، الجنى الداني ٢٦٥.

- (١) في الكتاب ٤٠٨/١ «واعلم أنَّ أن لا تظهر بعد حتى وكي...».
وفي شرح الكافية ٢٣٩/٢ «وقد تظهر كما حكى الكوفيون عن العرب: لكي أن أكرمك...».
وذهب ابن يعيش إلى أن ظهور أن بعد كي بعيد، وأنه إن ظهر شيء من هذا فهو من مراجعة الأصول المرفوضة. انظر شرح المفصل ١٦/٩.
وذهب ابن مالك في شرح الكافية الشافية ١٥٣٣ إلى ظهورها عند الضرورة، ولكنه ذهب في التسهيل ٢٢٩ إلى أنه قليل. وانظر حاشية الأمير ١٥٧/١، والشمي ١٥/٢.
(٢) البيت لجميل بن معمر، ونسبه الزمخشري إلى حسان بن ثابت، وكذا فعل ابن عصفور، وليس في ديوانه.

ورواية ديوان جميل: لسانك هذا كي تغر وتخدعا، ولا شاهد فيه على هذه الرواية.
والشاهد على الرواية المثبتة ظهور «أن» بعد كي، وأنه خاص بالشعر، وتحكمه الضرورة.
قال أبو حيان: «والمحفوظ إظهارها بعد كي الموصولة بما،... ولا أحفظ من كلامهم: جئت كي أن تكرمني».

انظر شرح البغدادى ١٧٥/٤، والجنى الداني ٢٦٢، وأوضح المسالك ١٢١/٢، وشذور الذهب/ ٢٨٩، وهمع الهوامع ١٠٠/٤، وشرح السيوطي ٥٠٨/١، ورصف المباني ٢١٧، وشرح الكافية الشافية ١٥٣٣، والديوان ٤٢، والضرائر ٦٠، والخزانة ٥٨٤/٣، والعيني ٢٤٤/٣، ٣٧٩/٤، وشرح المفصل ١٤/٩ - ١٥، وشرح الكافية ٢٣٩/٢.

(٣) ذكر المرادي في «كي» عن المتقدمين ثلاثة مذاهب.

١ - أحدها: أنها حرف جرّ دائماً. وهو مذهب الأخفش.

وأن النصب بعدها بـ «أَنَّ» ظاهرة^(١) أو مضمرة، ويرُدُّه^(٢) نحو: ﴿لَيْكِلَا تَأْسَوْا﴾^(٣)، فإن زعم^(٤) أن «كي» تأكيد^(٥) للام كقوله^(٦): .

[فلا والله لا يُلْفَى لِمَا بِي] ولا لِلِمَا بِهِمْ أَبَدًا دواء
رُدُّ^(٧) بأن الفصيح^(٨) المقيس لا يُخَرِّج^(٩) على الشاذ.

= ٢ - وثانيها: أنها ناصبة للفعل دائماً، وهو مذهب الكوفيين.

٣ - وثالثها: أن تكون حرف جَرِّ تارة. وناصبة للفعل تارة، قال المرادي: وهو الصحيح. انظر الجنى الداني/٢٦٤.

والمصنف - ابن هشام - يعرض لرأي الأخفش والكوفيين ويردُّهما فيما يأتي، وسكوته عن المذهب الثالث فيها يدل على أنه أخذ به.

(١) وذلك من باب الضرورة على ما تقدّم.

(٢) أي يرد مذهب الأخفش في أن كي جارة دائماً، ما جاء في سورة الحديد.

(٣) سورة الحديد ٢٣/٥٧ وتقدّمت قبل قليل.

ووجه الردّ بالآية على الأخفش أن «كي» لو كانت حرف جر لما دخل عليها حرف جرّ آخر وهو اللام، وبذلك نجمع بين حرفين للتعليل.
وانظر البحر المحيط ٢٢٥/٨، والبيان ٤٢٤/٢.

(٤) أي الأخفش.

(٥) ذكرت هذا من قبل عن ابن مالك والمرادي وغيرهما.

(٦) تقدّم البيت في «كما» وهو لمسلم بن معبد الوالي.

وقد جاءت اللام مؤكدة للام في «للما».

(٧) أي رُدُّ زعم الأخفش بأن هذا من باب التأكيد.

(٨) الفصيح هو اجتماع اللام وكي في آية سورة الحديد، والشاذ هو اجتماع حرفي جر: اللام وكي، أو اللام واللام، في البيت. وانظر حاشية الدسوقي ١٩٥/١.

(٩) في م ٨٦/٣ أ: «لا يتخرّج به الشاذ».

وعن الكوفيين أنها^(١) ناصبة دائماً، ويردُّه^(٢) قولهم^(٣): «كَيْمَةٌ»، كما يقولون^(٤):
«لَيْمَةٌ»، وقول^(٥) حاتم^(٦):

وأوقدت ناري كي لِيُبْصَرَ ضوءها وأخرجتُ كلبي وهو في البيت داخله

لأن لام الجر لا تفصل بين الفعل وناصبه.

(١) ذكرت مذهب الكوفيين قبل قليل. وقد ذهب إليه الزمخشري، ورأى قولهم غير بعيد، وتعقبه ابن يعيش، فرأى ذلك بعيداً عن الصواب. انظر شرح المفصل ١٥/٩، والجنى الداني/٢٦٤.

(٢) أي يَرُدُّ مذهب الكوفيين هذا.

(٣) فقد دخلت «كي» على ما الاستفهامية فجرتها، فكيف تكون ناصبة دائماً؟، ولو كان هذا صحيحاً لما دخلت على اسم.

وذكرت من قبل أن التقدير عند الكوفيين: كي تفعل ماذا؟: فهي على بابها.

(٤) وذلك كدخول حرف الجر وهو اللام على «ما» الاستفهامية.

(٥) أي ويردُّ قول الكوفيين قول حاتم.

(٦) نسب المصنف البيت لحاتم كما ترى، وردَّ هذا البغدادي، فذكر أنه ليس في ديوانه، وإنما هو لشاعر اسمه النمري، ذكر أبياته أبو تمام في الحماسة.

ورواية السيوطي: فأوقدت ناري، ورواية الحماسة: فأبرزت ناري ثم أثقبت ضوءها. ولا شاهد فيه على هذه الرواية. وقوله: ليُبْصِر: جاء في بعض المراجع على البناء للمفعول، وفي مراجع أخرى على البناء للفاعل.

والشاهد في البيت أن «كي» ليست ناصبة، ولو كانت ناصبة دائماً كما ذهب إليه الكوفيون لما جاز الفصل بينها وبين الفعل باللام، فهي هنا بمعنى اللام، وسهّل ذلك اختلاف اللفظين، والنصب بأن المضمر بعد اللام.

وذكر المرادي بيتاً للطرماح شبيهاً بهذا، وهو قوله:

كادوا بنصر تميم كي ليلحقهم فيه فقد بلغوا الأمر الذي كادوا

وقال: ولا يجوز أن تكون كي ناصبة في هذا البيت لفصل اللام بينها وبين الفعل، ولا زائدة؛ لأن =

وأجابوا^(١) عن الأوّل^(٢) بأن الأصل «كي»^(٣) تفعل ماذا^(٤).

ويلزمهم^(٥) كثرة^(٦) الحذف، وإخراج «ما» الاستفهامية عن^(٧) الصّدر، وحذف ألفها^(٨) في غير الجرّ، وحذف^(٩) الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب، وكلّ ذلك^(١٠) لم يثبت، نعم، وقع في صحيح البخاري في تفسير:

= كي لم تثبت زيادتها في غير هذا الموضع فتعيّن كونها جازّة، واللام تأكيد لها، وأن مضمرة بعد اللام، الجنى الداني/٢٦٤.

وانظر البيت في شرح البغدادى ١٥٩/٤، وشرح السيوطى ٥٠٩/١، والحماسة بشرح التبريزى ٤/١١١ «باب الأضياف».

وانظر الديوان/٢٨٧ «يادات ما نسب لحاتم ولغيره».

(١) أي: أجاب الكوفيون.

(٢) أي: عن «كَيْمَه». أي أجابوا عن الاعتراض على هذا.

(٣) كذا بالتاء في الأولى والثانية وفي الباقيات والمطبوع «يفعل» بالياء.

(٤) وبذلك تكون داخلة على فعل، وليس على اسم كما يبدو من هذا التركيب.

(٥) أي يلزم الكوفيين إن ذهبوا إلى أن أصل كيمه: كي يفعل ماذا؟

(٦) حذف الفعل، وذا، والألف من «ما»

(٧) تتبعه أصحاب الحواشي، وذكروا أن ابن مالك لا يثبت لها الصدر دائماً.

قال ابن مالك: «... وفي أقول ماذا؟ والنصب كقول أم المؤمنين [عائشة] رضي الله عنها: أقول: ماذا؟».

شواهد التوضيح والتصحيح ٢٠٦.

(٨) والرد الثالث على الكوفيين أن الألف حذفت من «ما»، والأصل ألا تحذف هذه الألف إلا إذا دخل

عليها حرف جر، فكيف تكون «كي» هنا ناصبة؟

(٩) هذا هو الرد الرابع على الكوفيين، وهو أنه لحذف الفعل على ما قدروه، وبقيت «كي» الأداة الناصبة،

وهذا غير مألوف، ولا هو معروف عند المتقدمين.

(١٠) أي الحالات الأربع المتقدمة.

﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ﴾^(١) «فيذهب»^(٢) كيما فيعود ظَهْرُهُ طبقاً واحداً» أي: كيما يسجد، وهو^(٣) غريب جداً لا يحتمل القياس عليه.

* * *

(١) سورة القيامة ٢٢/٧٥.

(٢) لم يورد البخاري هذا الحديث في تفسير آية سورة القيامة، فقد وردت الآية في فتح الباري ٥٢٣/٨ في كتاب التفسير، بينما جاء الحديث في كتاب التوحيد ٣٥٩/١٣. والحديث طويل ومنه قوله: «... فيقول أنا ربكم، فيقولون: أنت ربُّنا، فلا يكلمه إلا الأنبياء، فيقول: هل بينكم وبينه آية تعرفونه؟ فيقولون: الساق، فيكشف عن ساقه، فيسجد له كل مؤمن، ويبقى من كان يسجد لله رباً وسُمتة، فيذهب كيما يَسْجُدُ، فيعود ظهره طبقاً واحداً...». ويذكر ابن حجر كلام ابن هشام هذا، وردوده على الكوفيين، ثم يقول: وكأنه وقعت له نسخة سقطت منها هذه اللفظة [يسجد]، لكنها ثابتة في جميع النسخ التي وقفت عليها، حتى إن ابن بطال ذكرها بلفظ: كي يسجد، بحذف ما.

وكلام ابن هشام يوهم أن البخاري أورده في التفسير، وليس كذلك، بل ذكرها هنا فقط. قلت: الذي أوقع المصنف في هذا أنه تبع في هذا المرادي في الجنى الداني/٢٦٣ من غير تحقيق لنص الحديث.

وأثبت نص ابن حجر على هامش م/٨٦/٣، وذكره الدسوقي والأمير، والشمي. والغريب أن أستاذي الفاضل الدكتور مازن مبارك عرف أن نص الحديث في كتاب التوحيد، ونقل نص ابن حجر عن حاشية الدسوقي، ولم ينقله عن الفتح، ولم يكن بعيداً عنه.

(٣) أي حذف الفعل مع بقاء الناصب.

تنبيه

إذا قيل «جئتُ لتكرمني» بالنصب؛ فالنصبُ بـ «أن»^(١) مضمرة، وجَوَّزَ أبو سعيد^(٢) كون المضمَر «كي»، والأول^(٣) أَوْلَى؛ لأن «أن» أمكن^(٤) في عمل النصب من غيرها، فهي أقوى على التجوِّز فيها بأن تعمل مضمرة.

* * *

(١) وهو مذهب البصريين.

(٢) هو أبو سعيد السيرافي.

قال السيوطي: «وزعم أبو الحسن بن كيسان والسيرافي أنه يجوز أن يكون المضمَر «أن»، ويجوز أن يكون «كي»، وحملهما على ذلك ما ذكرناه من أن العرب أظهرت بعدها أن تارة وكي تارة»، همع الهوامع ١٤٠/٤.

(٣) وهو إضمار «أن».

(٤) فهي أم الباب قال أبو حيان: «بدليل الاتفاق عليها، والاختلاف في لن وإذن وكي» همع الهوامع ٨٨/٤، وفي شرح الكافية الشافية/١١٥٢ «وأن هي أقواها ولذلك تنصب ظاهرة ومقدّرة».

٦٢ - كم

كم: على وجهين: خبرية بمعنى كثير^(١)، واستفهامية بمعنى: أي^(٢) عدد. ويشتركان في خمسة أمور:
الاسمية^(٣)، والإبهام^(٤)، والافتقار^(٥) إلى التمييز، والبناء^(٦)، ولزوم التصدير^(٧).
وأما قول بعضهم^(٨) في: ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾^(٩):

-
- (١) مثل: كم عبيد ملكت!
(٢) نحو بكم اشتريت هذه الدار؟ أي: بأي عدد. وانظر شرح الكافية ٩٦/٢.
(٣) هما اسمان لجرهما بالحرف والإضافة، أما الجر فقد تقدّم في (٢) وأما الإضافة فنحو: كتاب كم عالم قرأت؟، وتقع كل واحدة منهما مبتدأ.
وانظر شرح الكافية ٩٧/٢ - ٩٨.
(٤) لأنهما موضوعان للعدد المبهم.
(٥) فهما مبهمان يفسّرهما التمييز بعدهما.
(٦) والبناء فيهما على السكون لشبههما الوضعي بالحرف، فحق الاستفهام أن يكون بما والهمزة، والتكثير يؤدّي بالحرف مثل «رُبَّ»، فلما أشبهتا الحروف بُنيتا.
(٧) لزوم التصدير على غير الجار حرفاً كان أو اسماً، أما في الاستفهامية فظاهراً؛ لأن للاستفهام صدر الكلام، وأما في الخبرية فلأنها لإنشاء التكثير، فوجب أن يكون لها صدر الكلام كما وجب لـ «رُبَّ».
انظر حاشية الشمني ١٦/٢. وانظر شرح الكافية ٩٧/٢.
(٨) على هامش م ٥٣/١ هو الزمخشري.
وعند الدسوقي في ١٩٦/١ هو ابن عطية المفسر، ومثله في حاشية الأمير ١٥٧/١.
(٩) سورة يس ٣١/٣٦.

أُبدِلت^(١) «أَنَّ» وصلتها من «كم» فمردود^(٢) بأن عامل البدل هو عامل المُبدَل منه، فإن قَدَّر^(٣) عامل المبدل منه «يَرَوْا» ف «كم» لها الصَّدْرُ، فلا يعمل فيها ما قبلها، وإن قَدَّر^(٤) «أهلكنّا» فلا تَسَلُّط^(٥) له في المعنى على البدل. والصواب^(٦) أَنَّ «كم» مفعول لـ «أهلكنّا»، والجملة^(٧) إما معمولة لـ «يَرَوْا» على أنه غُلِّقَ^(٨) عن العمل في اللفظ، و«أَنَّ» وصلتها مفعول لأجله^(٩)،

(١) أي بدل اشتمال.

وفي المحرر لابن عطية ٢٩٤/١٢ «كم هنا خبرية، وأنهم بدل منها» وفي الكشاف ٥٨٦/٢ «وأنهم إليهم لا يرجعون، بدل من كم أهلكنّا، على اللفظ، تقديره: ألم يروا كثرة إهلاكنا القرون من قبلهم كونهم غير راجعين إليهم».

(٢) في حاشية الدسوقي ١٩٦/١ «هذا الاعتراض لصاحب البحر» أي لأبي حيان الأندلسي شيخ المصنّف.

وجاء ردّ أبي حيان على ابن عطية فقال: «... فهذا لا يصح؛ لأنها إذا كانت خبرية فهي في موضع نصب بأهلكنّا، ولا يَشْرُغ فيها ذلك، وإذا كان كذلك امتنع أن يكون «أنهم» بدلاً؛ لأن البدلية على نية تكرار العامل، ولو سُلِّطت أهلكنّا على «أنهم» لم يصح؛ ألا ترى أنك لو قلت: أهلكنّا انتفاء رجوعهم، أو أهلكنّا كونهم لا يرجعون لم يكن كلاماً، لكن ابن عطية توهم أنّ «يروا» مفعوله «كم»، فتوهم أن قولهم «أنهم لا يرجعون» بدل؛ لأنه يَشْرُغ أن يتسلط عليه، فتقول: ألم يروا أنهم لا يرجعون. وهذا وأمثاله دليل على ضعفه في علم العربية» البحر ٣٣٣/٧.

(٣) أي ذلك البعض، ومنهم ابن عطية.

(٤) «قَدَّر» كذا في المخطوطات والشمي. وفي المطبوع «قَدَّر».

(٥) أي لا تَسَلُّط لـ «أهلكنّا»؛ لأن المعنى يصبح: أهلكنّا عدم رجوعهم. ولا معنى لتعليق الهلاك بالعدم. انظر دسوقي ١٢٩٦/١.

(٦) وهو رأي الزمخشري، وقد نقلته قبل قليل. انظر ٥٨٦/٢.

(٧) جملة «أهلكنّا»، وتقدير الزمخشري: ألم يروا كثرة إهلاكنا القرون من قبلهم.

(٨) غُلِّقَ عن العمل في لفظ «كم» وما بعدها.

(٩) قال الدماميني «عاملها «أهلكنّا» أي: أهلكنّاهم لهذا المعنى، وكأنه جعل اللام للغاية؛ لأن عدم الرجوع ليس علة للإهلاك بل مُسَبِّب عنه...» انظر النص في حاشية الأمير ١٥٧/١.

وإِذَا مُعْتَرِضَةٌ^(١) بَيْنَ «يَرَوْا» وَمَا سَدَّ مَسَدَ مَفْعُولِيهِ، وَهُوَ «أَنَّ» وَصَلَتْهَا.

وكذلك^(٢) قول ابن عصفور في «أَوَّلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا»^(٣): «إِنَّ «كم» فاعل، مردودٌ بَأَنَّ «كم» لها^(٤) الصدر، وقوله: «إِنَّ ذَلِكَ جَاءَ عَلَى لُغَةٍ رَدِيئَةٍ حَكَاهَا الْأَخْفَشُ»^(٥) عَنْ بَعْضِهِمْ أَنَّهُ يَقُولُ: «مَلَكْتَ كَمْ عَبِيدَ» فَيُخْرِجُهَا عَنِ الصَّدْرِيَّةِ، خَطَأً عَظِيمًا؛ إِذْ خَرَجَ كَلَامُ اللَّهِ سَبْحَانَهُ عَلَى هَذِهِ اللَّغَةِ^(٦).

وإنما الفاعل ضمير^(٧) اسم الله سبحانه، أو ضمير العَلَمِ، أو الهدى^(٨) المدلول عليه

(١) أي والتقدير: ألم يروا أنهم إليهم لا يرجعون، وذهب بعضهم إلى أن العامل في «أنهم» محذوف أي: حكمنا، وجملة: كم أهلكننا، سَدَّتْ مَسَدَ المفعولين.

(٢) أي قول ابن عصفور مردود كما رَدَّ رأي ابن عطية من قبل.

(٣) تَمَّةُ الْآيَةِ: «... مِنْ قَبْلِهِمْ مِنَ الْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسَاجِدِهِمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً أَفَلَا يَسْمَعُونَ» السجدة ٢٦/٣٢.

(٤) ولو كانت فاعلاً لخرجت عن الصدرة، على أن ابن عصفور لم ينفرد بهذا، فقد نقله الحوفي عن بعضهم في آية طه/١٢٨، وإلى هذا ذهب الفراء أيضاً في آية سورة السجدة هذه. انظر البحر ٢٨٩/٦، ومعاني الفراء ٣٣٣/٢. وذكر ابن عطية أن هذا قول كوفي، ونحاة البصيرة لا يجيزونه؛ لأن «كم» لها صدر الكلام. انظر المحرر ١١٠/١٠ والبيان ١٥٤/٢.

(٥) نصّ الأخفش مثبت في البحر ٣٣٣/٧ قال أبو حيان: «والخيرية فيها لغتان: الفصيحة كما ذكر لا يتقدمها عامل إلا ما ذكرنا من الجار، واللغة الأخرى حكاها الأخفش يقولون: ملكت كم غلام! أي ملكت كثيراً من الغلمان...».

(٦) وهي دون غيرها في الفصاحة، وكلام الله سبحانه لا يُخْرِجُ إِلَّا عَلَى الْفَصِيحِ مِنْ هَذِهِ اللَّغَةِ.

(٧) قال أبو حيان في آية سورة طه/١٢٨ «والفاعل ليهدي ضمير عائد على الله تعالى» انظرا لبحر ٢٨٨/٦، وانظر المحرر ١١٠/١٠ «الفاعل: الله عز وجل».

(٨) التقدير عند أبي حيان: «الهدى والإراء والنظر والاعتبار» والفاعل مقدّر.

وهذا عند ابن عطية أَحْسَنُ مَا يُقَدَّرُ بِهِ. انظر البحر ٢٨٨/٦، والمحرر ١١٠/١٠، وقد ذكر هذا التقدير للزجاج.

بالفعل، أو جملة^(١) «أهلكنا» على القول بأن الفاعل يكون جملة، إما مطلقاً، أو بشرط كونها مقترنة بما يُعَلَّقُ^(٢) عن العمل، والفعل^(٣) قلبي نحو: «ظَهَرَ^(٤) لي أَقَامَ زيدٌ». وجَوَّز أبو البقاء كونه^(٥) ضمير الإهلاك المفهوم من الجملة، وليس^(٦) هذا من المواطن التي يعود الضمير فيها على المتأخر^(٦).

ويفترقان^(٧) في خمسة أمور:

- أحدها: أن الكلام مع الخبرية محتمل لتصديق والتكذيب، بخلافه مع الاستفهامية^(٨).

= وذكره أبو حيان للمبرد، ورَدَّه؛ لأنَّ فيه حذف الفاعل، وهو لا يجوز عند البصريين، ثم قال: وتحسينه أن يقال مضمّر...

(١) هذا تقدير الزمخشري، وهو مذهب كوفي. انظر البحر ٢٨٩/٦، وانظر الكشف ٥٣٧/٢.

(٢) في م ٥٣/١ ب «يُعَلَّقُ». وفي م ٨٦/٣ ب «يُعَلَّقُ».

(٣) الفعل «يَهْدِي».

(٤) والظهور معنى قائم في القلب، على معنى تبين.

(٥) أي كون الفاعل. وأشار إلى رأيه أبو حيان في البحر ٢٨٩/٦، وفي التبيان ٩٠٧/٢ «قوله تعالى: يَهْدِ لهم في فاعله وجهان:

أحدهما: ضمير اسم الله تعالى، أي: أَلَمْ يُبَيِّنِ اللهَ لهم، وَعَلَّقَ «بَيَّن» هنا إذ كانت بمعنى أعلم... والثاني: أن يكون الفاعل ما دَلَّ عليه «أهلكنا»، أي إهلاكنا؛ والجملة مُفسَّرة له.

وانظر مشكل إعراب القرآن ٧٨/٢ والبيان ١٥٤/٢ ومعاني الفراء ١٩٥/٢.

(٦) هذا رَدٌّ على أبي البقاء.

وفي حاشية الأمير ١٥٨/١ «أجيب بأنه يمكن تقديره متقدِّماً لداعية الضمير، وكم من متأخِّر دَلَّ على متقدِّم» ومثله عند الدسوقي ١٩٦/١، وانظر حاشية الشمني ١٦/٢.

(٧) أي: الاستفهامية والخبرية. وانظر الأشباه والنظائر ٥١٩/٢.

(٨) الاستفهامية من باب الإنشاء فلا يكون فيها ما يكون في الخبرية من التصديق والتكذيب.

- الثاني: أن المتكلم بالخبرية لا يستدعي من مخاطبه جواباً؛ لأنه مُخْبِر، والمتكلم بالاستفهامية يستدعي ذلك^(١) لأنه مُسْتَخْبِر.

- الثالث: أن الاسم المُبْدَل من الخبرية لا يقترن بالهمزة، بخلاف المُبْدَل^(٢) من الاستفهامية، يقال في الخبرية: «كم عبيد لي خمسون بل ستون»، وفي الاستفهامية، «كم مالك؟ أعشرون أم ثلاثون؟».

- الرابع: أن تمييز «كم»^(٣) الخبرية مفرد^(٤) أو مجموع، تقول: «كم عبد ملكت»، و«كم عبيد ملكت»، قال^(٥):

كَم مَلُوكٍ بَادَ مُلْكُهُمْ وَنَعِيمٍ سُوقَةٍ بَادُوا

(١) «يستدعي ذلك» كذا في م/١، و٣ و٥.

وفي م/٢ و٤ «يستدعيه»، وكذا جاء في المطبوع.

ويستدعي ذلك: أي يطلب جواباً لأنه مستفهم.

(٢) الاستفهام فيه معنى الهمزة، فيجب في المُبْدَل منه اقترانه بها، وليس هذا في الخبرية.

(٣) «كم» ليس في م ٣٢/٢ ب وم ٨٣/٤ ب.

(٤) قالوا: الأفراد لمشابهة «كم» للمئة والألف في الدلالة على الكثرة، ومميزها مفرد مجرور.

وأما الجمع فليكون في اللفظ تصريح بما يدل على الكثرة.

انظر حاشية الشمني ١٦/٢، والأمير ١٥٨/١، والدسوقي ١٩٧/١، وفي شرح ابن عقيل ٨٤/٤:

«تستعمل كم للتكثير فتميز بجمع مجرور كعشرة، أو بمفرد كمئة...» وشرح الكافية الشافية/

١٧٠٧.

(٥) ذكر البغدادي أن القافية رائية «بارا» وليست دالية، وأن البيت من قصيدة لعدي بن زيد العبادي، ومطلعها:

يَا لَبِئْسَ بِي أَوْ قَدِي نَارَا إِنَّ مِنْ تَهْوِينَ قَدْ حَارَا

وبار: من البوار وهو الهلاك، ونعيم سوقة: معطوف على «ملوك» على تقدير: وكم نعيم سوقة

وقد جمع في البيت بين تمييز كم الذي جاء جمعاً، والثاني الذي جاء مفرداً.

وقال الفرزدق^(١):

كَمَ عَمَّةٍ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٍ قَدْ حَلَبْتُ عَلَيَّ عِشَارِي

ولا يكون تمييز الاستفهامية إلا مفرداً^(٢)، خلافاً للكوفيين.

الخامس: أن تمييز الخبرية واجب^(٣) الخفض، وتمييز الاستفهامية منصوب، ولا يجوز جَرُّه^(٤) مطلقاً خلافاً للفرّاء^(٥) والزجاج وابن السراج وآخرين، بل

= وانظر شرح البغدادى ١٦٣/٤، وشرح السيوطي ٥١١/١، وهمع الهوامع ٨١/٤، وديوان عدي/ ١٣١، مجاز القرآن ١٥٣/٢ «ط. الخانجي».

(١) البيت من قصيدة هجا بها جريراً، وفي «عمّة» الرفع والنصب والجبر، والأفدع: الذي يمشي على ظهر قدميه، والقَدَع: اعوجاج الرسغ من الرجل واليد، والقَدَع: من صفات العبيد والإماء. والعشار: جمع عُشراء، وهي الناقة التي أتى على وضعها عشرة أشهر، وليس على حملها كما ذهب إليه بعضهم.

والشاهد في البيت مجيء تمييز «كم» الخبرية مفرداً وهو «عمّة»، وذهب بعضهم إلى أن «كم» يجوز أن تكون في البيت استفهامية، ويأتي هذا فيما بعد.

انظر شرح البغدادى ١٦٥/٤، وشرح السيوطي ٥١١/١، شرح ابن عقيل ٢٢٦/٢، شرح المفصل ١٣٣/٤، والخزانة ١٢٦/٣، وهمع الهوامع ٨١/٤، وشرح الكافية الشافية ١٧٠٧، والكتاب ١/ ٢٥٣، ٢٩٣، ٢٩٥، شرح الأشموني ٣٨٥/٢، أوضح المسالك ٢٢٧/٣.

ورواية الديوان ٣٦١ «كم خالة لك يا جرير وعمّة».

(٢) لأن معنى الاستفهامية: أي عدد، وجَوَز الكوفيون جمعه مطلقاً كما يجوز ذلك في «كم» الخبرية،

نحو «كم غلماناً لك» ورُدُّ بأنه لم يُسَمَّع. انظر همع الهوامع ٧٩/٤. وشرح الكافية ٦٩/٢.

وفي شرح الكافية الشافية/ ١٧١١ ذكر هذا ثم قال: «فإن ورد ما يوهمه [أي يوهم الجمع] نحو: كم شهوداً لك؟ حُمِلَ على أن شهوداً حال، وأن المميز محذوف، والتقدير: كم نفساً شهوداً لك؟» ومثله في شرح الكافية ٩٦/٢.

(٣) أي بالإضافة، وهو عند الفرّاء مخفوض بمن مقدرة.

(٤) أي سواء جُرِّت «كم» أو لا. انظر شرح الكافية ٩٦/٢.

(٥) الفرّاء ومن ذكر معه أجازوا جَرُّه مطلقاً، وذكر السيوطي المذاهب فيه وهي ثلاثة: الأول أنه لا يجوز =

بشرط^(١) أن تجرَّ «كم» بحرف جر، فحينئذٍ يجوز في التمييز وجهان: النصب، وهو الكثير، والجرُّ خلافاً لبعضهم، وهو بمن^(٢) مضمرة وجوباً، لا بالإضافة خلافاً للزجاج.

وتلخص أن في جرِّ تمييزها أقوالاً: الجواز، والمنع، والتفصيل، فإن جُرَّت هي بحرف جرِّ نحو «بكم درهمٍ اشتريت» جاز، وإلا فلا. وزعم قوم أن لغة تميم جواز^(٣) نَصْب تمييز «كم» الخبرية إذا كان مفرداً^(٤)، ورُوي قولُ الفردزق:

كم عَمَّةٌ لك يا جريرُ وخالةٌ فدعاء قد حلبت عليَّ عشاري

= جر تمييز الاستفهامية، الثاني أنه لا يجوز، والثالث الجواز بشرط أن يدخل على كم حرف جر. الهمع ٧٩/٤، وانظر شرح الكافية الشافية/١٧٠٥، وشرح الأشموني ٣٨٣/٢.

(١) في حاشية الشمني ٧/٢ «بل يشترط: هكذا وقع في كثير من النسخ، وفي بعضها: بل بشرط، أي بل يجوز جرّه بشرط أن تُجرَّ «كم» بحرف جرّ، خلافاً لبعضهم فإنه أجاز جرّه مطلقاً». قلت: جاء في م/١ و ٣ و ٤ «بشرط كما أثبتته، وفي م/٢ وه «يشترط» وكذلك في المطبوع.

(٢) الجر بمن هو مذهب الخليل وسيبويه والجماعة، وخالف الزجاج فقال: إنه بإضافة «كم» لا بإضمار «من».

و«من» عندما قال بالجرِّ بها جعلها مقدّرة، وقد حذفت تخفيفاً. وصار الحرف الداخل على «كم» عوضاً عنها. انظر همع الهوامع ٧٩/٤، وشرح الأشموني ٣٨٤/٢، وشرح الكافية ٩٦/٢.

(٣) النص في شرح الكافية الشافية/١٧٠٣. وانظر شرح الكافية ٩٧/٢.

(٤) في حاشية الدسوقي ١٩٧/١ «في بعض النسخ هكذا، وفي بعضها: إذا كان مفرداً، وهي الصواب، أي إذا كان تمييزها مفرداً كما هو موجود في الأشموني». وانظر شرح الأشموني ٣٨٥/٢، والنص منقول عن مغني اللبيب وإن لم يعزّه الأشموني إلى المصنّف. قلت: في م/١ و ٢ و ٤ وه كما أثبتته، وفي م/٣ والمطبوع «إذا كان الخبر مفرداً».

بالخفض على قياس تمييز «كم» الخبرية، و^(١) بالنصب على اللغة التميمية، أو على تقديرها استفهامية استفهام تهكم، أي: أخبرني بعدد عمّاتك وخالاتك اللّاتي كنَّ يخدمُنني فقد نسيته، وعليهما^(٢) فكم: مبتدأ، خبره «قد حلبت»، وأفرد الضمير^(٣) حملاً على لفظ^(٤) «كم»، وبالرفع^(٥) على أنه مبتدأ وإن كان نكرة لكونه^(٦) قد وُصفَ بـ «لك»، وبـ^(٧) «فدعاء» محذوفة مدلول عليها بالمذكورة؛ إذ ليس المراد تخصيص^(٨) الخالة بوصفها بالفدع، كما حذف «لك» من صفة خالة استدلالاً عليها بـ «لك»^(٩) الأولى.

والخبر^(١٠) «قد حلبت»، ولا بُدَّ من تقدير «قد حلبت» أخرى^(١١)؛ لأن المخبر

(١) من هنا إلى آخر النص مثبت في شرح الأشموني ٣٨٥/٢ وانظر شرح الكافية ١٠٠/٢.

(٢) أي على الوجهين السابقين: الرفع والنصب.

(٣) أفرد الضمير في «حلبت»، وأثَّته نظراً للمعنى، ولم يقل حلبتا.

(٤) فهو من حيث اللفظ مفرد.

(٥) أي زوي «كم عمّة» بالرفع. وانظر شرح الكافية ١٠٠/٢.

(٦) في م ٨٧/٣ ب «لأنه».

(٧) التقدير: كم عمّة لك فدعاء يا جرير، وخالة لك فدعاء، فحذف «فدعاء» الأولى، واكتفى بالثانية.

(٨) إذ جاء الوصف بعدها.

(٩) قال البغدادي بعد نقل النص: «وعليه فيكون من قبيل الاحتباك، وهو أن يثبت لأحدهما نظير ما

حذف من الآخر» الخزانة ١٢٧/٣.

(١٠) أي خبر المبتدأ «عمّة». انظر شرح الكافية ١٠٠/٢.

(١١) ويصبح التقدير كما يلي:

كم عمّة لك فدعاء يا جرير قد حلبت...

وخالة لك فدعاء لك يا جرير..

وهذا التقدير لأجل أن لا يكون هناك فاصل بين المبتدأ والخبر، وهو مذهب سيويه. ويصح أن

يكون «قد حلبت» الموجود خبراً عن «عمّة»، وخبر الخالة محذوف. عن دردير. وانظر حاشية

الدسوقي ١٩٨/١، وانظر نص ابن هشام في الخزانة ١٢٦/٣..

عنه في هذا الوجه متعدّد لفظاً ومعنى ، ونظيره^(١) : «زينبُ وهند قامت» .

وكم^(٢) : على هذا الوجه^(٣) ظرف^(٤) ، أو مصدر^(٥) ، والتمييز محذوف ، أي :
كم وقت^(٦) ، أو حلبة^(٧) .

* * *

(١) والتقدير في المثال: زينب قامت وهند قامت.

(٢) في شرح الكافية ١٠٠/٢ «وكم في الوجهين منصوبة المحل «إِثْنَا» مفعول مطلق لخبر المبتدأ أو ظرف له...».

(٣) وهو رفع «عمة» على الابتداء.

(٤) أي: عمته وخالته حلبتا في كثير من الأوقات. وفي شرح الكافية ١٠٠/٢ كم مرة؟

(٥) أي: حلبت حلبات كثيرة.

(٦) هذا راجع لقوله: «كم... ظرف».

(٧) وهذا راجع لقوله: «كم... أو مصدر».

٦٣ - كَائِن

كَائِن^(١): اسم مركب من كاف التشبيه، وأي^(٢) المنونة؛ ولهذا^(٣) جاز^(٤) الوقف عليها بالنون؛ لأن التنوين لما دخل في التركيب أَشْبَهَ النونَ الأصليّة؛ ولهذا^(٥) رُسِمَ في المصحف نوناً، وَمَنْ وقف عليها^(٦) بحذفه^(٧) اعتبر حكمه في الأصل وهو الحذف في الوقف.

وتوافق «كائِن» «كم» في خمسة أمور^(٨): الإبهام، والافتقار إلى التمييز، والبناء، ولزوم التصدير، وإفادة التكثير، تارة، وهو الغالب نحو: ﴿وَكَايْنٍ مِّن نَّبِيٍّ قَتَلَ مَعَهُ﴾

-
- (١) كذا جاءت بالنون في المخطوطات ما عدا الرابعة، فقد أثبت بالياء، ومثلها في المطبوع. وآثر إثبات النون فيها على الحذف، لما ذكره أبو حيان في البحر ٧٣/٣ من أن النون من أصل الكلمة وليست بتنوين. وفي شرح الكافية ٩٤/٢ «آخره نون ساكنة كما في «من» لا تنوين تمكن؛ فلذا يكتب بعد الياء نون مع أن التنوين لا صورة له خطأ»، وانظر توضيح المقاصد ٣٣٩/٤.
- (٢) في الإتيان ٢١٨/٢ «أي المنونة للتكثير في العدد».
- وعند الدسوقي: أي المنونة أي الاستفهامية غير أنها بعد التركيب جعلت للإخبار بالتكثير. انظر الحاشية ١٩٨/١.

(٣) لهذا: كذا في المخطوطات، وفي المطبوع: ولذلك.

(٤) ولولا التركيب لكان الوقف على الياء مع حذف التنوين.

(٥) أي لجواز الوقف بالنون.

(٦) «عليها» غير مثبت في م ٣٢/٢ ب.

(٧) أي بحذف النون، أو التنوين.

(٨) تقدم شرحها والتعليق عليها في «كم»، وانظر الأشباه والنظائر ٥٢١/٢.

رَبِّيُونَ كَثِيرٌ»^(١)، والاستفهام^(٢) أخرى، وهو نادر، ولم يشته إلا ابن قتيبة^(٣)، وابن^(٤) عصفور، وابن^(٥) مالك، واستدل^(٦) عليه^(٧) بقول^(٨) أبي بن كعب لابن مسعود رضي الله عنهما: «كأين تقرأ سورة الأحزاب آية؟ فقال: ثلاثاً وسبعين».

(١) تنمة الآية: ﴿... فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا وَمَا اسْتَكَانُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الضَّعِيفِينَ﴾ آل عمران ١٤٦/٣.

وقوله: «قاتل» أثبت في المخطوطات ما عدا الرابعة «قُتِلَ» على البناء للمفعول. وهي القراءة الثانية في هذا الفعل.

والمعنى: وكثير من الأنبياء قاتل معهم ربيون فقتلوا، أو هو إخبار بأن الأمم السالفة قتلت أنبياء لهم كثيرين.

(٢) أي: وتفيد «كأين» الاستفهام مثل «كم».

(٣) في تأويل مشكل القرآن/٥١٩ «كأين بمعنى كم، قال الله تعالى: ﴿وَكَايْنٍ مِّن قَرْيَةٍ عَنَّتْ عَنْ أَمْرِ رَبِّهَا وَرُسُلِهِ﴾ سورة الطلاق ٨/٦٥، أي: وكم من قرية» وما زاد فيه على هذا. غير أن ابن عقيل وغيره نقلوا عنه قوله: بكأين تبيع ثوبك؟ انظر المساعد ١١٧/٢، وجمع الهوامع ٣٨٩/٤.

(٤) في المقرب ٣١٣/١: «وأما كأين فمعناها معنى كم الخبرية». هذا نصه، ولم يذكر الاستفهام بها. غير أنه نقل عنه، ولم أهتمد إلى هذا المعنى في شرح جمل الزجاجي.

(٥) نص ابن مالك في التسهيل/١٢٥ «وأنها قد يُستفهم بها».

وأنت ترى أنه قد ساقه على التقليل كما فعل المصنف هنا.

(٦) أي: ابن مالك.

(٧) على مجيء كأين للاستفهام.

(٨) النص في شرح التسهيل لابن عقيل: «استشهد المصنف على هذا بما جاء من أن أبي بن كعب قال لعبدالله: كأين تقرأ سورة الأحزاب؟ أو كأين تغد سورة الأحزاب؟ فقال عبدالله: ثلاثاً وسبعين، فقال أبي: قَطَّ» أي ما كانت كذا قَطَّ» انظر ١١٧/٢.

والنص في شرح الرضي ١٠١/٢.. قول أبي بن كعب لرز بن حبيش كأين تغد سورة الأحزاب، أي كم تغد، فاستعملها استفهامية وحذف مميزها، وهما قليلان.

وانظر جمع الهوامع ٣٨٩/٤، وتوضيح المقاصد ٣٣٥/٤.

وتخالفها^(١) في خمسة أمور:

أحدها: أنها^(٢) مركبة، وكم بسيطة على الصحيح، خلافاً لمن زعم^(٣) أنها مركبة من الكاف وما الاستفهامية، ثم حُذِفَتْ أَلْفُهَا لدخول الجار، وسكنت^(٤) ميمها للتخفيف لثقل الكلمة بالتركيب.

والثاني: أن مُمَيِّزَهَا^(٥) مجرور بـ «من» غالباً، حتى زعم ابن عصفور لزوم^(٦)

(١) أي: تخالف «كم» الخبرية.

(٢) ردّ أبو حيان التركيب، وذهب إلى أنها بسيطة. انظر البحر ٦٥/٣ وفي توضيح المقاصد ٣٣٨/٤

«وقال بعض المغاربة: ويحتمل أن تكون بسيطة». وانظر همع الهوامع ٣٨٨/٤.

وجمهور العلماء على أنها مركبة على النحو الذي عرضه المصنف من قبل.

(٣) لم يذكر المصنف هذا الخلاف في تركيب «كم» من قبل.

وذهب إلى هذا الكسائي والفراء، فهي عندهما مركبة من كاف التشبيه وما الاستفهامية محذوفة الألف.

ونص المصنف هنا هو نص المرادي في الجنى الداني/٢٦١، وانظر النص نفسه في توضيح المقاصد ٣٢٤/٤، وانظر همع الهوامع ٣٨٦/٤.

وفي شرح الكافية ٩٥/٢ «وعند الكوفيين «كم» أيضاً مركب مثل كَأَيْنَ... وأما عند البصريين فلا تركيب في كم».

(٤) في م ١ و ٣ «وَشُكِّنَتْ» كذا قُيِّدَ الفعل.

(٥) في م/٣ «تميزها».

(٦) قال في المقرب ٣١٣/١: «إِلَّا أَنْ تَمَيِّزَهَا يَلْزِمُهُ مِنْ». وانظر شرح جمل الزجاجي ٥١/٢.

وردّ هذا أبو حيان في البحر ٦٥/٣ ورآه وهماً من ابن عصفور.

وفي الكتاب ٢٩٨/١ «فإنما ألزموها «من» لأنها توكيد، فجعلت كأنها شيء يتم به الكلام وصار

كالمثل» وذكر في ٢٩٧/١ أن أكثر العرب إنما يتكلمون بها مع من.

وانظر شرح الرضي ١٠١/٢.

ذلك، وَيَرُدُّهُ^(١) قولُ سيبويه^(٢): «وكأَيْنَ رجلاً قد^(٣) رأيت، زعم ذلك يونس، و«كأَيْنَ قد أتاني^(٤) رجلاً»، إلا أن أكثر العرب لا^(٥) يتكلمون به إلا مع من انتهى^(٦).

ومن الغالب^(٧) قوله تعالى: ﴿وَكَايْنٍ مِّن نَّيِّ^(٨)﴾ و﴿وَكَايْنٍ مِّنْ ءَايَةٍ^(٩)﴾ و﴿وَكَايْنٍ مِّنْ دَابَّةٍ^(١٠)﴾.

ومن النصب^(١١) قوله^(١٢):

أَطْرُدُ الْيَأْسَ بِالرَّجَا فكَأَيْنَ أَلِمَّا حُمَّ يُسْرُهُ بَعْدَ عُسْرِ

- (١) أي يَرُدُّ قول ابن عصفور المتقدم. وانظر توضيح المقاصد ٣٣٤/٤ - ٣٣٥.
- (٢) النص في الكتاب ٢٩٨/١: «وكذلك كأَيْنَ رجلاً قد رأيت، زعم ذلك يونس، وكأَيْنَ قد أتاني رجلاً، إلا أن أكثر العرب إنما يتكلمون به مع من...».
- (٣) كذا جاء النص في م/٤، ومثله في الكتاب. ولم تذكر «قد» في بقية المخطوطات ولا المطبوع.
- (٤) أتاني: كذا في المخطوطات ونص سيبويه في الكتاب، وفي المطبوع: أتانا.
- (٥) في الكتاب: إنما...
- (٦) أي قول سيبويه.
- (٧) أي: ومن الغالب جر تمييزه بمن كما ورد في الآيات التالية.
- (٨) تقدّمت، وهي الآية/١٤٦ من سورة آل عمران.
- (٩) تمتها ﴿... فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ﴾ يوسف ١٠٥/١٢.
- (١٠) ﴿... لَا تَحْمِلُ رِزْقَهَا اللَّهُ يَرْزُقُهَا وَإِيَّاكُمْ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ سورة العنكبوت ٦٠/٢٩.
- (١١) أي مجيء تمييزها منصوباً. وذكر الرضي في شرحه ١٠١/٢ أنه لم يعثر على منصوب بعد كأَيْنَ.
- (١٢) البيت مجهول القائل، وذكر الأمير والشمسي أن البيت يروى برواية ثانية وهي بمد الرجاء وكأَيْنَ وقصرهما.

ومعنى البيت: كثير من المعدمين قُدِّرَ لهم اليسر بعد العسر.

والشاهد فيه مجيء «ألماً» بعده منصوباً. انظر شرح التصريح ٢٨١/٢، انظر شرح البغدادى ٤/١٦٧، وشرح السيوطي ٥١٣/٢، والعيني ٤٩٥/٤، والبحر ٢٦٨/٢، و٦٥/٣، وجمع الهوامع ٤/٨٤، وأوضح المسالك ٢٢٩/٣.

وقوله^(١):

وكائن لنا فضلاً عليكم ومِنَّةً قديماً، ولا تدرون ما مَنَّ مُنْعِمُ

والثالث^(٢): أنها لا تقع استفهامية عند الجمهور، وقد مضى.

والرابع: أنها لا تقع مجرورةً خلافاً لابن قتيبة وابن عصفور، أجازا^(٣) «بكأتن تبيع هذا الثوب؟».

والخامس: أن خبرها لا يقع مفرداً^(٤).

* * *

(١) البيت قائله غير معروف.

والرواية في البحر «ونعمة» بدلاً من «ومنة»، ومثله في شرح التسهيل لابن عقيل، وجمع الهوامع. والشاهد فيه «فضلاً» فهو تمييز كائن، وهي إحدى اللغات في كأتن.

انظر البحر المحيط ٦٥/٣، وشرح البغدادى ١٦٧/٤، وشرح السيوطي ٥١٣/٢، وجمع الهوامع ٨٤/٤، وشرح التسهيل ١١٥/٢.

(٢) مما تخالف فيه كأتن كم.

(٣) أي أجازا جر «كأتن» بناءً على أنها تكون استفهامية.

وفي شرح التسهيل لابن عقيل ١١٧/٢ «وفي تمثيل ابن قتيبة دخول حرف الجر عليها: بكأتن تبيع ثوبك؟ والقياس لا يأباه كما في كم، ومثّل به ابن عصفور».

(٤) بل يكون جملة، وانظر البحر ٣٧٦/٦، والبيان ٢٤٦/٢.

٦٤ - كذا

كذا: تَرُدُّ على ثلاثة أوجه^(١):

- أحدها: أن تكون كلمتين باقيتين على أصلهما^(٢)، وهما كاف التشبيه، وذا الإشارة، كقولك: «رأيت زيدا فاضلاً ورأيت عمراً كذا»^(٣)، وقوله^(٤):

وَأَسْلَمَنِي الزَّمَانُ كَذَا فَلَا طَرْبَ وَلَا أُنْسُ

وتدخل عليها هاء^(٥) التنبيه كقوله تعالى: ﴿أَهَكَذَا عَرْشُكَ﴾^(٦).

- والثاني^(٧): أن تكون كلمة واحدة مركبة من كلمتين^(٨) مكنياً بها عن غير

(١) مادة «كذا» نقلها الأشموني في شرحه ٣٩٢/٢ من غير عزو.

(٢) انظر همع الهوامع ٣٩٠/٤، وتوضيح المقاصد ٣٣٩/٤.

(٣) أي: ورأيت عمراً مثل ذا فاضلاً.

(٤) قائله غير معروف.

وكذا: الكاف للتشبيه، وذا: للإشارة: وأسلمه: خذله، وذهب بعضهم إلى أن الإشارة هنا إلى مصدر «أسلم»، أي: أسلمني الزمان إلى الأحران والهموم إسلاماً مثل ذلك الإسلام الذي ابتلاني به، فإذا كان الأمر كذلك فلا طرب ولا أُنْس لي.

وانظر شرح البغدادى ١٦٨/٤، وشرح السيوطي ٥١٤/٤، وشرح الأشموني ٣٩٣/٢.

(٥) هاء: كذا في المخطوطات ما عدا الرابعة فهي «ها»، ومثلها في المطبوع.

(٦) الآية: ﴿فَلَمَّا جَاءَتْ قِيلَ أَهَكَذَا عَرْشُكَ قَالَتْ كَأَنَّهُ هُوَ وَأُوتِينَا الْعِلْمَ مِنْ قَبْلِهَا وَكُنَّا مُسْلِمِينَ﴾ سورة النمل

٤٢/٢٧

أهكذا: الهمزة للاستفهام، والهاء للتنبيه، والكاف حرف جر. وذا اسم إشارة في محل جر، والجار والمجرور متعلقان بخبر محذوف مُقَدَّم، وعرشك: مبتدأ مؤخر.

وذكر السيوطي في الإتيان ٢١٨/٢ أنها لم ترد في القرآن إلا للإشارة، وذكر الآية.

(٧) الثاني من أوجه «كذا».

(٨) في شرح الرضي ٩٤/٢ «وأما بناء كذا فلأنه في الأصل «ذا» المقصود به الإشارة، ودخل عليها =

عدد، كقول أئمة اللغة^(١): «قيل لبعضهم: أَمَا بِمَكَانِ كَذَا وَكَذَا وَجَدَ^(٢)؟ فقال: بلى، وجاذاً»، فنصب^(٣) بإضمار «أعرف»^(٤).
وكما جاء في الحديث^(٥) أنه يقال للعبد يوم القيامة: «أتذكر يوم كذا وكذا؟ فعلت كذا^(٦) وكذا^(٧)؟».

= كاف التشبيه، وكان «ذا» مشاراً به إلى عدد معين في ذهن المتكلم، مُبْهِمٌ عند السامع، ثم صار المجموع بمعنى «كم»، وانمحي عن الجزأين معنى التشبيه والإشارة... فصار الكلمتان ككلمة واحدة». وانظر همع الهوامع ٣٩/٤.

(١) استشهدوا بهذا الخبر على جمع «وَجَدَ»، وهو النقرة في الجبل يجتمع بها الماء.
والنص في الكتاب ١٢٩/١، قال سيويو: «وَحَدَّثَنَا مِنْ يُوْثِقُ بِهِ أَنَّ بَعْضَ الْعَرَبِ قِيلَ لَهُ: أَمَا بِمَكَانٍ كَذَا وَكَذَا وَجَدَ؟ وَهُوَ مَوْضِعٌ يَمْسُكُ الْمَاءَ، فَقَالَ: بَلَى، وَجَاذًا، أَيُّ فَأَعْرِفُ بِهَا وَجَاذًا».

ونص هذا الخبر في التاج واللسان/وجد، منقولاً عن سيويو.
(٢) جاء في المخطوطة الأولى والثانية والخامسة: وَجَدَ، بالدال المهملة، وهو غير الصواب، ومثله: وجاذاً. كذا!

(٣) أي نصب «وجاذاً».

(٤) تعقب الدسوقي المصنف على هذا التقدير، وأنه ليس بمحلٍ شاهدٍ للغويين؛ لأنهم لا يبحثون عن محل الإعراب.

قلت: هو في هذه الزيادة تابع لسيويو، فقد جاءت في نصّه، وعنه نقل.

(٥) عن أبي ذر قال: قال رسول الله ﷺ: إِنِّي لِأَعْلَمُ آخِرَ أَهْلِ الْجَنَّةِ دَخُولاً الْجَنَّةِ وَآخِرَ أَهْلِ النَّارِ خُرُوجاً مِنَ النَّارِ، رَجُلٌ يُوْتَى بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَيَقَالُ اعْرَضُوا عَلَيْهِ صِغَارُ ذُنُوبِهِ، وَارْفَعُوا عَنْهُ كِبَارَهَا، فَتُعْرَضُ عَلَيْهِ صِغَارُ ذُنُوبِهِ فَيَقَالُ: عَمِلْتَ يَوْمَ كَذَا وَكَذَا وَكَذَا وَكَذَا، وَعَمِلْتَ يَوْمَ كَذَا وَكَذَا وَكَذَا وَكَذَا، فَيَقُولُ: نَعَمْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَنْكَرَ وَهُوَ مُشْفِقٌ مِنْ كِبَارِ ذُنُوبِهِ أَنْ تُعْرَضَ عَلَيْهِ، فَيَقَالُ لَهُ: فَإِنْ لَكَ مَكَانٌ كُلُّ سَيِّئَةٍ حَسَنَةٍ، فَيَقُولُ: رَبِّ، قَدْ عَمِلْتُ أَشْيَاءَ لَا أَرَاهَا هَهُنَا، فَلَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ضَحِكَ حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِذُهُ». صحيح مسلم ٤٧/٣ ذ. دار الريان للتراث «كتاب الإيمان».

(٦) في المطبوع: «فعلت كذا فيه وكذا» و«فيه» ليس في المخطوطات، وما جاء فيها موافق لما ورد من نص الحديث.

(٧) أي من أَكَلٍ وَشَرِبٍ وَطَاعَةٍ وَمَعْصِيَةٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ.

- والثالث^(١): أن تكون كلمة واحدة مركبةً مكنياً بها عن العدد، فتوافق «كأين» في أربعة أمور:

التركيب، والبناء، والإبهام، والافتقار إلى التمييز.

وتخالفها^(٢) في ثلاثة أمور:

- أحدها: أنها ليس لها الصِّدْرُ^(٣)، تقول: «قَبِضْتُ كذا»^(٤) وكذا درهماً.

- الثاني^(٥): أن تميزها واجبُ النصب^(٦)، فلا يجوز جَرُّه بيمين اتفاقاً، ولا بالإضافة^(٧)، خلافاً للكوفيين، أجازوا في غير تكرار ولا عطف أن يقال^(٨): «كذا ثوب»^(٩) و«كذا أثواب» قياساً على العدد الصريح؛ ولهذا قال فقهاؤهم^(١٠):

(١) الثالث في أوجه «كذا».

(٢) تخالف «كأين». وانظر الأشباه والنظائر ٥٢٢/٢.

(٣) و«كأين» تأتي في صدر الكلام دائماً.

(٤) كذا: هنا اسم مبني على السكون في محل نصب مفعول به.

(٥) من أوجه المخالفة.

(٦) مذهب البصريين أن تمييز «كذا» لا يكون إلا مفرداً منصوباً، لا يجوز جَرُّه بيمين ولا بالإضافة خلافاً للكوفيين..

انظر الهمع ٨٦/٤، ٣٩٠، وتوضيح المقاصد ٣٣٧/٤، وشرح التصريح ٢٨١/٢.

(٧) قال الأزهرى: «لأن عجزها اسم لم يكن له قبل التركيب نصيب في الإضافة، فأبقي على ما كان

عليه خلافاً للكوفيين...» شرح التصريح ٢٨١/٢.

(٨) أي بالجرّ في «ثوب»؛ لأنه بمنزلة: مئة ثوب.

(٩) أي بالجرّ في «أثواب»؛ لأنه بمنزلة ثلاثة أثواب إلى عشرة.

(١٠) النص في توضيح المقاصد ٣٣٧/٤ - ٣٣٨.

قال: «ذهب الكوفيون إلى أنها تعامل معاملة ما يكتفى به عنه «فكذا عبد» كناية عن ثلاثة إلى عشرة،

و«كذا عبد» من مئة فصاعداً، وكذا وكذا عبداً: من أحد عشر إلى تسعة عشر، وكذا عبداً: من

عشرين إلى تسعين، وكذا وكذا عبداً: من واحد وعشرين إلى تسعة وتسعين».

إنه يلزم بقول القائل : «له عندي كذا درهم» مئة^(١) ، وبقوله : «كذا دراهم»^(٢) ثلاثة ، وبقوله : «كذا كذا درهماً» أحد عشر^(٣) ، وبقوله : «كذا درهماً» عشرون^(٤) ، وبقوله : «كذا وكذا درهماً» أحد^(٥) وعشرون ، حملاً على المحقق من نظائرهن من العدد^(٦) الصريح ، ووافقهم على هذه التفاصيل - غير مسألتي^(٧) الإضافة - المبرد^(٨) والأخفش وابن كيسان والسيرافي وابن عصفور^(٩) .

= وهو أحكم من نص ابن هشام كما يأتي.

وفي شرح التسهيل ١١٨/٢ مثل هذا، وكذا في التسهيل ١٢٥/١ وشرح الأشموني ٣٩٢/٢ وذكر ابن عقيل أنهم ليس لهم في هذا سماع، وإنما استندوا فيه إلى الرأي لا الرواية. وفي حاشية الأمير والدسوقي أنه قال به جماعة من المالكية، وقال سحنون: لا أعرف هذا التفصيل، ويقبل منه ما أراد.

(١) لأنه أقل عدد مفرد يميز بمفرد مجرور.

(٢) وهو أقل عدد مفرد يميز بمجرور نحو: ثلاثة دراهم، إلى عشرة.

(٣) لأنه أقل عدد مركب يميز بمفرد منصوب، وهي من أحد عشر إلى تسعة عشر.

(٤) لأنه أقل عدد مفرد يميز بمفرد منصوب، وهي من عشرين إلى تسعين، ألفاظ العقود.

(٥) لأنه أقل عدد معطوف يميز بمفرد منصوب.

(٦) ولا أجد سبباً يقتضي أن يؤخذ أقل العدد من أمثال ألفاظ الكناية هذه، ولذا قلت: نص المرادي أحكم.

(٧) الذين سيذكرهم المصنف يذهبون مذهب البصريين في المسألة، فهم لا يقولون بجر تمييز كذا بالإضافة بل بنصبه.

(٨) دُكرَ معهم المرادي ابن الدهان وابن معيط. توضيح المقاصد ٣٣٨/٤.

(٩) ذهب ابن عصفور في المسألة مذهباً ثالثاً وهو أنه يوافقهم في المركب والعقد والمعطوف، ويخالفهم في المضاف وهو الثلاثة إلى العشرة، فيفسر بجمع معروف بالألف واللام مجرور بمن، وزعم أنه مذهب البصريين بناءً على ما نقله ابن السيد في أن البصريين والكوفيين اتفقوا على أن كذا وكذا كناية عن الأعداد المعطوفة، وأن كذا كذا كناية عن الأعداد المركبة ، =

وَوَهَمَ ابْنُ السَّيِّدِ فَنَقَلَ اتِّفَاقَ النُّحَوِيِّينَ عَلَى إِجَازَةِ مَا أَجَازَهُ الْمَبْرَدُ وَمَنْ ذَكَرَ مَعَهُ .

- والثالث^(١) : أنها لا تستعمل غالباً إلا معطوفاً^(٢) عليها، كقوله^(٣) :

عَدِ النَّفْسَ نَعْمَى بَعْدَ بُؤْسَاكَ ذَاكِرَا كَذَا وَكَذَا لُطْفَاً بِهِ نُسِي الْجَهْدُ

وزعم ابن^(٤) خروف أنهم لم يقولوا «كذا درهماً»، ولا «كذا كذا درهماً»، وذكر ابن مالك أنه مسموع ولكنه قليل .

* * *

= وليس كما نقل. انظر توضيح المقاصد ٣٣٨/٤ وأنت ترى أن نصّ ابن هشام منقول من المرادي. ونص المرادي في شرح التسهيل لابن عقيل ١١٩/٢ : «... وزعم ابن عصفور أن ما اختاره مذهب البصريين، وسبقه إلى مثله ابن السيّد...».

(١) الثالث من أوجه الاختلاف بين كذا وكأين.

(٢) انظر الهمع ٣٩٠/٤.

(٣) قائله غير معروف، والشاهد فيه أن كذا لا تستعمل غالباً إلا معطوفاً عليها.

انظر البيت في شرح البغدادي ١٦٩/٤، وشرح السيوطي ٥١٤/٢، وتوضيح المقاصد ٣٣٧/٤، والهمع ٨٦/٤، وشرح التصريح ٢٨١/٢، وشرح الأشموني ٣٩١/٢.

(٤) مثله عند المرادي في توضيح المقاصد ٣٣٧/٤ قال:

«وقال في التسهيل: وقُلَّ ورود كذا مفرداً أو مكرراً بلا واو، وذلك يدلُّ على ورود الأمرين. ولم يذكر لها شاهداً، ونازع ابن خروف في إفرادها، وزعم أنه غير مستعمل».

وانظر التسهيل/١٢٥، وجمع الهوامع ٣٩٠/٤.

٦٥ - كَلَّا

كَلَّا: مركبة^(١) عند ثعلب من كاف التشبيه و«لا» النافية، قال: «وإنما شُدَّتْ لامها لتقوية المعنى^(٢)»، ولدفع توهُم بقاء معنى^(٣) الكلمتين، وعند غيره هي بسيطة. وهي عند سيبويه^(٤) والخليل^(٥) والمبرد والزجاج وأكثر البصريين حرفٌ معناه الرَّدْع والزَّجْر، لا معنى لها عندهم إلا ذلك، حتى إنهم يجيزون أبدأ الوَقْفَ عليها^(٦)،

(١) في الجنى الداني/٥٧٨ «واختلف في كَلَّا هل هي بسيطة أو مركبة، ومذهب الجمهور أنها بسيطة، وذهب ثعلب إلى أنها مركبة من كاف التشبيه و«لا» التي للرد، وزيد بعد الكاف لام، فشددت لتخرج عن معناها التشبيهي» أترى فرقاً بين نص المصنّف ونص المرادي؟ وانظر الإِتقان ٢٢١/٢ فنصّ المرادي فيه، ثم استكمل حديثه من نص ابن هشام، وانظر همع الهوامع ٢٨٤/٤، وقد قال بعد عرض الخلاف «قال أبو حيان: وهذه دعوى لا يقوم عليها دليل». وفي رصف المباني/٢١٢ «وهي بسيطة عند النحويين، إلا أن ابن العريف جعلها مركبة من كَلَّ ولا، وهذا كلام خَلَف...». أي: فاسد وباطل.

وفي معاني القرآن للقرآء ١٧٦/١ «كلا لا وزر... كانت «لا» موصولة».

(٢) لأن زيادة الحروف تدل على زيادة المعنى.

(٣) أي: التشبيه والنفي، ولأن تغير لفظ الكلمة دليل على تغير معناها. الأمير ١٦٠/١.

(٤) في الجنى الداني/٥٧٧ «... هذا مذهب الخليل وسيبويه وعامة البصريين».

وفي الكتاب ٣١٢/٢ «وأما كَلَّا فَرَدَّعٌ وَزَجْرٌ» وانظر شرح المفصل ١٦/٩.

(٥) ذكر لها في العين/كلا: معنيين: أن تكون بمعنى حقاً، وأن تكون نفيًا. وهذا يَرُدُّ كلام المصنّف هنا.

(٦) انظر همع ٣٨٤/٤، والإِتقان ٢٢٠/٢.

وفي حاشية الأمير ١٦٠/١: «هذا ليس بلازم للوقف عليها إذ قد يقف الإنسان، ثم يرجع، ولا يجوز له الابتداء بما بعد الوقف».

ثم إن الوقف عليها لأنها زجر وردع لما قبلها، وما بعدها منقطع عما قبلها. ولعلّ هذا ما أرادَه المصنّف.

والابتداء بما بعدها، وحتى قال جماعة^(١) منهم: متى سمعت «كَلَا» في سورة فَأَحْكُمْ بأنها مكّية؛ لأنّ فيها معنى التهديد والوعيد، وأكثر ما نزل ذلك بمكة؛ لأنّ أكثر العتوّ كان بها، وفيه نظر؛ لأن لزوم المكّية^(٢) إنّما يكون عن اختصاص^(٣) العتوّ بها، لا عن غلبته، ثم لا تمتنع الإشارة^(٤) إلى عتوّ سابق، ثم لا يظهر معنى الزجر في «كَلَا» المسبوقه بنحو: ﴿فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكَّبَكَ﴾^(٥)،

- (١) في الإتقان ٤٧/١ - ٤٨ تحدّث في ضوابط في المكي والمدني.
- ومما قاله: «وقال الجعبري: لمعرفة المكي والمدني طريقان: سماعي وقياسي، فالسماعي ما وصل إلينا نزوله بأحدها، والقياسي: كل سورة فيها: يأبها الناس فقط، أو كَلَا... انتهى، وقال الدريني: وما نزلت كَلَا بيثرب فاعلمن ولم تأت في القرآن في نصفه الأعلى وحكمة ذلك أن نصفه الأخير نزل أكثره بمكة، وأكثرها جابرة، فتكررت فيه على وجه التهديد والتعنيف لهم والإنكار عليهم بخلاف النصف الأول، وما نزل منه في اليهود لم يجنح إلى إيرادها فيه لذلتهم وضعفهم. ذكره العماني».
- (٢) أي لزوم «كَلَا» للسور المكّية.
- (٣) ولم يقع في غيرها.
- (٤) فقد تكون السورة مدنية وجاء فيها «كَلَا» للزجر، إشارة إلى عتوّ سابق في مكة. وذهب الشمني إلى أن الآية التي فيها «كَلَا» قد تكون مكّية لا السورة بتمامها.
- (٥) الآيات: ﴿يَتَأْتِيَ الْإِنْسَانُ مَا عَرَفَ بِرَبِّكَ أَلَمْ يَكْرِمْ * الَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ فَعَدَلَكَ * فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكَّبَكَ * كَلَّا بَلْ تُكَذِّبُونَ بِالَّذِينَ﴾ سورة الانفطار ٦/٨٢ - ٩.
- ويرى ابن هشام أن «كَلَا» في الآية التاسعة لا تفيد الزجر عن شيء تقدّمها، والذي قاله شيخه أبو حيان في البحر ٤٣٧/٨ «كَلَا: ردع وزجر لما دل عليه ما قبله من اغترارهم بالله تعالى، أو لما دلّ عليه ما بعد كَلَا من تكذيبهم بيوم الجزاء والدين أو شريعة الإسلام».
- وإلى مثل هذا ذهب ابن قتيبة في تأويل مشكل القرآن/٥٥٨ «قال بعد الآية: «أي ليس كما عُرِّرت به». وانظر الكشف ٣/٣٢٠، ومعاني الزجاج ٥/٢٩٦.

﴿يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(١)، ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾^(٢).

وقولهم^(٣): المعنى انته عن ترك الإيمان بالتصوير في أي صورة^(٤) شاء الله، وبالبعث، وعن العجلة بالقرآن، تَعَسَّفُ؛ إذ لم يتقدم في الأولين^(٥) حكاية نفي

(١) الآيات: ﴿أَلَا يَظُنُّ أُولَئِكَ أَنَّهُمْ مَبْعُوثُونَ * لِيَوْمٍ عَظِيمٍ * يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ * كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْفَجَارِ لَفِي سَيِّئِينَ﴾ سورة المطففين ٨٣/٤ - ٧.

قال أبو حيان: «كلاً: ردع لما كانوا عليه من التطفيف» البحر ٨/٤٤٠، ومثله في الكشاف ٣/٣٢٢ وزاد «... والغفلة عن ذكر البعث والحساب...» وقال ابن قتيبة بعد الآية: «يريد: انتهوا». تأويل مشكل القرآن/٥٥٨. وانظر إعراب النحاس ٣/٦٥١، وتفسير القرطبي ١٩/٢٥٧.

(٢) الآيات: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ * إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ * فَإِذَا قَرَأَهُ فَالْتَفِعْ قُرْآنَهُ * ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ * كَلَّا بَلْ تُحِيزُونَ الْغَالِغَةَ * وَتَذَرُونَ الْآخِرَةَ﴾ سورة القيامة ٧٥/١٦ - ٢١.

قال أبو حيان: «لما فرغ من خطابه عليه الصلاة والسلام رجع إلى حال الإنسان السابق ذكره، المنكر البعث، وأن همّه إنما هو في تحصيل حطام الدنيا الفاني، لا في تحصيل ثواب الآخرة؛ إذ هو منكر لذلك» البحر ٨/٣٨٨ وفي الكشاف ٣/٢٩٣ - ٢٩٤ ذهب فيها غير هذا، فقال: «كلاً: ردع لرسول الله ﷺ عن عادة العجلة وإنكار لها عليه، وحث على الأناة والتؤدة».

(٣) قد يكون هذا قول بعضهم وليس محل إجماع، وقد رأيت النصوص على خلاف هذا فيما عرضته منها.

(٤) كذا في المخطوطات، وفي نسخة مبارك والشيخ محمد «صورة ما شاء» بزيادة «ما» ومثله في حاشية الأمير والدسوقي.

وجاء نص الإتيان موافقاً لما في المخطوطات، وكان على مبارك أن يذكر هذا الخلاف.

(٥) الأولين: كذا في المخطوطات على التثنية مشيراً بذلك إلى الآيتين في سورتي: الانفطار والمطففين. ومثل هذا في حاشية الدسوقي، ونص الإتيان، وفي طبعة مبارك والشيخ محمد «الأولين» على الجمع، ومثلهما في حاشية الأمير، وليس بالصواب، ودليل ذلك قوله بعد: «ولطول الفصل في الثالثة»، وقد يكون أراد به تثنية «أول» للموضع على ما أثبتوه.

ذلك عن أحد، ولطول الفصل في الثالثة^(١) بين «كَلَا» وذِكْرِ العجلة، و^(٢) أيضاً فإن أول ما نزل خمس آيات من أول سورة العلق، ثم نزل: ﴿كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَّا﴾^(٣)، فجاءت في افتتاح^(٤) الكلام.

والوارد منها^(٥) في التنزيل ثلاثة^(٦) وثلاثون موضعاً، كلها في النصف الأخير. ورأى^(٧) الكسائي وأبو حاتم^(٨) ومن وافقهما أن معنى الرِّذْع والزَّجْر ليس مستمراً فيها، فزادوا فيها معنى ثانياً يصح أن يُوقَف دونها، ويبدأ بها، ثم اختلفوا في تعيين ذلك المعنى على ثلاثة أقوال:

(١) أي في آية سورة القيامة، وطول الفصل يقع فيما لو جعلنا «كَلَا» ردعاً للرسول ﷺ على ما ذهب إليه الرمخشري.

(٢) هو عطف على قوله من قبل: «ولا يظهر».

(٣) ﴿كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَّا﴾ العلق ٦/٩٦ - ٧.

وفي البحر ٤٩٣/٨ «كَلَا: ردع لمن كفر بنعمة الله عليه بطغيانه وإن لم يتقدم ذكره لدلالة الكلام عليه». ومثله في الكشف ٣٥٠/٣.

(٤) والزجر والردع يقتضيان سبق ما يُزَجَرُ عليه. وقد رأيت تخريج الرمخشري وأبي حيان.

(٥) أي من «كَلَا».

(٦) النص للمراي قال: «وعِدَّة ما جاء في القرآن من لفظ «كَلَا» ثلاثة وثلاثون موضعاً تتضمنها خمس عشرة سورة، وليس في النصف الأول منها شيء، قيل: وحكمة ذلك أن النصف الأخير نزل أكثره بمكة، وأكثرها جبابرة، فتكررت هذه الكلمة على وجه التهديد والتعنيف لهم...» انظر الجني الداني/٥٧٨.

(٧) النص في الجني الداني/٥٧٧.

(٨) هو سهل بن محمد بن عثمان بن القاسم السجستاني من ساكني البصرة، كان إماماً في علوم القرآن واللغة والشعر والعروض، وله مؤلفات. توفي سنة ٢٥٠هـ، وقيل غير ذلك، انظر بغية الوعاة ٦٠٦/١.

أحدها: للكسائي^(١) ومتابعيه، قالوا: تكون بمعنى حقاً.

والثاني^(٢): لأبي حاتم السجستاني ومتابعيه، قالوا: تكون بمعنى «ألاً» الاستفتاحية.

والثالث: للنَّضْر بن شُمَيْل^(٣) والفراء ومن وافقهما، قالوا^(٤): تكون حرف جواب بمنزلة «إني»، و«نعم»، وحملوا عليه ﴿كَلَّا وَالْقَمَرِ﴾^(٥) فقالوا: معناه إني والقمر. وقول أبي حاتم^(٦) عندي أولى من قولهما^(٧)؛ لأنه أكثر أطراداً؛ فإنَّ قول النَّضْر

(١) وذكر المرادي أن معه تلميذه نُصَيْر بن يوسف ومحمد بن أحمد بن واصل.
(٢) في الجنى الداني/٥٧٧ «وذهب أبو حاتم إلى أنها تكون رَدّاً للكلام الأول، وتكون للاستفتاح بمعنى «ألاً»، ووافقه الزجاج».

(٣) بصري الأصل، يُكنى أبا الحسن، أخذ عن الخليل والعرب، وأقام بالبادية أربعين سنة. صَنَّف غريب الحديث، وكتباً أخرى. مات سنة سبع وثلاثين، وقيل: أربع وثلاثين ومئتين. بغية الوعاة ٣١٦/٢ - ٣١٧.

(٤) ذكره المرادي لعبدالله بن محمد الباهلي.
وانظر معاني القرآن للفراء، فإني لم أجده هذا في سياق الآية التي ذكرها ابن هشام. وذكرها أبو حيان عن الفراء في البحر ٣٧٨/٨.
(٥) سورة المدثر ٣٢/٧٤.

وقال أبو حيان: «... وقيل ردع عن الاستهزاء بالعدّة المخصوصة، وقال الفراء: هي صلة للقسم، وقدرها بعضهم بحقاً، وبعضهم بألاً الاستفتاحية» البحر ٣٧٨/٨.
على أن النص في الإتيان ٢٢٢/٢ ليس فيه ذكر للفراء، بل نقل عنه أنه وابن سعدان يرونها بمعنى سوف وحكاها أبو حيان في تذكرته.

وذكره المرادي في الجنى الداني من غير عزو/٥٧٧.

(٦) قوله أن «كَلَّا» بمعنى «ألاً الاستفتاحية».

(٧) أي أولى من قول الكسائي إنها بمعنى حقاً، ومن قول النَّضْر إنها حرف جواب بمنزلة إني ونعم. وفي م/١ وه «أولى من قول الكسائي والنضر»، وأشار إلى هذا الخلاف بين النسخ الدسوقي. ولم يذكر هذا مبارك مع أن المخطوطة الأولى أصل عنده.

لا يَتَأْتِي فِي آيَتِي الْمُؤْمِنِينَ ^(١) وَالشُّعْرَاءَ ^(٢) عَلَى مَا سَيَأْتِي، وَقَوْلُ الْكَسَائِيِّ ^(٣) لَا يَتَأْتِي فِي نَحْوِ: ﴿كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ﴾ ^(٤)، ﴿كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْفُجَّارِ﴾ ^(٥)، ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ﴾ ^(٦)؛ لِأَنَّ «إِنَّ» ^(٧) تُكْسَرُ بَعْدَ «أَلَا» ^(٨) الْاسْتِفْتَا حِيَةً، وَلَا تُكْسَرُ بَعْدَ ^(٩) «حَقًّا»، وَلَا بَعْدَ مَا ^(١٠) كَانَ بِمَعْنَاهَا؛ وَلِأَنَّ تَفْسِيرَ حَرْفِ ^(١١) بِحَرْفِ أَوَّلَى مِنْ

(١) وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ * لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا وَمِنْ وَرَائِهِمْ بَرْزَخٌ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ سُورَةُ الْمُؤْمِنِينَ ٩٩/٢٣ - ١٠٠. وَاعْتِرَاضُ الْمُصَنِّفِ أَنَّ «كَلَّا» هُنَا لَا تَجِيءُ بِمَعْنَى نَعَمْ عَلَى قَوْلِ النَّضْرِ، فَهِيَ لَيْسَتْ حَرْفُ جَوَابٍ؛ وَلِذَلِكَ قَالَ أَبُو حَيَّانَ: «كَلَّا كَلِمَةٌ رَدُّ عَنْ طَلَبِ الرَّجْعَةِ وَإِنْكَارِ وَاسْتِبْعَادٍ...» الْبَحْرُ ٤٢١/٦. (٢) وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلَمَّا تَرَاءَا الْجَمْعَانِ قَالَ أَصْحَابُ مُوسَىٰ إِنَّا لَمُدْرِكُونَ * قَالَ كَلَّا إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِينِ﴾ سُورَةُ الشُّعْرَاءِ ٦١/٢٦ - ٦٢. وَكَلَّا: فِي الْآيَةِ زَجْرُهُمْ وَرَدْعُهُمْ بِحَرْفِ الرَّدْعِ، وَالْمَعْنَى لَنْ يَدْرِكُوهُمْ؛ لِأَنَّ اللَّهَ وَعْدُهُم بِالنَّصْرِ وَالْخِلَاصِ مِنْهُمْ.

(٣) وَهُوَ أَنَّ «كَلَّا» بِمَعْنَى حَقًّا.

(٤) تِمَّةُ الْآيَةِ: ﴿... لَفِي عِلِّيِّينَ﴾ سُورَةُ الْمُطَفِّفِينَ ٨٣/١٨.

(٥) تِمَّةُ الْآيَةِ: ﴿... لَفِي سِجِّينَ﴾ سُورَةُ الْمُطَفِّفِينَ ٨٣/٧.

(٦) سُورَةُ الْمُطَفِّفِينَ ٨٣/١٥.

(٧) فِي طَبْعَةِ مُبَارَكٍ «أَنَّ». وَمَا أَثْبَتَهُ هُوَ الْأَصْلُ، وَهُوَ الصَّوَابُ.

(٨) لِأَنَّ لَهَا حُكْمَ الْإِبْتِدَاءِ. وَانْظُرْ شَرْحَ ابْنِ عَقِيلٍ ٣٥٤/١.

(٩) رَدُّ هَذَا الدَّمَامِينِيِّ «إِنَّمَا يَمْتَنِعُ كَسْرُهَا بَعْدَ حَقًّا إِذَا كَانَتْ حَقًّا وَاقِعَةً فِي إِبْتِدَاءِ الْكَلَامِ فَيَكُونُ مَا بَعْدَهَا فَاعِلًا بِفَعْلٍ نَاصِبٍ لَهَا أَوْ مُبْتَدَأً مُخْبِرًا عَنْهُ بِهَا...»، وَأَمَّا إِذَا جَعَلْتَ حَقًّا مُتَعَلِّقَةً بِالْكَلامِ السَّابِقِ عَلَيْهَا لَا بِمَا بَعْدَهَا فَلَا مَانِعَ مِنْ كَسْرِ «إِنَّ» حَيْثُئِذٍ، بَلْ هُوَ الْوَاجِبُ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ؛ لِأَنَّهَا وَاقِعَةٌ فِي مَحَلِّ الْجُمْلَةِ، كَمَا إِذَا قُلْتَ: زَيْدٌ أَكْرَمْتُهُ، حَقًّا إِنَّهُ فَاضِلٌ...» انْظُرْ حَاشِيَةَ الشُّمْنِيِّ ١٩/٢، وَحَاشِيَةَ الدُّسُوقِيِّ ٢٠١/١، وَالْأَمِيرِ ١٦١/١، وَانْظُرْ أَوْضَحَ الْمَسَالِكِ ٢٤٦/١.

(١٠) وَهُوَ «كَلَّا» الَّتِي نَتَحَدَّثُ فِيهَا.

(١١) كَتَفْسِيرِ كَلَّا بِأَلَا عَلَى قَوْلِ أَبِي حَاتِمٍ، وَبِ«إِي» وَنَعَمْ عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ النَّضْرُ.

تفسير حرف^(١) باسم.

وأما قول^(٢) «مكي»: إِنَّ «كَلَا» على رأي الكسائي اسم إذا كانت بمعنى حَقًّا فبعيد؛ لأن اشتراك اللفظ بين الاسمية والحرفية قليل، ومخالف للأصل^(٣)، وَمُخَوِّجٌ لِتَكْلَفِ دَعْوَى عِلَّةٍ^(٤) لبنائها، وَإِلَّا فَلِمَ^(٥) لَا تُؤْنَتُ؟.

وإذا صَلَحَ الموضع للردع ولغيره جاز الوقف عليها^(٦)، والابتداء^(٧) بها، على اختلاف التقديرين، والأَرْجَحُ حَمْلُهَا على الرَّدْع؛ لأنه الغالب فيها، وذلك^(٨) نحو: ﴿أَطْلَعَ الْغَيْبَ أَمْ أَخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا * كَلَّا سَنَكْتُبُ مَا يَقُولُ﴾^(٩).

(١) أَوْلَى من تفسير كلا بـ «حقاً» كما قال الكسائي.

(٢) وهو قوله جواباً عن الكسائي.

وعلى هامش م/٣ «وتكون كلا بمعنى حقاً، وهو مذهب الكسائي» وهذا هو نص مكي على ما أشار إليه.

(٣) لأن الأصل عدم الاشتراك.

(٤) كقول الرضي: علة بنائها مشابهة لفظ الحرفية، ومناسبة معناها؛ لأنك تزجر المخاطب عما يقول تحقيقاً لضده. انظر حاشية الأمير ١٦١/١، ونص الرضي في شرح الكافية ٤٠١/٢.

(٥) قال الدماميني: «وأدخل المصنّف «لا» على الفعل الماضي لفظاً ومعنى مع عدم تكرارها وهو شاذ، وقد يقال المراد فلم لا تُنَوِّنْ، فلا يكون ماضياً معنى؛ فلا يجب تكرارها» انظر الشمني ١٩/٢. قلت: جاءت في م ٣٣/٢ أ «فلم لا تنون». والمعنى: إذا لم تكن مبنية فلم تُرِكَ تنوينها؟.

(٦) «عليها» ليس مثبتاً في م/٢.

وجواز الوقف عليها لاحتمال أنها للردع.

(٧) على احتمال أنها بمعنى «ألا» الاستفتاحية.

(٨) وذلك الموضع الذي تكون فيه للردع.

(٩) تنمة الآية: ﴿وَنَمُدُّ لَهُم مِّنَ الْعَذَابِ مَدًّا﴾ سورة مريم ٧٨/١٩ - ٧٩.

قال أبو حيان: «وكلا: ردع وتنبه على الخطأ الذي هو مخطئ فيما تصوّره لنفسه وتمناه، فليرتدع عنه» البحر ٢١٣/٦.

﴿وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ إِلَهَةً لِيَكُونُوا لَهُمْ عِزًّا * كَلَّا سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ﴾^(١).
 وقد تتعين^(٢) للردع أو الاستفتاح، نحو ﴿رَبِّ ارْجِعُونِ * لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ﴾^(٣) لأنها لو كانت بمعنى حقاً لما كُسرت^(٤) همزة «إِنَّ»، ولو كانت بمعنى «نَعَمْ» لكانت للوعد^(٥) بالرجوع؛ لأنها بعد الطلب، كما يقال: «أكرم^(٦) فلاناً»، فنقول^(٧): «نَعَمْ»، ونحو^(٨): ﴿قَالَ أَصْحَابُ مُوسَى إِنَّا لَمُدْرِكُونَ * قَالَ كَلَّا إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِينِ﴾^(٩) وذلك لكسر^(١٠) «إِنَّ»، ولأن «نَعَمْ» بعد الخبر للتصديق.
 وقد يمتنع كونها للزجر نحو: ﴿وَمَا هِيَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْبَشَرِ * كَلَّا وَالْقَهْرُ﴾^(١١)؛ إذ

- (١) تنمة الآية: ﴿وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ صِدًّا﴾ سورة مريم ٨١/١٩ - ٨٢.
 قال الزمخشري: «كلا ردع لهم وإنكار لتعززهم بالآلهة». الكشاف ٢٩١/٢، والبحر ٢١٤/٦.
 (٢) أي: كلاً.
 (٣) سورة المؤمنون ٩٩/٢٣ - ١٠٠ وقد تقدّمتا.
 (٤) وقد ذكرتُ اعتراض الدماميني على هذا من قبل.
 (٥) ولا رجوع.
 (٦) في م/١ «الزم».
 (٧) أي: فأكرمه.
 (٨) سورة الشعراء، وقد تقدمت الآيتان ٦١/٢٦ - ٦٢.
 (٩) ﴿رَبِّي سَيَهْدِينِ﴾ ليس في م/٣ و٥، و«سيهدين» ليس في م/١.
 (١٠) كلاً: للردع أو الاستفتاح، فعلى الردع تقف على «كلا»، وعلى الاستفتاح تبدأ بها. انظر دسوقي ٢٠٢/١.

- (١١) ولو كانت بمعنى «حقاً» لم تكسر «إِنَّ».
 (١٢) تقدّمتا، وهما في سورة المدثر: ٣١/٧٤ - ٣٢.
 ونقلْتُ نصَّ أبي حيان من قبل أنه ردع عن الاستهزاء بالعدة المخصوصة، أي بجعل الملائكة تسعة عشر وهم خزنة جهنم. وذكرتُ تقدير غيره: حقاً، أو ألا الاستفتاحية. البحر ٣٧٨/٨.

ليس قبلها ما يصحُّ رَدُّه^(١).

وقولُ الطبري^(٢) وجماعة: إنه لما نزلَ عَدَدُ خَزَنَةِ جَهَنَّمَ ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾^(٣) قال بعضهم^(٤): اكفوني اثنين، وأنا أكفيكم سبعة عشر، فنزلت^(٥) ﴿كَلَّا﴾ زَجْراً له، قولٌ متعسفٌ؛ لأن الآية لم تتضمن ذلك^(٦).

* * *

(١) وذهب الزمخشري إلى أن يكون ردعاً لمن ينكر أن يكون إحدى الكبر نذيراً، والردع لا يجب أن يكون باعتبار ما قبلها بل يجوز تعلُّقه بما بعدها.

عن الدماميني. انظر دسوقي ٢٠٢/١، والكشاف ٢٨٩/٣.

(٢) تفسير الطبري ١٠٢/٢٩، والرازي ٢٠٣/٢٩، والقرطبي ٨٠/١٩، وتفسير الماوردي ١٤٥/٦، والبحر المحيط ٣٧٥/٨.

(٣) سورة المدثر: ٣٠/٧٤.

(٤) هو أبو جهل. والرواية في القرطبي، «قال ابن عباس وقتادة والضحاك لما نزل: ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾ قال أبو جهل لقريش: ثكلتكم أمهاتكم! أسمع ابن أبي كبشة يخبركم أن خزنة جهنم تسعة عشر، وأنتم الدُّهُم - أي العدد، والشجعان. أفيعجز كل عشرة منكم أن يبطشوا بواحد منهم... وفي رواية أن الحارث بن كلدة قال: أنا أكفيكم سبعة عشر، واكفوني أنتم اثنين، وقيل: إن أبا جهل قال أفيعجز كل مئة منكم أن يبطشوا بواحد منهم، ثم تخرجون من النار؟ فنزل قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا أَصْحَابَ النَّارِ إِلَّا مَلَائِكَةً﴾.

(٥) كذا في المخطوطات «فنزلت»، ومثلها في حاشية الدسوقي. وفي المطبوع «فنزل».

(٦) أي تلك الواقعة التي هي سبب النزول.

قال الأمير: «قد علمت ما ينفي التعسف، وأسباب النزول تعتبر وإن لم يتضمنها الكلام» الحاشية ١/

تنبيه

قريء ﴿كَلَّا سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ﴾^(١) بالتنوين، إما على أنه مصدر «كَلَّ» إذا أُغْيَا، أي كَلُّوا في دعواهم وانقطعوا، أو من الكَلِّ وهو الثقل، أي: حملوا كَلًّا. وجوز الزمخشري^(٢) كونه حرف الردع نُؤنَّ كما في ﴿سَلَسِلَا﴾^(٣)، وردّه أبو حيان^(٤) بأن ذلك إنما صحَّ في ﴿سَلَسِلَا﴾ لأنه اسم أصله التنوين، فرُجِعَ به إلى أصله للتناسب، أو على لغة من يصرف ما لا ينصرف مطلقاً، أو^(٥) بشرط كونه مفاعِل أو مفاعيل. انتهى.

(١) الآية: ﴿... وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا﴾ سورة مريم ٨٢/١٩.

وقرأ أبو نهيك «كَلَّا» بفتح الكاف والتنوين، وهو مصدر كقولك: كَلَّ السيفُ كَلًّا، وهو منصوب بفعل مضمر.

ونقل عن أبي نهيك قراءتان أخريان: وهي كَلَّا بضم الكاف والتنوين، وكُلَّ بضم الكاف والرفع. انظر البحر ٢١٤/٦، والمحتسب ٢٥٠/٢، والقرطبي ١٤٩/١١، والكشاف ٢٩١/٢، والتبيان للعكبري ٨٨١/١، والرازي ٢٥١/٢١، والمحزر ٥٣١/٩، وحاشية الصبان ٢٨١/١، وحاشية الشهاب ١٨٢/٦، وبصائر ذوي التمييز، والتاج/كلا، والإنقان ٢٢٢/٢، وكتابي «معجم القراءات».

(٢) في الكشاف ٢٩١/٢ «... ولقائل أن يقول: إن صحت هذه الرواية فهي كلا التي للردع قلب الواقف عليها ألفها نوناً كما في قواريرا».

(٣) الآية: ﴿إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلْسِلًا وَأَغْلَلًا وَسَعِيرًا﴾ الإنسان ٤/٧٦.

وقد رأيت أن الزمخشري لم يذكر هذه الآية، وإنما ذكر الآية ١٥ من هذه السورة وهي: ﴿وَيُطَافُ

عَلَيْهِمْ بَيْنَهُمْ مِن فَضٍّ وَآكُوبٍ كَانَتْ قَوَارِيرًا﴾.

وأشار إلى هذا الأمير في الحاشية ١٦٢/١.

(٤) قال أبو حيان: «وأما قول الزمخشري: ولقائل أن يقول إلى آخره، فليس بجيد؛ لأنه قال: إنها التي

للردع، والتي للردع حرف، ولا وَجْهَ لقلب ألفها نوناً، ولتشبيهه بقواريرا ليس بجيد؛ لأن قواريرا اسم

رُجِعَ به إلى أصله، فالتنوين ليس بدلاً في ألف، بل هو تنوين الصرف».

(٥) المصنّف ينقل معنى نص أبي حيان، وردّه انتهى عند ما ذكرته في الفقرة السابقة.

وليس^(١) التوجيه منحصرًا عند الزمخشري في ذلك^(٢)، بل جَوَزَ^(٣) كون التنوين بدلاً من حرف الإطلاق^(٤) المزيد في رأس الآية، ثم إنه وَصَلَ بنية الوقف، وَجَزَمَ^(٥) بهذا الوجه في ﴿قَوَارِيرًا﴾، وفي قراءة بعضهم: ﴿وَأَلِيلَ إِذَا يَسِرَّ﴾^(٦)

(١) هذا ردّ على شيخه أبي حيان.

(٢) أي فيما نقله أبو حيان، وفي حاشية الأمير ١٦٢/١ قوله: «في ذلك» أي في التناسب الذي ذكره أبو حيان، بل لم يعرج على الكشف وإنما ذكر الإطلاق ووجهًا آخر بشعاً بناءً على أن القراءة لا يلزمها التوقيف، وهو أن صاحب القراءة ممن تطبع برواية الشعر ومرن لسانه على صرف غير المنصرف، ونعوذ بالله من زلة العلام». فتأمل!

قلتُ: بل إن الأمير ومن قبله المصنّف لم يرجعاً إلى البحر، وما يأتي بعدُ ينبيك بهذا.

(٣) أي الزمخشري، وهذا الذي يردُّ به المصنّف على شيخه، ذكره أبو حيان في حديثه عن آية سورة مريم، وقراءة أبي نهيك. ولكن ابن هشام انتقل هنا إلى سورة الإنسان الآية ١٥ - ١٦ ﴿... قَوَارِيرًا * قَوَارِيرًا مِنْ فِضَّةٍ قَدَرُهَا نَقِيرٌ﴾.

قال الزمخشري: «قرأنا منونين وبتنوين الأول، وبتنوينهما، وهذا التنوين بدل من ألف الإطلاق؛ لأنه فاصلة، وفي الثاني لإتباعه الأول» الكشف ٢٩٨/٣.

والذي نقله عنه أبو حيان في هذا الموضع لم يخرج عن هذا قال: «وقال الزمخشري: وهذا التنوين بدل من ألف الإطلاق؛ لأنه فاصلة، وفي الثاني لإتباعه الأول، وكذا قال في قراءة من قرأ سلاسلًا بالتنوين: إنه بدل من حرف الإطلاق، أجرى الفواصل مجرى أبيات الشعر، فكما أنه يدخل التنوين في القوافي المطلقة إشعاراً بترك الترتم...» البحر ٣٩٧/٨.

وهذا موضع لم يطلع عليه ابن هشام في كتاب شيخه، ولو رآه لما استدرك عليه هذا الاستدراك.

(٤) قال الأمير: «التعبير به في القرآن لا يخلو عن شيء فإنه غالب في الشعر».

(٥) أي الزمخشري.

(٦) الفجر ٤/٨٩.

وقراءة التنوين «يَسِرُّ» عن أبي الدينار الأعرابي. كما قرأ في أول السورة «والفجر» بالتنوين.

وذكر الزمخشري أنه التنوين الذي يقع بدلاً من حرف الإطلاق، وذكر الشهاب أنه تنوين الترتم

ألحقه بالفواصل تشبيهاً لها بالقوافي المطلقة، وهذا التنوين يدخل الفعل والحرف والمعرف بأل. =

بالتنوين ، وهذه القراءة مصححة لتأويله في ﴿كَلَّا﴾ ؛ إذ الفعل ليس أصله التنوين .

* * *

= ومثل هذا تجده عند أبي حيان وابن خالويه. انظر البحر ٤٦٧/٨ ، والكشاف ٣٣٤/٣ ، وحاشية الشهاب ٣٥٧/٨ ، ومختصر ابن خالويه ١٧٣ ، وروح المعاني ١٢١/٣٠ ، وبصائر ذوي التمييز/كلا.

٦٦ - كَأَنَّ^(١)

كَأَنَّ: حَرْفٌ مُرَكَّبٌ^(٢) عند أكثرهم، حتى ادَّعى ابن هشام وابن الخباز الإجماع عليه، وليس كذلك، قالوا^(٣): والأصل في «كَأَنَّ زَيْدًا أَسَدٌ» إِنَّ زَيْدًا كَأَسَدٍ، ثم قُدِّمَ حرفُ التشبيه^(٤) اهتماماً به، فَفُتِحَتْ همزةُ «إِنَّ»^(٥) لدخول الجارِّ عليه^(٦)، ثم قال الزجاج وابن جني: ما بعد الكاف^(٧) جَرٌّ^(٨) بها^(٩).

(١) جملة المادة في الجنى الداني/٥٦٨.

(٢) هي مركبة عند الخليل وسيبويه والأخفش وجمهور البصريين والفراء، وذهب بعضهم إلى أنها بسيطة، واختاره المالقي، وهو مذهب أبي حيان.

وذكر السيوطي في الهمع إلى أنه قال ببساطتها شذمة. كذا!.

انظر الجنى الداني/٥٦٨ و٥٧٣، ورصف المباني/٢٠٨، وجمع الهوامع ١٥١/٢، وسر صناعة الإعراب ٣٠٤/١، والإيضاح في شرح المفصل ١٩٧/٢، والكتاب ٤٧٤/١ و٦٧/٢.

(٣) النص في الجنى الداني/٥٦٨، وسر الصناعة ٣٠٤/١.

(٤) أي لِيُؤْذِنَ الكلام من أول الأمر بالتشبيه. وانظر سر الصناعة ٣٠٤/١.

(٥) في المطبوع «أَنَّ»، وكذا في النسخ المخطوطة ما عدا الأولى.

(٦) «عليه» غير مثبت في م/٤.

(٧) وهو إِنَّ واسمها وخبرها.

(٨) في م/٤ «جُرَّ بها».

(٩) قال ابن جني: «... وإذا كانت غير زائدة فقد بقي النظر في «أَنَّ» التي دخلت عليها، هل هي

مجرورة بها أو غير مجرورة؟ فأقوى الأمرين عليها عندي أن تكون «أَنَّ» في قولك: «كَأَنَّكَ

زيد» مجرورة بالكاف» سر الصناعة ٣٠٤/١ - ٣٠٥.

وذهب المرادي إلى أن ما بعدها ليس في موضع جَرٍّ بها؛ لأن التركيب جعل أَنَّ والكاف حرفاً

واحداً. الجنى الداني/٥٦٩.

قال^(١) ابن جنى^(٢) : وهي^(٣) حرف لا يتعلّق بشيء لمفارقة الموضوع^(٤) الذي يتعلّق^(٥) فيه بالاستقرار، ولا يُقدَّر له^(٦) عاملٌ غيره^(٧) ؛ لتمام الكلام بدونه^(٨) ، ولا^(٩) هو زائد ؛ لإفادته التشبيه.

وليس قوله^(١٠) بأبعد من قول أبي الحسن^(١١) : إنّ كاف التشبيه لا تتعلّق دائماً. و^(١٢) لَمَّا رأى الزجاج أن الجارَّ غير الزائدِ حقُّه التعلُّقُ قدَّر الكاف هنا اسماً^(١٣)

(١) في م/٢ و٣ «وقال...».

(٢) انظر سرّ الصناعة ٣٠٤/١.

(٣) في م/٢ «وهو» وفي م/٤ «وهي» ثم كتب فوقه «وهو».

(٤) أي لأنها قدّمت عن مكانها، فقد كان دخولها على الخبر، فلما قدّمت لم تحتج إلى تعليق.

(٥) «يتعلّق» كذا في المخطوطات، وفي المطبوع «تعلّق» بالتاء من فوق.

(٦) أي للكاف مع مدخولها.

(٧) أي غير الاستقرار.

(٨) أي بدون العامل.

(٩) عطف على قوله في أول الكلام: «وهي حرف...».

وقوله: ولا هو زائد يعني أنه حرف جَرٍّ أصلي، ولا بُدَّ من أن يكون له متعلّق، أمّا أن يكون أصلياً ولا تعليق له فهذا أمر بعيد.

انظر الدسوقي ٢٠٣/١.

(١٠) أي قول ابن جنى بعيد، ولكنه ليس بأبعد من قول الأخفش.

(١١) الأخفش.

(١٢) وهذا عطف على كلام ابن جنى.

(١٣) قال السيوطي: «واختلف على هذا هل تتعلّق هذه الكاف بشيء على قولين:

أحدهما وهو الصحيح: لا؛ لأنها لما فارقت الموضوع الذي يمكن أن تتعلّق فيه بمحذوف زال ما كان لها من التعلّق، وعلى هذا الرضي وابن عصفور، والثاني: نعم، وعليه الزجاج، قال: الكاف في موضع رفع، ومدخولها في تأويل المصدر، والخبر محذوف، فإذا قلت: كأني أخوك، فالتقدير: كأخوتي إيتاك موجودة...» همع الهوامع ١٥٢/٢.

وانظر الجنى الداني/٥٦٩.

بمنزلة مثل، فلزمه أن يُقَدَّر له موضعاً، فقدَّره مبتدأً، فأضطرَّ إلى أن قدَّر^(١) له خبراً لم يُنْطَق به قَطُّ، ولا المعنى مُفْتَقِرٌ إليه، فقال: «معنى كَأَنَّ زيدا أخوك: مثل أخوة زيدٍ إِيَّاكَ كائن»^(٢).

وقال الأكثرون^(٣): لا موضع لـ «أَنَّ» وما بعدها؛ لأنَّ الكاف وأنَّ صاراً بالتركيب^(٤) كلمة واحدة، وفيه^(٥) نظر؛ لأنَّ ذلك^(٦) في التركيب الوضعي^(٧)، لا في التركيب الطارئ في حال التركيب الإسنادي.

والمخلَّص عندي من الإشكال^(٨) أن يُدَّعى أنها بسيطة^(٩)، وهو قول بعضهم^(٩). وفي شرح الإيضاح لأبن الخباز^(١٠): «ذهب جماعة إلى أنَّ فتح همزتها

(١) في م/٤ «أَنَّ يُقَدَّر».

(٢) قال ابن عصفور: «وما ذهب إليه أبو الفتح أظهر من جهة أن العرب لم تُظْهِر ما ادَّعى أبو إسحاق إظهاره» الجني الداني/٥٦٩.

والذي أظهره أبو إسحاق هو الخبر «كائن»، والأصل فيه أن يكون مضمرًا.

(٣) هذا في مقابل قول ابن جني والزجاج، وقد اتفقا على أن ما بعدها معمول لها.

(٤) وبهذا التركيب بطل عَمَلُ الكاف الجرِّ في «أَنَّ» وما بعدها.

(٥) اعتراض المصنِّف على هؤلاء الأكثرين، وعلى أثر التركيب في كَأَنَّ.

(٦) «ذلك» كذا في المخطوطات، وفي المطبوع «ذاك».

(٧) ذهب الدماميني إلى أن هذا التركيب وضعي أيضاً؛ لأنَّ واضع اللغة في معتقد هؤلاء هو الذي وضعه

كذلك، وليس من الأمور التي طرأت في الاستعمال من غير أن يكون للوضع فيها مدخل.

انظر الشمني ١٩/٢، وانظر حاشية الأمير ١٦٢/١.

(٨) الإشكال هو ما استبعده من كلام الزجاج وابن جني، وما ذكره من كلام الأكثرين من أنه لا موضع لأنَّ وما بعدها.

(٩) وهو رأي شيخه أبي حيان، ورأي المالقي.

(١٠) في هذا ردٌّ على المالقي الذي ذهب إلى قوله إنه رأي أكثرهم قال: «وذهب أكثرهم إلى أنه بسيط»

رصف المباني/٢٠٨.

لطول^(١) الحرف بالتركيب^(٢)، لا لأنها معمولة للكاف، كما قال أبو الفتح، وإلا
لكان^(٣) الكلام غير تام، والإجماع على أنه تام انتهى. وقد مضى أن الزجاج
يراه ناقصاً^(٤).

وذكروا لـ «كَأَنَّ» أربعة معانٍ:

أحدها^(٥): - وهو الغالب عليها، والمُتَّفَق عليه، التشبيه - وهذا المعنى
أطلقه^(٦) الجمهور لـ «كَأَنَّ».

وزعم جماعة منهم ابن السِّيد البَطْلِيُّوسِي^(٧) أنه^(٨) لا يكون إلا إذا كان خبرها

= ورَدَ هذا عليه المرادي فقال: «قلت: وفي نسبة القول بالبساطة إلى أكثرهم نظر؛ فإن الظاهر أن الأكثر
يقولون بالتركيب، ولعدم اشتهاار القول بالبساطة قال ابن هشام: لا خلاف في أن «كَأَنَّ» مركبة من أن
وكاف التشبيه» الجنى الداني/٥٧٠.

(١) ما ذهب إليه ابن الخباز يوافق رأي الأكثرين في أنها مركبة.

(٢) أي: فخرَّف بالفتح.

(٣) قوله «لكان» أدخل اللام على جواب «إن» وهو أسلوب مولد. دسوقي وأمير.

(٤) أي ناقص في لفظ التركيب وإن تم في المعنى. حاشية الأمير. وانظر رصف المباني/٢٠٩.

(٥) في الجنى الداني/٥٧٠ «الأول التشبيه، ولم يثبت لها أكثر البصريين غيره، وقال ابن مالك: هي
للتشبيه المؤكد؛ فإن الأصل: إن زيدا كالأسد، فقدّمت الكاف وفتحت أن، وصار الحرفان حرفاً
واحداً مدلولاً به على التشبيه والتوكيد».

وفي التسهيل/٦١ «للتشبيه والتحقيق» وفي شرح الكافية الشافية/٤٧١ «وكأن للتشبيه».

وفي شرح التسهيل لابن عقيل: «وكأن للتشبيه. قال المصنّف: هي للتشبيه المؤكد...» وبقيّة نص
المرادي فيه. انظر شرح التسهيل ٣٠٥/١.

(٦) قال الدسوقي: «ظاهر كلامه أنها للتشبيه مطلقاً كان خبرها جامداً أو مشتقاً» انظر الحاشية ٢٠٤/١.

(٧) قوله «البطلبيوسي» مثبت في م/٣، وساقط من بقية المخطوطات، وهو مثبت في المطبوع. ومثله في

نسخة مبارك!!

(٨) أي للتشبيه.

اسماً جامداً نحو: «كَأَنَّ زَيْدًا أَسَدٌ»، بخلاف^(١) «كَأَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ»، أو في الدار، أو عندك، أو يقوم»، فإنها في ذلك كُلُّهُ للظَّنِّ^(٢).

والثاني^(٣): «الشَّكُّ»^(٤) والظَّنُّ^(٥)، وذلك فيما ذكرنا^(٦)، وحمل ابن الأنباري عليه^(٧) «كَأَنَّكَ بِالشَّتَاءِ مُقْبِلٌ» أي: أَظُنُّهُ مُقْبِلاً.

والثالث: التحقيق^(٨)، ذكره الكوفيون والزجاجي، وأنشدوا عليه^(٩):

فأصبح بطنُ مَكَّةَ مُشْعِراً كَأَنَّ الأرضَ ليس بها هشامٌ

(١) أي بخلاف ما إذا كان الخبر مشتقاً، مفرداً أو محذوفاً متعلقاً به جار ومجرور أو ظرف، أو جملة فعلية. وانظر جواهر الأدب/٣٩٩.

وهذا الذي ذكره المصنّف لابن السّيد ذكره ابن الحاجب للزجاج.

وفي شرح الرضي: «قال الزجاج: هي للتشبيه إذا كان خبرها جامداً نحو: كَأَنَّ زَيْدًا أَسَدٌ، وللشك إذا كان صفة مشتقة نحو: كَأَنَّكَ قَائِمٌ؛ لأن الخبر هو الاسم، والشيء لا يُشَبَّهُ بنفسه.

(٢) [قال الرضي]: والأولى أن يقال: هي للتشبيه أيضاً، والمعنى: كَأَنَّكَ شخص قائم، حتى يتغاير الاسم والخبر حقيقة فيصِحُّ تشبيه أحدهما بالآخر...» شرح الكافية ٣٤٥/٢ - ٣٤٦. وهو مثبت عند الشمي ٢٠/٢، وحاشية الأمير ١٦٣/١.

وذهب المرادي أنها للتشبيه. انظر الجني الداني/٥٧٢ - ٥٧٣.

(٣) من معاني «كَأَنَّ».

(٤) وهذا المعنى ذكره الكوفيون والزجاجي، فهي عندهم بمنزلة «ظننت»، وإلى هذا ذهب ابن الطراوة وابن السّيد.

انظر الجني الداني/٥٧٢، والإتقان ٢١٨/٢.

(٥) ذهب أصحاب الحواشي إلى أن العطف هنا للتفسير، أو أنَّ الواو بمعنى أو.

(٦) أي من الأمثلة السابقة: كَأَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ... إلخ مما جاء خبر كَأَنَّ فيه مشتقاً وليس اسماً جامداً.

(٧) أي على الظَّنِّ.

(٨) انظر الجني الداني/٥٧١، وشرح التسهيل ٣٠٥/١.

(٩) البيت للحارث بن خالد المخزومي في رثاء هشام بن المغيرة، وكان هشام أجَلَ قريش حِلماً وجوداً،

وقريش تؤرخ بموته كما تؤرخ بعام الفيل، ويملك فلان.

أي: لأنَّ الأرض؛ إذ لا يكون تشبيهاً؛ لأنه ليس^(١) في الأرض حقيقةً.

فإن قيل: فإذا كانت للتحقيق فمن أين جاء معنى التعليل؟

قلت: من جهة أن الكلام معها في المعنى جوابٌ عن سؤال^(٢) عن العِلَّةِ مقدَّرٌ،

ومثله^(٣): ﴿اتَّقُوا رَبَّكُمُ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ﴾^(٤).

وأجيب بأمور:

أحدها: أن المراد بالظرفية^(٥) الكَوْنُ في بطنها لا الكَوْنُ على ظهرها، فالمعنى^(٦)

أنه كان ينبغي ألاَّ يَقْشَعِرَ بطن مكة مع دَفْنِ هشام فيه لأنه؛ لها كالغيث.

= والشاهد في البيت أن «كَأَنَّ» فيه للتحقيق عند الكوفيين.

والحارث هو الحارث بن أمية الأصغر الذي يقال له ابن عبله بن عبد شمس الشاعر الجاهلي.

وانظر البيت في شرح البغدادي ١٦٩/٤، وشرح السيوطي ٥١٥، والجني الداني ٥٧١، جمع الهوامع

١٥٠/٢، شرح التصريح ٢١٢/١، الكامل ٦٧١.

(١) أي فلا يشبه الأرض بالأرض التي ليس هو بها وإنما يشبهه بذلك لو كان في الأرض حقيقة؛ لتكون

الأرض التي هو بها مشبهةً بالأرض التي ليس هو بها. شماني ٢٠/٢. ومثله عند الدسوقي، والأمير.

(٢) فكأنه قيل: لِمَ أصبح وجه الأرض مقشعراً؟ فقول: لأن الأرض ليس بها هشام، وهذا وَجْهُ التعليل.

(٣) أي مثله في كون الكلام جاء جواباً عن سؤال مقدَّر.

(٤) أول الآية: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ...﴾ الحج ١/٢٢.

وما أَرَادَهُ المصنّف أن هنا سؤالاً مقدَّراً بعد صدر الآية، وهو لماذا تكون التقوى؟ فيجيء التعليل

بعدها: لأنَّ زلزلة الساعة...، ولم أجد تصريحاً بهذا فيما بين يدي من كتب المفسرين، ولكن ظاهر

النص يؤيدُه.

(٥) أي في قوله «بها» في «ليس بها هشام». فالباء ظرفية.

(٦) هذا للمرادي، قال: «وأجيب بأنَّ المعنى أنَّ بطن مكة كان حقه ألاَّ يقشعر؛ لأنَّ هشاماً في أرضه،

وهو قائم مقام الغيث، فلما اقشعر صارت أرضه كأنها ليس بها هشام فهي للتشبيه» الجني الداني/

٥٧١ - ٥٧٢، وانظر حاشية الأمير ٦٣/١.

الثاني^(١): أنه يحتمل أن هشاماً قد خَلَفَ من يَسُدُّ مَسَدَهُ، فكأنه لم يَمُتْ^(٢).
 الثالث^(٣): أَنَّ الكاف^(٤) للتعليل، وَأَنَّ للتوكيد، فهما كلمتان^(٥) لا كلمة^(٦).
 ونظيره^(٧) ﴿وَيَكَّانُهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾^(٨)، أي^(٩): أَعْجَبُ لعدم فلاح الكافرين.
 والرابع^(١٠): التقريب^(١١)، قاله الكوفيون، وحملوا عليه: «كأنك بالشتاء مُقْبِلٌ»^(١٢)، و«كأنك بالفَرَجِ آتٍ»، و«كأنك بالدنيا لم تكن وبالأخرة لم تزل»^(١٣).

(١) من أوجه إجابة المصنّف.

(٢) وعلى هذا فقد ساغ التشبيه. وانظر حاشية الأمير ١٦٢/١، والدسوقي ٢٠٤/١.

(٣) الثالث من إجابة المصنّف.

(٤) الكاف في «كأن»، أي: فالمعنى لعدم وجود هشام بها صار بطن مكة مقشعراً.

(٥) على الأصل قبل التركيب.

(٦) كما ذهب إليه من رأى أنها بسيطة كأبي حيّان والمالقي.

(٧) أي نظير هذا في التعليل في البيت.

(٨) الآية: ﴿وَأَصْبَحَ الَّذِينَ تَمَنَّوْا مَكَانَهُ بِالْأَمْسِ يَقُولُونَ وَيَكَافُ اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَوْلَا أَن مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بَنَّا وَيَكَّانُهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ القصص ٨٢/٢٨.

وقد ذكر المصنّف هذه الآية في حرف الكاف، وذكر لها معنى التعليل في المجردة من ما. انظر

هذا فيما تقدّم، فهذا أحد المذاهب فيها، وانظر البحر ١٣٥/٧، والدر المصون ٢٥٤/٦، والجنى

الداني/٨٤.

(٩) وهذا تقدير ابن بزّهان. انظر شرح اللمع/٢٢٢.

(١٠) أي من معاني «كأن».

(١١) انظر الجنى الداني/٥٧٣ فالنص فيه.

(١٢) وهو مثال ابن الأنباري الذي ذكره من قبل.

(١٣) ذكر المرادي أن هذا للحسن البصري، انظر الجنى الداني/٥٧٣، ومثله في شرح التصريح ٢١٢/١.

وذكر ابن هشام أنه اختلف في قائله على قولين: أحدهما أنه النبي ﷺ، والثاني أنه الحسن البصري

رحمه الله، وقد جزم جماعة بهذا فلم يذكروا غيره منهم الشيخ أبو عبد الله محمد بن عمرو الحلبي =

وقول الحريري^(١):

كَأَنِّي بِكَ تَنَحَّطُ

وقد اُخْتَلِفَ في إعراب ذلك^(٢)، فقال الفارسي^(٣): الكاف حرف خطاب، والباء زائدة في اسم «كَأَنَّ»^(٤). وقال بعضهم: الكاف اسم كَأَنَّ.

وفي المثال الأول^(٥) حذف مضاف أي: كَأَنَّ زمانك مقبل بالشتاء، ولا حذف في

= وأبو حيان الأندلسي. انظر الأشباه والنظائر ٢١/٤.

ونسبه ابن قتيبة إلى عمر بن عبدالعزيز. انظر الشعر والشعراء/٨٤٤.

(١) ذكر هذا الحريري في المقامة الحادية عشرة، وبعده:

إِلَى اللَّحْدِ وَتَنَفَّطُ

وَقَدْ أَسْلَمَكَ الرَّهْطُ * إِلَى أَضْيَقَ مِنْ سُمْ

وقوله كَأَنِّي بِكَ.. أي كَأَنِّي أَبْصُرُكَ. ومعناه: أعرف لما أشاهده من حالك اليوم كيف يكون حالك

غداً، وكَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْكَ عَلَى تِلْكَ الْحَالِ، وَتَنَفَّطُ: تغوص.

والشاهد فيه مجيء «كَأَنَّ» للتقريب.

ولم يذكره السيوطي، فصاحبه متأخر.

انظر شرح البغدادى/١٧٤، والمقامات/٩٧ «المقامة الساوية، والأشباه والنظائر ٣٠/٤.

(٢) أي إعراب ما تقدّم من الأمثلة.

(٣) أي في قوله: كأنك بالشتاء مقبل، وما بعده. وانظر الأشباه والنظائر ٢٢/٤.

(٤) ويكون التقدير: كأن الشتاء مقبل. وما ذكره المصنّف هنا مثله عند المرادي في الجنى الداني/

٥٧٣، قال: «والشتاء والفرج والدنيا والآخرة اسم كَأَنَّ، والتقدير: كأن الشتاء مقبل، وكذا في

البواقي».

(٥) الحذف وقع في الأول على النحو الذي ذكره، ووقع في الثاني على تقدير: كأن زمانك بالفرج آتٍ.

وهو تخريج بعضهم.

انظر الجنى الداني/٥٧٣ - ٥٧٤.

«كأنك بالدنيا لم تكن»^(١)، بل الجملة الفعلية خبر، والباء بمعنى في، وهي متعلّقة بتكن، وفاعل «تكن» ضمير المخاطب.

وقال ابن عصفور: الكاف^(٢) والباء في كأنك وكأنني زائدتان كافتان لكأن عن العمل كما تكفها «ما»، والباء زائدة^(٣) في المبتدأ.

وقال ابن عمرون^(٤): المتصل بـ «كأن» اسمها، والظرف^(٥): خبرها، والجملة بعده^(٦) حال^(٧)، بدليل قولهم: «كأنك بالشمس وقد طلعت» بالواو، ورواية

(١) هذا للمرادي. قال: «ويُتَأَوَّلُ قولُ الحسن البصري على أَنَّ الكاف اسم كأنّ، ولم تكن: خبرها، و«بالدنيا» متعلّق بالخبر، والتقدير: كأنك لم تكن بالدنيا، والضمير في «تكن» للمخاطب، و«تكن» تامة، ويحتمل أن تكون ناقصة، والتشبيه في الحقيقة للحالين» الجنى الداني / ٥٧٤.

(٢) على جعل الكاف للخطاب، والياء للمتكلم؛ وهما حرفان زائدان، والنص في الجنى الداني/ ٥٧٤ وانظر الأشباه والنظائر ٢٣/٤.

(٣) كما زيدت في «بحسبك»، وعلى هذا يكون «مقبل» هو الخبر.

(٤) عند المرادي: وخرج بعضهم قول الحسن... الجنى الداني/ ٥٧٤ وبقية النص له. وكلام ابن عمرون ونقل ابن هشام له في الأشباه والنظائر ٢٧/٤.

(٥) وهو المجرور «بالشّاء».

(٦) أي بعد الجار والمجرور.

(٧) وعلى هذا التقدير يكون «تنحطّ، ومقبل، وآت: خبراً لمبتدأ محذوف، والجملة حال: أي: هو مقبل وهو آت... والجملة حال.

قال المرادي: «والجملة بعده حال، وإن لم يَسْتَعْنِ الكلام عنها؛ لأنّ من الفضلات ما لا يتمّ الكلام إلّا به...».

وفي شرح الشواهد للبغدادى ١٧٥/٤ «وتنصب «دنيا» على الحال، وإثما على تقدير واو الحال، وكذا لم تزل فإن قيل: إن الدنيا لا يتم الكلام به والحال فضلة فالجواب أنّ من الفضلات ما لا يتم الكلام إلّا به...».

بعضهم^(١) «ولم تكن، ولم تزل» بالواو، وهذه الحال متممة^(٢) لمعنى الكلام، كالحال في قوله تعالى: ﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكَرَةِ مُعْرِضِينَ﴾^(٣)، وكحتى وما بعدها في قولك: «ما زِلْتُ بزيدٍ حتى فَعَلَّ»^(٤).

وقال المطرزي^(٥): «الأصل كَأَنِّي أَبْصِرُكَ تَنْحَطُّ، وكَأَنِّي أَبْصِرُ الدُّنْيَا لَمْ تَكُنْ»^(٦)، ثم حُذِفَ الفعلُ وزيدت الباء.

(١) في طبعة مبارك وزميله حاشية (٣): «... والقول لعمر بن عبدالعزيز».

وقد ذكرت الخلاف فيه فيما سبق.

وانظر الأشباه والنظائر ٢٨/٤ في مسألة روايته بالواو.

(٢) هذا كلام المرادي وقد نقلته قبل قليل، ومعنى: متممة... أي حال لا يُستغنى عنها، فهي ليست فضلة. وانظر الأشباه والنظائر ٢٧/٤.

(٣) المدثر ٤٩/٧٤.

(٤) في شرح الشواهد للبغدادى ١٧٦/٤: «وقولهم: ما زلت بزيد حتى فعل، لا يتم الكلام بقولك: زيد، ومما يُبَيِّنُ صحة الحال جواز دخول الواو، فتقول: كأنك بالشمس وقد طلعت، ونحوه ما حكى عن بعضهم كأننا بالدنيا [و] لم تكن، وعلى هذا يحمل قول الحريري: كَأَنِّي بِكَ تَنْحَطُّ، يكون بك الخير، وتَنْحَطُّ: حال. هذا هو الوجه». ولم تكن: جاء في النص المثبت بدون الواو، وإثباتها هو الصواب.

(٥) هو أبو الفتح ناصر بن أبي المكارم عبد السيد، الفقيه الحنفي النحوي الأديب الخوارزمي المعتزلي، ولد سنة ٥٣٨ هـ بخوارزم، وتوفي سنة ٦١٠ هـ، ويقولون إنه خليفة الزمخشري. الترجمة في حاشية الشمني ٢٠/٢ ونقلها عنه الأمير في ١٦٤/١، وذكر السيوطي في بغية الوعاة ٣١١/٢ أنه قرأ على الزمخشري، وبرع في النحو واللغة والفقه على مذهب الحنفية، صَنَّفَ شرح المقامات وغيره.

(٦) ما أثبت عنه هنا ذكره في شرح المقامات، وعبارته في شرح شواهد البغدادى «كَأَنِّي بِكَ تَنْحَطُّ، أي كَأَنِّي أَبْصِرُكَ، إلا أنه ترك الفعل لدلالة الحال وكثرة الاستعمال، ومعناه: أعرف لما أشاهد من حالك اليوم كيف يكون حالك غداً كَأَنِّي أَنْظِرُ إِلَيْكَ وَأَنْتَ عَلَى تِلْكَ الْحَالِ، ومثله: مَنْ لِي بِكَذَا؟ يعنون: من يكفل لي به، وله نظائر» شرح الشواهد ١٧٤/٤. وكلام المطرزي في الأشباه والنظائر ٣٠/٤.

مسألة

زعم قوم أَنَّ «كَأَنَّ» تنصب^(١) الجزأين، وأنشدوا^(٢) :
كَأَنَّ أَذْنِيهِ إِذَا تَشَوَّفَا
قَادِمَةً أَوْ قَلَمًا مُحَرَّفَا

فقليل: الخبر محذوف، أي^(٣) : يحكيان^(٤)، وقيل: إنما الرواية: «تخال^(٥)

(١) ناقشت هذه المسألة مُفَصَّلَةً في باب «إِنَّ» وانظر شرح الكافية ٣٤٦/٢، وجمع الهوامع ١٥٦/٢، والخزانة ٢٩٣/٢، ٢٩٤، والجنى الداني ٣٩٣ - ٣٩٤، وشرح المفصل ٨٤/٨.

وفي شرح الكافية الشافية/٥١٦ «ومن الكوفيين من ينصب الجزأين بليت وغيرها من أخواتها....».

(٢) قائل البيتين محمد بن ذؤيب، وهو يصف فرساً.

وقوله: تَشَوَّف: تَطَلَّع، والمراد نَصُبُ الأذنِ للاستماع.

وقادمة: إحدى قوادم الطير، وهي مقام ريشة، ومُحَرَّفَا: أي قلم مقطوط لا على جهة الاستواء.

والشاهد في البيتين نَصُبُ كَأَنَّ الاسم «أذنيه»، والخبر «قادمة»

ومحمد بن ذؤيب، يعرف بالعماني لكلمة قالها فيه دُكِّنَ الراجز؛ إذ نظر إليه فقال: من هذا

العماني؟، وذلك لأنه كان مصفراً مطحولاً.

وهو من مخضرمي الدولتين، عاش مئة وثلاثين سنة.

وانظر البيتين في شرح البغدادي ١٧٧/٤، وشرح السيوطي/٥١٥، والخزانة ٢٩٢/٤، وشرح

الكافية الشافية/٥١٧، والخصائص ٤٣٠/٢، وشرح الحماسة للتبريزي ١٦٩/٢، والكمال/

١٠٤٦، الضرائر/١٠٨.

(٣) في شرح الكافية الشافية/٥١٧ «فيخْرَجُ كَأَنَّ أذنيه، على تقدير: كَأَنَّ أذنيه يحاكيان، أو نحو ذلك».

(٤) وفي م/١ «تحكيان».

(٥) هذه ليست رواية كما ذكر المصنّف، وإنما هي كلمة الرشيد عندما أنشده هذين البيت قال له قل:

تخال أذنيه...

وانظر القصّة في الكامل/١٠٤٦، ونقلها البغدادي في شرح الشواهد ١٧٧/٤، والخزانة ٢٩٢/٤.

وفي شرح الحماسة ١٦٩/٢ «وصحة إنشاده عندنا:

تخال أذنيه إِذَا تَشَوَّفَا * قَادِمَةً أَوْ قَلَمًا مُحَرَّفَا»

أذنيه». وقيل^(١): الرواية «قادمتا أو قلما مُحَرَّفَا»، بألفات غير منونة، على أنَّ الأسماء مثناة، وحذفت النون للضرورة^(٢). وقيل^(٣): أخطأ قائله، وهو^(٤) أبو نخيلة، وقد أنشده بحضرة^(٥) الرشيد، فلحنه^(٦) أبو عمرو والأصمعي، وهذا^(٧) وهم؛ فإنَّ أبا عمرو توفى قبل الرشيد.

(١) ذكر هذه الرواية في شرح الحماسة وقال: «أراد قادمتان أو قلمان مُحَرَّفَانِ» انظر ١٦٩/٢، ومثل هذا تجده في الخصائص ٤٣٠/٢ - ٤٣١، وانظر الضرائر لابن عصفور/١٠٨.

(٢) ذكر الشمني وغيره من أصحاب الحواشي أنَّ الحذف للضرورة عند غير الكسائي، وأما هو فيقول بجواز حذف نون المثني في السَّعة. انظر حاشية الشمني ٢٠/٢، والأمير ١٦٤/١.

(٣) النص في الخزانة ٢٩٢/٤، والذي عدَّه لحناً هو المبرّد، واعترض على المبرّد ابن السيد البطليوسي بأنه لا يُعدُّ لحناً، وأنه قد حكى أنَّ من العرب من ينصب خبر «كأن»، ويشبهها بظننت، وساق شاهدين على ذلك.

(٤) البيت ليس لأبي نخيلة، ولعله قرأ ما في الضرائر، فقد نسب ابن عصفور إلى أبي نخيلة، فتبعه على هذا.

قال البغدادي: «وزعم ابن الملا أن العماني كنيته أبو نخيلة وهو خلاف الواقع، وإنما هما راجزان» انظر شرح الشواهد ١٨٠/٤، وانظر الخزانة ٢٩٣/٤.

(٥) ذكر قصة هذا الإنشاد المبرّد في الكامل ونقلها عنه صاحب الخزانة. قال المبرّد «حدّثت أن العماني الراجز أنشد الرشيد في نعت فرس... فعلم القوم كلهم أنه قد لحن، ولم يهتد أحد منهم لإصلاح البيت إلّا الرشيد، فإنه قال له: قل: تحال... والراجز وإن كان قد لحن فقد أحسن التشبيه»، الكامل/١٠٤٦، والخزانة ٢٩٢/٤.

(٦) الخبر المنقول أن الذي لحنه الرشيد.

(٧) نقل هذا النص البغدادي ثم قلا:

وتعقبه [أي تعقب ابن هشام] شراحه بأنَّ هذا لا يصلح تعليلاً للوهم؛ فإنَّ سبق وفاة أبي عمرو الرشيد لا ينافي حضور مجلسه ولو غير خليفة، إلّا أن يُراد وهو خليفة؛ لأنَّ أبا عمرو توفي سنة أربع وخمسين ومئة، والرشيد إنما وُلّي الخلافة سنة سبعين ومئة» الخزانة ٢٩٢/٤.

ولم أجد في الحواشي الثلاث التي بين يديّ مثل تعليق البغدادي هذا، والحواشي على هذا الكتاب كثيرة.

٦٧ - كُلّ

كُلّ: اسم موضوع لاستغراق^(١) أفراد المُنكّر، نحو: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾^(٢)، والمُعَرَّف^(٣) المجموع، نحو: ﴿وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَمَةِ فَرْدًا﴾^(٤)، وأجزاء^(٥) المفرد المعرّف نحو: «كُلُّ زَيْدٍ حَسَنٌ»^(٦)، فإذا قلت: «أَكَلْتُ كُلَّ رَغِيفٍ لَزِيدٍ» كانت لعموم^(٧) الأفراد، فإن أضفت الرغيف إلى^(٨) «زيد» صارت^(٩) لعموم أجزاء^(١٠) فردٍ واحد.

(١) أي شمول جمع أفرادها بالحكم.

والمادة منقولة في الإتيان ٢١٨/٢ - ٢٢٠.

(٢) الآية: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ وَإِنَّمَا تُوَفَّقُ أُجُورَكُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ فَمَن زُحِرَ عَنِ النَّارِ وَأُدْخِلَ الْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَاعُ الْفُرُورِ﴾ سورة آل عمران ١٨٥/٣، وانظر الأنبياء ٣٥/٢١، والعنكبوت ٥٧/٢٩.

(٣) وإن كان هذا الجمع غير صريح كما في الآية.

(٤) سورة مريم ٩٥/١٩.

وصورة الجمع في الضمير المتصل بـ «كُلّ»، أي كل فرد.

(٥) في حاشية الأمير ١٦٤/١: «قيل: هذا أغليي، وقد تعمم جزئياته نحو: «كُلُّ الطَّعَامِ كَانَ جِلًّا لِبَنِي إِسْرَائِيلَ» وحديث «كل الطلاق واقع إلا طلاق المعتوه» وقيل: أل جنسية؛ فيرجع في المعنى للمنكر».

وانظر حاشية الدسوقي ٢٠٦/١.

(٦) أي كُلّ جزء من أجزاء زيد.

(٧) الرغيف منكر، وكُلّ لاستغراق أفرادها، وقد بدأ به حديثه عن «كل».

(٨) فقلت: أكلت كل رغيف زيد.

(٩) أي «كل».

(١٠) لأن الرغيف مُعَرَّفٌ بالإضافة. فاستغرق بذلك أجزاء المفرد المعرّف. على نحو المثال المتقدم «كُلّ زيد حسن».

ومن هنا^(١) وَجَبَ في قراءة غير أبي عمرو وابن^(٢) ذكوان ﴿كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى كُلِّ قَلْبٍ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ﴾^(٣) بترك تنوين «قلب»، تقدير^(٤) «كُلّ»^(٥) بعد «قلب»

(١) أي من أجل كون المفرد النكرة الواقع بعد «كل» غير مضاف إلى ما بعده، لكون «كل» فيه لاستغراق الأفراد، وَجَبَ على هذه القراءة تقدير كل قلب متكبر ليعم أفراد المتكبر... الشمي ٢١/٢، والدسوقي ٢٠٦/١.

(٢) هو عبدالله بن أحمد بن بشر، ويقال: بشير بن ذكوان... الدمشقي، وهو شيخ الإقراء بالشام، وإمام جامع دمشق، ولد يوم عاشوراء سنة ثلاث وسبعين ومئة، وتوفي سنة اثنتين وأربعين ومئتين. انظر غاية النهاية في طبقات القراء ٤٠٤/١ - ٤٠٥.

(٣) الآية: ﴿الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَتَاهُمْ كَبُرَ مَقَاتًا عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ الَّذِينَ ءَامَنُوا كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى كُلِّ قَلْبٍ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ﴾ سورة غافر ٣٥/٤٠.
- قرأ أبو عمرو وابن ذكوان والأعرج بخلاف عنه وابن عامر بخلاف عنه أيضاً واليزيدي وابن محيصن، وهي رواية هشام من طريق الداجوني، وفتية عن الكسائي «على كُلِّ قَلْبٍ مُتَكَبِّرٍ...» بالتنوين على الباء.

- وقرأ ابن كثير ونافع والكسائي، وحفص وشعبة، كلاهما عن عاصم، وأبو جعفر ويعقوب، وهي رواية الحلواني عن هشام، والصوري عن ابن ذكوان، وابن مسعود «على كُلِّ قَلْبٍ مُتَكَبِّرٍ...» بغير تنوين، على الإضافة.

وانظر البحر ٤٦٥/٧، والإتحاف ٣٧٨ - ٣٧٩، ومعاني الفراء ٩/٣، وانظر فيه ٤٠٧/٢، وكتاب المصاحف/٧٠، والتيسير/١٩١، والرازي ٦/٢٧، ومجمع البيان ١٩٦/٢٣، والتبيان للطوسي ٩/٧٤، والسبعة/٥٧٠، والنشر ٣٦٥/٢، والطبري ٤٢/٢٤، والكشاف ٥٣/٣، والقرطبي ١٥/٣١٤، والمحزر ٤٢/١٣، ومعاني الأخفش ٤٦١/٢، وانظر بقية المراجع في كتابي «معجم القراءات».

(٤) تقدير: فاعل للفعل «وَجَبَ» المتقدم.

(٥) هذا لابن الحاجب في الأمالي النحوية ٣٧/١ - ٣٩: «... كأنه قيل: كذلك يطبع على كل قلب كل متكبر، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، وحسن لظهور المعنى المراد، وبذلك ينتفي المعارض للعموم في القلب، ويحصل الموجب للعموم في المتكبر، والله أعلم بالصواب». ونقل هذا الشمي في الحاشية ٢١/٢.

لِيُعَمَّ^(١) أفراد القلوب كما عَمَّ كل^(٢) أجزاء القلب.

وَتَرِدُ^(٣) «كُلّ» - باعتبار كُلّ واحدٍ مما قبلها ومما بعدها - على ثلاثة^(٤) أوجه:
فأما أوجهها باعتبار ما قبلها:

فأحدها: أن تكون نعتاً لنكرة أو معرفة؛ فتدُلُّ على كماله^(٥)، وتجبُ إضافتها إلى اسم ظاهرٍ يماثله^(٦) لفظاً ومعنى، نحو: «أَطْعَمْنَا شَاةً كُلَّ شَاةٍ»^(٧). وقوله^(٨):

وإنّ الذي حانت بفَلَجٍ دماؤهم همُ القومُ كُلُّ القومِ يا أمّ خالدٍ

(١) على هامش م/٣ «كان ينبغي أن يقول: ليُعَمَّ أفراد المتكبر، كما عَمَّ كُلُّ أفراد القلوب»، ومثل هذا في حاشية الدسوقي ٢٠٦/١.

(٢) «كلّ» مثبت في م/٢ و٣ و٥، وسقط من م/١ و٤، ومن المطبوع.

(٣) في م/٣ «ويرد» بالياء من تحت.

(٤) جاءت عند المصنّف بالنظر لما قبلها أربعة، فهو يجعلها في الرابع بدلاً، ويأتي بيانه. وفي حاشية الأمير ١٦٤/١ وزاد ابن مالك فيه «الحال».

(٥) أي على كماله في جنسه، فكلّ: مؤوَّلةٌ بالمشتق، أي: الكامل؛ ولذلك جاءت هنا نعتاً للنكرة، كقولك: رأيت رجلاً كُلَّ رجل، أي رأيت رجلاً كاملاً، أو كامل صفات الرجولة، والنعت لا بد من أن يكون مشتقاً، وقد ذكرت أنها في تأويل المشتق. وانظر حاشية الأمير ١٦٤/١.

(٦) أي يماثل المنعوت.

أما في اللفظ فإن تكون حروف المضاف هي حروف المنعوت، وأما قوله معنى فالمراد به الإفراد والتذكير والتأنيث. انظر الدسوقي ٢٠٦/١.

(٧) كُلّ نعت لـ «شاة» فهو منصوب، وقد أضيف «كُلّ» إلى لفظ «شاة»، وهو يماثل المنعوت لفظاً ومعنى، والفاعل: ضمير مستتر تقديره «هو» يعود على مُقَدَّر منوي، مثل زيد، أو محمد، أو غير ذلك.

(٨) قائله الأشهب بن رُمَيْلة، وقيل هو لحُرَيْث بن مُحَفِّض.

ورواية بيت حُرَيْث: فَإِنَّ الْأُلَى حانت...

وقوله: حانت... من الحَيْن: وهو الهلاك، وأراد بحَيْن دماؤهم كونها هَدَرًا لم تُؤَخَذْ دياتهم ولا أُخِذَ بثأرهم، وقوله: يا أمّ خالد، ومثله يا ابنة القوم، إنما هو من عادة العرب في خطاب نسائهم به لِجِثَّةٍ =

والثاني^(١): أن تكون تأكيداً لمعرفة، قال الأخفش والكوفيون^(٢): أو لنكرة محدودة^(٣)، وعليهما^(٤) ففائدتها العموم^(٥)، وتجب إضافتها إلى اسم مضمّر راجع إلى المؤكّد^(٦) نحو: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ﴾^(٧).

= على البكاء، وكلّ القوم: صفة للقوم للدلالة على كمالهم. وفلج: موضع في طريق البصرة إلى مكة. والذي: أي الذين.

والشاهد فيه مجيء «كل» نعتاً لمعرفة، فقد أضيف إلى اسم يماثل المنعوت لفظاً ومعنى. ويُستشهد به في غير هذا الموضع على حذف النون من الذين. والأشهب بن رُمَيْلة شاعر مخضرم، ورُمَيْلة اسم أمه، وكان ممن يهاجي الفرزدق. أما حُرَيْث: فهو شاعر إسلامي من شعراء الدولة الأموية.

وانظر البيت في شرح الشواهد للبغدادى ١٨٠/٤، وشرح السيوطي ٥١٧/٥، والخزانة ٥٠٠/٢، ٥٠٧، ٤٧٣/٣ والعيني ٤٨٢/١، والكشاف ٨٥/١، والمحتسب ١٨٥/٩، وشرح المفصل ١٥٥/٣، والكتاب ٩٦/١، والمنصف ٦٧/١، واللسان/فلج، وأمالي الشجري ٣٠٧/٢، والقرطبي ٢١٢/١، والبحر المحيط ٧٦/١، والمحزر ١٢٨٥/١، والدر المصون ١٢٩/١.

(١) الوجه الثاني في «كل» باعتبار ما قبلها.

(٢) في الهمع ٢٠٤/٥ «ولا تؤكد نكرة مطلقاً عند البصريين بشيء من ألفاظ التوكيد؛ لأنها معارف، فلا تتبع نكرة، وأجازه بعضهم مطلقاً سواء كانت محددة أم لا...» وثالثها: وهو رأي الأخفش والكوفيين يجوز توكيدها إن كانت محدودة، وإلا فلا، قال ابن مالك: وهذا القول أولى بالصواب لصحة السماع بذلك، ولأن فيه فائدة...».

وفي التسهيل/١٦٥: «إن أفاد توكيد النكرة جاز وفقاً للأخفش والكوفيين». وانظر شرح الكافية الشافية/١٧٧٦.

(٣) النكرة المحددة مثل: يوم وليلة وشهر وحول ونحوها مما يدل على مدة معلومة المقدار، وغير المحددة ما يصلح للقليل والكثير مثل: حين وزمن ووقت ومدة. انظر شرح الكافية الشافية/١١٧٥.

(٤) أي كونها تأكيداً للمعرفة والنكرة.

(٥) أي تعلّق التوكيد بكل جزء من أجزاء المؤكّد معرفة كان أو نكرة.

(٦) ومطابقاً له في الأفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث.

(٧) تنمة الآية: ﴿... أَجْمَعُونَ﴾ سورة الحجر ٣٠/١٥، ومثلها في سورة ص ٧٣/٣٨.

قال ابن مالك^(١): وقد يخلفه الظاهر كقوله^(٢):

كم قد ذكرتكَ لو أُجْزَى بِذِكْرِكُمْ يا أَشْبَهَ النَّاسِ كُلِّ النَّاسِ بِالْقَمَرِ

وخالفه^(٣) أبو حيان، وزعم أن «كَلًّا»^(٤) في البيت نعت، مثلها في «أَطَعَمَنَا شاةً كُلَّ شاةٍ» وليست توكيداً.

(١) يبدو أنه عند ابن مالك في شرح التسهيل، وقد أثبتته السيوطي في همع الهوامع ٢٠٠/٥ قال: «جَوَزَ ابن مالك إضافتها، أي كل، إلى ظاهرٍ مثل المؤكّد، واستدلّ بقوله: يا أشبه الناس...». وذكر معه بيتاً آخر للفرزدق عجزه: «وَأَبْعَدُ النَّاسِ كُلِّ النَّاسِ مِنْ عَارٍ».

(٢) قائله عمر بن أبي ربيعة. ونسبه ابن مالك في شرح التسهيل لكثير عَزَّة، وتبعه العيني. كذا ذكر البغدادي قال: وليس كذلك. والشاهد فيه عند ابن مالك توكيد المعرفة وهو الناس بكل، وإضافة «كل» إلى الظاهر خلفاً عن الضمير.

وانظر البيت في شرح البغدادي ١٨٤/٤، والعيني ٨٨/٤، وشرح السيوطي ٥١٨/٥، وهمع الهوامع ٢٠٠/٥ ديوان كثير ١٩٦/٢ «طبعة الجزائر». ولم أجده في ديوان عمر بن أبي ربيعة، ولا في ديوان كثير طبعة دار الكتاب العربي.

(٣) قال أبو حيان: «هكذا ذكر المصنّف [ابن مالك] هذه المسألة، واستشهد عليها بالأبيات المذكورة، ولا حُجّة فيها؛ لأن كل الناس فيه نعت لا توكيد، وهو نعت يُبَيِّن كمال المنعوت، وعَرَّ المصنّف في الأبيات صلاحية كلهم مكان كل الناس، وحَقَّله على النعت بمعنى الكاملين أَمْدَحُ وَأَحْسَنُ؛ إذ العموم مفهوم مما قبله، وأفاد النعت معنى غير العموم، وهو الكمال، فكأنه قال: يا أشبه الناس الكاملين، فكأنه لم يفضّله على الناس على العموم، بل على الناس الكاملين في الحُسن» شرح الشواهد للبغدادي ١٨٤/٤، وانظر همع الهوامع ٢٠١/٥.

وتعقّب ناظر الجيش أبا حيان، ورَدَّ اعتراضه، وأنه غير ظاهر. قال البغدادي «ومنه أخذ المصنّف [ابن هشام] اعتراضه على أبي حيان». فتأمل!!

(٤) كذا «كَلًّا» في المخطوطات وفي المطبوع «كل».

وليس قوله^(١) بشيء؛ لأن التي يُنعت بها دالة^(٢) على الكمال، لا على عموم^(٣) الأفراد.

ومن تأكيد النكرة^(٤) بها قوله^(٥):

نَلَبْتُ حَوْلًا كَامِلًا كُلَّهُ لَا نَلْتَقِي إِلَّا عَلَى مَنْهَجٍ
وأجاز الفراء^(٦) والزمخشري^(٧) أن تُقْطَعَ «كُلٌّ» المؤكّد بها عن الإضافة لفظاً تمسكاً

(١) أي قول أبي حيان. وهو في هذا يؤيد ما ذهب إليه ابن مالك، وكذا فعل ناظر الجيش في ردّه على أبي حيان.

(٢) وليس الكمال هنا مراداً.

(٣) وكل هنا لعموم الأفراد؛ فلا تكون نعتاً، وإنما هي تأكيد لما قبلها.

(٤) وهو ما ذهب إليه الكوفيون والأخفش. ولا يقتضي هذا التوكيد موافقة ما قبله من التعريف والتشكيك.

(٥) البيت للعرجي، واسمه: عبدالله بن عمرو بن عثمان بن عفان، وكان يشبّب بامرأته الحارثية بأبيات أولها:

عوجي علينا ربة الهودج إنك إلا تفعلي تحرجي

وقوله: تحرجي: تأثمي، والمنهج الطريق، يقول:

بعد بعد هذا المكث الطويل لا نلتقي في خلوة، وإنما نتلاقى في الطريق.

والشاهد في البيت تأكيد النكرة «حولاً» بـ «كُلٌّ»

والنكرة هنا مؤقتة محدودة، وهو الحول، وهو مذهب ابن مالك تبعاً للأخفش والكوفيين.

والعرجي: نسبة إلى عرج الطائف، وهو اسم موضع كان له به مال، وهو من شعراء قريش، وممن اشتهر بالغزل، ونحا نحو عمر بن أبي ربيعة في ذلك وأجاد، وكان مشغولاً باللهو والصيد، ولم يكن له نباهة في أهله.

وانظر شرح الشواهد للبغدادى ١٨٧/٤، وشرح السيوطي ٥١٩، والديوان ١٧ وما بعدها.

(٦) في معاني القرآن للفراء ١٠/٣ «رُفِعتْ كُلُّ بفيها، ولم تجعله نعتاً، ولو نصبته على ذلك وجعلت خبر إنّا فيها ومثله: قل إنّ الأمر كُلّه لله. ترفع كله لله وتنصبه على هذا التفسير».

(٧) وفي الكشف ٥٦/٣ «وقرئ كلاً على التأكيد لاسم «إنّ»، وهي معرفة والتنوين عوض عن المضاف إليه يريد: إنّا كلنا...».

وانظر المحرر لابن عطية فقد ذهب فيها هذا المذهب ٥٢/١٣.

بقراءة بعضهم ﴿إِنَّا «كُلًّا» فِيهَا﴾^(١). وَخَرَجَهَا ابْنُ مَالِكٍ^(٢) عَلَى أَنَّ «كُلًّا» حَالٌ مِنْ ضَمِيرِ الظَّرْفِ. وَفِيهِ ضَعْفٌ مِنْ وَجْهَيْنِ: تَقْدِيمُ الْحَالِ عَلَى^(٣) عَامِلِهِ الظَّرْفِيِّ^(٤)، وَقَطْعُ «كُلِّ» عَنِ الْإِضَافَةِ لَفْظًا وَتَقْدِيرًا لِتَصِيرِ نَكْرَةٍ فَيَصِحُّ كَوْنُهُ حَالًا، وَالْأَجْوَدُ^(٥)

(١) الْآيَةُ: ﴿قَالَ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا إِنَّا كُلٌّ فِيهَا إِنَّكَ اللَّهُ قَدْ حَكَمَ بَيْنَ الْعِبَادِ﴾ سُورَةُ غَافِرٍ ٤٨/٤٠.

- قِرَاءَةُ الْجَمَاعَةِ «إِنَّا كُلٌّ» بِالرَّفْعِ،

- وَقَرَأَ ابْنُ السَّمِيعِ وَعَيْسَى بْنُ عَمْرِو «إِنَّا كُلًّا فِيهَا».

وَانْظُرِ الْبَحْرَ ٤٦٩/٧، وَالْبَيَانَ ٢٦٧/٢، وَالْكَشَافَ ٥٦/٣، وَالْقُرْطُبِيَّ ٣٢١/١٥، وَالْمَحْرَرَ ١٣/٥٢، وَحَاشِيَةَ الشَّهَابِ ٣٧٦/٧، وَمَشْكَلَ إِعْرَابِ الْقُرْآنِ ٢٦٧/٢، وَأَوْضَحَ الْمَسَالِكَ ٢٠/٣، وَشَرَحَ التَّصْرِيحَ ١٢٢/٢، وَإِعْرَابَ النَّحَاسِ ١٤/٣، وَفَتَحَ الْقَدِيرَ ٤٩٥/٤، وَشَرَحَ التَّسْهِيلَ ٢/٣٨٨، وَمَعَانِيَ الْفَرَاءِ ١٠/٣.

(٢) فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ لِابْنِ عَقِيلٍ ٣٨٨/٢ «وَلَا يَسْتَعْنِي بَنِيهِ إِضَافَتُهُ خِلَافًا لِلْفَرَاءِ وَالزَّمْخَشَرِيِّ، وَنَقَلَ عَنِ الْكُوفِيِّينَ، وَعَلَيْهِ خَرَجَ قِرَاءَةُ مَنْ قَرَأَ «إِنَّا كُلًّا فِيهَا» وَأَوَّلُهَا بَعْضُ الْمَانِعِينَ عَلَى الْحَالِ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَرِّ فِي قَوْلِهِ فِيهَا، وَالْعَامِلُ «فِيهَا»، وَقُدِّمَ الْحَالُ...، وَبَعْضُهُمْ عَلَى الْبَدَلِ مِنْ اسْمٍ إِنَّ...».

(٣) احْتَجَّ لِهَذَا ابْنُ مَالِكٍ بِقِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ «وَالسَّمَاوَاتِ مَطْوِيَّاتٍ يَمِينَهُ» بِنَصْبِ مَطْوِيَّاتٍ عَلَى الْحَالِ. وَانْظُرِ شَرْحَ التَّسْهِيلِ ٣٨٨/٢.

وَنَقَلَ هَذَا التَّخْرِيجَ أَبُو حَيَّانٍ فِي الْبَحْرِ ٤٦٩/٧، وَذَكَرَ أَنَّهُ تَخْرِيجُ الْأَخْفَشِ.

(٤) «الظَّرْفِيُّ» كَذَا فِي الْمَخْطُوطَاتِ، وَفِي الْمَطْبُوعِ «الظَّرْفُ».

(٥) هَذَا الَّذِي رَأَاهُ الْمُصَنِّفُ أَجْوَدَ مِنْ غَيْرِهِ هُوَ رَأْيُ شَيْخِهِ أَبِي حَيَّانٍ. قَالَ فِي الْبَحْرِ ٤٦٩/٧: «وَالَّذِي اخْتَارَهُ فِي تَخْرِيجِ هَذِهِ الْقِرَاءَةِ أَنَّ «كُلًّا» بَدَلَ مِنْ اسْمٍ «إِنَّ»؛ لِأَنَّ كُلًّا يَتَصَرَّفُ فِيهَا بِالْإِبْتِدَاءِ وَنَوَاسِخِهِ، وَغَيْرَ ذَلِكَ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: إِنَّ «كُلًّا» بَدَلَ مِنْ اسْمٍ إِنَّ لِأَنَّ كُلًّا فِيهَا... فَإِنْ قُلْتَ: كَيْفَ يَجْعَلُهُ بَدَلَ كُلٍّ مِنْ كُلٍّ مِنَ ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ وَهُوَ لَا يَجُوزُ عَلَى مَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ؟ قُلْتَ: مَذْهَبُ الْأَخْفَشِ وَالْكُوفِيِّينَ جَوَازُهُ، وَهُوَ الصَّحِيحُ...» وَلَقَدْ أَخَذَ الْمُصَنِّفُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ مِنْ شَيْخِهِ أَبِي حَيَّانٍ.

أَنْ تَقْدَرُ «كُلًّا» بدلًا^(١) من اسم «إِنَّ»، وإنما جاز إبدال الظاهر من ضمير الحاضر بَدَلْ كُلٍّ لَأَنَّهُ مُفِيدٌ لِلإِحَاطَةِ مِثْلُ: «قَمْتُمْ ثَلَاثَتُكُمْ»^(٢).

والثالث^(٣): أَنْ لَا تَكُونُ تَابِعَةً، بَلْ تَالِيَةً لِلْعَوَامِلِ، فَتَقَعُ مِضَافَةً إِلَى الظَّاهِرِ نَحْوُ: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾^(٤)، وَغَيْرُ مِضَافَةٍ نَحْوُ: ﴿وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَلِ﴾^(٥).

وَأَمَّا أَوْجُهَهَا الثَّلَاثَةُ الَّتِي بِاعْتِبَارِ مَا بَعْدَهَا فَقَدْ مَضَتْ الْإِشَارَةُ^(٦) إِلَيْهَا، [وَهِيَ^(٧) وَهِيَ بِاعْتِبَارِ مَا بَعْدَهَا ثَلَاثَةً أَيْضًا]:

الأول: وَهِيَ^(٨) أَنْ تُضَافَ إِلَى الظَّاهِرِ، وَحُكْمُهَا أَنْ يَعْمَلَ فِيهَا جَمِيعُ الْعَوَامِلِ نَحْوُ: «أَكْرَمْتُ كُلَّ بَنِي تَمِيمٍ».

والثاني: أَنْ تُضَافَ إِلَى ضَمِيرٍ مَحْذُوفٍ، وَمَقْتَضَى كَلَامِ النُّحَوِيِّينَ أَنَّ حُكْمَهَا كَالْتِي^(٩) قَبْلَهَا، وَوَجْهَهُ^(١٠) أَنَّهُمَا سَيِّانٌ فِي امْتِنَاعِ التَّأْكِيدِ بِهِمَا.

(١) وهذا أحد الرأيين اللذين ذكرهما ابن مالك، ولم يشر إليه المصنّف في بداية حديثه عن «كل».

(٢) ثلاثتكم بدل من التاء في «قمتم»، وهو دالٌّ على الإحاطة.

(٣) الثالث من أوجه اعتبار ما قبل «كل».

(٤) الآيتان: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ * إِلَّا أَصْحَابَ الْبَيْتِ﴾ سورة المدثر ٣٨/٧٤ - ٣٩.

(٥) تنمة الآية: ﴿... وَكُلًّا تَبَرْنَا تَنْبِيرًا﴾ الفرقان ٣٩/٢٥ وكلاً: هنا مفعول لفعل محذوف يفسره المذكور.

(٦) أي في الأمثلة السابقة والكلام عليها.

(٧) زيادة من م/١. وفي م/٥ «وهي ثلاثة أيضاً، الأول...».

(٨) كذا في م/٢ و٣ و٤ بزيادة «وهي»، وليس في المطبوع.

(٩) أي كحكم المضافة إلى الظاهر، من حيث عمل العوامل فيها.

(١٠) أي وجه الاتفاق في الحكم في الحالين.

وفي تذكرة^(١) أبي الفتح أنّ تقديم «كُلّ» في قوله تعالى: ﴿كُلًّا هَدَيْنَا﴾^(٢) أحسن من تأخيره^(٣)؛ لأنّ التقدير: كُلّهم، فلو أُخِّرَت^(٤) لبشرت العامل مع أنها في المعنى^(٥) مُنَزَّلَةٌ منزلة ما لا يباشره، فلما قُدِّمَت أشبهت المرتفعة بالابتداء في أنّ كَلًّا منهما لم يسبقها عامل في اللفظ.

الثالث^(٦): أن تُضاف إلى ضمير ملفوظ به، وحكمها أن^(٧) لا يعمل فيها غالباً^(٨) إلّا الابتداء، نحو: ﴿إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾^(٩) فيمن^(١٠) رفع كَلًّا، ونحو:

(١) هو كتاب «التذكرة الأصبهانية» وهو من كتب ابن جني، ذكره ابن خلكان في الوفيات.

(٢) الآية: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ كُلًّا هَدَيْنَا وَنُوحًا هَدَيْنَا مِنْ قَبْلُ وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِ دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَى وَهَارُونَ وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ﴾ الأنعام ٨٤/٦.

(٣) «تأخيره» كذا في المخطوطات. وفي نسخة مبارك والشيخ محمد والحواشي «تأخيرها».

(٤) أي «كل» المضافة تقديرًا لبشرت العامل، مع أن كَلًّا المضافة تقديرًا بمنزلة المضافة لفظًا فلا تباشر العوامل. دسوقي ٢٠٧/١.

(٥) لأنها في المعنى منزلة منزلة «كل» المضافة إلى الضمير، وتلك لا تباشر العوامل. الشمني ٢١/٢.

(٦) الثالث من أوجهها باعتبار ما بعدها.

(٧) في م/٢ «أنه».

(٨) قال «غالبًا»، مع أنها قد تكون في الغالب مؤكدة، فإذا خرجت عن التأكيد كان الغالب أن يعمل فيها الابتداء. وقد تقدّم فيها التوكيد، وهو الوجه الثاني باعتبار ما قبلها، وشواهد، قال الأمير «أي إذا تأثرت من غير واسطة فلا ينافي أن الأغلب التوكيد» الحاشية ١٦٥/١.

(٩) الآية: ﴿ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ بَعْدِ الْغَمِّ أَمْنَةً نُبَإً يُغَشِّى طَائِفَةً مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ يَقُولُونَ هَلْ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ مِنْ شَيْءٍ قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾ آل عمران ١٥٤/٣.

(١٠) قراءة الجمهور بالنصب «كُلُّه»، تأكيداً للفظ «الأمر»، وقرأ أبو عمرو ويعقوب واليزيدي وسهل وعيسى بن عمر وابن أبي ليلى «كُلُّه» بالرفع.

﴿وَكُلُّهُمْ عَاتِيهِ﴾^(١)؛ لأن الابتداء^(٢) عامل معنوي.

ومن القليل^(٣) قوله^(٤):

يَمِيدُ إِذَا مَادَتْ عَلَيْهِ دِلَاؤُهُمْ فَيَضْدُرُّ عَنْهُ كُلُّهَا وَهُوَ نَاهِلٌ

= وَرَجَّحَ ابن عطية قراءة الجمهور؛ لأن التأكيد أَمْلَكُ بلفظة «كل»، وَرَدَّه أبو حيان؛ لأنه لا ترجيح بين القراءتين المتواترتين، والابتداء بكل كثير في لسان العرب.

انظر البحر ٨٩/٣، والتيسير/٩١، ومشكل إعراب القرآن ١٦٤/١، ومعاني الأخفش ٢١٩/١، والرازي ٤٧/٩، والمبسوط/١٧٠، والطبري ٩٤/٤، والتبصرة/٤٦٦، وحجة الفارسي ٩٠/٣، وإرشاد المبتدي/٢٧٠، والكشف ٣٦١/١، والقرطبي ٢٤٢/٤، والعنوان/٨١، والسبعة/٢١٧. وانظر بقية المراجع في كتابي «معجم القراءات».

(١) سورة مريم ٩٥/١٩ وتتمتها ﴿... يَوْمَ الْقِيَمَةِ فَرْدًا﴾ وتقدمت قبل قليل.

(٢) قالوا لأن كونه عاملاً معنوياً فهو بمنزلة العدم، فكأنها لم تتأثر بمباشرة العوامل، فشابهت المؤكدة. انظر حاشيتي الأمير والدسوقي.

(٣) ذكر من قبل أن حكمها ألا يعمل فيها غالباً إلا الابتداء، وهو يذكر هنا القليل، حيث يكون العامل فيها غير الابتداء، وهو ما تراه في هذا الشاهد.

(٤) عزاه أبو حيان وناظر الجيش في شرح التسهيل إلى كثير غزوة.

كذا ذكر البغدادي.، وقد جاء تماماً مذكوراً صدره في م/٣ و٤ و٥، وذكر عجزه فقط في م/١ و٢، وذكر الشمني في ٢٢/٢ أنه جاء في بعض النسخ بكماله.

وأثبت مبارك عجزه، وكذا فعل الشيخ محمد، ثم أثبت صدره بين معقوفين.

ماد الشيء: إذا تحرك، والدلاء: جمع دلو، والناهل: العطشان، والرَّيَّان، فهو من الأضداد.

وقوله: يصدر عنه أي: عن الماء، وقوله: عليه أي المنهل.

والمعنى أن هذا الماء يتحرك ويضطرب إذا نزلت فيه الدلاء؛ ليصدر عنه كُلٌّ من تلك الجماعة أصحاب الدلاء وهو ناهل أي رَيَّان.

وموضع الشاهد: «كُلُّهَا» فقد وقع فاعلاً للفعل يصدر، مع أنه مضاف إلى ضمير. وهذا قليل؛ لأن العامل لفظي.

= وهذا الشاهد غير معزو إلى قائل في المراجع التي ذكر فيها.

ولا يجب أن يكون منه^(١) قول علي رضي الله عنه^(٢) :

فَلَمَّا تَبَيَّنَّا الْهُدَى كَانَ كُلُّنَا عَلَى طَاعَةِ الرَّحْمَنِ وَالْحَقِّ وَالتَّقَى
بل الأولى^(٣) تقدير «كان» شأنية.

* * *

= وانظر شرح الشواهد للبغدادي ١٩٠/٤، وشرح السيوطي ٥٢١/١، وشرح التسهيل لابن عقيل ٣٩٥/٢، وجمع الهوامع ٣٨٠/٤، وفي حاشية الصبان ٧٧/٣ «وفي نسخ عنها» فيكون راجعاً إلى البئر، شرح الأشموني ٩٢/٢. ولم أجده في ديوان كثير ط «دار الكتاب العربي».

(١) أي: من القليل، بل من الغالب الذي ذكره، وهو وقوع «كل» مبتدأ.

(٢) الشاهد في البيت وقوع «كل» اسماً لكان، وحمله ابن مالك على أنه مبتدأ، وما بعده الخبر، وقدّر في «كان» ضمير الشأن اسمها.

قال البغدادي بعد ذكر كلام ابن مالك: «ومنه أخذ المصنّف كلامه».

انظر شرح البغدادي ١٩٠/٤، وشرح السيوطي ٥٢١/١، وشرح التسهيل ٣٩٥/٢، وشرح الأشموني ٩٢/٢، وانظر التسهيل ١٦٦ فقد غاب عن المحقق أنه جزء من بيت؛ إذ المثبت منه «كان كلنا على طاعة الرحمن» فظن أنه مثال مصنوع من أمثلة ابن مالك فلم يعلّق عليه بشيء.

(٣) فأسم كان ضمير الشأن، وكلنا: مبتدأ، خبره: على طاعة.

انظر شرح التسهيل ٣٩٥/٢.

فصل

واعلم أن لفظ «كُلّ» [حكمه] ^(١) الإفراد والتذكير، وأن معناها بحسب ما تضاف إليه، فإن كانت مضافة إلى منكر ^(٢) وَجَبَ مراعاة معناها ^(٣)؛ فلذلك ^(٤) جاء الضمير مفرداً مذكراً في نحو: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾ ^(٥)، ﴿وَكُلَّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ﴾ ^(٦) ^(٧)، وقول أبي بكر، وكعب، ولبيد رضي الله عنهم:

كُلُّ ^(٨) أَمْرٍ مُضْبِحٍ فِي أَهْلِهِ وَالْمَوْتُ أَذْنَى مِنْ شِرَاكِ نَعْلِهِ

(١) «حكمة» مثبت في م/٣، وغير مذكور في بقية المخطوطات، ولم يُشِرْ إلى هذا مبارك ولا الشيخ محمد، بل جاء مثبتاً عندهم من غير تعليق، ومثله في متون الحواشي.

(٢) في م/٣ «مذكر».

(٣) أي إن كان المضاف إليه مذكراً فمعناها مثله على التذكير، وإن كان المضاف إليه مؤنثاً فمعنى «كل» كذلك، وكذا حال الإفراد والتثنية والجمع. وانظر حاشية الدسوقي ٢٠٨/١.

(٤) أي: لأجل مراعاة المعنى.

(٥) سورة القمر ٥٢/٥٤.

(٦) لفظ «طائره» مثبت في المطبوع وم/٤، وليس في بقية المخطوطات.

(٧) الآية: ﴿... طَائِرُهُ فِي عُنُقِهِ وَخُجِرَ لَهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنْشُورًا﴾ الإسراء ١٣/١٧.

الضمير في فعلوه وألزمناه. جاء مفرداً لإضافة «كُلّ» إلى مفرد مذكر.

(٨) تمثل أبو بكر رضي الله عنه بهذا البيت عند ما وُعيك بالمدينة، وكان إذا أخذته الحمى أنشده، وقائله: الحكيم بن الحارث بن نهيك النهشلي وهو شاعر جاهلي قُتِلَ يوم الوقيط، وهو يوم كان لبني قيس ابن ثعلبة على بني تميم.

والشراك: السَّيْر الذي يكون في وجه النُّعْل.

والشاهد في البيت أن «كل» أضيف إلى مفرد مذكر فكانت دالة على المفرد المذكر، وعاد الضمير على «كُلّ» كذلك، مفرداً مذكراً.

- كُلُّ ابْنِ أَنْثَى وَإِنْ طَالَتْ سَلَامَتُهُ يوماً على آلهِ حذباءَ محمولٍ^(١)
 - أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا مُحَالَةَ زَائِلٌ^(٢)
 وقول السموأل^(٣):

إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَدْنَسْ مِنَ اللَّؤْمِ عَرَضُهُ فَكُلُّ رَدَاءٍ يَرْتَدِيهِ جَمِيلٌ

= وانظر شرح البغدادي ١٩٤/٤، وشرح السيوطي/٥٢٢ قال: «كذا عزاه المصنّف إلى أبي بكر، وهو ليس قوله، وإنما أنشده متمثلاً به».

وانظر فتح الباري ٢٠٥/٧، والسيرة ٥٨٨/١.

(١) قائله كعب بن زهير.

والشاهد فيه أنه عند إضافة «كُلُّ» إلى مفرد مذكر، جاء الضمير العائد مفرداً مذكراً مثله، لأن «كُلُّ» بحسب ما تضاف إليه، والضمير في «سلامته» ظاهر، وفي «محمول» مستتر أي: هو. وكعب بن زهير صحابي جليل، وقصته في قصيدة «بانت سعاد» معروفة.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ١٩٩/٤، وشرح السيوطي/٥٢٤ والديوان/١٩، وشرح بانت سعاد/٨٩. (٢) قائل البيت لبب، وقد تقدّم في باب «خلا»، وكان الشاهد فيه دخول ما المصدرية على «خلا» وتعني الفعلية.

والشاهد هنا إضافة «كل» إلى المفرد المذكر، وعود الضمير عليه كذلك، والضمير مستتر في باطل وزائل.

(٣) ذكر هذا البيت أبو تمام في أول حماسته لعبد الملك بن عبد الرحيم الحارثي، وقيل هو لشريح بن السموأل، وتُسبب أيضاً إلى دُكين حكاة صاحب الأغاني، وقيل هو للحلاج الحارثي. وروايته في م/١ و ٢ «اللؤم» بتسهيل الهمز.

ومعناه: إذا المرء لم يتدنس باكتساب اللؤم واعتياده فأئى ملبس يلبسه بعد ذلك يكون جميلاً. والشاهد فيه إضافة «كل» إلى مفرد مذكر، فدلّت على مفرد مذكر بحسب ما أضيف إليه. كالبيت الذي سبقه.

وعبد الملك بن عبد الرحيم الحارثي: شاعر إسلامي، والسموأل بن غريض بن عادياء أمه غسّانية، وأبوه من ولد الكاهن بن هارون بن عمران بن قريظة، وبيته بيت شعر، فهو شاعر، وأبوه شاعر، وأخوه شاعر.

انظر شرح البغدادي ٢٠٢/٤، والحماسة بشرح التبريزي ٥٦/١، وشرح السيوطي/٥٣١.

ومفرداً^(١) مؤنثاً في قوله^(٢) تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾^(٣)، ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَايِقَةُ الْمَوْتِ﴾^(٤).

ومثنى^(٥) في قول الفردزق^(٦):

وَكُلُّ رَفِيقِي كُلِّ رَحْلٍ - وَإِنْ هُمَا تَعَاطَى الْقَنَا قَوْمَاهُمَا - أَخَوَانِ
وهذا البيت من المشكلات^(٧)،

(١) هذا معطوف على قوله «مفرداً مذكراً» من قبل.

وقوله هذا على معنى أن «كلاً» مضاف لمفرد مؤنث، فيكون معناه كذلك بحسب ما يضاف إليه.

(٢) في م/١ وه أخبرت آية المدثر، وقُدِّمت آية آل عمران.

(٣) سورة المدثر ٣٨/٧٤ وقد تقدمت في الوجه الثالث باعتبار ما قبلها.

(٤) تقدّمت في بداية الحديث عن «كل»، وهي الآية ١٨٥ من سورة آل عمران.

(٥) مثنى: غُطف على مفرد، أي إذا أضيف «كل» إلى مثنى كان معناه كذلك. وانظر جمع الهوامع ٣٨٢/٤.

(٦) الشاهد في البيت إضافة كُلِّ إلى مثنى وهو «رفيقي»، فعاد الضمير فيما جاء بعده عليه بالثنية؛ لأنه بحسب ما يضاف إليه والتقدير: كل رفيقين في أي رحل أخوان وإن تعاطى القنا قوماهما.

انظر شرح الشواهد للبغدادى ٢٠٨/٤، وشرح الشواهد للسيوطي ٥٣٦، والديوان ٣٢٩/٢، وجمع الهوامع ١٣٩/١، ٣٨٢/٤، والخزانة ٣٨٤/٣، وكتاب الشعر للفارسي ١٣٣/١.

(٧) قال البغدادى: «... وأقول... وإنما استشكله لأنه ظنّ «قوماً» مفرداً مُنَوَّنًا، وليس كذلك وإنما

«قوماهما» مثنى قوم مضاف إلى ضمير الرفيقيين، وسقطت نونه للإضافة...» شرح الشواهد ٤/

٢٠٨ واستشكل العيني البيت، وذكر أن الرفيقيين ليسا باثنين معينين، وتعبّبه السيوطي فقال:

«وأقول: هذا كله تخليط ومنشؤه أنه ظن أن قوماً مفرد منصوب، وإنما هو مثنى مرفوع مضاف

إلى هما...»

شرح الشواهد ٥٣٧.

وقال البغدادى في الخزانة ٣٨٤/٣ «وهذا البيت مع وضوح معناه قد حَرَفَهُ أبو علي الفارسي في

المسائل البغداديات بتتوين قوم، وزعم أنه مفرد منصوب فاختلف عليه معنى البيت وإعرابه، فاحتاج =

لفظاً^(١) وإعراباً ومعنى، فلنشرحه.

قوله: «كُلّ رَحْل» كُـلّ هذه^(٢) زائدة، وعكسه^(٣) حذفها في: ﴿عَلَى كُلِّ قَلْبٍ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ﴾^(٤) فيمن^(٥) أضاف.

وَرَحْل: بالحاء المهملة، وتعاطى: أصله تعاطيا^(٦)، فحذف لامه للضرورة، وعكسه إثبات اللام للضرورة فيمن قال^(٧):

لَهَا مَتْنَتَانِ خَطَاتَا كَمَا أَكَبَّ عَلَى سَاعِدَيْهِ النَّمِرُ

= إلى أَنْ صَحَّحَهُ بتعشُّفات وتمخُّلات كان غنياً عنها، ومقامه أعلى وَأَجَلُّ من أن يُنسب إليه مثلُ هذا التحريف،.. وقد تبعه على هذا التحريف والتخريج ابن هشام في مغني اللبيب، ولخص كلامه من غير أن يعزوه إليه، وأنقل لك كلامهما حتى لا تقضي العجب منهما... وذكر البغدادي في ٣٨٦/٣ أن العيني نقل كلام ابن هشام من غير عزو إليه.

(١) في م/١ و ٣ والمطبوع: لفظاً ومعنى وإعراباً، على التقديم والتأخير.

والنص في الخزانة ٣٨٦/٣ كالمخطوطات.

(٢) ذهب الدماميني إلى أن «كُلّ» ليست زائدة، بل هي مفيدة للعموم في الرحل كما أن الأولى مفيدة للعموم في أفراد الرفيقين، وكلاهما مراد.

قال الأمير: ومما يؤيد اعتراضه أنها لو كانت زائدة في البيت لم يحتج لتقديرها في الآية لتماثلهما في اختلاف العمومين. انظر الحاشية ١٦٦/١ - ١٦٧، وحاشية الشمني ٢/٢.

(٣) أي عكس إثباتها هنا ما جاء محذوفاً على قراءة الرفع في الآية.

(٤) سورة غافر ٣٥/٤٠ وقد تقدّمت.

(٥) ذكرت قُرَاء هذه القراءة من قبل، وأنّ التقدير الذي قدّره وهو «على كُلِّ قَلْبٍ مُتَكَبِّرٍ» إنما هو لابن الحاجب في الأمالي ٣٧/١ - ٣٩.

(٦) هذا نص الفارسي: «قال: تعاطى، وقد تقدّمه اثنان، ولم يقل تعاطيا، فإن قلت إنه حذف لام الفعل من تعاطى لالتقاء الساكنين، ولم يَزِدْه إلى أصله للضرورة، فيقول: تعاطيا، فهو قول، وهذا للضرورة عكس ما في قول امرئ القيس: لها متنتان خطاتا...» فتأمل!

وانظر الخزانة ٣٨٤/٣.

(٧) البيت لامرئ القيس وقد جاء تاماً في م/٤، وجاء بعض صدره في بقية المخطوطات والمطبوع. =

إذا قيل: إن «خَطَّاتَا»^(١) فِعْلٌ وفاعل، أو أَلِفٌ^(٢) «تعاطى» لام الفعل، ووَحَّدَ الضمير^(٣) لأن الرفيقين ليسا^(٤) بأثنين معينين، بل هما كثير^(٥) كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا﴾^(٦).

= وهو يصف فرساً، ويقال: لحم خطا بظا إذا كان صلباً مكتنزاً، والمتنان: مثني المتن، وهو الطريقة الممتدة عن يمين الصُّلب وشماله. وخَطَّاتَا: أصله: خَطَّاتَا. فلما حَرَّكَ التاء رَدُّ الألف التي هي بدل من لام الفعل، وإنما كانت حذفت لسكونها وسكون التاء، فلما حَرَّكَ التاء رَدُّها فقال: خطَّاتَا. انظر شرح الشواهد للبغدادى ٢١٤/٤، والديوان ١٦٤/١، والخزانة ٣٨٤/٣، وشرح المفصل ٢٨/٩، وشرح الشافية ٢٣٠/٢، و سر الصناعة ٤٨٤. اللسان/خطا. والمقرب ١٩٢/٢، والضرائر ٤٩/٤٩، ١٠٨، والمذكر والمؤنث للفراء ٨٠.

(١) أصله خَطَّأ، اتصلت به تاء التأنيث فصار خَطَّتْ بحذف الألف من «خَطَّأ» لسكونها وسكون التاء، فلما دخلت أَلِفُ الاثنين تحركت التاء التي كانت ساكنة بالفتح، فزالت الضرورة التي لأجلها حذفت الألف، فأثبت مرة أخرى، فصار خطَّاتَا، وعلى هذا قوله: خطا: فعل، وألف الاثنين: فاعل. أما إن قلنا خطَّاتَا: مثني أصله خطَّاتَانِ وحذف النون للضرورة فلا شاهد فيه. وهذا ما ذهب إليه الفراء. وانظر سر الصناعة ٤٨٤ والديوان ١٦٤، واللسان/خطا.

(٢) كذا في المخطوطات، وفي المطبوع «الألف»، وفي الخزانة ٣٨٦/٣ مثل نص المخطوطات.

(٣) أي جعل الفعل «تعاطى» مسنداً إلى ضمير الواحد مع أن السياق للمثني.

(٤) «ليسا» كذا في المخطوطات، ومثلها نصّ الخزانة ٣٨٦/٣، وفي المطبوع «ليس».

(٥) اعترضه الدماميني بأنه إذا كان المراد الكثير فإن هذا يقتضي جمع الضمير. الأمير ١٦٧/١ والشمي ٢٢/٢.

(٦) تنمة الآية: ﴿... فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ الحجرات ٩/٤٩.

قال الشمي: «التنظير بالآية إنما هو لكون المثني فيها وهو الطائفتان لم يُرَدَّ به اثنان معينان، وإنما أُريدَ به الكثير، ولا يلزم من الإتيان بضمير الجماعة في الآية الإتيان به في البيت؛ لورود الضمير في الآية باعتبار غير الاعتبار الذي ورد في البيت؛ لأنه في الآية باعتبار مجموع الأفراد، وفي البيت باعتبار كل واحد» الحاشية ٢٢/٢.

ثم حَمَلَ على^(١) اللفظ؛ إذ قال^(٢): «هما أخوان» كما قيل: ﴿فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا﴾^(٣) وجملة^(٤) «هما أخوان» خبر «كل». وقوله «قوماً»^(٥) إمّا بَدَلُ^(٥) من القنا؛ لأن قومهما من سببهما إذ معناه^(٦)

(١) أي بعد أن حَمَلَ على المعنى.

وفي حاشية الدماميني: «ثم حَمَلَ على المعنى؛ إذ قال... وفي نسخة على اللفظ، فأما النسخة الأولى فظاهرة؛ لأن معنى كل بحسب ما تضاف إليه، وقد أضيفت إلى مثني فيكون معناها مثني، فعاد إليها ضمير الاثنين بهذا الاعتبار، وأما النسخة الأخرى التي هي: «ثم حَمَلَ على اللفظ» فقد يستشكل ظاهرها لأن لفظ «كل» مفرد مذكر، فكيف يعود إليها ضمير الاثنين باعتبار اللفظ؟ وجوابه: أن المراد لفظ المضاف إليه «كل» وهو المعنى، وهذا هو معناها؛ لأنها بحسب ما تضاف إليه، فالأمر إلى الحمل على معنى كل وهو الاثنينية المستفادة من مدخولها المضاف إليه» حاشية الدماميني ٢٢/٢ - ٢٣.

قال الشمني: «لم أرَ هذه النسخة التي أَصْلُهَا الشارح، واستظهرها، مع كثرة النسخ المحررة الحاضرة عند إقرائنا لهذا الكتاب، وزيادتها على عشر».

قلتُ: وكذلك النسخ الخمس التي بين يديّ لم يأت فيها ما ذكره الدماميني.

ونص الفارسي في الخزانة ٣/٣٨٥: «وكذلك تعاطى، أفرد على المعنى إذ كان لكل، ثم حَمَلَ بعد الكلام على المعنى فقال: هما أخوان».

(٢) فثنى فقال: هما أخوان، كما ثنى في الآية عند الحمل على اللفظ فقال: «بينهما» أي: بين الطائفتين.

(٣) كذا نص الفارسي في الخزانة ٣/٣٨٤.

(٤) هذا هو الموضع الذي وَقَعَ فيه الفارسي، وتبعه المصنّف. ونصّ الفارسي في البغداديات ٤٤٤.

قال: «فأما قوله «قوماً» فيحتمل ثلاثة أوجه، أحدها: أن يكون بدلاً من القنا لأن قومهما من سببهما، وما يتعلّق بهما، ويحتمل أن يكون مفعولاً له، وكأنه قال: وإن هما تعاطا القنا للمقاومة، أي لمقاومة كل واحد منهما صاحبه ومغالته، ويحتمل أن يكون مصدراً من باب «صنع الله» ووعد الله، على ما تقدّم في الكلام» الخزانة ٣/٣٨٥ - ٣٨٦ وما كان يضير ابن هشام أن يذكر هذا للفارسي.

(٥) أي بدل اشتمال كما ذكر، ولم يبيّن الفارسي نوع البديل ولكن نصّه يدل على هذا.

(٦) كذا في المخطوطات «معناه»، وفي المطبوع «معناها».

تقاومهما، فحذفت الزوائد^(١)، فهو بدل اشتمال، أو مفعول لأجله، أي: تعاطيا القنا لمقاومة كل منهما الآخر^(٢)، أو مفعول مطلق من باب ﴿صَنَّعَ اللَّهُ﴾^(٣)؛ لأن تعاطي القنا يدلُّ على تقاومهما.

ومعنى البيت^(٤): أَنَّ كُلَّ الرفقاء في السفر إذا اسْتَقْرُوا^(٥) رفيقين رفيقين، فهما كالأخوين لاجتماعهما في السفر والصحبة، وإن تعاطى كل واحد منهما مغالبة الآخر.

ومجموعاً^(٦) مذكراً في قوله تعالى: ﴿كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾^(٧)، وقول لبيد^(٨):

وكلُّ أناسٍ سوف تَدْخُلُ بينهم دُونِهِمْ تصَفَّرُ منها الأناملُ

(١) الزوائد: التاء والألف. فمعنى قوماً: تقاوماً وتغالباً.

(٢) انظر الخزانة ٣٨٦/٣ ورَدَّ البغدادي والدمامي.

(٣) الآية: ﴿وَوَرَى الْجِبَالِ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنِعَ اللَّهُ الَّذِي لَيْسَ لَهُ أَفَنٌ كُلُّ شَيْءٍ إِنَّهُ خَيْرٌ مِمَّا تُفَكَّرُونَ﴾ النمل ٨٨/٢٧.

ويكون المفعول المطلق لفعل محذوف، وحذف الفعل لدلالة قوله «تعاطى القنا» عليه، فهو بيان لدليل المحذوف. دسوقي ٢٠٩/١.

(٤) هذا كلام الفارسي. انظر الخزانة ٣٨٥/٣.

(٥) من الاستقراء وهو التَّبَع.

(٦) قوله: «ومجموعاً» معطوف على قوله «ومثنى» أي مما تضاف إليه كُلُّ ما قد يكون مجموعاً فيعود الضمير إلى كل بصورة الجمع؛ لأنها بحسب ما تضاف إليه.

(٧) الآية: ﴿فَتَقَطَّعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ زُبُرًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ المؤمنون ٥٣/٢٣، وانظر سورة الروم ٣٢/٣٠، ففيها قوله تعالى: ﴿مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيعًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾.

(٨) تَقَدَّمَ هذا البيت في باب «أم» وباب «رُبَّ».

ومؤثناً^(١) في قول الآخر^(٢) :

وكل مصيبات الزمان وجدتُها سوى فرقة الأحباب هَيِّنَةُ الخُطْبِ
ويروى :

وكل مصيبات تصيب فإنها

وعلى^(٣) هذه الرواية^(٤) فالبيت مما نحن منه .

وهذا الذي ذكرنا^(٥) من وجوب مراعاة المعنى مع النكرة نصَّ عليه ابن مالك^(٦) ،

= والشاهد فيه هنا إضافة كل إلى جمع، وهو أناس، فكان معناها معنى الجمع؛ ولذلك عاد الضمير عليها بصورة الجمع.

(١) أي جاء ما بعد «كل» جمعاً مؤنثاً، فكان معنى «كل» معنى الجمع المؤنث.

(٢) البيت من قصيدة لقيس بن ذريح، وذكر البغدادي الرواية الثانية التي ذكرها المصتف فيه. وفي الرواية الثانية «كل» مضافة إلى نكرة قال البغدادي: «فكان ينبغي أن ينشد البيت أولاً على الوجه الذي يكون به شاهداً على المقصود، ثم يقول: ويؤوى: وكل مصيبات الزمان، وليس مما نحن فيه؛ إذ المطلوب إيراد الشاهد على الحكم المذكور، فأما إفادة أن البيت روي على وجه لا يتأتى معه الاستشهاد على ذلك فأمر غير مقصود بالذات».

وقيس بن ذريح ينتهي نسبه إلى كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر، وهو رضيع الحسين ابن علي عليه السلام.

انظر الشاهد في شرح البغدادي ٢١٧/٤، شرح السيوطي ٥٣٨، شرح الحماسة ١٢٦/٣، همع الهوامع ٣٨٢/٤.

(٣) كذا جاء النص في المخطوطات ما عدا الثانية، فقد جاء فيها وفي المطبوع «وعلى هذا فالبيت مما نحن فيه»، وأشار الدسوقي إلى رواية المخطوطات.

(٤) وعلى هذا فالرواية الأولى «كل مصيبات الزمان» لا شاهد فيها؛ إذ الحديث عن إضافة كل إلى النكرة.

(٥) في المخطوطات «ذكرنا» كما أثبتته ما عدا الرابعة فقد جاء فيها «ذكرناه»، ومثلها في المطبوع.

(٦) قال ابن مالك: «ويلزم اعتبار المعنى في خبر «كل» مضافاً إلى نكرة لا مضافاً إلى معرفة» التسهيل/ ١٦٦ باب التوكيد.

وانظر باب الإضافة فيه ص/١٥٨، وانظر شرح التسهيل لابن عقيل ٣٩٦/٢ وانظر فيه ص/٣٤٨ باب الإضافة.

ورّدَه أبو حيان^(١) بقول عنترة^(٢):

جَادَتْ عَلَيْهِ كُلُّ عَيْنٍ ثَرَّةً فَتَرَكْنَ كُلَّ حَدِيقَةٍ كَالدَّزْهِمِ

فقال^(٣): «تَرَكَنَ»^(٤)، ولم يقل تركت^(٥)، فدلّ على جواز «كلّ رجلٍ قائمٍ»^(٦) وقائمون».

(١) رَدُّ أبي حيان جاء في شرح التسهيل، ونقله البغدادي في شرح الشواهد ٢٢١/٤ قال: «وينقض هذا الذي قَعَدُوهُ قول عنترة: جادت... البيت، فلو كان على ما قالوه لكان التركيب. فتركت، اعتباراً بما أُضيف إليه من النكرة، فعلى بيت عنترة يجوز: كل رجل فاضل مكرمون» انتهى. وانظر همع الهوامع ٣٨٢/٤.

(٢) قائل البيت عنترة، وهو من معلقته، ورواية الديوان: عليها، وفي م/١ رواية «قرارة» بدلاً في «حديقة». وذكر الرواية البغدادي. والثَّرة الواسعة مخرج الماء والغزيرة، وجادت أمطرت مطراً غزيراً والعين: مطر أيام لا يقلع، وقوله: كالدرهم: شبه بياض الماء واستدارته حين امتلأت الحديقة بالدرهم. والقرارة: الموضع المظلم من الأرض يجتمع فيه السيل.

انظر شرح البغدادي ٢٢٠/٤، وشرح السيوطي ٥٤١/١، وهمع الهوامع ٣٨٢/٤، الدر المصون ٥/١٤٣، والديوان ١٦، وسر الصناعة ١٨١، والكامل ٨، والبحر المحيط ١٦٠/١.

(٣) أي أبو حيان. ونصّه مثبت في همع الهوامع ٣٨٢/٤. وانظر الارتشاف ١٨١٩.

(٤) أي أعاد الضمير بصورة الجمع على «كل»، ومقتضى كلام ابن مالك أن يقول: تركت، أي: كل عين، وعلى هذا لا يجب مراعاة معنى «كل» بحسب ما أُضيفت إليه، بل يجوز مراعاة المعنى في نفس الأمر.

وانظر دسوقي ٢١٠/١.

(٥) أي: ولو لاحظ المعنى لقال: تركت، لأن المعنى مفرد مؤنث.

(٦) نظراً للمعنى في كل بحسب الإضافة إذ أُضيفت هنا إلى مفرد نكرة، وقائمون نظراً لمراعاة المعنى في نفس الأمر إذ المراد من رجل هنا معنى رجال، فهو كالبيت عند قوله: تَرَكَنَ. فالمرأى معنى المضاف إليه، فتارة يجمع وتارة يفرد، ولذا قال في الهمع ٣٨١/٤ «وَأَوَّلُ الْأَقْوَالِ، وعليه ابن مالك، وجوب مراعاة المعنى مطلقاً...»، والثاني وعليه أبو حيان: جواز الأمرين مطلقاً...» أي الأفراد والجمع.

والذي يظهر لي خلاف قولهما^(١)، وأن المضاف إلى المفرد إن أُريدَ نسبة الحكم^(٢) إلى كُلّ واحدٍ وَجَبَ الإفراد نحو: «كُلُّ رجلٍ^(٣) يُشْبِعُهُ رَغِيفٌ»، وإلى المجموع وَجَبَ الجمع كبيت^(٤) عنترة؛ فإن المراد أنَّ كل فرد من الأَعْيُن جَادَ، وأن مجموع الأعين تركز^(٥)، وعلى هذا فنقول: «جاد عليّ كُلُّ مُحْسِنٍ فأغناني»^(٦)، أو^(٧) «فَأَغْنُونِي»، بحسب المعنى الذي تريده.

وربما جُمع الضميرُ مع إرادة الحكم على كل واحد كقوله^(٨):

من كل كَوْمَاءَ كَثِيرَاتِ الْوَبَرِ

وعليه^(٩) أجاز ابن عصفور في قوله^(١٠):

(١) خلاف قول ابن مالك وأبي حيان. ونقل هذا السيوطي في الهمع ٣٨٣/٤.

(٢) أي مع المفرد.

(٣) أي كل فرد.

(٤) في «كُلّ عين ثرة» فليس المراد عيناً واحدة بل الجمع.

(٥) في م/١ و٣ «تركت».

(٦) والمراد به هنا الفرد؛ ولذلك عاد ضمير «أغنى» مفرداً على «كُلّ».

(٧) وإن أراد بما بعد «كل» الجمع جَمَعَ؛ ولذلك أعاد الضمير على «كُلِّ مُحْسِنٍ» بالجمع.

(٨) قائله غيز معروف، وهو مصراع بيت من الرجز التام، أو بيت تام من مشطوره.

والكوماء: الناقة العظيمة السنام، والوَبَر معروف.

والشاهد فيه أنه جمع الضمير في «كثيرات» مع إرادة الحكم على كل واحد.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣٢٣/٤، ٣٢٧، وشرح السيوطي ٥٤٢.

(٩) أي على هذا القليل الذي يجيء فيه الجمع مع إرادة الحكم على كل واحد.

(١٠) قائل البيت أبو الأسود الدؤلي، وقيل هو لمودود العنبري.

والشاهد فيه أن ابن عصفور أجاز فيه أن يكون كالبيت السابق جمع فيه الضمير مع إرادة الحكم

على كل واحد، وذلك في قوله: كل ذي لب، وكل مؤت نصحه.

وما كُلُّ ذِي لُبٍّ بِمُؤْتِيكَ نُصْحَهُ وما^(١١) كُلُّ مُؤْتٍ نُصْحَهُ بَلْبِيبٍ

أن يكون «مؤتيك»^(١٢) جمعاً حُذِفَتْ نوْثُهُ للإضافة، ويحتمل ذلك^(١٣) قول فاطمة الخزاعية تبكي إختوها^(١٤):

إِخْوَتِي لَا تَبْعَدُوا أَبَدًا وَبَلَى وَاللَّهِ قَدْ بَعُدُوا
كُلُّ مَا حَيٍّ وَإِنْ أَمَرُوا وَارْدُوا الْحَوْضِ الَّذِي وَرَدُوا

= وأبو الأسود هو ظالم بن عمرو بن سفيان، وهو تابعي أسلم في حياة النبي ﷺ، وولي قضاء البصرة، وكان ممن قاتل مع عليّ يوم الجمل، وكان من وجوه شيعة، ومن أكملهم رأياً وعقلاً. وهو إمام في النحو.

وانظر البيت في شرح البغدادي ٢٢٧/٤، وشرح السيوطي ٥٤٢، والكتاب ٤٠٩/٢، الديوان ٣٣. جاء عجز البيت مع صدره في م/٣ و٤ وه وحاشية الدسوقي، وجاء في المطبوع تاماً ولم يشر المحققون إلى خلاف النسخ. فقد سقط عجزه من م/١ و٢.

(٢) أي أصله: مؤتين إياك فلما أضيف إلى الضمير حذفت نوته. قال البغدادي «والحمل على هذا ممنوع؛ فإنه لم يأت ذلك عن العرب إلا في بيت «كوماء»، وهو نادر، ولا يخرج على النادر من غير ضرورة تلجئ إليه مع أنه غير متبادر إلى الذهن. وقال الدماميني: الحمل على هذا عند وجود مندوحة خلاف الأولى ولا سيما قد تأيد الأفراد بقوله: نصحه، وبقوله: وما كل مؤتٍ فأفرد أيضاً...» انظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٢٨/٤.

(٣) أي الجمع في الضمير مع جعل الحكم لكل فرد.

(٤) فاطمة هي بنت الأبحم الخزاعية، ويروى البيتان لغيرها أيضاً، وقد أورد أبو تمام هذا الشعر في باب المراثي، وبين الأول والثاني بيتان لم يشبههما المصنّف هنا.

وقولها: لا تبعدوا: هو نهى يراد به الدعاء، ويعد: أي هلك، والمراد بذلك هنا التحسر والتوجع، ولذلك استدركت بقولها: وبلى والله قد بعدوا.

وأمرؤا: كثروا، من أمر الشيء بمعنى كثر واشتد، تقول: كل قبيلة أو كل حيّ وإن تناسلوا وكثروا فمصيرهم إلى ما صار إليه حال إختوتي، فلا ينجو أحد من الموت.

والشاهد في بيتها الثاني في قولها: أمرؤا يحتمل أن يكون من الإتيان بضمير الجمع مع إرادة الحكم على كل واحد في قولها: كل ما حيّ.

وذلك^(١) في قولها: «أَمِرُوا»، فأما قولها^(٢): «وَرَدُّوا» فالضمير لإخوتها، هذا^(٣) إن حملت الحي على نقيض الميت، وهو الظاهر، فإن حملته على مرادف القبيلة فالجمع في «أَمِرُوا» واجب^(٤)، مثله في: ﴿كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾^(٥)، وليس من ذلك^(٦) ﴿وَهَمَّتْ كُلُّ أُمَّةٍ بِرَسُولِهِمْ لِيَأْخُذُوهُ﴾^(٧)؛ لأن القرآن لا يُخَرِّج على الشاذ، وإنما الجمع باعتبار معنى الأمة. ونظيره^(٨) الجمع في قوله تعالى: ﴿أُمَّةٌ قَائِمَةٌ يَتَّبِعُهَا﴾^(٩)، ومثل ذلك قوله تعالى:

= وفاطمة امرأة جاهلية، وفي شرح السيوطي. بنت الأخرم، وفي شرح التبريزي الأجم، وكذا جاء في شرح الشواهد للبغدادى قال التبريزي: «وكان أجم هذا من سادات العرب».

انظر شرح البغدادى ٢٣٠/٤، وشرح السيوطي ٥٤٣، وشرح الحماسة ١٩٠/٢.

(١) أي الشاهد في «أَمِرُوا».

(٢) أي احتمال قول فاطمة لجمع الضمير مع إرادة الحكم على كل فرد. وكان الأولى أن يقول: «واردو».

(٣) أي لما سبق من وجوب مراعاة معنى كل إذا أضيف لنكرة وإن كان حي وفريق ونحوهما يجوز في ضمائرهما الأفراد نظراً للفظ. أمير ١٦٩/١.

(٤) تقدّمت. وهي في سورة المؤمنين ٣٥/٢٣، وسورة الروم ٣٢/٣٠.

(٥) أي ليس من جمع الضمير مع إرادة الحكم على كل فرد.

(٦) الآية: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَالْأَحْزَابُ مِنْ بَعْدِهِمْ وَهَمَّتْ كُلُّ أُمَّةٍ بِرَسُولِهِمْ لِيَأْخُذُوهُ وَجَادَلُوا بِالْبَاطِلِ لِيُدْحِضُوا بِهِ الْحَقَّ فَأَخَذْنَاهُمْ فَكَيْفَ كَانَ عِقَابِ﴾ سورة غافر ٥/٤٠.

فليس المراد في الآية وهم كل فرد. وجمع قوله: برسولهم، مع أن المراد الحكم على كل فرد؛ لأن الأمة جمع معنى. دسوقي ٢١٠/١.

(٧) أي نظير معنى الأمة وإرادة الجمع فيه.

(٨) الآية: ﴿لَيْسُوا سَوَاءً مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ يَتَّبِعُ اللَّهُ ءَايَاتِ اللَّهِ أَتَىٰ لَهُمْ يَسْجُدُونَ﴾ آل عمران ١١٣/٣.

أعاد الضمير على أمة بالجمع في «يتلون» و«هم» ويسجدون.

﴿وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ﴾^(١)، فليس الضامِرُ مفرداً في المعنى؛ لأنه قسيم الجمع^(٢)، وهو «رجالاً»، بل هو اسم جمع^(٣)، كالجامل^(٤) والباقر^(٥) أو صفة لجمع^(٦) محذوف أي: كل نوع ضامر، ونظيره^(٧): ﴿وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ﴾^(٨)، فإن «كافراً»^(٩) نعت لمحذوف مفرد لفظاً مجموع معنى، أي^(١٠) أول فريق كافر، ولولا ذلك لم يقل «كافر» بالافراد.

(١) الآية: ﴿وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ﴾ الحج ٢٧/٢٢.

قال أبو حيان: «فالظاهر عود الضمير على كل ضامر؛ لأن الغالب أن البلاد الشاسعة لا يتوصل منها إلى مكة إلا بالركوب، وقد يجوز أن يكون الضمير يشمل رجالاً وكل ضامر على معنى الجماعات والرفاق» البحر ٣٦٤/٦.

(٢) والجمع يقابل بالجمع، وفي الكشف ٣٤٦/٢ «يأتين صفة لكل ضامر؛ لأنه في معنى الجمع».

(٣) لم أهتم إلى مثل هذا القول عند المتقدمين.

(٤) جماعة الإبل مع راعيها. وانظر اللسان.

(٥) انظر اللسان والتهديب، والباقر جماعة البقر مع رعاتها.

(٦) أي لفظ ضامر، وإذا كان صفة لجمع فإن الضمير في يأتين يعود على الجمع المحذوف، والنص في القرطبي ٤٠/١٢ «كأنه قال: وعلى إبل «ضامرة يأتين».

(٧) أي نظير ما تقدّم في مجيء المفرد صفة لجمع معنى، وهو محذوف. ما جاء في الآية.

(٨) الآية: ﴿وَأَمِنُوا بِمَا أَنزَلْتُ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَكُمْ وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ وَلَا تَشْتَرُوا بِإِيمَانِي ثَمَنًا قَلِيلًا وَإِنِّي فَاتَّقُونَ﴾ سورة البقرة ٤١/٢.

(٩) كافرًا: كذا في المخطوطات، وفي المطبوع «كافر».

(١٠) قال الزمخشري: «أول من كفر به، أو أول فريق أو فوج كافر به، أو لا يكن كل واحد منكم أول كافر به...» الكشف ٢١٢/١.

وفي القرطبي: «فإن قيل: كيف قال: كافر، ولم يقل كافرين؟ قيل: التقدير ولا تكونوا أول فريق كافر به...» ٣٣٣/١.

وَأَشْكَلُ^(١) من الآيتين^(٢) قوله تعالى: ﴿وَحِفْظًا مِّنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَّارِدٍ * لَا يَسْمَعُونَ﴾^(٣) ولو ظفر^(٤) أبو حيان لم يَعدِلْ إلى الاعتراض ببيت عنترة.

والجواب عنها أن جملة «لا يسمعون» مستأنفة^(٥) أَخْبَرَ بها عن حال المُسْتَرْقِينَ،

(١) وجه الإشكال في آية الصافات أن الشيطان مفرد في اللفظ والمعنى والحكم على كل فرد من أفرادها، ثم جاء الضمير في الفعل بعده مجموعاً «لا يَسْمَعُونَ».

(٢) آية غافر: ﴿وَهَمَّتْ كُلُّ أُمَّةٍ...﴾، وآية الحج: ﴿وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ﴾.

(٣) الآيات: ﴿إِنَّا زَيْنًا أَلَمَّا الدُّنْيَا زَيْنَةً الْكُوكِبِ * وَحِفْظًا مِّنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَّارِدٍ * لَا يَسْمَعُونَ إِلَى آلَمٍ إِلَّا أَعْلَى وَيُقَدَّرُونَ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ﴾ الصافات ٦/٣٧ - ٨.

(٤) سترى أن المصنّف ما جاء بشيء جديد، وأن ما أخذه على أبي حيان من تقصير في البحث في غير محله. وانظر تعقيب الدسوقي في ٢١١/١.

وقال الأمير: «يبعد عدم تنبيه لها، مع أن ما ذكره المصنّف في الكشف بل تعرّض لها أبو حيان في البحر بمثله» انظر الحاشية ١٦٩/١.

وقال الدماميني: «هذا تحامل عجيب، بل الظنُّ بأبي حيان أنه ظفر بالآية وبالجواب عنها، فإن ذلك كله مذكور في الكشف، وهو نصب عينيه».

وقال الشمني معقباً على ما ذهب إليه الدماميني: «وأقول جاز ألا يكون في كلام المصنّف تحامل بأن يكون معنى كلامه أن أبا حيان لم يظفر بها اعتراضاً على ابن مالك ورّد عليه لأنها مجاب عنها. وليس معناه أنه لم يطلع عليها، وإذا جاز أن يكون ما ذكرنا حُمِلَ عليه» الشمني ٢٤/٢.

(٥) قال أبو حيان: «لا يسمعون..» كلام منقطع مبتدأ اقتصاصاً لما عليه حال المسترقة للسمع... ولا يجوز أن يكون لا يسمعون صفة ولا استئنافاً جواباً لسائل سأل لم يحفظ من الشياطين؛ لأن الوصف كونهم لا يسمعون أو الجواب لا معنى للحفظ من الشياطين على تقديرهما؛ إذ يصح المعنى مع الوصف وحفظاً من كل شيطان مارد غير سامع أو مسمع، وكذلك لا يستقيم مع كونه جواباً... البحر ٣٥٢/٧ - ٣٥٣، والدر المصون ٤٩٦/٥.

وانظر الكشف ٥٩٨/٢ وحاشية الشهاب ٢٦٠/٧ قال البيضاوي: «كلام مبتدأ» قال الشهاب: «أي مستأنف استئنافاً نحوياً من غير تقدير سؤال».

لا صفة لكل شيطان، ولا حال^(١) منه؛ إذ لا معنى^(٢) للحفظ من شيطان لا يسمع،
وحينئذ فلا يلزم عود الضمير إلى «كُلْ»، ولا إلى ما أضيف إليه، وإنما هو عائد إلى
الجمع المستفاد^(٣) من الكلام.

وإن كانت «كُلْ»^(٤) مضافة إلى معرفة، فقالوا: يجوز مراعاة لفظها ومراعاة
معناها نحو: «كُلُّهم قائم، أو قائمون»، وقد اجتمعتا^(٥) في قوله تعالى: ﴿إِنْ
كُلٌّ مِّنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتَى الرَّحْمَنُ عَبْدًا * لَّقَدْ أَحْصَيْنَاهُمْ وَعَدَّهُمْ عَدًّا
* وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ الْقِيَمَةِ فَرْدًا﴾^(٦).

والصواب^(٧) أن الضمير لا يعود إليها من خبرها إلا مفرداً مذكراً على لفظها

(١) قال العكبري: «وموضع الجملة جر على الصفة، أو نصب على الحال أو مستأنف» التبيان/١٠٨٨.
قال السمين: «وقدوهم أبو البقاء فجوز أن تكون صفة، وأن تكون حالاً، وأن تكون مستأنفة،
فالأولان ظاهرا الفساد، والثالث إن عني به الاستئناف البياني فهو فاسد أيضاً، وإن أراد
الانقطاع على ما قدّمته فهو صحيح» الدر ٤٩٦/٥.

(٢) أي على جعلها صفة أو حالاً، والمراد لا معنى يَعْتَدُّ به البلغاء؛ لأن المراد حفظ الكواكب من
الشياطين عموماً، ثم استأنف بيان حالهم الواقعي بعد الحفظ بأنهم لا يسمعون... أمير ١٦٩/١.

(٣) أي لجميع الشياطين، وهو مستفاد من كل شيطان، فالحكم عام شامل لجميع الشياطين لا لفرد
واحد منهم، وسياق الآية يدل على ذلك.

(٤) رجع المصنف هنا إلى الحديث عن «كل» باعتبار ما بعدها.

(٥) أي مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى.

(٦) سورة مريم ٩٣/١٩ - ٩٥.

(٧) هذا ردّ على النحاة في جواز عود الضمير على اللفظ أو المعنى.

وتعقبه الدماميني بأنه وقع في صحيح البخاري الحديث: «كل أمتي يدخلون الجنة إلا من أبي، قالوا:
ومن يأبى؟ قال: من أطاعني دخل الجنة ومن عصاني فقد أبى» فقد أعاد الضمير من خبر كل
المضافة إلى المعرفة غير مفرد» الشمني ٢٤/٢ وحاشية الأمير ١٦٩/١، وانظر فتح الباري ١٧/

نحو: ﴿وَكُلُّهُمْ عَاتِيهِ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾^(١) الآية، وقوله تعالى فيما يحكيه عنه نبيّه عليه الصلاة والسلام^(٢) «يا عبادي كلّمك جائع إلا من أطعمته» الحديث، وقوله عليه الصلاة والسلام: «كل الناس يغدو فبائع نفسه فمعتقها أو موبّقها»^(٣).
و«كلّمك راع وكلّمك مسؤول عن رعيته»^(٤)، و«كلنا لك عبد»^(٥).

(١) سورة مريم ٩٥/١٩ وتتمتها «فرداً» وتقدّمت مع آيتين قبلها قال أبو حيان: «وكل إذا أضيف إلى معرفة ملفوظ بها نحو كلّمك وكل الناس فالمنقول أنه يجوز أن يعود الضمير مفرداً على لفظ كل، فتقول: كلّمك ذاهب، ويجوز أن يكون جمعاً مراعاة للمعنى فتقول: كلّمك ذاهبون». البحر ٦/٢٢٠. وهذا يزّد ما ذهب إليه المصنّف من وجوب إفراد الضمير، ولذلك قال الزمخشري: «وكلّمك متقلّبون في ملكوته مقهورون بقهره...» وكل واحد يأتيه يوم القيامة منفرداً ليس معه من هؤلاء المشركين أحد، وهم برآء منه» الكشف ٢٩٣/٢.

(٢) عن أبي ذر عن النبي فيما روى عن الله تبارك وتعالى أنه قال: «يا عبادي إني حرّمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرماً فلا تظالموا، يا عبادي كلّمك ضالّ إلا من هديته، فاستهدوني أهدكم، يا عبادي كلّمك جائع إلا من أطعمته فاستطعموني أطعمكم...» والحديث طويل. وانظر صحيح مسلم ١٣٢/١٦.

وقوله: جائع هو الخبر، وفيه ضمير مفرد عائد على «كل» ١٣١/١٦٠ - ١٣٣.

(٣) قال رسول الله ﷺ: «الطهور شطر الإيمان، والحمد لله تملأ الميزان، وسبحان الله والحمد لله تملأان أو تملأ ما بين السماوات والأرض، والصلاة نور، والصدقة برهان، والصبر ضياء، والقرآن حجة لك أو عليك، كل الناس يغدو فبائع نفسه فمعتقها أو موبّقها» صحيح مسلم ١٠٠/٣.

قال الإمام النووي: «كل الناس... فمعناه كل إنسان يسعى بنفسه، فمنهم من يبيعها لله تعالى بطاعته فيعتقها من العذاب، ومنهم من يبيعها للشيطان والهوى باتباعهما فيوبّقها، أي: يهلكها، والله أعلم» شرح النووي على صحيح مسلم ١٠٢/٣ وقوله: يغدو هو الخبر، وفيه ضمير مفرد عائد على «كل».

(٤) عن ابن عمر عن النبي ﷺ أنه قال: «الآكل كلّمك راع وكلّمك مسؤول عن رعيته، فالأمير الذي على الناس راع وهو مسؤول عن رعيته، والرجل راع على أهل بيته وهو مسؤول عنهم، والمرأة راعية على بيت بعلها وولده وهي مسؤولة عنهم، والعبد راع على مال سيده وهو مسؤول عنه، ألا فكلّمك راع، وكلّمك مسؤول عن رعيته» صحيح مسلم ٢١٣/١٢.

(٥) عن أبي سعيد الخدري قال: «كان رسول الله ﷺ إذا رفع رأسه من الركوع قال: ربنا لك الحمد ملء السماوات والأرض وملء ما شئت من شيء بعد، أهل الثناء والمجد، أحق ما قال العبد، وكلّنا =

ومن ^(١) ذلك: ﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ ^(٢).
وفي الآية حذف مضاف، وإضمار لما دلّ عليه المعنى لا اللفظ؛ أي إنّ كُلّ ^(٣)
أفعال هذه الجوارح كان المُكَلَّفُ مسؤولاً عنه، وإنما قدّرنا المضاف لأنّ ^(٤) السؤال
عن أفعال الحواس لا عن أنفسها، وإنما لم يقدر ضمير «كان» راجعاً لـ «كل» ^(٥) لئلا
يخلو «مسؤولاً» عن ضمير، فيكون حينئذٍ مسنداً إلى «عنه» كما توهّم بعضهم ^(٦)...
ويردّه ^(٧) أن الفاعل ونائبه لا يتقدّمان على عاملهما.

= لك عبد، اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت، ولا ينفع ذا الجَدِّ منك الجَدُّ صحيح مسلم
١٩٤/٤.

والشاهد في «لك» فهو متعلّق بالخبر «كائن»، وهو مفرد، من قوله: عبد، ولو أراد الجمع لقال
«عبد». وانظر الدسوقي ٢١١/١.

- (١) أي من عود الضمير مفرداً على «كل».
- (٢) الآية: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ...﴾ سورة الإسراء ٣٦/١٧.
- (٣) قال الزمخشري: «أي كل واحد منها كان مسؤولاً عنه» الكشف ٢٣٣/٢ وقال أبو حيان:
«والضمير في «عنه» عائِد على «ما» من قوله ما ليس لك به علم. فيكون المعنى: إنّ كل واحد
من السمع والبصر والفؤاد يُسألُ عَمَّا لا علم له به...» البحر ٣٧/٦.
- (٤) وهو «أفعال».

- (٥) قدره أبو حيان عائداً لكل، وكذا الضمير في مسؤولاً، وجعل الضمير في «عنه» عائداً لـ «ما» انظر
البحر ٣٧/٦.

- (٦) هذا توجيه الزمخشري فقد قال: «عنه: في موضع الرفع بالفاعلية، أي كل واحد كان مسؤولاً عنه،
فمسؤول: مسند إلى الجار والمجرور، كالمغضوب في قوله: غير المغضوب عليهم». الكشف ٢/٢
٢٣٣ وانظر إعراب النحاس ٢٤١/٢.

- (٧) هذا الردّ لشيخ المصنّف أبي حيان قال: «وهذا الذي ذهب إليه من أن «عنه» في موضع الرفع
بالفاعلية، ويعني به أنه مفعول ما لم يُسمَّ فاعله لا يجوز؛ لأن الجار والمجرور وما يقوم مقام
الفاعل من مفعول به ومصدر وظرف بشروطهما جارٍ مجرى الفاعل، فكما أن الفاعل لا يجوز
تقديمه فكذلك ما جرى مجراه وأقيم مقامه...، فليس «عنه مسؤولاً» كالمغضوب عليهم لتقدّم
الجار والمجرور في «عنه مسؤولاً» وتأخيره في «المغضوب عليهم». البحر ٣٧/٦.

وأما ﴿لَقَدْ أَحْصَيْنَاهُمُ﴾^(١) فجملة أُجيبَ بها القسم، وليست خبراً عن «كل»، وضميرها راجعٌ لـ ﴿مَنْ﴾^(٢)، لا لكل، و﴿مَنْ﴾ معناها الجمع^(٣).

وإن^(٤) قُطِعَتْ^(٥) عن الإضافة لفظاً فقال أبو حيان^(٦): «يجوز مراعاة اللفظ نحو: ﴿كُلُّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ﴾^(٧)، ﴿فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذُنُبِهِ﴾^(٨)، ومراعاة^(٩) المعنى

(١) سورة مريم ٤٩/١٩ ﴿لَقَدْ أَحْصَيْنَاهُمْ وَعَدَّاهُمْ عَدًّا﴾.

وذكر المصنّف الآية لما قد يقال بأن الضمير عاد في «أحصاهم» جمعاً على «كل»، فذكر أن الآية جواب قسم مقدّر وليست خبراً.

(٢) انظر البحر ٢١٩/٦ - ٢٢٠ والدر المصون ٥٣٠/٤.

وقوله راجع لمن، أي: في قوله تعالى: ﴿إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ...﴾ آية/٩٣.

(٣) ولذا عاد الضمير عليها بالجمع في «أحصاهم».

(٤) كذا في المخطوطات، وفي المطبوع «فإن».

(٥) أي: كُـلّ.

(٦) في همع الهوامع ٣٨٢/٤ «أوقطعت عن الإضافة لفظاً فجوّزهما أي مراعاة اللفظ والمعنى...».

وعلى هذا فمذهب أبي حيان مراعاة اللفظ والمعنى سواء أضفت إلى نكرة أو إلى معرفة، أو قطعت عن الإضافة... دسوقي ٢١٢/١.

(٧) تنمة الآية: ﴿... فَرَبِّكُمْ أَعْلَمُ بِمَنْ هُوَ أَهْدَى سَبِيلًا﴾ الإسراء ٨٤/١٧. ومراعاة لفظ كل هنا من حيث عود الضمير عليه مفرداً في «يعمل»، والبارز في «شاكلته».

(٨) الآية: ﴿فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذُنُوبِهِ فَمِنْهُمْ مَنْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِ حَاصِبًا وَمِنْهُمْ مَنْ أَخَذَتْهُ الصَّيْحَةُ وَمِنْهُمْ مَنْ خَسَفْنَا بِهِ الْأَرْضَ وَمِنْهُمْ مَنْ أَغْرَقْنَا وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُظْلِمَهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ العنكبوت ٤٠/٢٩.

أعاد الضمير في «بذنبه» مفرداً على لفظ «كل».

(٩) أي ويجوز مراعاة معنى «كُلّ» وهو الجمع، فيعود الضمير جمعاً.

نحو: ﴿وَكُلُّ كَانُوا ظَالِمِينَ﴾^(١).

والصواب^(٢) أن المقدّر^(٣) يكون مفرداً نكرة^(٤)، فيجب^(٥) الإفراد كما لو صرح بالمفرد، ويكون^(٦) جمعاً مُعرّفاً فيجب الجمع، وإن كانت المعرفة^(٧) لو ذُكرت لَوَجِبَ الإفراد، ولكن فُعل ذلك تنبيهاً على حال المحذوف فيهما، فالأول^(٨) نحو: ﴿كُلُّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ﴾^(٩)، ﴿كُلُّ ءَامَنَ بِاللَّهِ﴾^(١٠)، ﴿كُلُّ قَدْ عَلِمَ

(١) ﴿كَذَابِ ءَالِ فِرْعَوْنَ ۖ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَذَبُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ فَأَهْلَكْنَاهُمْ بِذُنُوبِهِمْ وَأَغْرَقْنَا ءَالَ فِرْعَوْنَ ۖ وَكُلُّ كَانُوا ظَالِمِينَ﴾ الأنفال ٥٤/٨، أعاد الضمير في «كانوا» جمعاً على معنى «كل».

(٢) هنا بدأ بالردّ على أبي حيان. وقد أثبت هذا السيوطي في الهمع ٣٨٣/٤.

(٣) أي الذي أضيفت إليه كُلّ في المعنى.

(٤) أي يجوز أن تقدره مفرداً نكرة أو جمعاً معرفاً، فالضمير راجع إلى ما تقدره لا إلى اللفظ. انظر الدسوقي ٢١٢/١.

(٥) قال الأمير: «هذا على قول ابن مالك الذي ردّه أبو حيان» ١٧٠/١.

وتعقّب الدماميني المصتّف فقال: «قد قدّم في المتن أن الصواب التفرقة بين إيراده الكل الإفرادي والكل المجموعي، وأطلق هنا وجوب الإفراد عند تقدير المضاف إليه مفرداً فينبغي أن يأتي بالتفصيل هنا».

ورّد هذا الشمني على الدماميني بالإشارة إلى أن هذا بناء على ما ذكره من مذهب ابن مالك. الحاشية ٢٤/٢.

(٦) أي: ولو قدّر جمعاً مُعرّفاً بعد «كل»...

(٧) ذكر من قبل أن الصواب عند الإضافة إلى المفرد المنكر ألا يعود إليها الضمير من خبرها إلا مفرداً، ولما خرج هنا عما ذكره فيما سبق وأجاز الجمع عند إضافة كل إلى الجمع المعرّف ذكر العلة بأنه تنبيه للفرق بين حالي المحذوفين: إفراداً منكراً وجمعاً مُعرّفاً.

(٨) أي ما يكون فيه المقدّر مفرداً نكرة.

(٩) تقدّمت. سورة العنكبوت ٤٠/٢٩.

(١٠) الآية: ﴿ءَامَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ ۚ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلُّ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَمَلَكِهِ ۚ وَكُتِبَ لَهُمْ وَرُسُلِهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِمْ ۚ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ۚ غُفْرَانُكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ﴾ سورة البقرة ٢٨٥/٢.

صَلَانَهُ وَتَسْبِيحَهُ^(١)؛ إذ التقدير: كُلُّ أَحَدٍ.

والثاني^(٢): نحو: ﴿كُلُّ لَهٗ قَانُونٌ﴾^(٣)، ﴿كُلُّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾^(٤)، ﴿وَكُلُّ أُنثَىٰ دَاخِرِينَ﴾^(٥)، ﴿وَكُلُّ كَانُوا ظَالِمِينَ﴾^(٦)، أي: كُلُّهُمْ^(٧).

* * *

(١) الآية: ﴿أَلَمْ نَرِ أَنْ اللَّهَ يَسْبِخُ لَهُ مِنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالطَّيْرِ صَفَّيْتُ كُلَّ قَدْ عَلِمَ صَلَانَهُ وَتَسْبِيحَهُ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِمَا يَفْعَلُونَ﴾ النور ٤١/٢٤.

(٢) وهو ما أضيف فيه «كل» إلى مقدر، وهو جمع معرفة.

(٣) الآية: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا سُبْحَنَهُ بَلْ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلُّ لَهٗ قَانُونٌ﴾ سورة البقرة ١١٦/٢.

قال أبو حيان: «كل: مرفوع بالابتداء والمضاف إليه محذوف، وهو عبارة عمن في السماوات والأرض...» البحر ٣٦٣/١.

(٤) الآية: ﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ﴾ سورة الأنبياء ٣٣/٢١.

(٥) الآية: ﴿وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزِعَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ وَكُلُّ أُنثَىٰ دَاخِرِينَ﴾ النمل ٨٧/٢٧.

(٦) آية سورة الأنفال المتقدمة ٥٤/٨.

(٧) «أي كلهم» سقط من م/٣.

مسألَتان

الأولى^(١): قال البيانين إذا وقعت «كُلّ» في حَيِّز^(٢) النفي كان النفي موجهاً إلى الشمول^(٣) خاصة، وأفاد بمفهومه^(٤) ثبوت الفعل لبعض الأفراد، كقولك: «ما جاء كُلّ القوم» و«لم آخذ كُلّ الدراهم» و«كُلّ الدراهم لم آخذ»^(٥)، وقوله^(٦):
 ما كُلّ رأي الفتى يدعو إلى رَشَدٍ [إذا بَدَا لك رأيٌ مُشْكِلٌ فقِفْ]

- (١) المسألة في الهمع ٣٨٢/٤ وانظر الإيضاح ٧٧/٢، ودلائل الإعجاز/٢٨٤.
- (٢) أي تقدّمها نفي لفظاً أو تقديرًا كما سيأتي بيانه في أمثلة المصنّف.
- (٣) أي لا إلى أصل الحكم. وفي الإيضاح ٧٧/٢ «توجّه النفي إلى الشمول خاصة دون أصل الفعل».
- (٤) قال الشمني: «أراد بثبوت الفعل أعَمّ من إسناده إلى فاعله، ووقوعه على مفعوله، ولو قال: الثبوت، من غير تقييد بالفعل لكان أحسن لشموله الاسم الجامد والمشتق» الشمني ٢٤/٢، وانظر الأمير ١٧٠/١.
- (٥) النفي هنا متقدّم تقديرًا وإن جاء متأخرًا لفظاً.
- وفي الإيضاح ٧٧/٢ «أو تقديرًا بأن قدمت [أي: كل] على الفعل المنفي وأعمل فيها؛ لأن العامل رتبته التقدّم على المعمول...».
- (٦) تتبع هذا البيت ولم أجد أحداً يكمله، أو يذكر قائله، وبدأت بشرح الشواهد للبغدادي، فذكر أنه لا يعرف له قائلًا ولا تنمة، ولم يذكره السيوطي، وقال مازن مبارك في طبعته الخامسة لمغني اللبيب: «لم نقف على تنمة البيت وقائله، وقد أهمله السيوطي في شرح الشواهد».
- ورجعتُ إلى كتب البيانين أتبع المسألة، فوجدت الشيخ محمود محمد شاكر في «دلائل الإعجاز» يذكر بأن البيت في مغني اللبيب، وأنه على كثرة الاستشهاد به لم يُعرَف له قائل ولا تنمة [وكنت أكتب هذه الكلمات عندما توفاه الله في ١٩٩٧/٨/٧، فرحمه الله رحمةً واسعة، وأسكنه فسيح جنّته]،
- ثم رجعتُ أخيراً إلى كتاب «الإيضاح» للخطيب القزويني، فوجدت محمد عبد المنعم خفاجي يذكر أن البيت لأبي العتاهية، وقد وجدتُ البيت في ديوانه ص/٢٤٢ فجزاك الله أيها الخفاجي خير الجزاء وأحسنه.
- انظر الإيضاح ٧٧/٢، وشرح البغدادي ٣٥/٤، وجمع الهوامع ٢٨٣/٤، ودلائل الإعجاز/٢٨٤.

وقوله^(١):

ما كُلُّ ما يتمنى المرءُ يُذركهُ [تأتي الرياحُ بما لا تشتهي السفنُ]
وإن وقع^(٢) النفي في حيزها اقتضت السلب عن كُلّ فرد، كقوله عليه الصلاة
والسلام - لما قال ذو الـيدين^(٣): «نَسِيتَ أمْ قُصِرَتِ الصلاةُ - : «كُلُّ ذلك لم
يَكُنْ»^(٤).

(١) البيت للمتنبي، وعجزه ما أثبتّه بين معقوفين.

والشاهد فيه أن النفي هنا لسلب العموم، وقد جاءت «كل» في حيز النفي.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٣٧/٤، والديوان ٣٦٦/٤، ودلائل الإعجاز/٢٨٤، والإيضاح ٧٧/٢.

(٢) قال الخطيب: «وإن أخرجت [أي كُلّ] من حيزه بأن قدّمت عليه لفظاً، ولم تكن معمولة للفعل
المنفي توجه النفي إلى أصل الفعل، وعمّ ما أضيف إليه...». الإيضاح ٧٧/٢ - ٧٨، وانظر دلائل
الإعجاز/٢٨٥.

(٣) في شرح النووي على صحيح مسلم ٦٨/٥ «الشَّهو في الصلاة والسجود له»: ذكر أنه في رواية:
رجل من بني سليم، وفي رواية رجل يقال له الخرباق وكان في يده طول، وفي رواية رجل بسيط
اليدين، هذا كله رجل واحد اسمه الخرباق بن عمرو، ولقبه ذو الـيدين لطول كان في يديه، وهو
معنى قوله: بسيط اليدين:

ونص الحديث: «... سمعت أبا هريرة يقول: صَلَّى بنا رسول الله ﷺ صلاة العصر فسَلَّمَ في
ركعتين، فقام ذو الـيدين فقال: أَقْصِرَتِ الصلاةُ يا رسول الله أم نَسِيتَ؟ فقال رسول الله ﷺ: كُلُّ
ذلك لم يكن. فقال: قد كان بعض ذلك يا رسول الله، فأقبل رسول الله ﷺ على الناس، فقال:
أَصْدَقَ ذو الـيدين؟ فقالوا: نعم يا رسول الله، فَأَتَمَّ رسول الله ما بقي من الصلاة، ثم سجد سجدة
وهو جالس بعد التَّسليم».

وفي الحديث أكثر من رواية، وليس في الروايات الأخرى قوله: «كل ذلك لم يكن» انظر صحيح
مسلم ٦٧/٥ - ٧٣. والحديث في الإيضاح ٧٨/٢، وشرح الشواهد للبغدادي ٢٤١/٤، وفتح
الباري ٣١٨/٤، وجمع الهوامع ٣٨٣/٤، والخزانة ١٧٤/١.

(٤) والشاهد في الحديث أن «كل» تقدّمت على النفي، فاقتضى هذا أن يكون لعموم السلب في كل ما
تقدّم.

وقول أبي النجم^(١):

قد أصبحت أمّ الخيار تدّعي
عليّ ذنباً كُله لم أضنع

وقد يُشكّل على قولهم^(٢) في القسم^(٣) الأول قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾^(٤).

وقد صرّح الشلوين وابن مالك في بيت أبي النجم بأنه لا فرق^(٥) في المعنى بين

(١) أم الخيار: هي زوج الشاعر، والذنب: أي الشيب والصلع والشيخوخة. والشاهد فيه تقدّم كلّ على النفي، وأن هذا يقتضي أن يكون لعموم السلب عن كل فرد.

انظر شرح الشواهد للبغدادى ٢٤٠/٤، والخزانة ١٧٣/١، وشرح السيوطي ٥٤٤/١، والخصائص ١/٢٩٢، ٦١/٣، ٣١٠ ودلائل الإعجاز/٢٨٤، والإيضاح ٧٨/٢، والكتاب ٤٤/١، وشرح المفصل ٣٠/٢، ٩٠/٦، وأسرار البلاغة/٤٣٤، والتلخيص للقزويني/٦٩. وأما الشجري ٨/١، ٩٣، ٣٢٦، وشرح التسهيل ٣٩٤/٢، والديوان/١٣٢.

(٢) أي على قول البيانين.

(٣) وهو مجيء النفي قبل «كل».

(٤) الآية: ﴿لَيْكَيْلًا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ...﴾ سورة الحديد ٢٣/٥٧.

(٥) في الخزانة ١٧٤/١ «ويبعد كل البعد أن يحمل كلام سيبويه على أن «كله لم أضنع» بالرفع والنصب معناه عدم صنع المجموع، فيكون قد صنع بعضه؛ لأن معنى الحديث على خلافه في قوله: «كل ذلك لم يكن» إلى آخر ما ذكره.

ونقل الدماميني بعض هذا الكلام في الحاشية الهندية، وقال: «وكأن ابن هشام لم يقف على كلام سيبويه، فنقل تساوي المعنى في الرفع والنصب عن الشلوين وابن مالك، ولو وقف على كلام سيبويه لم ينقل منهما».

وانظر الكتاب ٤٤/١، وحاشية الشمني ٢٥/٢، والأمير ١٧٠/١.

وفي الإيضاح/٧٩: «... وبقول أبي النجم ما أشار إليه الشيخ عبد القاهر وهو أن الشاعر فصيح، والفصيح الشائع في مثل قوله نصب «كل» وليس فيه ما يكسر له وزناً، وسياق كلامه أنه لم يأت =

رفع كل^(١) ونصبه، وردّ الشلوّيين على ابن أبي^(٢) العافية؛ إذ زعم^(٣) أن بينهما فرقاً، والحقّ ما قاله البيانون^(٤).

والجواب عن الآية^(٥) أن دلالة المفهوم إنما يُعوّل عليها عند عدم المعارض، وهو هنا موجود؛ إذ دلّ الدليل^(٦) على تحريم الاختيال والفخر مطلقاً.

والثانية^(٧): «كُلّ» في نحو: ﴿كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا مِنْ ثَمَرَةٍ رِزْقًا قَالُوا﴾^(٨) منصوبة على الظرفية^(٩) باتفاق، وناصبها الفعل الذي هو جواب في المعنى مثل «قالوا» في الآية، وجاءتها الظرفية من جهة «ما»؛ فإنها محتملة لوجهين:

= بشيء مما ادّعت عليه هذه المرأة، فلو كان النصب مفيداً لذلك والرفع غير مفيد لم يعدل عن النصب إلى الرفع من غير ضرورة.

(١) أي خلافاً لما قاله البيانون من أنه في حالة الرفع معناه عموم السالب، وبالنصب يدل على سلب العموم، دسوقي ٢١٣/١.

(٢) ابن أبي العافية هو أبو بكر محمد بن عبدالرحمن بن عبدالعزيز بن أبي العافية الأزدي، كان شيخاً فقيهاً وأديباً بارعاً عارفاً باللغة والأدب، وشاعراً مطبوعاً أصله من كُتَيْدَة بمرسية. ولد سنة ٥٥٦، وتوفي بغرناطة سنة ٥٨٣. انظر بغية الوعاة ١٥٤/١.

(٣) وذلك كما قال البيانون.

(٤) ومعهم ابن أبي العافية، من الفرق بين النصب والرفع.

(٥) أي: آية سورة الحديد التي ذكرها قبل قليل وأنها قد تشكل على قول البيانين.

(٦) وهو الإجماع، والإجماع معارض للمفهوم.

(٧) من المسألتين في «كلّ»، وقد تقدّمت الأولى في رأي البيانين.

(٨) الآية: ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا مِنْ ثَمَرَةٍ رِزْقًا قَالُوا هَذَا الَّذِي رُزِقْنَا مِنْ قَبْلُ وَأُتُوا بِهِ مُتَشَابِهًا وَلَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ وَهُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ سورة البقرة ٢٥/٢.

(٩) في البحر ٩٠/١ «وكل منصوب على الظرف، وسرت إليه الظرفية من إضافته لـ «ما» المصدرية

الظرفية... و«ما أضاء» في موضع خفض بالإضافة؛ إذ التقدير كل إضاءة، وهو على حذف =

- أحدهما: أن تكون حرفاً مصدرياً، والجملة بعده صلة له؛ فلا محل لها، والأصل^(١): كُلّ رزق، ثم عَبَّرَ عن المصدر بـ «ما» والفعل، ثم أنيباً عن الزمان، أي كُلّ وقتٍ رزقٍ، كما أنيبَ عنه^(٢) المصدرُ الصريحُ في «جئتُك خُفُوقَ النّجْمِ»^(٣).

- والثاني^(٤): أن تكون اسماً نكرة بمعنى^(٥) وقت؛ فلا تحتاج على هذا إلى تقدير وقت، والجملة بعده في موضع خفض على^(٦) الصفة؛ فتحتاج إلى تقدير عائد^(٧) منها، أي كُلّ وقتٍ رُزِقُوا فيه.

ولهذا الوجه^(٨) مُبَعَّد^(٩) وهو ادّعاء حذف عائد^(١٠) الصفة وجوباً، حيث لم

= مضاف أيضاً معناه: كل وقت إضاءة، فقام المصدر مقام الظرف، كما قالوا: جئتُك خفوق النجم، والعامل في كلما قوله: مشوا فيه» وكان هذا في حديثه عن الآية/٢٠ من سورة البقرة. وما خرج المصنّف عما ذكره أبو حيان.

(١) الأوّلَى أن يقول: كل وقت رزق، كما قال أبو حيان: كل وقت إضاءة على حذف مضاف. وانظر مثل هذا في الشمني ٢٦/٢.

(٢) أي: أنيبَ عن الوقت المصدرُ الصريحُ.

(٣) أي: غياب النجم.

(٤) الثاني من وجهي «ما» في «كلما».

(٥) انظر التبيان للعكبري ٣٧/١، والدر المصون ١٤١/١.

(٦) الجملة في موضع خفض على الصفة لـ «ما»؛ لأنّ «ما» اسم نكرة محلّه الجرّ بالإضافة إلى «كل».

(٧) ليربط الصفة بالموصوف؛ إذ لا بُدّ من رابط كحال جملة الخبر والحال والصلة.

(٨) وهو كون «ما» اسماً نكرة، وما بعده صفة له.

(٩) كذا في المخطوطات ما عدا الأولى ففيها «مُبَعَّدان».

وفي المطبوع «مُبَعَّد» وكذا جاء ضبطها عند مبارك وزميله.

(١٠) كذا في المخطوطات «... حذف عائد الصفة...».

وفي متن حاشية الأمير ١٧١/١ «حذف الصفة».

يَرِدُ^(١) مُصَرَّحاً به في شيء من أمثلة هذا التركيب، ومن هنا^(٢) ضَعُفَ قولُ أبي الحسن: «أعجبني ما قمت»^(٣): إن «ما» اسم، والأصل ما قمته، أي: القيام الذي قمته. وقوله في: «يا أيها الرجل»^(٤): إن أيّاً موصول^(٥)، والمعنى: يا مَنْ هو الرجل؛ فإن هذين العائدين لم يُلفَظَ بهما قَطُّ^(٦).

وهو مُبَعَّدُ^(٧) عندي أيضاً لقول سيبويه^(٨) في نحو: «سرتُ

(١) النص في متن الدسوقي: «حيث لم يُصَرَّحْ به في شيء» وذكر في الشرح أنه في نسخة «حيث لم يَرِدْ مُصَرَّحاً...» ٢١٤/١.

(٢) أي لأجل القول «إن العائد محذوف دائماً» ضعيفٌ ضَعُفَ قولُ الأخفش.

(٣) في الجنى الداني/٣٣٢ «ومذهب سيبويه والجمهور أن «ما» المصدرية حرف فلا يعود عليها ضمير من صلتها.

وذهب الأخفش وابن السراج وجماعة من الكوفيين إلى أنها اسم فتفتقر إلى ضمير، فإذا قلت: يعجبني ما صنعت، فتقديره عند سيبويه: يعجبني صُنْعُك، وعند الأخفش: الصنْعُ الذي صَنَعْتَهُ، ورُدُّ عليه...».

(٤) أي قول الأخفش، وانظر معاني القرآن ٣٧/١.

وفي الدر المصون ١٤٥/١ «وزعم الأخفش أنها هنا موصولة، وأن المرفوع بعدها خبر مبتدأ مضمّر، والجملة صلة، والتقدير: يا الذين هم الناس» والنص لشيخ السمين أبي حيان في البحر ٩٤/١.

(٥) كذا في المخطوطات ومثله في متن الدسوقي، وفي المطبوع، «موصولة».

(٦) وهذا مما يبعد كون «ما» في «أعجبني ما قمت» و«أي» من: يا أيها الرجل، موصولين، إذ لم يأت لهما هنا عائد، وعائد الموصول غير ملتزم حذفه.

(٧) كذا في المخطوطات، وفي المطبوع «مُبَعَّد».

وقوله: مُبَعَّد، أي حذف العائد أبداً مُبَعَّد لما جاء عن سيبويه في بيان هذين المثالين.

(٨) تعرّض لرأي سيبويه مرة أخرى في قوله تعالى: ﴿وَكَلَّا مِنْهَا رَغْداً﴾، وذكر أنه مذهب المحققين. وأن المنصوب حال من ضمير مصدر الفعل.

انظر الرابع من الباب السادس.

طويلاً»^(١)، و«ضربت زيداً كثيراً» إن طويلاً وكثيراً حالان من ضمير المصدر محذوفاً، أي سرته وضربته، أي السير والضرب [لأن^(٢) هذا العائد^(٣) لم يتلفظ به قط].
فإن قلت^(٤): فقد قالوا: «ولاسيما زيد»^(٥) بالرفع، ولم يقولوا قط: «ولاسيما هو زيد».

قلت: هي كلمة واحدة شذّوا فيها بالتزام الحذف^(٦)، ويؤنسك^(٧) بذلك أن

-
- (١) انظر الكتاب ١٨٦/١، وشرح المفصل ٥٩/٢، والمقتضب ٢٦٩/٣، وفي شرح الرضي ٢١٠/١ «واعلم أنه لا قياس في شيء من المصادر يقع حالاً بل يقتصر على ما سمع منها نحو قتلته صبراً... وأتيته ركضاً...، ثم إنه قد ذهب الأخفش والمبرد إلى أن انتصاب مثل هذه المصادر على المصدرية لا الحالية، والعامل محذوف، أي أتيته أركض ركضاً...».
- وانظر شرح الكافية الشافية/٧٣٤ - ٧٣٥، والبحر المحيط ١٥٧/١ - ١٥٨، والبيان ٧٤/١، وشرح التصريح ٣٢٦/١.
- (٢) هذه الجملة بين المعقوفين ثبتت في المخطوطة الرابعة، وهي غير مثبتة في بقية المخطوطات، وقد ثبتت في متن حاشية الأمير، والدسوقي، ونسخة الشيخ محمد، ومبارك.
- وقد أثبتتها هنا وإن جاءت في واحدة من المخطوطات الخمس لأنها تزيد النص بياناً.
- (٣) أي العائد على المصدر، وهو الضمير في «سوته وضربته».
- ورأي الأمير أنه من المناسب أن يقول الضمير. انظر الحاشية ١٧١/١.
- (٤) أراد المصنف هنا أن يُردّ على من قد يحتج عليه بحذف العائد مع جعل «ما» موصولاً في هذا المثال.
- (٥) على جعل «زيد» خبراً لمبتدأ محذوف تقدير «هو»، والجملة الاسمية «هو زيد» صلة الموصول «ما»، ويكون التقدير: لا سيّ الذي هو زيد، وخبر «لا» محذوف.
- انظر شرح ابن عقيل ١٦٦/١.
- (٦) حذف «هو» الضمير العائد على اسم الموصول.
- (٧) في م/٢ و٣ «ويؤنسك».
- أي يرضيك أن تجعل الحذف في هذا المثال شاذاً وجود شذوذين آخرين.
- قال الأمير ١٧١/١ «أي يرضيك؛ لأن الشذوذ يجري على الشذوذ».

فيها شذوذين آخرين: إطلاق «ما» على الواحد ممن يعقل، وحذف العائد المرفوع بالابتداء مع قصر^(١) الصلة.

وللوجه^(٢) الأول مُقَرَّبَان: كثرة مجيء^(٣) الماضي بعدها نحو: ﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَّلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا﴾^(٤)، ﴿كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَشَوْا فِيهِ﴾^(٥)، ﴿وَكُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ مَلَأَ مِنْ قَوْمِهِ سَخِرُوا مِنْهُ﴾^(٦)،

(١) مع أن الحذف يقع إذا طالت الصلة.

(٢) الوجه الأول وهو جعل «ما» من «كلما» حرفاً مصدرياً، والجملة بعده صلة.

(٣) اعترضه الدماميني بأن المصدرية توصل بالماضي والمضارع، ولا مزية لأحدهما على الآخر باعتبار الكثرة...

وتعقّبه الشمني فقال: «وأقول: بل له مزية؛ لأن الشيء الذي يتردد بين أمرين أحدهما أكثر من الآخر يكون حمله على الأكثر أقرب» حاشية الشمني ٢٦/٢ وانظر حاشية الأمير ١٧١/١.

وفي شرح الرضي ٣٨٦/٢ «وصلتها إذن في الغالب فعل ماضي اللفظ مثبت كما ذكر، أو منفي بلم نحو: تهددني ما لم تلقني، ومعناها الاستقبال... ويقل كونها فعلاً مضارعاً»، وانظر التسهيل/٣٧ - ٣٨.

وانظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم للشيخ عزيمة ٦٠/٣ وما بعدها، والبحر المحيط لأبي حيان ٩٠/١.

(٤) الآية: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِنَا سَوْفَ نُصْلِيهِمْ نَارًا كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَّلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا لِيَذُوقُوا الْعَذَابَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ سورة النساء ٥٦/٤.

وقوله: ﴿جُلُودًا غَيْرَهَا﴾ مثبت في م ٢ و ٤، وغير مثبت في بقية النسخ والمطبوع.

(٥) الآية: ﴿يَكَادُ الْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَرَهُمْ كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَشَوْا فِيهِ وَإِذَا أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَرِهِمْ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ سورة البقرة ٢٠/٢.

(٦) الآية: ﴿وَيَصْنَعُ الْفَلَكَ وَكُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ مَلَأَ مِنْ قَوْمِهِ سَخِرُوا مِنْهُ قَالَ إِنْ تَسْخَرُوا مِنَّا فَإِنَّا نَسْخَرُ مِنْكُمْ كَمَا تَسْخَرُونَ﴾ سورة هود ٣٨/١١.

﴿وَإِنِّي كُلَّمَا دَعَوْتُهُمْ لِتَغْفِرَ لَهُمْ جَعَلُوا﴾^(١).

وأن «ما» المصدرية التوقيتية^(٢) شرط من حيث المعنى، فمن هنا احتيج إلى جملتين، إحداهما مرتبة على الأخرى، ولا يجوز أن تكون^(٣) شرطية مثلها في «ما تفعل أفعلاً» لأمرين: أحدهما^(٤) أن تلك^(٥) عامة فلا تدخل عليها أداة العموم^(٦)، والثاني^(٧): أنها لا ترد^(٨) بمعنى الزمان^(٩) على الأصح.

وإذا قلت: «كلما استدعيتك فإن رزنتي فعبدني حرّاً» فكل منصوبة^(١٠) أيضاً على الظرفية، ولكن ناصبها محذوف مدلول عليه بـ «حرّاً»^(١١) المذكور في الجواب،

(١) الآية: ﴿وَإِنِّي كُلَّمَا دَعَوْتُهُمْ لِتَغْفِرَ لَهُمْ جَعَلُوا أَصْغَرًا وَأَسْكَرًا﴾ سورة نوح ٧/٧١.

(٢) هي ما المصدرية النائية هي وصلتها عن الزمان، يعني أن المقرّب الثاني هو كون «ما» التوقيتية شرطاً من حيث المعنى، كما أن «كلما» كذلك؛ ولأجل أن «كلما» شرط في المعنى احتيج بعدها إلى جملتين مرتبة إحداهما على الأخرى انظر شرح الشمني ٢٦/٢.

(٣) أي ولا يجوز أن تكون «ما» التي في كلما اسم شرط كالتي يذكرها في المثال وتجزم فعلين، ولذلك قيدها بالتوقيتية.

وقوله: شرطية: أي صريحة في الشرط.

(٤) قوله «أحدهما» زيادة من م/٢ و٤، وليس في بقية النسخ ولا المطبوع.

(٥) أي لأن «ما» الشرطية عامة.

(٦) وهي «كل».

(٧) «والثاني» مثبت في م/٤، وليس في بقية المخطوطات ولا المطبوع.

(٨) أي «ما» الشرطية.

(٩) و«ما» في «كلما» ترد للزمان، فورودها للزمان يبعد كونها شرطية، وهذا يدل على أنها بمعنى الشرط لحاجتها إلى جملتين بعدها، لا شرطية حقيقة.

(١٠) وذلك بسبب إضافتها إلى «ما» المصدرية الظرفية والفعل بعدها.

(١١) والتقدير: عبدي حرّاً كلما استدعيتك...، إذ كانت الحرية ليست في وقت الاستدعاء، بل بعده.

الحواشي.

وليس العامل^(١) المذكور لوقوعه بعد الفاء^(٢) و«إِنْ»، ولما أشكل ذلك على ابن عصفور قال - وقلّده الأُبْدَيّ -^(٣): إِنْ كُلا في ذلك مرفوع بالابتداء، وإِنْ جملتي الشرط والجواب خبرها، وإِنْ الفاء دخلت في الخبر^(٤) كما دخلت في نحو «كُلُّ رجل يأتيني فله درهم» وقَدَّرا في الكلام حذف ضميرين^(٥). أي: كلما استدعيْتُك فيه فإنَّ زرتني فعبدني حُرُّ بعده، لترتبط الصفة^(٦) بموصوفها والخبر^(٧) بمبتدئه.

قال أبو حيان^(٨): «وقولُهما^(٩) مدفوع بأنه لم تُسمَع^(١٠) «كل» في ذلك^(١١) إلا

- (١) أي العامل في «كل».
- (٢) لأن ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها.
- (٣) هو علي بن محمد بن محمد بن عبدالرحيم الخشنّي الأُبْدَيّ أبو الحسن، كان نحويّاً بارعاً، من أحفظ أهل وقته لخلاف النحويين، ومن الواقفين على غوامض كتاب سيبويه، أقرأ بمالقة، ثم انتقل إلى غرناطة فأقرأ فيها حتى مات سنة ثمانين وستمئة.
- كان غاية في الفقر على إمامته، وهو أحد شيوخ أبي حيان المعروفين.
- انظر بغية الوعاة ١٩٩/٢.
- (٤) أي خبر المبتدأ «كل»، وعنّى الفاء التي في قوله: فإنَّ زرتني....
- (٥) الأول عائد على الموصوف وهو قوله «فيه» بعد استدعيْتُك، والثاني عائد على المبتدأ من خبره وهو في قوله «بعده».
- (٦) وهي جملة «استدعيْتُك».
- (٧) وهو جملتا الشرط.
- (٨) نص أبي حيان ذكره البغدادي في شرح الشواهد ٢٤٣/٤ وقال إن أبا حيان ذكره في بحث الجوازم من شرح التسهيل قال: «... وإنما تعرّضتُ لإعراب «كلما» في هذه المسائل لأن بعض أصحابنا وهو الأستاذ أبو الحسن بن عصفور زعم أن «كلما» في هذه المسائل مرفوعة بالابتداء، وقال لا يجوز في هذه المسائل غير ذلك... وهذا الذي ذهب إليه ابن عصفور تبعه عليه شيخنا أبو الحسن الأُبْدَيّ، وهذا الذي ذهب إليه مدفوع بالسماع والقياس...».
- (٩) قول الأُبْدَيّ وابن عصفور.
- (١٠) كذا في م/١ و٢، وفي م/٣ و٤ وه والمطبوع «لم يُسمَع».
- (١١) أي «كل» مضافة إلى «ما» وبعدها جملتان.

منصوبة، ثم تلا الآيات المذكورة^(١)، وأنشد قوله^(٢):

وَقَوْلِي كُلَّمَا جَشَأْتُ وَجَاشَتْ مَكَانَكَ تُخَمِّدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي
وليس^(٣) هذا مما البحث فيه؛ لأنه ليس فيه^(٤) ما يمنع من العمل^(٥).

(١) أي الآيات الدالة على النصب، والذي نقله البغدادي عنه فيه الآيات التي ذكرها المصنّف من قبل ليدل على أن أكثر ما يجيء بعدها الماضي، وانظر شرح البغدادي ٢٤٤/٤، ٢٤٥.

(٢) البيت لعمر بن الإطنابة.

جَشَأْتُ: جَبَّئْتُ، جاشت النفس: اضطربت، مكانك: اسم فعل أمر، أي: اثبتي.
ومراد أبي حيان من البيت أن «كلما» في المثال الذي رفعه ابن عصفور والأبدي على الابتداء منصوب أيضاً على الظرفية كما هو الحال في البيت.

وعمر بن الإطنابة شاعر فارس خزر جي جاهلي، ونسب إلى أمه.
وانظر البيت في شرح البغدادي ٢٤٣/٤، والخصائص ٣٥/٣، وشرح السيوطي ٥٤٦/٥، والخزانة ٤٢٣/١، والعيني ٤١٥/٤، وشرح المفصل ٧٤/٤، والكامل ١٤٣٤/٣.

(٣) هذا ردّ على شيخه أبي حيان في ردّه على ابن عصفور والأبدي، ويرى ابن هشام أن ما ذكره أبو حيان من الآيات والبيت ليس مما يجري الحديث فيه.

(٤) أي فيما احتج فيه أبو حيان.

(٥) أي فيها، أي في «كل» من حيث نصبها على الظرفية.

والكلام فيما كان فيه ما يمنع من مثل هذا العمل، وذكر هذا البغدادي، ثم تعقّب المصنّف، قال: «على أن أبا حيان أنشده للرد على ابن عصفور والأبدي، خارجاً عن محل البحث؛ لأن الكلام فيما إذا اقترن بالجواب ما يمنع من العمل فيما قبله كالفاء وإن».

وأقول [القول للبغدادي]: إن مراد أبي حيان أنّ «كلما» في المثال الذي رفعه على المبتدأ منصوب أيضاً على الظرفية كآليات والبيت، وغلّطهما في ذلك، وهذا كلامه يدل على ما قلناه...».

وذكر نصّاً طويلاً يؤيد أنّ ما رآه في نص أبي حيان هو ما أراده لا ما فهمه ابن هشام منه.

انظر شرح الشواهد ٢٤٣/٤ - ٢٤٦، وقال بعد ذلك: «إلى هنا كلام أبي حيان، ونقلناه بطوله لأن المسألة مُحَرَّرَةٌ فيه، وليظهر أن مأخذ كلام المصنّف منه، وأن تخطئته تَعْصِبُ» فتأمل ما صنع ابن هشام!!.

٦٨ - كَلَّا وَكَلْتَا

كلا وكلتا: مفردان^(١) لفظاً، مُثْنَيَانِ معنىً، مضافان أبدأ لفظاً ومعنى إلى كلمة واحدة مععرفة دالة على اثنين، إما بالحقيقة^(٢) والتنصيص نحو: ﴿كَلْتَا الْجَنَيْنِ﴾^(٣)، ونحو: ﴿أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا﴾^(٤)، أو^(٥) بالحقيقة والاشتراك نحو «كِلَانَا»؛ فإن «نا» مشتركة بين الاثنين والجماعة، أو بالمجاز^(٦)، كقوله^(٧):

إِن لِلْخَيْرِ وَالشَّرِّ مَدًى وَكِلَا ذَلِكَ وَجْهٌ وَقَبْلُ

(١) هذا رأي البصريين فيهما، والألف فيهما كالألف في عصا ورحا. وذهب الكوفيون إلى أنّ فيهما تشنية لفظية ومعنوية، وأصل «كلا» «كُلٌّ» فخففت اللام وزيدت الألف للتشنية، وزيدت التاء في «كلتا» للتأنيث، والألف فيهما كالألف في الزيدان والعمران، ولَزِمَ حذف نون التشنية منهما للزومهما الإضافة. انظر الإنصاف/٤٣٩، المسألة/٦٢، وجمع الهوامع ٣٦/١ - ١٣٧، وشرح ابن عقيل ٦٢/٣.

(٢) أي بأن يكون الواضع وَضَعَهُمَا لأثنين نصاً من غير اشتراك كما جاء في الآيتين.

(٣) الآية: ﴿كَلْتَا الْجَنَيْنِ ءَأَنْتِ أَكْلَهُمَا وَلَمْ نَطْلِمِ مِنْهُ شَيْئاً وَفَجَرْنَا خِلَافَهُمَا نَهراً﴾ الكهف ٣٣/١٨.

(٤) الآية: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَاناً إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلَا نَهَرُهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلاً كَرِيماً﴾ الإسراء ٢٣/١٧.

(٥) «أو بالحقيقة» كذا جاء فيما بين يَدَيَّ من المخطوطات وفي المطبوع «وإما بالحقيقة».

(٦) أي دالة على اثنين بالمجاز، أي التجوُّز والتوسُّع كإدراج الاثنين تحت ما ذُكِرَ في البيت بعد هذا، ويحتمل أنه مجاز بياني، لأن الواحد جزء الاثنين. الأمير ١٧٢/١.

(٧) البيت من قصيدة لعبدالله بن الزبيري قالها يوم أحد وهو مشرك يفتخر بها.

المدى: الغاية. أي لكل من الشر والخير غاية، وكلاهما مما يتوجه إليه الإنسان ويستقبله، وكلا ذلك: أي كلا الأمرين من الخير والشر، قَبْلُ: أي ما يقبل عليه، والقَبْلُ: الإقبال على الشيء من غير تهيؤ له. وقيل: هو المحجة الواضحة.

فإن «ذلك» حقيقة في الواحد، وأشير بها إلى المثنى على معنى^(١): وكلا ما ذكر، على حدها في قوله تعالى: ﴿لَا فَارِضٌ وَلَا يَكْرُ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ﴾^(٢).
وقولنا^(٣) «كلمة واحدة» احتراز من قوله^(٤):

كلا أخي وخليلي واجدي عضداً [في النائبات وإمام الملمات]

= والشاهد في البيت إضافة «كلا» إلى اسم الإشارة، وهو يدل على الواحد، والأصل أن يضاف إلى ما يدل على اثنين، وقد جاز ذلك على تأويل ما ذكر.
وابن الزبيري كان من أشد الناس عداوة للنبي، وكان أشعر قريش، وكان يهاجي حسان وكعباً، ثم أسلم عام الفتح، وحسن إسلامه.

وانظر البيت في شرح الشواهد للبغدادي ٢٥١/٤، وشرح ابن عقيل ٦٢/٣، والسيرة ١٣٦/٢ - ١٣٧، وشرح الشواهد للسيوطي ٥٤٩/٥، وجمع الهوامع ٢٨٣/٤، شرح التسهيل ٣٤٣/٢، وشرح الكافية الشافية ٩٣٠/٩، وشرح الأشموني ٥١٣/١. وشرح المفصل ٣/٣، وشعره ٤١.

(١) ما ذكره هنا سبقه إليه الزمخشري فإنه قال في آية سورة البقرة التي احتج بها ابن هشام «فإن قلت: بين يقتضي شيئين فصاعداً فمن أين جاز دخوله على ذلك؟»

قلت: لأنه في معنى شيئين حيث وقع مشاراً به إلى ما ذكر من الفارض والبكر... الكشف ٢٢٠/١ وانظر مثل هذا عند أبي حيان في البحر ٢٥١/١.

وقال الزجاج: «وإنما جاز بين ذلك، وبين لا يكون إلا مع اثنين أو أكثر لأن ذلك ينوب عن الجمل، فتقول: ظننت زيدا قائماً فيقول القائل: ظننت ذلك» انظر معاني القرآن ١٥٠/١.

(٢) الآية: ﴿قَالُوا آذَعْ لَنَا رَبِّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا هِيَ قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَا فَارِضٌ وَلَا يَكْرُ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ فَافْعَلُوا مَا تُؤْمَرُونَ﴾ سورة البقرة ٦٨/٢.

والفارض: الميسنة، والبكر: الفتية، والعوان: النصف، وهي التي ولدت بطناً أو بطنين.

(٣) قال هذا في أول النص: «مضافان... إلى كلمة واحدة»، واحترازه بما ذكره لأن في البيت الإضافة إلى غير مثنى، فقد أضيف إلى المفرد، وعُطِف عليه.

(٤) البيت من قصيدة لأبي الشعر الهلالي. ولم يُسم السيوطي قائله، وتبعه على ذلك مبارك وغيره. وعزا هذا البيت والقصيدة التي هو منها البغدادي في شرح الشواهد إلى أبي الشعر. وأتمه الشيخ محمد بقول: [وساعداً عند إمام الملمات] والشاهد فيه إضافة «كلا» إلى اثنين متفرقين.

فإنه ضرورة نادرة.

وأجاز ابن الأنباري^(١) إضافتها إلى المفرد بشرط تكريرها نحو: «كلاي وكلاك محسنان».

وأجاز الكوفيون إضافتها إلى النكرة^(٢) المختصة نحو: «كلا رجلين عندك مُحسنان» فإن «رجلين» قد تخصصا بوصفهما بالظرف، وحكوا: «كلتا جاريتين عندك مقطوعة يدها» أي: تاركة^(٣) للغزل.

ويجوز مراعاة لفظ «كلا وكلتا» في الأفراد^(٤) نحو: ﴿كِلْتَا الْجَنَيْنِ ءَانَتْ

= وسبقه إلى هذا شيخه أبو حيان في شرح التسهيل: قال ابن مالك: «وقد يُفَرَّقُ بالعطف اضطراراً» قال أبو حيان: «يعني يعطف أحد الشيئين على الآخر بالواو خاصة، فيكون في حكم المثني، وقد زُوعي هنا أيضاً لفظها...».

وأبو الشعر نسبته إلى هلال بن عامر بن صعصعة، والظاهر أنه إسلامي في شعراء بني أمية. كذا عند البغدادي. انظر شرح الشواهد ٢٥٧/٤، وشرح ابن عقيل ٦٣/٣، وشرح السيوطي ٥٥٢/٥، وشرح التسهيل ٣٤٤/٢، وجمع الهوامع ٣٨٤/٤، وشرح الكافية الشافية ٩٣٧/٩، وشرح الأشموني ٥١٣٧/١.

(١) النص في جمع الهوامع ٢٨٣/٤. وشرح التسهيل لابن عقيل ٣٤٣/٢ ونصه: «وذكر ابن الأنباري أن كلا تضاف إلى مفرد إذا كررت نحو: كلاي وكلاك أي كلانا وكلا زيد وكلاي، وكلاك وكللا عمرو مُحسنان، ومثل بما فيه مبني كهذه. وأشعر أن ذلك مسموع» وآخر النص لابن عقيل، وهو أن ذلك مسموع.

(٢) في الجمع ٢٨٣/٤ «وقال الكوفية: أو نكرة محدودة بناء على جواز توكيدها، سَمِعَ: كلتا جاريتين عندك مقطوعة يدها» وانظر شرح الأشموني ٥١٢/١.

(٣) أي: المراد بقطع يدها أنها تاركة للغزل.

(٤) أي أفراد الضمير العائد عليهما.

(٥) آية الكهف ٣٣/١٨ وقد تقدّمت، وقد جاء فاعل «آتت» مفرداً مع أنه عائد على «كلتا الجنتين».

أَكْلَهَا^(١)، ومراعاة معناهما^(٢)، وهو قليل، وقد اجتمعا^(٣) في قوله^(٤):

كلاهما حين جَدَّ الجَرِي بينهما قد أَقْلَعَا وكِلَا أَنفَيْهِمَا رَابِ

(١) فيعود الضمير عليهما مثني.

(٢) أي مراعاة اللفظ والمعنى.

(٣) البيت للفردزق، وكان جرير قد زَوَّج بنته عضيدة ابن أخي امرأته وكان منقوص العضد فخلعها منه، فقال الفردزق:

ما كان ذنب التي أَقْبَلْتَ تَغْتِيلُهَا حتى اقْتَحَمَتْ بِهَا أَشْكَفَةُ الْبَابِ
كلاهما حين...

وكلاهما ضمير المثني لعضيدة وزوجها، وزعم العيني والسيوطي أن البيت في وصف فرسين، وذكر مثل هذا مبارك في تعليقه على البيت، قال البغدادي: وهذا كما ترى لا أصل له، وكأنهم فهموه من ظاهر البيت ولم يقفوا على منشأ الشعر.

وفي طبعة مبارك والشيخ محمد «جَدَّ السَّيْرِ»، وما أثبتته تواترت عليه المخطوطات. وقوله: جَدَّ الجري: أي اشتد العَدُو. وفيه إسناد مجازي، والأصل: جَدَّا في جريهما: أَقْلَعَا: أَلْقَعَ عن الأمر أي تركه، أي أَقْلَعَا عن الجري، وقوله: راوي: في م/١ و٢ «رَابِ» بلا ياء، وفيما تبقى من المخطوطات «راوي» بإثبات الباء. وهو اسم فاعل من ربا يربو، وهو النَّفْسُ العالي المتتابع. ورَابِ أيضاً: المنتفخ.

قال البغدادي: «وهذا تمثيل وتشبيه، يقول: إن بنت جرير وزوجها افترقا حين وقعت الألفة بينهما ولم يمضيا على حالهما، كفرسين جَدَّا في الجري ووقفوا قبل الوصول إلى الغاية». والشاهد في البيت: مراعاة لفظ كلا، ومراعاة معناها، أما مراعاة اللفظ ففي قوله «راوي»، فقد جاء على صورة المفرد، وأما مراعاة المعنى ففي قوله: قد أَقْلَعَا، فقد عاد الضمير على معنى «كلا» وهو مثني.

وانظر البيت في شرح الشواهد للبغدادي ٢٦٠/٤، وشرح السيوطي ٢٥٢، وشرح التسهيل ٢/٣٩٤، والخصائص ٤٢١/٢، و٣١٤/٣، والإنصاف ٤٤٧، وشرح المفصل ٥٤/١، وشرح التصريح ٤٣/٢، وجمع الهوامع ١٣٧/١، والعيني ١٥٧/١، والنوادر ٤٥٣، والأحاجي النحوية ٤٣، والخزانة ٤٨٠/١، والخصائص ٤٢١/٢ والرواية فيه «حين جَدَّ الحرب».

ومَثَلٌ^(١) أبو حيان لذلك بقول الأسود بن يعفر^(٢):

إِنَّ الْمَنِيَّةَ وَالْحَتُوفَ كِلَاهُمَا يُوفِي الْمَنِيَّةَ يَرْقُبَانِ سَوَادِي

وليس بمتعينين؛ لجواز كون «يرقبان» خبراً عن المنية^(٣) والحتوف، ويكون ما بينهما^(٤) إما خبراً أول^(٥)، أو اعتراضاً^(٦).

ثم الصواب في إنشاده «كلاهما يُوفي المخارم»^(٧)؛ إذ لا يُقال إن المنية توفي^(٨) نفسها.

(١) أي لمراعاة اللفظ والمعنى.

(٢) في م/١ «توفي»، وفي البيت رواية: يوفي المخارم.

والمنية: الموت سواء كان بقتل أو بغيره، فهو عام والحتف: خاص بموت الفراش، ومنه: مات حتف أنفه، وهو ما تكلم به العرب في الجاهلية، ويقال في الأصل للسّمك يموت في الماء ويطفو. وجمع الحتوف باعتبار الأمراض.

ويوفي: يعلو، والمخارم: جمع مخرم مثل مجلس، وهو الطريق وسوادي: شخصي.

والمعنى: المنية والحتوف ترقبانه حالهما كحال من يكون فوق مرقب عالٍ لينظر من يُمُرُّ من أسفل.

وقال ابن الأنباري: إن المنية والحتوف لا تقبل منه فدية إنما تطلب نفسه.

والشاهد فيه أنه عند أبي حيان كالبيت السابق: روعي فيه لفظ كلا ومعناها.

وتقدّمت ترجمة الأسود بن يعفر في باب «أم».

وانظر البيت في شرح الشواهد للبغدادى ٢٦٢/٤، وشرح السيوطي ٥٥٣، والمفضليات ٢١٦.

«يوفي المخارم».

(٣) أي خبراً عن: إن المنية...

(٤) وهو قوله: «كلاهما يوفي المنية».

(٥) والخبر الثاني هو جملة «يرقبان».

(٦) أي اعتراض بين إن واسمها، وبين خبرها، وهو «يرقبان».

وتكون: «كلاهما يوفي المنية» جملة اعتراضية من مبتدأ وخبر.

(٧) كذا ورد في المفضليات، واعترض الدماميني على هذه الرواية. انظر الشمني ٢٦/٢.

(٨) أي معنى البيت أن المنية والحتوف توفي المنية فكأنه قيل إن المنية توفي نفسها وكذلك الحتوف،

وهذا على رواية أبي حيان، وهو غير المراد بالبيت.

وقد سُئِلْتُ قديماً عن قول القائل: «زيد وعمرو كلاهما قائم، وكلاهما»^(١) قائمان» أيهما الصواب؟ فكتبتُ: إن قُدِّرَ «كلاهما» توكيداً قيل: «قائمان»؛ لأنه خبر عن زيد وعمرو، وإن قُدِّرَ^(٢) مبتدأ^(٣) فالوجهان^(٤)، والمختار الإفراد^(٥)، وعلى هذا فإذا قيل: «إنَّ زيدا وعمراً» فإن قيل «كليهما» قيل: قائمان^(٦)، أو «كلاهما» فالوجهان^(٧).

ويَتَعَيَّنُ مراعاةُ اللفظ في نحو: «كلاهما مُجِبٌّ لصاحبه»^(٨)؛ لأن معناه كُلٌّ منهما. وقوله^(٩):

كلانا غني عن أخيه حياته ونحن إذا مُتينا أَشَدُّ تغانيا

(١) كذا في المخطوطات، وفي المطبوع «أو كلاهما».

(٢) أي «كلاهما».

(٣) أي مبتدأ ثانياً.

(٤) مراعاة اللفظ فتقول: قائم، ومراعاة المعنى فتقول: قائمان.

(٥) وذلك مراعاة للفظ.

(٦) لأن «كليهما» توكيد، و«قائمان» هو خبر «إن».

(٧) جاز الوجهان: مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى، فتقول: إن زيدا وعمراً كلاهما قائم، وكلاهما قائمان.

(٨) روعي اللفظ في «كلاهما» فجاء الخبر «مُجِبٌّ» مفرداً.

(٩) قائله عبدالله بن معاوية، وجاء في شعر للأبيورد الرياحي، وسيار بن هبيرة أحد بني ربيعة، وحارثة بن بدر، والمغيرة بن حبناء.

وحياته: نصب على الظرفية أي: في حياته، وتغانيا: من تغانى القوم إذا استغنى كل واحد منهم عن الآخر.

والشاهد فيه تعيّن مراعاة لفظ «كلا»؛ لأن معناها: كُلٌّ مناغيتي عن أخيه. يخاطب به عبدالله بن الحسين بن عبدالله بن عبدالمطلب وكانا صديقين ثم تهاجرا. وعبدالله بن معاوية بن عبدالله بن جعفر بن أبي طالب كان جواداً مُمدّحاً شاعراً من رجال العلم، قُتِلَ سنة ١٣٤هـ.

وانظر البيت في شرح البغدادى ٢٦٦/٤، وشرح السيوطي ٥٥٥، والكامل ٢٧٧، وجمع الهوامع ٢٨٢/٤، وشرح التسهيل ٣٥٠/٢، وشرح الأشموني ٥١٢/١، واللسان/غني «المغيرة بن حبناء».

٦٩ - كيف

كيف: ويقال فيها «كي»^(١)، كما يقال في «سوف»: سَوْ^(٢)، قال^(٣):

كي تجنحون إلى سِلْمٍ وما تُثِرْت قِتْلَاكُمْ وَلَظَى الْهَيْجَاءِ تَضْطَرُّمُ

وهو اسم؛ لدخول الجارّ عليه بلا تأويل^(٤) في قولهم^(٥): «على كيف»^(٦)
تبيعُ الأَحْمَرَيْنِ^(٧)، ولإبدال^(٨) الاسم الصريح منه نحو: «كيف أنت؟»

(١) تقدّم مثل هذا في باب «كي»، وانظر التاج/كيف.

(٢) وتقدّم هذا في الحديث عن «سوف».

(٣) مضى الحديث عنه في «كي» وقائله غير معروف. وفي شرح المفصل ١١٠/٤ فقد أراد «كيف» فحذف الفاء، وتقدّم تخريجه.

وانظر بصائر ذوي التمييز ٤٠٥/٤.

(٤) دخول حرف الجار عليه دليل على اسميته، وقد يدخل حرف الجر على كلمة ويجزّها ولا بُدّ لها من تأويل كدخوله على الحرف المصدرى: عجبْتُ من أن تفعل، وقولهم: نعم السير على بئس العير، ووالله ما هي بنعم المولودة.

وانظر حاشية الأمير ١٧٣/١، وحاشية الدسوقي ٢١٦/١.

(٥) سيأتي التنبيه عند المصنف على أن دخول حرف الجر على «كيف» شاذّ.

(٦) أي على أي حالة.

(٧) في حاشية على م/١ «المراد بالأحمرين اللحم والخمر، وإذا قالوا الأَحْمَرَةُ أضافوا إليهما الذهب» وقيل: يقال هذا إذا أضيف إليهما الخلق.

وفي التهذيب «في قولهم: أَهْلَكَ النساءُ الأحمران يعنون الذهب والزعفران.

أي أهلكهنَّ حُبُّ الحلي والطيب» وقال غيره: يقال للذهب والزعفران الأصفران. وانظر اللسان، والتاج، والصحاح/حمر.

(٨) أي مما يدل على أنه اسم إبدال الاسم الصريح منه، والاسم الصريح لا يُبدَلُ إلا من اسم. قال الدماميني: «يريد بلا تأويل وإلا ورد نحو: يعجبني أن تفعل الخير إحسانك إلى الفقراء» الشمني ٢٧/٢. يريد الدماميني أنه كان على المصنف أن يقول: ولإبدال الاسم الصريح من «كيف» بلا تأويل.

أصحيح^(١) أم سقيم؟»، وللإخبار^(٢) به مع مباشرة^(٣) الفعل في نحو^(٤): كيف كنت؟^(٥).

فبالإخبار به انتفت الحرفية^(٦)، وبمباشرة^(٧) للفعل انتفت^(٨) الفعلية.

وتستعمل على وجهين:

أحدهما: أن تكون شرطاً؛ فتقتضي فعلين متفقي اللفظ والمعنى غير مجزومين^(٩) نحو: «كيف تصنعُ أصنعُ»؛ ولا يجوز «كيف تجلسُ

(١) أصحيح بدل من «كيف».

(٢) أي مما يدل على اسميته أنه يقع خبراً للفعل الناسخ وهو مباشر للفعل بدون فاصل.

(٣) كذا في المخطوطات «مباشرة»، وفي المطبوع «مباشرة».

(٤) كيف: اسم مبني على الفتح في محل نصب خبر «كان» مقدّم.

(٥) وذكروا مثلاً آخر وهو: كيف أنت؟ وقد وقع كيف هنا خبراً عن الضمير، وهذا أيضاً مما يدل على اسميته.

والنص في التاج «ويقع خبراً قبل ما لا يستغني عنه، ككيف أنت؟ وكيف كنت؟»

(٦) لأن الحرف لا يُخبرُ به.

(٧) «بمباشرة للفعل» كذا في المخطوطات ما عدا م/٥ «وبمباشرة للفعل» كذا جاء فيه. وفي المطبوع: «وبمباشرة الفعل».

(٨) لأن الفعل لا يدخل على الفعل إلا إذا أريد التوكيد نحو: قام قام زيد، ولم يكن بحاجة هنا إلى نفي الفعلية، لأنه لم يقل أحد إن «كيف» فعل، أو قد تقع فعلاً.

(٩) هذا مذهب البصريين فيها. فقد ذهب سيبويه إلى أنه يجازي فيها معنى لا عملاً، ويجب كون فعلها متفقي اللفظ والوزن والمعنى.

والنص في همع الهوامع ٣٢١/٤.

وفي الكتاب ٤٣٣/١ «وسألت الخليل عن قوله: كيف تَصْنَعُ أصنعُ، فقال: هي مستكرهة، وليست

من حروف الجزاء، ومخرجها على الجزاء؛ لأن معناها على أي حال تكن أكنُ»، وانظر التاج/

كيف، ففيه نص أبي حيان من الارتشاف، وانظر الارتشاف/١٨٦٨.

وانظر الإنصاف/٦٤٣ المسألة ٩١، وبصائر ذوي التمييز ٤٠٢/٤ كيف.

أذهب^(١) باتفاق، ولا «كيف تجلس أجلس». بالجزم^(٢) عند البصريين، إلا قُطِرَبا^(٣)؛ لمخالفتها^(٤) لأدوات الشرط بوجوب موافقة جوابها لشرطها كما مرّ، وقيل: يجوز مطلقاً^(٥)، وإليه ذهب قُطِرَب والكوفيون، وقيل: يجوز^(٦) بشرط اقترانها بـ «ما».

قالوا: ومن ورودها شرطاً ﴿يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾^(٧)،

- (١) أي الفعلان مختلفا اللفظ، وذكر أصحاب الحواشي أن مما لا يجوز: كيف تصلي أصلي. على إرادة العبادة في الأول والدعاء في الثاني؛ إذ يشترط مع اتفاق اللفظ اتفاق المعنى.
- (٢) أي ولا يجوز جزم الفعلين في المثال المتقدم عند البصريين.
- (٣) وهو من البصريين. فقد وافق الكوفيين في جزمها ما بعدها مطلقاً. انظر مع الهوامع ٣٢١/٤، والبحر المحيط ١١٩/١.
- (٤) أي هي لا تجزم عند البصريين، وعلة ذلك مخالفة أدوات الشرط... وانظر الإنصاف/٦٤٤.
- (٥) أي سواء اقترنت بما أولاً، فإنها تكون جازمة كبقية أدوات الشرط.
- (٦) أي الجزم بها، نحو: كيفما تكن أكن.

ولم أجد من عزا هذا إلى أحد غير أن النص في الصحاح:

«وإذا ضمنت إليه «ما» صحّ أن يُجازى به، فتقول: كيفما تفعل أفعل» وانظر التاج، وفي شرح الكافية ١١٥/٢ «وفي كلما رائحة الشرط».

- (٧) الآية: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ وَلَئِذَا نَزَلَ بِكَ الْبُيُوتُ الْمَبْنُوتَاتُ لَقَدْ وَفَّيْنَاكَ فِي الْأَنْبَاءِ مِنْ دُونِ ذَلِكَ أَنْتَ مُسْتَعْذَرٌ مِنَ الْمُفْسِدِينَ﴾ سورة المائدة ٦٤/٥.

قال أبو حيان في البحر ٥٢٤/٣ - ٥٢٥: «... بل هي في معنى الشرط كما تقول: كيف تكون أكون، ومفعول «يشاء» محذوف، وجواب كيف محذوف يدل عليه ينفق المتقدم كما يدل في قولك: أقوم إن قام زيد على جواب الشرط، والتقدير: ينفق كيف يشاء أن ينفق ينفق، كما تقول: كيف تشاء أن أضربك أضربك...».

وانظر حاشية الجمل ٥٠٩/١، والبرهان ٣٣٢/٤، والدر المصون ٥٦٧/٢.

﴿يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ﴾^(١)، ﴿فَيَبْسُطُهُ فِي السَّمَاءِ كَيْفَ يَشَاءُ﴾^(٢)،
وجوابها في ذلك كله محذوف لدلالة ما قبلها، وهذا^(٣) يُشَكِّلُ على إطلاقهم أن جوابها
يجب مماثلته لشرطها.

والثاني^(٤): وهو الغالب فيها أن تكون استفهاماً، إمّا حقيقياً نحو: «كيف زيد؟»،
أو غيره^(٥)، نحو: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ﴾^(٦) الآية؛ فإنه أُخْرِجَ مُخْرَجَ التَّعْجُبِ.

(١) الآية: ﴿هُوَ الَّذِي يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ سورة آل
عمران ٦/٣.

انظر البحر ٣٨٠/٢، وحاشية الجمل ٢٤٢/١، والدر المصون ١٢/٢.

(٢) الآية: ﴿اللَّهُ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيحَ فَثِيرُ سَحَابًا فَيَبْسُطُهُ فِي السَّمَاءِ كَيْفَ يَشَاءُ وَجَعَلَهُ كِسْفًا
فَرَى الْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَالِهِ فَإِذَا أَصَابَ بِهِ مِنْ يَسَاءٍ مِنْ عِبَادِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾ سورة
الروم ٤٨/٣٠.

انظر البرهان ٣٣٢/٤.

(٣) أي حذف الجواب.

قال الشمي: «وجه إشكاله أن الفعل الذي قبلها ليس بمماثل للفعل الذي بعدها في اللفظ
والمعنى، وإنما قال: على إطلاقهم لأنه لا يشكل إذا قيد الجواب بالمذكور دون المقدر
المحذوف، ولقائل أن يقول: لا إشكال؛ لأننا لا نقدر الجواب فعلاً مثل الذي قبلها، وإنما
نقدره فعلاً مضارعاً من المشيئة متعلقاً بالحدث الذي قبلها، والتقدير: كيف يشاء الأمور يشاء
تصويركم...» الحاشية ٢٧/٢.

وانظر حاشية الأمير ١٧٣/١.

(٤) الثاني من استعمالَي «كيف».

(٥) أو غير حقيقي.

(٦) الآية: ﴿... وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ سورة
البقرة ٢٨/٢.

وتقع^(١) خبراً قبل ما لا يستغني^(٢) نحو: «كيف أنت؟»، و«كيف كنت؟» ومنه^(٣): «كيف^(٤) ظننت زيدا؟» و«كيف^(٥) أعلمته فرسك؟»؛ لأن ثاني مفعولي «ظن» وثالث مفعولات «أعلم» خبران في الأصل.

وحالاً^(٦) قبل ما يستغني^(٧)، نحو: «كيف جاء زيد؟» أي: على أي حالة جاء زيد، وعندي أنها تأتي في هذا النوع^(٨) مفعولاً^(٩) مطلقاً أيضاً، وأن منه: ﴿كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ﴾^(١٠)،

= في البحر ١٢٩/١ ... اسم استفهام عن حال، وصحبه معنى التقرير والتوبيخ، فخرج عن حقيقة الاستفهام، وقيل صحبه الإنكار والتعجب...»، وانظر الكشف ٢٠٨/١.

- (١) أي كيف الاستفهامية.
- (٢) أي قبل ما لا يستغني عن الخبر، كالاسم المبتدأ والفعل الناسخ.
- (٣) أي من وقوع كيف الاستفهامية خبراً من حيث الأصل.
- (٤) «كيف» في محل نصب مفعول به ثان للفعل «ظن»، وقد كان خبراً قبل دخول الفعل، وصورة الجملة: كيف زيد؟.
- (٥) كيف: في محل نصب مفعول به ثالث للفعل «أعلم»، وقد كان خبراً قبل دخول الفعل «أعلم» وصورة الجملة «كيف فرسك؟».
- (٦) أي وتقع «كيف» الاستفهامية حالاً.
- (٧) أي قبل ما يستغني عن الخبر، كالمثال الذي ذكره بعد هذا، وهو: كيف جاء زيد؟، فإن الفعل «جاء» لا يحتاج إلى خبر.

(٨) أي في نوع ما إذا استغنى ما بعدها عن الخبر.

(٩) في حاشية على م/٢ «لعله أراد بوقوعها مفعولاً مطلقاً أن تكون صفة لمصدر محذوف».

(١٠) ﴿الَّذِي تَرَى كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ﴾ سورة الفيل ١/١٠٥.

وذكر الزركشي في البرهان ٣٣٢/٤ مجيئها مصدراً في قوله تعالى: ﴿الَّذِي تَرَى إِلَيْكَ رَيْكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ...﴾ الفرقان ٤٥/٢٥ وقوله: ﴿فَانْظُرْ إِلَى آثَارِ رَحْمَةِ اللَّهِ كَيْفَ يُغْنِي الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ سورة الروم ٥٠/٣٠.

إذ المعنى^(١): أَيِّ فَعَلٍ فَعَلَ رَبُّكَ؟

ولا يتجه فيه أن يكون حالاً من الفاعل^(٢)، ومثله^(٣): ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ﴾^(٤)، أي: فكيف إذا جئنا من كل أمة بشهيد^(٥) يصنعون، ثم حذف عاملها^(٦) مؤخراً عنها وعن إذا، كذا قيل، والأظهر أن يُقَدَّر^(٧) بين كيف وإذا، وتقَدَّر

= وقال الشهاب: «ونصبه على المصدرية أو الحالية، واختار الأول ابن هشام في المغني... وأما الحالية من الفاعل فممتنعة؛ لأن فيه تعالى وَصَفَهُ بالكيفية وهو غير جائز» انظر الحاشية ٨/٣٩٩، وحاشية الجمل ٥٨٧/٤.

ووجدتها على الحالية والعامل فيها الفعل «فعل» في البحر والكشاف وغيرهما.

(١) وعلى هذا التقدير الأولى أن تكون «أي» صفة لمفعول مطلق.

كما نقلت من هامش الحاشية ٢/ قبل قليل، ووجدتها في مشكل مكّي ٥١٠/٢ ظرف زمان.

(٢) أي من فاعل «فَعَلَ» وهو «رَبُّكَ»؛ لأنه فيه وصفه بالكيفية، وهو غير جائز. وانظر تعقيب الأمير في الحاشية ١٧٤/١.

(٣) أي في كون «كيف» مفعول مطلقاً.

(٤) ﴿... وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيدًا﴾ سورة النساء ٤١/٤.

قال أبو حيان: «وكيف في موضع رفع إن كان المحذوف مبتدأ، التقدير: فكيف حال هؤلاء السابق ذكرهم، أو كيف ضنعمهم، وهذا المبتدأ هو العامل في «إذا». أو في موضع نصب إن كان المحذوف فعلاً، أي فكيف يصنعون، أو كيف يكونون، والفعل أيضاً هو العامل في إذا...» البحر ٢٥٢/٣، وانظر الدر المصون ٣٦٥/٢، وحاشية الشهاب ١٣٨/٣.

قال الشهاب: «وكيف في محل نصب على الظرفية على القول الأصح، لا الحالية، فهو خبر مبتدأ محذوف وهو حالهم...» وانظر التبيان للعكبري ٣٥٩.

(٥) أي: أَيِّ ضُنْعٍ يصنعون.

وفي م/٢ و٤ «تصنعون».

(٦) وهو الفعل «يصنعون».

(٧) أي العامل. ويصبح التقدير: فكيف يصنعون إذا جئنا... أي فكيف يصنعون وقت مجيئنا من كل أمة بشهيد.

«إذا» خالية^(١) عن معنى الشرط.

وأما ﴿كَيْفَ وَإِنْ يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ﴾^(٢) فالمعنى^(٣): كيف يكون لهم عهدٌ وحالتهم^(٤) كذا وكذا، فكيف: حالٌ من «عهد»، إما على أن «يكون» تامة أو ناقصة، وقلنا^(٥) بدالاتها على الحدث، وجملة الشرط^(٦) حالٌ من ضمير الجمع^(٧). وعن سيبويه^(٨) أن «كيف» ظرف، وعن السيرافي والأخفش^(٩) أنها اسمٌ غير

(١) قال الأمير: «لعله اختار ذلك لأنه أقرب وأبعد عن تكلف تقدير جواب» الحاشية ١٧٤/١.

انظر البحر ٤١٨/٢ والتبيان للعكبري ٢٥٠/١.

وارجع إلى كتاب المرحوم الشيخ عزيمة دراسات لأسلوب القرآن الكريم ١٨٨/١.

(٢) الآية: ﴿... لَا يَرْقُبُوا فِيكُمْ إِلَّا وَلَا ذِمَّةٌ يُرْضُونَكُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ وَتَأْبَىٰ قُلُوبُهُمْ وَأَكْثَرُهُمْ فَسِيقُونَ﴾ التوبة ٨/٩.

(٣) قال أبو حيان: «... والظاهر أن الفعل المحذوف بعدها هو من جنس أقرب مذكور لها، وحذف للعلم به في «كيف» السابقة، والتقدير: كيف لهم عهد وحالهم هذه، وقد جاء حذف الفعل بعد كيف لدلالة المعنى عليه...» البحر ١٣/٥، وانظر الكشف ٢٩/٢، والتبيان للعكبري ٦٣٧/١. وقال الشهاب: «قوله: وحذف الفعل للعلم به، أي المستفهم عنه يحذف مع كيف كثيراً، ويُدَلُّ عليه بجملة حالته بعده، وتقديره: كيف يكون لهم عهد، أو كيف لا تقتاتلونهم ونحوه» انظر الحاشية ٣٠٣/٤.

(٤) كذا في المخطوطات ما عدا الخامسة والمطبوع فقد جاء فيها «حالهم».

(٥) قال الشمني: «إنما قيد به [أي بالحدث] لأنه لو لم يقل بدالاتها على الحدث يكون «كيف» حالاً متقدّمة على عاملها المعنوي وهو ممتنع» الحاشية ٢٧/٢.

(٦) وهي «وإن يظهروا...».

(٧) أي الضمير في «لهم».

(٨) قال سيبويه: «وكيف على أي حال؟ وأين؟ أي مكان؟ ومتى؟ أي حين؟ وأما حيث فمكان... وهذه الأسماء تكون ظرفاً» الكتاب ٣١١/٢. وهي كذلك عند المبرد. انظر المقتضب ١٧٨/٣، وانظر البحر ١١٩/١، والتاج/ كيف، وبصائر ذوي التمييز ٤٠٢/٤.

(٩) انظر التاج/ كيف، وبصائر ٤٠٢/٤، والبحر ١١٩/١.

ظرف، ورتَّبُوا^(١) على هذا الخلاف أموراً^(٢):

أحدها: أن موضعها عند سيويه نصب^(٣) دائماً، وعندهما^(٤) رفع مع المبتدأ نصب مع غيره.

الثاني: أن تقديرها عند سيويه^(٥): في أي حال، أو على أي حال، وعندهما^(٦) تقديرها في نحو: «كيف زيد» أصحح زيد، ونحوه، وفي نحو «كيف جاء زيد؟» أراكباً جاء زيد، ونحوه.

الثالث: أن الجواب المطابق^(٧) عند سيويه أن يُقال «على خير»، ونحوه؛ ولهذا قال رؤية^(٨) - وقد قيل له: كيف أصبحت؟ - «خير عافاك الله»، أي: على خير،

(١) كذا في المخطوطات ونسخة مبارك، وعند الشيخ محمد «وبنوا».

(٢) المادة مثبتة عند الفيروز آبادي في البصائر، والزبيدي في التاج، فهما ناقلان لهذه المادة عن المصنّف.

(٣) أي نصب على الظرفية.

(٤) عند السيرافي والأخفش، وقوله: رَفَعَ مع المبتدأ لأنه يكون خبراً عنه ونصباً مع غيره على الحالية أو خبر الفعل الناسخ، أو غير ذلك مما يكون في الاسم عادة.

(٥) قَدَرها سيويه على أي حال. انظر الكتاب ٣١١/٢.

(٦) في شرح التسهيل ٢٠٤/٣ «قال الأخفش والسيرافي: كيف في تقدير اسم، وليست ظرفاً، والتقدير في قولك: كيف زيد؟ أصحح زيد أم غير صحيح؟ وفي كيف جاء زيد؟ أراكباً جاء أم غير راکب؟...».

(٧) أي المطابق للفظ السؤال، وذلك أن السؤال عند سيويه يكون صريحاً عن الظرف، وعند السيرافي والأخفش عن الخبر. الأمير ١٧٤/١.

وعلى هذا قال ابن عقيل: «وقضية هذا أنك إذا أجبت على لفظ «كيف» تقول في جواب: كيف زيد؟: على صحة أو على خير، ونحو ذلك، وقد أجاز ابن الضائع وغيره، واستشهد ابن الضائع بقول رؤية، وهو معدود في الفصحاء، وقد قيل له: كيف أنت؟ أو كيف أصبحت؟: خير، عافاك الله» بخفض خير، على تقدير حرف الجر، قال: وحرف الجر لا يحذف ويبقى عمله إلا حيث يكثر استعماله...» شرح التسهيل ٢٠٣/٣ - ٢٠٤.

(٨) وفي الهمع ٢٢٥/٤ «قال أبو حيان: ... وجعلوا «خير» من الشاذ الذي لا يُقاس عليه»، وذكر قبله أن أصحابه نصّوا على أنه لا يجوز حذف الجار.

فحذف الجارَّ، وبقيَ^(١) عَمَلُهُ، فإن أُجيب على المعنى دون اللفظ قيل^(٢): صحيح، أو سقيم، وعندهما^(٣) العكس: وقال ابن مالك ما معناه^(٤): «لم يقل أحد إنَّ كيف ظرف؛ إذ ليست زماناً ولا مكاناً، لكنها لما كانت تُفسَّر بقولك: على أيِّ حال لكونها سؤالاً عن الأحوال العامة سُميت ظرفاً؛ لأنها في تأويل الجارَّ والمجرور، واسم الظرف يُطلَقُ عليهما مجازاً» انتهى، وهو حسن، ويؤيِّده الإجماعُ على أنه يقال في البدل: كيف أنت؟ أصحُّ أم سقيم، بالرفع، ولا يُبدَلُ^(٥) المرفوعُ من المنصوب.

* * *

- (١) كذا في م/١ و٤ وفي البقية «وبقي عملُهُ»، وفي المطبوع «وأبقى عمله».
- (٢) قال الخضراوي: «كيف عند سيويه ظرف، وجوابه في خير ونحوه، وقولهم: صحيح محمول عنده على المعنى» شرح التسهيل ٢٠٥/٣.
- (٣) عند السيرافي والأخفش، والتقدير في قولك: كيف زيد؟ أصحُّ زيد أم غير صحيح؟. شرح التسهيل ٢٠٤/٣.
- (٤) قال ابن مالك: «ومعناه على أي حال، فلذا تسمى ظرفاً»، التسهيل ٢٤٢.
- ونصَّ ابن هشام في بصائر ذوي التمييز ٤٠٢/٤، والتاج/كيف.
- والنص فيه: «وقال ابن مالك: صدَّق الأخفشُ والسيرافي، لم يقل أحد إنَّ كيف ظرف؛ إذ ليس زماناً ولا مكاناً، نعم لما كان...».
- وفي شرح التسهيل ٢٠٤/٣ «والحاصل أنها ظرف على وجه التشبيه؛ بدليل الجواب بالجار والمجرور، وأصلها عدم الظرفية».
- وانظر همع الهوامع ٢١٥/٣ - ٢١٦.
- (٥) أي برفع صحيح، وهو بدل من كيف، وهذا يدل على أنَّ كيف محله الرفع على الخبر، ولو كان في محل نصب على الظرفية لما جاز إبدال المرفوع وهو «صحيح» منه؛ إذ الإجماع أن البدل تابع للمبدل منه في الإعراب، ولا يُقال: أصحُّ أم سقيمًا، لتحقيق البدلية. فهذا يقتضي أنه ليس ظرفاً، وهذا مما يؤيِّد ما ذهب إليه ابن مالك.

تنبيه

قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ﴾^(١) لا تكون^(٢) «كيف» بدلاً من الإبل؛ لأن دخول الجار على «كيف» شاذ، على أنه لم يُسمع^(٣) في «إلى» بل في «على»^(٤)؛ ولأن «إلى» متعلقة بما قبلها؛ فيلزم أن يعمل في الاستفهام فعلٌ متقدّم^(٥) عليه؛ ولأن^(٦) الجملة التي بعدها تصير حينئذٍ غير مرتبطة، وإنما هي منصوبة بما بعدها على الحال^(٧)،

(١) سورة الغاشية ١٧/٨٨.

(٢) قال أبو حيان: «وكيف خُلِقَتْ» جملة استفهامية في موضع البدل من الإبل. وينظرون تَعَدَّى إلى الإبل بواسطة «إلى»، وإلى «كيف خلقت» على سبيل التعليق، وقد تُبدل الجملة وفيها الاستفهام من الاسم الذي قبلها، كقوله: عرفت زيدا أبو من هو، على أصح الأقوال، على أن العرب قد أدخلت «إلى» على «كيف» فحكى عنهم أنهم قالوا: انظر إلى كيف يصنع، وكيف سؤال عن حال، والعامل فيها خلقت، وإذا غُلِقَ الفعل عما فيه الاستفهام لم يبق الاستفهام على حقيقته...». انظر البحر ٤٦٤/٨ ومن هنا أخذ ابن هشام حديثه هذا، وكذلك فعل السمين تلميذ أبي حيان، انظر الدر ٥١٥/٦.

(٣) ذكر شيخه أبو حيان أنه مسموع فيه، وذكر هذا أيضاً ابن عقيل في شرح التسهيل ٢٠٥/٣، كما ذكر فيه الجرب «عن»، ودخول الجار على كيف رواه قطرب. الأمير ١٧٤/١.

(٤) وتقدّم المثل: «على كيف تبيع الأحمرين».

(٥) وذلك بسبب عمله في «إلى» الجارزة للإبل.

(٦) ولأنك لو جعلت «كيف» بدلاً تصبح الجملة التي بعدها وهي «خلقت» غير مرتبطة بما قبلها؛ لأن

البدل على نية تكرار العامل، والمعنى: إلى كيف خلقت. وانظر الأمير ١٧٤/١، والدسوقي ١/

٢١٩.

(٧) أي «كيف» في محل نصب على الحال، والعامل فيها ما بعدها وهو الفعل «خلقت».

وفعل النظر مُعَلَّقٌ^(١) بها. وهي^(٢) وما بعدها بدل من الإبل بدل اشتمال، والمعنى: إلى الإبل كيفية خَلْقِهَا.
ومثله^(٣): ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ﴾^(٤)، ومثلهما في إبدال جملة فيها «كيف» من اسم مفرد قوله^(٥):

إلى الله أشكو بالمدينة حاجةً وبالشام أخرى كيف يلتقيان

- (١) «مُعَلَّقٌ بها» كذا في م/١ و٢، وفي م/٣ و٤ «مُعَلَّقٌ بها»، وفي المطبوع «مُعَلَّقٌ». وقوله مُعَلَّقٌ بها أي بكيف، فهو مُعَلَّقٌ عن العمل فيما بعد الاستفهام بسبب «كيف».
- (٢) كيف: نصب على الحال، وهي والفعل العامل بها بدل من الإبل، فالجملة على هذا في محل جر.
- (٣) أي مثل التقدير السابق - وهو البدلية - يكون في الآية التالية.
- (٤) الآية: ﴿... وَلَوْ شَاءَ لَجَعَلْنَاهُ سَاكِنًا ثُمَّ جَعَلْنَا الشَّمْسُ عَلَيْهِ دَلِيلًا﴾ سورة الفرقان ٤٥/٢٥.
- قال أبو حيان: «وكيف سؤال عن حال في موضع نصب بـ «مَدَّ»، والجملة في موضع مُعَلَّقٌ «أَلَمْ تَرَ»؛ لأن «تَرَ» مُعَلَّقة، والجملة الاستفهامية التي هي مُعَلَّقٌ عنها فعل القلب ليس باقياً على حقيقة الاستفهام، فالمعنى: أَلَمْ تَرَ إِلَى مَدَّ رَبِّكَ الظِّلَّ البحر ٥٠٢/٦ - ٥٠٣، وانظر الدر ٢٥٦/٥ - ٢٥٧.

وذكر مثل هذا الشهاب في حاشيته ٤٢٧/٦ ثم قال: «وكيف للاستفهام عن الحال، وقد تجرد عن الاستفهام، وتكون بمعنى الحال، نحو انظر إلى كيف تصنع، وقد جَوَّزه الدماميني في هذه الآية على أنه بدل اشتمال من المجرور وهو بعيد».

- (٥) ينسب هذا البيت للفرزدق وليس في ديوانه، وهو منسوب أيضاً لأعرابي من باهلة.
- وذكر البغدادي أنه ينبغي أن يكون «تلتقيان» بالمشاة الفوقية لأنه مُسْتَدٌّ إلى ضمير حاجة وأخرى. قلت: وكذا جاءت الرواية بالتاء في المحتسب، وقال: «فقوله: كيف تلتقيان جملة في موضع نصب بدلاً من «حاجة» وحاجة، فكأنه قال: إلى الله أشكو هاتين الحالتين تَعَذَّرَ التقائهما...» ومن ابن جني أخذ المصنّف البيت والتعليق عليه. وسوف يذكر نص ابن جني مرة أخرى على البيت في الجملة التابعة لمفرد.

أي: أشكو هاتين الحاجتين تَعَذَّرَ التقائهما.

* * *

= واعترض الدماميني على المصنّف بأنه قد يكون أراد الاستئناف بقوله: كيف يلتقيان. ونَبَّه بها على سبب الشكوى.

ورَدَّ من قبله هذا ابن جني فقال: «هذا أحسن من أن نقتطع قوله: كيف يلتقيان مستأنفاً لأن هذا ضرب من هجنة الإعراب؛ لأنه إنما يشكو تعذّر التقائهما، ولا يريد استقبال الاستفهام عنهما» انظر المحتسب ١٦٥/٢ - ١٦٦، وشرح البغدادى ٢٧٢/٤، والبيان والتبيين ٢٣٤/١، وشرح السيوطي ٥٥٧، وشرح الأشموني ١٣٤/٢، وشرح التصريح ١٦٢/٢ - ١٦٣، والعيني ٢٠١/٤، والخزانة ٣٧٥/٢.

مسألة

زعم قوم^(١) أنّ «كيف» تأتي عاطفة، وممن زعم ذلك عيسى^(٢) بن موهب، ذكره في كتاب «العلل»، وأنشد عليه^(٣):

إذا قلّ مال المرء لانت قناته وهان على الأدنى فكيف الأبعد

(١) منهم هشام الكوفي، وهي لا تكون عنده حرف نسق إلا بعد نفي، أجاز: ما مررت بزيد فكيف عمرو. انظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٧٣/٤، ومثله في همع الهوامع ٢٦٥/٥. وقال سيويه: «وهو رديء لا تتكلم به العرب» ولم أهد إلى النص في الكتاب فنقلته من الهمع ٥/٢٦٥.

وفي الكتاب ٢١٧/١ «ما مررت برجل مسلم فكيف رجل راغب في الصدقة، بمنزلة فأين راغب في الصدقة. وزعم يونس أن الجر خطأ لأن أين ونحوها يتبدأ بهن، ولا يضر بعدهن شيء...» وانظر فيه ص/٢١٩، وفي شرح التسهيل ٤٤٣/٢ «وأثبت هشام العطف بكيف بعد النفي...، وحكاها ابن عصفور عن الكوفيين، وقال سيويه في «ما مررت بزيد فكيف أخيه: هذا رديء لا يتكلم به العرب».

وقال أبو حيان: «ودخول حرف العطف على هذه الأحرف دليل على أنها ليست حروف عطف» الهمع ٥/٢٦٦.

(٢) لم أهد إلى ترجمة له، وضبطه بفتح الميم والهاء من المخطوطات.

(٣) قائله غير معروف.

والشاهد فيه عطف الأبعد على الأدنى بكيف، عند من ذهب إلى أن كيف تأتي للعطف. قال البغدادي: «ولا يعرف له تنمة يستدل بها على إعراب القافية، ولا يعرف قائله أيضاً فلا يصح الاستدلال به».

ومعنى: لانت قناته: أي ساءت حاله وضعفت، وهان: ذل.

وانظر البيت في شرح البغدادي ٢٧٣/٤، وشرح السيوطي ٥٥٧، وهمع الهوامع ٥/٢٦٦، وبصائر ذوي التمييز ٤/٤٠٣، والتاج/ كيف.

وهذا^(١) خطأ؛ لاقترانها^(٢) بالفاء، وإنما هي هنا اسم مرفوع^(٣) المحل على الخبرية. ثم يحتمل أن «الأبعد» مجرور بإضافة مبتدأ محذوف^(٤)، أي: فكيف حال الأبعد^(٥). على حد قراءة ابن جمار: ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ﴾^(٦) أو بتقدير: فكيف الهوان على الإبعاد، فحذف المبتدأ^(٧) والجار، أو بالعطف بالفاء ثم أقيمت^(٨) «كيف» بين العاطف والمعطوف لإفادة الأولوية بالحكم.

* * *

- (١) أي: عطف الأبعد على الأدنى بكيف. وانظر نص ابن مالك في البصائر والتاج.
- (٢) فدخل حرف العطف على «كيف» وحرف العطف لا يدخل على حرف عطف.
- (٣) ويكون «الأبعد» مرفوعاً على الابتداء.
- وهذا أحسن الوجوه عند البغدادي. انظر شرح الشواهد ٢٧٣/٤.
- (٤) وعلى هذا التقدير تبقى «كيف» مرفوعة المحل على الخبرية.
- (٥) في المطبوع «فحذف المبتدأ» وهذا غير مثبت في المخطوطات.
- (٦) الآية: ﴿مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَىٰ حَتَّىٰ يُفْخَخَ فِي الْأَرْضِ نَبِيُّونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ الأنفال ٦٧/٨.
- وتقدم تخريج هذه القراءة في باب «إذ»، غير أنني لم أستقص مواضعها؛ ولذلك أثبت هذه المراجع هنا استكمالاً لما مضى:
- البحر ٥١٨/٤، المحتسب ٨٠/١، الكشف ٢٤/٢، العكبري ٦٣٢، حاشية الشهاب ٢٩٢/٤، شرح الأشموني ٥٢٧/١، فتح القدير ٢٥/٢، شرح ابن عقيل ٧٨/٣، توضيح المقاصد ٢٨١/٢، جمع الهوامع ٢٩٢/٤، المحرر ٣٧٩/٦، شرح التصريح ٥٦/٢، حاشية الصبان ٤٣/١ و ٢٦/٢، روح المعاني ٣٣، شرح التسهيل ٣٦٧/٢.
- وتأتي هذه القراءة مرة ثالثة في «ما افترق فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة» وسليمان بن مسلم بن جمار المدني مقرئ جليل ضابط، توفي بعد السبعين والمئة. انظر غاية النهاية ٣١٤/١.
- (٧) وأبقى الخبر وهو كيف، والمجرور وهو الأبعد، وهو توجيه ضعيف.
- (٨) أي جاءت كيف زائدة وهذا لم يقل به أحد.

حرف اللام

٧٠ - اللام المفردة

اللام المفردة ثلاثة أقسام: عاملة للجذر، وعاملة للجزم، وغير عاملة. وليس في القسمة أن تكون عاملة للنصب، خلافاً للكوفيين^(١)، وسيأتي.

[لام الجر]

فالعاملة للجذر مكسورة^(٢) مع كل ظاهر، نحو: لزيد، ولعمرو، إلا مع المستغاث المباشر^(٣) ل «يا» فمفتوحة نحو: «يا لله».

وأما قراءة بعضهم^(٤) «الحمد لله» بضمها فهو عارض للإتباع.

(١) فهم يذهبون إلى أنها ناصبة للفعل بنفسها.

(٢) وذلك لتمييزها عن لام الابتداء؛ فإنها تكون مفتوحة. سر الصناعة/٣٢٥.

(٣) أي الذي يأتي بعد «يا» مباشرة، وذلك فرقاً بين هذه اللام واللام التي تأتي مع المستغاث له؛ إذ تكون مكسورة نحو: يا لله للمسلمين.. وذهب ابن جني إلى أنها فتحت لأنه منادى، والمنادى واقع موقع المضمّر. سر الصناعة/٣٢٩.

(٤) هي قراءة إبراهيم بن أبي عبلة، قرأ بضم اللام من لفظ الجلالة إتباعاً لضمّة الدال قبلها، ورويت هذه القراءة عن الحسن البصري.

وذكر الفراء أنها لغة بعض ربيعة. وذكر ابن جني أنها لغة أهل البادية، وذهب الزجاج إلى أنها لغة رديّة.

وانظر البحر ١/١٨، والإبانة/١٣٦، والمحتسب ١/٣٧، ومعاني الفراء ١/٣-٤، والإنصاف/ ١٢٥، ٤٣٩، والنشر ١/٤٧، والقرطبي ١/١٣٦، والمحرر ١/١٠٠، والتبيان ١/٣١، وأمالى الشجري ٢/١٢٠، والخصائص ٢/١٤، وزاد المسير ١/١٠، واللسان والتهذيب/حمد.

ومفتوحة مع كُلٍّ مضمر^(١) نحو: لنا، ولكم، ولهم، إلّا مع ياء المتكلم
فمكسورة^(٢).

وإذا قيل^(٣): «يا لك ويا لي» احتمل كُلٌّ منهما أن يكون مستغاثاً^(٤) به، وأن
يكون مستغاثاً^(٥) من أجله، وقد أجازهما^(٦) ابن جني في قوله^(٧):

فيا شوق ما أبقى، ويا لي من النوى [ويا دمع ما أجرى ويا قلب ما أضبى]

(١) قال ابن جني: «ومفتوحة مع المضمر نحو الغلام له، وأصلها وأصل كل حرف مفرد وقع في أول
الكلمة أن يكون متحركاً بالفتح، نحو واو العطف وفائه وهمزة الاستفهام ولام الابتداء...» سر
الصناعة/٣٢٥، وانظر فيه ص/٣٢٦. ومعاني الحروف للرماني/٥٦.

(٢) وهو كسر لمناسبة الياء.

(٣) نصّ ابن هشام منقول من الجنى الداني، قال المرادي: «... فإذا قلت: يا لي، احتمل أن يكون
مستغاثاً به ومستغاثاً من أجله، وقد أجاز ابن جني الوجهين في قول أبي الطيب...» انظر الجنى
الداني/١٠٣.

ويعيد ابن هشام هذا الكلام تحت «تنبيه» مرة أخرى فيما يأتي.

(٤) أي: أدعوك للتخلص من كذا. دسوقي.

(٥) على تقدير: يا قومي لك. أي: أدعوكم للتخلص من كذا.

(٦) أي التقديرين في يا لك، ويا لي.

(٧) البيت من قصيدة للمتنبّي مدح بها سيف الدولة.

وفيه رواية: ما أضنى، بالضاد المعجمة.

قال الواحدي: يقول: يا شوقي ما أبقاك فلست تنفد، ويا لي: استغاثت من الفراق، كأنه يقول: يا من
لي يمنعني من ظلم الفراق، ويا دمعي ما أجراك، وحذف الكاف المنصوبة، وياء المخاطبة التي قبلها
النداء.

وقوله: يا لي: استغاثت بنفسه.

والشاهد فيه إجازة ابن جني أن تكون اللام في «يا لي» لام المستغاث به، وأن تكون لام المستغاث
من أجله.

وَأَوْجَبَ^(١) ابنُ عصفور في «يالي» أن يكون مستغاثاً من أجله؛ لأنه لو كان مستغاثاً به^(٢) لكان التقدير: يا أدعو لي، وذلك^(٣) غير جائز في غير باب «ظننت»، و«فقدت»، و«عدمت»، وهذا لازم له^(٤)، لا لأبن^(٥) جني، لما سأذكره^(٦) بعدُ.

ومن العرب من يفتح^(٧) اللام الداخلة على الفعل، ويقرأ: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾^(٨).

= انظر شرح الشواهد البغدادية ٢٧٣/٤، والديوان ١٨٥/١، والجني الداني/١٠٣. ولم يذكره السيوطي، لأنه بعد عصر الاحتجاج.

(١) نص ابن عصفور في الجني الداني/١٠٣ «وقال ابن عصفور: الصحيح عندي...».

(٢) سقط «به» من م/١ و ٢ و ٣، وأثبتته لأنه في نص المرادي والمخطوطين الآخرين.

(٣) قال الأمير: «أي لأنه لا يجوز تعدي فعل المضمر المتصل إلى ضمير الفاعل إلا في باب ظن وما ألحق

به...» ١٧٥/١ وعند الدسوقي: «أي للزوم تعدي الفعل إلى ضميرين متصلين أحدهما فاعل والثاني

مفعول، وهما بمعنى واحد، وهذا ممنوع عندهم، لا يجوز إلا في الأبواب المذكورة» ٢٢٠/١.

(٤) أي هو لازم لابن عصفور؛ لأنه يرى أن اللام متعلقة بالفعل في المستغاث به.

(٥) أي وغير لازم لابن جني لأنه يعلق لام المستغاث به بـ «يا» لا بالفعل.

(٦) ذكر في آخر المعنى الحادي والعشرين الخلاف في تعلق لام المستغاث عند ابن جني وابن عصفور

وغيرهم.

(٧) حكى فتح اللام الفراء عن بني سليم، وتميم، قال: «وبنو سليم يفتحون اللام إذا استؤنفت فيقولون:

لَيْقُمْ زيد، ويجعلون اللام منصوبة في كل جهة، كما نصبت تميم لام كي إذا قالوا: جئت لَأَخْذَ

حقي».

انظر معاني القرآن ٢٨٥/١، والجني الداني/١١١، وفي ١٨٣/١ وحكى أبو عمرو ويونس وأبو عبيدة

وأبو الحسن أن من العرب من يفتحها مع الظاهر على الإطلاق، ولغة عكل وبلعبر فتحها مع الفعل.

وانظر سر الصناعة/٣٢٩ - ٣٣٠.

(٨) تنمة الآية: ﴿وَأَنْتَ فِيهِمْ وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾ الأنفال ٣٣/٨.

وأما قراءة فتح اللام فهي عن أبي السمال العدوي.

ولِلَّامِ الجَارَّةُ اثنان وعشرون معنى:

أحدها: الاستحقاق^(١)، وهي الواقعة بين معنى وذاتٍ، نحو «الحمد لله»، و«العزة لله»^(٢)، و«الملك لله»، و«الأمر لله»، ونحو: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾^(٣)، ﴿لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ﴾^(٤)، ومنه^(٥): و^(٦) للكافرين^(٧) النار، أي عذابها.

والثاني: الاختصاص^(٨):

نحو: الجنة للمؤمنين، وهذا الحصر للمسجد، والمنبر للخطيب، والسرج للدابة، والقميص للعبد، ونحو: ﴿إِنَّ لَهُ أَبًا شَيْخًا﴾^(٩)،

= وانظر البحر ١٩٨/٤، ومختصر ابن خالويه ٤٩، وتوضيح المقاصد ١٩٨/٤. وسر الصناعة ٣٣٠/١، والجنى الداني ١٨٣، وشرح التسهيل ٢٦٠/٢، والجنى الداني ١٨٣.

(١) في الجنى الداني: «قال بعضهم: وهو معناها العام؛ لأنه لا يفارقها» انظر ص/٩٦.

(٢) غلق على هذا الشهاب بقوله: «ما ذكره ابن هشام غير مُهَذَّب ولا مُسَلَّم» انظر الحاشية ٣٢٤/٧.

(٣) سورة المطففين ١/٨٣.

(٤) الآية: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسْجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ وَسَعَىٰ فِي خَرَابِهَا أُولَٰئِكَ مَا كَانَ لَهُمْ أَنْ يَدْخُلُوهَا إِلَّا خَافِينَ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ سورة البقرة ١١٤/٢، وانظر المائدة ٤١/٥.

(٥) ما ذكره من قبل وقعت فيه اللام بين معنى وذات، وما ذكره هنا جاءت فيه اللام بين ذاتين، واستدرك بقوله: عذابها ليتحقق الشرط الأول، وانظر حاشية الأمير ١٧٥/١.

(٦) الواو ثابتة في المخطوطات، وسقطت من المطبوع.

(٧) الصواب أن يكون مثاله: النار للكافرين، لا كما ذكره.

وانظر الجنى الداني ٩٦.

(٨) وهي الداخلة بين ذاتين، ولا يصح فيها الملك في الداخلة عليها اللام للأخرى.

(٩) الآية: ﴿قَالُوا يَتَّخِذُ الْغَزِيرُ إِنَّ لَهُ أَبًا شَيْخًا كَبِيرًا فَخُذْ أَحَدَنَا مَكَانَهُ إِنَّا نَرَاكَ مِنْ الْمُحْسِنِينَ﴾ يوسف ٧٨/١٢.

﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ﴾^(١)، وقولك: هذا الشعر لحبيب^(٢)، وقولك: أدوم لك ما تدوم^(٣) لي.

والثالث: المِلْك^(٤):

نحو: ﴿لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾^(٥)، وبعضهم^(٦) يستغني بذكر الاختصاص عن ذكر المعنيين^(٧) الآخرين، ويمثل له بالأمثلة المذكورة، أو^(٨) نحوها.

(١) آية الميراث: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلَّذِ كَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ الشُّدُسُ...﴾ النساء ١١/٤.

(٢) في م/١ «لَحَبِيب» كذا.

وحبيب هو أبو تمام الطائي. وقد وقعت اللام هنا بين معنى وذات وقد تعقبه الدماميني، ورأى أنه من القسم الأول وهو الاستحقاق، وكذا المثال الذي بعده. انظر الشمني ٢٩/٢، والأمير ١٧٧/١.

(٣) في م/٣ «ما دمت لي». وذكر المرادي هذا المثال لشبه الملك. الجني/٩٦.

(٤) قال الزجاجي: «لام الملك مُوصِلَةٌ لمعنى المِلْك إلى المالك، وهي مُتَّصِلَةٌ بالمالك لا المملوك...» اللامات/٤٧.

(٥) الآية: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ لَهُ...﴾ سورة البقرة ٢٥٥/٢، ووردت في سور أخرى.

(٦) هو المالقي في رصف المباني/٢١٨ وانظر همع الهوامع ٢٠٠/٤.

وقال المرادي: «المِلْك...» وقد جعله بعضهم أصل معانيها، والظاهر أنَّ أصل معانيها الاختصاص، وأما المِلْك فهو من أنواع الاختصاص، وهو أقوى أنواعه، وكذلك الاستحقاق؛ لأن من استحق شيئاً فقد حصل له به نوع اختصاص «الجني الداني/٩٦».

(٧) أي الملك، والاستحقاق.

(٨) في المطبوع «ونحوها» ومثله في م/٣ و٤.

ويرجّحه^(١) أن فيه قليلاً^(٢) للاشتراك، وأنه^(٣) إذا قيل: «هذا المال لزيد والمسجد» لزّم القول بأنها للاختصاص مع كون زيد قابلاً للملك؛ لئلا يلزم استعمال المشترك^(٤) في معنييه^(٥) دفعةً، وأكثرهم^(٦) يمنعه.

الرابع: التمليك^(٧): نحو: «وهبت لزيد ديناراً».

الخامس: شبه التمليك^(٨): نحو: ﴿جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا﴾^(٩).

-
- (١) أي يُرجّح جعل الاختصاص أصلاً للملك والاستحقاق.
- (٢) وهو خلاف الأصل، وتكون لعشرين معنى بدلاً من اثنين وعشرين. وفي الشمني ٢٩/٢ «والصحيح ما قاله سيبويه من أنها للاستحقاق، وهو معناها الخاص لأنه لا يفارقها، وإنما جعلت للملك لأنه ضرب من الاستحقاق، وقد يدخلها مع ذلك معان أخرى» وهذا النص للمراي في شرح التسهيل.
- كذا عن الشمني، وانظر قريباً من هذا في الجنى الداني/٩٦.
- (٣) أي وأنه يُرجّحه أنه إذا قيل...
- (٤) وهو اللام.
- (٥) أي: الاختصاص والملك؛ إذ الاختصاص غير الملك.
- (٦) أي: يمنع ما ذهب إليه بعضهم من الاستغناء بالاختصاص عن ذكر الملك والاستحقاق، أو أكثرهم يمنع استعمال المشترك في معنييه دفعة.
- (٧) انظر الجنى الداني/٩٦، وفي الدسوقي ٢٢١/١ «وهي الداخلة على الملك بعد ما يفيد تمليكاً كالهبة والمنحة والصدقة».
- (٨) كذا في الجنى الداني/٩٧ وانظر بصائر ذوي التمييز ٤٠٩/٤ اللام، وشرح ابن عقيل ٢٥٦/٢ وشبه التمليك يكون مدخول اللام فيه على من هو شبيه بمن ملك شيئاً ولكنه في الحقيقة لا سبيل إلى الملك فيه. ودليل ذلك الآية بعده.
- (٩) الآية: ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَجَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنْفُسِكُمْ بَنِينَ وَحَفَدَةً وَرَزَقَكُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ أَفَبِالْبَاطِلِ يُؤْمِنُونَ وَنِعْمَتِ اللَّهِ هُمْ يَكْفُرُونَ﴾ سورة النحل ٧٢/١٦.
- والشاهد في الآية في «لكم» في الموضعين، وكان يستحسن بالمصنف أن يكمل الآية ليشمل البنين والحفدة في الجعل.

السادس: التعليل^(١)، كقوله^(٢):

ويومَ عَقَرْتُ للعذارى مطيَّتي [فيا عَجَباً من رَحَلها المتَحَمِّل]
وقوله تعالى: ﴿لَا يَلْفِ قُرَيْشٌ﴾^(٣)، وتعلُّقها بـ ﴿فَلْيَعْبُدُوا﴾^(٤)، وقيل بما
قبله، أي^(٥): ﴿فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَّأْكُولٍ * لَا يَلْفِ قُرَيْشٌ﴾^(٦).
ورُجِّح^(٧) بأنهما في مصحف أبي سورة واحدة، وضَعَف^(٨) بأن «جَعَلَهُمْ

(١) وهي التي يصلح في مكانها «من أجل».

(٢) البيت لامرئ القيس من معلقته.

والشاهد فيه في قوله: للعذارى، فاللام للتعليل، أي لأجل العذارى. قال الأصمعي: «عَجِبَ لِمَا فَعَلَ
من عَقَر نَاقَتَهُ حَتَّى حَمَلَ رَحَلَهَا عَلَى أُخْرَى، كَأَنَّهُ سَفَهُ نَفْسَهُ لَذَلِكَ، فَقَالَ: يَا عَجَباً، يَرَوِي بِالتَّنْوِينِ..
وَتَرَكَ تَنْوِينَهُ». أي: يا عجباً.

انظر شرح البغدادي ٢٧٤/٤، والديوان ١١/١، وشرح السيوطي ٥٥٨/٥، والخزانة ٦٦/٢، والبصائر
٤٠٩/٤.

(٣) سورة قريش ١/١٠٦.

(٤) الآية: ﴿فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ﴾ سورة قريش ٣/١٠٦.

(٥) هذا الرأي للخليل بن أحمد. انظر البحر ٥١٤/٨، والدر المصون ٥٧١/٦، والكشاف ٣٦٠/٣.

(٦) الآية ٥ من سورة الفيل.

وتعليقها بما قبلها هو رأي الأخفش. انظر البحر ٥١٤/٨، والدر المصون ٥٧٠/٦، ومعاني الفراء
٣٩٣/٣، ومعاني الأخفش ٥٤٥/٥، والقرطبي ٢٠٠/٢٠ - ٢٠١.

(٧) الذي رَجَّحَهُ هو الزمخشري قال: «وقيل هو متعلِّق بما قبله أي فجعلهم كعصف مأكول لإيلاف
قريش، وهذا بمنزلة التضمين في الشعر، وهو أن يتعلَّق معنى البيت بالذي قبله تعلُّقاً لا يصحُّ إلّا به،
وهما في مصحف أبي سورة واحدة بلا فَضْل، وعن عمر أنه قرأهما في الثانية من صلاة المغرب،
وقرأ في الأولى والثين» الكشاف ٣٦٠/٣، والنص في البحر ٥١٣/٨.

(٨) الجزء على الكفر في الآخرة لا في الدنيا، وحينئذ فلا يكون جعلهم كعصف مأكول لأجل
كفرهم... دسوقي ٢٢١/١.

وانظر ردّ الحوفي في البحر ٥١٤/٨، والدر المصون ٥٧١/٦.

كَعَصْفٍ» إنما كان لكفرهم وجرأتهم على البيت، وقيل متعلقة بمحذوف تقديره^(١):
اعجبوا:

وقوله^(٢) تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾^(٣)، أي: وإنه من أجل حُبِّ المال
لبخيل^(٤).

وقراءة حمزة: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لِمَا آتَيْنَاكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ﴾^(٥)

(١) هذا للفراء والكسائي. انظر معاني الفراء ٢٩٣/٣، والدر المصون ٥٧١/٦، والبحر المحيط ٨/٥١٤
قال: «والكسائي والفراء تتعلّق باعجبوا مضمرة، أي اعجبوا لإيلاف قريش رحلة الشتاء
والصيف، وتركيبهم عبادة ربّ هذا البيت...». وانظر إعراب النحاس ٧٧٢/٣.

ونسب هذا الشوكاني إلى الكسائي والأخفش، وسماها لام التعجب، انظر فتح القدير ٤٩٨/٥،
وكذا سماها الزجاجي. انظر اللامات ٧٢.

(٢) أي ومما يأتي للتعليل...، وفي م/٤ وه «وكقوله تعالى».

(٣) العاديات ٨/١٠٠.

(٤) قال أبو حيان: «... لشديد، أي قويّ في حُبِّه، وقيل لبخيل بالمال، ضابط له، ويقال للبخيل، شديد
ومتشدد، وقال طرفة:

أرى الموت يعتام الكرام ويصطفي عفيفة مال الفاحش المتشدد».

البحر ٥٠٥/٨.

(٥) الآية: ﴿... ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِءَ وَلَتَنْصُرُنَّهُ قَالَ أَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ
عَلَىٰ ذُلِّكُمْ إِصْرِي قَالُوا أَأَقْرَرْنَا قَالَ فَاشْهَدُوا وَأَنَا مَعَكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ﴾ آل عمران ٨١/٣.

- قراءة جمهور السبعة «لَمَّا» بفتح اللام وتخفيف الميم.

- وقرأ حمزة وهبيرة عن حفص عن عاصم والحسن والأعمش ويحيى بن وثاب والخزاز «لِما»
بكسر اللام وتخفيف الميم.

وانظر البحر ٥٠٨/٢، والسبعة ٢١٣، والكتاب ٤٥٥/١ - ٤٥٦، والرازي ١١٧/٨، والبيان ١/

٢٠٩، والنشر ٢٤١/٢، والتيسير ٨٩، والطبري ٢٣٦/٣، وحجة الفارسي ٦٢/٣، والكشف ١/

٣٥١، ومعاني الفراء ٢٢٥/١.

وانظر بقية المراجع في كتابي «معجم القراءات».

الآية، أي ^(١) لأجل إيتائي ^(٢) إياكم بعض الكتاب و، الحكمة، ثم لمجيء محمد ﷺ مصدقاً لما معكم لتؤمننَّ به. فما ^(٣): مصدرية، فيهما، واللام تعليلية، وتعلقت ^(٤) بالجواب ^(٥) المؤخر على الاتساع ^(٦) في الظرف، كما قال الأعشى ^(٧):

[رَضِيعِي لَبَانٍ ثَدَحِي أُمُّ تَحَالَفَا بِأَسْحَمَ دَاجٍ عَوْضٌ لَا نَتَفَرَّقُ

ويجوزُ كونُ «ما» موصولاً اسماً ^(٨)، فإن ^(٩) قلت: فأين العائد في «ثم جاءكم

(١) هذا للزمخشري، ودرج على عادته ألا يعزو الفضل لأهله.

انظر الكشف ٣٣٢/١، ومثله في البحر ٥١١/٢ منقولاً عن الكشف.

(٢) في م/١ «إيتائي»، ومثله في نسخة مبارك، وفي بقية المخطوطات والمطبوع «إيتائي»، وكذلك جاء في نص الزمخشري الذي نقل منه المصنف.

(٣) لم أجد هذا لغير الزمخشري فيما بين يدي من المراجع، وقد بدأ به ثم ثنى بأنه يأتي موصولاً.

(٤) أي: هي ومجرورها المصدر على رأي الزمخشري، والموصول عند غيره.

(٥) وهو «لتؤمننَّ».

(٦) ومن هذا الاتساع جواز إعمال ما بعده فيه.

(٧) تقدم البيت في «باب» «عوض»، وأنَّ العامل فيه «نتفرق» وقد ذكره هنا أيضاً مستشهداً به على جواز

عمل ما بعد الظرف فيه وهو متقدم عليه. ويذكره مرة ثالثة في الباب الخامس في النوع الثاني من الجهة السادسة عشرة يبيِّن أنه مغتفر لتوسعهم في الظرف.

(٨) ذكر هذا الزمخشري بعد أن ذكر أنه حرف مصدرية، وغالب المتقدمين يذهب إلى أنه اسم

موصول، وأنه لا يجوز غيره، وذكر العكبري فيه وجهاً ثالثاً وهو أنه يجوز أن يكون نكرة موصوفة.

انظر البحر ٥١١/٢، والكشاف ٣٣٢/١، والبيان ٢٠٩/١، ومشكل إعراب القرآن ١٤٧/١،

والتيبان/٢٧٥، ومعاني الفراء ٢٢٥/١، وإعراب النحاس ٣٤٩/١.

(٩) نص الزمخشري أحكم من تلخيصه له هنا قال: «فإن قلت: كيف يجوز ذلك والعطف على آيتكم

وهو قوله: ثم جاءكم، لا يجوز أن يدخل تحت حكم الصفة؛ لأنك لا تقول: للذي جاءكم رسول

مصدق لما معكم؟ قلت: بلى، لأن ما معكم في معنى ما آتيتكم، فكأنه قيل: للذي آتيتكموه،

وجاءكم رسول مصدق له» الكشف ٢٣٢/١.

رسول؟ فالجواب^(١): إِنَّ «ما معكم» هو نفس «ما آتيتكم»، فكأنه قيل: مُصَدِّقٌ له، وقد يَضْعُفُ^(٢) هذا لقلته نحو^(٣):

[فَيَا رَبَّ لَيْلَى أَنْتَ فِي كُلِّ مَوْطِنٍ] وَأَنْتَ الَّذِي فِي رَحْمَةِ اللَّهِ أَطْمَعُ

وقد يُرَجَّحُ^(٤) بأن الثواني يُتَسَامَحُ فيها كثيراً.

وأما قراءة الباقيين^(٥) بالفتح فاللام لام لتوطئة^(٦)، وما^(٧) شرطية، أو اللام

(١) كذا في المخطوطات، وفي المطبوع «قلت: إن...».

(٢) أي جعل الاسم الظاهر في موضع الضمير في الصلة ضعيف، فإن قوله: لما معكم فيه إظهار في محل الإضمار، والأصل مصدق له، أي: لما آتيتكم. دسوقي ٢٢٢/١.

(٣) البيت لمجنون بني عامر، وصدره ما وضعته بين معقوفين. والشاهد فيه أنه وضع الاسم الظاهر موضع ضمير الغيبة لضرورة الشعر، والقياس: وأنت الذي في رحمته.

وذهب الشمني وابن الملا تبعاً للعيني إلى أن التقدير: في رحمتك، للإخبار بالاسم الظاهر عن «أنت»، ورآه البغدادي غفلةً منهم؛ لأن الظاهر هنا موصول يجب أن يكون عائده ضميراً غائباً. انظر شرح البغدادي ٢٧٦/٤، وشرح السيوطي/٥٥٩. ولم أجد البيت في ديوانه.

(٤) قال من قبل: فأين العائد في «ثم جاءكم رسول؟» وقدره، ثم ذكر ضعف هذا التقدير، ثم عاد إلى ترجيحه هنا في أن «جاءكم» تابع، ويغترف في التابع ما لا يغترف في المتبوع، فقلوه: «وقد يرجح» جواب عن الضعف في قوله: وقد يضعف.

(٥) وهي قراءة الجمهور «لما آتيتكم» بفتح اللام من «لَمَّا».

(٦) اللام الموطئة للقسم؛ لأن أخذ الميثاق بمعنى الاستحلاف.

(٧) ما شرطية منصوبة على المفعول بالفعل بعدها، وهو قول الكسائي.

وسأل سيبويه الخليل عن هذه الآية فذكر أن «ما» بمنزلة الذي، ودخلتها اللام كما دخلت على «إِنَّ» حين قلت: والله لئن فَعَلْتُ لَأَفْعَلَنَّ. وإلى هذا ذهب الرمخشري، فأجاز أن تكون «ما» شرطية أو موصولة.

للابتداء، و«ما»^(١) موصولة، أي الذي آتيتكموه، وهي مفعولة على الأول، ومبتدأ على الثاني.

ومن ذلك^(٢) قراءة حمزة والكسائي ﴿وَجَعَلْنَا مِنْكُمْ أُمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لِمَا صَبَرُوا﴾^(٣) بكسر اللام^(٤).

ومنها^(٥) اللام الثانية^(٦) في نحو: «يا لزيدٍ لعمرٍ»، وتعلّقها بمحذوف^(٧)، وهو

(١) ومن ذهب إلى هذا الفارسي، وما مبتدأ، وصلتها الفعل بعدها، وذهب غيره إلى أنها موصولة مفعول بفعل جواب القسم.

وانظر تخريج هذه الآراء في إعراب «لَمَّا» المراجع الآتية: البحر ٥١١/٢، الدر المصون ١٥٢/٢، البيان ٢٠٩/١، الكشف ٣٣٢/١، الكتاب ٤٥٥/١.

وسوف يعود المصنّف للحديث عن هذه القراءة في الباب الثاني من هذا الكتاب في إعراب الجمل، والخلاف في الجواب وما يترتب عليه.

(٢) أي من جعل اللام للعلّة، وهو المعنى السادس.

(٣) تنمة الآية: ﴿... وَكَانُوا بِأَيْمَانِنَا يُوقِنُونَ﴾ السجدة ٢٤/٣٢.

(٤) والقراءة بكسر اللام عن حمزة والكسائي وطلحة والأعمش وعبدالله بن مسعود ورويس عن يعقوب ويحيى وخلف.

وقراءة باقي السبعة «لَمَّا» بفتح اللام وتشديد الميم، أي حين صبروا.

انظر البحر ٢٠٥/٧، والطبري ٧١/٢١، والإتحاف ٣٥٢، والسبعة ٥١٦، والنشر ٣٤٧/٢، والتيسير ١٧٣، وانظر بقية المراجع في كتابي «معجم القراءات».

(٥) أي من اللام المفيدة للتعليل.

(٦) وهي لأم المستغاث من أجله.

(٧) قال المرادي: «وهذه اللام هي في الحقيقة لام التعليل، وهي متعلّقة بفعل محذوف، فإذا قلت: يا

لزيدٍ لعمرٍ، فالتقدير: أدعوك لعمرٍ»

قال ابن عصفور قولاً واحداً، وليس كذلك بل قيل: إنها تتعلّق بحال محذوفة. أي: مدعوّاً لعمرٍ الجنى الداني/١٠٤. وانظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٠٩/٢.

ونصّ المصنّف منتزع من كتاب المرادي.

فعلٌ من جملةٍ مستقلة، أي: أدعوك لعمرٍ، أو اسمٍ هو حالٌ من المنادى أي^(١): مدعواً لعمرٍ، قولان. ولم يطلع ابن عصفور على الثاني فنقل الإجماع على الأول. ومنها^(٢) اللامُ الداخلة^(٣) لفظاً على المضارع في نحو: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ﴾^(٤)، وانتصاب^(٥) الفعل بعدها بأن^(٦) مضمرة بعينها وفاقاً للجمهور، لا بأن^(٧) مضمرة، أو بكى المصدرية مضمرة خلافاً للسيرافي وابن كيسان، ولا باللام بطريق الأصالة^(٨) خلافاً لأكثر الكوفيين، ولا^(٩) بها لنيابتها عن «أن» خلافاً لثعلب. ولك إظهار «أن»^(١٠) فتقول: «جئتُك لأن تكرمني»، بل قد يجب، وذلك إذا اقترن الفعل بلا^(١١)،

(١) سوف يعزو هذا لابن الباذش فيما يأتي.

(٢) أي من لام التعليل.

(٣) خَصَّ هذا باللفظ لأنها من حيث المعنى جازة للمصدر المنسبك من أن المقدرة والفعل، فهي في اللفظ داخلة على الفعل، وفي المعنى على غيره.

(٤) الآية: ﴿بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ... مَا نَزَّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ سورة النحل ١٦/٤٤.

وقوله تعالى: ﴿لِتُبَيِّنَ﴾: اللام لام التعليل، وتسمى لام كي، وهي التي تخلفها «كي» في التعليل.

(٥) انظر المسألة/٧٩ في الإنصاف في مسائل الخلاف/٥٧٥.

(٦) هذا رأي البصريين، وهي مضمرة جوازاً. وانظر الجنى الداني/١١٥.

(٧) وحمل ابن كيسان على المراوحة بينهما أن العرب تظهر بعدها أن تارة وكي تارة أخرى. انظر الهمع

١٤٠/٤، وشرح التسهيل ١٠٨/٣، والجنى الداني/١١٥.

(٨) أي اللام هي الناصبة، وأنها بطل فيها معنى الجر وعملها في الأسماء.

(٩) أي باللام، وانظر الهمع ١٤٠/٤، وشرح المفصل ٢٠/٧.

(١٠) أي بعد لام التعليل.

(١١) لا: النافية.

نحو: ﴿لَيْلًا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ﴾^(١)، لئلا يحصل الثقل^(٢) بالتقاء المثلين.

* * *

(١) الآية: ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ لَيْلًا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ فَلَا تَحْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِي وَلَئِيَّمْ نَفَعْتِي عَلَيْكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ سورة البقرة ١٥٠/٢.

(٢) أحد المثلين هو اللام الجارة، والثانية هي لام «لا»، ولولا ظهور «أن» لصارت: لَيْلًا، فَأُظْهِرَتْ «أَنَّ» وأُدْغِمَتْ فِي اللّام بَعْدَهَا كَذَا: لِأَنَّ لَا، ثُمَّ: لَيْلًا.

فَرْع

أجاز أبو الحسن^(١) أن يُتَلَقَّى القسم بلام كي، وجعل منه: ﴿يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ لِيَرْضَوْكُمْ﴾^(٢)، فقال^(٣): المعنى لِيَرْضَوْكُمْ. قال أبو علي: وهذا^(٤) عندي أولى من أن يكون مُتَعَلِّقاً بـ ﴿يَحْلِفُونَ﴾، والمقسم عليه محذوفاً^(٥) وأنشد أبو الحسن^(٦):
 إذا قلت: قدني، قال: بالله حِلْفَةٌ لِتُغْنِي عَنِي ذَا إِنَائِكَ أَجْمَعَا

(١) الأخفش، وهذا الذي ذكره المصنّف هنا هو لابن عصفور في شرح الإيضاح.

انظر شرح الشواهد للبغدادى ٢٧٦/٤.

(٢) تنمة الآية: ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ إِنْ كَانُوا مُؤْمِنِينَ﴾ التوبة ٦٢/٩.

(٣) قال الأخفش: «وسيحلفون بالله لكم ليرضوكم، ولا أعلمه إلا على قوله: ليرضوكم»، كما قال الشاعر:

إذا قلت قدني

أي ليغنيّ عني.. معاني القرآن / ٣٣٣ - ٣٣٤.

وسوف يعود ابن هشام للحديث عن الآية في إعراب الجمل التي لا محل لها من الإعراب، وكذا في الجهة السادسة من الباب الخامس، ويعزو هذا الرأي للكسائي وأبي حاتم.

وفي البحر ٦٤/٥ «واللام لام كي، وأخطأ من ذهب إلى أنها جواب القسم».

(٤) ذكر هذا أبو علي في العسكريات. انظر شرح الشواهد للبغدادى ٢٧٦/٤، وذهب إلى مثل هذا ابن الأنباري في البيان ٣٣٦/١، وأبو حاتم أيضاً. انظر البحر ٤٩٧/٦.

(٥) كذا في المخطوطات ما عدا الخامسة ففيها «محذوف»، ومثله في المطبوع. والتقدير: يحلفون بالله ليرضوكم ليفعلنّ كذا.

(٦) قائل البيت حُرَيْث بن عَنَاب النبهاني من طي.

وروايته في اللسان:

إذا هو آلى حِلْفَةً قلتُ مثلها لِتُغْنِي عَنِي ذَا آتَى بِكَ أَجْمَعَا

وفيه رواية أخرى: إذا قلتُ قطني قلتُ آليْتُ حِلْفَةً...

والجماعة يَأْبُونُ هذا^(١)؛ لأنَّ القسم إنما يُحَاب^(٢) بالجملة. ويروون البيت^(٣):
«لَتُعْنِنَ»، بفتح اللام وبنون^(٤) التوكيد، وذلك على لغة فزارة في حذف آخر الفعل
لأجل النون إذا^(٥) كان ياء تلي كسرة، كقوله^(٦):

وَأَبِكَنَّ عَيْشاً تَقْضَى بَعْدَ جِدَّتِهِ طَابَتْ أَصَائِلُهُ فِي ذَلِكَ الْبَلَدِ

= وفي البيت رواية: لَتُعْنِنَ، وفيه رواية أخرى بفتح اللام.

وقوله: إذا قال: أي الغلام الضيف. قطني أو قدني على الروایتين معناه يكفيني، أي حشبي ما شربت،
فيقول المضيف: اشرب جميع ما في الإناء ولا تركه عليّ. وذا إنائك: أي صاحب إنائك، وهو اللبن.
والشاهد فيه عند الأخفش أنه أجاز أن يقع جواب القسم المضارع المقرون بلام كي: والقسم:
حلفة، والمضارع: لتعني.

وذكر ابن يعيش في شرح المفصل أن أبا الحسن أنشده بفتح اللام للقسم، وفتح آخر الفعل على
إرادة نون التوكيد، وحذفها ضرورة. وذهب البغدادي إلى أن هذه الرواية عن الأخفش غير صحيحة.
وحزب شاعر إسلامي من شعراء الدولة الأموية.

انظر شرح البغدادي ٢٧٦/٤، وشرح السيوطي/٥٥٩، وأمالى ثعلب/٦٠٦، والخزانة ٥٨٠/٤،
٥٨٤. وشرح المفصل ٨/٣ - ٩، والعيني ٣٥٤/١، ٣٦٠/٣، ومعاني الأخفش/٣٣٤،
واللسان/لوم، وشرح الرضي ٤٠٥/٢.

(١) أي تلقي القسم بلام كي، وانظر البحر ٩٠/٨ لا يحفظ من لسانهم: والله ليقوم.. بكسر اللام
وحذف النون.

(٢) وما تدخل عليه اللام يكون مفرداً؛ لأنه في تأويل مصدر، على تقدير أن والفعل.

(٣) هذه رواية ثعلب في أماليه. انظر الأمالي/٦٠٦ وشرح البغدادي ٢٧٧/٤ - ٢٧٨.

(٤) وكذا جاءت في شرح المفصل ٨/٣ - ٩ ومثله عند العيني.

(٥) وبنون: كذا في المخطوطات، وفي المطبوع «ونون».

(٦) «إذا» كذا في المخطوطات وفي المطبوع «إن».

(٧) قائل البيت غير معروف، وجاء تاماً في م/٤ و٥، وذكر صدره في م/١ و٢، وأُسْكِمِلَ على هامش

هاتين النسختين عجزه.

وقَدَّرُوا^(١) الجوابَ محذوفاً، واللام^(٢)، متعلّقةً به، أي لِيَكُونَنَّ كذا ليرضوكم، ولتَشْرَبَنَّ^(٣) لِتُغْنِي عني.

السابع: تأكيد النفي^(٤):

وهي الداخلة في اللفظ على الفعل مسبوقه بما كان أو بلم يكن، ناقصتين، مسندتين^(٥) لما أُسْنِدَ إليه الفعلُ المقرون باللام، نحو: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ﴾^(٦)،

= والشاهد فيه: وَأَبْكَيْنَ، وأصله ابكَيْنَ، فحذفت الياء وهي لام الفعل على لغة فزارة التي ذكرها المصنّف، والخطاب لمذكّر بدليل ما بعده:

يا عمرو أَحْسِنْ نِماك الله بِالرُّشْدِ وأَقِرِ السَّلامَ على الْأَنْقَاءِ والشمَد
وقد أنشدتهما ابن الأنباري في أول شرح المفضليات عن أحمد بن عبيد، وحكى الفراء هذه اللغة عن طيئ.

انظر شرح البغدادى ٢٨٠/٤، شرح السيوطى ٥٦١.

(١) أي: قدّر الجماعة الجواب في الآية التي أحتجّ بها الأخفش، وهي ٦٢ من سورة التوبة.

(٢) أي: في «ليرضوكم».

(٣) أي: وقدّروا الجواب محذوفاً في البيت واللام متعلّقة به، وهذا على رواية الأخفش.

(٤) وهي لام الجحود، وسميت كذلك لاختصاصها بالنفي.

(٥) أي كان ويكون مسندتان إلى اسم واحد فيهما.

وزهب بعضهم إلى أنها تقع بعد كل فعل منفى نحو: ما جئت لتكرمني.

انظر الجنى الداني/١١٧، وفي شرح التصريح ٢٣٦/٢ «يجوز في سائر أخوات كان كذا زعم بعضهم».

(٦) الآية: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُذَرَّ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ حَتَّى يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَجْتَبِي مِنْ رُسُلِهِ مَنْ يَشَاءُ فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَإِنْ تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا فَلَكُمْ أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ آل عمران ١٧٩/٣، ولو ذكر المؤلف أول الآية لكان فيها شاهدان على هذه اللام.

﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرْ لَهُمْ﴾^(١). ويسمونها أكثرهم لام الجحود لملازمتها للمجد، أي: النفي.

قال النحاس^(٢): «والصواب تسميتها لام النفي؛ لأنَّ الجَحْدَ في اللغة إنكار ما تعرفه، لا مطلق الإنكار» انتهى.

ووجه التوكيد^(٣) فيها عند الكوفيين أنَّ أصل «ما كان لِيَفْعَلَ» ما كان يفعل، ثم أُدخلت اللام زيادةً لتقوية النفي، كما أُدخلت الباء في «ما زيد بقائم» لذلك، فعندهم أنها حرف زائد مؤكّد غير جارٍ^(٤)، ولكنه ناصب^(٥)، ولو كان جاراً لم يتعلّق عندهم بشيء لزيادته، فكيف به^(٦) وهو غير جارٍ؟

(١) الآية: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ ءَامَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ ءَزَادُوا كُفْرًا لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرْ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلًا﴾ النساء ١٣٧/٤، وانظر الآية ٦٨.

(٢) هو أبو جعفر أحمد بن محمد أخذ عن المبرّد والزجاج وتوفي عام/٣٣٨ هـ. انظر بغية الوعاة ١/٣٦٢.

(٣) هي عند الكوفيين زائدة لتأكيد النفي. الجنى الداني/١١٩. وفي الهمع ١٠٩/٤ «ولام الجحود عند البصريين تسمى مؤكّدة لصحة الكلام بدونها؛ إذ يقال: ما كان زيد ليفعل: ما كان زيد يفعل، لا لأنها زائدة: إذ لو كانت زائدة لما كان لنصب الفعل بعدها وجه صحيح».

والفرق بين المذهبين أن لام الجحود عند البصريين تتعلّق بمحذوف هو خبر كان التي قبلها، والتقدير في قولك: ما كان زيد ليفعل: ما كان زيد مريداً للفعل، ومذهب الكوفيين أن الفعل الذي دخلت عليه اللام هو خبر كان ولا حذف عندهم. فاللام زائدة لتأكيد النفي؛ ولذلك يتقدّم معمول ما بعدها عليها.

(٤) وعلى هذا فهو لا يحتاج إلى متعلّق.

(٥) ردّ مذهبهم هذا أبو البقاء بأن نصب الفعل إن كان باللام فليست بزائدة. وانظر الجنى الداني/١١٩. وانظر الخلاف في عملها في الإنصاف/٥٩٣، المسألة/٨٢، وشرح التسهيل ٧٧/٣.

(٦) قوله: «به» مثبت في م/١ و٢ والمطبوع، وسقط من م/٣ و٤ وه.

ووجهه^(١) عند البصريين أن الأصل: ما كان قاصداً^(٢) للفعل، ونفي قصد أبلغ من نفيه^(٣)؛ ولهذا كان قوله^(٤):

يا عاذلاتي لا تُردن ملامتي إن العواذل لسن لي بأمر

أبلغ^(٥) من «لا تلمني»؛ لأنه نهى عن السب، وعلى هذا فهي^(٦) عندهم حرف جرّ معدّ^(٧) متعلق بخبر «كان»^(٨) المحذوف، والنصب بأن مضمرة وجوباً، وزعم كثير من الناس في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ مَكْرُهُمْ لِنَزُولِ مِنْهُ الْجِبَالِ﴾^(٩) في

(١) أي: وجه التأكيد بهذه اللام.

(٢) أي: الخبر مقدّر، وليس ما دخلت عليه اللام.

(٣) نفي قصد أبلغ من نفي الفعل.

وقال الدسوقي ٢٢٣/١ «وفي نسخة: ونفي قصد الفعل أبلغ».

وذكر الدماميني أن هذا مشكل فإن التوكيد حينئذ لم يشتق من اللام لأنه استفيد من نفي المسبب وأراد نفي السبب. وتعقبه الشمني بقوله: «وأقول: بل استفيد التأكيد حينئذ من اللام؛ لأنه استفيد مما تعلقت به، وأقيمت مقامه بعد حذفه» الحاشية ٣٠/٢، وانظر الأمير ١٧٧/١.

(٤) قائله غير معروف، وروايته عند السيوطي: «لا تُردن ملامتي».

وأورده ابن جني في الخصائص في باب «في الاكتفاء بالسبب من المسبب. وبالمسبب من السبب» وقال بعده: «أراد لا تلمني، فاكتفى بإرادة اللوم منه، وهو تال لها ومسبب عنها». والشاهد في البيت في قوله: لا تُردن ملامتي، فهو أبلغ من قولك: لا تلمني. انظر شرح البغدادى ٢٨٣/٤، والخصائص ١٧٤/٣، وشرح السيوطي ٥٦١.

(٥) أي قوله: لا تُردن ملامتي أبلغ..

(٦) أي: اللام عند البصريين.

(٧) أي معدّ للفعل، وهي لام التقوية.

(٨) قاصداً أو مريداً على ما قدره.

(٩) أول الآية: ﴿وَقَدْ مَكْرُوا مَكْرَهُمْ وَعِنْدَ اللَّهِ مَكْرُهُمْ﴾ إبراهيم ٤٦/١٤.

قراءة^(١) غير الكسائي بكسر اللام الأولى وفتح الثانية، أنها لام الجحود^(٢). وفيه نظر؛^(٣) لأنّ النافي على هذا غير^(٤) «ما ولم»؛ ولاختلاف فاعلي^(٥) «كان» و«تزلزل». والذي يظهر لي أنها «لام وكي» وأنّ «إن»^(٦) شرطية، أي: وعند الله جزاء

- (١) قراءة غير الكسائي هي قراءة الجمهور من القراء، بكسر اللام من «لتزول» وفتح الثانية. وقرأ الكسائي وابن عباس ومجاهد وابن وثاب وابن محيصن وابن جريج وعلي: «وإن كان مكرهم لتزول منه الجبال» بفتح اللام الأولى وضمّ الأخيرة. قال العكبري في «إن» وجهان:
- أحدهما: أنها بمعنى «ما»: أي ما كان مكرهم لإزالة الجبال.
- والثاني: أنها مخففة من الثقيلة، والمعنى أنهم مكروا ليزيلوا ما هو كالجبال في الثبوت، ومثل هذا المكر باطل.
- وانظر القراءتين في البحر ٤٣٧/٥ - ٤٣٨، والطبري ١٣/١٦٠، والعكبري ٧٧٣، والقرطبي ٩/٣٨١، ومعاني الفراء ٧٩/٢، والمحتسب ٣٦٥/١، ومعاني الزجاج ٣/١٦٦، والسبعة ٣٦٣، والتبصرة ٥٥٩.
- وانظر بقية المراجع في كتابي «معجم القراءات».
- (٢) انظر مثل هذا عند ابن الأنباري في البيان ٦١/٢، والفراء في معاني القرآن ٧٩/٢، والكشاف ٢/١٨٤ - ١٨٥، وانظر مناقشة هذه المسألة في اللامات ١٧٩ وما بعدها.
- (٣) اعتراض على من ذهب أنها لام الأهود.
- (٤) قال المرادي: «قيل ولا يكون قبلها من حروف النفي إلا ما ولم دون غيرهما، قلت: الظاهر مساواة «إن» النافية لهما في ذلك...» الجنى الداني ١١٦ - ١١٧، وانظر همع الهوامع ١٠٨/٤، وشرح الأشموني ٢٩٠/١، وتوضيح المقاصد ١٩٤/٤.
- (٥) الفاعل في كل هو «مكرهم» والفاعل في تزلزل هو «الجبال».
- (٦) كذا في الدر المصون ٢٨٠/٤، والجواب محذوف، أي: وإن كان مكرهم مقدراً لإزالة الجبال الرواسي.
- وهذا التخريج للزمخشري انظر الكشاف ١٨٤/٢، وأشار إليه الدماميني انظر الشمني ٣١/٢.

مكرهم، وهو مَكْرٌ أَعْظَمُ منه، وإن كان مكرهم لشدته مُعَدًّا لأجل زوال الأمور العظام المشبهة في عظمها بالجبال، كما تقول: أنا أَشَجَعُ من فلان وإن كان مُعَدًّا للنوازل. وقد^(١) تحذف «كان» قبل لام الجحود، كقوله^(٢):

فما جَمَعَ لِيَغْلِبَ جَمَعَ قومي مُقاومةً، ولا فَرَدَ لِفَرْدٍ
أي: فما كان جمع.

وقول أبي الدرداء رضي الله عنه في الركعتين بعد العصر^(٣): «ما أنا لأدعهما».

(١) النص عند المرادي في الجنى الداني/١١٧ ومنه أخذ المصنف.

(٢) البيت لعمر بن معدى كرب الزبيدي الصحابي من قصيدة افتخر فيها بقومه وقبائله من اليمن، وذكر فيها أيامهم ووقائعهم.

والشاهد فيه حذف «كان» بعد لام الجحود، والتقدير: فما كان جمع ليغلب. وذهب الدماميني إلى أنَّ هذا غير متعين لجواز أن تكون «ما» عاملة عمل ليس، والتقدير: فما جمع متأهلاً لغلب قومي.

وانظر البيت في شرح البغدادى ٢٨٤/٤، وشرح السيوطي/٥٦٢، والجنى الداني/١١٧، وشرح الأشموني ٢٩٠/١، وحاشية الصبان ٢٩٣/٣.

(٣) نص الحديث في الجنى الداني/١١٧ قال بعده: «أي ما كنت لأدعهما» فحذف الفعل وانفصل الضمير. وانظر شرح الأشموني ٢٩٠/١.

وفي حاشية الصبان ٢٦٧/٣ «وعبارة الدماميني والشميني: ليس ما ذكره في البيت، وقول أبي الدرداء متعيناً لجواز أن يكون المعنى... وفي قول أبي الدرداء أو ما أنا مريداً لتركهما»، وذلك على جعل ما عاملة عمل «ليس»، وليس على تقدير النفي قبل لام الجحود. وهو تقدير الدماميني. وانظر حاشية الشميني ٣١/٢.

والثامن: موافقة «إلى»^(١):

نحو قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا رَبِّكَ أَوْحَىٰ لَهَا﴾^(٢)، ﴿كُلُّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾^(٣)،
﴿وَلَوْ رُدُّوْا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ﴾^(٤)

والتاسع: موافقة «على»: في الاستعلاء الحقيقي

نحو: ﴿وَيَخْرُجُونَ لِلْأَذْقَانِ﴾^(٥)، ﴿دَعَانَا لِجَنبَيْهِ﴾^(٦)، ﴿وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ﴾^(٧).

(١) أي لانتهاه الغاية. وانظر الإتقان ٢/٢٢٥، واللامات/١٥٧، والبرهان ٤/٣٤٠ - ٣٤١، وتأويل مشكل القرآن/٥٧٢.

(٢) ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا جَنَّتُ أَلَيْسَ بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا﴾ الزلزلة ٩٩/٤ - ٥.

أي أوحى إليها. قال المرادي: «وهو كثير».

(٣) ﴿اللَّهُ الَّذِي رَفَعَ السَّمَوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ثُمَّ أَسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلُّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى يُدِيرُ الْأَمْرَ يُفَصِّلُ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ بِلِقَاءِ رَبِّكُمْ تُوقِنُونَ﴾ الرعد ١٣/٢.

(٤) ﴿بَلْ بَدَأْتُمْ مَا كَانُوا يَخْفَوْنَ مِنْ قَبْلُ وَلَوْ رُدُّوْا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾ الأنعام ٦/٢٨.

(٥) قوله: ﴿قُلْ ءَامِنُوا بِهِ أَوْ لَا تُؤْمِنُوا إِنَّ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ مِنْ قَبْلِهِ إِذَا يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا﴾ وهي الآية/١٠٧ من الإسراء.

﴿وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ يَبْكُونَ وَيَزِيدُهُمْ خُشُوعًا﴾ الإسراء ١٧/١٠٩.

وانظر البحر ٦/٨٨ - ٨٩، والبرهان ٤/٣٤١، والجنى الداني/١٠٠.

(٦) ﴿وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ الضُّرُّ دَعَانَا لِجَنبَيْهِ أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَائِمًا فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُ ضُرَّهُ مَرَّ كَأَن لَّمْ يَدْعُنَا إِلَىٰ ضُرِّ مَسَّهُ كَذَلِكَ زُيِّنَ لِلْمُسْرِفِينَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ يونس ١٠/١٢.

انظر الإتقان ٢/٢٢٥، وشرح الرضي ٢/٣٢٩، وفي البحر ٥/١٢٩ «واللام على بابها عند البصريين والتقدير ملقياً لجنبه لا بمعنى «على» خلافاً لزمعه».

(٧) سورة الصافات ٣٧/١٠٣ ﴿فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ﴾.

وانظر شرح الرضي ٢/٣٢٩، والجنى الداني/١٠١، وفي البحر ٧/٣٧٠، «أي أوقعه على أحد جنبيه في الأرض...».

وقوله^(١):

[تناوله بالرمح ثم اتنى له] فخر صريعاً لليدين وللقم
والمجازي^(٢)، نحو ﴿وَأِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾^(٣)، ونحو قوله عليه الصلاة والسلام
لعائشة رضي الله تعالى عنها^(٤): «اشترطي لهم الولاء».

= وانظر الجنى الداني/١٠١: «وجعل بعضهم منه.. أي على الجبين». والمساعد ٢٥٨/٢.
(١) البيت من قصيدة لجابر بن حنّى التغلبي. وصدره ما وضعته بين معقوفين ووقع هذا المصراع الذي
ذكره المصنّف في شعر لكعب بن حدير، وقاتل ابن محمد بن طلحة بن عبيد الله القرشي، ولعكبر
ابن حدير بن مالك، وغيرهم.
وتناوله بالرمح: طعنه، وقوله: اتنى: أي انثنى، أدغم النون في الثاء ثم أبدلها تاءً، وهو من نادر
التصريف.

والشاهد فيه أنّ «اللام» في قوله: «لليدين» بمعنى «على»، أي فخر صريعاً على اليدين.
وذهب الزمخشري إلى أنّ معناه جعل ذقنه ووجهه للخروج؛ واختصه به لأن اللام للاختصاص. قال
أبو حيان: وقيل اللام بمعنى على.
وجابر شاعر جاهلي كان صديقاً لامرئ القيس، وهو تغلبي.

وانظر شواهد البغدادى ٢٨٦/٤، وشرح السيوطي/٥٦٢، والجنى الداني/١٠١، والبحر ١٠/٦،
٨٦، والكشاف ٢٤٩/٢، والمفضليات/٢١٢، والدر المصون ٣٧٢/٤، وانظر الأزهية/٢٩٩.
(٢) أي وتأتي اللام للاستعلاء المجازي مثل «على».

(٣) ﴿إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ الْآخِرَةِ لِيَسْتَوْفُوا وَجُوهَكُمْ
وَلِيَدْخُلُوا الْمَسْجِدَ كَمَا دَخَلُوهُ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَلِيُتَبَرَّأُوا مَا عَلُوا النَّبِيَّ﴾ سورة الإسراء ٧/١٧.
وقوله: فلها في اللام ثلاثة أقوال: الأول أنها بمعنى على، والثاني أنها بمعنى إلى، قاله الطبري، أي:
فإليها ترجع الإساءة، والثالث أنها على بابها.

انظر الدر المصون ٣٧٢/٤ - ٣٧٣، والبحر ١٠/٦، والطبري ٢٤/١٥.

(٤) عن عائشة قالت: دخلت عليّ بريرة فقالت: إنّ أهلي كاتبوني على تسع أواق في تسع سنين، في
كل سنة أوقية فأعينيني، فقلت لها: إنّ شاء أهلك أن أعدها لهم عدّة واحدة وأعتقك، ويكون الولاء
لي فعلت. فذكرت ذلك لأهلها، فأبوا إلا أن يكون الولاء لهم، فأتتني، فذكرت ذلك، قالت: =

وقال النحاس^(١): المعنى «من أجلهم»، وقال: «ولا يُعْرِفُ^(٢) في العربية لهم بمعنى عليهم».

والعاشر: موافقة «في»:

نحو: ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَمَةِ﴾^(٣)،

= فانتهرتها، فقالت: لا ها لله، إذا قالت، فسمع رسول الله ﷺ، فسألني، فأخبرته، فقال: اشتريها وأعتقها، واشترطي لهم الولاء، فإن الولاء لمن أعتق... صحيح مسلم بشرح النووي ١٤٥/١٠ «كتاب العتق».

وذكر الإمام النووي في شرحه على الصحيح ص/١٤٠ «وهذا مشكل من حيث إنها اشترتها وشرطت لهم الولاء، وهذا الشرط يفسد البيع، ومن حيث إنها خدعت البائعين وشرطت لهم ما لا يصح ولا يحصل، وكيف أذن لعائشة في هذا، ولهذا الإشكال أنكر بعض العلماء هذا الحديث بجملته وهذا منقول عن يحيى بن أكثم، واستدل بسقوط هذه اللفظة في كثير من الروايات.

وقال جماهير العلماء: هذه اللفظة صحيحة، واختلفوا في تأويلها، فقال بعضهم: قوله: اشتري لهم، أي عليهم، كما قال تعالى: ﴿لَهُمُ اللَّعْنَةُ﴾ بمعنى عليهم، وقال تعالى: ﴿إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ أَنْفُسَكُمْ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾ أي فعلها، وهذا منقول عن الشافعي والمزني وغيرهما أيضاً... وقيل: معنى اشتري لهم الولاء أظهري لهم حكم الولاء...».

(١) ما أنكره النحاس معروف في هذه اللغة فقد جاء في اللسان: «وقد شرط له وعليه كذا يشترط ويشترط شرطاً، واشترط عليه... وشرط له في ضيعته...». وانظر التاج. وعلى قول النحاس هذا: تكون اللام للتعليل. وعلى ما خرّج عليه الحديث تكون اللام بمعنى على للاستعلاء المجازي.

(٢) «ولا يُعْرِفُ» كذا جاء في المخطوطات، وفي المطبوع: ولا نعرف.

(٣) الآية: ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَمَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئاً وَإِنْ كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا وَكَفَى بِنَا حَاسِبِينَ﴾ الأنبياء ٤٧/٢١.

وفي اللام ثلاثة آراء: الأول للزمخشري أنها مثلها في قولك: جئت لخمسة خلون من الشهر، أي بمعنى عند.

والثاني: بمعنى «في» وإليه ذهب ابن قتيبة وابن مالك، وهو رأي الكوفيين.

﴿لَا يَجْلِيهَا لَوْفَهَا إِلَّا هُوَ﴾^(١)، وقولهم: «مضى لسبيله»^(٢)، قيل^(٣): ومنه: ﴿يَلَيِّنَنِي قَدَمْتُ لِحَيَاتِي﴾^(٤)، أي^(٥): في حياتي، وقيل: للتعليل. أي لأجل حياتي في الآخرة.

والحادي^(٦) عشر: أن تكون بمعنى «عند»: كقولهم^(٧): «كتبته لِحَمْسٍ خَلَوْنَ»

= والثالث: أنها على بابها من التعليل، ولكن على حذف مضاف أي: لحساب يوم القيامة.، وقال الرمخشري: لأهل يوم القيامة أي: لأجلهم.

انظر الدر المصون ٨٩/٥ - ٩٠، والكشاف ٣٣٠/٢، والإتقان ٢٢٥/٢.

(١) ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسِنُهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّي لَا يُجَلِّيهَا لِوَفِّيهِ إِلَّا هُوَ نَقَلَتْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا تَأْتِيكُمُ إِلَّا بَغْثَةٌ يَسْأَلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنْهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ اللَّهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ الأعراف ١٨٧/٧.

انظر المحتسب ٢٨٢/٢ «... أي عند وقتها» كذا جاء فيه.

(٢) وفي اللسان والتاج: مضى بسبيله، ومثله في المحكم، ولم يثبتوا: مضى لسبيله.

(٣) أي مما جاءت فيه اللام بمعنى «في».

(٤) الآية: ﴿يَقُولُ...﴾ سورة الفجر ٢٤/٨٩.

(٥) النص للمرادي في الجنى الداني/٩٩، وانظر الإتقان ٢٢٥/٢.

وذهب الرمخشري إلى أن اللام بمعنى عند كقولك: جئته لعشر ليالٍ خَلَوْنَ من رجب. وذكر هذا عنه أبو حيان، ثم قال: «وقال قوم: لحياتي: في قبيري...» انظر البحر ٤٧١/٨، والكشاف ٣٣٧/٣. وفي حاشية الشهاب ٣٦٠/٨ ذكر أن اللام للتعليل، وأنها للوقت بمعنى «عند»، ثم قال: «وقيل المعنى قَدَمْتُ لأجل أن تحيا حياة نافعة...».

(٦) المادة منقولة من البحر المحيط ١٢١/٨، وعن البحر نقل المرادي. انظر الجنى الداني/١٠١. والمرادي والمصنّف تلميذا أبي حيان. وانظر المحتسب ٢٨٢/٣.

(٧) أي: عند خمسٍ خَلَوْنَ، وذهب الرضي في شرح الكافية إلى أنها في هذا الموضع للاختصاص.

قال: «واللام هي المفيدة للاختصاص الذي هو أصلها، والاختصاص ههنا على ثلاثة أضرب، إما أن يختصّ الفعل بالزمان لوقوعه فيه نحو: كتبته لُغْرَةً كذا، أو يختص به لوقوعه بعده نحو: الليلة خَلَتْ، أو تختص به لوقوعه قبله، نحو الليلة بقيت، وذلك بحسب القرينة، فمع الإطلاق يكون الاختصاص =

وَجَعَلَ مِنْهُ ابْنُ جَنِي^(١) قِرَاءَةُ الْجَحْدَرِيِّ: ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ﴾^(٢) بكسر اللام وتخفيف الميم.

والثاني عشر^(٣): موافقة «بعد»:

نحو: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ﴾^(٤)، وفي الحديث: «صوموا لرؤيته،

= لوقوعه فيه، ومع قرينة نحو: خلت لوقوعه بعده، ومع قرينة نحو: بقيت، لوقوعه قبله...». انظر شرح الرضي ١٥٧/٢، وص/٣٢٩، ونقل هذا عن الرضي الدماميني، وتعقب به المصنّف. انظر النص في حاشية الشمني ٣١/٢.

(١) انظر المحتسب ٢٨٢/٢ قال: «معنى لما جاءهم: أي عند مجيئه إياهم».

(٢) تنمة الآية: ﴿فَهُمْ فِي أَمْرٍ مَرِجٍ﴾ سورة ق ٥٠/٥٠.

وقراءة الجماعة «لَمَّا»، وانفرد بكسر اللام وتخفيف الميم عاصم الجحدري.

قال أبو حيان: «والجحدري.. وما مصدرية، واللام لام الجر كهي في قولهم: كتبته لخميس خلون، أي عند مجيئهم إياه».

وانظر القراءة في البحر ١٢١/٨، والكشاف ١٥٩/٣، ومختصر ابن خالويه ١٤٤/١، والمحتسب ٢/٢٨٢، وهمع الهوامع ٢٠٢/٤، وشرح التصريح ١٢/٢، والجنى الداني ١٠١/١، وشرح الأشموني ٤٦٥/١، وحاشية الشهاب ٨٥/٨، والمحزر ٥٣٠/١٣، وفتح القدير ٧٢/٥، وروح المعاني ٢٦/١٧٤.

والجحدري هو عاصم بن أبي الصباح العجاج، وقيل ميمون أبو المجشر الجحدري البصري، مات سنة ثمان وعشرين ومئة. انظر غاية النهاية ٣٤٩/١.

(٣) انظر البحر المحيط ٧٠/٦، والجنى الداني ١٠١/١، وانظر أمالي الشجري ٢٧١/٢.

(٤) تنمة الآية: ﴿...إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾ سورة الإسراء ٧٨/١٧.

في هذه اللام وجهان: أحدهما أنها بمعنى بعد، أي بعد دلوك الشمس، والثاني أنها على بابها، أي لأجل دلوك الشمس.

ودلوك الشمس: نصف النهار، وقيل من الزوال إلى الغروب، وقيل: هو الغروب.

انظر الدر المصون ٤١٢/٤.

وأفطروا لرؤيته»^(١)، وقال^(٢):

فلما تفرّقنا كأني ومالكاً لَطُولِ اجتماعٍ لم نَبْتَ ليلةً معا

والثالث عشر: موافقة «مع»:

قاله بعضهم^(٣) وأنشد عليه هذا البيت^(٤).

= وفي البحر المحيط ٧٠/٦ «قالوا بمعنى بعد، أي بعد دلك الشمس... ومنه كتبه ثلاث خلون من شهر كذا، وقال الواحدي: اللام للسبب؛ لأنها إنما تجب بزوال الشمس، فيجب على المصلي إقامتها لأجل دلك الشمس...».

(١) الحديث: «... حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زِيَادٍ، قَالَ سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: صُومُوا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فَإِنْ غُبِّيَ عَلَيْكُمْ فَأَكْمَلُوا عِدَّةَ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ يَوْمًا». انظر فتح الباري ١٠٦/٤، وصحيح مسلم ١٩٠/٧، مع خلاف في الرواية. قال المرادي: «أي بعد رؤيته، وجعل بعضهم منه: كُتِبَ لخمسة خَلَوْنَ» الجنى الداني ١٠١/١، وانظر أمالي الشجري ٢٧١/٢.

(٢) البيت لمتمم بن نويرة، قاله يرثي أخاه مالكاً. وذكر ابن الأنباري أنّ فيه رواية بالباء: بطول اجتماع. وجعل ابن عصفور اللام للسبب، ورواية الباء مقوية لمذهبه فيه، وذكر أبو حيان هذا عن الواحدي، وقال ابن الشجري: «أي بعد طول اجتماع» ومثله عند أبي حيان في البحر. وانظر البيت في شرح البغدادي ٢٩١/٤، وشرح السيوطي ٥٦٥، وأمالي الشجري ٢٧١/١، والبحر المحيط ٧٠/٦، والأزهية ٢٩٩، والجنى الداني ١٠٢، والمفضليات ٢٦٧، والكامل ١٣٩١، ١٤٤٠، والمساعد ٢٥٨/٢، وجواهر الأدب ٧٤.

(٣) هذا لأبي حيان وهو في همع الهوامع ٢٠٣/٤، ومثله في شرح البغدادي ٢٩١/٤. قال أبو حيان: «... أجيب بأنه إنما يريد كأني ومالكاً لم نجتمع، وأوجب له هذا القول، وهذا الشبه طول اجتماعهم قبل ذلك ولولا الاجتماع قبل لما صَحَّ أن يقول: كأني ومالكاً لم نبت ليلةً معا...» وانظر الجنى الداني ١٠٢.

وممن ذهب إلى هذا المالقي في رصف المباني قال: «الموضع السادس أن تكون بمعنى مع، وهو مسموع لا يُقاس عليه، لبُغْد معنييهما ولفظيهما، ومما سمع من ذلك قول الشاعر: فلما تفرّقنا...، أي مع طول اجتماع». انظر ص ٢٢٣، وذهب إلى هذا أيضاً الهروي في الأزهية ٢٩٩.

(٤) أي بيت متمم المتقدّم. والذي أنشده لهذا المعنى المالقي.

والرابع عشر: موافقة «مِنْ»^(١):

نحو: «سمعت له صُراخاً»، وقول جرير^(٢):

لنا الفضلُ في الدنيا وأنْفُكَ راغِمٌ ونحن لكم يومَ القيامةِ أَفْضَلُ

والخامس عشر: التبليغ^(٣):

وهي الجارة لاسم^(٤) السامع لقول أو ما في معناه^(٥)، نحو: «قلتُ له»^(٦)، و«أذِنْتُ له»، و«فَسَّرْتُ له».

والسادس عشر: موافقة^(٧) «عن»:

نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ ءَامَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَا إِلَيْهِ﴾^(٨).

(١) انظر الجنى الداني/١٠٢ فالنص فيه.

(٢) قاله جرير يهجو الأخطل التغلبي.

وأنفك راغم: ذو رغام، وهو التراب.

والشاهد في قوله: ونحن لكم، فاللام بمعنى «مِنْ» لأن أفعل يتعدى «بمن».

وانظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٩٤/٤، والجنى الداني/١٠٢، وجمع الهوامع ٢٠٣/٤، وشرح

السيوطي/٥٧٠، وشرح التسهيل ٢٥٨/٢، والديوان/٤٥٧.

(٣) انظر الجنى الداني/٩٩ فالنص مأخوذ منه. وانظر جمع الهوامع ٢٠١/٤، والإتقان ٢٢٥/٢، ومثله

في المساعد ٢٥٧/٢.

(٤) لاسم السامع: أي لما دلَّ عليه السامع نحو زيد وعمرو.. إلخ.

(٥) معنى القول مثل: أذن وفَسَّرَ ويَبِّينَ وشكر ونَصَحَ، نحو: بَيَّتُ له وشكرتُ له، ونَصَحْتُ له.

قال الأمير: «فإن أصل الإذن والتفسير بالقول، والقول متعلق بالسامع» ١٧٨/١.

(٦) أي قلت لزيد، وزيد لا يقال له الكلام إلا إذا كان سامعاً لذلك.

(٧) انظر الإتقان ٢٢٥/٢، والجنى الداني/٩٩ - ١٠٠.

(٨) تمة الآية: ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَمَسَّحُوا بِهَٰذَا إِفْكًا قَدِيرًا﴾ سورة الأحقاف ١١/٤٦.

قاله ابن^(١) الحاجب، وقال ابن مالك وغيره: هي لام^(٢) التعليل، وقيل: لام^(٣) التبليغ، والتفت^(٤) عن الخطاب إلى الغيبة، أو يكون اسم المقول لهم^(٥) محذوفاً، أي: قالوا لطائفة من المؤمنين لما سمعوا بإسلام طائفة أخرى، وحيث دخلت اللام على غير المقول له فالتأويل على بعض ما ذكرناه^(٦)، نحو: ﴿قَالَتْ أَخْرَجْنَهُمْ لِأَوْلَانَهُمْ رَبَّنَا هَؤُلَاءِ أَضَلُّونَا﴾^(٧)، ﴿وَلَا أَقُولُ لِلَّذِينَ تَزْدَرِي أَعْيُنُكُمْ لَنْ يُؤْتِيَهُمُ اللَّهُ خَيْرًا﴾^(٨)،

(١) كذا في شرح الرضي على الكافية ٣٢٩/٢.

(٢) في المساعد ٢٥٦/٢ - ٢٥٧ وللتعليل... وكذا الجارة اسم من غاب حقيقة أو حكماً عن قول قائل متعلق به... وذكر الآية.

وانظر الجنى الداني ٩٩/١ - ١٠٠، وجمع الهوامع ٢٠٣/٤.

(٣) لأنها جاءت بعد القول، وردّ هذا الرضي، قال: «ولو كانت كاللام التي في قولك: قلت لزيد لا تفعل، لقال: ما سبقتمونا» الرضي ٣٢٩/٢، وانظر جمع الهوامع ٢٠٣/٤، والإتقان ٢٢٥/٢.

(٤) أي في قوله تعالى: ﴿مَا سَبَقُونَا﴾ والخطاب: ما سبقتمونا.

وفي حاشية الأمير ١٧٨/١ «كأنه مال لقول السكاكي: الالتفات يكفي فيه مخالفة مقتضى الظاهر وإن لم يسبقه تعبير آخر». وانظر الشمني ٣١/٢.

(٥) قال الدماميني: «كذا ثبت فيما رأيته من النسخ، والصواب أن يكون اسم المقول عنهم محذوفاً، إذ المجرور باللام هو المقول، وهو مذكور لا محذوف من الآية». انظر الشمني ٣١/٢، والنص على هامش م/٤.

(٦) أي فهي إما لام التعليل، أو بمعنى عن، ولا يصح أن تكون للتبليغ؛ لأنها لا تكون له إلا إذا دخلت على المقول له. انظر الدسوقي ٢٢٥/١.

(٧) الآية: ﴿قَالَ ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِكُمْ مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ فِي النَّارِ كُلَّمَا دَخَلَتْ أُمَّةٌ لَمَنَتْ أَخْنَهَآ حَتَّىٰ إِذَا دَارَكُوا فِيهَا جَمِيعًا قَالَتْ أَخْرِجْنَهُمْ لِأَوْلَانَهُمْ رَبَّنَا هَؤُلَاءِ أَضَلُّونَا فَفَاتِنَهُمْ عَذَابًا ضِعْفًا مِّنَ النَّارِ قَالَ لِكُلِّ ضِعْفٌ وَلَكِن لَّا تَعْلَمُونَ﴾ سورة الأعراف ٣٨/٧.

قوله لأولاهم: أي عن أولاهم، أو هي للتعليل على ما ذهب إليه المصنّف.

(٨) الآية: ﴿وَلَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ وَلَا أَقُولُ إِنِّي مَلَكٌ وَلَا أَقُولُ لِلَّذِينَ تَزْدَرِي أَعْيُنُكُمْ لَنْ يُؤْتِيَهُمُ اللَّهُ خَيْرًا اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا فِي أَنْفُسِهِمْ إِنِّي إِذَا لَمِنَ الظَّالِمِينَ﴾ هود ٣١/١١ =

وقوله^(١):

كضرائر الحسناء قُلْنَ لوجهها حَسِداً وَبُغْضاً إِنَّهُ لَدَمِيمٌ

السابع عشر: الصيرورة^(٢):

وتسمى لام العاقبة، ولام المآل، نحو: ﴿فَاللَّقَطَةُءَالٌ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾^(٣)، وقوله^(٤):

فَلِلْمَوْتِ تَغْذُو الْوَالِدَاتُ سِخَالَهَا كَمَا لِخَرَابِ الدُّورِ تُبْنَى الْمَسَاكِنُ

= للذين: أي عن الذين.

- قال أبو حيان: «وللذين: معناه لأجل الذين، ولو كانت اللام للتبليغ لكان القياس لن يؤتيكم بكاف الخطاب» البحر ٢١٨/٥، وانظر الدر المصون ٩٥/٤.
- (١) البيت لأبي الأسود الدؤلي. وعند البغدادي: حسداً وبغياً، ومثله في الديوان، والدميم: أي قبيح المنظر، وجاء في م/٥ بالذال «لذميم» من الذمّ خلاف الحمد.
- والشاهد فيه في قوله: لوجهها: أي عن وجهها، وجعله ابن مالك هنا من التعليل الجاز لاسم من غاب حقيقة أو حكماً عن قائل قول يتعلّق به.
- انظر شرح البغدادي ٢٩٥/٤، وشرح السيوطي ٥٧٠/٥، والخزانة ٦١٨/٣، والجنى الداني ١٠٠/١، وهمع الهوامع ٢٠٤/٤، والديوان ١٦٥/١.
- (٢) ذكر الزجاجي في اللامات أن هذه التسمية للكوفيين.
- انظر اللامات ١٢٥/١.

وقال المرادي: «لام الصيرورة وتسمى لام العاقبة والمآل ذكرها الكوفيون والأخفش وقوم من المتأخرين منهم ابن مالك... وهذه اللام عند أكثر البصريين صنف من أصناف لام كي، وهي عند الكوفيين ناصبة بنفسها كما تقدّم في لام كي». الجنى الداني ١٢١/١، وانظر رصف المباني ٢٢٥ - ٢٢٦، وهمع الهوامع ٢٠٢/٤.

(٣) تنمة الآية: ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ هَلُمْنِ وَجُنُودَهُمَا كَاثِرًا خَطِيعِينَ﴾ القصص ٨/٢٨.

قال أبو حيان: «اللام للتعليل المجازي...، ويعتبر عنها بلام العاقبة ولام الصيرورة» انظر البحر ٧/١٠٥، والعكبري ١٠١٦/١.

(٤) قائل البيت سابق بن عبدالله البربري من موالى بني أمية.

والشاهد فيه أن اللام للصيرورة في: للموت، ولخراب الدور.

وقوله^(١):

فإن يكن الموت أفناهم فليلموت ما تلد الوالده
ويحتمله^(٢): ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ آتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأْتَ زِينَةَ وَأَمْوَالًا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا رَبَّنَا
لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِكَ﴾^(٣) ويحتمل أنها لام^(٤) الدعاء، فيكون الفعل مجزوماً، لا منصوباً.

= وسابق سكن الرقة، ووفد على عمر بن عبدالعزيز، وله أشعار لطيفة في الزهد.
انظر البيت في شرح البغدادى ٢٩٥/٤، والخزانة ١٦٣/٤، وشرح السيوطي/٥٧٠، والعقد الفريد
٦٩/٢، والدر المصون ٦٤/٤.

(١) قائله نهيكه بن الحارث المزني، وجاء عند البغدادى برواية، فإن يكن القتل، وعزاه المفضل بن
سلمة في «الفاخر» لشتيم بن خويلد الفزاري، ووقع العجز في شعر لعبيد بن الأبرص، ثم جاء في شعر
سماك بن عمرو الباهلي.

والشاهد فيه كالبيت السابق أن اللام في «فليلموت» للضرورة.
وانظر شرح البغدادى ٢٩٦/٤، وشرح السيوطي/٥٧٢، الخزانة ١٦٣/٤، والدر المصون ٦٤/٤،
وانظر اللامات/١٢٧.

(٢) أي يحتمل أن تكون اللام في «ليضلوا» في الآية لام الضرورة.

(٣) أول الآية: ﴿وَقَالَ مُوسَى رَبَّنَا إِنَّكَ آتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأْتَ زِينَةَ وَأَمْوَالًا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا رَبَّنَا
لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِكَ رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَى أَمْوَالِهِمْ وَاشْدُدْ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا حَتَّى يَرَوْا الْعَذَابَ
الْأَلِيمَ﴾ يونس ٨٨/١٠.

قال أبو حيان: «واللام في «ليضلوا» الظاهر أنها لام كي على معنى آتيتهم ما آتيتهم على سبيل
الاستدراج، فكان الإيتاء لكي يضلوا، ويحتمل أن تكون لام الضرورة والعاقبة كقوله:
﴿فَالنَّفْطَةُ هِيَ أَلْ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا...﴾ وقال الحسن وهو دعاء عليهم
البحر ١٨٦/٥، وانظر الدر المصون ٦٤/٤.

وقال القرطبي: «وأصح ما قيل فيها - وهو قول الخليل وسيبويه - أنها لام العاقبة والضرورة» ٣٧٤/٨.
(٤) هذا المعنى عن الحسن البصري، وإليه ذهب الزمخشري في الكشاف ٨٤/٢، قال: «قلت: هو
دعاء بلفظ الأمر، كقوله: ربنا اطمس واشدد».

قال السمين: «... وإليه ذهب الحسن البصري وبدأ به الزمخشري».

انظر الدر ٦٤/٤ - ٦٥، والقرطبي ٣٧٤/٨.

ومثله^(١) في الدعاء: ﴿وَلَا تُزِدِ الظَّالِمِينَ إِلَّا ضَلَالًا﴾^(٢)، ويؤيده^(٣) أن في آخر الآية: ﴿رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَيَّ أَمْوَالِهِمْ وَاشْدُدْ عَلَيَّ قُلُوبَهُمْ فَلَا يُؤْمِنُوا﴾^(٤).
وأنكر البصريون^(٥) ومن تابعهم لام العاقبة، قال الزمخشري^(٦): «والتحقيق^(٧) أنها لام العلة، وأن التعليل فيها وارد على طريق المجاز دون الحقيقة، وبيان^(٨) أنه لم يكن داعيهم إلى الالتقاط أن يكون لهم عدواً وحزناً، بل^(٩) المحبة والتبني، غير أن ذلك لما كان نتيجة التقاطهم له وثمرته شبه بالداعي الذي يُفَعَّلُ^(١٠) الفعل لأجله؛ فاللام مستعارة لما يُشَبَّه التعليل كما استعير الأسد لمن يُشَبَّه الأسد.

(١) أي مثل لام الأمر في الدعاء «لا» في الآية.

(٢) أول الآية: ﴿وَقَدْ أَضَلُّوا كَثِيرًا﴾ سورة نوح ٢٤/٧١.

(٣) أي يؤيد معنى الدعاء في اللام في «ليضلوا» ما جاء من دعاء صريح في اطمس واشدد. وهذا ما ذهب إليه الزمخشري.

(٤) من الآية ٨٨ من سورة يونس، وتقدمت في الصفحة السابقة.

(٥) ذكر هذا أبو حيان في البحر، قال: «وأكثر أصحابنا لا يثبتون هذا المعنى، أعني أن تكون اللام للعاقبة والمآل، وينسبون هذا المعنى للأخفش».

انظر ٩٤/٣، وقال مثل هذا في شرح التسهيل، انظر شرح الشواهد للبغدادى ٢٨٦/٤، وعزاه السيوطي في الهمع ٢٠٢/٤ للأخفش. وانظر الجنى الداني ١٢١: «الكوفيون والأخفش وقوم من المتأخرين منهم ابن مالك». وانظر التسهيل ١٤٥.

(٦) النص في الكشاف ٤٦٦/٢ في تفسير آية القصص ٨، قال: هي لام كي التي معناها التعليل كقولك: جئتكَ لتكرمني سواء بسواء، ولكن معنى التعليل. والنص في الخزانة ١٦٣/٤.

(٧) في م/١ «والحقيقة».

(٨) النص في الكشاف «لأنه لم يكن...».

(٩) في الكشاف «لكن».

(١٠) في الكشاف «يفعل الفاعل الفعل لأجله، وهو الإكرام الذي هو نتيجة المجيء، والتأدب الذي هو ثمرة الضرب في قولك: ضربته ليتأدب، وتحريره أن هذه اللام حكمها حكم الأسد حيث استعيرت لما يشبه التعليل كما يستعار الأسد لما يشبه الأسد» انظر الكشاف ٤٦٦/٢.

الثامن عشر: القسم والتعجب معاً^(١):

وتختص باسم الله تعالى، كقوله^(٢):

لِلَّهِ يَبْقَى عَلَى الْأَيَّامِ ذُو حَيْدٍ [بِمُشْمَخِرٍ بِهِ الظِّيَّانُ وَالْأَسْنُ]

التاسع عشر: التعجب^(٣) المُجَرَّد من القسم:

وتستعمل في النداء كقولهم: «يا لَلْمَاءِ» و«يا لَلْعُشْبِ» إذا تعجبوا من كثرتهما،

(١) انظر رصف المباني/٢٢١، قال: «كقولهم: لِلَّهِ لَا يَقُومُ، وَلِلَّهِ لَيَقُومَنَّ زَيْدٌ» والهمع ٢٠٠/٤،

«والتعجب، إما مع القسم، وهي الداخلة على اسم الله تعالى...»، وانظر الكتاب ١٤٥/٢.

(٢) قائل البيت أمية بن أبي عائذ، وعُزِّي لآخرين.

وكذا وردت الرواية باللام، ووردت الرواية بالتاء: تالله، كذا في الخزانة، وذكره البغدادي باللام «لله» في شرح الشواهد، ثم قال: وقوله: «تالله» هكذا رواه سيبويه. قلت رواية سيبويه: لله، وليس كما ذكر البغدادي. وذكر ابن السَّيِّد أنه يُروى بالباء الموحدة: بالله.

أما على روايتي الباء والتاء فلا شاهد فيه، وأما على رواية اللام فالشاهد فيه أنها للقسم والتعجب معاً، وحذف حرف النفي والأصل: لا يبقى وهو جواب القسم.

والحَيْد: جمع حَيْدَة، وهي العقدة في قرن الوعل، وروي: ذو حَيْد، بالجيم، وهو جناح مائل من الجبل. والمشمخر: الجبل العالي. والظيان: ياسمين البر، والآس: الريحان. وأمّية: شاعر إسلامي مخضرم كذا جاء في الإصابة، وذكر صاحب الأغاني أنه من شعراء الدولة الأموية:

انظر شرح البغدادي ٢٩٧/٤، والخزانة ٢٣١/٤، و٣٦١/٢، وشرح السيوطي ٥٧٣، وشرح المفصل ٩٨/٩، ٩٩، والكتاب ١٤٤/٢، ورصف المباني/٢١١، و١١٨، واللامات/٧٣، وأمالى الشجري ٣٦٩/١، والجنى الداني/٩٨، وجمع الهوامع ٢٠١/٤.

(٣) انظر الجنى الداني/٩٨، وجمع الهوامع ٢٠٢/٤.

وفي رصف المباني: «الموضع الثالث أن تكون للتعجب، وهو يكون في النداء نحو قولهم: يا للتعجب» ص/٢٢٠، ثم قسّم التعجب إلى نوعين لفظي كالأمثلة التي ذكرها المصنّف، وقوله: ... يا للكحول وللشبان للتعجب، ومعنوي: كبيت امرئ القيس الذي ذكره المصنّف.

وقوله^(١):

فيا لك من ليلٍ كأنَّ نجومَه
بكلِّ مُغارِ الفتلِ شُدَّتْ بِيَذْبُلِ
وقولهم^(٢): «يا لك رجلاً عالماً».

وفي غيره^(٣)، كقولهم: «لله دَرُّه فارساً» و«لله أنت»، وقوله^(٤):

شبابٌ وشَيْبٌ وافتقارٌ وثروةٌ فليلَه هذا الدهرُ كيف تردداً

(١) البيت لامرئ القيس.

ومعنى قوله: يا لك: ما أطولك من ليل، مُغار: اسم مفعول من أغرت الحبل إغارة إذا أحكمت فتله، وَيَذْبُل: اسم جبل.

ومعنى البيت: إن نجوم الليل لا تفارق محالها، فكأنها مربوطة بكل حبل محكم الفتل بهذا الجبل، وقد استطال الليل لمقاساة الأحران فيه.

والشاهد في البيت أن اللام أفادت التعجب بدون القسم.

وأصل يا لك: يا إياك أو يا أنت فلما دخلت اللام صار الضمير متصلاً.

انظر شرح الشواهد للبغدادى ٣٠١/٤، والديوان/١٩، والخزانة ٥٥٩/١، وشرح السيوطي/٥٧٥، وهمع الهوامع ٢٠٢/٤، ووصف المباني/٢٢٠ «التعجب المعنوي».

(٢) أي أعجب من رجولتك حالة كونك عالماً. دسوقي ٢٢٦/١.

(٣) أي في غير النداء، وهو ما سناه المالقي «المعنوي».

وذكر أنه يكون في المدح كقولك: يا لك رجلاً صالحاً، وفي الذم: كقولك: يا لك رجلاً خبيثاً. انظر وصف المباني/٢٢١.

(٤) قائله الأعشى ميمون بن قيس.

ويروى: ونزوة بدلاً من «ثروة»، ويروى: وذلة.

وفيه رواية أخرى: كهولاً وشباناً فقدت وثروة.

والشاهد في البيت قوله: فليله هذا الدهر. اللام فيه للتعجب.

انظر شرح البغدادى ٣٠٢/٤، والجنى الداني/٩٨، وأمالى الشجري ٢٦٨/١، وشرح السيوطي/٥٧٥، والديوان/١٣٥.

المتمم^(١) عشرين: التعدية:

ذكره ابن مالك في الكافية^(٢)، ومَثَّلَ له في شرحها^(٣) بقوله: ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا﴾^(٤) وفي الخُلاصة^(٥)، ومَثَّلَ له ابنه^(٦) بالآية^(٧)، وبقولك: «قلت له: افعل كذا» ولم يذكره في التسهيل، ولا في شرحه، بل في شرحه أن اللام في الآية لشبه التمليك، وأنها في المثال^(٨) للتبليغ، والأولى عندي^(٩) أن يمثل للتعدية بنحو: «ما أَضْرَبَ زيداً لعمر» و«ما أَحَبَّهُ لبكر».

(١) في م/٣ «العشرون».

(٢) سبق الحديث عن الكافية في «بل».

(٣) شرح الكافية الشافية/٨٠٢، وانظر همع الهوامع ٢٠٤/٤، وذكر هذا المرادي عن ابن مالك في الجنى الداني/٩٨.

(٤) الآيتان: ﴿وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِنْ وَرَأْيِ وَكَانَتْ أَمْرًا عَاقِرًا فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا﴾ *يَرْثِي وَيَرِثُ مِنْ آلٍ يَعْقُوبُ وَاجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا* مريم ٥/١٩ - ٦.

(٥) وهي مختصر الكافية، وهي في ألف بيت، ولذا عرفت بين الناس بألفية ابن مالك.

(٦) هو محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك، أخذ عن والده، وكان إماماً في النحو وغيره، من البلاغة والعروض والمنطق، وله مؤلفات منها شرح ألفية والده، وهو كتاب مطبوع. مات سنة ٦٨٦هـ، انظر بغية الوعاة ٢٢٥/١.

(٧) انظر النص في همع الهوامع ٢٠٢/٤.

(٨) في مثال ابن الناظم، لأنه سبقها القول.

(٩) قال الرضي الشاطبي: «لم يذكر أحد من المتقدمين هذا المعنى للام فيما أعلم، وأيضاً فالتعدية ليست من المعاني التي وضعت الحروف لها، وإنما ذلك أمر لفظي مقصوده إيصال الفعل الذي لا يستقل بالوصول بنفسه إلى الاسم فيتعدى إليه بواسطته...» الهمع ٢٠٤/٤.

الحادي والعشرون : التوكيد :

وهي اللام الزائدة، وهي أنواع :

- منها اللام المعترضة^(١) بين الفعل المتعدي ومفعوله، كقوله^(٢) :

ومن يكُ ذا عَظْمٍ صَليِبٍ رَجَا بِهِ لِيَكْسِرَ عُوْدَ الدَّهْرِ فَالدَّهْرُ كَاسِرُهُ
وقوله^(٣) :

وملكتَ ما بين العراقِ ويثربِ ملكاً أجارَ لمُسْلِمٍ ومعاهدِ

(١) لا تزداد عند ابن مالك إلا مع مفعول به بشرط أن يكون العامل متعدياً إلى واحد. شرح البغدادي ٣٠٥/٤، وانظر الجني الداني/١٠٦.

(٢) قائله توبة الحمير. الخفاجي العامري، وقيل نُصِيب. وروايته عند الجاحظ «يُعْذُه» بدلاً من: رَجَا بِهِ. والصَّليِب: القوي، وبه: متعلِّق بـ «رَجَا»، وليكسر: مفعول «رجا»، والفعل «رجا» يتعدَّى بنفسه. واللام زائدة والأصل: رجاء كَسَرَ عُوْدَ الدَّهْرِ. قال البغدادي: «على أن اللام زائدة في مفعول الفعل المتعدي المتأخر عن الفعل، فإنَّ «رجا» فعل متعدٍّ، فكان القياس: رجا به أن يكسر عود الدهر. وخَصَّ ابن عصفور زيادتها في مثل هذا البيت بالضرورة. الضرائر/٦٧. وتوبة فارس شاعر، وهو صاحب ليلة الأخيلية. وكان لَصّاً وأحد عُشاق العرب المشهورين. انظر البيت في شرح البغدادي ٣٠٥/٤، وشرح السيوطي/٥٧٩.

(٣) البيت من قصيدة لابن مَيَّادة مدح بها عبدالواحد بن سليمان بن عبدالملك، وكان أمير المدينة المنورة. والرواية عند السيوطي: ما بين القرات ويثرب. وقوله: أجار لمسلماً، يريد: أجار مُسْلِماً ومعاهداً، ومعاهداً: من العهد، وهو الأمان والذمة، ومنه قيل للحربي الذي يدخل بالأمان ذو عهد ومعاهد، فهو اسم مفعول. فالشاهد فيه زيادة اللام في «لمسلماً».

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣٠٧/٤، شرح السيوطي/٥٨٠، الضرائر الشعرية/٦٧، العيني ٢٧٨/٣، معجم الهوامع ٢٠٥/٤، الجني الداني/١٠٧، أوضح المسالك ١٣٢/٢، وشعره/١١٢.

وليس ^(١) منه ^(٢) ﴿رَدِفَ لَكُمْ﴾ ^(٣) خلافاً للمبرد ^(٤) ومن وافقه، بل ضَمَّنَ «رَدِفَ» معنى «اقترب»، فهو مثل: ﴿أَقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ﴾ ^(٥).

(١) نَصَّه هذا في أوضح المسالك أيضاً ١٧٣/٢.

وقال المرادي: «وجعل قوم من ذلك... أي رَدِفَكم، لأن رَدِفَ بمعنى تبع، وأَوَّلَهُ بعضهم على التضمين، وفي «البخاري» رَدِفَ بمعنى قرب» الجني الداني/١٠٧.

(٢) أي من اللام المزيدة بين المفعَل المتعدي لمفعول ومفعوله.

(٣) الآية: ﴿قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ﴾ النمل ٧٢/٢٧ في «رَدِفَ لكم» أقوال:

١ - أن يكون «رَدِفَ» ضَمَّنَ معنى فعل يتعدى باللام، أي دنا وقرب وأزف، وبهذا فسره ابن عباس.

٢ - أن يكون مفعوله محذوفاً واللام للعلّة، أي رَدِفَ الخلق لأجلكم ولشؤمكم.

٣ - أن اللام زائدة في المفعول.

وقيل غير ذلك، فذهب أبو حيان إلى أن فيه لغتين: رَدِفَ، ووردف لكم.

انظر الدر المصون ٣٢٦/٥، والبحر ٩٥/٧، والكشاف ٤٦٠/٢، وتفسير الماوردي ٢٢٥/٤.

(٤) قال المبرد: «وقال بعض المفسرين في قوله: ... معناه: رَدِفَكم»، المقتضب ٣٧/٢، وانظر الكامل/٤٠٥، ١٠٠٠.

وممن ذهب إلى هذا التقدير الفراء في معاني القرآن ٣٠٠/٢، والزجاج في معاني القرآن ١٣٨/٤، والعكبري في التبيان/١٠١٣، وابن عطية في المحرر ٢٣٧/١١، وفي تفسير الطبري ٧/٢٠ - ٨ ذكر عن الضحاك: اقترب لكم، وعن مجاهد: أزف، ثم ذكر أن أهل العربية اختلفوا في هذا أي في وجه دخول اللام، وكلام العرب المعروف رَدِفَ وأزَدَفَ، وقال بعض نحويي البصرة: أدخل اللام في ذلك فأضاف بها الفعل، وبعض نحويي الكوفة قالوا: أدخل اللام في ذلك للمعنى؛ لأن معناه دنا لكم، ثم قال: «وهذا القول الثاني هو أولاهما عندي بالصواب».

وكلام المصنّف مثله في فتح الباري لابن حجر ٣٨٨/٨ قال: «ودعوى المبرد أن اللام زائدة، وأن الأصل رَدِفَكم، قاله على ظاهر اللفظ، وإذا صَحَّ أن المراد به اقترب صَحَّ تعديته باللام كقوله:

﴿أَقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ﴾ فتأمل!!

(٥) تنمة الآية: ﴿وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ مُّعْرِضُونَ﴾ الأنبياء ١/٢١.

واختلف^(١) في اللام من نحو: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾^(٢)، ﴿وَأَمَرْنَا لِنُسَلِّمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(٣)، وقول الشاعر^(٤):

أُرِيدُ لِأَنْسَى ذِكْرَهَا، فَكَأَنَّمَا تَمَثَّلُ لِي لَيْلَى بِكُلِّ سَبِيلٍ

فَقِيلَ^(٥): زائدة، وقيل^(٦): للتعليل، ثم اختلف^(٧) هؤلاء، فقيل: المفعول^(٨)

(١) النص بتمامه في الجنى الداني/١٢١، وما كان يضير ابن هشام أن يعزو الفضل لأهله.

(٢) الآية: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ سورة النساء ٢٦/٤.

قال العكبري: «اللام في «ليبين» متعلقة بيريد، وقيل اللام زائدة، والتقدير: يريد الله أن يبين، فالنصب بأن» التبيان/٣٥٠، وانظر الكشاف ٣٩٢/١.

(٣) الآية: ﴿قُلْ أَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُنَا وَلَا يَضُرُّنَا وَنُرَدُّ عَلَى أَعْقَابِنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْنَا اللَّهُ كَالَّذِي اسْتَهْوَتْهُ الشَّيَاطِينُ فِي الْأَرْضِ حَيْرَانٌ لَهُ أَصْحَابٌ يَدْعُونَهُ إِلَى الْهُدَى أَقْبَنَّا قُلْ إِنَّ هُدَى اللَّهِ هُوَ الْهُدَى وَأَمَرْنَا لِنُسَلِّمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ الأنعام ٧١/٦.

قال العكبري: «لنسلم: أي أمرنا بذلك لنسلم، وقيل: اللام بمعنى الباء، وقيل: هي زائدة، أي: أن نسلم» التبيان/٥٠٨.

(٤) قائل البيت كثير عزة.

والشاهد فيه عند المصنّف زيادة اللام في «لأنسى».

وذكره المبرّد في الكامل شاهداً لزيادة اللام بعد آية النمل ﴿رَدَفَ لَكُمْ﴾، ومثله عند المرادي. انظر شرح الشواهد ٣٠٨/٤، والكامل/١٠٠٠، والجنى الداني/١٢١، والديوان/١٧٦، وشرح السيوطي/٥٨٠، ورصف المباني/٢٤٦، واللامات/١٥١، والبحر المحيط ٤٢/٢، والقرطبي ٣٠٥/٢، والمحزر ٢١/٤، و٢٤٦/٥.

(٥) أي اللام.

(٦) وما بعدها في تأويل مصدر، وهو عند المرادي مذهب المحققين.

(٧) أي الذين قالوا إنها للتعليل.

(٨) هذا هو الوجه الأول عند من قال إنها لام التعليل، وتقديره عند أبي حيان: يريد الله هذا.

محذوف، أي: يريد الله التبيين^(١) ليبين لكم ويهديكم، أي ليجمع لكم بين الأمرين، وأمرنا به لنسلم^(٢)، وأريد السلو لأنسي^(٣).

وقال^(٤) الخليل وسيبويه ومن تابعهما^(٥): الفعل في ذلك كله مقدّر^(٦) بمصدر مرفوع بالابتداء، واللام وما بعدها خبر، أي: إرادة الله للتبيين وأمرنا للإسلام، وعلى هذا فلا مفعول للفعل.

(١) عند المرادي: أي يريد الله ذلك ليبين.

(٢) أي في آية الأنعام يكون التقدير على هذا.

وعند المرادي: وأمرنا بما أمرنا لنسلم.

(٣) أي والتقدير في بيت كثير...

(٤) يذكر هنا التوجيه الثاني عند من قال إن اللام فيما سبق هي لام التعليل.

وقد مضى الأول على حذف المفعول.

وانظر الجنى الداني/١٢٢.

وفي الكتاب: «وسألته عن معنى قوله: أريد لأن تفعل فقال: إنما يريد أن يقول: إرادتي لهذا، كما قال عز وجل: ﴿وَأَمَرْتُ لَأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ﴾» إنما هو أمرت لهذا» انظر ٤٧٩/١.

(٥) نص المرادي في الجنى الداني: «والثاني ما حكى سيبويه وأصحابه أن الفعل مقدّر بالمصدر، أي:

إرادة الله ليبين، وأمرنا لنسلم، فينقصد من ذلك مبتدأ وخبر، قلت [القول للمرادي] قال سيبويه: وسألته، يعني الخليل، عن هذا، يعني البيت المتقدم، فقال: المعنى إرادتي لأنسي».

انظر ص/١٢٢٢، وانظر المحرر لابن عطية ٢٠/٤ - ٢١، و٢٤٥/٥ - ٢٤٦، ومن هذا النص

ومما نقلته من الكتاب ترى أن السؤال لم يكن عن البيت بل عن قول سيبويه: «أريد لأن تفعل».

(٦) اعترض على هذا الدماميني بأنه لا يصح تقدير الفعل بالمصدر من غير سابق، فكيف نقدر في أمرنا: أمرنا، ويريد الله: إرادة الله.

وتعقبه الشمني بأن الخليل ومن معه ما أرادوا السبك، وإنما أرادوا تقدير المعنى.

ومثل هذا عند المرادي: فهذا تقدير معنوي لا إعرابي، وعزا هذا لابن عطية.

انظر الشمني ٣٣/٢، والأمير ١٨٠/١، والجنى الداني/١٢٢.

ومنها^(١) اللام المسماة بالمُقحمة، وهي المعترضة بين المتضايين، وذلك في قولهم: «يا بؤس للحرب» والأصل: يا بؤس الحرب، فأقحمت اللام تقوية^(٢) للاختصاص. قال^(٣):

يا بؤس للحرب التي وَضَعْتَ أَرَاهِطَ فَاسْتَرَا حُوا

وهل^(٤) أنجرار ما بعدها بها أو بالمضاف؟ قولان، أَرْجَحُهُمَا الأول؛ لأن اللام أقرب، ولأن الجارَ لا يُعَلَّقُ.

(١) أي ومن اللام الزائدة للتوكيد. وانظر النص في الجني الداني/١٠٧، وقارنه بما عند المصنّف ههنا. وانظر همع الهوامع ٢٠٤/٤ - ٢٠٥، ورصف المباني/٢٤٤.

(٢) النص في الجني الداني: فاللام في ذلك مقحمة لتوكيد التخصيص، ومن ذلك قولهم: لا أبا لزيد، على مذهب سيويه.

وقال البغدادي: «وقد أوضح ابن جني توكيد الاختصاص في «إعراب أبيات الحماسة».

فقال: أراد: يا بؤس الحرب، فزاد اللام توكيداً للإضافة...».

شرح الشواهد ٣١١/٤ - ٣١٢.

(٣) قاتل البيت سعد بن مالك، وفيه تعريض بعود الحارث بن عُباد عن الحرب، فقد اعتزلها مع قومه حين هاجت بين بكر وتغلب لقتل كليب.

والشاهد فيه: زيادة اللام بين المضاف والمضاف إليه لتوكيد الاختصاص.

وسعد هو جد طرفة بن العبد الشاعر، وكان أحد سادات بكر بن وائل وفرسانها في الجاهلية. وكان شاعراً.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣١١/٤، وشرح السيوطي/٥٨٢، وأمالى الشجر ٢٧٥/١، ٢٧٦، والجني الداني/١٠٧، والكتاب ٢٠٧/٢، واللامات/١١٠، وشرح الحماسة ٢٩/٢، وشرح المفصل ٧٢/٥، والمقتضب ٢٥٣/٤، والخزانة ٢٢٤/١، والخصائص ١٠٦/٣، وهمع الهوامع ٢٠٤/٤، ورصف المباني/٢٤٤.

(٤) في الجني الداني/١٠٧ وما بعدها: «فإن قلت: بأي شيء انجر ما بعد هذه اللام أبها أم بالإضافة؟ قلت: فيه قولان، والمختار أنه باللام، لمباشرتها، ولأن حرف الجر لا يُعَلَّقُ عن العمل، وهو اختيار ابن جني».

ومن ذلك قولهم: لا أبا لزيد، ولا أخا له، ولا غلامني^(١) له.

على قول سيبويه^(٢): إن اسم «لا» مضاف لما بعد اللام، وأما على قول من جعل اللام وما بعدها صفة^(٣)، وجعل الاسم شبيهاً بالمضاف لأن الصفة من تمام الموصوف، وعلى قول^(٤) من جعلهما خبراً،

= وفي الخصائص ١٠٦/٣ - ١٠٧ قال ابن جني: «أي يا بؤس الحرب، إلا أن الجر في هذا ونحوه إنما هو للام الداخلة عليه، وإن كانت زائدة، وذلك أن الحرف العامل وإن كان زائداً فإنه لا بُدَّ عامل... ولا يجوز أن تكون «الحرب» من قوله: يا بؤس للحرب مجرورة بإضافة «بؤس» إليها واللام مُعلَّقة، من قبل أن تعلّق اسم المضاف والتأوّل أسهل من تعلّق حرف الجر والتأوّل له، لقوة الاسم وضعف الحرف». وانظر رصف المباني/٢٤٥ - ٢٤٦.

وأنت ترى أن المصنّف أخذ من المرادي، ولم يعز هذا النقل، وأن المرادي أخذ من ابن جني، وذكر الفضل لأهله.

- (١) أي لا غلامين لزيد، فلما نوى الإضافة حذف النون. ومثال سيبويه: لا مُسْلِمِي لك. على الجمع.
- (٢) في الكتاب ٣١٥/١ «وقال الخليل رحمه الله: هو مثل لا أبا لك، قد علم أنه لو لم يجرى بحرف الإضافة قال: أباك، فتركه على حاله الأولى، واللام ههنا بمنزلة الاسم الثاني في قوله: يا تيم تيم عدي، وكذلك قول الشاعر إذا اضطر:

يا بؤس للحرب،

إنما يريد يا بؤس الحرب». ومثله عند المبرد في المقتضب ٣٧٣/٤ - ٣٧٤.

- (٣) في الهمع ١٩٦/٢ ذكر أوجه الخلاف:
- الأول: وعليه الجمهور أنها أسماء مضافة في نحو: لا أبالك، وما مثله. واللام زائدة لا اعتداد بها، ولا تعلّق، والخبر محذوف، والإضافة غير محضة.
- الثاني: أنها أسماء مفردة غير مضافة غُومِلَتْ معاملة المضاف في الإعراب، والمجرور باللام في موضع الصفة لها، وهي متعلّقة بمحذوف، والخبر أيضاً محذوف، وعليه هشام وابن كيسان اختاره ابن مالك...

- (٤) هذا وجه ثالث ذكره السيوطي، وجعل المجرور باللام الخبر، وعليه الفارسي وابن يسعون وابن الطراوة.

وجعل «أبا وأخا» على لغة من قال ^(١):

إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا * [قد بَلَغَا في المجدِ غَايَتَاهَا]

وقولهم ^(٢) «مُكْرَهُ أَخَاكَ لَا بَطْلٌ»، وجَعَلَ حَذَف ^(٣) النون على وجه الشذوذ ^(٤) كقوله ^(٥):

قطاقطا بيضُك ثنتا وبيضي مئتا

(١) تقدّم البيت في «إنّ»، وكذا في «حاشا»، وهو لرؤبة، وقيل لغيره.

(٢) استشهد بهذا المثل على من ألزم أبا وأخا الألف في كل أحوالهما.

أخاك: مبتدأ، ومكره خبر، ولا بطل عطف على «مُكره».

وجاء على لغة القصر هذه في همع الهوامع ١٢٩/١.

وفي شرح التصريح: «قائله أبو حنشل، حين قال له خاله: - وقد بلغه أنّ ناساً من أشجع في غار يشربون وهم قاتلون إخوته - هل لك في غار فيه ظباء لعلنا نصيب منها، وانطلق به حتى أقامه على فم الغار، ثم دفعه في الغار فقال: ضرباً أبا حنشل، فقال بعضهم: إن أبا حنشل لبطل، فقال أبو حنشل: «مكره أخاك لا بطل» فصار يُضْرَبُ مثلاً لمن يُحْمَلُ على ما ليس من شأنه.

وقيل: أول من قاله عمرو بن العاص لما زعم عليه معاوية ليخرجنّ إلى مبارزة علي رضي الله عنه، فلما التقيا قال عمرو: مكره أخاك لا بطل، فأعرض عنه.

شرح التصريح ٦٥/١، وانظر توضيح المقاصد ٧٦/١، وحاشية على م ١٠٥/٣.

وجاء برواية «مكره أخوك لا بطل» في مجمع الأمثال ٣١٨/٢، والفاخر ص/٦٣، والوسيط في الأمثال المنسوب للواحدى/٥٦، والمستقصى ٣٤٧/٢.

وبرواية المصنّف «أخاك» في جمهرة الأمثال ٢٤٢/٢، وأمثال أبي عبيد/٢٧١.

(٣) من قوله: «ولا غلاميّ له».

(٤) لأنّ حذف النون إنما يكون عند الإضافة، ومن جعل اللام هنا جازة لا إضافة عنده، فلم يبق إلّا جعل. مثل هذا شاذاً لا يُقاس عليه.

(٥) كذا جاء في م/٣ و٤ وأُثِمَّ على هامش النسختين م/١ و٢، وفي المطبوع وم/٥ بدون «قطاقطا».

وجاء على هامش م/١/٦١ «هو من الرجز»، وفي م/٣٧/٢ ب على هامشه: وأوله: قطاقطا بيضك

ثنتا وبيضي مئتا.

فـ ^(١) «اللام» للاختصاص، وهي ^(٢) متعلقة باستقرار محذوف.
ومنها ^(٣) اللام المسماة لام التقوية ^(٤)، وهي المزيدة لتقوية عاملٍ ضَعُفَ إما بتأخره، نحو: ﴿هُدًى وَرَحْمَةً لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَزْهَبُونَ﴾ ^(٥)، ونحو: ﴿إِنْ كُنْتُمْ

= ولم أجد تعليقاً عليه في الحواشي، وعلّق عليه الشيخ محمد بأنه لا يتم هذا الرجز إلا أن يكون ييضك ثنتان. وتبعه على هذا مبارك وزميله بعد أن ذكرا ما في المخطوطين، وأهمله السيوطي وكذلك البغدادي.

وفي اللسان/قطا «وفي المثل: إنه لأصدق من قطاة، وذلك أنها تقول: قطاقتا». والمراد بقطا: أن القطاة إذا صوتت قالت: قطاقتا.

(١) الفاء في جواب «أما» فقد قال من قبل: «وأما على قول من جعل اللام وما بعدها صفة...» أي في: لا أبا لزيد.

(٢) أي اللام وما بعدها متعلقان باستقرار محذوف. فإن جعلت الخبر محذوفاً جعلت هذا الاستقرار صفة لاسم «لا»، أو يكون هذا الاستقرار مرفوعاً خبراً للا. والتقدير على الحاليين: لا أبا كائناً لزيد، لا أبا كائناً لزيد.

(٣) ومن اللام الزائدة للتوكيد.

(٤) في همع الهوامع ٢٠٥/٤ «والتقوية في مفعول عامل ناصب واحد ضَعُفُ بالتأخير...» وانظر رصف المباني/٢٩٧.

وفي الجنى الداني/١٠٥ - ١٠٦ «... فالمطرّد أن تزداد مع المفعول به بشرطين: الأول: أن يكون العامل متعدّياً إلى واحد، والثاني: أن يكون قد ضَعُفَ بتأخيره... قال ابن مالك: ولا يُفَعَّلُ ذلك بالمتعدّي إلى اثنين...».

وانظر المساعد ٢٥٩/٢.

(٥) أول الآية: ﴿وَلَمَّا سَكَتَ عَنْ مُوسَى الْغَضِبُ أَخَذَ الْأَلْوَاحَ وَفِي نُسْخَتِهَا هُدًى وَرَحْمَةً لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَزْهَبُونَ﴾ سورة الأعراف ١٥٤/٧.

اللام في «لربهم» مقوّة للفعل المتأخر، وهي عند الكوفيين زائدة؛ وهي عند الأخفش لام المفعول لأجله، وعند بعضهم متعلّقة بفعل محذوف.

انظر البحر ٣٩٨/٤، والعكبري/٥٩٦، وحاشية الجمل ١٩٥/٢، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ٤٤٨/٢.

لِلرَّءْيَا تَعْبُرُونَ^(١).

أو بكونه فرعاً^(٢) في العمل نحو: ﴿مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾^(٣)، ﴿فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾^(٤)، ﴿نَزَاعَةً لِلشَّوَى﴾^(٥)، ونحو: ضَرَبِي لزيدٍ حَسَنٌ^(٦)، وأنا ضاربٌ^(٧) لعمرو، قيل ومنه^(٨): ﴿هَذَا عَدُوُّكَ وَلِزَوْجِكَ﴾^(٩).

(١) الآية: ﴿وَقَالَ الْمَلِكُ إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعٌ سُنبُلَاتٍ خُضْرٍ

وَأُخْرَى يَأْسَنُ يَتَأَيَّهَا أَلْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي رُءْيَايَ إِنْ كُنْتُ لِرَّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ يوسف ٤٣/١٢.

في الدر المصون ١٨٦/٤: اللام مزيدة لتقدم المعمول، فهي مقوية للعامل، وقيل يضمن تعبرون معنى ما يتعدى باللام، أو للرؤيا: خبر كنتم.

وهذا عند شيخه أبي حيان، في البحر ٣٢/٥.

(٢) وذلك بأن يكون العامل اسم فاعل أو اسم مفعول، أو صيغة مبالغة، أو مصدرًا، أو ما هو في حكمه كما يتضح من الشواهد والأمثلة، فهو في هذا كله فرع في العمل على الفعل؛ ولذا جاءت اللام مع معموله.

(٣) الآية: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ قَالُوا تَوْفِنَا بِمَا أَنزَلَ عَلَيْنَا وَيكْفُرُونَ بِمَا وَرَاءُ هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ قُلْ فَلِمَ تَقُولُونَ أُنبياءَ اللَّهِ مِنْ قَبْلُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ سورة البقرة ٩١/٢.

وفي هذا شاهد لاسم الفاعل من غير الثلاثي.

(٤) سورة البروج ١٦/٨٥، وفي سورة هود ١٠٧/١١ ﴿خَلْدِيَّتٍ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ إِنَّ رَبَّكَ فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ وهذا شاهد لصيغة المبالغة «فَعَالٌ».

(٥) سورة المعارج ١٦/٧٠، وفيها شاهد أيضاً لصيغة المبالغة، والتقوية باللام.

(٦) في هذا المثال تقوية للمصدر «ضَرَبِي» باللام، وأصله: ضَرَبْتُ مُتَعَدِّ فلما عمل «ضَرَبًا». ضَعُفَ في العمل فقوي باللام.

(٧) وهذا مثال لاسم الفاعل من الثلاثي وتقويته باللام.

(٨) أي مما يحمل على لام التقوية. وهذا للعكبري، ويأتي بعد قليل.

(٩) الآية: ﴿فَقُلْنَا يَنَادِمُ إِنَّ هَذَا عَدُوُّكَ وَلِزَوْجِكَ فَلَا يُخْرِجُكَ مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَى﴾ سورة طه ١١٧/٢٠ =

وقوله^(١):

إذا ما صنعت الزادَ فالتمسي له أكيلًا فإنني لستُ أكله وحدي

وفيه^(٢) نظر؛ لأن عدوّاً وأكيلًا - وإن كانا بمعنى مُعَادٍ ومُؤَاكِلٍ - لا ينصبان المفعول؛ لأنهما موضوعان للثبوت^(٣)، وليسا مجاريين^(٤) للفعل في التحرك والسكون، ولا مُحَوِّلَيْنِ^(٥) عما هو مجارٍ^(٦) له؛ لأن التحويل إنما هو ثابت في

= لفظ عدو في الآية بمعنى مُعَادٍ، فهو في حقيقته اسم فاعل من عادى، فَحُمِلَ عليه في العمل، وعومل معاملته فَقَوَّى باللام، وَيَزِدُّ هذا المصنّف بعد قليل ويذكر علّة ذلك. وقائل هذا القول العكبري، فهو لم يذكر شيئاً في آية سورة طه هذه، ولكن له مثل هذا الحديث في آية النساء/٩٢ «فإن كان من عدو لكم». قال: «لكم صفة عدو، وقيل يتعلّق به؛ لأن عدوّاً في معنى مُعَادٍ، وفعل يعمل عمل فاعل» انظر التبيان/٣٨٠.

(١) ذكر التبريزي في شرح الحماسة أنه لحاتم الطائي، وذكره البغدادي في شرح الشواهد لقيس بن عاصم، ثم ذكر أنه قيل هو لحاتم، وقيل لعروة بن الورد، وقيل غير ذلك. وفيه رواية: إذا ما صنعت. كذا عند الجاحظ.

والشاهد فيه أن اللام في «له» زائدة للتقوية، والصحيح أنها للتعليل، لما ذكره المصنّف. وقيس بن عاصم صحابي قديم في وفد تميم سنة تسع على رسول الله ﷺ، وكان سيداً عاقلاً انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣١٣/٤، وشرح الحماسة ١٠٠/٤، وشرح السيوطي/٥٨٥، والكامل/٧٠٩ «قيس بن عاصم المنقري» البيان والتبيين ٣/٣١٠. وانظر زيادات ديوان حاتم/٢٩٥

(٢) أي في جعل اللام في «عدو لك» وفي البيت لام التقوية، وهذا ردّ على العكبري.

(٣) أي فهما صفتان مشبّهتان باسم الفعل، وهي لا تنصب المفعول أصلاً.

(٤) أي ليسا مشابهين للفعل في حركاتهما كاسم الفاعل واسم المفعول.

(٥) في م ١ و ٤ وه «ولا مُحَوِّلَيْنِ» كذا لأنه معطوف على «مجارين» قبله وفي م/٢ و ٣ والمطبوع «ولا محولان» على تقدير: ولا هما محولان.

(٦) أي ولا هما محولان عن اسم مجارٍ للفعل في حركاته وسكونه، ليكونا صيغة مبالغة.

الصيغ التي يُراد بها المبالغة^(١)، وإنما اللام في البيت للتعليل، وهي متعلقة بـ «التمسي»، وفي الآية متعلقة بمستقر محذوف^(٢) صفة لعدو، وهي للاختصاص^(٣). وقد اجتمع التأخير^(٤) والفرعية^(٥) في ﴿وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ﴾^(٥)، وأما قوله تعالى: ﴿نَذِيرًا لِلْبَشَرِ﴾^(٦)، فإن كان الندير بمعنى المُنْذِر^(٧) فهو مثل: ﴿فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾^(٨)، وإن كان بمعنى^(٩) الإنذار فاللام مثلها^(١٠) في «سَقِيًّا لزيد» وسيأتي. قال ابن مالك^(١١): «ولا تُزاد لام التقوية مع عامل يتعدى لاثنين؛ لأنها إن زادت في مفعوليه، فلا يتعدى فِعْلٌ إلى اثنين بحرف واحد، وإن زادت في أحدهما لزم

(١) قال الشمني: «ولا مانع من ذلك في الآية، ولا في البيت، بل هو ظاهر فيهما إذ المعنى أن هذا مبالغ في عداوتك، وعداوة زوجك، وأن يكون الملتمس لأكل الزاد مبالغاً في الأكل، وهو الأليق بقصد الشاعر في التمدح بالكرم» الحاشية ٣٤/٢، وانظر حاشية الأمير ١٨١/١.

(٢) بدأ بهذا الوجه العكبري. انظر البيتان ٣٨٠/١.

(٣) أي عدو مختص بك، فاللام بمعنى الباء، انظر الدسوقي ٢٢٩/١.

(٤) أي تأخير العامل، والفرعية، أي: بكونه فرعاً في العمل مثل اسم الفاعل واسم المفعول وغيرهما مما جرى ذكره فيما تقدم.

(٥) ﴿وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَسَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ...﴾ سورة الأنبياء ٧٨/٢١. شاهدين: اسم فاعل، وهو فرع في العمل على «شهد»، وقَوِي باللام في «لحكمهم» على العمل.

(٦) سورة المدثر ٦/٧٤.

(٧) وهو مما يدخل تحت ما هو فرع في العمل على أصله.

(٨) تقدمت في سورة البروج آية/١٦ وفي سورة هود آية/١٠٧.

والمثلية: أي اللام فيها للتقوية.

(٩) أي مصدرأ.

(١٠) فتكون اللام للتبيين، وهو ما يذكره في الثاني والعشرين. وهو آخر معاني اللام الجارّة.

(١١) النص في الجنى الداني/١٠٦، وانظر المساعد ٣٥٩/٢.

ترجيح من غير مرجح»^(١) وهذا^(٢) الأخير ممنوع؛ لأنه إذا تقدّم أحدهما دون الآخر وزيدت اللام في المقدّم لم يلزم ذلك.

وقد^(٣) قال الفارسي: في قراءة ﴿وَلِكُلِّ وَجْهَةٌ هُوَ مَوْلِيَا﴾^(٤)، بإضافة^(٥) كُلٍّ: «إنه^(٦) من هذا، وإن المعنى الله مَوْلٌ كُلِّ ذي وجهه وجهته»^(٧).

(١) بعد هذا في همع الهوامع ٢٠٥/٤ «وواقفه» أبو حيان، وانظر البحر ٣٤٨/١.

(٢) هذا الرد للمرادي وليس للمصنّف، قال المرادي: «واعترض قوله: ترجيح من غير مرجح بأنه إذا تقدّم أحدهما وتأخر الآخر لم يلزم من زيادتها في المتقدّم ترجيح من غير مرجح، لأنه يترجح بضعف طلب العامل لتقدّمه...» انظر الجنى الداني/١٠٦.

(٣) هذا من تنمة نص المرادي في الجنى الداني/١٠٦.

(٤) الآية: ﴿وَلِكُلِّ وَجْهَةٌ هُوَ مَوْلِيَا فَاَسْتَيْقُوا الْخَيْرَاتِ آيَنَ مَا تَكُونُوا يَأْتِ بِكُمُ اللَّهُ جَمِيعًا إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ سورة البقرة ١٤٨/٢.

- وقراءة الجمهور «ولكل وجه» بتنوين الأول ورفع الثاني على الابتداء والخبر.

- وقرأ ابن عامر وابن عباس «ولكل وجه» على الإضافة.

وخطأها الطبري، فهي عنده لحن، لا تجوز القراءة بها إذا قرئت كذلك كان الخبر غير تام ورجح قراءة الجمهور، وردّ هذا عليه ابن عطية وأبو حيان.

انظر البحر ٤٣٧/١، والطبري ١٨/٢، والمحرر ٢٣/٢، والكشاف ٢٤٦/١، ومعاني الأخفش ١/١٥٢، وحجة الفارسي ١٨٤/٢، والعكبري ١٢٧/١، والرازي ١٣١/٤، وهمع الهوامع ٢٠٥/٤، ومختصر ابن خالويه/١٠، وكتاب المصاحف/٥٥.

(٥) انظر الحجة للفارسي ٢٤١/٢، وإلى مثل هذا ذهب الزمخشري في الكشاف ٢٤٦/١.

(٦) أي من باب تقوية العامل الذي تقدّم أحد معموليه وتأخر الثاني.

(٧) نقل أبو حيان نص الزمخشري وهو قوله: «والمعنى: وكل وجهة الله موليتها، فزيدت اللام لتقدّم المفعول، كقولك: لزيد ضربت، ولزيد أبوه ضاربه، الكشاف ٢٤٧/١.

وعقب عليه بقوله: «وهذا فاسد؛ لأن العامل إذا تعدّى لضمير الاسم لم يتعدّ إلى ظاهره المجرور باللام، لا يجوز أن يقول: لزيد ضربته، ولا لزيد أنا ضاربه، وعليه أن الفعل إذا تعدّى للضمير بغير واسطة كان قوياً، واللام إنما تدخل على الظاهر إذا تقدّم ليقويه لضعف وصوله إليه متقدماً، ولا =

والضمير^(١) على هذا للتولية، وإنما لم يجعل كلاً والضمير مفعولين ويستغني عن حذف «ذي» و«وجهة» لثلاثا يتعدى العامل^(٢) إلى الضمير^(٣) وظاهره^(٤) معاً. ولهذا^(٥) قالوا في الهاء من قوله^(٦):

هذا سُرَاقَةٌ للقرآن يَدْرُسُهُ يقطع الليلَ تسبيحاً وقرآناً

= يمكن أن يكون العامل قوياً ضعيفاً في حالة واحدة، ولأنه يلزم من ذلك أن يكون المتعدي إلى واحد يتعدى إلى اثنين، ولذلك تأوّل النحويون: هذا سُرَاقَةٌ للقرآن يدرسه... البحر ٤٣٨/١.

(١) في مولّيه.

(٢) وهو مؤلّ.

(٣) في «مولّيه».

(٤) أي: كل وجهة.

(٥) أي لأجل التخلص من عمل العامل في الضمير والظاهر معاً كان لهم هذا التخريج في البيت.

(٦) وهذا البيت جاء عجزه على ما أثبتّه في م/١ و٤ وهو غير مثبت في بقية المخطوطات.

وصدر هذا البيت عجزه:

«والمرء عند الرّشا إن يلقها ذيب»

وأما العجز الذي أثبتّه المصنّف فصدره:

«صَنَحُوا بِأَشْمَطِ عَنَوَانِ السَّجُودِ بِهِ»

وهو لحسان، وقد أثبتّه على هذا السيوطي في شرح الشواهد.

وعلى ما ذكرته لك من تصحيح الرواية جاء عند أبي حيان في التذكرة، وشرح التسهيل، وعند ابن

السراج في الأصول، ومثله عند سيبويه.

هجّج الشاعر رجلاً من القراء نُسِبَ إليه الرياء وقبول الرشا والحرص عليها.

والهاء في «يدرسه» كناية عن المصدر والفعل «يدرسه» متعدي باللام إلى القرآن لتقدّمه على حدّ: لزيد

اضرب. وهذا من كلام أبي حيان في تذكرته.

وذهب الدماميني إلى أن البيت للمدح، وتبعه الشمني، وتعقّب البغدادى فيه الدماميني.

والبيت قائله غير معروف.

انظر شرح الشواهد للبغدادى ٣١٥/٤، وشرح السيوطى ٥٨٧، أمالي الشجري ٣٠٥/١، و٣٣٩، =

إِنَّ الهاء مفعول^(١) مطلق لا ضمير القرآن.

وقد دخلت اللام على أحد المفعولين مع تأخرهما في قول ليلي^(٢):

أَحْبَاجُ لَا تُعْطِي الْعَصَا مُنَاهُمْ وَلَا اللَّهُ يُعْطِي لِلْعَصَا مُنَاهَا

وهو شاذ^(٣) لقوة العامل.

ومنها^(٤) لام المستغاث عند^(٥) المبرد، واختاره^(٦) ابن خروف، بدليل صحة إسقاطها.

= والكتاب ٤٣٧/١، والبحر ٤٣٨/١، والدر المصون ٤٠٦/١، والخزانة ٢٢٧/١، و٣٨٣/٢، ٥٨٢/٣، ٦٤٩، ١٧٠/٤. وأصول ابن السراج ١٩٣/٢، والمقرب ١١٥/١، وجمع الهوامع ٢٠/٤، ورصف المباني ٢٤٧.

(١) وهي على هذا راجعة للدرس كقوله تعالى: ﴿لَا أَعْذِبُهُ﴾ المائدة/١١٥.

(٢) البيت من قصيدة لها في مدح الحجاج وذكر البغدادي أن الجميع متفقون على روايته: وَلَا اللَّهُ لَا يُعْطِي الْعَصَا مُنَاهَا. ولم يَرِ رواية المصنّف لأحد من الرواة، ولا من استشهد به من النحويين كما استشهد هو به هنا، والشاهد فيه زيادة اللام في «اللعصاة»، وهو أحد المفعولين المتأخرين عن الفعل المتعدي.

وليلي هي بنت عبدالله بن الرحالة بن كعب بن معاوية، ومعاوية هو الأخيل بن عبادة، وهي شاعرة لا يُقَدَّم عليها غير الخنساء.

انظر شرح البغدادي ٣١٨/٤، وشرح السيوطي ٥٨٨، وشرح التسهيل لابن عقيل ٢٥٩/٢، وجمع الهوامع ٢٠٦/٤، والديوان ٩٠.

(٣) قوله «لقوة العامل» غير مثبت في م/١، والعامل: يعطي.

(٤) أي من اللام الزائدة للتوكيد.

(٥) انظر النص في المقتضب ٢٥٤/٤ - ٢٥٥، والكامل ١١٩٨ - ١١٩٩، ونسب الرضي إلى المبرد أن لام الاستغاثة مُعْذِيَةٌ لحرف النداء مخالفاً لسيبويه انظر ١٣١/١ - ١٣٢. وقرأ تعليق الشيخ عزيمة على المسألة في حاشية المقتضب. وفي الكتاب أن هذه اللام بدل من «الزيادة آخر الاسم نحو: يا عجباه. وعزاه للخليل» انظر ٣١٨/١ - ٣٢٠.

(٦) في الهمع ٧٢/٢ «واختلف في هذه اللام، فقيل: زائدة، وعليه ابن خروف، واختاره أبو حيان بدليل معاقبتها الألف»، قلت: ونص المبرد في الكامل يدل على هذا وإن لم يُصَرِّح بالزيادة.

وقال جماعة^(١): غير زائدة، ثم اختلفوا، فقال ابن جني^(٢): متعلّقة بحرف النداء لما فيه من معنى الفعل، ورُدَّ بأنَّ معنى الحرف^(٣) لا يعمل في المجرور، وفيه نظر^(٤)؛ لأنه قد عمل في الحال في نحو قوله^(٥):

كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْبًا وَيَابَسًا لَدَى وَكْرِهَا الْعُنَابُ وَالْحَشَفُ الْبَالِي

وقال الأكثرون^(٦): متعلّقة بفعل النداء المحذوف، واختاره ابن الضائع وابن عصفور، ونسباه إلى سيبويه. واعترض بأنه^(٧) متعدّ بنفسه، فأجاب ابن^(٨) أبي

(١) منهم ابن جني وابن عصفور.

(٢) انظر همع الهوامع ٧٢/٢، والجنى الداني/١٠٤.

(٣) على هامش م/٣ «والصواب، معنى الفعل».

وفي الشمني ٣٥/٢: «هكذا وقع في أكثر النسخ، والأظهر ما في بعضها وهو معنى الفعل».

(٤) قال الشمني: «لأنه، أي معنى الفعل الذي في الحرف قد عمل في الحال فيعمل في المجرور؛ لأن

العامل في الحال أقوى من العامل في المجرور، ألا ترى أن العامل في الحال عامل في صاحبها».

(٥) البيت لامرئ القيس.

الوكر: عش الطائر، العُنَاب: ثمر معروف، الحشف: أَرْدَأُ التمر.

شبه القلب الرطب بالعُنَاب في الحمرة، واليابس بالحشف البالي في اليوسة والسواد.

والشاهد فيه أن قوله: «رطباً» حال، والعامل فيه حرف التشبيه «كَأَنَّ» لما فيه من معنى الفعل.

شرح البغدادى ٣٢٢/٤، شرح السيوطى ٥٩٥، الديوان/٣٨.

(٦) انظر الجنى الداني/١٠٤، وفي الهمع ٧٢/٢ عزاه لسيبويه واختاره ابن عصفور، وانظر الكتاب ١/

٣٢٠، وليس في نصّه ما يدلُّ على التعلُّق بفعل النداء.

وانظر شرح التسهيل ٥٢٦/٢.

(٧) أي الفعل «أَدْعُو» الذي نابت عنه «يا».

(٨) هو عبدالله بن أحمد، أبو الحسين بن أبي الربيع القرشي، إمام أهل النحو في زمانه، ولد في رمضان

سنة ٥٩٩هـ، وقرأ النحو على الدُّبَّاج والشلوين، وأخذ القراءات عن محمد بن أبي هارون التميمي،

وله مصتفات منها: شرح الإيضاح، وشرح سيبويه، وشرح الجمل، وغيرها.

مات سنة ٦٨٨هـ. انظر: بغية الوعاة ١٢٥/٢ - ١٢٦.

الرَّبيعُ بأنَّه ضُمَّنَ معنى الالتجاء في نحو: «يا^(١) لَزِيد»، والتعجب^(٢) في نحو: «يا لَلدَّواهي».

وأجاب ابن عصفور وجماعة بأنه^(٣) ضَعُفٌ بالتزام الحذف^(٤)، فقَوِّيَ تعديُّه باللام. واقتصر^(٥) أبو حيان على إيراد هذا الجواب. وفيه^(٦) نظر؛ لأن اللام المقويَّة^(٧) زائدة كما تقدَّم، وهؤلاء لا يقولون بالزيادة^(٨).

فإن قلت: وأيضاً فإن اللام لا تدخل في نحو^(٩): «زَيْداً ضَرَبْتُهُ» مع أنَّ الناصب ملتزم الحذف. قلتُ: لَمَّا ذَكَرَ في اللفظ^(١٠) ما هو عَوَضٌ منه كان بمنزلة ما لم يُحذف.

(١) أي ألتجئ لزيد لكذا...، وعلى هذا فاللام للتعدي.

(٢) أي: أتعجب من كثرة الدواهي. وعلى هذا فاللام للتعليل.

(٣) أي الفعل «أدعو».

(٤) أي بالتزام حذف الفعل.

(٥) كذا في المخطوطات، وفي المطبوع: «واقتصر على إيراد هذا الجواب أبو حيان»، أي على جواب ابن عصفور.

(٦) أي في جواب ابن عصفور وأبي حيان.

(٧) في الباب الثالث «في ذكر أحكام ما يشبه الجملة وهو الظرف والجار والمجرور» قال: «يصح في اللام المقويَّة أن يقال إنها متعلِّقة بالعامل المقوي...؛ لأن التحقيق أنها ليست زائدة محضة لما تخيل في العامل من الضعف الذي نَزَلَه منزلة القاصر، ولا معدِّية محضة لأطراد صحة إسقاطها، فلها منزلة بين المنزلتين». وقد أشار إلى هذا الأمير في الحاشية ١٨٣/١ والشمسي في ٣٥/٢.

(٨) بل هي عندهم لام أصلية وتحتاج إلى متعلِّق.

(٩) زَيْداً منصوب على الاشتغال، والتقدير: ضربت زَيْداً ضَرَبْتُهُ، والفعل محذوف، ومع ذلك لم تدخل اللام تقوية للمحذوف، وهذا يريد منه أنه ليس كُلُّ عامل واجب الحذف يجوز تقويته باللام.

(١٠) أي ذكر في اللفظ الفعل «ضربته» وهو عَوَضٌ عن المحذوف «ضربت» كان كأنه لم يحذف، ومثله ما سبق في: يا لَزِيد، - فقد جاءت «يا» عوضاً عن الفعل المحذوف: أدعو، فكأن الفعل لم يحذف، لقيام المثبت مقام المحذوف.

فإن قلت: وكذلك حرف النداء عوض من فعل^(١) النداء، قلت: إنما هو كالعوض، ولو كان عوضاً البتة^(٢) لم يَجْزُ حذفه، ثم إنه ليس بلفظ^(٣) المحذوف، فلم يتنزل^(٤) منزلته من كل وجه.

وزعم الكوفيون^(٥) أن اللام في المستغاث بقية اسم^(٦) وهو «آل»، والأصل: يا آل زيد، ثم حُذِفَتْ همزة «آل» للتخفيف، وإحدى الألفين^(٧) لالتقاء الساكنين،

= وذهب الدماميني إلى أنه لا دليل على التعويض، غاية ما في الأمر أن «يا» دليل على الفعل. وتعبه الشمني بأن قال: «الدليل [أي على التعويض] امتناع الجمع بينهما».

- (١) وعلى هذا فعل النداء بمنزلة ما لم يُحذف.
- (٢) أي لو كان عوضاً قطعاً لم يجز حذفه، أي حذف حرف النداء، فلما جاز حذفه كما في قوله تعالى: ﴿يوسف أعرض عن هذا﴾ دلَّ على أنه كالعوض.
- (٣) فالمحذوف فعل وهو «أدعو»، و«يا» حرف، وبخلاف مثال الاشتغال الذي ذكره: «زيداً ضربته» فإن المحذوف فيه بلفظ المذكور.

- (٤) «فلم يتنزل...» كذا جاء في م/١ و٣ و٥، وفي م/٢ و٤ والمطبوع «فلم ينزل منزلته».
- (٥) انظر مع الهوامع ٧٤/٣. وفي الخصائص ما يدل على أنه مذهب ابن جني وشيخه الفارسي.
- (٦) وفي شرح الرضي ١٣٤/١ «وحكى الفراء عن بعضهم أن أصل يا لزيد يا آل زيد فخفف» قال الرضي: «وهو ضعيف لأنه يقال ذلك فيما لا آل له نحو يا للدواهي وبالله، ونحوهما» وجعل البغدادي هذا التضعيف في تنمة كلام الفراء، وفي مع الهوامع ٧٤/٣ - ٧٥ «نقل... عن الكوفيين، ذكره ابن مالك، ونازع فيه أبو حيان بأن الفراء قال: «ومن الناس من زعم كذا» فظاهر هذه العبارة منه أنه ليس مذهب الكوفيين، ثم إنه لم يقل به وهو من رؤوسهم...» وانظر نص أبي حيان وقد نقله عن ابن عصفور في شرح البغدادي ٣٢٥/٤، وانظر الخصائص ٢٧٦/١، و٣٧٥/٢، ٢٢٨/٣، والخزانة ٢٢٨/١، والجنى الداني ١٠٤.

- (٧) من «آل» و«يا»، ولم يُعَيَّن المحذوف.
- وقال الأمير: «الظاهر أنها ألف «آل»، لأن الحذف تطرَّق إليها في الهمزة والشيء يَجْزُ لمثله، لا ألف يا». الحاشية ١٨٣/١.

واستدلوا بقوله^(١):

فَخَيْرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ إِذَا الدَّاعِي المَثُوبُ قَالَ: يَا لَا
فَإِنْ الْجَارَ^(٢) لَا يُقْتَصَرُ عَلَيْهِ.

وأجيب^(٣) بأن الأصل: يا قوم لا فرارَ، أو لا نفرَ^(٤)، فحذف ما بعد «لا» النافية.
أو الأصل: يا لفلان، ثم حُذِفَ ما بعد الحرف^(٥)، كما يُقال: «أَلَا تَأْ» فيقال^(٦):
«أَلَا فَا»، يريدون: أَلَا تفعلون، وأَلَا فافعلوا.

(١) قائله. زهير بن مسعود الضبي، وعُزِّي في اللسان للفرزدق، وصدره عند المألقي:

لَخَيْرَ أَنْتَ عِنْدَ النَّاسِ مِنَّا

وروايته عند البغدادي: عند البأس، وفي النوادر: عند الناس، ومثله عند ابن جني.
والمثوب: المستغيث إذا كان بعيداً يتعرَّى ويلوِّح بثوبه رافعاً صوته ليُرَى فيثَغَّثَ، يا لا: هو موضع
الشاهد عند الكوفيين: وأصله: يا آل فلان. وزهير شاعر جاهلي.

انظر رصف المباني/٢٩، ٢٣٧، ٣٥٤، وشرح الرضي ١/١١٨، والنوادر/١٨٥، وشرح
البغدادي ٤/٣٢٥، وشرح السيوطي/٥٩٥، وجمع الهوامع ٣/٧٤، والخزانة ١/٢٢٨، وشرح
ابن عقيل ١/١٩٤، والخصائص ١/٢٧٦، ٢/٣٧٥، ٣/٢٢٨. والعيني ١/٥٢٠، واللسان/لوم.

(٢) أي: لو كان أصله يا لفلان، وأنها ليست بقية «آل» للزم الاقتصار على حرف الجر، وحذف
المجرور، وهذا لا يأخذ به ابن جني وابن عصفور. دسوقي ١/٢٣١.

(٣) أي: أجيب عما استدلوا به بأننا لا نُسَلِّمُ أن «يا لا» فيه أصله: يا آل فلان، بل أصله: يا قوم لا فرار
ولا نفرَ، فحذف المنادى وما بعد لا النافية، أو أصله يا لفلان ثم حذف ما بعد الحرف... الشمني
٣٦/٢.

(٤) كذا في م/١ و٢، وفي م/٣ و٤ وه «لا تفرّوا».

(٥) قلت: وحذف معه المنادى، فقد حذفت الاسم من الجملة وبقي حرفان، وهو حذف بعيد، فلا
يعقل أن تنهك الجملة بهذا القدر من الحذف.

(٦) أي في الجواب.

تنبيه^(١)

إذا قيل: «يا لزيد» بفتح اللام فهو مُستغاث^(٢)، فإن كُسِرَتْ فهو مُستغاث لأجله، والمستغاث^(٣) محذوف.

فإن قيل: «يا لك» احتمل الوجهين^(٤)، فإن قيل «يا لي» فكذلك عند ابن جني^(٥)، أجازهما في قوله^(٦):

فيا شوق ما أبقى ويا لي من النوى ويا دمع ما أجرى ويا قلب ما أضبى

وقال ابن عصفور: الصواب أنه^(٧) مُستغاث لأجله؛ لأن لام المُستغاث متعلّقة بأدعو^(٨)؛ فيلزم تعدّي^(٩) فعل المضمر إلى ضميره المتّصل.

(١) هذا كلام مكرر ومعاد، فقد تحدث عن هذه المسألة في أول حديثه عن اللام.

(٢) والمستغاث له محذوف، أي: يا لزيد ليعمر.

(٣) إذا قلت: يا لزيد، فالتقدير فيه: يا لعمري لزيد، حذفت الأول وهو المستغاث. وحركة اللام في المذكور هي التي تبين نوعه مستغاثاً أو مستغاثاً به، ولهذا درجوا على فتح لام الأول وبقاء لام الثاني على الكسر.

(٤) أن يكون ما بعد اللام مستغاثاً به ومستغاثاً من أجله؛ لأن اللام مع الضمير تكون مفتوحة. وهذا عند ابن جني وابن عصفور. وانظر الجني الداني/١٠٤.

(٥) لأن اللام تكسر مع ياء النفس.

(٦) تقدّم البيت في أول الحديث عن لام الجر، وهو للمتنبي.

(٧) والوجهان اللذان أجازهما ابن جني أن يكون «لي» مستغاثاً به، أو مستغاثاً له، والتقدير: أدعو نفسي للخلاص من النوى، أو أدعو قومي ليخلصوني من النوى.

(٨) أي في قوله: «يا لي».

(٩) وعلى هذا يلزم أن يكون «أدعو» قد عمل في ضمير المتكلم المتصل الفاعل، وفي ضمير المتكلم

المفعول من «يا لي». دسوقي ٢٣١/١.

(٩) وهو ممنوع في غير ظن، وفقد، وعدم، وتقدّم هذا من قبل.

وهذا^(١) لا يلزم ابن جني؛ لأنه يرى تعلّق اللام^(٢) بـ «يا» كما تقدّم، و«يا» لا تتحمل ضميراً، كما لا تتحمّله «ها»^(٣) إذا عملت^(٤) في الحال في نحو: ﴿وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾^(٥).

نعم هو لازم^(٦) لابن عصفور؛ لقوله في «يا لزيدٍ لعمرٍ»: إنّ لام «لعمرٍ» متعلّقة بفعل محذوف تقديره: أدعوك لعمرٍ. وينبغي^(٧) له هنا أن يرجع إلى قول ابن الباذش: إنّ تعلّقها باسم محذوف تقديره: مدعوًّا^(٨) لعمرٍ، وإنما ادّعى^(٩) وجوب التقدير^(١٠)،

(١) أي: تعدّي الفعل.

(٢) في يا لزيدٍ لعمرٍ.

(٣) أي التنبيه الذي في «ها» على القول بأن التنبيه هو العامل في الحال وليس اسم الإشارة من «هذا».

(٤) في م/٣ و٤ «إذا أُعْمِلَتْ».

(٥) ﴿قَالَتْ يَتُوبِلَتِيءُ أَلِدُّ وَأَنَا عَجُوزٌ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجِيبٌ﴾ هود ٧٢/١١. شيخاً حال: والعامل فيه التنبيه في «ها»، أو اسم الإشارة، أو هما معاً. وانظر الدر المصون ١١٥/٤، ومشكل إعراب القرآن ٤١٠/١.

(٦) أي تعدّي الفعل للفاعل والمفعول المتصلين.

(٧) هذا الذي ذكره سبق عنده في اللام المفيدة للتعليل، ولم يَغْزُه لابن الباذش، وذكر وجهاً آخر وهو التعلّق بفعل محذوف، وقد نقل ابن عصفور الإجماع عليه.

(٨) كذا في المخطوطات «مَدْعُوًّا» وعلى هذه الصورة تقدّم عنده فيما سبق، وجاء عند مبارك والشيخ محمد «مَدْعُوًّا» وهو غير مناسب لحديثه.

(٩) على هامش م/٣ الظاهر أن يقول وإنما ادّعى بالافراد لأن المدّعي هو ابن الباذش. وقوله: ادّعى: ابن الباذش وابن عصفور.

(١٠) أي تقدير عامل للام المستغاث له ولم يجعلها متعلّقة بما تعلق به لام المستغاث. دسوقي.

لأن العامل^(١) الواحد لا يصل بحرف واحد مرتين .
وأجاب ابن الضائع بأنهما^(٢) مختلفان معنى نحو^(٣) : «وهبتُ لك ديناراً
لترضى» .

* * *

-
- (١) أي «يا»، أو الفعل «أدعو» على اختلاف التقديرين .
(٢) أي لام المستغاث به ولام المستغاث له، فالأولى للاختصاص والثانية للتعليل، كذا في حاشية علي
م/٣، وانظر الشمني ٣٦/٢ .
(٣) اللام في «لك» للتعدية، والثانية لام التعليل .

تنبيه

زادوا اللام في بعض المفاعيل المستغنية عنها كما تقدّم، وعكسوا ذلك فحذفوها من بعض المفاعيل المفتقرة إليها كقوله تعالى: ﴿تَبْعُونَهَا عِوَجًا﴾^(١)، ﴿وَالْقَمَرَ قَدَرْنَهُ مَنَازِلَ﴾^(٢)، ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾^(٣)، وقالوا^(٤): وهبتك ديناراً، وصِدْتُكَ^(٥) ظيباً، وجنيتك^(٦) ثمرة،

(١) الآية: ﴿قُلْ يٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَآبِ لِمَ تَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ مَن ءَامَنَ تَبْعُونَهَا عِوَجًا وَأَنتُمْ شُهَدَآءُ وَمَا ٱللَّهُ بِفَعْلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ آل عمران ٩٩/٣.

قال السمين: «قال ابن الأنباري: البغي يقتصر له على مفعول واحد إذا لم يكن معه اللام كقولك: بغيت المال والأجر والثواب، وههنا أريد: يبعون لها عوجاً، فلما سقطت اللام عمل الفعل فيما بعدها، كما قالوا: «وهبتك درهماً» يريدون وهبت لك، ومثله: صِدْتُكَ ظيباً، أي صِدْتُ لك...» الدر المصون ١٧٤/٢، وانظر القرطبي ١٥٤/٤.

(٢) ﴿وَالْقَمَرَ قَدَرْنَهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيرِ﴾ يس ٣٩/٣٦.

قال العكبري: «منازل: أي ذا منازل، فهو حال أو مفعول ثانٍ؛ لأن قَدَرْنَاهُ بمعنى صَيَّرْنَاهُ، وقيل: التقدير: قدرنا له منازل» التبيان ١٠٨٣.

(٣) سورة المطففين ٣/٨٣.

العكبري: «في هم وجهان: أحدهما: هو ضمير مفعول متصل، والتقدير كالألهم، وقيل هذا الفعل يَتَعَدَّى بنفسه تارة وبالحرف أخرى، والمفعول هنا محذوف أي كالوهم، الطعام ونحو ذلك...» التبيان ٢٧٦ وانظر القرطبي ١٥٤/٤ و٢٤٨/١٩.

(٤) أي: وهبت لك، وفي المصباح: «قال ابن القوطية والسرقسطي والمطرزي وجماعة ولا يتعدى إلى الأول بنفسه فلا يقال: وهبتك مالاً، والفقهاء يقولونه، وقد يجعل له وجه آخر وهو أن يضمن وَهَبَ معنى جَعَلَ، فيتعدى بنفسه إلى مفعولين».

(٥) أي صِدْتُ لك. وفي اللسان: «يقال: صدت فلاناً صَيْدًا إذا صِدَّتْ له كقولك: بغيته حاجة أي: بغيتها له»، وانظر التهذيب، والتاج.

(٦) أي جنيت لك. وفي اللسان: «قال أبو عبيد: جنيت فلاناً جنى، أي جنيت له، قال: ولقد جنيتك أكمؤاً...».

قال^(١):

ولقد جنيْتُكَ أَكْمُوًّا وَعَسَاقِلًا [ولقد نهَيْتُكَ عن بناتِ الأَوْبَرِ]

وقال^(٢):

فتولَّى غلامُهُم ثم نادى أَظْلِمًا أَصِيدُكُمْ أم حمارا

وقال^(٣):

إذا قالت حَذَامُ فَأَنْصِتُوهَا [فَإِنَّ القَوْلَ ما قالت حَذَامُ]

في رواية جماعة، والمشهور^(٤): «فَصَدَّقُوهَا».

(١) تقدّم البيت في «أل».

(٢) قائله غير معروف.

الظليم: الذكر من النعام.

والشاهد فيه في قوله: أَصِيدُكُمْ، فالتقدير: أَصِيدُ لَكُمْ، وحذفت اللام. واتصل الفعل بالضمير فصار منصوباً بعد أن كان مجروراً.

انظر البيت في شرح البغدادي ٣٢٩/٤، وشرح السيوطي ٥٩٦، والدر المصون ١٧٤/٢.

(٣) البيت للجيم بن صعب، وقيل لديسم بن طارق، وكلاهما جاهلي.

وحذام: امرأة الجيم، وتماهه ما بين معقوفين.

والشاهد فيه في فَأَنْصِتُوهَا، فأصله: فَأَنْصِتُوا لَهَا، فحذفت اللام، فاتصل الضمير بالفعل فنصب. قال الفراء: يريد: فَأَنْصِتُوا لَهَا.

انظر معاني الفراء ٩٤/٢ و ٢١٥/١، وشرح البغدادي ٣٢٩/٤، وشرح السيوطي ٥٩٦،

والكامل ٥٩١، وأمالى الشجري ١١٥/٢، وشرح المفصل ٦٤/٤، وشرح الأشموني ٢٦٥/٢،

وشذور الذهب ٦٥، والخصائص ١٧٨/٢، وشروح سقط الزند ١٤٧٠/٤، واللسان/رقش.

(٤) كذا رواية المبرد في الكامل وغيره، ولا شاهد فيه على هذه الرواية.

الثاني^(١) والعشرون: التبيين:

ولم يُؤفوها حَقَّها من الشرح، وأقول: هي ثلاثة أقسام:

أحدها^(٢): ما تُبيِّن المفعول^(٣) من الفاعل، وهذه تتعلَّق بمذكور، وضابطها أن تقع بعد فعل تعجَّب، أو اسم تفضيل، مُفْهِمِينَ^(٤) حُبًّا أو بُغْضًا تقول: «ما أَحَبَّنِي وما أَبْغَضَنِي»، فإن قلت: «لِفُلان» فأنت فاعل الحُبِّ والبُغْضِ، وهو مفهولهما. وإن قلت «إلى فلان» فالأمر بالعكس. هذا شرح ما قاله ابن مالك^(٥).

ويلزمه أن يذكرَ هذا المعنى في معاني^(٦) «إلى» أيضاً لما بيَّنَّا، وقد مضى في موضعه.

(١) من معاني اللام الجارة.

(٢) النص في همع الهوامع ٢٠١/٤، وانظر الإتيان ٢٢٦/٢، والجنى الداني/٩٧، والمساعد ٢٥٧/٢، واللامات/١٢٩ وما بعدها، وجواهر الأدب/٧٣.

(٣) قال الدسوقي: «أي في المعنى، وكذلك الفاعل. وإلا فاسم التفضيل لا يتعدى لمفعول، وأفعل التعجب فاعله ضمير مستتر» الحاشية ٣٢٣٢/١.

(٤) قال ابن مالك: «وكذا المعلقة بحُبِّ في تعجَّب أو تفضيل...» انظر الجنى الداني/٩٧، والمساعد ٢٥٧/٢، وتمة النص فيه: «مبيِّنة مفعولية مصحوبها...».

(٥) قال ابن مالك: «ثم نُبِّهت على تعدية أفعل التفضيل بحروف الجر، وجملة القول في ذلك: أنَّ أفعل التفضيل إن كان من متعِدِّ بنفسه دالَّ على حُبِّ أو بُغْضٍ عُذِّي باللام إلى ما هو مفعول في المعنى، ويألى إلى ما هو فاعل في المعنى، كقولك: «المؤمنُ أَحَبُّ لله من نفسه، وهو أَحَبُّ إلى الله من غيره...» انظر شرح الكافية الشافية/١١٤٤.

(٦) ذكر هذا المعنى ابن مالك في التسهيل ص/١٤٥، وتعقب أصحاب الحواشي ابن هشام في هذا، فقال الدماميني: «هذا عجيب، فإن ابن مالك لم يُهِمِّلْهُ، بل ذكره من معاني «إلى» أيضاً، قال في التسهيل: «ومنها إلى لانتفاء الغاية مطلقاً وللمصاحبة وللتبيين...» الثماني ٣٦/٢. وانظر شرح التسهيل لابن عقيل ٢٥٤/٢.

الثاني والثالث^(١): ما يُبَيَّن فاعليَّة غير ملتبسة بمفعوليَّة، وما يُبَيَّن مفعوليَّة غير ملتبسة بفاعليَّة، ومصحوبٌ كُلٌّ منهما إما غيرٌ معلومٌ مما قبلها، أو معلومٌ، لكن استؤنف^(٢) بيانُ تقويَّة للبيان، وتوكيداً له، واللام في ذلك كُلٌّ متعلِّقةٌ بمحذوف. مثال المبيَّنة لمفعوليَّة^(٣) «سَقِيَا لزيد، وجَدْعاً»^(٤) له، فهذه اللام ليست متعلِّقة بالمصدرين^(٥)، ولا بفعلهما المقدَّرين؛ لأنهما متعدَّيان^(٦)، ولا هي مقويَّة للعامل^(٧) لضعفه بالفرعية^(٨) إن قُدِّر أنه المصدر، أو بالتزام الحذف إن قُدِّر أنه

= وفي حاشية على م / ٣ أشار إلى ما ذكره ابن مالك في التسهيل، وأنه لا وجه لاعتراض المصنّف.

(١) النص في همع الهوامع ٢٠١/٤.

وفي الجنى الداني: «ولام التبيين هي الواقعة بعد أسماء الأفعال والمصادر التي تشبهها، مبيَّنة لصاحب معناها...» وانظر اللامات/١٢٩.

(٢) أي معلوم، ولكن استؤنف ذكره تقوية وتوكيداً لهذا المعلوم.

(٣) وهي التي يكون مدخولها مفعولاً. انظر اللامات/١٣٠.

(٤) الجَدْع: قطع الأنف أو الأذن أو اليد... إلخ.

(٥) سَقِيَا، وجَدْعاً، ولا بفعليهما: سقى وجَدَعَ.

قال المرادي: «وتتعلّق بفعل مقدّر تقديره: أعني» الجنى/٩٧.

وانظر شرح الرضي ١١٦/١، و١١٨، وكذا عند أبي حيان في البحر ٧٦/٨.

(٦) أي لأن الفعلين سقى وجدع، والمصدرين منهما متعدَّيان بأنفسهما، فهما ليسا بحاجة إلى هذه

اللام من أجل التعدية؛ ولذلك لم تتعلّق هذه اللام بواحدٍ منهما.

وفي م/٢ «تعدّيان».

(٧) وهو هنا المصدر.

(٨) من فعله.

الفعل ؛ لأن لام التقوية صالحة للسقوط ، وهذه لا تسقط^(١) ، لا يُقال «سَقِيّاً زيداً» ، ولا «جَدْعاً إِيَّاه» خلافاً لابن الحاجب^(٢) ، ذكره في شرح المفصل .

ولا هي ومخفوضها صفة^(٣) للمصدر ، فتتعلّق بالاستقرار^(٤) ؛ لأن الفعل لا يُوصَفُ ، فكذا ما أقيم^(٥) مقامه ، وإنما هي لام مبيّنة للمدعو^(٦) له أو عليه إن لم يكن معلوماً من سياق أو غيره ، أو مؤكّدة للبيان إن كان معلوماً ، وليس تقدير^(٧) المحذوف^(٨) «أعني» كما زعم ابن عصفور ؛

(١) قال الزجاجي : «ثم تلحق لام التبيين ، فيقال : سَقِيّاً لزيد... ؛ لأنه لولا هذه اللام لم يُعْلَمَ مَنْ المدعو له بشيء من هذا أو المدعو عليه... اللامات / ١٣٠ - ١٣١ .

(٢) لم يصرح ابن الحاجب بحذف اللام ، لكنه ساق هذه المصادر بدون اللام قال : «والنوع الثاني هو الذي يجب إضمار فعله ، ولكنه له فعل نحو : سَقِيّاً ورعياً إلى آخره... ، وقوله جَدْعاً... وعقراً... وحلقاً... وبؤساً...» .

انظر الإيضاح في شرح المفصل ٢٢٧/١ - ٢٢٨ ، ومثل هذا النص عند ابن الحاجب في الكافية لم يذكر اللام مع هذه المصادر انظر شرح الرضي ١١٦/١ .

وقال الدماميني : «لم يعتمد في الرد على شيخ المحققين على مستند» انظر حاشية الأمير ١٨٤/١ . على أن الزجاجي ذكر أنه ربما تركت العرب إظهار اللام إذا عَلِمَ الداعي أنه قد علم المعني بدعائه... انظر اللامات / ١٣٢ .

(٣) أي لـ «سَقِيّاً» وما مثله .

(٤) والتقدير : سَقِيّاً مستقراً لزيد .

(٥) وهو المصدر ؛ لأنه قام مقام الفعل ، فلا يوصف ؛ لأن الفعل الذي قام مقامه لا يُوصَفُ .

(٦) المدعو له في : سَقِيّاً... والمدعو عليه في نحو : جَدْعاً... .

وقد نقلت لك نص الزجاجي قبل قليل في أنه لولا هذه اللام لا يُعْلَمَ من المدعو له أو عليه شيء من هذا .

(٧) في م / ٤ «وليس تقديرًا لمحذوف» .

(٨) كذا قدره المرادي في الجنى الداني / ٩٧ .

لأنه^(١) يتعدى بنفسه، بل التقدير^(٢): إرادتي لزيد.

وينبني على أن هذه اللام ليست متعلقة بالمصدر أنه لا يجوز في: «زَيْدٌ سَقِيًّا لَهُ» أن تنصب^(٣) زيدا بعامل محذوف^(٤) على شريطة التفسير، ولو قلنا إن المصدر الحال مَحَلٌّ فعل دون حرف^(٥) مصدري يجوز تقديم معموله عليه، فتقول: «زيدا ضرباً»؛ لأن الضمير^(٦) في المثال ليس معمولاً^(٧) له، ولا هو من جملته.

وأما تجويز بعضهم في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعَسَا لَهُمْ﴾^(٨) كون «الذين» في

= وقال ابن عصفور: «جميع المصادر المذكورة في هذا الباب لا يظهر الفعل الناصب لها؛ لأنها صارت عوضاً منه، وتقدر الفعل الناصب لها؛ لأنها صارت عوضاً منه، وتقدر الفعل الناصب لها من لفظها، فإن كانت العرب قد استعملت منه فعلاً فَحَسَنَ، وإلاً بنيت منه فعلاً على القياس؛ لأن جميع هذه المصادر مؤكدة لأفعالها المضمر، والمصدر المؤكد لا ينصبه إلا فعل من لفظه؛ إذ التأكيد إما لفظي وإما معنوي...» المقرَّب/٢٥٧، وأنت ترى أن ابن عصفور لم يعين الفعل المحذوف بـ «أعني»، ولم يقدر «أعني» في المقرَّب إلا فيما جاء منصوباً على الاختصاص. انظر فيه ٢٥٣/١.

(١) أي الفعل «أعني»، فلا يحتاج إلى اللام للتعدي.

(٢) قال الدماميني: «ليس المراد، بل تقدير المحذوف الذي تتعلق به اللام، لأنه لو كان كذلك لكانت لام التقوية لا لام التبيين وإنما المراد تقدير الكلام الذي وقعت فيه لام التبيين: إرادتي لزيد،....» انظر الشمني ٣٧/٢ والأمير ١٨٤/١.

(٣) كذا في المخطوطات «أن تنصب زيدا» وفي المطبوع «أن ينصب زيدا».

(٤) العامل «سقي» ويكون مفسراً بالمصدر «سقياً».

(٥) في حاشية الأمير: «دون حرف مصدري، احترازاً نحو: أعجبني ضَرْبُكَ زيدا، فتقديم معموله [أي

معمول المصدر] شاذ» ١٨٤/١.

(٦) أي الضمير في «له».

(٧) أي ليس معمولاً للمصدر «سقياً»، بل هو من جملة أخرى، فهو متعلق بفعل مقدَّر.

(٨) تنمة الآية: ﴿وَأَضَلَّ أَعْمَالَهُمْ﴾ سورة محمد ٨/٤٧.

موضع نصب على الاشتغال^(١) قَوْهُمْ^(٢).

وقال ابن مالك في شرح باب «النعته» من كتاب التسهيل^(٣): «اللام في سقياً لك، متعلّقة بالمصدر، وهي للتبيين، وفي هذا تهافت^(٤)، لأنهم إذا أطلقوا القول بأن اللام للتبيين فإنما يريدون أنها متعلّقة بمحذوف استؤنف للتبيين.

ومثال^(٥) المبيّنة للفاعلية^(٦): «تَبّاً لزيد، وويحاً له»، فإنهما في معنى^(٧) خَسِرَ وهلك، فإن رفعتهما^(٨) بالابتداء فاللام ومجرورها خبر، ومحلهما الرفع^(٩)، ولا تبين^(١٠)، لعدم تمام الكلام.

(١) قال أبو حيان: «... ويجوز أن يكون الذين منصوباً على إضمار فعل يفسره قوله: فتعساً لهم، كما تقول: زيداً جدعاً له» البحر ٧٦/٨.

وانظر الدر المصون ١٤٨/٦، والكشاف ١٢٨/٣، وإعراب النحاس ١٦٩/٣ ومعاني الزجاج ٥/٨، وحاشية الشهاب ٤٣/٨، ومشكل إعراب القرآن ٣٠٥/٢.

(٢) قال الدسوقي: «أي لأن قوله: فتعساً لهم اللام فيه للتبيين وهي من جملة أخرى، وحيث فلا تفسّر «تعساً» محذوفاً قبل الذين لعدم اشتغاله في ضمير الاسم السابق» الحاشية ٢٣٣/١.

(٣) لم يذكر هذا في التسهيل في باب النعته، والظاهر أنه زاده في الشرح.

(٤) لأنه مخالف لقواعدهم كما ذكر بعده.

(٥) النص في الخزانة ٣٧٣/٤.

وقد ذكر من قبل أن اللام تبين الفاعلية والمفعولية، وقد سبق بيان المبيّنة للمفعولية في نحو: سقياً لزيد.

(٦) أي لفاعلية مدخولها.

(٧) خَسِرَ يكون لـ «تَبّاً» وهلك لـ «ويحاً»، وزيد في الحالين فاعل من حيث المعنى، وقد بيّنت اللام ذلك.

(٨) فقلت: تَبّاً له، وويحاً له.

(٩) متعلّقان بالخبر المحذوف للمبتدأ «تَبّاً» و«ويحاً».

(١٠) أي اللام ليست للتبيين؛ لأن تلك تكون بعد تمام الكلام، وأنها متعلّقة بمحذوف. وهذه اللام هنا لم تأت بعد تمام الكلام بل من أصوله. وانظر حاشية الأمير ١٨٥/١.

فإن قلت: «تباً له ووَيْحٌ» فنصبت الأول ورفعت الثاني^(١) لم يجز، لتخالف الدليل^(٢) والمدلول^(٣) عليه؛ إذ اللام في الأول تبين^(٤)، واللام المحذوفة لغيره^(٥). واختلف في قوله تعالى: ﴿أَعِدُّكُمْ أَنْكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنْكُمْ تُخْرَجُونَ﴾ * هِيَاتَ هِيَاتَ لِمَا تُوْعَدُونَ^(٦)، فقيل: اللام^(٧) زائدة، و«ما» فاعل. وقيل^(٨) الفاعل ضمير مستتر راجع إلى البعث أو الإخراج، فاللام للتبيين، وقيل: «هيات»^(٩) مبتدأ بمعنى البُعْد، والجارّ والمجرور خبر.

(١) أي مع حذف اللام منه.

قالوا: ومثله لو عكست الإعراب أو الحذف. فإنه لا يجوز.

(٢) الدليل وهو اللام التي للتبيين بعد «تباً».

(٣) وهي اللام المحذوفة بعد «ويح».

(٤) كذا في المخطوطات، وفي المطبوع «للتبيين».

(٥) أي اللام المحذوفة بعد «ويح» ليست للتبيين وإنما هي للاستحقاق.

قال الزجاجي: «وما كان من هذه الأسماء سوى المصادر فالرفع فيها جائز، وتصير اللام لام الخبر التي تقع للاستحقاق، وقد شرحنا وجوهاً فيما مضى وذلك قولك: وَيْحٌ لزيد، ووَيْلٌ له، يرفع بالابتداء والخبر، والمعنى فيه الدعاء، معناه ثبت لهم هذا واستحقوه...».

انظر اللامات/١٣٤.

(٦) سورة المؤمنين ٢٣/٣٥ - ٣٦.

(٧) ذكر هذا العكبري فهو أحد وجهين عنده قال: «... والثاني فاعله «ما»، واللام زائدة أي: بَعْدَ مَا تُوْعَدُونَ من البعث،...» التبيان/٩٥٤ وانظر الدر المصون ١٨٣/٥.

(٨) ذكر هذا العكبري في التبيان وهو الوجه الأول عنده، والتقدير: بَعْدَ التصديق لما تُوْعَدُونَ، أو الصحة، أو الوقوع، أو نحو ذلك.

ومثله عند أبي حيان في البحر ٤٠٥/٦ لأن هيات اسم فعل يتعدى برفع الفاعل ظاهراً أو مضمراً، وهنا جاء التركيب.... لم يظهر الفاعل فوجب أن يعتقد إضمار تقديره: هو، أي إخراجكم، وجاءت اللام للبيان أعني لما تُوْعَدُونَ، كهي بعد سقياً لك، فتتعلق بمحذوف...».

جاء النص في البحر «لا يتعدى» وهو غير الصواب. وانظر الكشف ٣٦٢/٣.

(٩) قائله الزجاج: قال: «وموضعها الرفع، وتأويلها البعد لما تُوْعَدُونَ».

وأما قوله تعالى: ﴿وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ﴾^(١) فيمن قرأ بهاء مفتوحة وتاء إمّا^(٢) مفتوحة^(٣) أو مكسورة^(٤)،

= انظر معاني القرآن ١٢/٤.

ونقله عنه أبو حيان ثم قال: «وينبغي أن يجعل كلامه تفسير معنى لا تفسير إعراب؛ لأنه لم تثبت مصدرية هيهات» البحر ٤٠٥/٦، وانظر الدر المصون ١٨٣/٥، ومشكل إعراب القرآن ١٠٩/٢. ونقل الزمخشري نص الزجاج «قلت: قال الزجاج في تفسيره: البعد لما توعدون، أو يُعَدُّ لما توعدون، فيمن نَوَّن، فنزله منزلة المصدر» الكشاف ٣٦٢/٣.

وذكر هذا أبو حيان عنهما ثم قال: «وقول الزمخشري... ليس بواضح لأنهم قد نونوا أسماء الأفعال، ولا نقول إنها إذا نَوَّنَتْ تنزَّلت منزلة المصدر».

(١) الآية: ﴿وَرَوَدَتْهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهِ وَغَلَّقَتِ الْأَبْوَابَ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ قَالَ مَعَاذَ اللَّهِ إِنَّهُمْ رَبِّي أَحْسَنَ مَثْوًى إِنَّهُمْ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ﴾ سورة يوسف ١٢/٢٣.

(٢) كذا في م/١ و٢ و٣، وفي م/٤ و٥ والمطبوع «تاء مفتوحة...».

(٣) هَيْتَ لَكَ: هذه قراءة أبي عمرو وعاصم وحفص وحمزة والكسائي ومسروق والحسن ويعقوب وخلف والأعمش، وهي الصحيحة من قراءة ابن عباس، وسعيد بن جبير ومجاهد وعكرمة وابن مسعود وقتادة، وهي رواية عن رسول الله ﷺ.

ومعناها: تعال، وبني على الفتح للتخفيف مثل: أين وكيف.

وانظر البحر ٢٩٤/٥، والرازي ١١٦/١٨، والطبري ١٠٦/١٢، والنشر ٢٩٣/٢، والتيسير ١٢٨/١، ومعاني الفراء ٤٠/٢، والقرطبي ١٦٣/٩، والتبيان للطوسي ١١٨/٦، والعكبري ٧٢٨/٧، وإعراب النحاس ١٣٣/٢، والسبعة ٣٤٧/٣.

والمراجع كثيرة، فإن أردت معرفتها فأرجع إلى كتابي «معجم القراءات».

(٤) هَيْتَ لَكَ: هذه قراءة ابن عباس بخلاف عنه، وكذا قرأها أبو الأسود والحسن، وابن أبي إسحاق وابن محيصن وعيسى بن عمر الثقفي وعاصم الجحدري وأبو رزين وحמיד. وهي مثل القراءة السابقة، إلا أن التاء كُسِرَتْ لالتقاء الساكنين، فهو مثل: جَيِّرَ.

انظر البحر ٢٩٤/٥، وفتح الباري ٢٧٥/٨، ومجمع البيان ٣٧/١٢، والقرطبي ٦٣/٩، والعكبري ٧٣٨/٢، وإعراب النحاس ١٣٣/٢، ومختصر ابن خالويه ٦٣، والمحتسب ٣٣٧/٣، والطبري ١٠٧/١٢، والإتحاف ٢٦٣/٢، والنشر ٢٩٥/٢.

وبقية المراجع في كتابي «معجم القراءات».

أو مضمومة^(١)، فهيت: اسمُ فعلٍ^(٢)، ثم قيل: مُسمّاه فعل ماضٍ، أي تهَيَّأتُ، فاللامُ متعلّقة به كما تتعلّق بمُسمّاه لو صُرّح به، وقيل: مُسمّاه فعلٌ أمرٌ بمعنى أَقْبِلْ أو تعالَ، فاللام للتبیین^(٣)، أي: إرادتي^(٤) لك، أو أقول^(٥) لك، وأما مَنْ قرأ «هَيْتُ»^(٦) مثل جِئْتُ،

(١) هَيْتُ لك: هذه قراءة ابن كثير وأبي عبد الرحمن السلمي.

قال الزجاج: «صَمَّها لأنها في معنى الغايات» وقال العكبري: «ومنهم من ضم [أي التاء] شبهه بحيثُ، واللام على هذا للتبيين مثل التي في قولهم: سَقِيًا لك».

انظر البحر ٢٩٤/٥، التذكرة في القراءات الثمان ٣٧٩/٢، زاد المسير ٣٧٩/٢، إعراب القراءات السبع وعللها ٣٠٧/١، المحرر ٤٧٢/٧، معاني الزجاج ١٠٠/٣، الكشف ٨/٢، الكشف ١٢٩، التبصرة ٥٤٦، شرح الشاطبية ٢٦٦، حاشية الشهاب ١٦٧/٥، حاشية الجمل ٤٤٤/٢ - ٤٤٥.

وانظر بقية المراجع في كتابي «معجم القراءات».

(٢) أي على الحركات الثلاث.

(٣) أي لتأكيد التبيين؛ لأن فاعل الأمر معلوم لأنه ضمير المخاطب. أمير ١٨٥/١.

(٤) وعلى هذا فهي متعلّقة بمحذوف لا بأسم الفعل.

(٥) هذا لا يناسب التبيين بل تصيح اللام للتبليغ بعد القول.

ولعلّ الذي دعاه إلى هذا نصُّ أبي حيان: «هيت اسم فعل بمعنى أسرع، ولك للتبيين، أي: لك أقول، أمرته بأن يسرع إليها»، انظر البحر ٢٩٣/٥.

قال الأمير: «المناسب للاقتصار على الأول؛ لأن هذا يقتضي أن اللام للتبليغ» الحاشية ١٨٥/١.

(٦) هَيْتُ لك: قرأها كذلك عليّ وأبو وائل وأبو رجاء ويحيى وعكرمة ومجاهد والدا جوني وقادة

وطلحة بن مصرف والمقري وابن عباس وأبو عبد الرحمن السلمي وشقيق بن سلمة وابن أبي

إسحاق وأبو عمرو في رواية والحلواني عاصم وهشام بن عمار بإسناده عن ابن عامر، وكذلك

ابن بكر مولى بني سليم عن هشام وهو رواية الشعبي يعني عن ابن مسعود، وابن عباس وأبو الدرداء.

البحر ٢٩٤/٥، المحتسب ٣٣٧/١، الرازي ١١٦/١٨، زاد المسير ١/٤، الطبري ١٠٧/١٢،

مجمع البيان ٣٧/١٢، الإتحاف ٢٦٣، شرح الشاطبية ٢٢٥، معاني الفراء ٤٠/٢، العكبري =

فهو فعل^(١) بمعنى تهيأت، واللام متعلقة به.

وأما من قرأ كذلك^(٢) ولكن جعل التاء ضمير المخاطب، فاللام للتبيين^(٣)، مثلها مع اسم الفعل، ومعنى تهيئته تيسر انفرادها به، لا أنه قصد لها؛ بدليل «وراودته»، فلا وجه لإنكار^(٤) الفارسي هذه القراءة مع ثبوتها واتجاهها،

= ٧٢٨/٢، إعراب النحاس ١٣٣/٢، السبعة ٣٤٧، المكرر ٦٠، الكشف ١٢٩/٢، التبيان ٦/١١٨، مختصر ابن خالويه ٦٣، النشر ٢٩٤/٢.

وانظر بقية المراجع في كتابي «معجم القراءات».

- (١) في البحر: «... يحتمل أن يكون اسم فعل كحالها عند من فتح التاء أو كسرهما، ويحتمل أن يكون فعلاً رافعاً ضمير المتكلم من هاء الرجل يهيئ إذا أحسن هيئته على مثال جاء يجيء أو بمعنى تهيأت يقال: هيئت وتهيأت بمعنى واحد، فإذا كان فعلاً تعلق به اللام» البحر ٢٩٤/٥.
- (٢) أي «هيئت لك»: وهي قراءة ابن عامر والحلواني عن هشام، وهي رواية عن ابن مسعود وقالون والوليد بن مسلم عن نافع.

وجعلها الفارسي وهماً من الراوي، وأنه لا بُدَّ من ضم التاء، ومثله فعَل الداني.

قال الشهاب: «وهي صحيحة، ومعناها تهيأت إليّ أمرٌ؛ لأنها لم تيسر لها الخلوة قبل ذلك، أو حسنت هيأتك أي: أقول لك، وهي صحيحة مروية عن هشام رحمه الله من طُرُق»، ومثله عند العكبري.

انظر البحر ٢٩٤/٥، الرازي ١١٦/١٨، غرائب القرآن ٩٣/١٢، النشر ٢٩٣/٢، القرطبي ٩/١٦٣، التيسير ١٢٨، إعراب النحاس ١٣٣/٢، الإتحاف ٢٩٣، وانظر كتابي «معجم القراءات».

- (٣) حالها فيه كحال من قرأ «هيئت» بفتح التاء أو ضمها أو كسرهما.

- (٤) ذهب الفارسي إلى أنه يشبه أن يكون الخطاب وهماً من الراوي؛ لأن الخطاب من المرأة ليوسف، ولم يتهيأ لها بدليل «وراودته»، ولم أخنّه بالغيب، وتابعه على ذلك جماعة، وقال مكّي: «يجب أن يكون اللفظ هيئت لي ولم يقرأ بذلك أحد» وأيضاً فالمعنى على خلافه لأنه لم يزل يفرّ منها ويتباعد عنها وهي تراوده وتطلبه، وتقذ قميصه، فكيف تخبر أنه تهيأ لها؟.

وقد أجاب بعضهم عن هذين الإشكالين بأن المعنى تهيأ لها أمرٌ؛ لأنها لم تكن تقدر على الخلوة به في كل وقت، أو يكون المعنى حسنت هيئتك، ولك متعلق بمحذوف على سبيل البيان، كأنها =

ويحتمل أنها أصل قراءة هشام^(١) «هَيْتَ» بكسر الهاء وبالياء وبفتح التاء، وتكون على إبدال الهمزة^(٢).

* * *

= قالت: القول لك، أو الخطاب لك، كهي في سقياً لك ورعياً لك... انظر الدر المصون ١٦٧/٤ -

١٦٨، والحجة للفارسي ٤٢٠/٤، والكشف عن وجوه القراءات ٨/٢ - ٩.

(١) هَيْتَ لك: هي قراءة ابن عامر ونافع وأبي جعفر وابن ذكوان والأعرج وشيبة وابن مسعود وابن محيصن وعلي بن أبي طالب.

ولم يقرأ هذه القراءة هشام كما ذكر المصنّف، ونَبَّه على ذلك أصحاب الحواشي على مغني اللبيب، بل ذهب الأمير إلى أنه قد يكون سقط من الكاتب لفظ «غير»، فإن الهمزة لهشام، وذهب الشمني إلى أن القارئ بذلك رفيق هشام ابن ذكوان.

ولم أجد لفظ «هَيْتَ» في م/٢، وسقط من م/١ وأثبت على هامش النسخة، وعلى هامش م/٣ تعليق بأن القراءة ليست لهشام، بل هي لابن ذكوان.

وانظر المراجع الآتية: البحر ٢٩٤/٥، إعراب النحاس ١٣٣/٢، البيتان للطوسي ١١٨/٦،

الإتحاف ٢٦٣، معاني الفراء ٤٠/٢، السبعة ٣٤٧، حجة القراءات ٣٥٨، النشر ٢٩٣/٢،

التيسير ١٢٨، التبصرة ٥٤٦، المحرر ٤٧٢/٧، وانظر بقية المراجع في كتابي «معجم القراءات».

(٢) أي إبدالها ياء، فقد كانت في قراءة هشام «هَيْتَ»، فصارت هنا هَيْتَ لسكون الياء وكسر ما قبلها.

تنبيه

الظاهر أنَّ «لها» من قول المتنبي^(١):

لولا مفارقة الأحباب ما وَجَدَتْ لها المنايا إلى أرواحنا سُبُلاً

جارٌّ ومجرور متعلّق بـ «وَجَدَتْ»، لكن فيه تعدّي فعل الظاهر إلى ضميره المتصل^(٢) كقولك: «ضربه زيد»^(٣)، وذلك ممّتنع، فينبغي^(٤) أن يُقدَّر صفة في الأصل لـ «سُبُلاً»، فلما قُدِّم عليه صار حالاً منه، كما أن قوله «إلى أرواحنا» كذلك؛ إذ المعنى: سُبُلاً مسلوكةً إلى أرواحنا.

ولك في «لها» وجه^(٥) غريب وهو أن تقدّره جمعاً لِلْهَاءِ كحِصَاةٍ وَحِصَى،

(١) البيت من قصيدة يمدح بها سعيد بن عبدالله بن الحسين الكلّابي، ومطلعها:

أَحْيَا وَأَيَسَّرُ مَا قَاسَيْتُ مَا قَتَلَا وَالْبَيْنُ جَارٌ عَلَيَّ ضَعْفِي وَمَا عَدَلَا

وانظر الديوان ٢٨٢/٣ وشرح البغدادي ٣٣٣/٤.

(٢) وهو الضمير في «لها» ففاعل «وجدت» المنايا، ومفعوله «لها»، وهو ضمير مُتَّصِل.

(٣) زيد: فاعل، والهاء مفعوله، والمعنى: ضرب زيدٌ زيداً، أي ضرب نفسه.

انظر دسوقي ٢٣٤/١.

(٤) هذا تخريج ابن الشجري في الأمالي ٢٣٢/١.

«فأما موضع لها فإنه وصف في المعنى لِسُبُلاً، فالأصل سُبُلاً كائنةً لها، فلما قُدِّمه صار حالاً من سُبُل، ومثله «إلى أرواحنا» الأصل سُبُلاً مسلوكةً إلى أرواحنا، فلما قُدِّمَتْ بَطَلَتْ الوصفية فيه، وحكم بأنه حال».

أهذا من باب المصادفة من أنه نقل من المصنف عن ابن الشجري من غير ذكر الفضل لأهله؟!

(٥) هذا الوجه الغريب ليس للمصنف وإنما هو لبعض أدباء المغرب وذكره ابن الشجري فقال: «وقوله:

لها، من الحشو الذي لا فائدة فيه، لأن المعنى غير مفتقر إليه، فهو من الزيادات الموضوعية لإقامة

الوزن، وقد حَمَلَ عدم الفائدة به بعض أدباء المغرب على أن جعله جمع لَهَا، على حَدِّ حِصَاةٍ =

وتكون المنيا^(١) مضافاً إليه، ويكون إثبات اللهوات للمنايا استعارة شُبِّهَتْ^(٢) بشيء يتلُعُ الناسَ، ويكون أقام اللّٰها مقام الأفواه لمجاورة اللهوات للغم.
وأما اللام العاملة للجزم فهي اللام الموضوعية للطلب، وحركتها الكسرة^(٣)،
وسُلِّمَ^(٤) تفتحها،

= وحصى، وأضافه إلى المنيا، ورفع يأسناد «وَجَدْتُ» إليه، فاستعار للمنايا لهوات على معنى أنها كشيء يتلُعُ الناسَ، والمراد أفواه المنيا، ولكنه استعمل اللها في موضع الأفواه لمجاورة اللهاة للغم، وهذا قول محتمل لو كان مراد الشاعر...».

وفي حاشية للدكتور الطناحي على المسألة في ج ٣٥٢/١ نقل ما يلي:
وتفسير قوله: «بعض أدباء المغرب جاء في الموضوع السابق من شرح ديوان المتنبي قال: «قال ابن القطاع: لها، هي الفاعلة، والمنيا في موضع خفض بالإضافة، والمعنى وجدت لهوات المنيا، فلها: جمع لهاة وقال: قال لي شيخي محمد بن علي التميمي، قال لي أبو علي بن رَشْدِين قلت للمتنبي عند قراءتي عليه: أضمرت قبل الذكر! قال: ليس كذلك، وليست المنيا فاعلة وإنما هي في موضع خفض».

انظر الأمالي بتحقيق الطناحي ٣٥٢/١ - ٣٥٣ ح/٤.

ونص الأمالي الشجرية في شرح الشواهد للبغدادى ٣٣٢/٤.

(١) كذا ورد النص في المخطوطات، وفي المطبوع: «ويكون «لها» فاعلاً بوجدت والمنيا مضافاً إليه».

(٢) قال الشمي: «يعني شُبِّهَتْ المنيا بشيء يتلُعُ الناسَ ثم حذف المشبه به، وذكر المشبه، وأثبت

للمشبه شيء من لوازم المشبه به المحذوف وهي اللّٰها التي أريد بها الأفواه، فيكون ذلك التشبيه

استعارة بالكناية...» الحاشية ٣٧/٢.

(٣) قال الرماني: «وكُسِرت اللام الجازمة حملاً على الجازة لأنها نظيرتها، وذلك أنَّ الجزم في الأفعال

نظير الجرّ في الأسماء، فلما كانت اللام الجازة مكسورة لما ذكرناه قبل هذا كُسِرت هنا حملاً

عليها» معاني الحروف/٥٨، وانظر الجنى الداني/١١٢.

(٤) في الجنى الداني: «ونقل ابن مالك أنَّ فتحها لغةً، وحكاها الفراء عن بني سُلِّمَ» الجنى الداني/

١١١١، وانظر الإتيقان/٢٢٦.

= وقال الفراء: «وبنو سُلِّمَ يفتحون اللام إذا اسْتُؤْنِفَتْ، فيقولون: لَيَقُمُ زيد، ويجعلون اللام منصوبة في =

وإسكانها بعد^(١) الواو والفاء أكثر^(٢) من تحريكها، نحو: ﴿فَلَيْسَتَجِيبُوا إِلَىٰ وَلِيٍّ مِّنْهُنَّ﴾^(٣).

وقد تُسَكَّن بعد «ثُمَّ» نحو: ﴿ثُمَّ لِيَقْضُوا﴾^(٤) في قراءة^(٥) الكوفيين^(٦)

= كل جهة، كما نصبت تميم لام «كي» إذا قالوا: «جئت لَأَتُخَذَ حَقِّي» معاني القرآن ٢٨٥/١، والتسهيل/٢٣٥.

وفي المساعد على التسهيل ١٢١/٣ «وفتحها لغة...» ويُقَدِّ بعضهم النقل عن الفراء بأن فتحها إذا كان بعدها مفتوح، وعلى هذا لا تفتح في: لَتُكْرِمَ زيداً، ولا في لَتُذَنِّ له.

وانظر شواهد التوضيح/١٨٧، وسر الصناعة/٣٨٤، والبحر ٤١/٢، وشرح المفصل ٢٤/٩.

(١) في م/٢ و٣ والمطبوع «بعد الفاء والواو»، ونُصِّه منقول عن الجنى الداني/١١١، وفيه الواو مقدّمة على الفاء، ولذا أُتخذت به.

(٢) قال الزجاجي: «وإذا كان قبل لام الأمر واو العطف أو فاءه جاز كَسُرُ اللام على الأصل، وإسكانها تخفيفاً؛ لأن الفاء والواو يَتَّصِلَانِ بالكلمة كأنهما منها، ولا يمكن الوقوف على واحد منهما...» وإن شئت كسرت اللام، وإن شئت أسكتتها...» اللامات/٨٩، وانظر المساعد ١٢١/٣ - ١٢٢. وقال ابن مالك: «وتسكينها بعد الواو والفاء وثم على لغة قريش» شواهد التوضيح/١٨٧.

(٣) الآية: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلَيْسَتَجِيبُوا إِلَىٰ وَلِيٍّ مِّنْهُنَّ﴾ سورة البقرة ١٨٦/٢.

(٤) ﴿ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ سورة الحج ٢٩/٢٢.

(٥) هي قراءة عاصم وحمزة والكسائي ونافع في رواية، والأعمش، وابن كثير في رواية، وقالون والبرقي. وانظر البحر ٣٦٤/٦، ومجمع البيان ٨١/١٧، والرازي ٣١/٢٣، والمحزر ٢٦٩/١٠، ومعاني القرآن للزجاج ٤٢٣/٣، وزاد المسير ٤١٤/٥، وإعراب النحاس ٣٩٩/٢، والطبري ١١١/١٧، ومعاني الفراء ٢٢٤/٢، والنشر ٣٢٦/٢، والكشف ١١٦/٢، والسبعة ٤٣٥، والتيسير/١٥٦.

وانظر بقية مراجع هذه القراءة في كتابي «معجم القراءات» فقد استقصيت مواضعها.

(٦) ضبط مازن مبارك هذا اللفظ على صورة الثنية، ثم علّق في الحاشية ٧ بقوله: «الكوفيان: حمزة والكسائي».

وضبطه غير صحيح، بل هو على صورة الجمع، وإذا أُطْلِقَ هذا في اصطلاح القراءة فالمراد به عاصم وحمزة والكسائي، وقد رأيت أنها قراءتهم.

وقالون^(١) والبري^(٢)، وفي ذلك^(٣) رد^(٤) على من قال إنه خاص بالشعر.

ولا^(٥) فرق في اقتضاء اللام الطلبية للجزم بين كون الطلب أمراً، نحو: ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ﴾^(٦)،

(١) هو عيسى بن مينا، أبو موسى الملقب بقالون، قارئ المدينة ونحوها، ويقال إنه ربيب نافع، وقد اختص به كثيراً، وهو الذي سماه «قالون» لجودة قراءته، ومعناها بالرومية جيد، قال ابن أبي حاتم: كان أصمّ يقرأ القرآن، ويفهم خطأهم ولحنهم بالشفة، توفي سنة عشرين ومئتين. انظر غاية النهاية ١١٦/١.

(٢) هو أحمد بن محمد بن عبدالله بن القاسم بن نافع بن أبي بزة، ومعنى «أبو بزة» أبو شدة. ولد سنة سبعين ومئة وهو مقرئ مكة، ومؤذن المسجد الحرام، وتوفي سنة خمسين ومئتين، غاية النهاية ١/١٢٠ - ١١٩.

(٣) أي في مجيء اللام ساكنة بعد «ثم» على هذه القراءة.

(٤) قال المرادي: «ويجوز إسكانها بعد «ثم» وليس بضعيف، ولا مخصوص بالضرورة، خلافاً لزاعم ذلك...» الجنى الداني/١١١ - ١١٢.

والرد هنا على البصريين، فإنهم لا يجيزون بعد «ثم» غير الكسر. اللامات/٩٠، وذكر تسكين اللام ابن مالك بعد الأحرف الثلاثة، ولم يضعف ذلك بعد «ثم». انظر شواهد التوضيح/١٨٧، وفعل مثل هذا في التسهيل/٢٣٥.

أما المالقي فقد ذهب إلى أن التسكين يستقبح مع حرف منفصل، وذكر شاهدين لثم.

انظر رصف المباني/٢٢٩، وذهب المبرّد إلى أنه لحن، المقتضب ١٣٤/٢.

وذهب خطّاب إلى أن التسكين مع «ثم» ضرورة لا يجوز في الاختيار، وأنكر قراءة حمزة.

قال أبو حيان: «وما قرئ به في السبعة لا يُردّ، ولا يُوصَفُ بضعف ولا بقلّة». همع الهوامع ٣٠٨/٤.

أما الزجاج فقد ذهب إلى أن القراءة بالتسكين مع «ثم» كثيرة. انظر معاني القرآن للزجاج ٤٢٣/٣،

وانظر مناقشة هذه المسألة بين ابن جني وشيخه الفارسي في سر الصناعة/٣٨٤ - ٣٨٧.

(٥) النص في الجنى الداني/١١٠.

(٦) الآية: ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ. وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا ءَاتَاهُ اللَّهُ لَا يُلْكَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا

مَّا ءَاتَاهَا سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا﴾ الطلاق ٧/٦٥.

أو دعاء نحو: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾^(١)، أو التماساً، كقولك لمن يساويك: «لِيَفْعَلْ فلانٌ كذا»^(٢)، إذا لم تُرد الاستعلاء عليه، وكذا لو أُخرجت عن الطلب إلى غيره، كالتي يُراد بها وبمصحوبها الخبر^(٣)، نحو: ﴿مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا﴾^(٤)، ﴿اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَايَكُمْ﴾^(٥)، أي: فيمد، ونحمل، أو التهديد^(٦)،

(١) الآية: ﴿وَنَادُوا بِمَلِكٍ لِّيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ قَالَ إِنَّكُمْ مَكِيدُونَ﴾ الزخرف ٧٧/٤٣.

(٢) ساق المثال على الغيبة، والأحسن منه ما هو عند المرادي: «قيل: والالتماس كقولك لمن يساويك: لِيَفْعَلْ، من غير استعلاء».

ثم قال: «وذلك لأن الطلب إذا وَرَدَ من الأعلى فهو أمر، وإذا وَرَدَ من الأدنى فهو دعاء، وإذا وَرَدَ من المساوي فهو التماس» الجنى الداني/١١٠.

(٣) في حاشية الأمير ١٨٦/١ «قوله الخبر، هذا من المجاز المرسل؛ لأن الخبر ضد الإنشاء، والتهديد يتسبب عن الأمر في الجملة، أعني لمن لا يمتثل».

وانظر سر صناعة الإعراب/٣٨٩.

(٤) الآية: ﴿قُلْ مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا حَتَّىٰ إِذَا رَأَوْا مَا يُوعَدُونَ إِمَّا الْعَذَابَ وَإِمَّا السَّاعَةَ فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضْعَفُ جُندًا﴾ مريم ٧٥/١٩.

قال أبو حيان: «فليمدد يحتمل أن يكون على معناه من الطلب، ويكون دعاء، وكان المعنى الأضل منا ومنكم مد الله له، أي أملى له حتى يؤول إلى عذابه، وكان الدعاء على صيغة الطلب لأنه الأصل، ويحتمل أن يكون خبراً في المعنى وصورته صورة الأمر، كأنه يقول: من كان ضالاً من الأمم فعادة الله أن يمدد له ولا يعاجله حتى يفضي ذلك إلى عذابه في الآخرة». انظر البحر ٢١٢/٦.

(٥) ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَايَكُمْ وَمَا هُمْ بِحَامِلِينَ مِنْ خَطَايَهُمْ مِنْ شَيْءٍ إِنَّهُمْ لَكَذِبُونَ﴾ العنكبوت ١٢/٢٩.

قال ابن عطية: وقولهم: لنحمل، إخبار أنهم يحملون خطاياهم على جهة التشبيه بالنقل، ولكنهم أخرجوه في صيغة الأمر لأنها أوجب وأشد تأكيداً في نفس السامع من المجازات...، ولكونه خبراً حسن تكذيبهم فيه، فأخبر الله عز وجل أن جميع ذلك باطل...» المحرر ٣٦٥/١١ - ٣٦٦ وانظر البحر ١٤٣/٧.

(٦) أي وقد تستعمل اللام في مقام التهديد.

نحو: ﴿وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفِرْ﴾^(١)، وهذا هو معنى الأمر^(٢) في ﴿أَعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾^(٣).

وأما ﴿لِيُكْفُرُوا بِمَا ءَاتَيْنَهُمْ وَلِيَتَمَتَّعُوا﴾^(٤) فيحتمل اللامان^(٥) منه التعليل، فيكون ما بعدهما منصوباً، والتهديد فيكون مجزوماً، ويتعين^(٦) الثاني في اللام الثانية في قراءة^(٧) مَنْ سَكَّنَهَا، فيترجح بذلك أن

(١) ﴿وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفِرْ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ نَارًا أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا وَإِنْ يَسْتَغِيثُوا يُغَاثُوا بِمَاءٍ كَالْمُهْلِ يَشْوِي الْوُجُوهَ بِئْسَ الشَّرَابُ وَسَاءَتْ مُرْتَفَقًا﴾
الكهف ٢٩/١٨.

قال القرطبي: «... وليس هذا بترخيص وتخيير بين الإيمان والكفر، وإنما هو وعيد وتهديد أي: إن كفرتم فقد أعد لكم النار، وإن آمنتم فلكم الجنة» ٣٩٣/١٠.

وانظر معاني القرآن للزجاج ٢٨١/٣.

(٢) أي معناه الوعيد والتهديد في الآية.

(٣) الآية: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي ءَايَاتِنَا لَا يَخَفُونَ عَلَيْنَا أَفَنُيْلَقَى فِي النَّارِ خَيْرٌ أَمْ مَنْ يَأْتِيَ ءَامِنًا يَوْمَ الْقِيَمَةِ أَعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ إِنَّكُمْ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ فضلت ٤٠/٤١.

(٤) الآيتان: ﴿فَإِذَا رَكِبُوا فِي الْفُلِكِ دَعَوْا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الَّذِينَ فَلَمَّا بَجَّهْنَهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ * لِيُكْفُرُوا بِمَا ءَاتَيْنَهُمْ وَلِيَتَمَتَّعُوا فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ سورة العنكبوت ٦٥/٢٩ - ٦٦.

(٥) قال الرمخشري: «واللام في ليكفروا محتملة أن تكون لام كي، وكذلك في «وليتمتعوا» فيمن قرأها بالكسر...، وأن تكون لام الأمر، وقراءة من قرأ: وليتمتعوا بالسكون تشهد له» الكشف ٥٠١/٢ وانظر البحر ١٥٩/٧.

(٦) أي التهديد في اللام التي في «وليتمتعوا»، ويكون على هذا الفعل مجزوماً.

(٧) قرأ بسكون اللام ابن كثير بخلاف عنه وحزمة والكسائي وخلف وعاصم برواية حفص وبرواية الأعشى، والبرحمي عن أبي بكر، وكذا أبو زيد عن أبي عمرو. ونافع برواية المسيبي وقالون وإسماعيل وأبو بكر ابنا أبي أويس والأعشى والقواس وابن فليح.

- وقرأ أبو عمرو وابن عامر وعاصم وابن كثير وأبو بزة، وابن جَمَاز وإسماعيل بن جعفر وورش عن نافع: ﴿وَلِيَتَمَتَّعُوا﴾ بكسر اللام على أنها لام «كي».

تكون اللام الأولى^(١) كذلك، ويؤيده^(٢) أن بعدهما ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾، وأما ﴿وَلِيَحْكُمَ أَهْلُ الْإِنْجِيلِ﴾^(٣) فيمن قرأ^(٣) بسكون اللام فهي لام الطلب؛ لأنه يقرأ بسكون الميم، ومن كسر اللام - وهو حمزة - فهي لام التعليل لأنه بفتح الميم، وهذا التعليل إما معطوف^(٤) على تعليل آخر مُتَّصِدٌ من المعنى؛ لأن قوله تعالى: ﴿وَأَتَيْنَهُ الْإِنْجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ﴾^(٥) معناه وآتيناه الإنجيل للهدى والنور،

= انظر البحر ١٥٩/٧، وحاشية الشهاب ١١٠/٧، والطبري ١٠/٢١، والإتحاف ٣٤٦/٣، والقرطبي ٢٦٣/١٣، والحجة لابن خالويه ٢٨٢/٢، والمبسوط ٣٤٦/٣، والكشاف ٥١٠/٢، وحجة القراءات ٥٥٥، ومعاني الفراء ٣١٩/٢، والسبعة ٥٠٢، والتيسير ١٧٤/٢، والنشر ٣٤٤/٢، وانظر كتابي «معجم القراءات»، ففيه بقية المراجع وهي كثيرة.

(١) في ﴿لِيَكْفُرُوا﴾، أي تكون اللام أيضاً فيه للتهديد، ويكون الفعل مجزوماً.

(٢) يؤيد التهديد قوله: «فسوف يعلمون» فإن فيه تهديداً ووعيداً.

(٣) ﴿وَلِيَحْكُمَ أَهْلُ الْإِنْجِيلِ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ سورة المائدة ٤٧/٥.

قراءة الجمهور بلام الأمر ساكنة، وقرأ حمزة والأعمش بكسر اللام ونصب الميم على أنها لام كي. قال الطبري: «والذي يترأى في ذلك أنهما قراءتان مشهورتان متقاربتا المعنى، فبأي ذلك قرأ قارئ فمصيب الصواب».

انظر البحر ٥٠٠/٣، والتيسير ٩٩، والسبعة ٢٤٤/٢، والنشر ٢٥٤/٢، والكشف ٤١٠/١، وإرشاد المبتدي ٢٩٧/٢، وحاشية الشهاب ٢٤٩/٣، والتبصرة ٤٨٦/٤، والمحزر ٤٦٤/٤، معاني الفراء ١/٣١٢، والمبسوط ١٨٥.

(٤) هذا كلام ابن عطية في المحزر قال: «والمعنى: وآتيناه الإنجيل ليتضمن الهدى والنور والتصديق ليحكم أهله بما أنزل الله فيه» المحزر ٤٦٥/٤ - ٤٦٦، ونقل هذا عنه أبو حيان في البحر ٥٠٠/٣ ورجح ما ذهب إليه الزمخشري وسيأتي.

(٥) ﴿وَقَفَّيْنَا عَلَىٰ آثَرِهِم بِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَةِ وَآتَيْنَاهُ الْإِنْجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ وَمُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَةِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ﴾ سورة المائدة ٤٦/٥.

ومثله^(١): ﴿إِنَّا زَيْنَا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِزِينَةِ الْكَوَاكِبِ * وَحِفْظًا﴾^(٢)؛ لأن المعنى: إِنَّا خلقنا الكواكب في السماء زينة^(٣) وحفظاً، وإما متعلّق^(٤) بفعل مقدّر مؤخّر، أي: وليحكم^(٥) أهل الإنجيل بما أنزل الله أنزله، ومثله^(٦): ﴿وَخَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ وَلِتُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ﴾^(٧)، أي وللجزاء خلقهما^(٨)، وقوله^(٩) سبحانه وتعالى: ﴿وَكَذَلِكَ نُرَى إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ﴾^(١٠) أي^(١١): وأريناه^(١٢) ذلك، وقوله تعالى: ﴿هُوَ عَلَى هَيْنٍ

(١) أي مثله في العطف على تعليل متقدّم مفهوم من المعنى.

(٢) ﴿... وَحِفْظًا مِّنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَّارِدٍ﴾ الصافات ٦/٣٧ - ٧.

(٣) أي للزينة وللحفظ، وهذا فيه معنى التعليل.

(٤) هذا للزمخشري، قال: «وليحكم أهل الإنجيل بما أنزل الله آتيناه إياه» الكشاف ٤٦٣/١ ونقل هذا أبو حيان في البحر ٥٠٠/٣ وبعد مناقشة لما ذهب إليه هو وابن عطية قال: «وقول الزمخشري أقرب إلى الصواب؛ لأن الهدى الأول والنور والتصديق لم يؤت بها على سبيل العلة، إنما جيء بقوله: فيه هدى ونور على معنى كائناً فيه ذلك، ومصداقاً، وهذا معنى الحال، والحال لا يكون علة...».

(٥) في المطبوع «ليحكم» وثبتت الواو في المخطوطات.

(٦) أي مثل الآية السابقة في تعلّق لام التعليل بما بعدها هذه الآية.

(٧) تنمة الآية: ﴿بِمَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ الجاثية ٢٢/٤٥.

(٨) ذهب إلى هذا النحاس قال: «لام كي لا بُدَّ أن تكون متعلّقة بفعل إما مضمّر وإما مظهر، وهو ههنا مضمّر، أي: ولتجزى كل نفس بما كسبت فُعل ذلك»، إعراب القرآن ١٣١/٣.

أما الزمخشري فجعله معطوفاً على «بالحق» لأنه فيه معنى التعليل، أو على مُعَلَّل محذوف تقديره: خلق السماوات والأرض ليُدلَّ بها على قدرته، ولتُجزى كل نفس. الكشاف ١١٥/٣، وقريب منه

في المحرر ٣١٤/١٣، ولم يذكر غيرهما أبو حيان في البحر ٤٨/٨.

(٩) أي ومثله في تعلّق لام كي بمتأخّر..

(١٠) سورة الأنعام ٧٥/٦.

(١١) في م/٢ و٣ «أريناه» بغير واو.

(١٢) قال أبو حيان: «وليكون من الموقنين»: «أي أريناه الملكوت، وقيل ثم علة محذوفة عطفت هذه =

وَلِنَجْعَلَهُ ءَايَةً لِلنَّاسِ ﴿١﴾ أَي (٢): خلقناه (٣) من غير أب.

وإذا كان مرفوع فعل الطلب فاعلاً مخاطباً استغني (٤) عن اللام بصيغة «افْعَلْ» (٥) غالباً (٥) نحو: قُمْ وَأَقْعُدْ؛ وتجب اللام إن انتفت الفاعلية (٦) نحو: «لِتُغْنِ بِحَاجَتِي» (٧)، أو الخطاب (٨) نحو: «لِيَقُمْ زَيْدٌ» أو كلاهما (٩) نحو (١٠): «لِيُغْنِ زَيْدٌ

= عليها، وقُدرت ليقم الحجة على قومه... البحر ١٦٥/٤.

وانظر البيان ٣٢٨/١، وفي إعراب النحاس ٥٥٨/١ «أي وليكون من الموقنين أربناه».

(١) ﴿ قَالَ كَذَلِكَ قَالَ رَبُّكَ هُوَ عَلَى هَيْئٍ وَلِنَجْعَلَهُ ءَايَةً لِلنَّاسِ وَرَحْمَةً مِنَّا وَكَانَ أَمْرًا مَّقْضِيًّا ﴾ سورة مريم ٢١/١٩.

(٢) في المطبوع «وخلقناه»، والواو غير مثبتة في المخطوطات.

(٣) ذهب أبو حيان إلى أنه يحتمل أن يكون معطوفاً على تعليل محذوف تقديره لنبيّن به قدرتنا ولنجعله، أو محذوف متأخر: أي فعلنا ذلك. انظر البحر ١٨١/٥.

وما ذكره ابن هشام ذهب إليه العكبري قال: «أي ولنجعله آية للناس خلقناه من غير أب، وقيل التقدير: نهيه لك ولنجعله» التبيان/ ٨٦٩ والتقدير الثاني الذي ذكره أخذ معناه منه أبو حيان كما ترى.

(٤) قال المرادي: «وإن كان للمخاطب فللأمر به طريقان: الأولى بصيغة «افْعَلْ» وهذا هو الكثير نحو: اِغْلَمْ، والثانية باللام، وهو قليل، قال بعضهم وهي لغة رديئة، وقال الزجاجي لغة جيدة» الجنى الداني/ ١١١.

وانظر همع الهوامع ٣٠٨/٤، والمساعد ١٢٢/٣، ورصف المباني/ ٢٢٧.

(٥) قال غالباً احترازاً من أنها قد تأتي اللام للمخاطب مع الفعل ولكنه قليل.

(٦) بأن كان نائباً عن الفاعل.

(٧) المرفوع هنا نائب عن الفاعل وهو الضمير المستتر، وهو للخطاب.

(٨) أي تجب اللام إن انتفى الخطاب، وذلك إذا كان المأمور غائباً.

(٩) أي أو انتفى الفاعلية والخطاب معاً.

(١٠) فالفعل مبني للمفعول، وهو ضمير الغائب.

بِحَاجَتِي».

ودخول اللام على فعل المتكلم قليل^(١)، سواءً أكان المتكلم مفرداً نحو قوله عليه الصلاة والسلام: «قوموا فَلأَصِلْ لَكُمْ»^(٢).

أو معه^(٣) غيره، كقوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَايَكُمْ﴾^(٤)، وَأَقْل^(٥) منه دخولها في فعل الفاعل المخاطب

= وذكر المرادي أن فعل المفعول لا طريق للأمر فيه إلا باللام سواء كان للمتكلم أو المخاطب أو الغائب نحو: لِأَعْنِ بِحَاجَتِكَ... الجنى الداني/ ١١٠. وقد ترك ابن هشام صورة المتكلم مما ذكره، وانظر رصف المباني/ ٢٢٦، وشرح التسهيل ١٢٢/٣.

(١) قال المالقي: «وهل تدخل اللام على المتكلم وحده أو معه غيره؟ فيه خلاف، والصحيح جوازه لوروده في كلام العرب...» رصف المباني/ ٢٢٧.

وقال ابن عقيل: «ودخول اللام على فعل المتكلم ضَرْبٌ من التجوُّز». المساعد ١٢٢/٣.

(٢) عن أنس بن مالك أَنَّ جَدَّتَهُ مَلِيكَةَ دَعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَطَعَامَ صَنَعَتْهُ لَهُ، فَأَكَلَ مِنْهُ ثُمَّ قَالَ: «قوموا فَلأَصْلِي، لَكُمْ: قال أنس: فقممت إلى حصير قد اسودَّ من طول ما لَيْسَ فنضحت بهاء، فقام رسول الله ﷺ وشففت أنا واليتيم وراءه والعجوز من ورائنا فصلَّى ﷺ ركعتين ثم انصرف» ففتح الباري ٤١١/١ - ٤١٢، وانظر شرح الرضي ٢٥٢/٢.

قال ابن حجر: «... هكذا روايتنا بكسر اللام، وفتح الياء، وفي رواية الأصيلي بحذف الياء. قال ابن مالك: زوي بحذف الياء وثبوتها مفتوحة وساكنة...».

وانظر شواهد التوضيح/ ١٨٦، والتقدير عند ابن مالك مع حذف الياء أنها لام الأمر، وإذا ثبتت الياء قد تكون اللام للأمر، وأجري المعتل مجرى الصحيح.

وحكي في بعض الروايات بالنون «فلنصل» انظر فتح الباري ٤١٢/١، وقوله: فلأصل لكم: أي لأجلكم.

(٣) أي للمتكلم ومعه غيره، أي جماعة المتكلمين.

(٤) تقدّمت، وهي الآية/ ١٢ من سورة العنكبوت.

(٥) أي أقل من دخول اللام على فعل المتكلم مفرداً أو جماعة دخولها على فعل المخاطب.

وذهب بعضهم إلى أن دخولها في هذه الحالة قليل، وهي عند بعضهم لغة رديئة، واستجادها

الزجاجي. انظر الجنى الداني/ ١١١ وهو عند المالقي نادر. رصف المباني/ ٢٢٧.

كقراءة جماعة ﴿فَإِذْكَ فَلْتَفَرُّحُوا﴾^(١)، وفي الحديث: «لتأخذوا مصافكم»^(٢).

(١) ﴿قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَإِذْكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ﴾ يونس ٥٨/١٠.

- قراءة الجمهور: ﴿فَلْيَفْرَحُوا﴾ بالياء أمراً للغائب، وهي رواية عن ابن عامر.

- وقرأ النبي ﷺ وعثمان بن عفان وأبو عبد الرحمن السلمي وقتادة وعاصم الجحدري وهلال بن يساف وزيد بن ثابت وأبي بن كعب وأنس بن مالك والحسن البصري وأبو رجاء العطاردي وابن هرمز ومحمد بن سيرين ويعقوب الحضرمي وسليمان الأعمش وعمرو بن فائد والعباس بن الفضل الأنصاري وزويس والمطوعي وأبو التياح الضبي وعلقمة بن قيس وأبو جعفر بخلاف عنه، وأبو مجلز وأبو العالية ومعاذ القارئ وأبو المتوكل والكسائي في رواية زكريا بن وردان، وابن عامر.

﴿فَلْتَفَرُّحُوا﴾

بالتاء، أمراً للمخاطب، وهو لغة لبعض العرب.

ومراجع هاتين القراءتين تروبو على السبعين، ومنها:

البحر ١٧٢/٥، الإتحاف/٢٥٢، الحجة لابن خالويه/١٨٢، المحتسب ٣١٣/١، ٥١/٢، ١٠٦، والنشر ٢٨٥/٢، وإعراب النحاس ٦٥/٢، وجمل الزجاجي/٢٠٨، وشرح المفصل ٥٠/٤، ٤١/٧، ٦١، والمقتضب ٤٥/٢، ٣١، والخصائص ٣٠٠/٢، ومعاني الفراء ٤٦٥/١.

وانظر بقية المراجع في كتابي «معجم القراءات»، وكذلك تعليقات المتقدمين بعد هاتين القراءتين فيه.

(٢) ورد الحديث بهذه الرواية في مراجع النحو: مع الهوامع ٣٠٨/٤، واللامات/٨٩، وشرح المفصل ٤١/٧، ٦١، ورصف المباني/٢٢٧، والشرح الملوكي/٣٤٨.

وجاء كذلك في كتب التفسير: معاني القرآن للفراء ٤٧٠/١، والبحر المحيط ١٧٢/٥، والدر المصون ٤٥/٤، وانظر القرطبي ٣٥٤/٨.

وذكر المحققون أنهم لم يجدوا الحديث بهذه الرواية، وبعضهم أحال على كتاب المساجد، وبعضهم الآخر جاءت إحالاته غير صحيحة وقد تعقبهم الطناحي في تعليقه على الحديث في أمالي الشجري ٣٥٥/٢، وذكر بعض مراجعه من كتب اللغة.

والحديث جاء في بعض مغازي النبي ﷺ، ولم يأت في باب المساجد، ولا في باب الصلاة، وهو ما اتجهوا إليه في البحث.

وقد تحذف اللام في الشعر^(١) ويبقى عملها كقوله^(٢):

فلا تستطل مني بقائي ومُدَّتِي ولكن يَكُنْ للخير منك نصيبٌ
وقوله^(٣):

محمدٌ تُفِدُ نفسَكَ كُلُّ نفسٍ إذا ما خِفْتَ من شيءٍ تَبالاً

= ولذلك قال الفراء: «.. ولقد سمعت عن النبي أنه قال في بعض المشاهد... يريد به خذوا مصافكم»
وصرح ابن السجري أنه قاله في بعض مغازيه.

وفي الإنصاف/٥٢٥ وجاء عنه صلوات الله عليه أنه قال في بعض مغازيه «لتأخذوا مصافكم» أي
خذوا، وقال صلوات الله عليه مرة أخرى: لتقوموا إلى مصافكم، أي قوموا.

صحيح مسلم: ٤٤/٩ «لتأخذوا مناسككم» وانظر تعليق النووي عليه في ص/٤٥، الكشف ٢/
٧٨، «لتأخذوا مضاجعكم» قالها في بعض الغزوات، اللامات/٨٩، أسرار العربية/٣١٨، شرح
الكافية الشافية/١٥٦٦، شرح الكافية ٢/٢٥٢، النشر ٢/٢٨٥.

(١) في هذا مذاهب: فالجمهور لا يجيزونه إلا في ضرورة، ومنع من ذلك المبرد حتى في الشعر،
ومذهب الكسائي جواز حذف اللام بعد الأمر بالقول، واضطرب ابن مالك في المسألة.
انظر الجنى الداني/١١٢ - ١١٣، واللامات/٩٤، وسر الصناعة/٣٩٠، والإنصاف/٥٣٠، ٥٣٢،
٥٤٤.

(٢) قائله غير معروف، وروايته عند الفراء «فيك» بدلاً من «منك»، وذكر البغدادي أن الشاعر يخاطب
بهذا البيت ابنه لما سمع أنه يتمنى موته، ومثله عند العيني، والشاهد فيه حذف اللام الجازمة،
والتقدير: ولكن ليَكُنْ.

قال الفراء: «قلت: هذا مجزوم بنية الأمر؛ لأن أول الكلام نهي، وقوله: «ولكن» نسق، وليست
بجواب، فأراد: ولكن ليكن للخير فيك نصيب.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣٣٣/٤، ومعاني القرآن للفراء ١٥٩/١ - ١٦٠، الجنى الداني/
١١٤، شرح الشواهد للسيوطي/٥٩٧، العيني ٤/٤٢٠، المساعد ٣/١٢٣، حاشية الصبان ٤/٤،
شرح الكافية الشافية/١٥٧٠.

(٣) يُنسَبُ لحسان والأعشى، وليس مثبتاً في ديوانهما، وفي شرح الشذور أنه لأبي طالب عم النبي
ﷺ، والشاهد فيه حذف لام الأمر من «تُفِدُ» مع بقاء عملها وهو حذف حرف العلة من آخر الفعل. =

أي: لِيَكُنْ، وَلِتُقَدِّ، وَالتَّبَالُ: الوبالُ، أُبْدِلْتُ الواو المفتوحة تاءً مثل تقوى^(١).
ومنع^(٢) المبرد حذف اللام وإبقاء عملها حتى في الشعر، وقال في البيت الثاني^(٣): إنه لا يُعْرَفُ قائله، مع احتمال له لأن يكون^(٤) دعاءً بلفظ الخبر نحو «يَغْفِرُ اللهُ لَكَ»، و«يَرْحِمُكَ اللهُ»، وحُذِفَت الياء تخفيفاً، واجتزأ عنها بالكسرة

= قال الأخفش «يريد لتفدي وهذا قبيح».

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٥٣٥/٤، شرح السيوطي/٥٩٧، الجنى الداني/١١٣، الخزانة ٦٢٩/٣، ٦٦٦، العيني ٤١٨/٤، أمالي الشجري ٣٧٥/١، شرح الشواهد للسيوطي/٥٩٧، المساعد ١٢٢/٣، اللامات/٩٤، المقتضب ١٣٢/٢، الكتاب ٤٠٨/١، همع الهوامع ٣٠٩/٤، الإنصاف/٥٣٠، شرح شذور الذهب/٢١١، الأصول لابن السراج ١٧٥/٢، شرح المفصل ٣٥/٧، ٦٠، ٦٢، ٢٤/٩، شرح الأشموني ٣١٤/٢، شرح الكافية ٢٥٢/٢، الضرائر/١٤٩، المقرب ٣٧٢/١، المحرر ٢٤٤/٨، معاني القرآن للأخفش/٧٥، زيادات على ديوان الأعشى ص/٢٥٢.

(١) تقوى من: وقى، وَقَوَى: فالتاء بدل من الواو، والواو بدل من الألف، ووزنه: فَعْلَى. وما جاء عند المصنّف منقول عن الأعلام قال: «والتبال سوء العاقبة، وهو بمعنى الوبال فكأن التاء بدل من الواو، أي إذا خفت وبال أمرك أعددت له» الكتاب ٤٠٩/١.

(٢) قال المبرد: «والنحويون يجيزون إضمار هذه اللام للشاعر إذا اضطر، ويستشهدون على ذلك...، فلا أرى ذلك على ما قالوا؛ لأن عوامل الأفعال لا تُضمَرُ، وأضعفها الجازمة؛ لأن الجزم في الأفعال نظير الخفض في الأسماء... وأما هذا البيت الأخير [محمد تُفَدِّ...] فليس بمعروف [...] المقتضب ١٣٢/١ - ١٣٣. ونقله عنه ابن السراج في الأصول ١٧٥/٢.

(٣) أي قوله: محمد تفدي نفسك... البيت.

(٤) هذا ليس للمبرد وإنما هو لابن الشجري نقله عن بعضهم قال: «وقال بعضهم: هو خبر يراد به الدعاء، وأصله: تفدي نفسك كل نفس كما جاء في التنزيل: ﴿يَغْفِرُ اللهُ لَكُمْ وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ﴾ يوسف/٩٢، فاحتاج إلى حذف الياء، وإن كان المراد به الخبر كما حذفت من التنزيل من «نبغ». قوله: ﴿ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبِغُ﴾ الكهف/٦٤»، أمالي الشجري ٣٧٥/١.

كقوله^(١):

[فَطِرْتُ بِمُنْصُلِي فِي يَغْمَلَاتِ] دوامي الأيدِ يَخْبِطُنَ السَّرِيحَا

قال^(٢): وأما قوله^(٣):

على مثل أصحابِ البعوضةِ فأخْمِشي لك الويلُ حرَّ الوجهِ أو يَبْكُ مَنْ بَكَى

(١) قاتل البيت مُضَرَّس بن ربيعي الأسدي، وقيل ليزيد بن الطثرية، وصدره ما وضعته بين معقوفين. وفيه رواية: خفاف الوطء، بدلاً من «دوامي الأيد» والمُنْصُل: السيف، واليَغْمَلَة: الناقة القوية على العمل.

دوامي الأيد: دَمِيتْ أيديها من شدة السير ووطئها الحجارة، يخبطن... أي يطأن بأخفافهن الأرض، والسريح: واحدته سريحة. وهي خِرْقٌ تُلَفُّ بها أيدي الإبل إذا دَمِيتْ وأصابها وجع.

والمعنى: أسرعْتُ ومعِي سيفي، وأقبلت على اليَغْمَلَات، فعرقتُ ناقةً منها، وأطعمت لحمها لضيفي، يريد أنه مسافر وبحاجة إلى رواحله ولكنه فعل ذلك من أجل ضيفه. والشاهد فيه: حذف الياء من الأيدي، والاكتفاء بالكسرة لضرورة الشعر. ومضَرَّهس شاعر جاهلي، وهو من بني فقعس.

انظر شواهد البغدادى ٣٣٧/٤، شرح السيوطي/٥٩٨، الكتاب ٩/١، ٢٩١/٢، اللسان/ جزر «بمنصل»، شواهد شرح الشافية ٤٨١/٤ «خفاف الوطء».

(٢) القول للمبرد.

(٣) قائله متمم بن نويرة يرثي أخاه مالكا.

والبعوضة: اسم موضع قُتِل فيه رجالٌ من قول متمم، فحَضَّ على البكاء عليهم، ومعنى: اخمِشي: اخدِشي، وحَرَّ الوجه: ما بدا من الوجنتين. والشاهد فيه حذف اللام من «ييك»، والتقدير: أو لييك، وحذفت الياء للجزم، مع أن لام الأمر محذوفة.

قال الأعلام: «ويجوز أن يكون محمولاً على معنى فَاخْمِشي؛ لأنه في معنى لتخمشي، وهذا أَحْسَنُ من الأول» أي أَحْسَنُ من تقدير العمل للام مع حذفها.

«فهو»^(١) على قبحه جائز؛ لأنه عَطَفَ^(٢) على المعنى؛ إذ اخمشي ولتخمشي بمعنى واحد».

وهذا الذي منعه المبرّد في الشعر أجازه^(٣) الكسائي في الكلام، لكن بشرط تقدّم «قُلْ»، وجعل منه: ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾^(٤) أي ليقيموها.

= وتقدّمت ترجمة متمم، فهو من الصحابة رضوان الله عليهم.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣٣٩/٤، والكتاب ٤٠٩/١، وأمالى الشجري ٣٧٥/١، وشرح السيوطي ٥٩٩، أصول ابن السراج ١٥٧/٢، ١٧٤، المقضب ١٣٢/٢، وشرح المفصل ٧/٦٠، ٦٢ والخزانة ٦٢٩/٣، والإنصاف ٥٣٢، اللسان/بعض، لوم، الضرائر/١٥٠، معاني القرآن للأخفش ٧٦.

(١) نص المبرّد في المقتضب ١٣٣/٢ «ولكن بيت متمم حُمِلَ على المعنى، لأنه إذا قال: فاخمشي فهو في موضع فلتخمشي، فعطف الثاني على المعنى».

وانظر الأصول لابن السراج ١٧٥/٢. وهذا مثله عند الأعلام، وراه أحسن من التخريج على حذف اللام. انظر الكتاب ٤٠٩/١.

(٢) في م/١ و ٥ «عُطِفَ» وفي م/٣ «عَطَفَ».

(٣) في م/٢ «اختاره».

ونص المصنف عن الكسائي مثبت في الجنى الداني ١١٣، وانظر الخزانة ٦٢٩/٣، ونقله الرضي في شرح الكافية عن الفراء، انظر شرح الرضي ٢٥٢/٢، وهو وجه عند الزجاج، انظر معاني القرآن ١٦٢/٣.

(٤) تمة الآية: ﴿... وَيُفْقُوا مِمَّا رَزَقْنَهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعَ فِيهِ وَلَا خِلَالٌ﴾ إبراهيم ٣١/١٤.

ذهب الأخفش والمازني والزجاج إلى أن «يقيموا» مجزوم على جواب الأمر، وذهب الكسائي والزجاج في وجه ثان إلى أنه مجزوم بلام الأمر محذوفة، وذهب إلى مثل هذا الزمخشري، وذكر أن حذف اللام جاز لأن الأمر الذي هو «قل» عَوِضَ منه، وذهب المبرّد إلى أن التقدير: قل: لهم أقيموا يقيموا، فيقيموا المصرّح به جواب «أقيموا» المحذوف. وتعقّب أبو حيان. وذهب سيبويه إلى أن التقدير: إن تقل لهم أقيموا يقيموا.

ووافقه ابن مالك^(١) في شرح الكافية، وزاد^(٢) عليه أن ذلك يقع في النشر^(٣) قليلاً بعد القول الخبري، كقوله^(٤):

قُلْتُ لِبَوَّابٍ لَدَيْهِ دَارُهَا
تَثْنُنُ فَإِنِّي حَمَّوْهَا وَجَارُهَا

= انظر هذه الآراء في البحر ٤٢٦/٥، والمحزر ٢٤٤/٨، ومعاني الزجاج ١٦٢/٣، والكشاف ٢/١٨٠.

(١) قال ابن مالك: «ثم أشرت إلى حذف لام الأمر وبقاء عمله، وهو على ثلاثة أضرب: كثير مطرد، وقليل جائز في الاختيار، وقليل مخصوص بالاضطرار، فالكثير المطرد الحذف بعد أمر بقول...، وليس بصحيح قول من قال: إن أصله: قل لهم فإن تقل لهم يقيموا...» شرح الكافية الشافية/ ١٥٦٩، والرد الأخير على سيبويه، وانظر الجنى الداني/ ١١٣ - ١١٤، والتسهيل/ ٢٣٥، والمساعد ١٢٣/٣، وانظر نص ابن مالك في الخزانة ٦٢٩/٣.

(٢) أي زاد ابن مالك على الكسائي.

(٣) لم يخصه ابن مالك بالنشر بل قال: «والقليل الجائز في الاختيار بعد قول غير أمر كقوله...» شرح الكافية الشافية/ ١٥٦٩، وانظر الشمني ٣٩/٢.

أما ابن عصفور فما زاد في الضرائر على أن قال: «ومنه إضمار الجازم وإبقاء عمله، وهو أقبح من إضمار الخافض وإبقاء عمله؛ لأن عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء» ثم أنشد خمسة أبيات على ذلك.

انظر الضرائر/ ١٤٩ - ١٥٠، والخزانة ٦٣٠/٣.

(٤) الرجز لمنظور بن مرثد الأسدي.

الحمم: أبو الزوج وأبو امرأة الرجل.

والشاهد فيه أنه أراد إلتأذُنْ، فحذف اللام الجازمة، وكسر حرف المضارعة، وبقي الفعل مجزوماً باللام المحذوفة.

وترجمة منظور تقدّمت.

انظر شرح الشواهد للبغدادى ٣٤٠/٤، شرح السيوطي/ ٦٠٠، الجنى الداني/ ١١٤، العيني ٤/٤٤٤، شرح الكافية الشافية/ ١٥٧٠، الصحاح/ حمى «ويروى: حَمَّوْهَا بترك الهمز»، وانظر اللسان والتاج/ حمى، واللسان/ لوم، الضرائر/ ١٥٠، همع الهوامع ٣٠٩/٤.

أراد^(١): لَتَأْذَنْ، فحذف اللام، وكُسِرَ حرف المضارعة، قال: «وليس الحذف بضرورة؛ لتمكُّنه من أن يقول: ائذن». انتهى.

قيل: وهذا تخلُّص من ضرورة لضرورة^(٢)، وهي إثبات همزة الوصل في الوصل، وليس كذلك؛ لأنهما^(٣) بيتان لا بيت^(٤) مصرَّع، فالهمزة في أول البيت لا في حشوّه، بخلافها في قوله^(٥):

لَا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خُلَّةً اتَّسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ

(١) النص في شرح الكافية الشافية: «أراد لتأذن فحذف اللام، وأبقى عملها، وليس مضطراً لتمكُّنه من أن يقول ائذن، وليس لقائل أن يقول: هذا من تسكين المتحرك على أن يكون الفعل مستحقاً للرفع، فسكن اضطراراً؛ لأن الراجز لو قصد الرفع لتوصل إليه مستغنياً عن الفاء، فكان يقول: تَيِّدَنْ إِنِّي... فإذا لم يستغن عن الفاء فاللام والجزم مرادان» انظر ص/١٥٧٠.

وقد تصرّف ابن هشام في النص المنقول.

(٢) في م/٣ و ٥ «بضرورة».

والضرورة التي وقعت هي حذف لام الأمر، والضرورة التي لجأ إليها في قوله «ائذن» هي إثبات همزة الوصل في دَرج الكلام، ورَدَّ هذا المصنف.

(٣) وعلى ذلك فهمزة الوصل واقعة في ابتداء الكلام فتثبت.

(٤) تعقُّبه الدماميني فقال: «وفي إطلاقه المصراع مخالفة للاصطلاح المشهور، فإن التصريح فيه جعل العروض الذي حقه أن يخالف الضرب في الوزن موافقاً له فيه؛ والتقفية جعل العروض الموافق للضرب في الزنة موافقاً له في الروي، فما أنشده المصنّف من قبيل المُقَفِّعِي لا المُصَرَّع؛ لأن عروض الرجز مستفعلن، وهي هنا كذلك على زنة ضربه، إلا أنه دخله الخنن زحافاً، وليس الإلحاق إلا في الروي فقط» انظر الشمسي ٣٩/٢، وحاشية الأمير ١٨٧/١.

(٥) قائله أبو عامر بن حارثة السلمي، وذكر بعضهم أنه لأنس بن العباس بن مرداس ويروى: الراتق بدلاً من الراقع.

والشاهد فيه قطع همزة الوصل «اتسع» لضرورة الشعر مع أنها في الدرج، وحسّن هذا أنها في أول الشطر الثاني، فإنها في مفتتح الكلام.

والجمهور على أن الجزم في الآية^(١) مثله في قولك: «اتتني أكرمك».

وقد اختلف في ذلك على ثلاثة أقوال:

- أحدها: للخليل وسيبويه^(٢)، أنه بنفس الطلب؛ لما تضمنه من معنى «إن»

الشرطية، كما أن أسماء الشرط إنما جزمت لذلك.

- والثاني: للسيرافي والفارسي، أنه^(٣) بالطلب لنيابته مناب الجازم الذي هو

الشرط المقدّر. كما أن النصب^(٤) بـ «ضرباً» في قولك: «ضرباً زيداً» لنيابته عن

«اضرب»، لا لتضمينه معناه.

- والثالث: للجمهور، أنه بشرط مقدّر بعد الطلب.

وهذا^(٥) أرَجَحُ من الأول، لأن الحذف^(٦) والتضمين وإن اشتركا في أنهما

= وأبو عامر، جاهلي، وهو جدّ العباس بن مرداس السلمي الصحابي.

قال البغدادي: «وبعض الناس نسب هذا الشعر إلى أنس بن العباس المذكور، والصواب الأول».

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣٤١/٤، والكتاب ٣٤٩/١، ٣٥٩، العيني ٣٥١/٢، شرح

السيوطي/٦٠٦، شرح ابن عقيل ١٢/٢، الضرائر/٥٤، شرح المفصل ١٠١/٢، ١١٣، ٩/

١٣٨، أوضح المسالك ٢٨٧/١، شرح الأشموني ٢١/٩، شرح الشواهد للسيرافي ٩/٢.

(١) آية سورة إبراهيم المتقدمة ﴿... يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ آية/٣١.

(٢) وإلى مثل هذا ذهب الزجاج في أحد وجهيه انظر معاني القرآن ١٦٢/٣، وانظر رأي الخليل وسيبويه

في الكتاب ٤٤٩/١، ففي نص سيبويه ما يدلّ على أن الجزم بنفس الطلب عند الخليل، وأما سيبويه

فيرى الجزم على تقدير إن، أو الجازم هو الطلب، فيوافق بذلك الخليل. وانظر رأي المبرّد في

المقتضب ٨٢/٢، وذكرت هذه الآراء بعد الآية فيما تقدّم، وانظر شرح المفصل ٤٨/٧.

(٣) أي الجواب مجزوم بفعل الطلب، وهو «قل» في الآية.

(٤) أي نصب «زيداً» في المثال الذي ذكره إنما هو بالمصدر «ضرباً» لنيابته عن الفعل.

(٥) وهو رأي الجمهور بالجزم على تقدير شرط.

(٦) أي حذف أداة الشرط وتضمين الطلب معنى الأداة...، فالحذف والتضمين في الأول، والحذف

وحده في الرأي الثالث.

خلاف الأصل^(١)، لكن في التضمين^(٢) تغيير معنى الأصل^(٣)، ولا كذلك^(٤) الحذف، وأيضاً فإن تضمين الفعل معنى الحرف إمّا غير^(٥) واقع، أو غير^(٦) كثير. ومن الثاني^(٧): لأن نائب الشيء يؤدي معناه، والطلب لا يؤدي معنى الشرط. وأبطل ابن مالك^(٨) بالآية أن يكون الجزم في جواب شرط مقدّر؛ لأن تقديره يستلزم ألا يتخلف أحد من المقول له ذلك عن الامتثال، ولكن التخلف واقع. وأجاب أبنته^(٩) بأن الحكم مُسنَدٌ إليهم على سبيل الإجمال، لا إلى كل فرد؛

(١) وهو الجزم مع إثبات أداة الشرط.

(٢) أي تضمين الفعل معنى «إن الشرطية».

(٣) وهو «إن»، والتغيير نشأ من أنّ «قل» وما جرى مجراه موضوع للطلب لذاته لا لترتب غيره عليه فجعله من باب التضمين إخراج له عما وضع له أصلاً. انظر حاشية الدسوقي ٢٣٧/١.

(٤) أي الحذف لم يغير معنى صيغة الطلب.

(٥) تعقبه الدماميني بأنه واقع بكثرة، وضرب أمثلة على ذلك. ورّد الشمني ذلك على الدماميني بأن الظاهر ليس على العموم الذي تعقب به الدماميني المصنف وإنما المراد الحرف الموجود وهو «إن». وعَلّق الأمير على رد الشمني بقوله: «ولا يخفى ضعفه» انظر حاشية الشمني ٣٩/٢ والأمير/١٨٨.

(٦) قال: غير كثير، لاحتمال وقوعه. وانظر تعليق الأمير ١٨٨/١ ففيه تفصيل جيد.

(٧) أي الرأي الثالث وهو رأي الجمهور أصح من الرأي الثاني وهو للسيرافي والفارسي من أن الجزم بالطلب لنيايته مناب الجازم الذي هو الشرط المقدّر.

(٨) قال ابن مالك: «وليس بصحيح قول من قال إن أصله: قل لهم، فإن تقل لهم يقيموا؛ لأن تقدير ذلك يلزم منه ألا يتخلف أحد من المقول لهم عن الطاعة والواقع بخلاف ذلك، فوجب إبطال ما أفضى إليه، وإن كان قول الأكثر»، شرح الكافية الشافية/١٥٦٩.

(٩) هو ابن ابن مالك واسمه محمد، وتقدّمت ترجمته في هذا الباب.

فيحتمل^(١) أن الأصل يُقَمُّ أكثرهم، ثم حذف المضاف^(٢)، وأنيب عنه المضاف^(٣) إليه، فارتفع^(٤) واتصل بالفعل، وباحتمال أنه ليس المراد بالعباد الموصوفين^(٥) بالإيمان مطلقاً، بل المخلصين منهم، وكل مؤمن مخلص قال له الرسول: أقم الصلاة، أقامها.

وقال المبرد^(٦): التقدير: قل لهم: أقيموا يقيموا، والجزم في جواب أقيموا المقدر، لا في جواب «قل».

ويُرَدُّه^(٧) أن الجواب لا بُدَّ أن يخالف المُجَابَ، إمّا في الفعل أو في الفاعل، نحو «أثني أكرمك». أو في الفعل نحو «أسلم تدخل الجنة»، أو في الفاعل نحو «قم

(١) في م/٥ «فيحتمل أن الحكم على المجموع لا على كل فرد، وبأنه يحتمل أن الأصل يقيم» كذا النص فيها.

(٢) وهو «أكثر».

(٣) وهو الضمير «هم».

(٤) ارتفاعه - بعد أن كان ضميراً للجر - بأن صار ضمير رفع، وهو الواو في «يقيموا».

(٥) قال الدماميني «كأنه والله أعلم أخذه من إضافة العباد إلى ضمير الله تعالى، فإنه يقتضي التشريف لهم، وإنما شرفهم لإخلاصهم، فإن كان الحامل له على ذلك هو هذا المعنى فهو غير متأث في بعض المواضع كقوله تعالى: ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ﴾ الشمني ٤٠/٢، وانظر حاشية الأمير ١٨٩/١.

(٦) نص المبرد في المقتضب ٨٤/٢، وذهب إلى مثل هذا ابن الشجري في أماليه ١٩٢/٢.

(٧) هذا الرد لأبي حيان، وقد أخذه المصنف منه من غير عزو، قال أبو حيان: «وهو فاسد لوجهين: أحدهما أن جواب الشرط يخالف الشرط إمّا في الفعل، أو في الفاعل، أو فيهما، فأما إذا كان مثله فيهما فهو خطأ، كقولك: قم يقيم، والتقدير على هذا الوجه: أن يقيموا يقيموا، والوجه الثاني: أن الأمر المقدر للمواجهة، وقيموا على لفظ الغيبة، وهو خطأ إذا كان الفاعل واحداً البحر ٤٢٦/٥، أترى فرقاً بين نص ابن هشام وردّ شيخه أبي حيان؟!.

على أن الأمير أشار إلى هذا في حاشيته ١٨٩/١، وانظر حاشية الشمني ٤٠/٢.

أَقْمَ»، ولا يجوز أن يتوافقا فيهما، وأيضاً فإن الأمر^(١) للمواجهة، وقيموا للغيبة^(٢).
 وقيل^(٣): «قيموا» مبني^(٣)؛ لحلوله محل «أقيموا»، وهو مبني، وليس بشيء.
 وزعم الكوفيون^(٤) وأبو الحسن^(٥) أن لام الطلب حُذِفَتْ حَذْفاً مستمراً في نحو:
 قُمْ وَأَقْعُدْ، وأن الأصل لِنَقْمٍ وَلِتَقْعُدْ، فحذفت اللام للتخفيف، وتبعها حرف
 المضارعة. وبقولهم أقول؛ لأنَّ الأمر^(٦) معنى؛ فحَقُّهُ^(٧) أن يؤدَّى بالحرف،
 ولأنه أخو النهي، ولم يُدَلَّ عليه إلا بالحرف، ولأنَّ الفعل إنما وُضِعَ لتقييد

(١) في المطبوع «فإن الأمر المقدّر» ولفظ المقدّر غير مثبت في المخطوطات.

(٢) يعني ولا تجاب المواجهة بلفظ الغيبة، ولفظ الأمر قوله في الآية «أقيموا».

(٣) هذا التوجيه للزجاج، قال: «... وفيه غير وجه، أجمودها أن يكون مبنيّاً لأنه في موضع الأمر» معاني القرآن ١٦٢/٣.

(٤) قال الفراء في قوله تعالى: ﴿قُلْ يَفْضَلُ اللَّهُ وَرَحْمَتُهُ...﴾ سورة يونس ٥٨/١٠.
 «وفي قراءة أُتِيَ: فبذلك فافرحوا، وهو البناء الذي خُلِقَ للأمر إذا واجهت به أو لم تواجه، إلا أن العرب حذفت اللام من فعل المأمور المواجه لكثرة الأمر خاصّة في كلامهم، فحذفوا اللام كما حذفوا التاء من الفعل».

انظر معاني القرآن ٤٦٩/١، والإنصاف/ مسألة ٧٢، ص/ ٥٢٤.

وانظر مثل هذا في التعليقة لابن النحاس، وقد أثبتته السيوطي في الأشباه والنظائر ١٤١/١.

(٥) استعرضت كتابه «معاني القرآن» فلم أجد مثل هذا له بل قال «وقال: بعضهم فلتفرحوا، وهي لغة رديئة للعرب، لأن هذه اللام إنما تدخل في الموضع الذي لا يقدر فيه على «افعل» يقولون: ليقل زيد، لأنك لا تقدر على «افعل»، ولا تدخل اللام إذا كلمت الرجل فقلت: «قل»، ولم تحتج إلى اللام» ٣٤٥.

(٦) هذا لابن النحاس، أخذه المصنّف ولم يعزّه له. قال: «الأصل أن يكون الأمر كله باللام من حيث

كان معنى من المعاني، والمعاني إنما الموضوع لها الحروف...» انظر الأشباه والنظائر ١٤١/١.

(٧) كذا في المخطوطات، وفي المطبوع «حقّه». بدون فاء، ومثل المخطوطات في شرح التصريح ٥٥/١، وقد نقل هذا النص عنه.

الحدث بالزمان المحصّل^(١)، وكونه^(٢) أمراً أو خبراً خارجاً عن مقصوده^(٣)؛ ولأنّهم قد نطقوا بذلك الأصل^(٤)، كقوله^(٥):

لِتَقُمْ أَنْتِ يَا بِنَّ خَيْرِ قَرِيشٍ فلتَقْضِي حَوَائِجَ الْمُسْلِمِينَ

وكقراءة جماعة^(٦) ﴿فَإِذْ ذَٰلِكَ فَتَنَّا قُورُوحًا﴾، وفي الحديث: «لِتَأْخُذُوا مَصَافِكُمْ»^(٧)، ولأنّك تقول: أَغْزُ، وَأَخْشَ، وَأَرَمَ، وَأَضْرِبَا وَأَضْرِبُوا وَأَضْرِبِي، كما تقول في

(١) أي بالزمان الحاصل بالفعل ماضياً أو حالاً أو مستقبلاً.

ورأى الشمني تسامحاً في عبارته، وأن الصواب: للحدث المقترن بالزمان.

(٢) أي الفعل.

(٣) أي عن مقصود الواضع.

(٤) وهو وجود اللام مع الطلب في صورة الخطاب.

(٥) قائله غير معروف.

قال البغدادي: «هذا البيت قلماً خلا عنه كتاب من كتب النحو، وأول من استشهد به بعض الكوفيين، وهو مجهول لا يُعْرَفُ قائله، والياء في فلتقضي للإشباع، نشأت من إشباع الكسرة». وأثبت الشيخ محمد محيي الدين عجزه بين معقوفين [كي لتقضي...].

ولم يثبت مبارك غير صدره وذكر عجزه في الحاشية.

وفي المخطوطات ما عدا الثانية جاء البيت تاماً كما أثبتته، وأما في المخطوطة الثانية فقد أثبت صدره في المتن، وعلى هاشمها: كي ليقضي...

ويبدو أن الشيخ محمد أخذ هذا من هذه النسخة، ولم يُشير مبارك وزميله إلى خلاف النسخ، ولم يتقيدا بما في المخطوطتين اللذين اعتمداهما أصلاً للتحقيق.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣/٤٤٤، وشرح السيوطي ٦٠٢، والخزانة ٣/٦٣٠، والإنصاف/ ٥٢٥، والخزانة ٣/٦٣٠، ٦٦٦، وشرح التصريح ٥٥/١ و٢٤٦/٢.

(٦) سورة يونس ٥٨/١٠ وتقدّم تخريج القراءة.

(٧) تقدّم التعليق على نص الحديث في اللام الجازمة. وهي ما نحن فيه.

الجزم^(١)، ولأن البناء لم يُعْهَدْ كونه بالحذف^(٢)، ولأن المحققين على أن أفعال الإنشاء مُجَرَّدَةٌ عن الزمان كِبَعْتُ وأَقْسَمْتُ وأَقْبَلْتُ، وأجابوا عن كونها^(٣) مع ذلك أفعالاً بأن تجرُّدها عارضٌ لها عند نقلها عن الخبر^(٤)، ولا يمكنهم ادّعاء ذلك^(٥) في نحو «قُمْ»؛ لأنه ليس له حالة غير هذه^(٦)، وحيثُ^(٧) فَشَكِلُ فِعْلِيَّتِهِ، وإذا^(٨) ادَّعَى^(٩) أن أصله^(١٠)

- (١) أي أن علامة البناء هنا كعلامة الإعراب - وهي الحذف - في الأفعال المضارعة المجزومة منها نحو: لَتَغْزُ وَلَتَخْشَ، وَلَتَرَمِ... إلخ، فلما وافق الأمرُ المجزومَ صار معرباً.
- (٢) أي بحذف الحرف، وإنما هو على السكون، أو حذف الحركة.
- (٣) أي عن كون أفعال الإنشاء مع تجرُّدها عن الزمان أفعالاً.
- (٤) إلى الإنشاء.
- (٥) أي «قُمْ» فعل إنشاء، وليس فيه دلالة على الزمان، وانتفاء الزمان فيه غير عارض كما كان في الأفعال السابقة عند نقلها من الخبر إلى الإنشاء.
- (٦) وهي حالة الدلالة على الإنشاء.
- (٧) وكونه لا يدل على زمان وهو مع ذلك فعل فهذا مشكل على مذهب البصريين.
- وقال الدماميني: «لا إشكال فإنَّ أفعال الإنشاء إنما قلنا بتجردها عن الزمان من حيث هي إنشاء، والأمر لا دلالة له على الزمان بحسب الوضع من حيث إنشائيته، وهذه الحيثية ليست هي جهة كونه فعلاً بل فعلية باعتبار دلالة على الحدث المطلوب، وعلى زمان ذلك الحدث وهو المستقبل، فقد ثبت كونه فعلاً لدلالته بحسب الوضع على الحدث وزمانه وإن كان لا دلالة له على الزمان من حيث كونه إنشاءً... وانظر حاشية ياسين على شرح التصريح ٥٥/١ - ٥٦.
- (٨) في المخطوطات ما عدا الرابعة «وإذا»، وفي الرابعة: فإذا، وكذا أثبتته مبارك، ومثله في حاشية الدسوقي والأمير.
- والنص في شرح التصريح بالواو كالمخطوطات.
- (٩) كذا جاء مضبوطاً بالحركات في م/١ و٣، وفي م/٢ من غير ضبط، وفي م/٤ وه «ادَّعَى» كذلك من غير قيد بحركة على الحرف المشدد.
- (١٠) أي أصل فعل الأمر «قُمْ» باللام، وحذفت هذه اللام.

«لِتَقُمْ» كان الدالُّ على الإنشاء اللام^(١) لا الفعل.

وأما اللام غير العاملة فسَبْعُ:

إحداها: لام الابتداء:

وفائدتها^(٢) أمران: توكيد مضمون الجملة، ولهذا زَخَلَقُوهَا في باب «إِنْ» عن صَدْرِ الجملة كراهية ابتداء الكلام بمؤكِّدين، وتخليص^(٣) المضارع للحال، كذا قال الأكثرون.

واعترض ابن مالك على الثاني^(٤) بقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾^(٥)،

(١) قال ياسين: «وإذا لم يثبت له دلالة على الطلب كان مضارعاً، وإذا ثبت كونه مضارعاً ثبت أيضاً أن الفعل ينقسم عند الكوفيين ومن وافقهم إلى قسمين فقط كما صرح بذلك الشارح سابقاً» حاشية ياسين على شرح التصريح ٥٦/١.

(٢) انظر الإتيان ٢٢٧/٢.

(٣) هذا هو الأمر الثاني مما تفيده لام الابتداء.

(٤) في همع الهوامع: «وزعم ابن أبي الريع وابن مالك أن لام الابتداء توجد مع المستقبل قليلاً نحو...» ٢٠/١.

وقال ابن يعيش: «وأعلم أن أصحابنا قد اختلفوا في هذه اللام إذا دخلت على الفعل المضارع في خبر إن، فذهب قوم إلى أنها تقصر الفعل على الحال بعد أن كان مبهماً...، وذهب آخرون إلى أنها لا تقصره على أحد الزمانين، بل هو مبهم فيهما على ما كان، واستدل على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾، فلو كانت اللام تقصره للحال كان محالاً، وهو الاختيار عندنا...» شرح المفصل ٢٦/٩.

(٥) ﴿إِنَّمَا جُعِلَ السَّبْتُ عَلَى الَّذِينَ ائْتَلَفُوا فِيهِ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ النحل ١٢٤/١٦.

قال ابن جني: «وأما اللام الداخلة على المستقبل فتلزمها النون والتوكيد، ولإعلام السامع أن هذا =

﴿قَالَ إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ﴾^(١) فَإِنَّ الذهاب كان مستقبلاً، فلو كان الحزن حالاً لزم تقدّم الفعل^(٢) في الوجود على فاعله مع أنه أثره، والجواب أَنَّ الحكم في ذلك اليوم واقع^(٣) لا محالة، فنزل منزلة الحاضر المشاهد، وَأَنَّ التقدير: قَصْدُ أَنْ تَذْهَبُوا، والقَصْدُ حال، وتقديرُ أبي حيان^(٤): «قَصْدُكُمْ أَنْ تَذْهَبُوا» مردود^(٥) بأنه يقتضي حذف الفاعل؛ لأنَّ «أَنْ تَذْهَبُوا» على تقديره منصوب.

= فعل مستقبل، وليس للحال كالذي في قول الله عز وجل ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾، أي لحاكم» سر الصناعة/٣٩٥.

والى مثل هذا ذهب الفارسي، قال: «لا تُوجَدُ إلّا مع الحال، وهذه حكاية حال» أي في هذه الآية. انظر همع الهوامع ٢٠/١.

(١) ﴿قَالَ إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ وَأَخَافُ أَنْ يَأْكُلَهُ الذِّئْبُ وَأَنْتُمْ عَنْهُ غَافِلُونَ﴾ سورة يوسف ١٣/١٢.

قال الفارسي: «وَأَوَّلُ بعضهم الثانية على حذف مضاف تقديره: نيتكم أو قصدكم أَنْ تَذْهَبُوا به» انظر همع الهوامع ٢٠/١، وانظر شرح المفصل ٢١/٩.

(٢) وهو ذهابهم به، وأثره وهو الحزن لا يكون إلا بعد الذهاب به.

والى مثل هذا ذهب أبو حيان قال: «وليحزني مضارع مستقبل، لا حال؛ لأن المضارع إذا أُشِيدَ إلى متوقّع تخلّص للاستقبال؛ لأن ذلك المتوقّع مستقبل، وهو المسبّب لأثره، فمحال أن يتقدّم الأثر عليه، فالذهاب لم يقع، فالحزن لم يقع» البحر ٢٨٦/٥.

(٣) كذا في المخطوطات، وفي المطبوع «أَنَّ الحكم واقع في ذلك اليوم لا محالة».

(٤) نَصُّه في الهمع ٢٠/٢ «وَأَوَّلُ بعضهم الثانية على حذف مضاف، تقديره: نيتكم أو قصدكم أَنْ تَذْهَبُوا به».

(٥) في الشمني ٤٠/٢ - ٤١ «أي تقدير أبي حيان يقتضي حذف الفاعل من الآية؛ لأنَّ «أَنْ تَذْهَبُوا» على تقديره منصوب على أنه فعل القصد، وعلى تقدير المصنف مجرور على أنه مضاف إليه، ولا يُقام المنصوب مقام ناصبه في إعرابه، ويقام المضاف إليه مقام المضاف فيه».

وتدخل^(١) باتفاق في موضعين: أحدهما المبتدأ، نحو: ﴿لَأَنْتُمْ أَشَدُّ رَهَبَةً﴾^(٢) والثاني بعد «إِنَّ»، وتدخل في هذا الباب^(٣) على ثلاثة باتفاق: الاسم نحو: ﴿إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ﴾^(٤)، والمضارع لشبهه^(٥) به، نحو: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾^(٦) والظرف^(٧): نحو: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾^(٨).
وعلى ثلاثة^(٩) باختلاف، أحدها: الماضي الجامد^(١٠) نحو: «إن زيدا لعسى^(١١) يقوم» أو «لنعم الرجل»،

= وقال الأمير: «لعل مراد أبي حيان مجرد بيان المعنى لأجل الإعراب» الحاشية ١٨٩/١.

(١) أي لام الابتداء.

(٢) تمة الآية: ﴿... فِي صُدُورِهِمْ مِّنَ اللَّهِ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ﴾ سورة الحشر ١٣/٥٩.

(٣) أي باب «إِنَّ».

(٤) ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَهَبَ لِي عَلَى الْكِبَرِ إِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ﴾ سورة إبراهيم ٣٩/١٤.

(٥) أي تدخل اللام على المضارع لشبهه بالاسم.

(٦) تقدّمت، وهي في سورة النحل ١٢٤/١٦.

(٧) جاز دخولها على الظرف لأنه متعلّق باسم مقدر «مستقر» أو ما كان مثله، فكأنها غير داخلية على

الظرف، بل على الاسم المقدّر، ولذلك قال ابن يعيش: «وهي تدخل على الاسم والفعل المضارع»

شرح المفصل ٣٥/٩.

وقال ابن جني: «وأما قولنا: إن زيدا لفى الدار... فاللام داخلية فيه على خبر إن لا على الحرف» انظر

سر الصناعة/٤٠٨.

وكر ابن يعيش أن الخبر يقدر بمستقر لا باستقر. شرح المفصل ٣٥/٩.

(٨) سورة القلم ٤/٦٨.

(٩) أي وتدخل لام الابتداء على ثلاثة.

(١٠) ذهب إلى دخولها على الماضي الجامد المألقي في رصف المباني/٢٣٢، وعلل ذلك بأن الجامد

يشابه الاسم لعدم تصرفه، وانظر الجنى الداني/١٢٥.

(١١) كذا في م/١ و ٢ و ٥، وفي م/٣ و ٤ والمطبوع «... لعسى أن يقوم».

قاله^(١) أبو الحسن، ووجهه^(٢) أن الجامد يشبه الاسم^(٣)، وخالفه^(٤) الجمهور.

والثاني: الماضي المقرون^(٥) بقد، قاله الجمهور، ووجهه أن «قد» تقرب الماضي من الحال، فيشبه المضارع المشبه للاسم، وخالف^(٦) في ذلك خطّاب^(٧) ومحمد^(٨) ابن مسعود الغزني وقالوا: إذا قيل «إن زيدا لقد قام» فهو جواب لقسم^(٩) مُقدّر.

والثالث^(١٠): الماضي المتصرف المجرد من^(١١) «قد» أجازته^(١٢) الكسائي

(١) وهو مذهب الفراء، ووافقه أكثر الكوفيين والأندلسيين. همع الهوامع ١٧٤/٢.

(٢) أي وجه جوازه.

(٣) من حيث عدم تصرّفه، وهذا تعليل المالقي كمار أيت.

(٤) نقل عن سيبويه أنه منع دخولها على الجامد، همع الهوامع ١٧٤/٢، والارتشاف/١٢٦٤.

(٥) نحو: إن زيدا لقد قام، ونص المصنّف للمراي. انظر الجنى الداني/١٢٥ - ١٢٦.

(٦) في الهمع ١٧٤/٢ - ١٧٥ «وذهب خطّاب بن يوسف الماردي صاحب الترشيح إلى أنها لا تدخل على الماضي مطلقاً لا مع «قد»، ولا خالياً عنها، لأنه ليس له معنى اسم الفاعل، قال: وما سُمع من ذلك فاللام فيه لام القسم لا الابتداء».

وانظر الجنى الداني/١٢٥ - ١٢٦ والارتشاف ١٢٦٤.

(٧) هو خطّاب بن يوسف الماردي كان من جلة النحاة ومحققيهم والمتقدمين، وذكر السيوطي أن ابن هشام وأبا حيان ينقلان عنه كثيراً، مات بعد الخمسين والأربعمئة بقرطبة، بغية الوعاة ٥٥٣/١.

(٨) قال السيوطي: «... هكذا سمّاه أبو حيان، وقال ابن هشام: ابن الذكي صاحب كتاب البديع، أكثر أبو حيان من النقل عنه، وذكره ابن هشام في المغني، وقال: إنه خالف أقوال النحويين...، ولم أعرف شيئاً من أحواله» بغية الوعاة ٢٤٥/١ وفي كشف الظنون أنه توفي سنة/٤١٠. كذا عن حاشية على بغية الوعاة.

(٩) وعند الجمهور هي لام الابتداء، وانظر الارتشاف ١٢٦٤.

(١٠) مما دخلت عليه لام الابتداء واختلف فيه.

(١١) قال الماردي: «ولا تدخل هذه اللام على الماضي المتصرف، فإن وجد نحو: لقام زيد، فهو جواب

قسم، واللام فيه لام الجواب، وليست لام الابتداء» الجنى الداني/١٢٥، وانظر همع الهوامع ٢/

١٧٤، ورصف المباني/٢٣٩.

وهشام على إضمار^(١) «قد»، ومنعه الجمهور، وقالوا: إنما هذه لام القسم، فمتى تقدّم فعل القلب فُتِحَتْ همزة «إِنْ»^(٢) كـ «علمت أنّ زيداً لقام»، والصواب^(٣) عندهما^(٤) الكسر^(٥).

واختلف في دخولها في غير باب «إِنْ» على شيئين: أحدهما خبر المبتدأ المتقدم نحو: «لقائمٌ زيد»، فمقتضى كلام جماعة^(٦) الجواز. وفي^(٧) أمالي ابن الحاجب^(٨): «لأَمُ الابتداء يجبُ معها المبتدأ».

= وقال المالقي: «... فلا تكون إلا جواب قسم؛ لأنه لا يشبه الاسم من جهة شبه الفعل للاسم، فلا تكون لام ابتداء».

وانظر مذهب الكسائي وهشام في المساعد ٣٢١/١.

- (١) نحو: إنّ زيداً لقد قام.
- (٢) قال الشمني: «لأن القسم وجوابه في محل رفع خبر لأنّ، وهي مع معموليها سدّت معسداً معمولي فعل القلب، فلم تتوسط لام القسم بين فعل القلب ومعموله...». انظر الحاشية ٤١/٢.
- (٣) وعند الشمني: «ويقع في بعض النسخ» قوله... «والصواب عندهما الكسر...» وهذا مثبت عندي في النسخ كلها ما عدا م/١ فقد سقط منها قوله: «عندهما».
- (٤) أي عند الكسائي وهشام.
- (٥) والصواب عندهما الكسر لأنهما يريان اللام للابتداء، فهي تعلق الفعل «علم» على العمل في اللفظ، وتكون الجملة عندهما «علمت إنّ زيداً لقام» على تقدير: لقد قام، وتكون إنّ واسمها وخبرها في محل نصب سدّت مسدّ مفعولي «علم».
- (٦) في نسخة مبارك والشيخ محمد «جماعة من النحويين» ومثله في حاشية الأمير، وما أثبتوه ليس في المخطوطات التي بين يديّ، وكان على أستاذي الفاضل أن يشير إلى هذا، أما الشيخ محمد فقد وضع قوله «من النحويين» بين معقوفين، إشارة إلى الخلاف في هذه الزيادة.
- (٧) في نسخة الشيخ محمد زيادة «إن كان» بعد الواو. ووضعه بين معقوفين ولم أجد مثل هذه الزيادة فيما بين يديّ من المخطوطات.
- (٨) حديث ابن الحاجب هذا في الأمالي ١٤٨/١، وكان في قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُ الْإِنْسَانُ أَإِذَا مَا مِثْ لَسَوْفَ أُخْرَجَ حَيًّا﴾ مريم ٦٦، قال: «اللام في لسوف تأكيد، وليس لام الابتداء؛ لأنها لو كانت لام الابتداء لوجب أن يكون معها الابتداء». وانظر رصف المباني/٢٣٢ والجنى الداني/١٢٦.

الثاني^(١): الفعل، نحو: «لَيَقُومُ زَيْدٌ»، فأجاز ذلك ابن مالك والمالقي^(٢) وغيرهما.

وزاد المالقي^(٣) «الماضي الجامد» نحو: ﴿لَيْتَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾^(٤)، وبعضهم^(٥) المتصرف المقرون بقد، نحو: ﴿وَلَقَدْ كَانُوا عَاهِدُوا اللَّهَ مِنْ قَبْلُ﴾^(٦)، ﴿لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِ ءَايَاتٌ﴾^(٧)، والمشهور أن هذه^(٨) لام القسم.

- (١) الثاني مما اختلف في دخولها عليه في غير باب «إِنَّ».
- (٢) في رصف المباني «الموضع الأول أن تدخل للابتداء، في المبتدأ، وما حلّ موضعه من الفعل المضارع له، فالمبتدأ نحو قولك: لَزَيْدٌ قائمٌ، ولعبدالله خارج. وليقوم زيد... وما حلّ محل المبتدأ هو الفعل المضارع إذا صُدِّرَ به نحو قولك: ليقوم زيد وليخرج عمرو» انظر/٢٣١ - ٢٣٢. وذهب الزمخشري إلى أنها إذا دخلت على المضارع فلا بُدَّ من تقدير مبتدأ. انظر الكشف ٣/٣٤٥، ونقله عنه المرادي في الجنى الداني/١٢٦.
- ومثله في البحر عند أبي حيان ٨/٤٨٦ في ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ الضحى/٥.
- (٣) رصف المباني/٢٣٢. وذكرت العلة عنده من قبل، وهي جمود الفعل، فأشبه الاسم. وانظر الارتشاف/١٢٦٤.
- (٤) ﴿وَتَرَى كَثِيرًا مِنْهُمْ يُسْرِعُونَ فِي آلَائِهِ وَالْعُدُونِ وَأَكْثِلَهُمُ الشُّحْتُ...﴾ المائدة ٦٢/٥.
- (٥) أي وزاد بعضهم الفعل الماضي المتصرف المقرون بقد.
- (٦) تنمة الآية: ﴿وَكَانَ عَاهِدُ اللَّهِ مَسْئُولًا﴾ الأحزاب ١٥/٣٣.
- (٧) تنمة الآية: ﴿لِلنَّاسِ إِلَيْنَ﴾ سورة يوسف ٧/١٢.
- (٨) قال المرادي «فأما اللام التي هي جواب القسم فتدخل على الجملة الاسمية والفعلية،... والأكثر في الماضي المتصرف إذا وقع جواباً اقترانه بقد مع اللام... وقد يستغنى عن قد...، وذهب قوم إلى أنه لا بُدَّ في ذلك من «قد» ظاهرة أو مقدرة» الجنى الداني/١٣٥.

وقال أبو حيان في: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمْ﴾^(١)، «هي لام الابتداء مفيدة لمعنى التوكيد، ويجوز أن يكون قبلها قسم مقدر وألا يكون» انتهى.

ونص جماعة على منع ذلك كله، قال ابن الخباز في شرح الإيضاح: «لا تدخل لام الابتداء على الجمل الفعلية إلا في باب إن» انتهى.

وهو مقتضى ما قدمناه عن ابن الحاجب^(٢)، وهو أيضاً قول الزمخشري، قال في تفسير ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ﴾^(٣): لام الابتداء، لا تدخل إلا على المبتدأ والخبر.

(١) الآية: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمْ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾ سورة البقرة ٦٥/٢.

ونص أبي حيان: «اللام في لقد هي لام توكيد، وتسمى لام الابتداء في نحو لزيد قائم...، ويحتمل أن تكون جواباً لقسم محذوف، ولكنه [بها] جيء على سبيل التوكيد؛ لأن مثل هذه القصة يمكن أن يبهتوا في إنكارها...» البحر ٢٤٥/١.

ويقوي هذا ما ذكره المالقي، قال: «وإنما دخلت اللام في جواب القسم ليتلقى بها مبالغة في التوكيد، إذ القسم توكيد المقسم عليه...» رصف المباني/٢٣٩. وفي شرح المفصل ٢١/٩ «اعلم أن أصل هذه اللام [لام القسم] لام الابتداء».

(٢) أشرت إلى الموضع في الأمالي ١٤٨/١.

(٣) سورة الضحى ٥/٩٣ وتتمتها ﴿فَرَضَى﴾.

قال الزمخشري: «فإن قلت: ما هذه اللام الداخلة على سوف، قلت: هي لام الابتداء المؤكدة لمضمون الجملة، والمبتدأ محذوف تقديره، ولأنت سوف يعطيك، كما ذكرنا في «لأقسم» أن المعنى لأننا أقسم؛ وذلك لأنها لا تخلو من أن تكون لام قسم أو ابتداء، فلام القسم لا تدخل على المضارع إلا مع نون التوكيد، فبقي أن تكون لام ابتداء، ولأن الابتداء لا تدخل إلا على الجملة من المبتدأ والخبر، فلا بُدَّ من تقدير مبتدأ وخبر، وأن يكون أصله: ولأنت سوف يعطيك...».

انظر الكشف ٣٤٥/٣.

وقال^(١) في ﴿لَأُقْسِمُ﴾^(٢): هي^(٣) لام الابتداء دخلت على مبتدأ محذوف، ولم يقدرها لام القسم، لأنها عنده ملازمة للنون. وكذا زعم في ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ﴾^(٤) أن المبتدأ مقدر، أي: ولأنت سوف يعطيك ربك.

وقال ابن الحاجب^(٥): اللام في ذلك لام التوكيد، وأما قول بعضهم إنها لام الابتداء، وإن المبتدأ مقدر بعدها ففاسد من جهات: إحداها أن اللام مع الابتداء

(١) أي الزمخشري.

(٢) ﴿لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَمَةِ﴾ سورة القيامة ١/٧٥.

وما ذكره الزمخشري إشارة إلى قراءة من قرأ «لَأُقْسِمُ»، باللام، وهي قراءة: ابن كثير في رواية القواس، وقنبل، والبزي من طريق أبي ربيعة والحسن بخلاف عنه وعيسى بن عمر والأعرج والزهري وابن عباس وأبي عبد الرحمن السلمي ومجاهد وعكرمة وابن محيصن. وذهب بعض العلماء إلى أنها لام الابتداء أو التوكيد دخلت على الفعل المضارع، ورأى بعضهم أنها لام القسم، ومنع البصريون القسم على فعل الحال، فقدروا مبتدأ أي: لَأَنَا أُقْسِمُ. انظر البحر ٢١٣/٨، والنشر ٢٨٢/٢، والتيسير ٢١٦، والإتحاف ٢٤٧/٢، ٤٢٨، والكشاف ٢٩٢/٣، ومعاني الفراء ٢٠٧/٣، والبيان للطوسي ١٨٩/١٠، والعكبري ١٢٥٣، والسبعة ٦٦١.

وانظر بقية المراجع وآراء العلماء في تخريج هذه القراءة في كتابي «معجم القراءات».

(٣) قال الزمخشري: «وقرئ لأُقْسِمُ على أن اللام للابتداء، وأُقْسِمُ خبر مبتدأ محذوف، معناه: لأنا أقسم، قالوا: ويعضده أنه في الإمام بغير ألف»، الكشاف ٢٩٢/٣.

(٤) تقدّم النص في التعليق على الآية قبل قليل.

(٥) النص في الأمالي ١٤٨/١ وقد أشرت إليه قبل قليل، ونصّه ليس على ما نقل المصنّف هنا ولكنه بمعناه قال: «اللام في لسوف لام تأكيد، وليس لام الابتداء لأنها لو كانت لام الابتداء لوجب أن يكون معها الابتداء، فإن قيل أقدر المبتدأ محذوفاً وأبقي اللام داخله على الخبر كان فاسداً من جهة أن اللام مع المبتدأ كقد مع الفعل وإن مع الاسم، فكما لا يحذف الفعل والاسم وتبقى قد وإن بعد حذفها فكذلك لا تبقى اللام بعد حذف الاسم التي هي له، وأيضاً فإنه يضعف مثل: لسوف يقوم زيد؛ لأن المعنى حينئذ يكون لزيد لسوف يقوم، ولا يخفى ضعفه، وأيضاً فإنه يؤدي إلى التزام =

كقد مع الفعل، وإن مع الاسم، فكما لا يُحذفُ الفعل والاسم ويبقيان بعد حذفهما كذلك اللام بعد حذف الاسم، والثانية: أنه إذا قدر المبتدأ في نحو: «لَسَوْفَ يقوم زيد» يصير التقدير^(١): لَزِيدٌ سوف يقوم زيد، ولا يخفى ما فيه من الضعف، والثالثة: أنه يلزم إضمار لا يحتاج إليه الكلام» انتهى.

وفي الوجهين الأخيرين^(٢) نظر؛ لأن تكرار الظاهر^(٣) إنما يقبح إذا صُرِّحَ بهما؛ ولأن النحويين قدرُوا مبتدأ بعد الواو في نحو^(٤): «قَمْتُ وَأَصْلُكَ عَيْنُهُ»، وبعد الفاء في نحو: «وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ»^(٥)،

= إضمار لا حاجة إليه، فكان على خلاف الأصل، وممن قال إنها لام الابتداء الزمخشري في كشفه في قوله تعالى: «وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ...».

وكان حديث ابن الحاجب هذا في الآية: «لَسَوْفَ أُخْرِجُ حَيًّا» وهي سورة مريم/٦٦.

(١) تقدير ابن الحاجب: لزيد لسوف يقوم.

(٢) تكرار الاسم والإضمار.

(٣) نص ابن الحاجب كما ترى ليس فيه تكرار للظاهر، فهو مختلف عما أثبتته المصنف هنا. والظاهر المكرر عند المصنف هو زيد، مبتدأ وفاعلاً.

(٤) الرابط في جملة الحال الاسمية الواو والضمير أو بأحدهما.

والأصل في المضارع المثبت إذا وقع حالاً أن يكون الرابط الضمير وحده؛ لأنَّ المضارع على زنة اسم الفاعل لفظاً وبتقديره معنى؛ فجاءني زيد يركب بمعنى فجاءني زيد راكباً، ولا سيما وهو يصلح للحال وضعاً فاستغنى عن الواو، وقد سُمِعَ: قمت وأصلك عينه، وذلك إما لأنها جملة وإن شابها المفرد، وإما لأنها بتقدير وأنا أصلك، فتكون اسمية تقديراً، شرح الكافية/٢١٠.

(٥) «يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ وَمَنْ قَتَلَ مِنْكُمْ مَتَعِدًا فَجَرَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعْمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَرَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ أَوْ عَدْلٌ ذَلِكَ صِيَامًا لِيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهُ عَفَا اللَّهُ عَمَّا سَلَفَ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ وَاللَّهُ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ» المائدة ٩٥/٥.

قال أبو حيان: «والفاء في «فينتقم» جواب الشرط، أو الداخلة على الموصول المضمَّن معنى الشرط، وهو على إضمار مبتدأ أي: فهو ينتقم منه» البحر ٢٢/٤، وانظر الدر المصون ٦١/٢.

وقال العكبري «فينتقم: جواب الشرط، وحسن ذلك لما كان فعل الشرط ماضياً» التبيان/٤٦٢.

وبعد اللام في نحو: ﴿لَأُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَمَةِ﴾^(١). وكل ذلك تقدير لأجل الصناعة^(٢) دون المعنى^(٣)، فكذاك ههنا^(٤).

وأما الأول^(٥) فقد قال جماعة^(٦) في ﴿إِنَّ هَٰذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾^(٧): إن التقدير لهما

(١) تقدّمت الآية والقراءة فيها. وهي الأولى من سورة القيامة.

(٢) أي صناعة النحو.

(٣) قال الأمير: «قوله دون المعنى: وأما كون الفعلية تفيد الحدوث والتجدد والاسمية تفيد الثبوت والاستمرار فليس من أنظار النحاة: ١٩٠/١ وانظر الشمني ٤١/٢. أي قدّر النحاة المبتدأ في هذا الذي ذكره في الآيتين والمثال مع عدم مراعاة الاختلاف في المعنى فيما بينهما.

(٤) كذا في المخطوطات، وفي المطبوع «هنا».

(٥) وهو قول النحاة إنّ اللام مع المبتدأ كقد مع الفعل، وإنّ مع الاسم، فكما لا يحذف ما بعدها فكذاك اللام، وهو هنا يرد عليهم هذا بآية سورة طه، وبأن التقدير فيها حذف المبتدأ وبقاء اللام. والغريب أنه قال في باب «إنّ» من قبل: في حديثه عن هذه الآية: «والثاني أنّ الجمع بين لام التوكيد وحذف المبتدأ كالجمع بين متنافيين». وكان بهذا يعترض على تقدير المبرّد في الآية. وانظر حاشية الشمني ٤٢/٢.

(٦) سيأتي الحديث عنهم بعد ذكر الآية.

(٧) ﴿قَالُوا إِنَّ هَٰذَانِ لَسَاحِرَانِ يُرِيدَانِ أَنْ يُخْرِجَاكُم مِّنْ أَرْضِكُمْ بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ الْمُثَلَّى﴾ سورة طه ٦٣/٢٠.

ذكر أبو حيان أنّ مما خرّجت عليه الآية أنّ اسم «إن» ضمير الشأن المحذوف، والتقدير: إنه هذان لساحران، وخبر إنّ الجملة من قوله: هذان لساحران، واللام في «لساحران» داخلة على خبر المبتدأ، وضعف هذا القول بأن حذف الضمير لا يجيء إلا في الشعر، وبأن دخول اللام في الخبر شاذ. وقال الزجاج اللام لم تدخل على الخبر، بل التقدير: لهما ساحران، فدخلت على المبتدأ المحذوف، واستحسن هذا القول شيخه أبو العباس المبرّد والقاضي إسماعيل بن إسحاق بن حماد بن زيد.

انظر البحر ٢٥٥/٦، وانظر المقتضب ٤٣٤/٢ وما بعدها.

ساحران، فحذف المبتدأ، وبقيت اللام، ولأنه^(١) يجوز على الصحيح^(٢) لقائم زيد. وإنما يُضَعَّف قول الزمخشري^(٣) أن فيه تكلفين لغير ضرورة، وهما تقدير محذوف^(٤)، وخلع اللام عن معنى^(٥) الحال؛ لئلا يجتمع دليلاً^(٦) الحال والاستقبال، وقد صرح بذلك في: ﴿لَسَوْفَ أُخْرِجُ حَيًّا﴾^(٧)، ونظره بخلع اللام

= وقال الزجاج: «والذي عندي والله أعلم، وكنت عرضته على عالمينا محمد بن يزيد وعلى إسماعيل ابن إسحاق بن حماد بن زيد القاضي، فقبلاه، وذكر أنه أجود ما سمعاه في هذا، وهو «أن» وقعت موقع نعم، وأن اللام وقعت موقعها، وأن المعنى: هذان لهما ساحران» معاني القرآن ٣/٣٦٣، وتعقبه ابن جني في سر الصناعة/٣٨٠، والكشاف ٢/٣٠٦ ذكر هذا، وهو تقدير المبتدأ، وقال: وقد أعجب به أبو إسحاق.

(١) هذا رد ثان في أنهم توسعوا في لام الابتداء، فأدخلوها على غير المبتدأ، وهو الخبر، ولم يكن ذلك منهم في «قد» فلم يدخلوها على غير الفعل، ولا في «إن» فلم يدخلوها على غير الاسم. انظر الدسوقي ١/٢٤١.

(٢) قال الأمير: «أي فتشومح في اللام بدخولها على غير المبتدأ بخلاف «قد»، فلا تفارق الفعل، وكذا إن مع الاسم، فهذا رد لقياس اللام عليهما بإبداء الفارق، أفاده الشمني. لكن يقال ابن الحاجب لا يقول بهذا الصحيح كما سبق عن أماليه. وقال الدماميني الأولى حذف هذه الجملة» انظر ١/١٩٠، والشمني ٢/٤٢.

(٣) في قوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ من سورة الضحى، وكذا حديثه في آية سورة القيامة.

(٤) وهو المبتدأ.

(٥) لام الابتداء الداخلة على المضارع تعطي معنى الحال. وقد خلع عنها الدلالة على الحال لأن بعدها سوف، وهي تدل على الاستقبال.

(٦) اللام دليل الحال، والسين دليل الاستقبال.

(٧) الآية: ﴿وَيَقُولُ الْإِنْسَانُ إِذَا مَا مِثٌ لَسَوْفَ أُخْرِجُ حَيًّا﴾ مريم ١٩/٦٦.

قال الزمخشري: «فإن قلت: يم انتصب «إذا» وانتصابه بأخرج ممتنع لأجل اللام لا تقول: اليوم لزيد قائم، قلت: بفعل مضمر يدل عليه المذكور، فإن قلت: لام الابتداء الداخلة على المضارع تعطي =

عن التعريف، وإخلاصها للتعويض في «يا الله»، وقوله^(١): إنَّ لام القسم مع المضارع لا تفارق النون، ممنوع^(٢)، بل تارةً تجب اللام وتمتنع النون وذلك مع التنفيس كآية^(٣)، ومع^(٤) تقديم المعمول بين اللام والفعل نحو: ﴿وَلَيْنَ مُتَمِّمٌ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾^(٥)، ومع^(٦) كون الفعل للحال نحو: ﴿لَأُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَمَةِ﴾^(٧)، وإنما قدَّر البصريون هنا مبتدأ لأنهم لا يجيزون لمن قصد الحال^(٨) أن يقسم^(٩) إلا على الجملة الاسمية.

= معنى الحال، فكيف جامعَتْ حرف الاستقبال؟ قلت: لم تجامعها إلا مُخْلِصَةً للتوكيد كما أُخْلِصَتْ الهمزة في «يا الله» للتعويض، وأَضْمَحَلَّ عنها معنى التعريف، وما في «إذا ما» للتوكيد أيضاً، فكأنهم قالوا: أحقاً أنا سنخرج أحياء حين يتمكن فينا الموت والهلاك. على وجه الاستنكار والاستبعاد الكشاف ٢/٢٨٦.

(١) أي الزمخشري. وقوله هذا تقدَّم في الحديث عن قراءة «لَأُقْسِمُ» فلم يقدر اللام للقسم؛ لأن لام القسم عنده ملازمة للنون، ولذا قدَّرها لام الابتداء.

(٢) ذهب الدماميني إلى أن كلام الزمخشري يُحْمَلُ على أن مراده أن لام القسم الملاصقة للمضارع لا تفارق النون، وهذا هو الظاهر من المعية، وحينئذٍ يستقيم الكلام ولا يُرَدُّ عليه شيء مما ذكر. الشمي ٢/٤٢.

(٣) آية سورة الضحى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾.

(٤) أي ومما تجب فيه اللام وتمتنع النون ما يلي.

(٥) آل عمران ٣/١٥٨.

وقد امتنعت نون التوكيد ووجبت اللام لتقدُّم الظرف «إلى الله»، وتوسَّطه بين اللام والفعل.

(٦) أي وتجب اللام وتمتنع النون...

(٧) تقدَّمت في سورة القيامة/١، وانظر معاني الحروف للرماني/٥٥.

(٨) قال ابن جني: «وأما اللام الداخلة على المستقبل فتلزمها نون التوكيد، ولإعلام السامع أن هذا فعل

مستقبل وليس للحال...؛ فَإِنْ زال الشك بغير النون استغني عنها قال الله تعالى: ﴿فَلَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ لأن سوف تخص الاستقبال وذلك قولك: «والله لَأَقُومَنَّ وَلَأَقْعُدَنَّ» سر الصناعة/٣٩٥ - ٣٩٦.

(٩) وذهب المالقي إلى أن هذه اللام تدخل على جواب القسم سواء كان جملة اسمية أو فعلية ماضية أو

مستقبله. انظر رصف المباني/٢٣٨، والجنى الداني/١٣٥.

وتارة^(١) يمتنعان، وذلك مع الفعل^(٢) المنفي نحو: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَوُا﴾^(٣)، وتارة يجبان^(٤)، وذلك فيما بقي نحو: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَمَكُمُ﴾^(٥).

* * *

(١) أي لام القسم ونون التوكيد.

(٢) ذهب الدماميني إلى أنه قد يُؤكَّد المنفي، واستشهد بقوله

تَاللَّهِ لَا يُحْمَدَنَّ الْمَرْءُ مُجْتَنِباً

انظر الأمير ١/١٩٠.

وسوف يأتي هذا عند المصنف في حرف النون، فقد ذكر أنه يأتي قليلاً في بعض المواضع وذكر منها شواهد للنفي.

وقال ابن يعيش: «اعلم أن الغرض من القسم توكيد ما يُقَسَّمُ عليه من نفي أو إثبات، كقولك: والله لأقومنَّ، والله لا أقومنَّ، إنما أكَّدت الخبر لتزيل الشك عن المخاطب، وإنما كان جواب القسم نفيًا أو إثباتًا لأنه خبر، والخبر ينقسم قسمين: نفيًا وإثباتًا، وهما اللذان يقع عليهما القسم...» شرح المفصل ٩/٩٠.

(٣) ﴿قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَوُا تَذَكَّرُ يُوْسُفَ حَتَّى تَكُوْنَ حَرَضًا أَوْ تَكُوْنَ مِنَ الْهَالِكِينَ﴾ يوسف ١٢/٨٥.

وذهب الزمخشري إلى أن حرف القسم يُتَلَقَّى بلام، ويان، وبحرف النفي. وقد يحذف حرف النفي كما هو الحال في الآية، أي: لا تفتأ تذكر. انظر شرح المفصل ٩/٩٦ - ٩٧. وانظر الكشف ٢/١٥١ وحذف النفي لأنه لا يلتبس بالإثبات، إذ لو كان إثباتًا لم يكن بُدَّ من اللام والنون.

(٤) أي اللام ونون التوكيد، وذلك إذا كان المضارع مثبتًا، غير مفصول من لامة بفصل، وكان الفعل للمستقبل لا للحال. انظر شرح المفصل ٩/٩٦ وفي الجنى الداني ١٤٢ ذكر له شروطاً أربعة: أن يكون مثبتًا، غير مقرون بحرف تنفيس، ولا بقد، وألا يكون مقدّم المعمول. فإذا استوفى هذه الشروط وَجَبَ عند البصريين توكيده بالنون، وأجاز الكوفيون حذف النون اكتفاءً باللام. وانظر حاشية الأمير ١/١٩٠ فقد ذكر أن ممن قال بمذهب الكوفيين الفارسي وابن مالك.

(٥) تمة الآية: ﴿بَعْدَ أَنْ تُولُؤْا مُدِيرِينَ﴾ الأنبياء ٢١/٥٧.

مسألة

للام^(١) الابتداء الصّدرية؛ ولهذا علّقت^(٢) العامل في «علمتُ لزيد مُنْطَلِقٌ»، ومنعت من النصب على الاشتغال في نحو: «زيدٌ لأنّا أكرّمه»^(٣)، ومن أن يتقدّم عليها الخبر في نحو: «لَزَيْدٌ قائمٌ»^(٤)، والمبتدأ^(٥) في نحو: «لقائمٌ زيدٌ»، فأما قوله^(٦):
 أُمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَةٌ

(١) انظر الجنى الداني/١٢٨.

(٢) عند المرادي: ولهذا علّقت أفعال القلوب.

ولو لم تعلق هنا الفعل «علم» عن العمل فيما بعد اللام لَبَطَلَ أن تكون لها الصّدارة.

(٣) منعت اللام في «لأنّا» من نصب «زيد» على الاشتغال، بفعل يُفَسِّره ما بعد اللام، وهو «أكرم».

(٤) لو قدّم الخبر وقلنا «قائمٌ لَزَيْدٌ» خرجت عن أن تكون لها الصّدارة، وتكون قد وقعت حشواً.

(٥) فلا يصح أن تقول: «زَيْدٌ لقائمٌ» فتقدم المبتدأ على الخبر، بل يبقى الخبر مقدّماً لاقرانه باللام.

وعلى ما تقدّم فإن اللام توجب تقديم ما اتصلت به: المبتدأ أو الخبر.

(٦) نسب هذا الرجز العيني لرؤبة، ونسبه الصباغاني في العباب لعنترة بن عروس ورّد هذا البغدادي، وقال: لا يعرف قائله، وبعده:

ترضى من اللحم بعظم الرقبة

والحُلَيْس: تصغير حِلْس، وهو كساء رقيق يوضع تحت البرذعة. وهو هنا كناية عن امرأة، والشهيرة: الطاعنة في السن.

والشاهد فيه دخول اللام على «عجوز»، فقد ذهب بعضهم إلى أنها زائدة، ورأى بعضهم أنها داخلة على مبتدأ محذوف، أي: لهي عجوز.

انظر شرح البغدادي ٣٤٥/٤، والخزانة ٣٢٨/٤، والجنى الداني/١٢٨، وشرح الكافية الشافية/٤٩٣، وسر الصناعة/٣٧٨، وشرح ابن عقيل ٣٦٦/١، وشرح المفصل ١٣٠/٣، ٥٧/٧، ٢٣/٨، والعيني ٥٣٥/١، ورصف المباني/٢٣٦، وشرح الشواهد للسيوطي/٦٠٤، أوضح المسالك/١/١٤٨، واللسان/شهرب، وملحقات الديوان/١٧٠، والضرائر/٥٩، والأصول ٢٧٤/١، والارتشاف ١٤٧/٢.

فقيل^(١): اللام زائدة، وقيل^(٢): للابتداء، والتقدير: لهي عجوز.

وليس لها الصّدرية في باب «إِنَّ»؛ لأنها فيه مؤخّرة من تقديم؛ ولهذا تسمى^(٣) المَزْحَلَقَة^(٤). والمَزْحَلَقَة أيضاً؛ وذلك لأنّ أصل^(٥): «إِنَّ زَيْداً لِقَائِمْ»، «لَإِنَّ زَيْداً قَائِماً»، فكَرِهُوا افتتاح الكلام بتوكيدين، فأخروا اللام دون «إِنَّ» لئلا يتقدّم معمول^(٦) الحرف عليه. وإنما لم نَدْعِ أَنَّ الأصل «إِنَّ لزيداً قائماً» لئلا يحول ما له^(٧) الصّدرُ بين العامل^(٨) والمعمول، ولأنهم قد نطقوا باللام مُقَدِّمة^(٩) على

(١) وممن ذهب إلى هذا ابن السراج. انظر الأصول ٢٧٤/١، وشرح الشواهد للبغدادى ٣٤٥/٤، وتبعه

ابن عصفور في الضرائر/٥٩ قال: «فزاد اللام في خبر المبتدأ»، وانظر الجنى الداني/١٢٨.

(٢) هي عند ابن جني للتوكيد فارقت موضعها للضرورة. سر الصناعة/٣٧٨.

وعند المرادي: «وَأَوَّلُهُ بَعْضُهُمْ عَلَى إِضْمَارٍ مَبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: لَهِيَ عَجُوزٌ، وَضَعْفٌ بِأَنْ حُذِفَ

المبتدأ منافٍ للتوكيد الذي جيء باللام من أجله» الجنى الداني/١٢٨.

(٣) في نسخة مبارك والشيخ محمد «وتسمى اللام المَزْحَلَقَة...» بزيادة اللام، وهي غير مثبتة في المخطوطات.

(٤) في نسخة مبارك والشيخ محمد والأمير: «المَزْحَلَقَة والمَزْحَلَقَة أيضاً، وضبطها الشيخ محمد بفتح اللام في الأولى اسم مفعول، وبكسر اللام في الثانية، وتبعه على هذا مبارك.

والنص ليس كذلك، فهو في المخطوطات/١ و٣ و٤ «المَزْحَلَقَة والمَزْحَلَقَة» الأولى بالقاف والثانية بالفاء. وفي المخطوطة الثانية بالعكس. وجاءت عند الدسوقي على ما جاء في المخطوطة الأولى وما بعدها. ومعنى المَزْحَلَقَة هو معنى المَزْحَلَقَة.

ولكم كنت أتمنى أن يصلح أستاذي الدكتور مازن ما خفي على المحقق الفاضل الشيخ محمد.

(٥) هذا لابن جني في سر الصناعة/٣٧١.

(٦) لو قلنا: لزيداً إن قائم. لزم تقديم اسم «إِنَّ» عليها، وهو ممتنع لأن «إِنَّ» محمول في العمل على الفعل، فلا يجوز فيه ما يجوز في الفعل من تقدّم معموله.

(٧) وهو اللام، وهذا لابن جني: انظر سر الصناعة/٣٧١.

(٨) بين إِنَّ واسمها، أي لم نَدْعِ أَنَّ «إِنَّ» مقدّمة على اللام لئلا تفصل اللام بين إِنَّ واسمها.

(٩) أي: وهذا دليل له في قوله: إِنَّ زَيْداً لِقَائِمْ، أصله: لَإِنَّ زَيْداً قَائِماً.

«إِنَّ» في نحو قوله^(١):

[أَلَا يَا سَنَا بَرَقَ عَلَى قُلُلِ الْحَمَى] لَهْنُكَ مِنْ بَرَقٍ عَلَيَّ كَرِيمٌ

ولاعتبارهم^(٢) حكم صدرتها فيما قبل «إِنَّ» دون ما بعدها^(٣)، دليل^(٤) الأول أنها^(٥) تمنع من تسلط فعل القلب على «أَنَّ» ومعمولها، ولذلك كُسِرَتْ^(٦) في نحو: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ﴾^(٧)؛

(١) روى ثعلب البيت لغلام من بني كلاب. وذكره القالي وأبو هلال العسكري لغلام من بني نمير. ونسبه ابن بَرِّي في أماليه على الصحاح إلى محمد بن سلمة، وتبعه العيني على ذلك، وتعقبهما البغدادي، فذكر أن محمداً هو الراوي عن المبرد وليس صاحب البيت.

والقُلُل جمع قُلَّة، أعلى الجبل وغيره، ورواه ابن بري: قُنُن، وهو بمعنى قُلُل، والشاهد فيه أن اللام جاءت في موضعها على الأصل قبل «إِنَّ»؛ وأصل: لهنك: لِإِنَّكَ أبدلت الألف هاء. وقيل إنها لام جواب قسم مقدر، وأنها زائدة، والرابع أن اللام والهاء بقية لفظ الجلالة.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣٤٧/٤، وشرح السيوطي/٦٠٢، وشرح المفصل ٦٣/٨، ٢٥/٩، ٤٢/١٠، والعجنى الداني/١٢٩، وشرح التسهيل ٣٢٥/١، والخصائص ٣١٥/١، ١٩٥/٢، والمقرب ١٠٧/١، ومجالس ثعلب ٩٣/١، واللسان والتاج/لهن، قذى، ووصف المباني/ ٢٣٣، ٤٤، والخزانة ٣٣٩/٤، والأمالي ٢٢٠/١، وسر الصناعة / ٣٧١.

(٢) هذه علّة ثالثة لتقديم اللام على إِنَّ، قال الدسوقي: «أي حيث علقت الفعل القلبي الواقع قبل إِنَّ نحو: علمت إن زيدا لفاضل، فهذا يدل على أن اللام منويّ تقدمها على أَنْ وإن كانت ذاتها مؤخّرة...» الحاشية ٢٤٢/١.

(٣) أي ليس لها الصدرية باعتبار ما بعدها بدليل عمل إِنَّ فيما جاء بعدها نحو: إن في الدار لزيداً.

(٤) المراد بالأول اعتبارهم حكم صدرية اللام فيما قبل «إِنَّ».

(٥) أي اللام.

(٦) أي «إِنَّ».

(٧) ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُتَنَفِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُتَنَفِقِينَ

لَكَذِبُونَ﴾ سورة المنافقون ١/٦٣.

بل قد أثرت^(١) هذا المنع^(٢) مع حذفها في قول الهذلي^(٣):

فَغَبَرْتُ بَعْدَهُمْ بَعِيشٍ نَاصِبٍ وَإِخَالُ إِنِّي لَاحِقٌ مُسْتَتَبِعٌ

الأصل: إني للاحق، فحذفت اللام بعدما علقت «إخال» وبقي الكسر بعد حذفها كما كان مع وجودها، فهي مما نُسِخَ لفظه وبقي حكمه.

ودليل الثاني^(٤) أن عمل «إن» يتخطاها^(٥)، تقول: «إن في الدار لزيداً»^(٦) و «إن زيدا لقائم»^(٧)،

= وقول ابن مالك مشهور هنا:

وكسروا من بعد فعلٍ علّقا باللام كأعلم إنه لذو تقى
فإن واسمها وخبرها سدت مسدّ مفعولي «علم».

(١) أي اللام.

(٢) وهو تعليق الفعل القلبي عن العمل في لفظ «إن» وما بعدها.

(٣) البيت من قصيدة لأبي ذؤيب الهذلي رثى بها أولاده، وكانوا خمسة هاجروا إلى مصر فهلكوا بالطاعون.

غَبَرْتُ: بقيت. وَيُزَوَّى: فلبثت، عيش ناصب: أي متعب، محزن، وإخال: يحمل الظن في البيت على اليقين: أي أيقنت أنني لاحق بهم وتابع لهم، وذهب البغدادي إلى أن تَوَكَّ الظن على بابه هو الصحيح.

والشاهد في البيت تعليق إخال عن العمل في لفظ «إن» وما بعدها بلام مقدرة والأصل: وإخال إني لاحق، وبقي «إني» مكسور الهمزة بعد حذف اللام.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣٥٢/٤، وشرح السيوطي ٢٦٢، ٦٤٠، وديوان الهذليين ٨/١.

(٤) يعني بالثاني عدم اعتبارهم حكم صدرية لام الابتداء فيما بعد «إن».

(٥) أي عمل إن يتخطى اللام، وهذا يدل على أن اللام مقدّمة على «إن»، ولا تعتبر صدارتها بعد «إن»،

ولو كان الأمر كذلك لمنعت من عمل «إن» فيما بعدها. انظر الدسوقي ٢٤٢/١.

(٦) عملت «إن» بما بعد اللام وهو «زيداً» وهو اسمها.

(٧) عملت «إن» بما بعد اللام وهو الخبر «قائم».

- وكذلك يتخطاها^(١) عملُ العاملِ بعدها نحو: «إِنَّ زَيْدًا طَعَامَكَ لَأَكُلُ»^(٢).
 وَوَهَمَ بَدْرُ الدِّينِ ابْنَ مَالِكٍ فَمَنَعَ مِنْ ذَلِكَ^(٣).
 والواردُ منه^(٤) في التنزيلِ كثير^(٥)، نحو: ﴿إِنَّ رَبَّهُمْ بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ﴾^(٦).

* * *

- (١) أي يتخطى اللام.
 (٢) طعامك: مفعول به لاسم الفاعل «أكل» وقد تخطى اسم الفاعل اللام وعمل فيما قبلها. ولم تمنع اللام من ذلك، فهذا دليل عنده على أن اللام مقدّمة على «إِنَّ»، ولذلك لم تمنع من العمل.
 (٣) قال بدر الدين في شرح الألفية: «وأما الخبر فيدخل عليه بشرط ألا يتقدّم معموله ولا يكون منفياً ولا ماضياً متصرفاً خالياً من قد». وانظر حاشية الشمني ٤٢/٢.
 يمنع بهذا النص ابن ابن مالك من تقديم معمول الخبر المقرون بلام الابتداء.
 (٤) أي من تقديم معمول الخبر على الخبر مع اقتران الخبر باللام.
 (٥) وفي دراسات لأسلوب القرآن الكريم للشيخ عزيمة ٥٦١/١ قال: «لام الابتداء ليس لها الصدر في باب إن؛ ولذلك عمل ما بعدها فيما قبلها فتقدّم معمول الخبر عليها في هذه المواضع...» وذكر أرقام ثمان وعشرين آية مما حصل فيها تقديم معمول الخبر على الخبر مع اقترانه باللام، وبدأ بآية الأعراف ﴿إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ الآية/١٥٣.
 وانتهى بالآية/٤٧ من سورة ص ﴿وَأَنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ الْأَخْيَارِ﴾.
 (٦) سورة العاديات ١١/١٠٠.
- وقوله «يومئذ» معمول لما بعد اللام، وهو «خبير».

تنبيه^(١)

«إِنَّ زَيْدًا لَقَامَ، أَوْ لَيَقُومَنَّ» اللام جواب قسم^(٢) مقدّر، لا لام الابتداء^(٣)، فإذا دخلت عليها^(٤) «عَلِمْتُ» مثلاً فُتِحَتْ^(٥) همزُها، فإن قلت^(٦) «لقد قام زيد» فقالوا: هي لام الابتداء، وحينئذٍ يجب كسر الهمزة، وعندي أَنَّ الأمرين محتملان.

* * *

-
- (١) هذا التنبيه مثبت في المخطوطة الرابعة، وسقط من بقية المخطوطات، وهو ثابت في المطبوع، نسخة مبارك، والشيخ محمد، وحاشية الأمير.
- (٢) هي لام قسم لأن الفعل المضارع اتصلت به نون التوكيد، ولأن الفعل الماضي في الجملة الأولى ماضٍ وليس معه «قد».
- (٣) ولو كانت لام الابتداء لجاءت «قد» مع إِنَّ والماضي: إِنَّ زَيْدًا لَقَدْ قَامَ، وجاء المضارع بدون نون التوكيد: لَيَقُومُ.
- (٤) أي على الجملة الأولى.
- (٥) فتحت همزة «إِنَّ» وصارت: علمت أَنَّ زَيْدًا لَقَامَ، لأن لام القسم لا تعلقُ الفعل القليبي عن العمل في أَنَّ وما بعدها.
- (٦) كان الأليق أن يكون المثال: إن زَيْدًا لَقَدْ قَامَ؛ ويدخل الفعل «علم» فتعلقه اللام عن العمل، وتبقى همزة إن مكسورة وتصبح الجملة: علمت إن زَيْدًا لَقَدْ قَامَ.
- ونص المصنّف هذا للمرادي، قال في الجنى الداني/١٢٥:
- «ولا تدخل هذه اللام [الابتداء] على الماضي المتصرف، فإن وجد نحو: لقام زيد، فهو جواب قسم، واللام فيه لام الجواب، وليست لام الابتداء، وأما المقرون بقدر نحو: لقد قام زيد. فالذي ذكره المعربون أنها لام جواب القسم، وأجاز بعضهم أن تكون لام الابتداء».
- ونص ابن هشام هو نصّ المرادي مع تغيير يسير في الصياغة.

فصل

وإذا خُفِّفَت^(١) «إِنْ» نحو: ﴿وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾^(٢)، ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾^(٣)، فاللام^(٤) عند سيبويه، والأكثرين لامُ الابتداء^(٥)، أفادت - مع إفادتها تأكيد النسبة، وتخليص المضارع للحال - الفرق^(٦) بين «إِنْ» المخففة من الثقلية و«إِنْ» النافية؛ ولهذا^(٧) صارت^(٨) لازمة بعد أن كانت جائزة، اللهم إلا أن يدلّ دليل^(٩) على قصد الإثبات كقراءة أبي رجاء ﴿وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لِمَا مَتَّعَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾^(١٠) بكسر اللام، أي: للذي،

(١) وفي طبعة مبارك «وإن خففت». وتقدّم الخلاف في الإعمال والإهمال بعد التخفيف في باب «إِنْ».

(٢) ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعِ الرَّسُولَ مِمَّنْ يَنْقَلِبُ عَلَى عَقْبَيْهِ وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّعَ إِيمَنَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ سورة البقرة ١٤٣/٢.

(٣) سورة الطارق ٤/٨٦.

(٤) هو مذهب سيبويه واختاره ابن مالك والأخفش الأوسط والأصغر وابن الأختصر وابن عصفور وجماعة، فهو مذهب البصريين.

انظر الجنى الداني/١٣٣، ١٣٤، والكتاب ٢٨٣/١ و٣١١/٢، وشرح التسهيل لابن عقيل ١/٣٢٧، وتوضيح المقاصد ٣٥١/١، والبحر المحيط ٢٦٤/١، الارتشاف/١٢٧٢.

(٥) التي كانت قبل تخفيف «إِنْ».

(٦) لأن «إِنْ» النافية لا تقع لام الابتداء بعدها.

(٧) أي لأجل دفع اللبس بينهما.

(٨) أي لام الابتداء صارت لازمة بعد المخففة بعد أن كان دخولها جائزاً لا وجوب فيه.

(٩) إذا دلّ دليل على أن المراد بـ «إِنْ» المخففة من الثقلية فيبقى دخول اللام على ما كان «جائزاً» لا لزوم فيه.

(١٠) ﴿وَلَبِئْسَ وَهْمٌ أُنْبِئَا وَسُورًا عَلَيْهَا يُتَنَكَّرُونَ * وَزُخْرُفًا وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لِمَا مَتَّعَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةُ عِنْدَ رَبِّكَ لِلْمُتَّقِينَ﴾ الزخرف ٣٤/٤٣ - ٣٥.

وكقوله^(١):

إِنْ كُنْتُ قَاضِي نَحْبِي يَوْمَ بَيْنِكُمْ لَوْ لَمْ تَمُتُوا بَوْعِدٍ غَيْرِ تَوْدِيعٍ
ويجب تركها^(٢) مع نفي الخبر، كقوله^(٣):

إِنَّ الْحَقَّ لَا يَخْفَى عَلَى ذِي بَصِيرَةٍ وَإِنْ هُوَ لَمْ يَعْدَمْ خِلَافَ مُعَانِدٍ

= والقراءة عن أبي رجاء وأبي حيوة بكسر اللام.

انظر البحر ١٥/٨، والمحتسب ٢٢٥/٢، والقرطبي ٨٧/١٦، والمحزر ٢٢١/١٣، والكشاف ٣/٩٦، وفتح القدير ٥٥٥/٤، وشرح الكافية الشافية ٥٠٨/٥، «بعض السلف»، وروح المعاني ٨٠/٢٥. وأبو رجاء هو عمران بن تميم وقيل ابن ملحان، أبو رجاء العطاردي بصري، تابعي، ولد قبل الهجرة بإحدى عشرة سنة، وكان مخضرمًا أسلم في حياة النبي ﷺ ولم يره، توفي سنة خمس ومئة. غاية النهاية ٦٠٤/١.

وأبو حيوة هو شريح بن يزيد الحضرمي الحمصي مقرئ الشام مات في سنة ٢٠٣ هـ، انظر غاية النهاية ٣٢٥/١.

(١) قائله غير معروف.

ويروى: بوعدي غير مكذوب، وعلى هامش م/٣ «نسخة الشارح: بوعدي غير مكذوب». والنحب: المدة، قضاء النحب كناية عن الموت، والبين: الفراق. والمن: الإنعام.

والمعنى: لو لم تمنوا بوعدي صادقٍ مُتَّ يوم فراقكم، فجواب «لو» محذوف يدل عليه ما قبله. والشاهد فيه حذف اللام الفارقة لظهور معنى الإثبات، ولو ذكرت لكنت: إِنْ كُنْتُ لِقَاضِي نَحْبِي. قال الدماميني: «هذا من شواهد ترك اللام الفارقة مع الإهمال لعدم اللبس».

انظر شرح البغدادى ٣٥٣/٤، وشرح السيوطي ٦٠٤.

(٢) أي يجب ترك اللام الفارقة.

وقيد هذا ابن مالك بأن يكون اللبس مأموناً أو أن يكون بعدها نفي.

فإن لم يُخَفَّ لَيْسَ لم تلزم. وإن كان بعدها نفي امتنعت اللام نحو: إِنْ زَيْدٌ لَنْ يَقُومَ أَوْ مَا يَقُومُ. انظر شرح التسهيل ٣٢٦/١ - ٣٢٧، وانظر الشمي ٤٢/٢ - ٤٣.

(٣) قائله غير معروف.

= والشاهد فيه حذف اللام الفارقة بعد إِنْ المخففة، وجوباً لأن الخبر منفي وهو «لا يخفى...».

وزعم^(١) أبو علي وأبو الفتح وجماعة أنها لام^(٢) غير لام الابتداء، اجتلبت للفرق، قال أبو الفتح^(٣): «قال لي أبو علي: ظننتُ أنَّ فلاناً نحويٌّ مُحسِنٌ حتى سمعته يقول: إنَّ اللام التي تصحب «إن» الخفيفة هي لام الابتداء. فقلتُ^(٤) له: أكثر نحويي بغداد على هذا» انتهى.

وحجتهم^(٥) دخولها^(٦) على الماضي المتصرف نحو «إنَّ زيدٌ لقام»، وعلى

= قال ابن مالك في شرح التسهيل: «لو كان الخبر منفياً لم يجز اتصال اللام فيه؛ لأن أكثر حروف النفي أوله لام؛ فكره دخول لام على لام، ثم جرى النفي على سنن واحد، فلم يؤكد خبر منفي بلام...».

انظر شرح البغدادي ٣٥٤/٤، وشرح السيوطي/٦٠٤.

(١) قال المرادي: «واختلف في هذه اللام الفارقة، فذهب قوم إلى أنها قسم برأسه غير لام الابتداء منهم الفارسي» الجني الداني/١٣٤.

وقال ابن عقيل: وذهب الفارسي وابن أبي العافية والشلوين إلى أنها لام أخرى اجتلبت للفرق، لعمل الفعل الذي قبلها فيما بعدها...».

شرح التسهيل ٣٢٧/١، وتوضيح المقاصد ٣٥١/١، البحر المحيط ٢٦٤/١، الارتشاف/١٢٧٢.

(٢) في م/٢ وه «أنها غير لام الابتداء».

(٣) لم أهتم إلى موضع هذا النص عند ابن جني، وانظر كتاب الشعر للفارسي ٧٩/١.

(٤) القول لابن جني.

(٥) كذا جاء في المخطوطات الأولى والثالثة والخامسة، وفي م/٤ كتب «وحجتهم» ثم شطب وكتب تحته «أبي علي» صح. وكذا جاء في المطبوع وفي م/٢ وآثرت ما أثبتته ليشمل حجة أبي علي ومن معه.

وقوله: حجتهم: أي في أنَّ اللام المثبتة مع إن المخففة غير لام الابتداء.

(٦) أي دخول اللام على الماضي ولو كانت للابتداء في مثل هذا لما صحَّ ذلك عند الجمهور؛ لأنها في مثل هذا لا بُدَّ من أن تكون مقترنة بقَد بعد «إن».

منصوب الفعل المؤخر عنه ناصبة في نحو: ﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾^(١)، وكلاهما لا يجوز^(٢) مع المشددة.

وزعم الكوفيون أنّ اللام^(٣) في ذلك كله بمعنى «إلا»، وأنّ «إن» قبلها نافية، واستدلوا على مجيء اللام للاستثناء بقوله^(٤):

أَمْسَى أَبَانُ ذَلِيلًا بَعْدَ عِزَّتِهِ وَمَا أَبَانُ لِمَنْ أَعْلَجَ سُودَانِ

(١) ﴿وَمَا وَجَدْنَا لِأَكْثَرِهِمْ مِّنْ عَهْدٍ وَإِن...﴾ الأعراف ١٠٢/٧.

ولو كانت اللام في «لفاسقين» للابتداء لَوَجِبَ دخولها على المفعول الأول وهو «أكثرهم».

(٢) وعلى هذا فهذه اللام عندهم غير لام الابتداء.

(٣) أي اللام بعد «إن» المخففة. وانظر النص في الجنى الداني/١٣٤، ٣٩٤.

وهذا الذي ذهب إليه الكوفيون دعوى بلا دليل عند ابن عقيل.

انظر شرح التسهيل ٣٢٨/١، وشرح المفصل ٧٢/٨، ورجح مذهب البصريين، ويقول: «لأنه وإن ساعدتهم المعنى فإنه لا عهد لنا باللام تكون بمعنى إلا»، وانظر همع الهوامع ١٨٣/٢، والبحر المحيط ٢٦٤/١ «الفراء».

وذكر المصنّف في باب «إن» أنها لا تخفف عند الكوفيين، فإن جاءت «إن» فهي النافية واللام بمعنى إلا.

(٤) قائله غير معروف.

وأبان: اسم رجل، وأعلاج جمع عِلَج، وهو الكافر من غير العرب.

والشاهد فيه عند الكوفيين أنّ اللام مع «إن» المخففة بمعنى إلا، وإن نافية مثل «ما». والمعنى

عندهم: وما أبان إلا من أعلاج سودان، وقد جاء هنا «ما» النافية في موضع «إن».

وذهب ابن مالك في شرح التسهيل إلى أن اللام زائدة.

قال أبو حيان: على تقدير ابن مالك نفى أن يكون أبان من أعلاج سودان، وعلى تقدير الكوفيين

أثبت أنه منهم.

ورأى فيه وجهاً ثالثاً وهو الاستفهام والتحقيق، بقوله: وما أبان؟ ويكون قوله: «لمن أعلاج سودان»

على إضمار هو: أي لهو من أعلاج سودان، واللام للابتداء دخلت على مبتدأ محذوف. فهي عنده

جملتان، وعند الكوفيين جملة واحدة.

وعلى قولهم^(١) يقال: «قد علمنا إن كنت لمؤمناً»^(٢)، بكسر^(٣) الهمزة؛ لأن النافية مكسورة دائماً، وكذا على قول سيبويه؛ لأن لام الابتداء تعلق عن العمل، وأما على قول أبي علي وأبي الفتح فتفتح.

القسم الثاني^(٤): اللام الزائدة

وهي الداخلة في خبر المبتدأ نحو قوله^(٥):

أُمُّ الْحَلِيسِ لَعَبُوزٌ شَهْرَبَةٌ

= قال البغدادي: «ومنه عُلِمَ أَنَّ ما قاله المصنّف مأخوذ منه» أي من أبي حيان. انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣٥٥/٤، وجمع الهوامع ١٧٨/٢، وشرح السيوطي ٦٠٤، وشرح التسهيل ٣٢٤/١، والارتشاف / ١٢٧٠.

(١) أي على قول الكوفيين.

(٢) هذا قطعة من حديث ذكر في جمع الهوامع ١٨٢/٢ وهو في شرح الأشموني ٢٤٦/١، والارتشاف ١٦٩٣، «قد علمنا أن» وصرّح بأنه حديث مروي. وذكر مرة أخرى في ١٢٧٢. ولم يصرح بأنه حديث

وجاء في طبعة مبارك على أنه قول، ولم يُعَلّق عليه بما يوحي أنه نص حديث، ولم أجد في الحواشي تعليقاً عليه، ولم أهتم إليه في مرجع من مراجع الحديث.

(٣) قال السيوطي: «وقد اختلف في الحديث المشهور «وقد علمنا إن كنت لمؤمناً» الأخفش الصغير والفارسي ثم ابن الأخضر وابن أبي العافية؛ فقال الأخفش وابن الأخضر لا يجوز في إن إلا الكسر بناء على أن اللام للابتداء فعلقت فعل العلم عن العمل.

وقال الفارسي وابن أبي العافية: لا يجوز إلا الفتح بناء على أنها غير [أي غير لام الابتداء] فلم تعلقه» جمع الهوامع ١٨٢/٢، وانظر شرح الأشموني ٣٤٦/١، والارتشاف ١٦٩٣/٢، ١٢٧٢.

(٤) من أقسام اللام غير العاملة، وقد ذكر أنها سبع، ومزّت لام الابتداء وهي أولها.

(٥) تقدّم قبل قليل. وذكر الخلاف في اللام أهي زائدة أو للابتداء.

وذكرت هناك أن ممن ذهب إلى زيادتها ابن السراج، وتبعه ابن عصفور. فارجع إليه.

وقيل^(١): الأصل: لهي عجوز.

وفي خبر «أَنَّ» المفتوحة كقراءة سعيد بن جبير^(٢): ﴿إِلَّا^(٣) أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ
الطَّعَامَ﴾ بفتح الهمزة، وفي خبر^(٤) «لكن» في قوله^(٥):

[يلومونني في حُبِّ ليلي عواذلي] ولكنني من حُبِّها لَعَمِيْدُ

(١) أي اللام في «لعجوز» ليست زائدة، وإنما هي داخلة على مبتدأ مقدر، وذكر هذا التقدير المصنّف من قبل.

(٢) الآية: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ وَيَمْشُونَ فِي الْأَسْوَاقِ
وَجَعَلْنَا بَعْضَكُمْ لِبَعْضٍ فِتْنَةً أَتَصْبِرُونَ وَكَانَ رَبُّكَ بَصِيرًا﴾ سورة الفرقان ٢٥/٢٠.
قال أبو حيان: «وقرئ أَنَّهُمْ بالفتح على زيادة اللام، و«أَنَّ» مصدرية، التقدير: إِلَّا أَنَّهُمْ يَأْكُلُونَ، أي:
ما جعلناهم رسلاً إلى الناس إلا لكونهم مثلهم».

انظر القراءة في البحر ٤٩٠/٦، وفتح الباري ٣١/٩، وحاشية الشهاب ٤١٤/٦، والعكبري ٩٨٣/٩٨٣،
وشرح المفصل ٦٤/٨، ٨٧، وروح المعاني ٢٥٤/١٨، وشرح التسهيل ٣٢٤/١، وشرح ابن عقيل
٣٦٧/١، وفتح القدير ٦٨/٤، وشرح الكافية الشافية ٤٩٢/٤٩٢، وضرائر الشعر ٥٨/٥٨، وشرح الأشموني
٢٣٨/١، «بعض السلف، وإعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ٢٠٧/٢، والخصائص ٢٨٣/٢،
وشرح الكافية ٣٥٦/٢ والجنى الداني ٤٠٦/٤٠٦، ووصف المباني ٢٣٧/٢٣٧، وشرح الألفية لابن النازم/
٦٦، والتاج واللسان/أن، وسعيد بن جبير بن هشام الأسدي الوالبي، كوفي تابعي، قتله الحجاج
بواسطة سنة أربع وتسعين وكان عمره تسعاً وخمسين سنة. غاية النهاية ٣٠٦/١ - ٣٠٧.

(٣) ضبط الشيخ محمد همزة «إِلَّا» بالفتح «إِلَّا» كذلك، وكذلك فَعَلَ مبارك، هذا غير الصواب فإنها باقية
على الكسر على ما كانت عليه على قراءة الجماعة.

وما عناه المصنّف بفتح الهمزة هو همزة «إِنَّ» وليس «إِلَّا».

(٤) أي تزداد اللام في خبر لكن.

(٥) البيت مجهول القائل.

والعميد: هو المعمود الذي هَدَّه العشق، ويروى: لكميد: وهو الحزين، وهي رواية الفراء، وعجزة

هو المشهور المتداول، وصدر ما وضعته بين معقوفين وكذلك جاء عند ابن عقيل.

وليس دخول اللام مقيساً^(١) بعد «أَنَّ» المفتوحة، خلافاً للمبرد، ولا بعد^(٢) «لكنَّ» خلافاً للكوفيين، ولا اللام بعدهما^(٣) لام ابتداء^(٤)، خلافاً له^(٥) ولهم. وقيل اللامان^(٦) للابتداء، على أَنَّ الأصل^(٧) «ولكن إنني»^(٨)، فحذفت همزة

= والشاهد فيه زيادة اللام في خير «لكن».

انظر شرح البغدادى ٣٥٦/٤، والجنى الداني ٣٢/٢، وشرح ابن عقيل ٣٦٢/١، والخزانة ٣٤٣/٤، وشرح المفصل ٦٤/٨، ٧٩، وشرح السيوطي ٦٠٥، الأشموني ٢٣٨/١، الهمع ١٧٦/٢، العيني ٢٤٧/٢، الإنصاف ٢٠٩، معاني الفراء ٤٦٥/١.

(١) في الهمع ١٧٥/٢ «ولا تدخل على خبر «أَنَّ» المفتوحة وجَوِّزه المبرد... وخَرَّجه الجمهور على الزيادة».

وهو عند المالقي موقوف على السماع. رصف المباني ٢٣٧.

وقال الداني: «دخول هذه اللام بعد إِنَّ المكسورة متفق عليه، وأجاز بعضهم دخولها بعد المفتوحة، وحكي عن المبرد، وهو خلاف شاذ، وما سمع منه محمول على الزيادة» توضيح المقاصد ١/٣٤٣، والارتشاف ١٢٦٧.

(٢) أي ولا تزداد اللام بعد «لكن».

وانظر همع الهوامع ١٧٥/٢. وقال ابن عقيل «ولا حجة فيما أوردوه لشذوذه، وإمكان الزيادة» شرح التسهيل ٣٢٢/١، وشرح الشواهد للبغدادى ٣٥٦/٤، وهو عند المرادي متأول، انظر توضيح المقاصد ٣٤٣/١، والتسهيل ٦٤، والارتشاف ٢٦٧، والإنصاف ٢٠٨ - ٢٠٩.

(٣) بعد أَنَّ، ولكنَّ.

(٤) بل اللام زائدة.

(٥) أي خلافاً للمبرد والكوفيين.

(٦) اللامان في البيتين: لعميد، لَمِنَ أعلاج سودان.

(٧) أي في شطر البيت: «ولكنني من حبها لعميد».

(٨) هذا مذهب الفراء في «لكن» قال: أصلها «لَنَّ» فزيدت على «لَنَّ» لام وكاف فصارتا جميعاً حرفاً واحداً، وذكر البيت: ولكنني من حبها لعميد.

قال: فلم تدخل اللام إلَّا لأن معناها «لَنَّ». معاني القرآن ٤٦٥/١ - ٥٦٦.

«إن» للتخفيف^(١)، ونون «لكن» لذلك؛ لِثَقُلِ اجتماع الأمثال.

وعلى أن «ما» في قوله^(٢):

[أَمْسى أَبَانٌ ذليلاً بعد عِزَّتِهِ] وما أَبَانٌ لِمَنْ أَعْلَجَ سُودَانِ

استفهام^(٣)، وتَمَّ الكلام عند «أبان»، ثم ابتداء^(٤): لِمَنْ أَعْلَجَ، أي: بتقدير لهو من أَعْلَجَ.

وقيل^(٥): هي لام^(٥) زيدت في خبر «ما» النافية، وهذا المعنى^(٦) عكس المعنى على القولين السابقين.

(١) في م/٢ «تخفيفاً».

(٢) تقدّم البيت.

(٣) هذا التخريج لشيخه أبي حيان في شرح التسهيل. وتعقبه البغدادي بقوله: «ومنه علم أن ما قاله المصنّف مأخوذ منه» وقد نقلت نص أبي حيان في التعليق على البيت فيما تقدّم. وانظر شرح الشواهد للبغدادي ٣٥٥/٤، والقول الذي نقله المصنّف من أبي حيان سقط من م/٢.

(٤) في م/٣ ونسخة الشيخ محمد «ابتدى».

(٥) أي اللام في البيت «... لِمَنْ أَعْلَجَ سودان».

وذهب ابن مالك في التسهيل إلى أنها زائدة، وذكرت ما يترتب على زيادتها أو جعلها بمعنى «إلا» عند الكوفيين من اختلاف في المعنى.

وانظر التسهيل/٦٤؛ وشرحه لابن عقيل ٣٢٤/١.

(٦) أي القول الأخير هذا ينفي أن يكون «أبان» من أَعْلَجَ سودان؛ لأن اللام زائدة. والمعنيان السابقان: جعل اللام بمعنى إلا، أو هي لام الابتداء يجعل أبان من أَعْلَجَ سودان. وعلى الثالث هذا يكون الوقف على «أبان»، ويبتدىء: لِمَنْ أَعْلَجَ سودان. وهو ما ذهب إليه أبو حيان من جعل «ما» استفهاماً: وما أبان؟.

ومما زيدت فيه أيضاً خَبَرٌ^(١) «زال» في قوله^(٢):

وما زلتُ من ليلي لَدُنْ أَنْ عَرَفْتُهَا لَكَأَلْهَائِمِ الْمُقْصَى بِكُلِّ مَرَادٍ
وفي المفعول^(٣) الثاني في قول بعضهم^(٤) «أراك لَشَاتِمِي»، ونحو ذلك.
قيل: وفي مفعول «يدعو» من قوله تعالى: ﴿يَدْعُوا لِمَنْ ضَرَّهُ أَقْرَبُ مِنْ
نَفْعِهِ﴾^(٥).

وهذا مردود؛ لأنَّ زيادة^(٦) هذه اللام في غاية الشذوذ، فلا يليق تخريج التنزيل عليه.

(١) انظر شرح التسهيل ٣٢٣/١، ووصف المباني ٢٣٨/٢، وجمع الهوامع ١٧٨/٢.

(٢) قائله كثير، وفيه روايات:

فعند ابن عصفور: بكل بلاد، و«من أسما» بدلاً من «من ليلي».

وعند ابن جني: بمذاذ، وبكل سبيل.

وروي: لدن طَرَّ شاري بدلاً من «لدن أن عرفتْها».

والمراد: محل الرُّؤد أي: طلب الكلاء.

شبه نفسه في طرد ليلي له بالبعير الذي يصيبه داء الهُيام، فيطرد عن الإبل خشية أن يصيبها ما أصابه.
والشاهد في البيت زيادة اللام في خبر «زال»، وذكره ابن عصفور على أنه من إدخال لام التأكيد في موضع لا تدخل فيه في سعة الكلام.

انظر شرح البغدادى ٣٥٨/٤، والضرائر ٥٨، والخزانة ٣٣٠/٤، وسر الصناعة ٣٧٩، وقال بعده:
«وهذا كله شاذ»، الهمع ١٧٨/٢، شرح التسهيل لابن عقيل ٣٢٤/١، الديوان ٨٩، الارتشاف/ ١٢٦٩، ٢٣٩٨.

(٣) أي زيدت اللام في المفعول الثاني.

(٤) ذكر ابن جني هذا القول في رواية عن قطرب قال: «وسمعنا بعض العرب يقول: أراك لَشَاتِمِي، وإني رأيته لَسَمَحاً...» سر صناعة الإعراب ٣٧٩.

(٥) تمة الآية: ﴿لَيْسَ الْمَوْلَىٰ وَلَيْسَ الْعَشِيرُ﴾ الحج ١٣/٢٢.

(٦) هذا الرد مثله عند أبي حيان قال: «وهو ضعيف؛ لأنه ليس من مواضع زيادة اللام، لكن يقويه قراءة عبدالله بن مسعود: «يدعو مَنْ ضَرَّهُ»، بإسقاط اللام» البحر ٣٥٧/٦.

ومجموع ما قيل في اللام في هذه الآية قولان^(١): أحدهما هذا، وهو أنها زائدة، وقد بيّنا فسادَه، والثاني: أنها^(٢) لام الابتداء، وهو الصحيح. ثم اختلف هؤلاء^(٣)، فقليل: إنها^(٤) مقدّمة من تأخير، والأصل: يدعو من لَصْرَه أقرب من نفعه، فمن: مفعول، و«صَرَه أقرب» مبتدأ وخبر، والجملة صلة لمن، وهذا بعيد؛ لأنّ لام الابتداء لم يُعْهَد فيها التقدّم عن موضعها، وقيل^(٥): إنها في موضعها، وإن «مَنْ» مبتدأ، «ولبئس المولى»^(٦) خبره^(٧)؛ لأنّ التقدير لبئس المولى هو. وهو الصحيح، ثم اختلف هؤلاء في مطلوب «يدعو» على أربعة أقوال: أحدها: أنها لا^(٨) مطلوب لها، وأنّ الوقفَ عليها^(٩)، وأنها إنما جاءت تأكيداً

(١) ما ذكره ابن هشام هنا من حديث عن اللام ثم عن الفعل «يدعو» وعمله أخذه من شيخه أبي حيان، ولم يخرم منه حرفاً، ولم يشر إلى هذا النقل كعادته في النقل عن كثير من المتقدمين، وسوف أقابل كل حديث عنده هنا بما يقابله في البحر، وانظر فيه ٣٥٦/٦ - ٣٥٧، وسر الصناعة/٤٠٠.

(٢) في البحر: «وأقرب التوجيهات...»، واللام في لمن لام الابتداء، والخبر الجملة التي هي قسم محذوف، وجوابه لبئس المولى.

(٣) أي الذين قالوا إنها لام ابتداء.

(٤) هذا للفراء، وقد نقله أبو حيان فقال «الرابع: ما قاله الفراء، وهو أنّ اللام دخلت في غير موضعها، والتقدير: يدعو من لَصْرَه أقرب من نفعه. وهذا بعيد لأنّ ما كان في صلة الموصول لا يتقدّم على الموصول» البحر ٣٥٧/٦، وانظر معاني القرآن للفراء ٢/٢١٧، والدر المصون ٥/١٣٠، ومعاني الزجاج ٣/٤١٥.

(٥) أي هي لام الابتداء.

(٦) أي هو جواب قسم مقدر، وهذا القسم المقدر وجوابه خبر للمبتدأ.

وانظر الدر المصون ٥/١٣٠، وانظر الشمي ٢/٤٣.

(٧) وفي المطبوع «خبرها»، وما أثبتته تواترت عليه المخطوطات.

(٨) قال أبو حيان: «أحدها أن يكون تأكيداً لفظياً ليدعو الأولى، فلا يكون لها معمول» البحر ٦/٣٥٦، والدر المصون ٥/١٣٠.

(٩) أي على «يدعو»، ثم يستأنف: «لَمَنْ صَرَه أقرب من نفعه».

لـ «يدعو» في قوله: ﴿يَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُ وَمَا لَا نِفَعُ لَهُ﴾^(١)، وفي هذا القول دعوى خلاف الأصل مرتين، إذ الأصل^(٢) عدم التوكيد، والأصل أن لا يُفصل المؤكّد^(٣) من توكيده، ولا سيما في التوكيد اللفظي.

والثاني^(٤): أن مطلوبه مقدّم^(٥) عليه، وهو «ذلك الضلال» على أن «ذلك» موصول، وما بعده صلة وعائد، والتقدير: يدعو الذي هو الضلال البعيد. وهذا^(٦) الإعراب لا يستقيم عند البصريين؛ لأن «ذا» لا تكون عندهم موصولة^(٧) إلا إذا وقعت بعد ما أو من الاستفهاميتين.

(١) ﴿يَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُ وَمَا لَا نِفَعُ لَهُ ذَلِكَ هُوَ الضَّلَالُ الْبَعِيدُ﴾ الحج ١٢/٢٢.

(٢) وأبو حيان وغيره ذهبوا إلى أن هذا من أصح الأقوال.

وأشار الشمني إلى أن هذا ردّ منه على شيخه أبي حيان الحاشية ٤٣/٢، وانظر سر الصناعة/٤٠١.

(٣) جملة «ذلك هو الضلال» في الآية ١٢/٢٢ فصلت بين الفعل «يدعو» المؤكّد في الآية نفسها، والفعل «يدعو» المؤكّد. وعند السمين في هذا الاعتراض تشديد وتأکید للكلام. انظر الدر المصون ١٣٠/٥.

(٤) الثاني في بيان وجه مطلوب «يدعو»، وانظر سر الصناعة/٤٠٣.

(٥) وهو في الآية ١٢/٢٢ من السورة نفسها، وهذا ذهب إليه الفارسي. قال أبو حيان: «الثاني أن تكون عاملة في «ذلك» من قوله: ذلك هو الضلال، وقُدّم المفعول الذي هو «ذلك»، ويجعل موصولاً بمعنى الذي. قاله أبو علي الفارسي. وهذا لا يصح إلا على قول الكوفيين؛ إذ يجوزون في اسم الإشارة أن يكون موصولاً، والبصريون لا يجوزون ذلك إلا في «ذا» بشرط أن يتقدّمها الاستفهام بما أو بمن».

البحر ٣٥٦/٦، وانظر معاني الزجاج ٤١٦/٣ قال: «وفيها وجه رابع أغفله الناس، أن ذلك في موضع نصب بوقوع يدعو عليه، ويكون ذلك في تأويل الذي...».

(٦) هذا ردّ شيخه أبي حيان، وقد تقدّم.

(٧) على هامش م/٣ «قائله الزجاج وهو من البصريين» انظر معاني القرآن ٤١٦/٣.

والثالث^(١): أن مطلوبه محذوف، والأصل: يدعوه، والجملة حال، والمعنى ذلك هو الضلال البعيد مدعوًا.

والرابع: أن مطلوبه الجملة بعده، واختلف^(٢) هؤلاء على قولين:

- أحدهما^(٣): أن «يدعو» بمعنى «يقول»، والقول يقع على الجمل.

- والثاني: أن «يدعو» ملموح فيه معنى فعل من أفعال القلوب.

واختلف هؤلاء على قولين^(٤): أحدهما: أن معناه يظن، لأن أصل^(٥) معناه

يُسَمَّى، فكأنه قال: يُسَمَّى مَنْ ضره أقرب من نفعه إلهاً، ولا يصدر ذلك عن

يقين^(٦) فكأنه قيل: يظن، وعلى هذا القول فالمفعول الثاني محذوف كما قدرنا^(٧).

(١) من أوجه معمول «يدعو». قال أبو حيان: «الثالث أن يكون «يدعو» في موضع الحال، وذلك: مبتدأ،

و«هو» فصل أو مبتدأ، وحذف الضمير من «يدعو»، أي: يدعوه، وقدره مدعوًا، وهذا ضعيف؛ لأن

يدعوه لا يقدر مدعوًا، إنما يقدر داعيًا، فلو كان يُدْعَى مبنياً للمفعول لكان تقديره مدعوًا جاريًا على

القياس، وقال نحوه الزجاج البحر ٣٥٦/٦، وانظر معاني الزجاج ٤١٥/٣ والزجاج لم يقل مدعوًا بل

قال: «ويُدْعُو في موضع الحال. المعنى: ذلك هو الضلال البعيد يدعوه، المعنى: حال دعائه إياه...».

وانظر الدر المصون ١٣١/٥، وتعقيب العكبري في التبيان ٩٣٥، وسر الصناعة ٤٠٢.

(٢) في المطبوع «ثم اختلف».

(٣) هذا القول للأخفش قال أبو حيان: «أحدها ما قاله الأخفش، وهو أن يدعو بمعنى يقول: ومن: مبتدأ

موصول، صلته الجملة بعده، وهي: «ضره أقرب من نفعه»، وخبر المبتدأ محذوف تقديره: إله

وإلهي، والجملة في محل نصب محكية بيدعو التي هي بمعنى يقول. وقيل هو فاسد لأن

الكافر لم يعتقد قط أن الأوثان ضرها أقرب من نفعها، وقيل في هذا القول: يكون لبس

مستأنفًا؛ لأنه لا يصح دخوله في الحكاية؛ لأن الكفار لا يقولون عن أصنامهم لبس المولى»

البحر ٣٥٦/٦، ومثل هذا عند الزجاج في معاني القرآن ٤١٦/٣، ومعاني القرآن للأخفش ٢/

٤١٣، وانظر رصف المباني ٢٤٤، وسر الصناعة ٤٠٣.

(٤) كذا في البحر حذو القذة بالقذة، فهو تابع لشيخه أبي حيان. انظر ٣٥٦/٦.

(٥) في المطبوع «أصل يدعو»، و«يدعو» غير مثبت في المخطوطات.

(٦) في المطبوع «يقين اعتقاد» وفي م/٥ «عن اعتقاد» وفي المخطوطات كما أثبتته هنا.

(٧) بل كما قدره شيخه أبو حيان.

والثاني: أن^(١) معناه «يزعم»؛ لأن الزعم قولٌ مع اعتقاد.

ومن أمثلة اللام الزائدة قولك^(٢): «لئن قام زيد أقم»، أو «فأنا أقوم»^(٣)، أو «أنت ظالم لئن فعلت»^(٤)، فكلُّ ذلك خاص بالشعر، وسيأتي^(٥) توجيهه، والاستشهاد عليه.

الثالث: لام الجواب:

وهي ثلاثة أقسام^(٦):

لام جواب «لو»^(٧) نحو: ﴿لَوْ تَزَيَّلُوا لَعَذَّبْنَا الَّذِينَ كَفَرُوا﴾^(٨)، ﴿لَوْ كَانَ

(١) قال أبو حيان: «الثالث أن يدعو شبه بأفعال القلوب؛ لأن الدعاء لا يصدر إلا عن اعتقاد، والأحسن أن يُضْمَنَ معنى يزعم، ويقدر لمن خبره، والجملة في موضع نصب ليدعو. أشار إلى هذا الوجه الفارسي». وانظر الدر المصون ١٣٠/٦.

(٢) أقم جواب للشرط «إن»، واللام زائدة.

(٣) أي لو قال: لئن قام زيد فأنا أقوم. فقد قرن الجواب هنا بالفاء ليدل على أنه جواب الشرط لا جواب القسم.

(٤) المحذوف هو جواب الشرط، ويقدر من مثل ما قبل «إن»، ولو كانت اللام للقسم لاقتضى حذف جواب الشرط، وجواب القسم معاً، وفيه إجحاف ومبالغة في الحذف. وعلى هذا فالأحسن جعل اللام زائدة.

انظر دسوقي ٢٤٥/١.

(٥) سيأتي في القسم الرابع من اللام الزائدة، وهي الداخلة على أداة شرط.

(٦) انظر الجنى الداني/١٣٤ و٢٨٣، ٥٩٨.

(٧) قال المرادي: «لا يكون جواب «لو» إلا فعلاً ماضياً مثبتاً...، والأكثر في الماضي المثبت اقترانه باللام، وقد يحذف» الجنى الداني/٢٨٣.

(٨) ﴿هُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَالْهَدَىٰ مَعَكُوفًا أَنْ يَبْلُغَ مَحَلُّهُ وَلَوْ لَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ وَنِسَاءٌ مُّؤْمِنَاتٌ لَّ كَانُوا يَكْفُرُونَ أَنْ تَطْغَوْهُمْ فَنُصِيبَكُمْ مِنْهُمْ مَعَرَّةٌ بِغَيْرِ عِلْمٍ لِّيَدْخَلَ اللَّهُ فِي رَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ لَوْ تَزَيَّلُوا لَعَذَّبْنَا الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ الفتح ٢٥/٤٨.

فِيهِمَا إِلَهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا^(١)، ولام جواب «لولا»^(٢) نحو: ﴿وَلَوْلَا دَفَعُ اللَّهُ
النَّاسَ بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ﴾^(٣)، ولام جواب القسم^(٤)، نحو:
﴿تَاللَّهِ لَقَدْ عَاقَبْنَاكَ اللَّهُ عَلَيْنَا﴾^(٥)، ﴿وَتَاللَّهِ لَا أَكِيدَنَّ أَصْنَمَكُمْ﴾^(٦).
وزعم أبو الفتح^(٧) أن اللام بعد «لو» و«لولا» و«لوما»^(٨) لام جواب قسم مقدر،

(١) تمة الآية: ﴿فَسَبِّحْنَا اللَّهَ رَبَّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ الأنبياء ٢٢/٢١.

(٢) وجواب «لولا» ماضٍ مثبت مقرون باللام أو منفي بما، وقد يخلو المثلث من اللام.

(٣) ﴿فَهَزَمُوهُمْ بِإِذْنِ اللَّهِ وَقَتَلَ دَاوُدُ جَالُوتَ وَءَاتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَهُ مِمَّا

يَشَاءُ وَلَوْلَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ وَلَئِنْ اللَّهُ ذُو

فَضْلٍ عَلَى الْمَلَكِينَ﴾ سورة البقرة ٢٥١/٢.

(٤) وتدخل على الجملة الاسمية والفعلية، ومثل للفعلية وترك الاسمية ومثالها: والله لَزَيْدٌ قائم.

(٥) تمة الآية: ﴿وَإِنْ كُنَّا لَخَطِئِينَ﴾ يوسف ٩١/١٢.

وقد دخلت لام القسم على ماضٍ متصرف مقترن بقد، وقد يُستغنى عن «قد» في كلامهم، وذهب

قوم إلى أنها مع هذا الفعل لا بُدَّ منها ظاهرة أو مقدرة. انظر الجني الداني ١٣٥، وسر الصناعة/

٣٩٢.

(٦) تمتها: ﴿بَعْدَ أَنْ تُولُوا مُدِيرِينَ﴾ الأنبياء ٧٥/٢١.

وهنا دخلت اللام على الفعل المضارع، وانظر سر الصناعة/٣٩٢.

(٧) انظر سر الصناعة/٣٩٣ - ٣٩٤.

ذكر أن اللام في مثل قولهم: والله لو قمتَ لَقَمْتُ، ولو قعدتَ لَقَعَدْتُ، جواب للقسم، وأن اللام قد

تحذف من بعد «لو» إذا لم يكن القسم ظاهراً.

ثم ذكر أن مثل هذا اللام التي في جواب «لولا» نحو قوله عز وجل: ﴿وَلَوْلَا رَهْطُكَ لَرَجَمْنَاكَ﴾،

«ولولا أنتم لكننا مؤمنين»... قال: «فهذه اللام التي في جواب لولا إنما هي جواب قسم».

(٨) لم يذكر ابن جني في حديثه «لوما»، ولكن أخذ به المصنّف هنا على التبعية لـ «لولا» فهي مثلها.

وفيه تعسف، نعم، الأولى في: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ﴾^(١) أن تكون^(٢) لام جواب قسم مقدّر؛ بدليل كون الجملة اسمية، وأمّا القول^(٣) بأنها جواب لام «لو»، وأنّ الاسم^(٤) استعيرت مكان الفعلية كما في قوله^(٥):

وقد جعلت قلوّص بني سهيل من الأكوار مرتعها قريب

- (١) تنمة الآية: ﴿لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ سورة البقرة/١٠٣.
- (٢) قال المرادي في الآية: «فالجواب محذوف، واللام جواب قسم محذوف، أغنى عن جواب «لو» خلافاً للزجاج؛ فإنه جعل «لمثوبة» جواب «لو» كأنه قيل: لأثيوا» الجنبي الداني/٢٨٤.
- (٣) هذا للزجاج قال: «مثوبة: في موضع جواب لو؛ لأنها تنبئ عن قولك: لأثيوا، ومعنى الكلام: أن ثواب الله خير لهم من كسبهم بالكفر والسحر» معاني القرآن/١٨٧، وانظر البحر ٣٣٥/١، فقد أشار إلى هذا الرأي ولم يذكر صاحبه.
- وذكر رأياً آخر للأخفش، وهو أن اللام لام الابتداء، لا الواقعة في جواب لو، وجواب لو محذوف لفهم المعنى. وانظر معاني القرآن للأخفش/١٤٢.
- (٤) وهي قوله «لمثوبة» مكان الفعلية «لأثيوا».
- (٥) ذكر البغدادي أنه لم يجد من نسب هذا البيت وما معه إلى قائل، ثم رأى الصغاني نسبها في مادة الخيال من العباب إلى رجل من بني بُخْثَر بن عَثُود.
- وروى البيت على الثنية: ابني سهيل، وكذا جاء في م/١، وكذا أثبت البغدادي في الشرح، وكذا جاء في شرح الحماسة. ويروى: ابني زياد.
- والقلوص الناقة الشابة، والأكوار: جمع كور، وهو الرّجل بأداته، يقول: إذا سَرَحْتُ لم تبعد في المرعى لشدة كلالها.

والشاهد فيه استعارة الجملة الاسمية وهي «مرتعها قريب» في مكان الجملة الفعلية: يقرب مرتعها. قال ابن جني في إعراب الحماسة: «أوقع الجملة من المبتدأ والخبر موقع الجملة الفعلية من الفعل والفاعل، أراد: وقد جعلت قلوّص ابني سهيل يقرب مرتعها من الأكوار» قال البغدادي: وأقول: الصواب في التقدير: تقرب من المرتع، بإسناد الفعل إلى ضمير القلوّص، فإن جميع أفعال المقاربة لا يكون فاعل خبرها إلا ضمير اسمها...».

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣٦١/٤، وشرح السيوطي ٦٠٦، والعيني ١٧٠/٢، أوضح المسالك ٢١٨/١، وهمع الهوامع ٤٨٣/٢، وشرح الحماسة ١٦٣/١، والخزانة ٣٣٦/٢، ٩٢/٤.

ففيه^(١) تعسف .

وهذا الموضع^(٢) مما يدل عندي على ضعف قول أبي الفتح ؛ إذ لو كانت اللام بعد «لو» أبداً في جواب قَسَمٍ مقدَّر لكعثر مجيء^(٣) نحو : «لو»^(٤) جاءني لأنا أكرمه» كما يكثُر ذلك^(٥) في باب القسم .

الرابع^(٦) : اللام الداخلة على أداة شرط ، للإيذان بأنَّ الجواب بعدها مبني على قَسَمٍ قبلها لا على الشرط ، ومن^(٧) ثُمَّ تُسَمَّى اللامُ الْمُؤْذِنَةُ ، وتُسَمَّى الموطئة أيضاً ؛ لأنها وَطأت الجواب للقسم ، أي : مهّدت له نحو : «لَيْنَ أَخْرَجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَيْنَ قُوتِلُوا لَا يَنْصُرُوهُمْ وَلَيْنَ نَصَرُوهُمْ لِيُوَلِّبَ الْأَدْبَرَ»^(٨) . وأكثر ما تدخل^(٩) على «إِنْ» ، وقد تدخل على غيرها^(١٠) ،

(١) أي وقوع الجملة الاسمية مكان الجملة الفعلية في جواب «لو» في الآية، كما جاء في البيت.

(٢) وهو جعل اللام الواقعة بعد «لو» إنما هي جواب قسم مقدَّر.

(٣) في طبعة الشيخ محمد زيادة بين معقوفين : [الجواب بعد لو جملة اسمية] كذا، وهي مثبتة في متن الأمير، وأشار الدسوقي إلى أنها في بعض النسخ، وأثبتها مبارك مع أنها ليست مثبتة في النسخة الأولى عنده، ولم يشر إلى هذا الخلاف، واقتفى أثر المطبوع.

(٤) أي لكثُر مجيء الجواب بعد «لو» جملة اسمية كما هو الحال في هذا المثال، وإنما يكثُر مجيء الجواب بعد لو جملة فعلية.

(٥) أي مجيء الجواب جملة اسمية.

(٦) من أقسام اللام الزائدة غير العاملة.

(٧) نصُّ المصنّف من هنا مأخوذ من الجنى الداني/١٣٧، وانظر شرح البغدادى ٣٦٤/٤، ففيه نصُّ أبي حيان في شرح التسهيل، فقد تأثر المرادي بما عند شيخه أيضاً.

(٨) تنمة الآية: ﴿ثُمَّ لَا يَنْصُرُونَ﴾ سورة الحشر ١٢/٥٩.

(٩) أي اللام الموطئة.

(١٠) أي تدخل اللام الموطئة على أدوات شرط غير «إِنْ».

كقوله^(١):

لمتى صَلَحْتَ لِيُقْضَيْنَ لَكَ صَالِحٌ وَلْتُجْزَيْنَ إِذَا جُزِيَتْ جَمِيلاً
وعلى هذا^(٢) فالأحسنُ في قوله تعالى^(٣): ﴿لَمَّا ءَاتَيْتُكُمْ مِّنْ كِتَابٍ﴾^(٤) أن

= قال أبو حيان: «أداة الشرط أَعَمُّ من أن تكون «إِنْ» أو غيرها، إِلَّا أَنَّ «إِنْ» اقترانها باللام كثير...» شرح
البغدادي ٣٦٤/٤، «من شرح التسهيل لأبي حيان»، وانظر التسهيل/١٥٣.
(١) قائل البيت غير معروف.

وقوله: جزيت: بالبناء للمفعول، أو بالبناء للفاعل، وعلى هذا الأخير يكون مع «تجزين» قد تنازع
«جميلاً».

والشاهد في البيت أن اللام الموطئة دخلت على «متى» من أدوات الشرط.
والبيت استشهد به لهذه المسألة أبو حيان في شرح التسهيل مع بيت آخر وهو قول القطامي:
ولما رُزِقْتَ لتأتيَنَّكَ سَيِّبُهُ جَلْباً وليس إليك ما لم تُرْزَقِ
وانظر شرح الشواهد للبغدادي ٣٦٣/٤، والجنى الداني/١٣٧، والخزانة ٥٣٩/٤، وشرح
السيوطي/٦٠٧.

(٢) اسم الإشارة يشار به إلى قِلَّة دخولها على غير «إِنْ»، ومن ثَمَّ خَرَجَ في الآية على غير اللام الموطئة
وإن الشرطية.

(٣) ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَّا ءَاتَيْتُكُمْ مِّنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا
مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ قَالَ ءَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِي قَالُوا أَفَرَرْنَا قَالَ فَاشْهَدُوا وَأَنَا
مَعَكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ﴾ آل عمران/٨١.

ذهب ابن مالك إلى أن اللام في «لما» موطئة للقسم، وقد ذكر هذا أبو حيان عن ابن مالك. وذكره
المرادي في الجنى الداني ولم يعزه إلى أحد.

وقال ابن مالك في شرح الكافية الشافية/١١٨٩٥. وقد اقترنت بما الشرطية في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ
أَخَذَ...﴾ وذكر الآية، وانظر الخزانة ٥٣٩/٤.

(٤) ذكر أبو حيان في تخريج قراءة الجمهور هذه أربعة أقوال:

١ - ما: شرطية منصوبة على المفعول بالفعل بعدها واللام قبلها موطئة لمجيء ما بعدها جواباً
للقسم، وهو أخذ الله ميثاق النبيين، والقول بأن «ما» شرطية هو قول الكسائي.. وهذا ما رَدَّه
ابن هشام هنا.

لا تكون موطئة و«ما» شرطية، بل للابتداء^(١) و«ما» موصولة؛ لأنه حَمَلٌ على الأكثر.
وأغرب^(٢) ما دخلت عليه «إذ»، وذلك^(٣) لشبهها^(٤) بـ «إن»، وأنشد أبو
الفتح^(٥):

غَضِبْتُ عَلَيَّ لَأَنْ شَرِبْتُ بِجِرَّةٍ فَلَاذَ غَضِبْتُ لِأَشْرَبَنْ بِخُرُوفٍ

= وذهب الخليل إلى أن «ما» اسم بمنزلة الذي ودخلت عليها اللام كما دخلت على «إن» حين
قلت: والله لئن فعلت لأفعلن، فاللام التي في «ما» كهذه التي في «إن»، ومذهب الخليل
وسيبيويه على هذا أن «ما» شرطية وممن ذهب هذا المذهب المازني والرجاج وأبو علي
والزمخشري وابن عطية.

٢ - ذهب أبو علي إلى أن «ما» موصولة مبتدأ وصلتها «آتيناكم»، والعائد محذوف تقديره
آتيناكموه.

٣ - القول الثالث عن بعضهم أن «ما» موصولة مفعولة بفعل جواب القسم: التقدير لتبلغن ما
آتيناكم من كتاب وحكمة، قالوا إلا أنه حذف لتبلغن للدلالة عليه.

٤ - قاله ابن أبي إسحاق وهو أن لَمَّا تخفيف «لَمَّا» والتقدير: حين آتيناكم.
انظر البحر ٥٠٩/٢ - ٥١١.

(١) وهو تقدير أبي علي.

(٢) ذكر هذا المرادي، وعزاه لابن جني في سر الصناعة، انظر الجني الداني/١٣٧، وفي سر الصناعة/
٣٩٧، قال ابن جني: «وقد شَبَّه بعضهم «إذ» بـ «إن» فَأَوْلَاهَا اللام، فقال: غَضِبْتُ... البيت
وذكره. ونقل هذا عن ابن جني البغدادي في شرح الشواهد ٣٦٥/٤، وانظر الخزانة ٥٣٩/٤.

(٣) قال الدماميني: «وجه شبه «إذ» يَأْنُ أَنْ «إذ» تَرَدُّدٌ للتعليل، وإن للشرط، وهما متقاربان في المعنى، بل
ادَّعى ابن الحاجب أن معنى قولك: إن أتيتني أكرمك، وقولك: أكرمك لإتيانك، واحد» انظر النص
في شرح الشواهد للبغدادي ٣٦٥/٤.

وفي حاشية الشمني ٤٤/٢ «يعني في الصيغة والمعنى، أما في الصيغة فظاهر، وأما في المعنى فلائ
«إذ» تأتي للتعليل وهو قريب من الشرط».

(٤) في م/٣ و٤ «لتشبيها».

(٥) نسبه الأصمعي وغيره لأعرابي، وعزاه الجاحظ في البيان لراعٍ من الرعاة، وعزاه السيوطي لذي الرمة =

وهو نظير دخول الفاء^(١) في: ﴿فَإِذَا لَمْ يَأْتُوا بِالشَّهَادَةِ فَأُولَئِكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمُ الْكَذِبُونَ﴾^(٢)، شبهت «إِذَا» بـ «إِنْ» فدخلت الفاء^(٣) بعدها كما تدخل في جواب الشرط. وقد تحذف^(٤) مع كون القسم مقدراً^(٥) قبل الشرط نحو: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾^(٦)، وقول بعضهم^(٧) ليس هنا قَسَمٌ مقدّر، وإن الجملة الاسمية

= وليس في ديوانه، وذكر الأصمعي أن أعرابياً اشترى خمرأً بجزء صوف فغضبت امرأته، فأنشأ يقول... وروايته في البيان والتبيين: فئن غضبت»، وفي الأمالي: ولئن، وصورة البيت فيه: غضبت عليّ لأن شربت بصوف ولئن غضبت لأشربن بخروف

(١) والجزء: القطعة من الصوف والجزء بالكسر ما يُجَزُّ منه.

وضبطه مبارك بفتح الجيم. وعند الأمير بكسرها، وكذا صنّع الشيخ محمد، وإلى هذا نحا محقق سر الصناعة، ومحقق الجنى الداني.

والشاهد في البيت دخول اللام الموطئة للقسم على «إِذَا».

انظر شرح الشواهد للبغدادى ٣٦٥/٤، والجنى الداني ١٣٧، شرح السيوطي ٦٠٧، الأمالي ١٥٠/١، الخزانة ٥٣٩/٤: «وقد شربت بجزء»، سر الصناعة ٣٩٧.

(٢) أي دخول الفاء بعد «إِذَا» وهي ليست شرطية، فكما جاز دخول اللام مع «إِذَا»، جاز دخول الفاء، وذلك للشبه بـ «إِنْ» الشرطية.

(٣) أول الآية: ﴿لَوْلَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ...﴾ النور ١٣/٢٤.

قال السمين: «فهذا الكلام في قوة شرط وجزاء» الدر ٢١٣/٥.

(٤) دخلت الفاء على «أولئك» للشبه بين إِذَا وَإِنْ.

(٥) أي اللام الموطئة للقسم.

(٦) قال ابن مالك: «وقد يُجاء مع نية القسم بإن مستغنية عن اللام...» شرح الكافية الشافية ٨٩٦. وقال المرادي: «فإن كان القسم مذكوراً لم تلزم، وإن كان محذوفاً لزم غالباً...»، وقد تحذف والقسم محذوف... الجنى الداني ٢٣٦.

(٧) ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَى أَوْلِيَائِهِمْ لِيُجْنِدُوا لَكُمْ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ الأنعام ١٢١/٦.

= (٨) هذا القول للحوفي، ذهب إلى أن «إنكم لمشركون» على حذف الفاء، أي: فإنكم.

جواب الشرط على إضمار الفاء كقوله^(١) :

من يفعل الحسنات الله يشكرها [والشر بالشر عند الله مثلاً]

مردود^(٢) ؛ لأن ذلك^(٣) خاص بالشعر .

وكقوله تعالى : ﴿وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ﴾^(٤) ، فهذا لا يكون إلا

جواباً للقسم ، وليست موطئة في قوله^(٥) :

لئن كانت الدنيا علي كما أرى تباريح من ليلي فللموت أروح

= وما ردّ به المصنف هو ردّ أبي حيان في البحر ٢١٣/٤ ، قال : «وهذا الحذف من الضرائر، فلا يكون في القرآن، وإنما الجواب محذوف، وإنكم لمشركون، جواب قسم محذوف، التقدير: والله إن أطلعتموهم...» .

(١) أول موضع ورد البيت فيه هو باب «أما» وقد تمّ التعليق عليه، وتخريجه، ثم تكرر في «إذا»، و«سي»، ويأتي بعد في مواضع أخرى.

وإضمار الفاء هنا على تقدير: فאלله يشكرها.

(٢) عرفت أن الردّ لشيخه.

(٣) أي حذف الفاء من جواب الشرط يكون في الشعر فلا يُخَرَّج القرآن عليه، ووقوعه في الشعر لا يكون إلا لضرورة.

(٤) ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهُ وَحِدٌ وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا

عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ المائدة ٧٣/٥ .

وقوله تعالى : ﴿لَيَمَسَّنَّ﴾ جواب قسم مقدّر، وليس جواباً للشرط، لأنه مؤكّد بالنون، وجواب الشرط لا يؤكّد بها، وهذه اللام واقعة في جواب القسم، ولأنّ لام الابتداء لا تكون في فعل في غير باب «إن» .

قال أبو حيان : «وليمسَّنَّ» : اللام فيه جواب قسم محذوف قبل أداة الشرط، وأكثر ما يجيء هذا التركيب وقد صحبت إن اللام المؤذنة بالقسم المحذوف كقوله ﴿لَئِنْ لَمْ يَنْتَهُ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي

قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ وَالْمُرْجِفُونَ فِي الْمَدِينَةِ لَنُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ﴾ الأحزاب/٦٠-٦١ البحر ٥٣٦/٣ .

(٥) البيت لذي الرمة.

وقوله^(١):

لئن كان ما حَدَّثْتُهُ اليومَ صادقاً أَصُمُّ في نهارِ القَيْظِ للشمسِ بادياً
وقوله^(٢):

أَلِمُّمَ بَزِينَبَ إِنَّ البَيْنَ قد أَفِدا قَلَّ الثَّوَاءَ لئن كان الرحيلُ غداً

= ورواية المبرد في الكامل: تباريح من ذكراك للموت... ورواية الديوان/ من مَيِّ، والتباريح: الشدائد، وأزوح: أفعل، تفضيل من الراحة.

والشاهد فيه أنَّ اللام في «لئن» زائدة، والجواب للشرط «فللموت...»؛ لأنه جاء مقروناً بالفاء. وذهب الفراء إلى أنَّ الشرط قد يُجاب مع تقدُّم القسم عليه، وظاهره أنَّ الفراء لا يقول بزيادة اللام والفاء جانب القسم، وأن ذلك غير مخصوص بالشعر، وليس الأمر كذلك انظر معاني الفراء ١٣٠/٢ - ١٣١، وانظر ٦٥/١.

انظر البيت في شرح البغدادي ٣٦٧/٤، وشرح السيوطي ٦٠٩، والكامل ٨٧٢، وديوان ذي الرمة/ ١١٥، شرح الكافية الشافية ٨٩٠، الخزانة ٥٣٤/٤.

(١) قال الفراء: «وأنشدني بعض بني عُقَيْل» قال هذا في تفسير سورة البقرة، ثم قال في سورة الإسراء: وأنشدني امرأة عُقَيْلِيَّة فصيحة. وذكر بعده بيتاً ثانياً وهو قوله:

وَأَزْكَبَ حِمَاراً بَيْنَ سَرَجٍ وَفَرْوَةٍ وَأَغْرَمَ مِنَ الْخَاتَامِ صُغْرَى شَمَالِيَا
والقيظ: شدة الحر، وبادياً: حال من ضمير «أصُمُّ».

والشاهد فيه أن اللام في «لئن» زائدة.

انظر شرح البغدادي ٣٧١/٤، وشرح السيوطي ٦٢٠، والتاج واللسان/ ختم، والخزانة ٥٣٨/٤، وشرح الكافية الشافية ٨٩١، ومعاني الفراء ٦٧/١ و ١٣١/٢.

(٢) قائله عمر بن أبي ربيعة.

فقد ذكر صاحب الأغاني أن نسوة اجتمعن وذكرن عمر وظرفه وحسن مجلسه، وتشوَّقن إليه، فقالت سكيئة، أنا آتيكن به، وبعثت إليه رسولاً، فجاء وحَدَّثْنهن حتى وافى الفجر، وحن انصرافهن فقال لهن: والله إني لمشتاق إلى زيارة قبر رسول الله ﷺ والصلاة في مسجده، ولكن لا أخلط بزيارتكن بشيء، ثم انصرف إلى مكة، وقال هذا مع أبيات أخرى.

بل هي في ذلك كله زائدة كما تقدّمت الإشارة إليه .

أما الأولان^(١) فلاّن الشرط^(٢) قد أُجيب بالجملة المقرونة بالفاء في البيت الأول، وبالفعل^(٣) المجزوم في البيت الثاني، فلو كانت اللام للتوطئة لم يُجَبْ إلا^(٤) القَسَم، هذا هو الصحيح . وخالف في ذلك الفراء^(٥)؛ فزعم أن الشرط قد يُجاب مع تقدّم القَسَم عليه .

وأما الثالث^(٦)، فلاّن الجواب^(٧) قد حُذِفَ مدلولاً عليه بما قبل^(٨) «إن»، فلو

= والثواء الإقامة. وروي بدله: العزاء: وهو الصبر.

والشاهد فيه زيادة اللام في «لئن»، وإن: شرطية، والجواب محذوف.

قال ابن مالك: «وقد يجاء بـ «لئن» والقسم غير مراد كقول عمر...».

انظر شرح الشواهد للبغدادى ٣٧٢/٤، وشرح السيوطي/٦١٠، وديوان عمر/٣٩١، وشرح الكافية الشافية/٨٩٦.

(١) أي اللام زائدة، أما في البيتين الأولين فلاّن...

(٢) وهو قوله ذي الرمة، وقد أُجيب الشرط بقوله: فللموت أروح.

(٣) وهو ما أنشده بعض بني عُقيل للفراء، والجواب: أَصُم، وهذا يدل على زيادة اللام.

(٤) ولم يكن الفعل مجزوماً في الثاني، ولا الجواب مقترناً بالفاء في الأول؛ لأن القسم لا يكون جوابه كذلك.

(٥) ذهب الفراء إلى هذا في تفسير الآية/١٠٢ من سورة البقرة، وذكره، وقال اللام في «لئن» ملغاة، في

آيات ذكرها في معاني القرآن ٦٧/١، وكرّر ذلك في تفسير الآية/٨٨ من سورة الإسراء في معاني

القرآن ١٣١/٢، واللام في «لئن» عنده زائدة، وتبعه على ذلك ابن مالك، وانظر التسهيل/١٥٣.

وعرض البغدادى في شرح شواهد مغني اللبيب للمسألة والخلاف فيها بالتفصيل انظر ٣٦٧/٤ -

٣٧٠.

(٦) وهو بيت عمر بن أبي ربيعة: ألمم بزئب...

(٧) أي جواب الشرط في قوله: «لئن كان الرحيل غداً».

(٨) وهو قوله: «قلّ الثواء».

كان ثُمَّ قَسَمَ^(١) مقدَّر لَزِمَ الإجحاف بحذف جوابين^(٢).

الخامس^(٣): لام أل: كالرجل والحارث، وقد مضى شرحها^(٤).

السادس^(٥): اللام اللاحقة لأسماء الإشارة: للدلالة على البعد^(٦) أو على توكيده.

(١) أي لو كان ثُمَّ قَسَمَ مقدَّر، وكان جوابه محذوفاً للدلالة ما قبله عليه للزم الإجحاف.

(٢) جواب الشرط وجواب القسم.

(٣) أي من مواضع اللام الزائدة غير العاملة.

(٤) تقدّم القول فيه في الأداة الحادية عشرة من هذا الكتاب، وهي «أل» في الجزء الأول.

(٥) من مواضع زيادة اللام.

(٦) قال المالقي: «وإنما دخلت لتوكيد الخطاب. ومراعاة بُعْدِ المشار إليه في المسافة» رصف المباني/ ٢٥٠.

وقال ابن جنّي: «... فالذي يدلُّ على زيادة اللام في ذلك قولهم: في معناه: ذاك، ومعنى: أولئك: أولئك... وقولهم: هناك يدل على زيادة اللام في هنالك» سر الصناعة/ ٣٢٢.

وفي شرح المفصل ١٣٥/٣ «قولهم ذلك: الاسم فيه «ذا» والكاف للخطاب، وزيدت اللام لِتَدُلَّ على بُعْدِ المشار إليه، وكسرت لالتقاء الساكنين، ولم تفتح لثلاث لتبس بلام الملك لو قلت: ذا لك. فذا إشارة إلى القريب بتجردها من قرينة تدل على البُعد، فكانت على بابها من إفادة المشار إليه... فإذا أشاروا إلى مُتَنَحٍّ متباعد زادوا كاف الخطاب، وجعلوه علامة لتباعد المشار إليه، فقالوا: ذاك، فإن زاد بُعْدُ المشار إليه أتوا باللام مع الكاف فقالوا: ذلك، واستُفيد باجتماعهما زيادة في التباعد؛ لأن قوة اللفظ مشعرة بقوة المعنى».

وذكر الزجاجي في اللامات أن اللام للتكثير في «ذلك»؛ والاسم منه عند البصريين «ذا» والكاف للخطاب.

وذكر أن الفراء وجميع الكوفيين يذهبون إلى أن هذه اللام للتكثير، وهي وإن كانت تكثيراً فقد أفادت فائدة ولم تُزِدْ هدرًا، والاسم من «ذلك» عند الكوفيين هي الذال وحدها، والألف صلة.

انظر اللامات/ ١٤١ - ١٤٢.

على خلاف^(١) في ذلك، وأصلها السكون كما في^(٢) «تِلْكَ»، وإنما كسرت في^(٣) «ذلك» لالتقاء الساكنين.

السابع: لام التعجب، غير الجارّة^(٤) نحو: «لَظُرْفَ زَيْدٌ»^(٥) و«لَكَرَمَ عمرو» بمعنى ما أَظْرَفَهُ، وما أَكْرَمَهُ، ذكره ابن خالويه^(٦) في كتابه المسمّى بالجمل،

(١) قال «على خلاف في ذلك» لأن لغة الحجازيين: ذلك، بكاف وقبلها لام، وأما على لغة تميم فهو ذاك من غير لام، ولا تفاوت بينهما في البعد، وإنما هما لغتان، ولذلك يتواردان في رتبة واحدة، نحو أن تخبر إنساناً بخير فتقول: أعرفت ذلك؟ فيقول: نعم عرفت ذلك. وانظر شرح الكافية الشافية/٣١٦ فهما لغتان: ذاك وذلك عند ابن مالك. وقال الأمير: «حاصله أن اسم الإشارة مع الكاف قيل للبعيد، فاللام لتأكيد البعد، وعليه ابن مالك في الألفية... وقيل: للمتوسط، فاللام لإفاضة البعد، وعليه ابن الحاجب» الحاشية ١٩٤/١ وانظر الشمني ٤٤/٢.

(٢) أصلها «تي» فلما زيدت اللام ساكنةً اجتمع ساكنان فَحُذِفَت الياء، وبقيت اللام ساكنة كما كانت، ولم يكسروا اللام كما فعلوا في «ذلك» كأنهم استثقلوا وقوع الياء بين كسرتين: كسرة التاء وكسرة اللام لو قالوا: تَيْلُك. انظر شرح المفصل ١٣٦/٣.

(٣) وأصله «ذا» فزيدت اللام والكاف فصار «ذَالِك»، فاجتمع ساكنان الألف واللام، فكسرت اللام لهذا.

(٤) الجارّة تقدّمت في قوله: يا للماء ويا للعشب، إذا تعجبوا من كثرتهما، وهو التاسع عشر من معاني اللام فيما تقدّم.

(٥) اللام للتعجب، حرف لا محل له من الإعراب. وظرف زيد: فعل وفاعل.

(٦) هو الحسين بن أحمد بن خالويه بن حمدان، أبو عبدالله الهمداني النحوي، إمام في اللغة والعربية وغيرهما من العلوم الأدبية، دخل بغداد سنة أربع عشرة وثلاثمئة، وقرأ القرآن على ابن مجاهد، والنحو والأدب على ابن دريد ونفطوية، وأبي بكر بن الأنباري، وأبي عمر الزاهد، وسمع الحديث من محمد بن مخلد العطار وغيره، ثم سكن حلب، واختص بسيف الدولة وأولاده، وهناك انتشر علمه وروايته، وله مع المتنبي مناظرات. توفي بحلب سنة سبعين وثلاثمئة.

له من المؤلفات: الجمل في النحو، والاشتقاق، والقراءات، وإعراب ثلاثين سورة، والمذكر والمؤنث وغيرها. انظر بغية الوعاة ٥٣٠/١.

وعندي أنها إمّا لَامُ الابتداء^(١) دَخَلَتْ على الماضي لشبهه^(٢) لجموده بالاسم الجامد، وإمّا لَامُ جواب قسمٍ مقدّر^(٣).

* * *

(١) قال الأمير: «هو المتعجب، والتعجب مستفاد من الصيغة لا من اللام» الحاشية ١/١٩٤، وأثبت مثل هذا الدسوقي في ١/٢٤٧.

(٢) الأصل أن تدخل لام الابتداء على الأسماء نحو: لَزَيْدٌ قائمٌ، وعلى المضارع نحو لَعَيَّوْمٌ زيدٌ، وتدخل على الماضي الجامد مثل بثس ونعم، وقد تقدّم ذلك، وإخراج الفعل «ظُرف» إلى الباب الخامس وجعله للتعجب، جعله المصنف في منزلة الجامد، وأشبه الاسم، لأن صيغة التعجب: ما أظرفه وما أكرمته تنزلات هذه المنزلة. وانظر شرح الرضي ٢/٣١١. وقال المالقي: «وتلزم في فعل التعجب لجريانه مجرى الأمثال» رصف المباني/٢٣٢، وانظر المرتجل/١٤٩.

وفي شرح التصريح ٢/٨٩ «وزاد بعضهم في التعجب صيغة ثالثة وهي فَعُلٌ، بضم العين».

(٣) على تقدير: والله لظُرفَ زيدٍ، والله لكُرمَ عمرو. على أن الأكثر في الماضي المتصرف إذا وقع جواباً للقسم اقترانه بقد مع اللام ظاهرة أو مقدّرة، وقد تقدّم ذلك.

٧١ - لا

لا: على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون نافية، وهذه على خمسة أوجه:

- أحدها: أن تكون عاملة عمل «إن»، وذلك^(١) إذا^(٢) أريد بها نفي الجنس^(٣) على سبيل التنصيص، وتسمى حينئذ^(٤) تبرئة^(٥)، وإنما يظهر نصب اسمها إذا كان خافضاً^(٦) نحو: «لا صاحب جود ممقوت»، وقول أبي الطيب^(٧):

فلا ثوب مجدي غير ثوب ابن أحمدٍ على أحدٍ إلا بلؤم مُرَقَّعٍ

(١) أي ذلك العمل، وهو عمل «إن».

(٢) كذا في المخطوطات، وفي المطبوع «إن...».

(٣) أي نفي بعض الأحكام عن أفراد الجنس اللغوي.

الأمير ١٩٤/١.

(٤) أي إذا نفت بعض الأحكام...

(٥) قال الأندلسي في شرح الجزولية: «وإنما سميت «لا» هذه بالتبرئة لأنها تنفي الجنس، فكأنها تدل

على البراءة من ذلك الجنس» عن الشمسي ٤٤/٢، و«قال الأمير: «لدلائها على البراءة من ذلك

الجنس» ١٩٤/١.

(٦) أي خافضاً لما بعده على الإضافة، كالمثال الذي ذكره.

وقال البغدادي: «وهذا الفصل لخصه المصنف من المجلس السابع والستين من أمالي ابن

الشجري» انظر ٣٧٤/٢.

(٧) في البيت رواية أخرى ذكرها البغدادي في شرح الشواهد. قال: «وروي بالرفع فلا تكون من هذا

الباب».

والبيت من قصيدة للمتنبي قالها في صباه مدح بها علي بن أحمد الطائي.

ومن روى: «فلا ثوب» بالرفع عطف على قوله: «فما عاشق» في بيت تقدّم هذا، وهي حينئذ عاملة =

أو رافعاً نحو: «لا حَسَنًا فِعْلُهُ مذمومٌ»^(١)، أو ناصباً نحو: «لا طالعاً جَبَلًا حاضرٌ»^(٢)، ومنه^(٣): «لا خيراً من زيد عندنا»^(٤)، وقولُ أبي الطيب^(٥):

ففا قليلاً بها عليّ، فلا أَقْلَ من نظرة أزوّدها

= عمل ليس. وأشار العكبري في شرح الديوان إلى الروایتين. وفيه أن المجد خلص له، ومجد غيره مشوّب باللؤم.

والشاهد فيه أن «لا» نافية للجنس، واسمها منصوب لكونه مضافاً. انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣٧٣/٤ - ٣٧٤، أمالي ابن الشجري ٢٢٣/٢، وانظر التبيان في شرح الديوان للعكبري ٢٣٩/٢، والضبط في الديوان بضم «ثوب». وجاء في شرح الواحدي «ولا ثوب» انظر شرح الواحدي ٤٤/١ - وأشار إلى رواية الرفع.

(١) هو رافع لما بعده، إذ «فِعْلُهُ» فاعل بالصفة المشبهة «حسنًا».

(٢) هذا شبيه بالمضاف، عامل فيما بعده النصب، فقوله «جَبَلًا» مفعول به لاسم الفاعل «طالعاً».

(٣) أي ومن الناصب ما بعده.

(٤) عند الشجري: «ومن الطويل الناصب «أفعل» في نحو: لا أَفْضَلَ من زيد في الدار، وإنما حكموا بطول «أفضل» لتعلّق «من» به، ألا ترى أنه لما زال عن أفعل وزن الفعل فوجب صرفه لحقه التنوين، فقليل: لا خيراً من زيد عندنا، ولا شراً من بكر عندك...» الأمالي ٢٢٣/٢. وقوله: «من زيد» في محل نصب باسم التفضيل.

(٥) البيت من قصيدة للممتني قالها في صباه يمدح بها أبا الحسين محمد بن عبيدالله العلوي. وضمير «بها» للعير، أو لمحبوته، وفي حاشية على م/٣ «أي بدار الحبيب». وأزوّدها: من زوّد، أي: أعطيته زاداً.

والشاهد في البيت أن «أَقْلَ» مبني مع «لا» على الفتحة، ويجوز رفعه على أنها عاملة عمل ليس. قال ابن الشجري «فيجوز في «أقل» الرفع والنصب، فالرفع على تشبيه «لا» بليس، والنصب على تشبيه «لا» بـ «يَانْ»، والفتحة في «أَقْلَ» إعراب لطوله بـ «من».

وذكر العكبري الروایتين في شرح الديوان.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣٧٥/٤، وأمالي الشجري ٢٢٣/٢، والخزانة ٥٦٣/٢، والتبيان في شرح الديوان للعكبري ٢٩٦/١. وانظر شرح الواحدي ٧/١.

ويجوز رفع «أَقْلَ» على أن تكون عاملة عمل «ليس».

وتخالف^(١) «لا» هذه «إِنْ» من سبعة أوجه:

- أحدها: أنها لا تعمل إلا في النكرات^(٢).

- الثاني: أن اسمها إذا لم يكن عاملاً^(٣) فإنه يُنَى، قيل: لتضمنه معنى «مِنْ»^(٤)

الاستغراقية، وقيل^(٥): لتركيبه مع «لا» تركيب خَمْسَةَ عَشَرَ، وبناءؤه^(٦) على ما يُنْصَبُ به لو كان معرباً، فَيُنَى على الفتح في نحو: «لا رَجُلَ، ولا رِجالَ».

(١) لا وإنْ مشتركان في نصب الاسم ورفع الخبر، ومع ذلك فيبينهما خلاف من وجوه.

(٢) هذا إجماع من البصريين، وخالف الكوفيون هذا الشرط فأجاز الكسائي إعمالها في العَلَمِ المفرد نحو: لا زَيْدَ، والمضاف لكنية نحو: لا أبا محمد، ووافقه الفراء على لا عَبْدَ اللَّهِ، كما أجاز الفراء إعمالها في ضمير الغائب واسم الإشارة. همع الهوامع ١٩٥/٢.

(٣) في الجنى الداني/٢٩٠ «فإن كان مفرداً بُني معها على الفتح...» وانظر رصف المباني/٢٦٦.

(٤) قال الشمي: «لأن «لا رَجُلَ» نَصٌّ في نفي الجنس، كما أن: لا من رجلٍ، وما جاءني من رَجُلٍ نَصٌّ فيه، بخلاف «لا رجلٌ» بالرفع، وما جاءني رجلٌ، إذ يجوز أن يقال لا رجلٌ في الدار بل رجلان...» ٤٤/٢.

وقال الأمير: «تقدّم أنها زائدة، ومعناها تأكيد الشمول، فيصير نصّاً بعد أن كان ظاهراً» ١٩٤/١ وانظر أمالي الشجري ٢٢٣/٢.

(٥) قال سيويه: «لا: تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين، ونصبها لما بعدها كنصب إنْ لما بعدها، وترك التنوين لما تعمل فيه لازم؛ لأنها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد نحو: خمسة عَشَرَ...» الكتاب ٣٤٥/١.

وفي همع الهوامع ١٩٩/٢ «وقيل: تركيبه معها تركيب خَمْسَةَ عَشَرَ بدليل زواله عند الفضل، وصَحَّحه ابن الضائع، ونقل عن سيويه». وانظر المقتضب ٣٥٧/٤.

(٦) ذهب الزجاج والسيرافي إلى أن فتحته فتحة إعراب، وأن تنوينه حذف تخفيفاً. وضعفه المرادي. انظر الجنى الداني/٢٩٠ - ٢٩١، وشرح الرضي ٢٣٥/١.

ومنه: ﴿قَالَ لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ﴾^(١)، ﴿قَالُوا لَا ضَيْرَ﴾^(٢)، ﴿يَتَأْهَلُ يَثْرِبَ لَا مَقَامَ لَكُمْ﴾^(٣)، وعلى^(٤) الياء في نحو «لا رَجُلَيْنِ»، و«لا قَائِمِينَ».

وعن المبرد^(٥) أن هذا مُعْرَبٌ لبعده بالتثنية والجمع عن مشابهة الحرف، ولو صحَّ هذا^(٦) للزم الإعرابُ في «يا زيدان» و«يا زيدون». ولا قائل به، وعلى الكسرة^(٧) في نحو «لا مسلمات»، وكان القياس^(٨) وجوبها، ولكنه جاء بالفتح^(٩)، وهو الأَرْجَحُ؛

(١) ﴿قَالَ لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ يَغْفِرُ اللَّهُ لَكُمْ وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ﴾ يوسف ٩٢/١٢.

(٢) تنمة الآية: ﴿... إِنَّا إِلَى رَبِّنَا مُنْقَلِبُونَ﴾ سورة الشعراء ٥٠/٢٦.

(٣) الآية: ﴿وَإِذْ قَالَتْ طَائِفَةٌ مِّنْهُمْ يَتَأْهَلُ يَثْرِبَ لَا مَقَامَ لَكُمْ فَارْجِعُوا وَيَسْتَأْذِنُ فَرِيقٌ مِّنْهُمُ النَّبِيَّ يَقُولُونَ إِنَّ بُيُوتَنَا عَوْرَةٌ وَمَا هِيَ بِعَوْرَةٍ إِن يُرِيدُونَ إِلَّا فِرَارًا﴾ الأحزاب ١٣/٣٣.

(٤) أي يبنى اسم «لا» على الياء إذا كان مثنى أو جمعاً مذكراً سالماً. لأن الياء علامة النصب فيهما.

(٥) قال السيوطي: «وذهب المبرد إلى أن المثنى والجمع على حذّه معربان معها؛ لأنه لم يُعْهَدَ فيهما التركيب مع شيء آخر، بل ولا وُجِدَ في كلام العرب مثنى وجمع مبنيان. ويُقَضُّ بأنه قال: يبنائهما في النداء فكذا هنا»، همع الهوامع ١٩٩/٢ - ٢٠١.

(٦) أي لو صحَّ ما ذهب إليه المبرد من إعراب اسم «لا» المثنى والجمع لصح الإعراب فيهما في النداء، ولم يقل به أحد.

(٧) ويبنى اسم «لا» على الكسرة إذا كان جمعاً مؤنثاً سالماً؛ إذ الكسر علامة الإعراب فيه في حالة النصب.

(٨) أي وجوب الكسر؛ لأنه علامة الإعراب، واسم «لا» يبنى على ما يعرب به.

(٩) فتقول: لا مسلمات، وقد ذكر العلة، وهي البناء، إذ حركة البناء الفتح.

وقال السيوطي: «وأما جمع المؤنث السالم ففيه أقوال:

- أحدها: وجوب بنائه على الكسر لأنه علامة نصبه.

- الثاني: وجوب بنائه على الفتح، وعليه المازني والفارسي.

- الثالث: جواز الأمرين، وهو الصحيح للسمع...».

همع الهوامع ٢٠٠/٢.

لأنها الحركة التي يَسْتَحِقُّهَا المَرْكَبُ، وفيه رَدٌّ على^(١) السيرافي والزجاج إذ زَعَمَا أَنَّ اسم «لا» غيرَ العَامِلِ مُعَرَّبٌ، وَأَنَّ ترك تنوينه تخفيف.

ومِثْلُ «لا رَجُلٌ» عند الفراء «لا جَرَمٌ»، نحو: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ﴾^(٢) والمعنى عنده^(٣): لا بُدَّ من كذا، أو لا محالة في كذا، فحذفت^(٤) «من» أو «في».

وقال قطرب: لا: رَدٌّ^(٥) لما قبلها، أي: ليس الأمر كما وصفوا، ثم ابتدئ

(١) ذكرت رأي السيرافي والزجاج قبل قليل نقلاً عن المرادي.

انظر الجنى الداني/٢٩١.

وقال الأمير: «قوله رَدٌّ.. إلخ إذ الجمع المؤنث لا يعرب بالفتح بحال».

انظر ١/١٩٤، وانظر الشمني ٤٤/٢.

وفي همع الهوامع ١٩٩/٢ «وذهب الجرمي والزجاجي والسيرافي والرماني إلى أن المفرد معها معرب أيضاً وحذف التنوين منه تخفيفاً لا بناءً».

(٢) الآية: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ مَا يَكْرَهُونَ وَتَصِفُ أَلْسِنَتُهُمُ الْكُذِبَ أَنَّ لَهُمُ الْحُسْنَى لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ وَأَنَّهُمْ مُّفْرَطُونَ﴾ النحل ٦٢/١٦.

(٣) لم يذكر الفراء شيئاً عن «لا جرم» في موضع سورة النحل، ولكن سبق الحديث عنده في هذه المسألة في سورة هود الآية ٢٢ ﴿لَا جَرَمَ أَنَّهُمْ فِي الْآخِرَةِ هُمْ الْآخَسِرُونَ﴾.

قال: «لا جَرَمَ أَنَّهُمْ، كلمة كانت في الأصل بمنزلة: لا بُدَّ أنك قائم، ولا محالة أنك ذاهب، فَجَرَتْ على ذلك، وكثر استعمالهم إياها حتى صارت بمنزلة حقاً، ألا ترى أَنَّ العرب تقول: لا جَرَمَ لَأَتِيَنَّكَ، لا جَرَمَ قد أحسنت...»، معاني الفراء ٨/٢.

وانظر البحر المحيط ٢١٣/٥.

(٤) حذفت «من» على جعل «جرم» بمعنى: لا بُدَّ، فهو يتعدى بمن، وحذفت «في» على جعل «لا جرم» بمعنى: لا محالة، فهو يتعدى بفي.

وانظر حاشية الدسوقي ٢٤٨/١.

(٥) ذكر هذا أبو حيان للزجاج، قال: «وقال الزجاج: لا تركيب بينهما، و«لا» رَدٌّ عليهما، ولما تقدّم من كل ما قبلها مما قالوا إن الأصنام تنفعهم، و«جرم» فعل ماضٍ معناه كَسَبَ، والفاعل مضمر أي: =

ما^(١) بعده، وَجَرَمَ: فعل لا اسم، ومعناه: وَجَبَ^(٢)، وما بعده^(٣) فاعِلٌ.
وقال قوم: «لا»^(٤) زائدة، وَجَرَمَ وما بعده^(٥) فعل وفاعل كما قال قطرب. وَرَدَّه
الفراء^(٦) بأن «لا» لا تُزاد في أول الكلام، وسيأتي البحث في ذلك.
- والثالث^(٧): أن ارتفاع خبرها عند إفراد اسمها نحو «لا رجل قائم» بما كان^(٨)
مرفوعاً به^(٩) قبل دخولها، لا بها، وهذا قول سيبويه^(١٠)؛ وخالفه الأخفش

= كسب هو، أي: فعلهم، وأنّ وما بعدها في موضع نصب على المفعول به... البحر ٢١٢/٥،
وانظر الدر المصون ٨٨/٤، ونص الزجاج في معاني القرآن ٤٦/٣، مع اختلاف يسير عما ذكره أبو
حيان.

- (١) في م/٤ «بما»، وفي م/١ «ابتدأ ما».
- (٢) أي وَجَبَ كَوْنُ النار لهم.
- (٣) أي: أنّ وما بعدها في تأويل مصدر وهو الفاعل.
- (٤) وكونها زائدة فلا يصح الوقف عليها. كذا عند الدسوقي.
- (٥) في المخطوطات «بعده» وفي طبعة الشيخ محمد ومازن مبارك «بعدها».
- (٦) ذكر هذا الفراء في أول سورة القيامة في معاني القرآن ٢٠٧/٣ في «لا أقسم». قال: «يقولون: لا: صِلَة، قال الفراء: لا يبتدأ بجحدٍ ثم يجعل صلة يُرادُّ به الطرح...».
- (٧) أي مما تخالف فيه «لا» «إنّ».
- (٨) النص في الجنى الداني/٢٩١ «ذكر الشلوين أنه لا خلاف في أن الخبر مرفوع بـ «لا» عند عدم تركيبها مع اسمها، وأما إذا بُني الاسم معها فمذهب سيبويه أن الخبر مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل التركيب، و«لا» واسمها في موضع رفع بالابتداء. وذهب الأخفش وكثير من النحويين إلى أنها رفعت الخبر مع التركيب، كما ترفعه مع عدم التركيب».
- وانظر الكتاب ٣٤٥/١ وما بعدها، وفي همع الهوامع ٢٠٢/٢ «الإجماع على أن «لا» هي الرافعة للخبر عند عدم التركيب، وأما في التركيب فكذلك عند الأخفش والمازني والمبرد والسيرافي وجماعة، وصححه ابن مالك إجراء لها مجرى إنّ».
- (٩) أي مرفوع بالابتدأ قبل دخول «لا»، أو هو على الخلاف في ذلك.
- (١٠) كذا في المخطوطات «وهذا قول سيبويه»، وفي طبعة الشيخ محمد ومازن المبارك «وهذا القول لسيبويه»، وما جاء في حاشية الأمير موافق لما في المخطوطات، وما جاء في حاشية الدسوقي موافق لما في المطبوع.

والأكثر، ولا خلاف بين البصريين^(١) في أن ارتفاعه بها إذا كان اسماً عاملاً.

- الرابع^(٢): أن خبرها لا يتقدم^(٣) على اسمها ولو كان ظرفاً أو مجروراً.

- الخامس: أنه يجوز مراعاة محلها^(٤) مع اسمها قبل^(٥) مضي الخبر وبعده، فيجوز رفع النعت والمعطوف عليه نحو «لا رجل ظريف^(٦) فيها»، و«لا رجل وامرأة^(٧) فيها».

- السادس^(٨): أنه يجوز إلغاؤها إذا تكررت^(٩) نحو:

(١) أي أن سيبويه خالف قومه إذا كان الاسم مفرداً وأما في غير المفرد فرأيه كرايهم في أنها عاملة في الخبر.

وأما الكوفيون فلا عمل لـ «لا» في الخبر عندهم؛ لأنها محمولة على «إن» وأخواتها، و«إن» وأخواتها لا تعمل عندهم في الخبر، وانظر الهمع ١٥٥/٢، وشرح المفصل ١٠٥/١.

(٢) مما تخالف فيه «لا» «إن».

(٣) العلة في ذلك أنها محمولة في العمل على «إن» وأخواتها، فهي مثلها لا يتقدم على اسمها الخبر، والتابع في هذا أضعف من المتبوع، وقد أجازوا في إن أن يتقدم معمول الخبر إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً على الاسم ولم يجر هنا لهذه العلة.

(٤) مذهب سيبويه أن «لا» واسمها في موضع رفع بالابتداء.

(٥) قال الشمني: «لأن «لا» عامل أضعف من «إن» فلم يمنع اعتباراً لمحل «لا» قبل مضي الخبر ولا بعده، بخلاف «إن» فإنه يمنع اعتبار المحل قبل مضي الخبر، لا بعده» الحاشية ٤٥/٢.

قلت بيان هذا أنك إذا عطفت على «لا» قبل مجيء الخبر أو بعد مجيئه صحَّ العطف بالرفع على مراعاة محل «لا» واسمها؛ لأن «لا» عامل ضعيف لا يحول دون ذلك، وهذا على عكس «إن» فإنه لا يجوز العطف على محلها مع اسمها إلا بعد مجيء الخبر.

(٦) ظريف: بالرفع نعت لـ «لا» مع اسمها، لأن محلها بالرفع على الابتداء، ثم جاء معمول الخبر وهو فيها.

(٧) وامرأة: بالرفع معطوف على محل «لا» مع اسمها.

(٨) مما تخالف فيه «لا» «إن».

(٩) من شروط إعمال «لا» ألا تتكرر، فإن كررت لم يتعين إعمالها بل يجوز ذلك فيها، ويجوز الإهمال.

«لا حَوْلٌ ولا قُوَّةٌ إِلَّا بِاللّهِ».

فلك^(١) فتح^(٢) الاسمين، ورفعهما^(٣)،

والمغايرة^(٤) بينهما، بخلاف نحو^(٥) قوله^(٦):

إِنْ مَحَلًّا وَإِنْ مُرْتَحَلًّا وَإِنْ فِي السَّفَرِ إِذْ مَضَوْا مَهَلًّا

- (١) كذا في المخطوطات «فلك» بالفاء، وفي المطبوع «ولك».
- (٢) فتح الاسمين على أن تكون «لا» في كل منهما نافية، ولا قوة: معطوفاً على «لا حول» عطف مفرد على مفرد، وخبرهما محذوف أي: موجودان، أو بالله، أو كائنان، أو عطف جملة على جملة: لا حول إلا بالله، ولا قوة إلا بالله، فحذف الخبر من الأول استغناء عنه بالثاني.
- (٣) الرفع على جعل الأول مبتدأ والثاني كذلك، وخبر الأول محذوف، أي لا حول إلا بالله ولا قوة إلا بالله، أو الثاني معطوف على الأول عطف مفرد على مفرد، وخبرهما واحد، أو الأول اسم «لا» على أنها بمعنى ليس، والثاني كذلك.
- (٤) في المغايرة الأوجه الآتية:
- أ - فتح الأول ونصب الثاني: وتكون «لا» الأولى لنفي الجنس والثانية مزيدة لتأكيد النفي، ويكون الثاني معطوفاً على لفظ الأول منوئاً لإعرابه، والخبر واحد عن الاسمين.
- وقد فات المصنف ذكر هذا الوجه من قبل.
- ب - فتح الأول ورفع الثاني: الأول اسم «لا» النافية للجنس، والثاني معطوف على محل «لا» مع اسمها.
- أو أن «لا» الثانية بمعنى ليس، وعندئذ يقدر خبران: أحدهما للأول مرفوع، والآخر لـ «لا» الثانية منصوب.

ج - رفع الأول وفتح الثاني: لا: الأولى بمعنى ليس، ولا: الثانية لنفي الجنس.

انظر بيان هذا في حاشية الشمني ٤٥/٢، والأمير ١٩٥/١، وغيرهما من أصول هذا العلم.

(٥) «نحو» غير مثبت في م/١.

(٦) البيت للأعشى، وتقدّم الحديث عنه في باب «إذ».

والمراد هنا أن ما سبق من الحديث عن «لا» وما يجوز فيما بعدها إذا تكررت وإلغاؤها لا يكون في «إن» كما ورد في هذا البيت.

فلا مَحِيدٌ^(١) عن النَّصْبِ.

- والسابع: أن يكثر حذف خبرها^(٢) إذا عَلِمَ، نحو: ﴿قَالُوا لَا ضَيْرٌ﴾^(٣)، ﴿فَلَا قُوَّةَ﴾^(٤) وتميم^(٥) لا تذكره حيثئذ.

الثاني^(٦):

أن تكون عاملةً عَمَلٍ «ليس»، كقوله^(٧):

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَاخَ

= فالتقدير فيه على ما ذكره المصنّف فيما سبق: «إنّ لنا حلولاً في الدنيا وإن لنا ارتحالاً عنها إلى الآخرة، وإن في الجماعة الذين ماتوا قبلنا إمهالاً؛ لنا لأنهم مضوا قبلنا وبقينا بعدهم».

(١) أي لا يجوز غير النصب في الاسم بعد «إن»؛ إذ هي عاملة غير مهملة مع تكرارها.

(٢) حذف الخبر إذا عَلِمَ غالب في لغة الحجاز، ملتزم في لغة تميم وطيء، فلم يلفظوا به أصلاً. همع

الهوامع ٢٠٢/٢ - ٢٠٣، وانظر أمالي الشجري ٣٢٣/١.

(٣) الآية: ﴿قَالُوا لَا ضَيْرٌ إِنَّا إِلَى رَبِّنَا مُنْقَلِبُونَ﴾ الشعراء ٥٠/٢٦.

(٤) الآية: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ فَزِعُوا فَلَا فَوْتَ وَأُخِذُوا مِنْ مَّكَانٍ قَرِيبٍ﴾ سبأ ٥١/٣٤.

(٥) وكذا طيء.

وقال المالقي: «واعلم أن الخبر في هذا الفصل إن كان ظرفاً أو مجروراً فالعرب كلهم ينطقون به، وإن كان اسماً فلا ينطق به بنو تميم أصلاً، ويقدرّونه مرفوعاً، فيقولونه: لا بأس، وأهل الحجاز

يظهرونه مرفوعاً، فيقولون: لا رجل أفضل منك...». رصف المباني/٢٦٥.

(٦) الثاني من معاني «لا» النافية. وانظر أمالي الشجري ٢٢٤/٢.

وقد جاء في م/١ و ٤ «الثاني» وفي م/٢ و ٣ «الثانية».

وقال الدماميني: «كان مقتضى الظاهر أن يقول «الثاني» بالتذكير كما قال في الأول «أحدها»؛ لأنه

بصدد تفصيل الأوجه الخمسة التي قدّم ذكرها، لكنه أثبت على إرادة الحالة «قلت»: يبدو أنه كانت بين

يديه عند هذا التعليق نسخة واحدة فيها «الثانية» على ما أثبت في م/٢ و ٣. وانظر الشمني ٤٥/٢.

(٧) البيت من قصيدة لسعد بن مالك يُعَرِّضُ بالحارث بن عَبَاد، وهو في اللسان برواية: من فَرَّ. والضمير

في «نيرانها» للحرب، والمعنى: أنا ابن قيس، أي أنا المشهور في النجدة، ولا براخ: حال مؤكدة،

والبراخ: مصدر برح الشيء براحاً إذا زال من مكانه.

وإنما لم يقدروها^(١) مهملة^(٢) والرفعُ بالابتداء لأنها حيثئذ^(٣) واجبة^(٤) التكرار، وفيه نظر^(٥)، لجواز تركه في الشعر.

و«لا» هذه تخالف «ليس» من ثلاث جهات:

- إحداها: أنَّ عملها قليل، حتى ادَّعي أنه ليس^(٦) بموجود.
- الثانية: أنَّ ذكر خبرها قليل، حتى إنَّ الزجاج^(٧) لم يظفر به، فادَّعي أنها تعمل

= والشاهد فيه مجيء «لا» عاملة عمل «ليس» واسمها «براح»، والخبر محذوف تقديره: لي.

وسعد شاعر فارس جاهلي، وهو أحد سادات بكر بن وائل.

انظر شرح البغدادي ٣٧٦/٤، وأمالى الشجري ٣٢٣/١ و ٢٢٤/٢، أوضح المسالك ١٠٧/١، والخزانة ٢٢٣/١، ٤/٢، ٩٠، والعيني ١٥٠/٢، وجمع الهوامع ١١٩/٢، والإنصاف ٣٦٧، والكتاب ٢٨/١، ٣٥٤، ٣٥٧، وشرح السيوطي ٦١٢/٢، وشرح المفصل ١٠٩/١، واللسان/ برح «سعد بن ناشب وقال ابن الأثير هو لسعد بن مالك»، معاني الزجاج ٦٣/٥.

(١) ذكر الدسوقي في ٢٤٩/١ أن في نسخة من المخطوطات «وإنما لم يقدروها» على تقدير: العلماء.

(٢) أي لم يقدروها مهملة في البيت، وبراح: مبتدأ، والخبر محذوف، والتقدير: لا برأح كائن لي.

قلت: بل قدروها كذلك المبرد. انظر شرح المفصل ١٠٩/١.

(٣) أي عند تقدير الإهمال فيها.

(٤) ولم تكرر في البيت، وعلى هذا فهي ليست مهملة. ولزوم التكرار رأي سيويه. شرح المفصل ١٠٩/١.

(٥) أي في عدم تقديرهم لها مهملة لعلّة التكرار، فإنه ذهب إلى أن ترك التكرار جائز في الشعر، وكأنه يرى أنها يجوز أن تكون مهملة في البيت، أو أنّ العلة التي اعتلّوا بها لعدم تقدير الإهمال منقوضة بجواز عدم التكرار في الشعر.

(٦) منع المبرد والأخفش إعمال «لا» عمل «ليس».

انظر الجنى الداني ٢٩٣، وجمع الهوامع ١١٩/٢، وشرح المفصل ١٠٩/١.

قال السيوطي: «الثاني: أنها لا تعمل أصلاً، ويرتفع ما بعدها بالابتداء والخبر، ولا ينصب أصلاً، وعليه أبو الحسن».

(٧) أجريت مجرى «ليس» في رفع الاسم خاصة، فترفعه، ولا تعمل في الخبر شيئاً، وعليه الزجاج،

واستدل بأنه لم يسمع النصب في خبرها ملفوظاً.

في الاسم خاصّة، وأنّ خبرها مرفوع، ويَرُدُّه^(١) قوله^(٢):

تَعَزَّ فلا شيءٌ على الأرضِ باقياً ولا وَزَرَ مما قضى الله واقياً
وأما قوله^(٣):

نصرتك إذ لا صاحبٌ غير خاذلٍ فبُوتت حصناً بالكمأة حصينا
فلا دليل فيه كما توهم بعضهم؛ لاحتماله^(٤) أن يكون الخبر محذوفاً، و«غير»
استثناءً.

= وحكى ابن ولّاد هذا عن الزجاج. وذهب المرادي إلى أن السماع يرد عليهم. انظر مع الهوامع ٢/ ١١٩، والجنى الداني/١٩٣.

(١) أي يَرُدُّ قول الزجاج إن الخبر لم يذكر. وسبقه إلى مثل هذا الردّ المرادي انظر الجنى الداني/٢٩٣.
(٢) قائله غير معروف.

وتعزّ: أمّز من العزاء، وهو الصبر، والوزر: الملجأ، وأصله الجبل.
والشاهد فيه أن خبر «لا» النافية العاملة عمل «ليس» قد يذكر كما ورد في هذا البيت، وإن كان قليلاً.

انظر شرح البغدادي ٣٧٧/٤، وشرح السيوطي ٦١٢/٢، الجنى الداني/٢٩٢، مع الهوامع ٢/ ١١٩، شرح التصريح ١٩٩/١، أوضح المسالك ٢٠٤/١، وشرح ابن عقيل ٣١٣/١، والعيني ٢/ ١٠٢، وشرح التسهيل لابن عقيل ٢٨٢/١، وتوضيح المقاصد ٣١٨/١، والدر المصون ١٩٩/١.
(٣) قائله غير معروف.

وقد ذكره شراح التسهيل على أن «لا» عاملة عمل «ليس»، و«غير» خبر، وذكر مثل هذا المرادي في الجنى الداني، وابن عقيل في شرح التسهيل، وشرح الألفية.
وذهب المصنّف إلى أنه لا دليل على إعمال «لا»، أو أنها عاملة والخبر محذوف، وأن «غير» نصب على الاستثناء.

وانظر في هذا شرح البغدادي ٣٧٨/٤، وشرح السيوطي ٦١٧/٢، وشرح ابن عقيل على الألفية ٣١٤/١، وشرح التسهيل لابن عقيل ٢٨٢/١، والجنى الداني/٢٩٣.
(٤) كذا جاء في المخطوطات، وفي طبعة مبارك والشيخ محمد «لاحتمال».

- الثالثة^(١): أنها لا تعمل إلا في النكرات^(٢)، خلافاً لابن^(٣) جني وابن الشجري، وعلى ظاهر قولهما جاء قول النابغة^(٤):

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لَا أَنَا بَاغِيَا سَوَاهَا، وَلَا فِي حُبِّهَا مَتْرَاخِيَا

(١) أي الجهة الثالثة مما تخالف فيه «لا» «ليس».

(٢) انظر الجني الداني/٢٩٣.

وفي همع الهوامع ١٢٠/٢ «... والرابع تنكير اسمها وخبرها، نحو: لا رجل قائماً... ولم يعتبر ابن جني وطائفة هذا الشرط، فأجازوا أعمالها في المعارف...». وفي البحر المحيط ١٦٩/١ «وإذا دخلت على المعارف لم تجر مجرى ليس، وقد سمع ذلك في بيت للنابغة الجعدي وتأوله النحاة...».

(٣) شرح الشواهد للبغدادي ٣٧٨/٤ - ٣٧٩، وأمالي الشجري ٢٨٢/١ و٢٢٤/٢.

قال بعد حديث في المسألة: «... ووجدت أبا الفتح عثمان بن جني غير منكر في ذلك في تفسيره لشعر المتنبي، ولكنه قال بعد إيراد البيت [البيت الآتي للمتنبي]: «شبهه «لا» بليس فنصب بها الخير». ثم قال الشجري: «وأقول: إن مجيء مرفوع «لا» منكوراً في الشعر القديم هو الأعرف...». وفي الجني الداني ٢٩٣/١ ذكر أن ابن مالك وافق ابن جني على ما ذهب إليه من عمل لا في المعرفة.

(٤) هو النابغة الجعدي، من قصيدة يرثي بها ابنه محارباً وأخاه.

وجاء في المخطوطات ونسخة البغدادي «ولا في حُبِّها» وفي طبعة الشيخ محمد ومبارك «ولا عن حُبِّها»، ومثلها وردت الرواية عند ابن الشجري والرواية عند ابن الشجري: لا أنا مُبْتِغٍ. والشاهد في البيت أعمال «لا» في المعرفة، وهو الضمير «أنا».

وفي شرح ابن عقيل ٣١٦/١ «واختلف كلام المصنّف في هذا البيت، فمرة قال إنه مؤول، ومرة قال إن القياس سائغ عليه» قلت: انظر شرح البغدادي ٣٨٣/٤.

والنابغة الجعدي صحابي وهو أحد المعمرين، اسمه حسان بن قيس، وقيل قيس بن عبدالله، ووفد على النبي ﷺ وأنشده شعراً، وقيل: عُمر مئتين وعشرين سنة.

وانظر البيت في شرح البغدادي ٣٧٨/٤، والخزانة ١٣/٢، والعيني ١٤١/٢، والجني الداني/٢٩٣، وأمالي الشجري ٢٨٢/١، وهمع الهوامع ١٢٠/٢، وشرح السيوطي ٦١٣/٢، وشرح ابن عقيل ٣١٥/١، وشرح التسهيل لابن عقيل ٢٨٢/١، والبحر المحيط ١٦٩/١، والديوان/١٨٦.

وعليه^(١) بنى المتنبي قوله^(٢):

إذا الجود لم يُرزق خلاصاً من الأذى فلا الحمد مكسوباً ولا المال باقياً

* * *

(١) أي على إعمال «لا» في المعرفة كالبيت السابق بنى المتنبي بيته هذا.

(٢) قال ابن مالك في شرح التسهيل:

«شَدَّ إعمالها في معرفة في قول النابغة الجعدي، وقد حدا المتنبي حذو النابغة، والقياس على هذا سائغ عندي، وقد أجاز ابن جني ذلك في «كتاب التمام» انظر شرح البغدادى ٣٨٣/٤. ومعنى البيت: إذا لم يتخلص الجود من الامتنان لم يَتَقَّ المال، ولم يحصل الحمد؛ لأن المال يذهب الجود، والأذى الذي هو المَنْ يُعْطِلُ الحمد.

والبيت من قصيدة في مدح كافور الإخشيدي، ومطلعها:

كفى بك داءً أن ترى الموت شافياً وحسبُ المنيا أن يَكُنَّ أمانيا

والشاهد في بيت المتنبي إعمال «لا» عمل «ليس» كما تقدّم في بيت النابغة الجعدي، والاسم معرفة وهو الحمد في الأولى، والمال مع «لا» الثانية، وأمالى الشجري ٢٨٢/١، ٢٢٤/٢، وشرح البغدادى ٣٨٢/٤، الجنى الداني ٢٩٤، شرح ديوان المتنبي ٢٨٣/٤، والدر المصون ٢٠٠/١. وفي البحر المحيط ١٦٩/١ «... وقد لحنوا أبا الطيب في قوله: فلا الحمد...».

تنبيه

إذا قيل «لا رَجُلَ في الدار» بالفتح تعيَّن كونها نافية للجنس، ويُقال في توكيده «بل^(١) امرأة». وإن قيل^(٢) الرفع تعيَّن كونها عاملة عمل^(٣) «ليس»، وامتنع أن تكون مهملة، وإلا^(٤) لتكررت^(٥)، كما سيأتي، واحتمل^(٦) أن تكون^(٧) لنفي الجنس، وأن تكون لنفي الوحدة، ويقال في توكيده على الأول^(٨) «بل امرأة»، وعلى الثاني^(٩) «بل رجلان أو رجال»^(١٠).

(١) «بل» بعد النفي عند الجمهور لتقرير النفي الذي قبلها، وجعل ضده لما بعدها، وتقرير هذا هو ما أراده بقوله «توكيده».

قال الشمني: «ولما كان: لا رجل بالفتح لنفي الجنس كان تقويته بأن يثبت ما نفي لجنس آخر» الحاشية ٤٦/٢.

(٢) أي: لا رجل في الدار.

(٣) رافعة للاسم ناصبة للخبر.

(٤) أي ولو كانت مهملة لتكررت، فلما لم تتكرر تعيَّن أنها عاملة عمل «ليس».

(٥) كذا في المخطوطات «لتكررت» باللام، وفي طبعة الشيخ محمد ومبارك، وفي حاشية الأمير «تكررت» من غير لام.

وجاء المتن في حاشية الدسوقي ٢٥٠/١ «لتكررت»، وعلق على ذلك بقوله: «والأولى حذف اللام من قوله: لتكررت؛ لأن جواب الشرط لا يُقرَن باللام إلا شذوذاً».

ولم ينقل الشمني تعليقا على نص المصتف من الدماميني، ولم يعلق الأمير على ذلك بشيء.

(٦) العطف هنا على قوله من قبل: «تعين كونها عاملة عمل ليس».

(٧) أي «لا» العاملة عمل «ليس» احتمل أن تكون لنفي الجنس، فالكون منفي عن كل رجل، وأن تكون للوحدة فيكون الكون منفيًا عن رجل واحد.

(٨) أي على كونها نافية للجنس.

(٩) أي على كونها نافية للوحدة.

قال الشمني: «وتقوية الاحتمال الأول بأن يثبت ما نفي لجنس آخر، وتقوية الاحتمال الثاني بأن يثبت ما نفي لعدد آخر». الحاشية ٤٦/٢.

(١٠) قوله: «أو رجال» غير مثبت في م/٢.

وَعَلِطَ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ؛ فزعموا أَنَّ العاملة عمل «ليس» لا تكون إِلَّا نافية للوحدة، لا غير^(١)، وَيَرِدُ^(٢) عليهم نحو قوله^(٣):

تَعَزَّ فَلَ شَيْءٍ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيًا الْبَيْتُ

وإذا قيل: «لا رَجُلٌ ولا امرأةٌ في الدار» برفعهما احتمال كونُ «لا» الأولى عاملةً في الأصل عمل «إِنَّ»، ثم أُلغيت لتكرارها^(٤)، فيكون ما بعدها^(٥) مرفوعاً بالابتداء، وأن تكون عاملة عمل «ليس» فيكون ما بعدها مرفوعاً بها، وعلى الوجهين^(٦)، فالظرفُ خبرٌ عن الاسمين^(٧) إِنْ قَدَّرْتَ «لا» الثانيةً تكراراً^(٨) للأولى، وما بعدها

(١) سبق للمصنّف في بحث «غير» أن قال: «وقولهم: لا غير، لحن». وتعقّبه الدماميني في الحاشية ١٦٠/١ وقال: «وستمر بك مواضع وقعت له من هذا النمط الذي ادّعى أنه لحن...».

وقد وقع، هنا فيما لَحَنَ فيه غيره من العلماء.

(٢) في م/١ و ٢ و ٣ «وَيَرِدُ»، وفي م/٤ «وَيَرِدُ»، وقد أثبتته على ذلك الشيخ محمد، وتركه مبارك من غير ضبط.

وقوله: يرد عليهم أنه ليس المراد أَنَّ واحداً فرداً من الشيء نفى الشاعر بقاءه في الأرض، وأن غيره لم ينتف عنه. وانظر الدسوقي ٢٥٠/١.

(٣) تقدّم البيت قبل قليل.

(٤) وقد تقدّم أَنَّ الوجه السابع من مخالفتها «إِنَّ» أنه يجوز إلغاؤها إذا تكررت.

(٥) وهو «رجل»، وقوله: «ولا امرأة» عطف على المبتدأ.

(٦) أي كون «لا» الأولى مهملة لا عمل لها، وإعراب ما بعدها مبتدأ، وهذا هو الوجه الأول، وعلى كونها عاملة و«رجل» اسمها، وهو الوجه الثاني.

(٧) إِنْ قَدَّرْتَ «لا» عاملة فالظرف متعلّق بخبر محله النصب، وإن قَدَّرْتَها مهملة فالظرف متعلّق بخبر المبتدأ المرفوع، ويكتفى بخبر واحد عنهما.

(٨) أي زائدة، أو عاطفة لما بعدها على ما تقدّم: المبتدأ، أو اسم «لا» وهو «رجل».

معطوفاً، فإن قَدَرْتَ^(١) الأولى^(٢) مهملةً والثانيةً عاملةً عمل «ليس» أو بالعكس فالظرفُ خبرٌ عن أحدهما^(٣)، وخبرُ الآخر محذوف، كما في قولك^(٤): «زيد وعمرو قائم»، ولا يكون خبراً عنهما^(٥)، لثلا يلزم محذوران:

كونُ الخبر الواحد^(٦) مرفوعاً ومنصوباً، وتواردُ عاملين^(٧) على معمولٍ واحد. وإذا قيل: «ما فيها من زيتٍ ولا مصاييح» بالفتح^(٨)، احتمال كونُ الفتحة بناءً^(٩)، مثلها في «لا رجال»، وكونها^(١٠) علامةً للخفض بالعطف، و«لا» مهملةً، فإن قلته بالرفع^(١١) احتمال كونُ «لا» عاملةً عمل^(١٢) «ليس»، وكونها مهملةً^(١٣)، والرفعُ بالعطفِ على المحلّ.

(١) في م/٣ «قَدَرْتَ».

(٢) أي «لا» الأولى في مثاله: لا رَجُلٌ ولا أَمْرَأَةٌ في الدار.

(٣) إما أن يكون خبراً عن الاسم الأول مبتدأً كان أو اسم «لا» وحذف الخبر من الثاني، وإما أن يكون خبراً عن الثاني وحذف خبر الأول.

(٤) قوله: «قائم» خبر عن أحدهما، وخبر الآخر محذوف، ولا يكون خبراً عنهما لأنه مفرد.

(٥) أي في المثال: لا رجلٌ ولا امرأة في الدار.

(٦) فهو مرفوع إذا أعربت «رجل» مبتدأً، ولا: مهملة، ومنصوب إذا جعلت «لا» عاملة عمل ليس.

(٧) العاملان هما: المبتدأ بعد «لا» المهملة، ولا: العاملة.

(٨) أي بفتح الحاء من «مصاييح».

(٩) وتكون «لا» نافية للجنس عاملة فيه، وهذا هو الاحتمال الأول.

(١٠) واحتمل كون الفتحة على الحاء علامة إعراب، و«مصاييح» معطوف على لفظ «من زيت»، فهو

مجرور مثله وعلامة الجر الفتحة فهو ممنوع من الصرف، وتكون «لا» غير عاملة.

(١١) أي: ما فيها من زيتٍ ولا مصاييح.

(١٢) ويكون لفظ «مصاييح» اسم «لا».

(١٣) ويكون «مصاييح» معطوفاً على محل «زيت»؛ إذ هو مجرور لفظاً مرفوع محلاً على الابتداء.

وأما^(١) قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ وَلَا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرَ﴾^(٢) فظاهر الأمر جواز كون «أصغر» وأكبر» معطوفين على لفظ^(٣) «مثقال»، أو على محله^(٤)، وجواز كون «لا» مع الفتح تبرئة^(٥)، ومع الرفع^(٦) مهيمة، أو عاملة^(٧) عمل «ليس».

ويقوي العطف^(٨) أنه لم يُقرأ في سورة «سبا» في قوله سبحانه وتعالى:

(١) كذا في المخطوطات «وأما»، وفي طبعة الشيخ محمد ومبارك: «فأما»، ومثله في حاشية الأمير. والمتن عند الدسوقي كما ورد في المخطوطات.

(٢) الآية: ﴿وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ وَمَا تَتْلُوا مِنْهُ مِنْ قُرْآنٍ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ وَمَا يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ وَلَا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرَ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ يونس ٦١/١٠.

(٣) قال: على لفظ «مثقال» وهو مجرور بمن. وعطف «أصغر وأكبر» على المجرور، وهما مفتوحان لأنهما ممنوعان من الصرف.

(٤) هذا على قراءة «ولا أصغر من ذلك ولا أكبر» وهي قراءة الرفع، و«لا» زائدة للتوكيد.

وقرأها بالرفع حمزة ويعقوب وخلف والأعمش وسهل والمفضل.

وتخريج الرفع أنه بالعطف على موضع «مثقال»؛ لأن «من» زائدة، و«مثقال» مرفوع بـ «يعزب».

وذهب الزمخشري إلى أن الرفع على الابتداء.

وانظر القراءة في البحر ١٧٤/٥، والسبعة ٣٢٨، ومعاني الأخفش ٣٤٦، والإتحاف ٢٥٢،

وإعراب القراءات السبع وعللها ٢٧٠/١، وحاشية الشهاب ٤٣/٥ - ٤٤، والمحرر ١٧٣/٧.

وانظر كتابي «معجم القراءات» ففيه تفصيل وبيان لا يتسع لهما المقام هنا.

(٥) وتكون الجملة مستأنفة، ويكون الوقف على قوله: «ولا في السماء»، وقد ذهب إلى هذا فيها

الزجاج، وتابعه الزمخشري.

(٦) أي إذا كانت عاملة عمل إن فإنها أهملت لتكرارها، وجاء «أصغر» وما بعده بالرفع على الابتداء.

(٧) و«أصغر» اسمها، وما بعدها عطف عليه.

(٨) العطف على لفظ «مثقال» أو على المحل في سورة يس.

﴿عَلِمَ الْغَيْبُ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ﴾^(١) الآية، إلا بالرفع^(٢) لما لم يُوجَد الخفضُ في لفظ «مِثْقَالُ»، لكن يُشكِلُ^(٣) عليه أنه يفيد ثبوت^(٤) العزوبِ عند ثبوت^(٥) الكتابِ، كما أنك إذا قلت: «ما مررت برجل إلا في الدار» كان إخباراً بثبوت مرورك برجل في الدار، وإذا امتنع هذا^(٦) تعيّن أن الوقف^(٧) على «في السماء»، وأن ما بعدها^(٨) مُستأنف.

وإذا ثبت ذلك^(٩) في سورة «يونس» قلنا به في سورة «سبأ»، وأن الوقف على «الأرض». وأنه^(١٠) إنما لم يجيء فيه الفتح اتباعاً للنقل^(١١)، وجوّز بعضهم العطف

(١) الآية: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَأْتِينَا السَّاعَةُ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ عَلِيمُ الْغَيْبِ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَلَا أَصْغَرُ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرُ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ سورة سبأ ٣/٣٤.

(٢) أي برفع «مِثْقَالُ»، ولذلك جاء العطف عليه بالرفع في «أصغر...».

(٣) أي على التخريج على العطف في سورة يونس.

(٤) قال الدسوقي: «أي لأن المعنى لا يخفى على ربك من شيء إلا في الكتاب».

أي: فإذا ثبت في الكتاب خفي على الله، وهذا محال» الحاشية ٢٥١/١، وانظر البحر ١٧٤/٥.

(٥) أي عند الثبوت في الكتاب.

(٦) أي العطف؛ لأنه يؤدي إلى مُحال.

(٧) وقد تمّ الكلام على هذا الوقف.

(٨) وهو قوله تعالى: «ولا أصغر من ذلك ولا أكبر» على الفتح لا التبرئة، وعلى القراءة الثانية بالرفع

«ولا أصغر...» لا: مهملة، وما بعدها مبتدأ، أو «لا» عاملة عمل ليس، وما بعدها اسمها، والجملة استئنافية.

(٩) أي الاستئناف وامتناع العطف.

(١٠) هذا جواب عما يقال إذا كان مستأنفاً كان المناسب قراءة «أصغر وأكبر» بالوجهين: أي الفتح

والرفع. انظر الدسوقي ٢٥١/١.

(١١) أي اتباعاً للمنقول في هذه القراءة وهو الرفع، وليس لأن الجرّ لم يأت في لفظ «مِثْقَالُ».

فيهما^(١) على ألا يكون معنى «يَعْزُب» يخفى، بل يخرج إلى الوجود.

- الوجه الثالث^(٢) :

أن تكون عاطفة، ولها ثلاثة شروط :

- أحدها^(٣) : أن يتقدّمها إثبات ك «جاء زيد لا عمرو»، أو أمر ك «أضرب زيدا لا عمراً».

قال سيبويه^(٤) : «أو نداء، نحو: «يا بن^(٥) أخي لا ابن عمي»، وزعم^(٦) ابن

(١) أي في آتي يونس وسبأ.

قال الشمني: «وجوز بعضهم العطف في سورة سبأ بناء على أن الضمير في «عنه» للغيب، وأنّ المثبت في اللوح، خارج عنه لظهوره على الكاتبين له، فيكون المعنى لا ينفصل عن الغيب شيء إلا مسطوراً في اللوح» الحاشية ٤٧/٢.

(٢) ذكر في بداية حديثه أن «لا» على ثلاثة أوجه، وأنّ الأول أن تكون نافية، وهي عنده على خمسة أوجه، وقد ذكر اثنين منها: لا النافية للجنس عاملة عمل إنّ، ولا العاملة عمل ليس، وهو الوجه الثاني.

وهذا هو الوجه الثالث من أوجه «لا» وهو العطف.

(٣) هذا النص منقول من الجنى الداني للمراي، انظر ص/٢٩٤.

وانظر مع الهوامع ٢٦٠/٥ - ٢٦١.

(٤) في الكتاب ٣٠٥/١ «وتقول: يا زيد وعمرو، ليس إلا لأنهما قد اشتركا في النداء، وكذلك: يا زيد وعبد الله، يا زيد لا عمرو، ويا زيد أو عمرو؛ لأن هذه الحروف تُدخِلُ الرفع في الآخر كما تُدخِلُ في الأول، وليس ما بعدها بصفة، ولكنه على «يا». وانظر الارتشاف/١٩٩٦.

(٥) في م/٥ «يا بن أُمي...».

(٦) هو أبو جعفر محمد بن سعدان الضرير الكوفي النحوي المقرئ، ولد سنة إحدى وستين ومئة، كان ثقة، وكان يقرأ بقرأة حمزة، وقد أخذ القراءات عن أهل مكة والمدينة والشام والكوفة والبصرة، ونظر في الاختلاف، وصنف كتاباً في النحو، وآخر في القراءات.

مات يوم عيد الأضحى سنة إحدى وثلاثين ومئتين.

انظر بغية الوعاة ١١١/١، وغاية النهاية ١٤٣/٢.

سعدان^(١) أن هذا ليس من كلامهم.

- الثاني^(٢): «لَا تَقْتَرَنَ بِعَاطِفٍ، فَإِذَا قِيلَ: «جَاءَنِي زَيْدٌ لَا بَلْ عَمْرُو» فَالْعَاطِفُ «بَلْ»^(٣)، و«لَا» رَدٌّ لِمَا قَبْلَهَا، وَلَيْسَتْ عَاطِفَةً، وَإِذَا قِيلَ: «مَا جَاءَنِي زَيْدٌ وَلَا عَمْرُو» فَالْعَاطِفُ الْوَائِي، و«لَا» تَوْكِيدٌ لِلنَّفْيِ.

وفي هذا المثال مانع آخر من العطف بـ «لَا»، وهو تقدُّمُ النفي، وقد اجتمع^(٤) أيضاً في ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾^(٥).

(١) قال أبو حيان بعد كلام ابن سعدان: «وهذه شهادة على نفي، والظن بسيبويه أنه لم يذكره في كتابه إلا وهو مسموع». وفي الارتشاف/١٩٩٦: وزعم ابن سعدان أن العطف بـ «لَا» على منادى ليس في كلام العرب». وانظر همع الهوامع ٢٦١/٥.

(٢) من شروط كون «لَا» عاطفة.

(٣) ذكر فيما سبق في «بَلْ» أنَّ «لَا» تُزَادُ قَبْلَهَا لِتَوْكِيدِ الْإِضْرَابِ بَعْدَ الْإِيجَابِ، وَتَعْقِبُهُ الدَّمَامِينِي فِي هَذَا فَذَكَرَ أَنَّ مَا ذَكَرَهُ هُنَا مُعَارِضٌ لِقَوْلِهِ فِي فَصْلِ «بَلْ» مِنْ حَرْفِ الْبَاءِ إِنْ «لَا» يُزَادُ قَبْلَهَا لِتَوْكِيدِ الْإِضْرَابِ بَعْدَ الْإِيجَابِ وَلِتَوْكِيدِ تَقْرِيرِ مَا قَبْلَهَا بَعْدَ النَّفْيِ.

وكان للشمني تعليق على الموضع السابق في «بَلْ» ورَّدَ لاعتراض الدماميني.

انظر حاشية الشمني ٤٧/٢ وارجع إلى ٢٣٤/١ «بَلْ»، من الحاشية نفسها.

(٤) أي العاطفات: الواو و«لَا»، أو العطف والنفي، فقد تقدَّم النفي بغير.

(٥) سورة الفاتحة: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ * صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ ٦ - ٧.

والعاطف في الآية الواو لا «لَا»؛ لأنها سبقت بعاطف وهو الواو، وسبقت بالنفي وهو «غير».

قال المرادي: «ولا يعطف بها بعد نفي ولا نهي» الجنى الداني/٢٩٤.

- والثالث: أن يتعاند^(١) مُتَعَاظِفَاهَا^(٢)، فلا يجوز «جاءني رجل لا زيد»؛ لأنه يصدق على «زيد» اسم الرجل، بخلاف «جاءني رجل لا امرأة». ولا يمتنع العطفُ بها على معمول الفعل الماضي^(٣) خلافاً للزجاجي؛ أجاز «يقوم زيد لا عمرو»، ومنع «قام زيد لا عمرو». وما منعه مسموع، فَمَنْعُهُ مَدْفُوعٌ، قال امرؤ القيس^(٤):

كَأَنَّ دُثَاراً حَلَقَتْ بِلَبُونِهِ عُقَابٌ تَنْوَفِي لَا عُقَابُ الْقَوَاعِلِ

(١) ذكر هذا الشرط السهيلي والأبدي وأبو حيان. انظر همع الهوامع ٢٦١/٥.

ومعنى المعاندة أن يكون أحدهما لا يصدق على الآخر.

وفي حاشية الشمني: «أي لا يجتمعان في الصدق، فلا يجوز جاءني رجل لا زيد، ذكر هذا الشرط أبو حيان وسبقه إلى ذلك السهيلي في نتائج الفكر، والأبدي في شرح الجزولية» انظر ٤٧/٢. وقال أبو حيان: «وشرط عطف الاسم بلا أن يكون ما بعدها غير صالح لإطلاق ما قبلها عليه، فلذلك لا يجوز: قام رجل لا زيد، ولا: أمر برجل لا عاقل...»، الارتشاف/ ١٩٩٧.

(٢) وفي م/٥ «يتعاهد متعاطفياً» كذا!!.

(٣) في الجني الداني/ ٢٩٥ «ومنع قوم العطف بـ «لا» على معمول فعل ماضٍ نحو: قام زيد لا عمرو، والصحيح جوازه قال امرؤ القيس...».

وفي الارتشاف/ ١٩٩٧ ذكر جواز ذلك عند الجمهور.

وفي الهمع ٢٦١/٥ - ٢٦٢ «ومنع قوم العطف بها على معمول ماضٍ، فلم يجيزوا «قام زيد لا عمرو» مع إجازتهم ذلك في المضارع، قالوا: لأنها تكون نافية للماضي، ونفي الماضي لا يجوز، وما جاء منه حُفْظٌ، ولم يُقَسَّ عليه، وقيل: لأن العامل مقدَّر بعد العاطف، ولا يقال: لا قام عمرو، إلّا على الدعاء.

وقال ابن هشام: وهو مردود؛ فإنه لو توقفت صحة العطف على تقدير العامل بعد الحرف لأمتنع: ليس زيد قائماً ولا قاعداً».

وانظر شرح الرضي ٣٧٨/٢.

(٤) لما نزل امرؤ القيس على خالد بن سدوس النبهاني الطائي أغار على إبله باعث بن حويص الطائي. =

دِثَار: اسم راعٍ، وحَلَقْتُ: ذهبت، واللَّبُون: نُوقٌ^(١) ذوات لبن، وتَثَوَفَى: جبلَّ عالٍ، والقواعل: جبال صغار.

وقوله^(٢): «إن العامل مُقَدَّر بعد العاطف، ولا يُقال: «لا قام عمرو»^(٣)، إلا على الدعاء» مردودٌ بأنه لو توقفت صحة العطف على صحة تقدير العامل بعد العاطف لامتنع^(٤) «ليس زيد قائماً ولا قاعداً».

الوجه الرابع^(٥): أن تكون جواباً مناقضاً لـ «نعم»، وهذه^(٦) تُحذفُ الجملُ بعدها

= والشاهد في البيت هو أنَّ «لا» في قوله «لا عقابٌ...» عطفت على معمول الفعل الماضي، وهو «عقابٌ» المتقدم.

وفيه ردٌّ على من منعه وهو الزجاجي. وقد ضعَّف رأيه هذا الأندلسي في شرح الجزولية، واستشهد بالبيت.

ودثار: هو راعي إبل امرئ القيس.

انظر البيت في شرح البغدادي ٣٨٣/٤، وشرح السيوطي ٦١٦/٢، والجنى الداني ٢٩٥، والخزانة ٤٧١/٤، والديوان ٩٤، شرح الرضي ٣٧٨/٢.

(١) اعترض الدماميني على المصنّف بأنه يحتمل أن يكون المراد بلبونه واحدة لا غير، وليس في اللفظ ما يدفعه. وتعقَّب البغدادي الدماميني، وذكر أن كلامه ناشئ من عدم اطلاعه على منشأ الشعر. انظر شرح البغدادي ٣٨٤/٤.

(٢) أي قول الزجاج في عِلَّة منع: قام زيد لا عمرو.

(٣) ولما كان لا يصح مثل هذا بتقدير «قام» بعد «لا» فإنه لا يصح مثل هذا العطف على معمول الفعل الماضي إلا إذا كان دعاءً نحو: لا عَفَرَ اللَّهُ لزيد، والدعاء ليس مراداً في هذا المثال، وهذا يقتضي العطف بلا على معمول الماضي؛ وفيه إلباس الخبر بالإنشاء. انظر الدسوقي ٢٥٢/١.

(٤) قال الأمير: «... لأنه لم يُفْهَد مباشرةً ليس للا، وبالجملة لا نُسَلِّمُ أنَّ العطف على نية تكرار العامل، على أنه يُعْتَقَرُ في التابع، وليس المقدَّر كالثابت من كل وجه». انظر الحاشية ١٩٧/١.

(٥) من أوجه «لا» النافية.

(٦) أي «لا» النافية.

كثيراً، يُقال: «أجاءك زيد؟» فتقول: «لا»، والأصل: لا، لم يجيء^(١).
والخامس^(٢): أن تكون على غير ذلك^(٣)، فإن كان ما بعدها جملة اسمية صدرها معرفة أو نكرة ولم تعمل^(٤) فيها، أو فعلاً ماضياً لفظاً أو تقدير^(٥)اً، وجب تكرارها^(٦). مثال^(٧) المعرفة: ﴿لَا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ﴾^(٨) وإنما لم تكرر في^(٩) «لَا نَوَلُّكَ»^(١٠) أن تفعل لأنه بمعنى: لا

(١) قالوا: «قولك: لم يجيء، بيان لمعنى «لا»، وليس من باب نفي النفي».

(٢) وهو الوجه الأخير من أوجه «لا» النافية، على ما ذكره المصنف في بداية حديثه عنها.

(٣) حصّر مدخولها على ما يلي:

مفرد أو جملة، والجملة: اسمية أو فعلية، والاسمية صدرها معرفة أو نكرة، والفعلية ماضوية أو مضارعة، انظر الدسوقي ٢٥٢/١.

وقوله على غير ذلك: أي عاملة عمل إن، أو عمل ليس، أو مناقضة لنعم.

(٤) أي ولم تعمل «لا» في النكرة، ولا يُعاد الضمير على «معرفة» لأنها لا تعمل فيها.

(٥) في م/٢ وه والمطبوع «وتقدير».

(٦) أي وجب تكرارها وإهمالها.

(٧) بدأ المصنف بذكر الشواهد والأمثلة لما تدخل عليه «لا» وتكرر فيه، فبدأ بالجملة الاسمية، التي صدرها معرفة كما في الآية.

(٨) تنمة الآية: ﴿وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ سورة يس ٤٠/٣٦.

فالتكرار واجب لأنها داخلة في الموضعين على جملة اسمية صدرها معرفة وهي الشمس والليل.

(٩) نولك: مصدر مؤول بالمفعول، أي ليس متناولك ولا مفعولك...

وقال الرضي: «وأجاز أبو العباس وابن كيسان عدم تكرار لا في المواضع الثلاثة [المعرفة، المفعول، المنكر]... وأجيب بأن قولهم: لا نولك أن تفعل كذا بمعنى لا ينبغي لك أن تفعله، فهي في المعنى هي الداخلة على المضارع وتلك لا يلزم تكريرها، والنول مصدر بمعنى التناول، وهو ههنا بمعنى المفعول أي: ليس متناولك ومأخوذك هذا الفعل، أي لا ينبغي أن تأخذه وتتناوله».

انظر شرح الكافية ٢٥٨/١.

(١٠) جاء الضبط في الارتشاف بفتح اللام، وهو غير الصواب، انظر ص/١٣٠٩. وانظر الكتاب ٣٥٧/١.

ينبغي لك، فحملوه على ما هو بمعناه، كما فتحوافي^(١) «يَذَرُ» حملاً على «يَدَعُ»؛ لأنهما بمعنى، ولولا أن الأصل في «يَذَرُ» الكسر لما حُذِفَت الواو كما لم تُحذف من «يُوجَلُ».

ومثال النكرة التي لم تعمل فيها «لا»^(٢) ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزِفُونَ﴾^(٣) والتكرار^(٤) هنا واجب، بخلافه^(٥) في: ﴿لَا لَغْوٌ فِيهَا وَلَا تَأْسِيرٌ﴾^(٦).

ومثال^(٧) الفعل الماضي: ﴿فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى﴾^(٨)، وفي الحديث: «فإن المُنْبِتَ لا أرضاً قطع ولا ظهراً أبقى»^(٩).

(١) أي عين الفعل وهو الذال، مع أنه في الأصل من وذر يوذر بكسر العين في المضارع، وقد حذفت واو المثال في المضارع، ثم فتحت عينه مع أنه ليست عينه أو لامة حرف حلق، وكان ذلك حملاً على «يَدَعُ»، فقد فتحت الدال مراعاة لحرف الحلق فيه.

(٢) «لا» مثبتة في م/٢، وسقطت من بقية المخطوطات، وهي مثبتة في المطبوع.

(٣) الصافات ٤٧/٣٧، وقبلها: ﴿يُطَافُ عَلَيْهِمْ بِكَايَسٍ مِنْ مَّعِينٍ * بَيْضَاءَ لَذَّةٍ لِلشَّارِبِينَ * لَا فِيهَا﴾.

(٤) وجب التكرار لتقدم معمول خبر النكرة، حيث بطل عمل «لا»، وإذا بطل العمل وجب التكرار. وفي م/٤، والمطبوع «فالتكرار».

(٥) أي بخلاف التكرار الذي يكون فيه خبر النكرة غير مُقَدَّم؛ إذ يصح أن تكون «لا» عاملة، ويصح أن تكون مهملة وما بعدها مبتدأ، ومن ثم يكون التكرار جائزاً لا واجباً.

(٦) الآية: ﴿يَنْزِعُونَ فِيهَا كَأْسًا لَا لَغْوٌ فِيهَا وَلَا تَأْسِيرٌ﴾ الطور ٢٣/٥٢.

قال أبو جعفر النحاس: «فالرفع من جهتين: إحداهما أن يكون «لا» بمنزلة «ليس»، والأخرى أن ترفع بالابتداء...» إعراب النحاس ٣/٣٥٣، وانظر معاني القرآن للزجاج ٥/٦٣.

(٧) ذكر مثلاً للجملة الاسمية، ومدخولها فيهما معرفة ثم نكرة، وانتقل هنا إلى دخولها على الجملة الفعلية.

(٨) سورة القيامة ٣١/٧٥.

(٩) المنبت: المنقطع، وقد دخلت «لا» هنا على الفعل الماضي؛ إذ التقدير فيه: لا قطع أرضاً ولا أبقى ظهراً، والمراد بالظهر الدابة.

قال الشمني: «والحديث وارد في الرفق في الأعمال الصالحة، وأن المبالغة فيها تؤدي إلى ملالها، وتركها، فيكون صاحبها كمسافر انقطع عن رفقته، فإن أجهد راحلته وقف، فلا هو وصل إلى =

وقول الهذلي^(١): «كَيْفَ أَغْرَمَ مَنْ لَا شَرْبَ، وَلَا أَكَلَ، وَلَا نَطَقَ، وَلَا اسْتَهْلَ». وإنما تُرِكَ التكرارُ في^(٢) «لَا شَلَّتْ يَدَاكَ»، و«لَا فَضَّ اللَّهُ فَاكَ»،

= مقصوده، ولا هو أبقي راحته» الحاشية ٤٧/٢ - ٤٨.

وروى الحديث البزار عن جابر. وانظر الجامع الصغير/١٥١ وهو بتمامه: «إن هذا الدين متين، فأوغل فيه برفق فإن المنبت...».

(١) قصة الحديث أن امرأتين كانتا تحت حمل بن النابغة الهذلي، ضربت، فرمت إحداهما الأخرى بحجر، وقيل: ضربتها بعمود الفسطاط فقتلتها وما في بنطها، فاختصموا إلى رسول الله ﷺ، فقضى أن دية جنينها غرة عبد أو وليدة، وقضى بدية المرأة على عاقلتها وورثها ولدها ومن معهم، فقال زوجها حمل هذا القول، وتمتته: «فمثل ذلك يُطَلَّ» فقال رسول الله ﷺ: «إنما هذا من إخوان الكهان، من أجل سجعه الذي سَجَعَ». والحديث من رواية أبي هريرة، ومعنى: استهْلَ: بكى، أو صرخ، ومعنى: يُطَلَّ: يُهْدَرُ دمه.

انظر صحيح مسلم بشرح النووي ١٧٧/١ «دية الجنين»، وفتح الباري ٢١٨/١٢ - ٢١٩، «باب جنين المرأة»، وفي المقدمة/٣٢٧ «كتاب المرضى والطب ذكر ابن حجر أن الضاربة هي أم عفيف بنت مسروح، والمضروبة هي مليكة بنت عويمر. وذكر أنه رواه أحمد في مسنده. والشاهد في نص الحديث دخول «لا» على الفعل الماضي في الأفعال الأربعة. وعلى هامش م/٤ رواية مختلفة مفادها أن امرأة أفرعها الهذلي فأسقطت جنيناً، فاستغذت عليه، فأغرم عبداً أو أمةً فقال ما قال.

وفي م/١ جاء ضبط آخر الأفعال بالسكون، وهو ضبط غريب، إلا أن يكون على الوقف على كل فعل فلا غرابة.

(٢) ترك التكرار فيهما لأنهما جملتان مستقلتان، وليس جملة واحدة، ثم إن «لا» فيهما تفيد الدعاء، والفعل مستقبل من حيث المعنى، وسيذكره المصنف بعد قليل. وفضَّ الله فاه: نثر أسنانه، وكل شيء كسرتة فقد فضضته.

وفي الحديث: «لا يفضض الله فاك»، ومعناه لا يكسر الله أسنانك، فحذف المضاف، وقيل معناه: لا يسقط الله أسنانك.

ويقال في الدعاء أيضاً لَا تَشَلِّلْ يَدُكَ، وذكر الفراء أنه لا يقال: لَا شَلَّتْ يَدُكَ على البناء للمفعول، =

وقوله^(١):

[أَلَا يَا أَسْلَمِي يَا دَارَ مَيِّ عَلَى الْبَلَى] وَلَا زَالٌ مُنْهَلًا بِجَرِّ عَائِكَ الْقَطْرُ

وقوله^(٢):

لَا بَارَكَ اللَّهُ فِي الْغَوَانِي هَل يُضْبِحْنَ إِلَّا لَهُنَّ مُطْلَبٌ؟

لأنَّ المراد الدعاء، فالفعل مستقبل في المعنى، ومثله في عدم وجوب التكرار بعدم قصد الماضي إلا أنه ليس دعاءً قولك^(٣): «والله لا فعلتُ كذا»،

= وذكر ثعلب أن «شُلَّت» لغة رديئة، و«شَلَّت» لغة فصيحة. وقال ابن الأثير: يقال شَلَّت يده تَشَلُّ شَلًّا، وَلَا تُضْمُّ الشين.

وانظر أمالي الشجري ٢/٢٢٦.

(١) قائل البيت ذو الرمة، وصدره ما أثبتته بين معقوفين.

والجرعاء: أرض لينة لا يبلغ ترابها أن يكون رملاً، والقطر: المطر.

والشاهد فيه أن «لا» في «ولا زال» أريد بها الدعاء، ولذلك لم تتكرر.

انظر شرح الشواهد للبغدادى ٤/٣٨٥، وشرح السيوطي ٢/٦١٧، وأوضح المسالك ١/١٦٥،

وشرح ابن عقيل ١/٢٦٦، والكامل ١٩٠، والعيني ٢/٦، وشرح الأشموني ١/١٨١، وتوضيح

المقاصد ١/٢٩٦، الديوان ١/٢١١.

(٢) البيت لعبدالله بن قيس الرقيات من قصيدة يمدح بها عبدالملك بن مروان،

والشاهد فيه عدم تكرار «لا» لأنها تفيد الدعاء.

وحركت ياء الغواني بالكسر للضرورة، فأجروه على الأصل وكان الأصمعي ينشده: لا بارك الله في الغواني فهل.

وعلى هذه الرواية لا ضرورة فيه، ورواية الديوان: الغواني فما بسكون الياء.

والغانية: التي استغنت بجمالها عن الزينة. ومُطْلَب: من اطلب، أي: تكلف الطلب، أي يطلبين

الرجال، أو يطلبهن الرجال، وقالوا: هن اللواتي لا تثبت مودتهن لأحد، أي: سريعات الصُّرْم.

انظر شرح الشواهد للبغدادى ٤/٣٨٦، وشرح السيوطي ٢/٦٢٠، الكتاب ٢/٥٩، المفصل/

٣٨٦، الأصول لابن السراج ٣/٤٤٢، الديوان ٣، الكامل ٣/١٤٠٩، الخصائص ١/٢٦٢،

٢/٣٤٧، أمالي الشجري ٢/٢٢٦، المحتسب ١/١١١، المنصف ٢/٦٧.

(٣) فهذا مستقبل معنى، وإن كان ماضي اللفظ.

وقول الشاعر^(١):

حَسْبُ المحبين في الدنيا عذابهم تالله لا عذبْتُهم بعدها سَقَرُ
وشدَّ تَرَكُ التكرار في قوله^(٢):

لا هُمَّ إنَّ الحارث بن جَبَلَه
زنا على أبيه ثم قتله
وكان في جاراته لا عهد له
وأَيُّ أمرٍ سيئٍ لا فعَلَه

زنا بتخفيف النون،

(١) قائله المؤمل بن أميل المحاربي، من قصيدة قالها في امرأة من أهل الحيرة يقال لها هند، وكان يهواها.

والشاهد فيه أن «لا» لم تتكرر في الماضي مع القسم لأنه مستقبل في المعنى؛ إذ التقدير: لا تعذبهم في الآخرة.

والمؤمل: هو أميل بن أسيد المحاربي، كوفي من مخضرمي الدولتين: الأموية والعباسية، وكانت شهرته في العباسية أكثر لأنه من الجند المرتزقة معهم.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣٩١/٤، والخزانة ٥٢٢/٣، وانظر ٢٢٨/٤.

(٢) هذه أبيات من مشطور الرجز لابن العفيف العبدي، وقيل: لعبدالمسيح بن عسلة. وذكر الخطيب التبريزي أنها للحارث بن العفيف أخي بني سلمة يهجو بها الحارث بن جبلة الغساني، وحمله على هجوه المنذر بن ماء السماء.

وقوله: زنى على أبيه، أي: زنى بامرأته، وقالوا: والأصل: زنى، وهو من زنا، وقوله: لا هم: أصله: اللهم، والعهد: الذمة والحرمة، وكان إذا أعجبه امرأة اغتصبها.

والشاهد فيه أن «لا» هنا غير مكررة وهي مع الماضي، وهذا شاذ.

قال ابن السجري: «الثامن: أنهم استعملوها بمعنى «لم» فألزموها الماضي كقوله تعالى: ﴿فلا صدق ولا صلى﴾، أي: لم يصدق ولم يصل...»

ومن ذلك قول الآخر: لا هم...»

كذا رواه يعقوب^(١)،

وأصله^(٢): زناً، بالهمز بمعنى «ضيق»، ورُوي بتشديدها، والأصل: زنى بامرأة أبيه، فحذف المضاف^(٣)، وأناب «على»^(٤) عن الباء.

وقال أبو خراش الهذلي، وهو يطوف بالبيت^(٥):

إِنْ تَغْفِرَ اللَّهُمَّ تَغْفِرْ جَمًّا
وَأَيُّ عَبْدٍ لَكَ لَا أَلَمَّا

= وانظر شرح البغدادي ٣٩٢/٤، وشرح السيوطي ٦٢٤/٢، الجني الداني ٢٩٨/٢، والخزانة ٢٢٩/٤، الكشف ٣٣٩/٣، وأمالى الشجري ٩٤/٢، ٢٢٨، وشرح المفصل ١٠٩/١، ١٠٨/٨، وإصلاح المنطق ١٥٣/١، الإنصاف ٧٧/١.

(١) هو يعقوب بن السكيت.

وتعقب البغدادي المصنّف، فذكر أن ما جاء عنده من قوله: زنى بتخفيف النون إلى قوله «عن الباء» هو خلاف ما قاله يعقوب، ثم نقل نصه: يقال: «قد زناً عليه مثقلة مهموز إذا ضيق عليه، والزناء: الضيق... وكان أصله: زناً بالهمز فتركه للضرورة، وقد زناه من التزنية...» انظر شرح البغدادي ٤/٣٩٣، وفي الخزانة ٢٩٩/٤ «قد خلط ابن هشام في المغني فنسب المخفف إلى يعقوب بن السكيت».

(٢) المضاف هو «امرأة»، واعتراض الشيخ الدردير عليه بأن زناً بالتشديد معناه ضيق، وأما زناً على وزن ضرب فلم يوجد في اللغة بل الموجود زنى، ومعناه: فعل الفاحشة فكان الواجب أن يقول: زنى بالتخفيف معناه فعل الفاحشة بامرأة أبيه، وروي بتشديدها ومعناه ضيق... انظر النص في حاشية الدسوقي ٢٥٣/١. وانظر حاشية الأمير ١٨/١.

«قال: وقد انقلب الكلام على المصنّف سهواً» وانظر تعقب الدماميني في الشمني ٤٨/٢.

(٣) أناب على عن الباء في «زنى على أبيه» لأنه ضمن الفعل معنى التعدي أي تعدّى على أبيه بالزنى.

كذا عند الدماميني. وقال الشمني: «وأقول، لا يخفى ما فيه من التكلف» الحاشية ٤٨/٢.

وقال الأمير: «وعدها بعلی لتضمنه معنى العدا» الحاشية ٩٨/١.

(٤) الرجز لأمية بن أبي الصلت الثقفي، وقد تمثّل به أبو خراش وهو يطوف بالبيت قال البغدادي: «وقد اشتهر هذا البيت لأبي خراش الهذلي، وأورده ابن الشجري في أماليه...» وقد فحصت عن هذا =

وأما قوله سبحانه وتعالى: ﴿فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ﴾^(١) فَإِنَّ «لا»^(٢) فيه مكررة في المعنى، لأن^(٣) المعنى^(٤) فلا فَك رَقَبَةً، ولا أَطْعَمَ مَسْكِينًا؛ لأن ذلك تفسير للعقبة، قاله الزمخشري.

وقال الزجاج^(٥): «إِنَّمَا جاز لأنَّ ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ معطوف عليه،

= الشعر في شعر أبي خراش في كتب «أشعار الهذليين» جمع السكري فلم أحده... وقوله: لا ألما: أي: لم يلَمْ بمعصية، وأَلَمَ: إذا فعل اللَّمَم، وهي صغار الذنوب. والشاهد في قوله هذا أن مجيء «لا» في قوله «لا ألما» غير مكررة شاذًّا أيضًا؛ لأن الفعل «أَلَمَ» ماضٍ لفظًا ومعنى.

وترجمة أبي خراش تقدمت في باب «على». وأمية بن أبي الصلت من ثقيف، وكان قد قرأ الكتب المتقدمة، ورغب عن عبادة الأوثان، وكان يخبر أن نبيًّا قد أطلَّ زمانه، وكان يؤمِّل أن يكون ذلك النبي، فلما بلغه خروج النبي ﷺ كفر به حسدًا، ولما أنشد النبي شعره قال: «آمن قلبه وكفر لسانه».

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣٩٧/٤، والخزانة ٣٥٨/١، وشرح السيوطي ٦٢٥/٢، والجنى الداني ٢٩٨/، الأزهية ١٦٨/، أمالي الشجري ١٤٤/١، ٢٢٨/٢، الإنصاف ٧٦/١، الديوان ١١٤، والتاج واللسان/لمم، جمم، العين ٣٢١/٨.

(١) سورة البلد ١١/٩٠.

(٢) قال الزمخشري: «فإن قلت: قلما تقع «لا» الداخلة على الماضي إلا مكررة... فما لها لم تكرر في الكلام الأفصح؟ قلت: هي متكررة في المعنى، لأن معنى: فلا اقتحم العقبة. فلا فك رَقَبَةً ولا أطعم مسكينًا، ألا ترى أنه فسّر اقتحام العقبة بذلك؟» الكشف ٣٣٩/٣ - ٣٤٠، وانظر البحر المحيط ٤٧٦/٨.

(٣) في م/٥ «فإن».

(٤) إشارة إلى الآيتين ﴿فَكَ رَقَبَةٍ * أَوْ إِطْعَمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ﴾ البلد ١٣/٩٠ - ١٤.

(٥) نقل الزمخشري نص الزجاج بعد حديثه المتقدم. وقوله: إنما جاز: أي ترك التكرار، وانظر معاني

القرآن للزجاج ٣٢٩/٥ قال: «والمعنى في فلا اقتحم العقبة - موجود أن «لا» ثانية كأنها في الكلام؛ لأن قوله «ثم كان من الذين آمنوا» تدل على معنى: «فلا اقتحم العقبة ولا آمن».

وانظر البحر المحيط ٤٧٦/٨.

وداخل في النفي، فكأنه^(١) قيل: فلا أقتحم ولا آمن^(٢)، ولو صحَّ^(٣) لجاز^(٤) «لا أكل زيد وشرب»، وقال^(٥) بعضهم: «لا» دعائية^(٦)، دعاء عليه ألا يفعل خيراً، وقال آخر: تحضيض، والأصل: فألاً^(٧) اقتحم،

(١) في م/٥ «وكأنه».

(٢) نقل المصنّف هنا معنى كلام الزجاج ولم ينقل نصّه.

(٣) ظاهر ردّ المصنّف هنا أنه على الزجاج، غير أن ما يرد على الزجاج يرد على الزمخشري، وذهب إلى هذا الدماميني، وأنه لا وجه لتخصيص الزجاج بالرد عليه.

وتعقبه الشمني فقال: «وأقول: لا وجه لكون هذا ردّاً لمقالة الزمخشري؛ لأن حاصل مقاله أن نفي الفعل بلا، وتفسيره بفعلين بمنزلة تكرار «لا»، وحاصل مقالة الزجاج أن نفي الفعل بلا وعطف فعل عليه بمنزلة تكرار «لا». وظاهر أن لا أكل زيد وشرب من قبيل ما قاله الزجاج لا من قبيل ما قاله الزمخشري» الحاشية ٤٩/٢.

(٤) أي ولو صحَّ ما قاله الزجاج من أن العطف على المنفي يكفي ليكون بمنزلة التكرار لصح المثل الذي ذكره المصنّف: لا أكل زيد وشرب، فإن شرب عطف على أكل فالتكرار معنوي، وهذا لا يكفي لتقدير «لا» قبل شرب مكررة، وعلى ذلك فلا يصح كلام الزجاج.

(٥) النص لشيخه أبي حيان، قال: «الظاهر أن «لا» للنفي، وهو قول أبي عبيدة والفراء والزجاج...، وقيل: هو جار مجرى الدعاء كقوله: لا نجا ولا سلم، دعاء عليه ألا يفعل خيراً، وقيل هو تحضيض بألا [كذا!]. ولا نعرف أن «لا» وحدها تكون للتحضيض وليس معها الهمزة» البحر ٤٧٦/٨.

ونصّ المصنّف هو نص شيخه لا زاد ولا نقص.

(٦) والتي يجب تكرارها، هي لا النافية المحضة، وأما التي فيها معنى الدعاء فلا تكرر؛ لأن الدعاء لا يكون إلا مستقبلاً.

ونقل الدسوقي عن الدماميني قوله: «هذا وجه ظاهر الحسن لا غبار عليه، فكان الأولى تقديمه على غيره من الأقوال التي ساقها» الحاشية ٢٥٤/١.

(٧) جاء الضبط في م/١ و ٤ وه «فألاً» بتشديد اللام، ومثله في طبعة مبارك والشيخ محمد. ولم تضبط اللام في الحواشي.

وفي م/٢ و ٣ «فألاً» ثم حاشية على م/٢ «أي تخفيف اللام».

ثم حذفت الهمزة، وهو ضعيف^(١).

وكذلك يجب^(٢) تكرارها إذا دخلت على مفرد خبر، أو صفة، أو حال نحو: «زيد لا شاعر ولا كاتب»^(٣)، و«جاء زيد لا ضاحكاً ولا باكياً»^(٤)، ونحو: ﴿إِنَّمَا بَقَرَةٌ لَا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ﴾^(٥)، ﴿وَطَلٌّ مِّنْ يَّحْمُومٍ * لَا بَارِدٌ وَلَا كَرِيمٌ﴾^(٦)،

= قلت: ألا بالتخفيف و«ألا» بالتشديد تفيدان التحضيض، ولكن إثبات المشددة يقتضي حذف الهمزة واللام الأولى، ولم يذكره المصنف لأنه أراد المخففة، ولذلك آثرت إثبات الكلمة «فألاً» كذا على التخفيف.

(١) سبق أن هذا لشيخه أبي حيان قبل قليل.

وقال الدماميني «أي لما يلزم عليه من حذف بعض الحروف لا لمقتضى»

انظر حاشية الدسوقي ٢٥٤/١.

(٢) النص في الجنى الداني/٢٩٩ «وكذلك يجب تكرارها إذا وليها خبر نحو: زيد لا قائم ولا قاعد، أو

نعت نحو «زيتونة لا شرقية ولا غربية»، أو حال نحو: جاء زيد لا باكياً ولا ضاحكاً...».

وهذا على عادة المصنف في النقل عن المرادي من غير إشارة إلى سابقه، رحمهما الله رحمة واسعة.

(٣) هذا مثال للتكرار مع الخبر المفرد.

(٤) هذا مثال لتكرارها لأنها دخلت على الحال.

(٥) الآية: ﴿قَالُوا أَذُعْ لَنَا رَيْكَ يَبْنَ لَنَا مَا هِيَ قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ

ذَلِكَ فَأَفْعَلُوا مَا تُؤْمَرُونَ﴾ سورة البقرة ٦٨/٢.

قال أبو حيان: «صفة لبقرة، والصفة إذا كانت منفية بلا وجب تكرارها...، فإن جاءت غير مكررة

فبابها الشعر...» البحر ٢٥١/١.

(٦) الآيات: ﴿وَأَصْحَابُ الْإِيمَانِ مَا أَصْحَابُ الشَّعَالِ * فِي سَمُومٍ وَحَمِيمٍ * وَظِلٍّ مِّنْ يَّحْمُومٍ * لَا بَارِدٌ وَلَا كَرِيمٌ﴾

سورة الواقعة ٤١/٥٦ - ٤٤.

لا بارد ولا كريم: صفتان للظل نفيتا، قال أبو حيان: «وقد يجوز أن يكون... صفة ليحموم، ويلزم

منه أن يكون الظل موصوفاً بذلك» البحر ٢٠٩/٨.

وانظر رصف المباني/٢٧١.

وَفِكَهَةٍ كَثِيرَةٍ * لَا مَقْطُوعَةٍ وَلَا مَمْنُوعَةٍ ﴿١﴾، ﴿مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ﴾ ﴿٢﴾.

وإن كان ما دخلت عليه فعلاً مضارعاً لم يجب تكرارها نحو: ﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ﴾ ﴿٣﴾، ﴿قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ ﴿٤﴾، وإذا لم يجب أن تكرر ﴿٥﴾ في «لانولك» ﴿٦﴾، لكون الاسم المعرفة ﴿٧﴾ في تأويل ﴿٨﴾ المضارع فإن لا يجب في المضارع أحق. ويتخلص المضارع بها للاستقبال عند الأكثرين ﴿٩﴾،

(١) الآيات: ﴿وَأَصْحَابُ الْيَمِينِ مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ * فِي سِدْرٍ مَخْضُودٍ * وَطَلْحٍ مَّنْضُودٍ * وَظِلِّ مَمْدُودٍ * وَمَاءٍ مَّسْكُوبٍ * وَفِكَهَةٍ كَثِيرَةٍ * لَا مَقْطُوعَةٍ وَلَا مَمْنُوعَةٍ﴾ سورة الواقعة ٢٧/٥٦ - ٣٣.

قوله: لا مقطوعة ولا ممنوعة صفة لـ «فاكهة»، وقد تكررت «لا» مع تكرار الوصف.
(٢) الآية: ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ مِثْلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ...﴾ سورة النور ٢٤/٣٥.

والشاهد في الآية تكرار «لا» مع الصفة لـ «زيتونة» بقوله: لا شرقية ولا غربية.

(٣) تمة الآية: ﴿... بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا﴾ سورة النساء ١٤٨/٤.

(٤) الآية: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَّتْهُمْ أَلْتَدَةُ قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ﴾ سورة الأنعام ٩٠/٦.

(٥) في م/٥ «يتكرر».

(٦) كذا في المخطوطات من غير ذكر لبقية هذا المثال.

وفي طبعة مبارك والشيخ محمد، وحاشية الأمير، والدسوقي «لا نولك أن تفعل» ذكر تاماً، وتقدم هذا المثال تاماً، وسبق التعليق عليه.

(٧) أي «نولك».

(٨) تقدم تأويله بقولهم: «لا ينبغي» في الوجه الخامس.

(٩) هذا مذهب سيويه والزمخشري ومعظم المتأخرين.

انظر الجنى الداني/٢٩٦، والكتاب ٤٦٠/١ و٣٠٦/٢، وانظر المفصل/٣٠٦، وشرحه ١٠٨/٨.

وخالفهم^(١) ابنُ مالك؛ لصحة قولك^(٢): «جاء زيد لا يتكلم» بالاتفاق، مع الاتفاق على أنَّ الجملة الحالية لا تُصَدَّرُ بدليل الاستقبال^(٣).

* * *

-
- (١) المخالف في ذلك الأخفش والمبرد، وتبعهما ابن مالك، فذهبوا إلى أن «لا» لا تخلص الفعل للاستقبال، وليس ذلك بلازم، بل قد تنفي الحال. انظر الجنى الداني/٢٩٦.
- (٢) وهذا مثال لدلالة الفعل على الحال.
- (٣) وجملة «لا يتكلم» حالية من زيد، ولا تكون للاستقبال؛ لأن جملة الحال لا يدخل عليها أداة من أدوات الاستقبال؛ مما يدل على أن المعنى في «لا» وما بعدها، لا استقبال فيه، وبذلك يبطل ما ذهبوا إليه من أثر «لا» على المضارع.

تنبيه

من أقسام «لا» النافية المعترضة بين الخافض والمخفوض، نحو: «جئت بلا زاد»^(١) و«غضبت من لا شيء».

وعن الكوفيين أنها اسم^(٢)، وأن الجار دخل عليها نفسها، وأن ما بعدها خفض بالإضافة.

وغيرهم يراها حرفاً، ويسميها زائدة، كما يسمون «كان» في نحو «زيد كان فاضلاً» زائدة، وإن كانت مفيدة لمعنى وهو المضى والانقطاع^(٣).

فعلم أنهم قد يريدون بالزائد المعترض بين شيئين متطالين وإن لم يصح أصل

(١) قال المرادي: «وأما لا الزائدة فلها ثلاثة أقسام، الأول: من جهة اللفظ فقط كقولهم: جئت بلا زاد، وغضبت من لا شيء، فـ «لا» في ذلك زائدة من جهة اللفظ لوصول عمل ما قبلها إلى ما بعدها، وليست بزائدة من جهة المعنى لأنها تفيد النفي، ولكنهم أطلقوا عليها الزيادة لما ذكرنا» الجنى الداني/٣٠٠.

(٢) اسم بمعنى «غير» لدخول حرف الجر عليها. ونص المالقي يدل على أنه يذهب فيها مذهب الكوفيين قال: «الموضع الأول أن تزداد بمعنى «غير» بين الجار والمجرور... فمن ذلك قولهم: غضبت من لا شيء وجئت بلا زاد...» رصف المباني/ ٢٧٠ - ٢٧١.

وذهب إلى هذا الهروي في الأزهية/١٦٩.

(٣) تعقبه الدماميني، فذكر أنها لا تدل على استمرار ولا انقطاع، وإنما لها دلالة على المضى فقط، والاستمرار والانقطاع موكول إلى القرينة. انظر الشمني ٤٩/١، وتعقبه الشمني فذهب إلى أن ما ذكره الدماميني وكذلك ابن هشام إنما هو لكان غير الزائدة، وأما الزائدة فلا تفيد شيئاً إلا محض التأكيد.

ونقل ما يؤيد كلامه من شرح الرضي. وانظره في شرح الكافية ٢٩٣/١.

المعنى بإسقاطه^(١)، كما في مسألة «لا» في نحو: «غضبتُ من لا شيء». وكذلك إذا كان يفوت بفواته^(٢) معنى كما في مسألة «كان»، وكذلك «لا»^(٣) المقترنة بالعاطف في نحو: «ما جاءني زيد ولا عمرو»، ويسمونها زائدة، وليست بزائدة البتة، ألا ترى أنه إذا قيل: «ما جاءني زيد وعمرو» احتمال أن المراد نفي مجيء^(٤) كُلِّ منهما على كل حال، وأن يُراد^(٥) نفي اجتماعهما في وقت المجيء، فإذا جيء بـ «لا» صار الكلام نصاً في^(٦) المعنى الأول، نعم^(٧) هي في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ﴾^(٨) لمجرد^(٩) التوكيد، وكذا إذا قيل: «لا يستوي زيد ولا عمرو».

* * *

-
- (١) هذا ما أشار إليه المرادي بقوله: لا: زائدة من جهة اللفظ لوصول عمل ما قبلها إلى ما بعدها، وليست بزائدة من جهة المعنى لأنها تفيد النفي.
- (٢) أي إذا كان حذف «كان» من الموضع الذي تراد فيه يؤدي إلى فوات معنى المضي، أو التأكيد...
- (٣) أي وكذلك «لا» مع حرف عاطف تكون زائدة كالتي جاء قبلها حرف جر.
- (٤) أي النفي مسلط عليهما من «ما» وإن لم تكرر.
- (٥) ويحتمل أن النفي مسلط على مجيئهما في وقت واحد، ولكن النفي باقي على أصل المجيء.
- (٦) وهو نفي مجيء كل منهما على كل حال.
- (٧) دسوقي ٢٥٤/١ «استدراك على ما يتوهم أنه كلما جاءت «لا» بعد النفي يتوقف عليها المعنى، فدفع ذلك بقوله: نعم...».
- (٨) تنمة الآية: ﴿... إِنَّ اللَّهَ يُسْمِعُ مَنْ يَشَاءُ وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَنْ فِي الْقُبُورِ﴾ سورة فاطر ٢٢/٣٥.
- (٩) عدم الاستواء بين الفريقين كائن لا محالة سواء ذكرت «لا» أم لم تذكر، إلا أن وجودها يفيد توكيد هذا الاختلاف بينهما.

تنبيه

اعتراض «لا» بين الجار والمجرور في نحو «غضبتُ من لا شيء»، وبين الناصب والمنصوب في ﴿لَيْتَ لَا يَكُونُ لِلنَّاسِ﴾^(١)، وبين الجازم والمجزوم في نحو: ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ﴾^(٢)، وتقدم^(٣) معمول ما بعدها عليها في نحو: ﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ عَائِدَتِكَ لَا يُنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا﴾^(٤) الآية، دليل^(٥) على أنها^(٦) ليس لها الصدر، بخلاف «ما»^(٧)، اللهم إلا أن تقع في جوابِ قَسَمٍ، فإن الحروف التي

(١) الآية: ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِي وَلَئِنَّمَا نَمُنَّ عَلَىٰكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ سورة البقرة: ١٥٠/٢، وانظر الآية ١٦٥ من سورة النساء. وقد فصلت «لا» بين «أَنْ» والفعل «يكون».

(٢) الآية: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ﴾ سورة الأنفال ٧٣/٨.

فصلت «لا» بين «إِنْ» الشرطية، وفعل الشرط «تفعلوه» والجواب «تكن».

(٣) وتقدم: معطوف على المبتدأ «اعتراض»، ويأتي الخبر عنهما.

(٤) الآية: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِيَ بَعْضُ عَائِدَتِكَ يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ عَائِدَتِكَ لَا يُنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا لَوْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا قُلِ انظُرُوا إِنَّا مُنظِرُونَ﴾ سورة الأنعام ١٥٨/٦.

وجاء في الآية «يوم» الظرف، وهو معمول للفعل «ينفع»، وتقدم معمول على العامل، والعامل قبله «لا» النافية، والأصل فيه: لا ينفع نفساً إيمانها يوم يأتي بعض آيات ربك..

(٥) قوله «دليل» خبر المبتدأ «اعتراض» في أول هذا التنبيه.

(٦) أي «لا».

(٧) أي النافية.

يُتَلَقَّى بِهَا الْقَسَمَ كُلِّهَا لَهَا الصَّدْرُ؛ ولهذا^(١) قال سيبويه في قوله^(٢):

آلَيْتَ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمَهُ [وَالْحَبُّ يَأْكُلُهُ فِي الْقَرْيَةِ السَّوْسُ]

إِنَّ التَّقْدِيرَ^(٣): عَلَى حَبِّ الْعِرَاقِ، فَحُذِفَ الْخَافِضُ^(٤)، وَنُصِبَ مَا^(٥) بَعْدَهُ
بِوَصُولِ الْفِعْلِ^(٦) إِلَيْهِ، وَلَمْ يَجْعَلْهُ مِنْ بَابِ^(٧) «زَيْدًا ضَرْبَتَهُ»؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ: لَا
أَطْعَمَهُ، وَهَذِهِ^(٨) الْجُمْلَةُ جَوَابُ^(٩) لـ «آلَيْتَ»؛ فَإِنْ مَعْنَاهُ حَلَفْتُ.
وَقِيلَ: لَهَا^(١٠) الصَّدْرُ مُطْلَقًا، وَقِيلَ: لَا مُطْلَقًا،

(١) أي لأجل كونها إذا وقعت جواب قسم كان لها صدر الكلام.

(٢) البيت للمتلمس، جرير بن عبدالمسيح، وتقدم في باب «إذا».

(٣) انظر الكتاب ١٧/١.

(٤) وهو «على».

(٥) وهو «حب».

(٦) وهو «آليت».

(٧) أي من باب الاشتغال، وذلك بجعل «حب» مفعولاً لفعل محذوف يفسره في البيت قوله:
«أطعمه».

(٨) في م/١ «والجملة»، ثم كُتِبَ فوقها: «عنده».

وفي م/٢ و٤ وه «وهذه الجملة»، ومثله في حاشية الأمير.

وفي م/٣ «وذلك جواب»، ومثله في حاشية الدسوقي.

وقوله: هذه الجملة: أي: لا أطعمه.

(٩) وعلى هذا فإن «لا» تكون قد جاءت صدرًا في جواب القسم، فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وهذا

علة ما ذهب إليه سيبويه من تقدير حرف جر، وترك النصب على الاشتغال فيه.

(١٠) أي: «لا»، النافية، وقوله: مطلقاً أي سواء كانت واقعة في صدر جملة قسم أو لا.

وتقدم في باب «إذا» قوله: «والثاني أن «ما» لا تقاس على «لا» فإن «ما» لها الصدر مطلقاً بإجماع

البصريين، واختلفوا في «لا».

والصواب^(١) الأول.

الثاني^(٢) من أوجه «لا» أن تكون موضوعة لطلب التزك^(٣)، وتختص بالدخول على المضارع، وتقتضي جزمه واستقباله، سواء كان المطلوب منه^(٤) مخاطباً نحو: ﴿لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ﴾^(٥)، أو^(٦) غائباً نحو: ﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ﴾^(٧).

= فقيل: لها الصدر مطلقاً، وقيل ليس لها الصدر مطلقاً لتوسطها بين العامل والمعمول في نحو «إن لا تقم أقم...» وقيل إن وقعت في صدر جواب القسم فلها الصدر لحلولها محل أدوات الصدر، وإلا فلا، وهذا هو الصحيح وعليه اعتمد سيويه...».

(١) أي القول بالتفصيل بين أن تكون في صدر جواب قسم أو لا.

(٢) وكان الوجه الأول «لا» النافية، وذكر أن لها خمسة أنواع.

(٣) وهي «لا» الناهية.

(٤) أي المنهي عن فعل شيء.

(٥) الآية: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُمْ مِنَ الْحَقِّ يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَنْ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَادًا فِي سَبِيلِي وَابْتِغَاءَ مَرْضَاتِي تُسِرُّونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ وَأَنَا أَعْلَمُ بِمَا أَخْفَيْتُمْ وَمَا أَعْلَنْتُمْ وَمَنْ يَفْعَلْهُ مِنْكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ﴾ سورة الممتحنة ١/٦٠.

(٦) تعقب الدماميني المصنف بوضع «أو» بعد همزة التسوية مرتين: هنا وفي قوله أو متكلماً، مع أنه ذكر في بحث «أم» مما تقدم أن الصواب وضع «أم»، ومما قال بعد ذلك: «وقد اتفقت النسخ التي حضرت بالدرس عند إقرائي لهذا الكتاب القاهرة المحروسة بجامعة الأزهر على ثبوت «أو» هنا مرتين، وهي عشر نسخ أو أكثر، منها ما هو مقروء على صاحبنا الشيخ محب الدين ولد المصنف، ومنها ما يقال إنه معتنى بتصحيحه».

انظر الشمني ٤٩/٢ والدسوقي ٢٥٥/١.

وكان ابن هشام قد عاب على الفقهاء استعمال «أو» وقال: إنه لحن. وانظر همع الهوامع ٢٥١/٥.

(٧) تسمية الآية: ﴿.. لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَنَّةً وَيَعِزُّكُمْ اللَّهُ نَفْسَهُ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ﴾ آل عمران ٢٨/٣.

أو «متكلماً نحو: «لا أَرَيْتَكَ ها هنا»^(١)».

وقوله^(٢):

لا أَعْرِفُنْ رَبِّباً حُوراً مدامُعُها [كَأَنَّ أَبْكَارَهَا نِعَاجُ دُؤَارِ]

(١) فالمتكلم ينهى نفسه عن رؤية المخاطب في مكان قريب منه مشار إليه بـ «ههنا».

(٢) قائل البيت النابغة الذبياني، وتمتته ما وضعته بين معقوفين، وجاءت تمتته عند الشيخ محمد

«مُرَدَّفات على أحناء أكوار» وهو شطر بيت من قصيدته، وصدره:

«خلف العضاريط من عُودَى ومن عَمَمٍ».

ولعل سبب هذا الخلاف عنده أن الشطر الثاني وجده مثبتاً كذلك على هامش النسختين م/٢ و٤.

وجاءت تمتته كما أثبتته الشيخ محمد عند العيني أيضاً، وكذا عند ابن مالك، ومثله في شرح

الأشموني.

ومناسبة القصيدة أن النابغة حَذَّرَ قومه من النعمان والإغارة على بعض أهل الشام، وترَبَّعوا «ذا أَقْرِ»،

وهو وإد كان قد أحماه، فعيَّروه بالخوف من النعمان، ولما أغار النعمان على قومه قال:

لَقَدْ نَهَيْتُ بَنِي ذَبِيانَ عَنْ أَقْرِ وَعَنْ تَرْتُعِهِمْ فِي كُلِّ أَصْفَارِ

الآيات.

والربرب: القطيع من البقر، شَبَّه نساءهم بها، حوراً مدامُعُها: أي عيونها، وحُور، وهو من الحُور:

شدة سواد الحدة في شدة بياضها.

النعاج: إناث بقر الوحش. دُؤَار: مستدار الرمل يدور الوحش حوله.

ودُؤَار: نسك كان في الجاهلية يدار حوله. والأبكار: صغارها.

والشاهد في البيت هو أن «لا» لنهي المتكلم نفسه.

قال الأعلام: «الشاهد فيه: لا أَعْرِفُنْ، أَكَّده بالنون الخفيفة لأنه نهي، ومعناه: لا تقيموا بهذا المكان

فأعرف نساءكم مسبَّيات، يقول هذا للنبي فزارة بن ذبيان يخوفُهم من النعمان بن الحاث الغساني،

وكانوا قد نزلوا مرعى له محمياً لا يقربه أحد».

وانظر البيت في شرح الشواهد للبغدادى ٣/٥، وشرح السيوطي ٦٢٥/٢، والكتاب ١٥٠/٢،

والعيني ٤٤١/٤، والمحتسب ٨٦/٢، وأوضح المسالك ١٨٥/٣، شرح الكافية الشافية/

١٥٦٨، شرح الأشموني ٣١١/٢، حاشية الصبان ٣/٤، الديوان/٨١.

وهذا النوع^(١) مما أُقيم فيه المسبب^(٢) مقام السبب، والأصل: لا تَكُنْ هَا هُنَا فَأَرَاكَ، ومثله^(٣) في الأمر: ﴿وَلِيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً﴾^(٤)، أي^(٥): وأغلظوا عليهم ليجدوا ذلك.

وإنما عُدِلَ إلى^(٦) الأمر بالوجدان تنبيهاً على أنه^(٧) المقصود لذاته^(٨)، وأمّا الإغلاظ فلم يُقصد^(٩) لذاته، بل ليجدوه، وعكسه^(١٠) ﴿لَا يَفْنَنَكُمْ الشَّيْطَانُ﴾^(١١)، أي: لا تفتنوا بفتنة الشيطان.

(١) أي ما دخلت فيه «لا» الناهية على المتكلم.

(٢) أما في المثال: لا أَرَيْتُكَ هَهُنَا، فالمسبب هو رؤية المتكلم، والسبب هو كون المخاطب في ذلك المكان.

وأما في بيت النابغة فقد أقام المسبب وهو المعرفة مقام السبب وهو مرورهن عليه. انظر حاشية الدسوقي ٢٥٥/١.

(٣) أي مما أُقيم فيه المسبب مقام السبب.

(٤) الآية: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ وَلِيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ﴾ سورة التوبة ١٢٣/٩.

(٥) فالسبب هو الإغلاظ، ووجدان الغلظة هو المسبب.

(٦) أي عُدِلَ عن الأمر بالإغلاظ إلى الأمر بالوجدان.

(٧) أي الوجدان.

(٨) «لذاته» كذا في المخطوطات، ونسخة الدسوقي، وطبعة مبارك، وفي طبعة الشيخ محمد، وحاشية الأمير «بالذات»، وأنه الشيخ محمد على خلاف نسخة لما أثبتته.

(٩) قال الشمني: «وذلك لأنه ليس من الأخلاق الحسنة، فلا يكون مأموراً به إلا لعارض كإرهاب العدو» ٤٩/٢، وانظر الدسوقي ٢٥٥/١.

(١٠) أي عكس النوع السابق وهو مما أُقيم فيه المسبب مقام السبب، ما يذكره في هذه الآية، حيث أُقيم السبب مقام المسبب.

(١١) الآية: ﴿يَبْنِيْٓءَ آدَمَ لَا يَفْنَنَكُمُ الشَّيْطَانُ كَمَا أَخْرَجَ أَبَوَيْكُم مِّنَ الْجَنَّةِ يَنزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا لِيُرِيَهُمَا سَوْءَٰتِهِمَا إِنَّهُ يَرْتِكُم هُوَ وَفِيلُهُ مِّنْ حَيْثُ لَا رَوْحَهُ إِنَّا جَعَلْنَا الشَّيَاطِينَ أَوْلِيَاءَ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ سورة الأعراف ٢٧/٧.

واختلف في «لا» من قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾^(١) على قولين^(٢):

أحدهما: أنها ناهية^(٣)، فتكون من هذا^(٤)، والأصل لا تتعرضوا للفتنة فتصيبكم، ثم عدل عن النهي عن التعرض إلى النهي عن الإصابة؛ لأن الإصابة مسببة عن التعرض، وأسند هذا المسبب^(٥) إلى فاعله^(٦)، وعلى هذا فالإصابة خاصة بالمتعرضين^(٧).

= فتنة الشيطان لهم سبب والمسبب هو افتتان المؤمنين، فعدل في نص الآية عن نهى بني آدم عن الافتتان بفتنة الشيطان إلى النهي عن فتنة الشيطان نفسها.

(١) الآية: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ سورة الأنفال ٢٥/٨.

(٢) انظر المسألة في البحر المحيط ٤٨٤/٤، والدر المصون ٤٤١/٣.

وقد ذكر فيها أبو حيان ثلاثة أوجه: النهي والنفي، وأن بعض النحويين ذهب إلى أنها جواب قسم محذوف، وأن أصله لتصيبين ثم مطللت اللام فصارت «لا». وذكره الزمخشري أيضاً.

(٣) ومن ذهب إلى أنها نهى الزمخشري في الكشاف ١١/٢، انظر البحر المحيط ٤٨٤/٤.

(٤) أي مما أقيم فيه المسبب مقام السبب.

(٥) وهو الإصابة.

(٦) وهو الفتنة.

(٧) وعلى هذا فالفتنة قائمة غير أنها لا تصيب إلا من تعرض لها، وبهذا فقد عدل عن النهي عن السبب

وهو الفتنة إلى النهي عن المسبب وهو التعرض، أي: لا تتعرضوا للظلم فتقع إصابة الفتنة لكل متعرض.

وقال الأمير: «أي لأن الإصابة مسببة عن التعرض، وإنما عبر بالذين ظلموا إظهاراً للصفة القبيحة التي

يتصفون بها عند تعرضهم» الحاشية ١٠/١٩٩.

وتوكيد^(١) الفعل بالنون واضح لاقتراحه بحرف الطلب، مثل: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ﴾
 اللَّهُ غَفِيلاً^(٢)، ولكن^(٣) وقوع الطلب صفةً للنكرة ممتنع، فَوَجَبَ إضمارُ القول،
 أي: واتقوا فتنةً مَقُولاً فيها ذلك.
 كما قيل في قوله^(٤):

[حتى إذا جَنَّ الظلام واختلط]
 جاءوا بمذقي هل رأيت الذئب قط

(١) أي توكيد الفعل يدل على أن المراد بـ «لا» الطلب؛ لأن توكيد المنفي مختلف فيه. انظر حديث
 شيخه في البحر ٤/٤٨٣.

(٢) تمة الآية: ﴿... عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ الْأَبْصَارُ﴾ إبراهيم
 ٤٢/١٤.

(٣) هذا للزمخشري قال: «وكذلك إذا جعلته صفة على إرادة القول كأنه قيل: واتقوا فتنة مَقُولاً فيها لا
 تصيين، ونظيره:

حتى إذا جَنَّ الظلام واختلط * جاءوا بمذقي هل رأيت الذئب قط
 أي بمذقي مقول فيه هذا القول...» الكشف ١١/٢، وانظر البحر ٤/٤٨٣، والدر المصون ٣/
 ٤١١.

(٤) المثبت في المخطوطات البيت الثاني، وأثبت الاثنين معاً مبارك، وهذا ليس في المخطوط المعتمد
 عليه عنده، وأما الشيخ محمد فقد أثبت الأول، ووضع الثاني بين معقوفين، ويبدو أنه خطأ في
 الطباعة، لأن البيت الأول لا شاهد فيه للمسألة.
 وقيل هذا الرجز للعجاج، وروايته عند ابن الشجري:

جاءوا بضئيج هل رأيت الذئب قط

والمذق: اللبن الممزوج بالماء، ومثله الضئيج، فهو يشبه لون الذئب لأن فيه عُبْرَةً وكِدْرَةً، ومذقت
 اللبن: مزجته بالماء.

واستعمل قط مع الاستفهام مع أنها لا تستعمل إلا مع الماضي المنفي: ما رأيته قط، وجاز ذلك هنا
 لأن الاستفهام أخو النفي في كثير من أحكامه.

وقد نزل هذا الرجز بقوم فقروه بهذا المذق فقال هذا.

الثاني^(١): أنها نافية، واختلف القائلون بذلك على قولين: أحدهما: أن الجملة صفة لـ «فتنة»، ولا حاجة إلى إضمار قول؛ لأن الجملة خبرية، وعلى هذا فيكون دخول النون^(٢) شاذاً^(٣)، مثله في قوله^(٤):

فلا الجارة الدنيا بها تلحِينُها [ولا الضيفُ منها إن أناخُ مُحَوِّل]

= والشاهد فيه أن جملة «هل رأيت...» مقول لقول محذوف، وهو صفة لـ «مذق»؛ إذ شرط الجملة التي تقع صفة أن تكون خبرية، والاستفهام إنشاء.

انظر البيت في شرح البغدادى ٥/٥، وشرح السيوطي ٦٢٧/٢، وأمالى الشجري ١٤٩/٢، والإنصاف ١١٥/١، والعيني ٦١/٤، والدر المصون ٤١١/٣، والمقرب ٢٢٠/١، والبحر المحيط ٤٨٤/٤، والكشاف ١١/٢، وشرح المفصل ٥٣/٣، شرح الأشموني ٦٨/٢، شرح ابن عقيل ١٩٩/٣، الكامل ١٠٥٤، اللسان/ضريح، أوضح المسالك ٨/٣، الخزانة ٢٧٥/١، ٢٩٣/٢، ٤٨٢، ٥٥٣، والديوان/٤٠٤ ط. صادر «زيادات».

(١) من توجيه «لا» في الآية السابقة في سورة الأنفال.

(٢) أي دخول نون التوكيد على الفعل ولم يسبق بطلب، بل سبق بنفي.

قال أبو حيان: «والجملة من قوله: لا تصيبن خبرية صفة لقوله فتنة، أي غير مصيبة الظالم خاصة، إلا أن دخول نون التوكيد على المنفي بلا مختلف فيه، فالجمهور لا يجيزونه، ويحملون ما جاء منه على الضرورة أو الندور، والذي نختاره الجواز، وإليه ذهب بعض النحويين...» البحر ٤٨٣/٤، وذكر مثل هذا السمين، واستشهد ببيت النمر بن تولب الذي استشهد به المصنف انظر الدر ٣/٤١١.

(٣) «شاذاً» غير مثبت في م/٣، وفي م/٥ «شاذاً».

(٤) البيت من قصيدة للنمر بن تولب الصحابي، وصدره هو ما أثبتته المصنف، وعجزه ما أثبتته بين معقوفين.

وقوله: فلا الجارة... إلخ جملة إخبار، فقد أخبر عن نوقه أن الجار لا يذُمَّها، وأن الضيف لا يُحوِّل عنها، وأنه لا يحرم من ألبانها من مرَّ بها فكيف يحرم الجار، وإنما خصَّ الجارة دون الجار لأنه الأغلب؛ إذ أراد الأرامل والعجائز، ووصفها بالدنيا، لأن البعيدة ربما تستغنى عنها بكرمٍ آخر، وربما لا يُغَلَمَ حالها.

بل هو^(١) في الآية أسهل لعدم^(٢) الفصل، وهو فيهما^(٣) سماعي، والذي جَوَّزه^(٤) تشبيه^(٥) «لا» النافية بـ «لا» الناهية، وعلى هذا الوجه تكون الإصابة عامةً للظالم وغيره، لا خاصة بالظالمين كما ذكر^(٦) الزمخشري^(٧)؛ لأنها قد وُصِفَتْ بأنها لا تُصيب الظالمين خاصة، فكيف تكون مع هذا خاصة بهم؟.

والثاني^(٨): أن الفعل جواب^(٩) الأمر، وعلى هذا فيكون التوكيد أيضاً خارجاً

= والشاهد في البيت أن «لا» النافية شبهت بلا الناهية فأكد الفعل بعدها وهو «تلحينها». قال أبو حيان في التذكرة: «قيل إن النون جاءت لأنه أراد النهي، وقيل بل هو خبر صحيح، وجاءت ضرورة».

انظر شرح البغدادى ٧/٥، وشرح السيوطي ٦٢٨/٢، والعيني ٣٩٥/٢، وشرح الشآموني ٢١٨/٢، والصبان ٢٠١/٣، والدر المصون ٤١٧/٣.

(١) أي مجيء التوكيد في الآية أسهل مما جاء في البيت.
(٢) فلم يقع في الآية فصل بين لا النافية والفعل، وقع في البيت فصل، حيث فصل بين «لا» والفعل بقوله: الدنيا بها.

(٣) أي التوكيد بعد النفي في الآية والبيت، وذكر الشمي أن هذا ردٌّ على أبي حيان. الحاشية ٥٠/٢.
(٤) أي جَوَّز التوكيد بعد النفي.

(٥) تقدّم معنا نصُّ أبي حيان قبل قليل في المسألة.
(٦) في م/١ و٢ «ذكر»، وفي بقية المخطوطات «ذكره»، ومثله في طبعة مبارك، والشيخ محمد، ومتن الدسوقي، وحاشية الأمير.

(٧) ما ذكره المصنّف هنا أن الزمخشري ذكر هذا القول، وهو لم يذكره، وتعقّب أصحاب الحواشي المصنّف بأن الزمخشري إنما ذكر القول الثاني، وذكر أن الإصابة عامة عليه، وذكر القول الذي ذكره المصنّف هنا وأن الإصابة عليه خاصة، فقد نقلت نصَّ الزمخشري أن هذا يكون خاصاً في حالة النهي، لذلك جاء نصُّه «لا تتعرضوا للظلم فيصيب العقاب.. من ظلم منكم خاصة».

انظر الكشف ١١/٢، وحاشية الدسوقي ٢٥٦/١: «عن دردير»، والشمي ٥٠/٢.

(٨) الثاني من توجيهي النفي في الآية.

(٩) هذا للفراء نقله أبو حيان فقال: «وزعم الفراء أن الجملة جواب للأمر نحو قولك: انزل عن الدابة لا تطرحك، أي إن تنزل عنها لا تطرحك...».

عن القياس^(١) شاذاً^(٢).

وممن ذكر هذا الوجه الزمخشري^(٣)، وهو فاسد^(٤)؛ لأن المعنى حينئذٍ: فإنكم إن تتقوها لا تصيب الذين ظلموا منكم خاصة، وقوله: إن التقدير إن إصابتكم لا

- = ثم ذكر أن الزمخشري أخذ هذا عن الفراء وخط فيه. انظر البحر ٤/٤٨٤.
- والكشفاف ١١/٢ قال: «لا تصنيف: لا يخلو من أن يكون جواباً للأمر أو نهياً أو صفة»، ولم أهتم إلى النص في «معاني القرآن» للفراء، لأنه لا يأتي عنده التعليق دائماً بعد الآية بل بحسب المناسبة.
- (١) لأن الفعل لا يدل على الطلب، ويأتي بيانه عند المصنّف.
- (٢) قوله «شاذاً» غير مثبت في م/٣ و٤ وه.
- (٣) سبق الزمخشري إلى هذا الفراء، والزمخشري ناقل عنه.
- (٤) هذا الرد لأبي حيان، ونقله المصنّف هنا عن شيخه من غير عزو على عادته في تتبع مسائله في البحر المحيط.

قال أبو حيان بعد أن عزا هذا الوجه للفراء: «... قال: ومنه لا يحطمنكم سليمان أي: إن تدخلوا لا يحطمنكم، فدخلت النون لما فيها من معنى الجزاء اهـ.

[قال أبو حيان]: وهذا المثال بقوله: ادخلوا مساكنكم لا يحطمنكم ليس نظير: واتقوا فتنة؛ لأنه ينتظم من المثال والآية شرط وجزاء كما قدّر، ولا ينتظم ذلك هنا، ألا ترى أنه لا يصح تقدير: إن اتقوا فتنة لا تصيب الذين ظلموا منكم خاصة؛ لأنه يترتب إذ ذاك على الشرط مقتضاه من جهة المعنى.

وأخذ الزمخشري قول الفراء، وزاده فساداً، وخط فيه فقال: لا تصنيف، لا يخلو في أن يكون جواباً للأمر، أو نهياً بعد أمر، أو صفة لفتنة، فإذا كان جواباً فالمعنى: إن أصابتكم لا تصيب الذين ظلموا منكم خاصة، ولكنها تغم انتهى تقرير هذا القول، فانظر كيف قدّر أن يكون جواباً للأمر الذي هو اتقوا، ثم قدّر أداة الشرط داخلة على غير مضارع اتقوا، فقال: المعنى إن أصابتكم يعني الفتنة، وانظر كيف قدر الفراء في: انزل عن الدابة لا تطرحك، وفي قوله ادخلوا مساكنكم لا يحطمنكم، فأدخل أداة الشرط على مضارع فعل الأمر، وهكذا يقدر ما كان جواباً للأمر» البحر ٤/٤٨٤، اقرأ هذا النص وقارنه بما ذكره ابن هشام هنا.

وانظر الدر المصون ٣/٤١١ - ٤١٢.

تصيب الظالم خاصة مردود؛ لأن الشرط إنما يُقدَّر من جنس الأمر، لا من جنس الجواب، ألا ترى أنك تقدر في «ائتني أكرمك»: إِنْ تَأْتِنِي أَكْرَمُكَ، نَعَمْ يَصِحُّ الجواب في قوله تعالى: ﴿أَدْخُلُوا مَسْكِنَكُمْ﴾^(١) الآية؛ إذ يصح: إِنْ تَدْخُلُوا لَا يَحْطَمَنَّكُمْ، ويصح أيضاً النهي على حَدِّ «لَا أَرَيْنَاكَ هَاهُنَا».

وأما الوصف^(٢) فيأتي مكانه هنا^(٣) أن تكون الجملة حالاً^(٤)، أي: ادخلوها غير محطومين، والتوكيد بالنون على هذا الوجه^(٥) وعلى الوجه الأول^(٦) سماعي، وعلى النهي^(٧) قياسي.

ولا فرق في اقتضاء «لا» الطلبية للجزم بين كونها مفيدة للنهي سواء كان^(٨) للتحريم^(٩) كما تقدّم، أو للتنزيه^(١٠)

(١) الآية: ﴿حَتَّىٰ إِذَا أَتَوْا عَلَىٰ وَادٍ اللَّيْلِ قَالَتُمْ لَمَلَةٌ يَتَأْتِيهَا النَّمْلُ أَدْخُلُوا مَسْكِنَكُمْ لَا يَحْطَمَنَّكُمْ سُلَيْمَنُ وَجُنُودُهُ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ النمل ١٨/٢٧.

(٢) وهو القول الأول على تخريج «لا» على النفي.

(٣) أي في آية سورة النمل.

(٤) أي حالاً من فاعل «ادخلوها».

(٥) وهو الحالية، وقوله «الوجه» ليس في م/٢ و ٤ و ٥.

(٦) أي النفي، أو كونها في جواب الأمر.

(٧) وهو الوجه الأول في تخرج الآية «لا تصيبن».

وقوله «الوجه» ليس في م/٣.

(٨) أي النهي.

(٩) أي طلب الترك على سبيل الوجوب، والجزم.

(١٠) أي طلب الترك من غير جزم.

نحو: ﴿وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾^(١)، وكونها للدعاء^(٢) كقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا﴾^(٣)، وقول الشاعر^(٤):

يقولون لا تَبْعُدْ وهم يدفنونني وأين مكان البُعْدِ إلا مكانيا
وقول الآخر^(٥):

فلا تَشْلَلْ يَدَ فتكت بعمرٍو فإنك لن تَذِلَّ ولن تُضامَا

(١) الآية: ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُوَ أَوْ يَعْفُوا الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ سورة البقرة ٢٣٧/٢.
وقد ذكروا في هذه الآية أن الفضل هو ما ليس بواجب من البر، فهو من الزَّوج تكميل المهر، ومن الزوجة ترك شرطه الذي لها.

(٢) والدعاء يكون من الأدنى للأعلى.

(٣) الآية: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾ سورة البقرة ٢٨٦/٢.

(٤) البيت لمالك بن الرب من قصيدة رثى بها نفسه.

والشاهد فيه أن «لا» في «تبعُد»، للدعاء، أي: لا تهلك.

انظر شرح شواهد المغني للبغدادي ١٤/٥، وشرح السيوطي ٦٣٠/٢، والخزانة ٣١٩/١.

(٥) قائله رجل من بكر بن وائل، جاهلي.

والرواية في النوادر ببحر بدلاً من بعمرٍو، ولن تلاما بدلاً من «لن تضامَا» وقال الأخفش فيما كتبه

على النوادر: ويروى فتكت بعمرٍو.

ويقال: شَلَّت يمينه: أي ييست.

والشاهد فيه مجيء «لا» للدعاء، فقد دعا له بأن لا تشلَّ يده.

ويحتمل^(١) النهي والدعاء قول الفرزدق^(٢):

إذا ما خرجنا من دمشق فلا نَعُدْ لها أبداً ما دام فيها الجَرَضُ
أي العظيم البطن^(٣).

وكونها للالتماس كقولك لنظيرك غير مُسْتَعْلٍ عليه^(٤): «لا تَفْعَلْ كذا»، وكذا الحكم^(٥) إذا خرجت عن الطلب إلى غيره كالتهديد في قولك لولدك أو عبدك: «لا تُطْعِنِي»^(٦). وليس أصل «لا» التي يُجْزَمُ الفعل بعدها^(٧) لَمْ الأمر فزيدت

= انظر شواهد البغدادي ٥/١٠٥، وأمالى الشجري ٢/٢٢٦، وشرح السيوطي ٢/٦٦٣، والنوادر/ ١٥٣.

(١) قال البغدادي «واقصر ابن الشجري في أماليه على الدعاء، ونسب البيت للفرزدق، والمصنف أخذ منه، ونكت عليه بأن لا تحتمل النهي أيضاً...».

انظر أمالي الشجري ٢/٢٢٦، وشرح البغدادي ٥/١٧.

(٢) عزاه المصنف للفرزدق تبعاً لما ذكره ابن الشجري، وذكروا هذا البيت للوليد بن عقبة يُعَرِّضُ بمعاوية، وروايته: فلا بدت لنا، بدلاً من «فلا نَعُدْ لها».

والجَرَضُ: عظيم البطن، والمراد به معاوية.

والشاهد فيه عند ابن الشجري أن «لا» تدل على الدعاء، وعند المصنف محتملة للدعاء والنهي. والوليد بن عقبة هو أخو عثمان بن عفان لأُمِّه، أسلم يوم الفتح هو وأخوه خالد بن عقبة، وله أخبار شنيعة.

وانظر البيت في شرح البغدادي ١٥/١٧، وشرح السيوطي ٢/٦٣٣، وأمالى الشجري ٢/٢٢٦، وأوضح المسالك ٣/١٨٦، والعيني ٤/٤٢١. ولم أجده في ديوان الفرزدق.

(٣) وفي التاج: الأكل. قلت: وهذا يفضي إلى ذاك.

(٤) «عليه» ليس في م/١.

(٥) أي جزم الفعل بعدها.

(٦) وليس المراد النهي عن الطاعة ولكنه التخويف والوعيد، أي إن لم تطعني فسوف ترى ما يكون لك من الجزاء.

(٧) النص في الهمع ٤/٣١٠ «ولا أصلها لام الأمر زيدت عليها ألف ففتحت لأجلها».

عليها ألفٌ خلافاً لبعضهم، ولا هي النافية والجزمٌ بلامٍ أمرٍ مُقدَّرةٌ خلافاً للسهيلي^(١).

والثالث^(٢) « لا » الزائدة^(٣) الداخلة في الكلام لمجرد تقويته وتوكيده، نحو: ﴿مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوا * أَلَّا تَتَّبِعَنِ﴾^(٤)، ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾^(٥)،

(١) النص في الهمع ٣١٠/٤، وقال أبو حيان بعد النصين: «لأن ذلك دعوى لا دليل على صحتها». وقال في الارتشاف/١٨٥٧ «وهي أصل بنفسها خلافاً لمن زعم أن أصلها لام الأمر زيد عليها ألف، فانفتحت اللام لأجلها وخلافاً للسهيلي إذا زعم أنها. «لا» التي للنفي، وأن الجزم في الفعل بلام الأمر مضمرة، وحذفت كراهة اجتماع لامين في اللفظ». وانظر الجنى الداني/٣٠٠.

(٢) أي من معاني «لا».

(٣) ذكر المرادي لها ثلاثة أنواع: أن تكون زائدة من جهة اللفظ فقط، كقولهم: جئت بلا زائد، والثاني: أن تكون زائدة لتوكيد النفي نحو: ما يستوي زيد ولا عمرو، والثالث أن تكون زائدة دخولها كخروجها، وهذا مما لا يقاس عليه. انظر الجنى الداني/٣٠٠، وانظر رصف المباني/٢٧٠.

(٤) ﴿قَالَ يَهْرُونُ مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوا * أَلَّا تَتَّبِعَنِ أَفَعَصَيْتَ أَمْرِي﴾ سورة طه ٩٢/٢٠ - ٩٣. وذكر أبو حيان أن «لا» زائدة، ثم نقل عن علي بن عيسى أن «لا» دخلت هنا لأن المعنى: ما دعاك إلى أن لا تتبعني، وما حملك على أن لا تتبعني بمن معك من المؤمنين أف عصيت أمري.. البحر ٦/٢٧٣.

وعلى هذا ففيها عنده قولان، وذكر ذلك أيضاً السمين في الدر ٨٤/٥، وانظر الإتيان ٢٢٩/٢. (٥) الآية: ﴿قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِي مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُ مِن طِينٍ﴾ الأعراف ١٢/٧.

قال أبو حيان: «الظاهر أن «لا» زائدة تفيد التوكيد والتحقيق...، وكأنه قيل: قوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾، وسقوطها في هذا دليل على زيادتها في ألا تسجد... وقال قوم: في ألا تسجد ليست بزائدة، واختلفوا، فقيل: يُقدَّر محذوف يصح معه المعنى، وهو: ما منعك فأحوجك أن لا تسجد، وقيل يحمل قوله ما منعك معنى يصح معه النفي، فقيل: ما منعك من أمرك، ومن قال لك أن لا تسجد البحر ٢٧٣/٤، ونص أبي حيان مأخوذ من المحرر انظر ٤٤١/٥، وانظر الكشف ٥٤٠/١ والتبيان للعكبري/٥٥٨، والبيان ٣٥٥/١، والإتيان ٢٢٩/٢، ومعاني الزجاج ٣٢٢/٢.

ويوضحه^(١) الآية الأخرى ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ﴾^(٢).

ومنه: ﴿لَيْتَ لَا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾^(٣)، أي: ليعلموا، وقوله^(٤):

(١) أي الزيادة في الآية السابقة.

(٢) ﴿قَالَ يَا إِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِإِيْدِي أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنْتَ مِنَ الْعَالِينَ﴾ سورة ص ٣٨/٧٥.

(٣) الآية: ﴿لَيْتَ لَا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ إِلَّا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِّن فَضْلِ اللَّهِ وَأَنَّ الْفَضْلَ بِيَدِ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾ سورة الحديد ٥٧/٢٩.

وفي لا من «لئلا» قولان:

الأول أنها زائدة وهو قول الجمهور، والمعنى: ليعلم أهل الكتاب عجزهم، وذكر هذا العكبري، وزاد معنى آخر: فقد ذهب إلى أنها ليست زائدة، والمعنى: لئلا يعلم أهل الكتاب عجز المؤمنين. انظر التبيان/١٢١١، وانظر الدر المصون ٢٨٢/٦، والبحر ٢٢٩/٨.

(٤) قائله الأحوص.

وجاء الفعل «يلحيني» بالياء في م/١ و٢ و٣، وفي ٤/بالتاء، وفي المخطوطة الخامسة غير واضح، وبالياء عند الطبري، والمرادي، والشمي وقد أثبت الرواية بالياء لأن قبله:

ألا يا لقومي قد أشطت عواذلي وَيَزْعُمْنَ أَنْ أُوْدَى بِحَقِّي باطلا

فقد نادى قومه مستغيثاً من عواذله للشطط في اللوم على حبه الحسان، ثم أخبر بقوله: يلحيني، ولا يستساغ الخطاب هنا. و«لا» على هذا زائدة.

وذكر الدماميني أن «لا» يحتمل أن تكون نافية، وتعقبه البغدادي بأنه لم يتضح له وجه زيادتها لأنه لم يقف على البيت السابق.

وذهب إلى النفي فيها الطبري، وأبو حيان، وابن الأنباري في الأضداد.

والأحوص هو ابن محمد بن عبدالله بن عاصم الأنصاري، وهو مقدم عند أهل الحجاز والرواة، وكان يشبب بنساء أشرف المدينة فنهى فلم يته، وضرب مئة جلدة، ونفي، فلما ولي يزيد بن عبدالملك خلّى سبيله.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ١٨/٥، الجنى الداني/ ٣٠٢، شرح السيوطي/ ٦٣٤، الأضداد/

٢١٤، البحر المحيط ٢٩/١، الطبري ٦٣/١، الدر المصون ٨٤/١، المحرر ١٢٨/١،

الكامل/ ١٠٩، شعر الأحوص/ ١٧٩، الحجة للفارسي ١٢٢/١.

وَيَلْحِجْنِي^(١) فِي اللّهُو أَنْ لَا أُحِبَّهُ وَلِلّهُو دَاعٍ دَائِبٌ غَيْرُ غَافِلٍ
وَقَوْلُهُ^(٢):

أَبَى جُودُهُ «لَا» الْبُخْلَ وَاسْتَعْجَلْتُ بِهِ «نَعَمْ» مِنْ فَتَى لَا يَمْنَعُ الْجُودُ قَاتِلَهُ
وَذَلِكَ^(٣) فِي رَوَايَةٍ مِنْ نَصَبِ «الْبُخْل» -

(١) أثبتته الشيخ محمد، ومبارك بالتاء «تلحجني» على خلاف المخطوطات، وقد جاء بالتاء في متن الأمير، والدسوقي. وفي البحر: يلحجني. كذا، وهو تحريف.
(٢) قائله غير معروف.

وجاء في لفظ «البخل وجهان: النصب والجبر. وفي النصب ثلاثة أقوال: لا: زائدة، أو اسم، والبخل بدل، أو «لا» اسم، والبخل مفعول لأجله بتقدير مضاف.

وفي الجبر وجه واحد: وهو كون «لا» اسماً أريد به اللفظ، وهو مضاف والبخل مضاف إليه. وممن روى الجبر والنصب أبو الحسن الأخفش، والفارسي في الحجة، وإيضاح الشعر، وابن الشجري في أماليه، وابن جني في الخصائص... واقتصر بعض المتقدمين على رواية الجبر، وذكر أبو عمرو بن العلاء أنها الرواية، وذهب المصنف إلى أن «لا» زائدة على وجه من أوجه النصب، وليس من دليل عند أبي حيان على هذا. وذكر الزمخشري معنى البيت قائلاً: إنه مدح لكريم أبي جوده أن ينطق بـ «لا» التي للبخل، واستعجلت بجوده «نعم»، أي سبقت نعم لا، أي سبقتها صادرة من فتى لا يمنع الجود. والهاء في قاتله يعود على «نعم»، أي قاتل نعم لا يمنع الجود، أراد أن الجود وإن قتله لا يمنع. فقاتله: منصوب على الحال، أي: لا يمنع الجود في حال قتله إياه. وقيل غير هذا.

وانظر البيت في شرح البغدادى ٢٠/٥ وما بعدها، وشرح السيوطي/٦٣٤، وأمالي الشجري ٢/٢٣١، والخصائص ٣٥/٢، ٣٦، ومعاني الزجاج ٣٢٣/٢، البحر المحيط ٢٩/١، و٢٧٣/٤، المحرر ٤٤٠/٥، الجنى الداني/٣٠٢، وكتاب الشعر للفارسي/١١٧، ومعاني الأخفش/٢٩٤. اللسان والتاج/ لا، ونعم، والحجة للفارسي ٣٨١/٣ وانظر ٦٩/١.

(٣) أي زيادة «لا» على رواية النصب، أي: أبى جوده البخل.

فأما من خفضه^(١) فـ «لا» حينئذ اسم مضاف؛ لأنه أُريدَ به اللفظ.

وشرح^(٢) هذا المعنى أنّ كلمة «لا» تكون للبخل^(٣)، وتكون للكرم؛ وذلك أنها إذا^(٤) وقعت بعد قول القائل: أعطني أو هل تُعطيني، كانت للبخل^(٥)، فإن^(٦) وقعت بعد قوله: أتمنني عطاءك، أو أتحرمني نوالك كانت للكرم^(٧)، وقيل: هي غير زائدة أيضاً في رواية النصب، وذلك على أن تُجعل اسماً مفعولاً، والبخل: بدلاً^(٨) منها، قاله^(٩) الزجاج.

(١) وهي رواية أبي عمرو بن العلاء، وانظر شرح البغدادى ٢٢/٥ - ٢٣.

وفي المطبوع «خفض» وفي المخطوطات «خفضه» كما أثبتته.

(٢) هذا الشرح لابن الشجري في الأمالي ٢٣٢/٢ ويأتي بعد قليل، وما كان يضير المصنف أن يعزو الفضل له.

(٣) أي تكون دالة على البخل بالزّد، وتكون دالة على الكرم بحسب الطلب المتقدم عليها، وهو ما يوضحه المصنف في عبارته.

(٤) في م/٣ «إن».

(٥) إذا ردّ على الطالب بقوله: لا.

(٦) في م/٣ و٤ «وإن».

(٧) على تقدير: لا، لا أمتنعك من العطاء، وهذا كرم منه.

وما ساقه المصنف هنا هو لابن الشجري. قال في أماليه: «... لأن «لا» تكون للبخل ولغير البخل، فأراد أن يمتنع من «لا» التي للبخل خاصة.

فمثال التي للبخل أن يقول له: هل تجود عليّ بدرهم؟ فيقول: لا، ومثال التي لغير البخل أن يقول له: هل تمنعني عطاءك؟ فيقول: لا.. اهـ.

(٨) في م/١ «بدل».

(٩) قال الزجاج: «وأرى فيه وجهاً آخر، وهو عندي حسن، أرى أن تكون «لا» غير لغو، وأن يكون «البخل» منصوباً بدلاً من «لا»، المعنى: أي جوده البخل، واستعجلت به «نعم». معاني القرآن ٣٢٢/٢.

وقال آخر^(١): لا: مفعول به، والبخل: مفعول لأجله، أي كراهية البخل.

مثل: ﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ أَنْ تَضِلُّوا﴾^(٢) أي: كراهية^(٣) أن تَضِلُّوا.

وقال أبو علي في الحجة^(٤): «قال أبو الحسن: فَسَّرْتُهُ العرب: أبي جوده

البُخْل، وجعلت «لا» حشواً» انتهى.

(١) هذا الذي سَمَّاه «آخر» هو شيخه أبو حيان، وقد عَزَّ عليه التصريح باسمه.

قال أبو حيان: «وقد خَرَجْتُهُ أنا تخريجاً آخر وهو أن ينتصب «البخل» على أنه مفعول من أجله، ولا:

مفعوله» البحر ٢٧٣/٤.

ونقل هذا البغدادي عن أبي حيان بعد نص المصنف مشيراً بذلك إلى النقل من غير التصريح باسم

شيخه. انظر شرح الشواهد ٢٣/٥.

(٢) الآية: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنَّ أَمْرًا هَٰكَذَا لَيْسَ لَكُمْ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا

نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ وَإِنْ كَانُوا

إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلَّذَكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ

عَلِيمٌ» سورة النساء ١٧٦/٤.

(٣) في م/٥ «كراهية».

وفي التبيان للعكبري: أن تضلوا: فيه ثلاثة أوجه:

أحدها: هو مفعول يبين، أي يبين لكم ضلالكم، لتعرفوا الهدى.

الثاني: هو مفعول، تقديره: مخافة أن تضلوا.

والثالث: تقديره: لئلا تضلوا، وهو قول الكوفيين، ومفعول «يبين» على الوجهين، أي يبين لكم

الحق.

انظر التبيان/٤١٤.

وأنت ترى أن المصنف ذكر وجهاً من الوجوه الثلاثة فيها، وهو ما وافق تخريج شيخه أبي حيان.

وانظر البحر المحيط ٤٠٨/٣ - ٤٠٩.

(٤) الحجة كتاب في قراءات القرآن للفارسي وهو شرح لكتاب السبعة لابن مجاهد. وقد طبع الجزء

الأول منه في القاهرة.

ثم طبع كاملاً في دار المأمون بدمشق عام ١٩٨٧.

وكما اختلف في «لا» في هذا البيت أنافية أم زائدة كذلك اختلف فيها في مواضع من التنزيل،

أحدها: قوله تعالى: ﴿لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَمَةِ﴾^(١).

ف قيل^(٢): هي نافية، واختلف هؤلاء في منفيها على قولين:

أحدها: أنه شيء تقدم^(٣)، وهو ما حكي عنهم كثيراً من إنكار البعث، ف قيل لهم: ليس الأمر كذلك، ثم استؤنف القسم، قالوا: وإنما صح^(٤) ذلك لأن القرآن كله كالسورة الواحدة. ولهذا يذكر الشيء في سورة وجوابه في^(٥) أخرى، نحو: ﴿وَقَالُوا يَتَّبِعُهَا الَّذِي نَزَلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ﴾^(٦)، وجوابه: ﴿مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾^(٧).

(١) سورة القيامة/١.

(٢) فصل القول في «لا» أبو حيان في الآية/٧٥ من سورة الواقعة في البحر ٢١٣/٨، وذكره مختصراً في

سورة القيامة ٣٨٤/٨ وأحال على الموضع الأول، ومما ذكره فيها: الآراء الآتية:

أ - زائدة مؤكدة، والمعنى: فأقسم، وقابل زيادتها بقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾.

ب - المنفي بها محذوف، أي: فلا صحة لما يقوله الكفار، ثم ابتداء بأقسم، قاله سعيد بن جبير

وبعض النحاة، وردّه أبو حيان؛ لأنه لا يجوز في مثل هذا حذف اسم «لا» وخبرها.

ج - أنها جواب لسائل سأل فيحتمل ذلك نحو قوله: لا، لمن قال: هل من رجل في الدار؟

د - وقيل: تأكيد مبالغة وهي كاستفتاح كلام.

(٣) ولذلك جاز الوقف على «لا» على هذا الوجه.

انظر جمال القراء ٥٨٧/ «القول في لا»..

(٤) أي صح الرد على كلام في سورة تقدمت.

(٥) كذا في المخطوطات، وفي طبعة مبارك، والشيخ محمد، وحاشية الأمير، «في سورة أخرى»، ومتن

الدسوقي كالمثبت في المخطوطات.

(٦) سورة الحجر ٦/١٥.

(٧) سورة القلم ٢/٦٨.

والثاني: أَنَّ مَنْفِيَّهَا «أُقْسِمُ»، وذلك على أن يكون إخباراً لا إنشاءً، واختاره الزمخشري، قال^(١): «والمعنى في ذلك أنه لا يقسم بالشيء إلا إعظاماً له؛ بدليل ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوْقِعِ النُّجُومِ﴾ * وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴿٢﴾»، فكانه قيل: إِنَّ إعظامه بالإقسام به كلا إعظام، أي أنه يستحق إعظاماً فوق ذلك».

وقيل: هي^(٣) زائدة، واختلف هؤلاء في فائدتها على قولين:

أحدهما: أنها زيدت توطئة^(٤) وتمهيداً لنفي الجواب، والتقدير^(٥): ﴿لَا أُقْسِمُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ لا يُشْرَكُونَ سُدَى، ومثله: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ﴾^{(٦)(٧)}.

•

= وقوله: إن آية سورة القلم جواب لما تقدّم في سورة الحجر أخذه من الزجاج.

انظر معاني القرآن ٢٠٤/٥، وفعل مثل هذا القرطبي في تفسيره، ٢٢٥/١٨ - ٢٢٦.

(١) الكشف ٢٩٢/٣، ولم ينقل النص بحروفه بل أنقص منه، وغير وبدل، ولكن ما خرج عما أراد الزمخشري.

(٢) سورة الواقعة ٧٥/٥٦ - ٦٧

(٣) أي «لا» في «لا أقسم»، حيث جاءت.

(٤) أي إشارة إلى أن الجواب منفي.

(٥) هذا التقدير للزمخشري قال: «... فهلا زعمت أن «لا» التي قبل القسم زيدت موطئة للنفي بعده

ومؤكدة له وقدّرت المقسم المحذوف عليه ههنا منفيّاً كقولك: لا أقسم يوم القيامة لا تتركون

سدى، قلت: لو قصر الأمر على النفي دون الإثبات لكان لهذا القول مساع لكنه لم يقصر، ألا ترى

كيف لقي ﴿لَا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾ بقوله: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ﴾، وكذلك ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوْقِعِ

النُّجُومِ﴾ بقوله: ﴿إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ﴾، الكشف ٢٩٢/٣.

(٦) تنمة الآية: ﴿... فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا

سَلَامًا﴾ سورة النساء ٦٥/٤.

(٧) في طبعة مبارك، والشيخ محمد، وحاشية الأمير، إثبات «فيمَا شجر بينهم» والنص غير مثبت مع الآية

في المخطوطات، ولا في متن الدسوقي.

وقوله^(١):

فلا وأبيك ابنة العامري لا يدعي القوم أنني أفر
ورّد^(٢) بقوله: تعالى: ﴿لَا أَقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾^(٣) الآيات، فإن جوابه^(٤) مثبت
وهو ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي كَبَدٍ﴾^(٥)، ومثله: ﴿فَلَا أَقْسِمُ بِمَوْقِعِ
النُّجُومِ﴾^(٦) الآية.

والثاني^(٧): أنها زيدت لمجرد التوكيد وتقوية الكلام، كما في ﴿لَيْتَا يَعْلَمَ أَهْلُ
الْكِتَابِ﴾^(٨).

(١) البيت لامرئ القيس، وذكر أبو حاتم أنه لرجل يقال له ربيعة بن جشم، والشاهد فيه زيادة «لا» في صدر القسم للتمهيد بأن الجواب منفي.
وأقسم الشاعر بأبيها هنا تعظيماً له، وابنة العامري: منادى، واسمها هير، وذكر هذا في القصيدة فقال:

وهي تصيد قلوب الرجال وأفلت منها ابن عمرو حُجِرْ

انظر شرح البغدادي ٢٧/٥، وشرح السيوطي/٦٣٥، الخزانة ٤٨٩/٤، والديوان/١٥٤ برواية: «لا وأبيك».

(٢) هذا الرد للزمخشري، وقد نقلته قبل قليل. انظر الكشف ٢٩٢/٣، وذكر هذا الرد البغدادي في الخزانة ٤٨٩/٤ معزواً لابن هشام، وقد أبعد المرمى.

(٣) الآيات: ﴿لَا أَقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ * وَأَنْتَ حِلٌّ بِهَذَا الْبَلَدِ * وَالْوَالِدِ وَمَا وَلَدَ﴾ سورة البلد ١/٩٠ - ٣.

(٤) أي جواب القسم جاء مثبتاً، وهذا مما يدل على أن «لا» قبل القسم ليست للتمهيد، والتوطئة لنفي الجواب.

(٥) سورة البلد ٤/٩٠.

(٦) سورة الواقعة ٧٥/٥٦ وقد تقدّمت قبل قليل.

وقوله: ومثله أن «لا» لم تأت زائدة تمهيداً وتوطئة لنفي الجواب؛ لأن الجواب في الآية جاء مثبتاً وهو قوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ﴾ الآية/٧٧ من سورة الواقعة.

(٧) الرأي الثاني في فائدة زيادة «لا».

(٨) تقدّمت قبل قليل سورة الحديد ٢٩/٥٧، وانظر حاشية الشهاب ٣١٤/٦.

ورُدَّ^(١) بأنها لا تُزاد لذلك صَدْرًا، بل حَشَوًا، كما أنَّ زيادة «ما» و«كان» كذلك^(٢)، نحو: ﴿فِيمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لَئِنْ لَّهْمُ﴾^(٣)، ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكَكُمُ الْمَوْتُ﴾^(٤)، ونحو: «زيد كان فاضل»^(٥)؛ وذلك^(٦) لأنَّ زيادة الشيء تفيد اطراحه^(٧)، وكونه أَوَّلَ الكلام يفيد الاعتناء به، قالوا: ولهذا^(٨) نقول بزيادتها في نحو: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِرَبِّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ﴾^(٩)، ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ﴾^(١٠)

= وقال الفراء: «والعرب تجعل «لا» صلة في كل كلام دخل في آخره بجحد، أو في أوله بجحد غير مصرح...» معاني القرآن ١٣٧/٣، وانظر ٣٧٤/١، وانظر معاني الزجاج ١١٥/٥.
(١) هذا الرد للفراء قال: «كان كثير من النحويين يقولون: لا: صلة، قال الفراء: ولا يتبدأ بجحد، ثم يجعل صلة يُرَادُ بها الطرح...» معاني القرآن ٢٠٧/٣.

(٢) أي لا تكون صدرًا بل حشواً.

(٣) تنمة الآية: ﴿... وَلَوْ كُنْتَ فَظًا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ﴾ سورة آل عمران ١٥٩/٣.
واستشهد المصنّف بالآية على زيادة «ما»، وذهب الأخفش وغيره إلى أنه يجوز أن تكون «ما» نكرة بمعنى شيء ورحمة بدل منه. التبيان للعكبري/٣٠٥ وانظر البيان ٢٢٩/١.

(٤) ﴿... وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ وَإِنْ تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ قُلْ كُلُّ مَنْ عِنْدَ اللَّهِ قُلٌّ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ قُلْ هَؤُلَاءِ الْقَوْمُ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾ سورة النساء ٧٨/٤.

واستشهد المصنّف بالآية لزيادة «ما» على أين، ويأتي الحديث عن هذا والآية في «باب ما» عند المصنّف.

(٥) وقد زيدت «كان» بين المبتدأ والخبر.

(٦) أي كون الزيادة في الحشو لا الصدر.

(٧) أي يمكن حذفه ويمكن إثباته، وعبر عن هذا المرادي بقوله: «الثابت أن تكون زائدة دخولها كخروجها، وهذا مما لا يقاس عليه...» الجنى الداني/٣٠٢.

(٨) أي لأنها تزداد حشواً لا صدرًا.

(٩) تنمة الآيتين: ﴿إِنَّا لَقَادِرُونَ عَلَى أَنْ نَبْدِلَ خَيْرًا مِّنْهُمْ وَمَا نَحْنُ بِمَسْبُوقِينَ﴾ سورة المعارج ٤٠/٧٠ - ٤١.

(١٠) سورة الواقعة ٧٥/٥٦ وقد تقدّمت قبل قليل.

لوقوعها بين الفاء ومعطوفها^(١)؛ بخلاف هذه^(٢)، وأجاب أبو علي^(٣) بما تقدّم من أنّ القرآن كالسورة الواحدة.

الموضع الثاني^(٤):

قوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾^(٥)، فقيل: إنّ «لا» نافية^(٦)، وقيل: ناهية^(٧)، وقيل: زائدة^(٨)، والجميع محتمل.

- (١) وهو الفعل، وهو معطوف على ما سبق، أي فأقسم.
- (٢) أي ﴿لَا أَقِيمُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾، وقد جاءت «لا» في ابتداء الكلام، فلا يصح الحكم بزيادتها، ومن ذهب إلى عدم الزيادة الفراء، وقد نقلت نصّه من قبل.
- (٣) أي أجاب عن هذا الاعتراض بأن «لا» لم تقع في صدر الكلام، بل هي في الحشو؛ لأن القرآن كالسورة الواحدة، فمجيئها في صدر هذه السورة، لا تُردُّ به الزيادة.
- (٤) من مواضع زيادة «لا»، وكان الموضع الأول الذي ناقشه الآية الأولى من سورة القيامة: ﴿لَا أَقِيمُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾.
- (٥) تنمة الآية: ﴿... وَيَا لَوْلَايَيْنِ إِحْسَنًا وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِمَّنْ إِمْلَقْتُمْ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِنَّهَاكُمْ وَلَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنٌ وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ذَلِكَُمْ وَصَنَكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ الأنعام ١٥١/٦.

(٦) قال الفراء: «إن شئت جعلت (لا تشرکوا) نهياً أدخلت عليه أن، وإن شئت جعلته خبراً. وتشرکوا في موضع نصب كقولك: أمرتك ألا تذهب (نصب) إلى زيد، وأن لا تذهب جزم» معاني القرآن ٣٦٤/١، وعلى النصب تكون «لا» نافية.

وقدره السمين: المحرّم ألا تشرکوا. الدر ٢١٥/٣ وهو عند العكبري على الزيادة. البيان ٥٤٨/٥. وذلك على جعل أن تفسيرية، لأنه تقدّم ما هو بمعنى القول، وهو «أتل» ولا ناهية، وتشرکوا: مجزوم بها، وهو اختيار الفراء.

معاني القرآن ٣٦٤/١، والدر ٢١٣/٣، وانظر البحر ٢٤٩/٤ - ٢٥٠، البيان ٣٤٩/١.

(٨) وذلك على جعل «أن» ناصبة للفعل بعدها، وهي وما في حيّزها في محل نصب بدلاً من «ما حرّم، أو =

وحاصلُ القول في الآية أنَّ «ما» خبرية^(١) بمعنى الذي منصوبة بـ «أُتْلُ»^(٢)، و«حَرَّمَ ربكم» صِلَة، و«عليكم» متعلّقة بـ «حَرَّمَ»، هذا هو الظاهر^(٣).
وأجاز الزجاج^(٤) كونَ «ما» استفهاميةً منصوبةً بـ «حَرَّمَ»، والجمله محكيةٌ بـ «أُتْلُ»؛ لأنه بمعنى أقول، ويجوز أن يُعلّق^(٥) «عليكم» بـ «أُتْلُ». ومن رَجَحَ إعمالَ أوّلِ المتنازِعَيْنِ - وهم الكوفيون - رَجَحَهُ على تعلُّقه بـ «حَرَّمَ».

وفي «أَنَّ» وما بعدها أوجه:

أحدها: أن يكونا في موضع نصب بدلاً من «ما»^(٦)، وذلك على أنها موصولة،

= أنها الناصبة وهي وما في حَيِّرها بدل من العائد المعطوف أي: ما حرّمه. و«لا» على هذين الوجهين زائدة. الدر ٢١٤/٣.

أو أن «لا تشكروا» في موضع رفع خبر مبتدأ محذوف، وتقديره: هو ألا تشكروا، ولا على هذا الوجه زائدة. البيان ٣٤٩/١.

(١) أي اسم موصول بمعنى الذي وليست استفهامية، والعائد محذوف، أي الذي حرّمه.

(٢) بعده في م/٣ «لأنه بمعنى أقول، ويجوز أن يُعلّق...» كذا والنص في م/٥ مضطرب.

(٣) أي في توجيه هذه الآية.

(٤) قال الزجاج: «وجائز أن تكون «ما» منصوبة بحرّم؛ لأن التلاوة بمنزلة القول، كأنه قال: أقول: أي

شيء حرم ربكم عليكم أهذا أم هذا...» معاني الزجاج ٣٠٣/٢، والنص عند ابن الشجري عن الزجاج في الأمالي ٤٧/١، وتعقبه السمين فقال: «وهذا ضعيف؛ لأنه لا تُعلّق إلا أفعال القلوب وما تحمّل عليها» الدر ٢١٣/٣.

(٥) في «عليكم وجهان: أن يُعلّق بـ «حَرَّمَ»، وهو اختيار البصريين، وأن يُعلّق بـ «أُتْلُ» وهو اختيار

الكوفيين، واختيار البصريين إعمال الثاني واختيار الكوفيين إعمال الأول.

الدر ٢١٣/٣، وانظر أمالي الشجري ٤٧/١.

(٦) أجازوا أن تكون بدلاً من «ما»، أو من الضمير المحذوف من «ما حرّم»؛ إذ التقدير: ما حرّمه. انظر

البحر ٢٥١/٤، وانظر الدر ٢١٤/٣، والبيان ٣٤٩/١.

لا استفهامية؛ إذ لم يقترن البدل بهمزة الاستفهام.

الثاني: أن يكونا في موضع رفع خبراً لـ «هو» محذوفاً^(١).

أجازهما بعض المعربين، وعليهما^(٢) فـ «لا» زائدة، قاله^(٣) ابن الشجري. والصواب^(٤) أنها نافية^(٤) على الأول، وزائدة^(٥) على الثاني.

والثالث: أن يكون الأصلُ أُبَيِّنْ لَكُمْ ذَلِكَ لئلا^(٦) تشركوا، وذلك لأنهم إذا حَرَّمَ عليهم رؤسائهم ما أَحَلَّه الله سبحانه وتعالى فأتاعوهم أشركوا؛ لأنهم جعلوا غير الله بمنزلته.

(١) والتقدير: المتلو عليكم هو ألا تشركوا.

وذهب أبو حيان إلى أن المبتدأ المضمّر دلّ عليه المعنى، والتقدير: المتلو ألا تشركوا. البحر ٢٥٠/٤، ومثله عند السمين في الدر ٢١٥/٣، وكذا عند العكبري في التبيان/٥٤٨.

(٢) على جعل «ما» موصولة أو استفهامية، أو على هذين التوجيهين المتقدمين.

(٣) قال ابن الشجري: «... ولا يصح عندي هذان التقديران إلا أن يحكم بزيادة «لا»...» الأمالي ٤٨/١.

(٤) وفي هذا ردّ على ابن الشجري، وردّ على أبي حيان، إذ ذهب إلى أنها على البدلية زائدة أيضاً. انظر البحر ٢٥١/٤، وقد أشار إلى هذا الشمني في الحاشية ٥١/٢.

وتعقب الدماميني المصنف فقال: «وهذا عجيب جداً، فإن الأول وهو جعل «ما» موصولة، وحرّم ربكم صلة، وعليكم متعلق بحرّم، وجعل ألا تشركوا في موضع نصب على أنه بدل من «ما»، فإذا جعلت ما نافية في هذا الوجه كان فاسداً؛ لاقتضائه أن عدم الإشراك محرّم وهو باطل...» انظر حاشية الشمني ٥٢/٢. وقد تَعَقَّبَ الشمني الدماميني في هذا.

(٥) على تقدير: أتَل ما حَرَّمَ ربكم وهو الإشراك.

(٦) ذكر هذا أبو حيان على أنه مفعول من أجله، ثم قال: «وهذا بعيد...» البحر ٢٥٠/٤ - ٢٥١ وانظر

الدر ٢١٥/٣ فهو في محل نصب أو جر على حذف لام العلة... لئلا تشركوا، ثم قال: «وهذا منقول عن أبي إسحاق إلا أن بعضهم استبعده...» وعنى بذلك شيخه أبا حيان.

والنص للزجاج في معاني القرآن ٣٠٢/٢.

والرابع: أن الأصل أوصيكم^(١) بأن لا تشركوا، بدليل أن ﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾^(٢) معناه: وأوصيكم بالوالدين، وأن في آخر الآية: ﴿ذَلِكُمْ وَصَّكُم بِهِ﴾، وعلى هذين الوجهين^(٣) فحذفت^(٤) الجملة وحرف الجر.

والخامس: أن التقدير^(٥): أتل عليكم ألا تشركوا، فحذف مدلولاً عليه بما تقدّم، وأجاز هذه الأوجه الثلاثة^(٦) الزجاج.

والسادس^(٧): أن الكلام تمّ عند «حرّم ربكم»، ثم ابتدئ: عليكم ألا تشركوا،

(١) وعلى هذا التقدير يكون «أن لا تشركوا» مفعولاً بفعل محذوف تقديره: أوصيكم، قال أبو حيان: «لأن قوله: وبالوالدين إحساناً، محمول على أوصيكم بالوالدين إحساناً» فالمصنف نقل نص شيخه أبي حيان. وبعد ذكر أبي حيان لهذا الوجه قال: «وهذا بعيد لأن الإضمار خلاف الأصل» وأبو حيان نقل نص الزجاج.

انظر البحر ٢٥١/٤، وذكر السمين أن هذا للزجاج. انظر الدر ٢١٥/٣، ومعاني الزجاج ٣٠٤/٢.

(٢) أي في الآية نفسها ١٥١/من سورة الأنعام.

(٣) وهما تقدير المفعول من أجله في الثالث: أُتِيْنُ لكم ذلك لئلا تشركوا، والوجه هنا أوصيكم بألا تشركوا.

(٤) ولذلك ردّ هذا أبو حيان على تقدير «أوصيكم..» لكثرة الحذف.

(٥) قال الزجاج: «ويجوز أن يكون ألا تشركوا محمولاً على المعنى فيكون: «أتل عليكم ألا تشركوا به

شيئاً، فالمعنى: أتل عليكم تحريم الشرك به» معاني القرآن ٣٠٤/٢.

(٦) معاني الزجاج ٣٠٣/٢ - ٣٠٤.

والأوجه الثلاثة، مفعول من أجله على تقدير أُبَيِّنُ لكم لئلا تشركوا به شيئاً، وعلى معنى أوصيكم، وكذا الوجه الخامس: أتل عليكم أن لا تشركوا.

(٧) هذا الكلام لابن الأنباري، قال: «ويجوز أن تقف على قوله: ربكم، ثم تبتدئ وتقرأ: عليكم ألا

تشركوا أي عليكم ترك الإشراك، فيكون ألا تشركوا في موضع نصب على الإغراء ب«عليكم» البيان

٣٤٩/١.

ومثل هذا عند العكبري في التبيان ٥٤٨، وسبقهم إلى ذلك الشجري في الأمالي ٤٩/١، ونقل هذا =

وأن تحسنوا بالوالدين إحساناً، وألا تقتلوا، ولا تقربوا، ف «عليكم» على هذا اسم فعل بمعنى الزموا.

و«أن» في هذه الأوجه الستة مصدرية، و«لا» في الأوجه الأربعة الأخيرة نافية. والسابع^(١): أن «أن» مفسرة بمعنى: أي، ولا: ناهية، والفعل مجزوم لا منصوب، وكأنه قيل: أقول لكم لا تشركوا به شيئاً، وأحسنوا بالوالدين إحساناً. وهذان الوجهان الأخيران أجازهما ابن الشجري.

والموضع الثالث^(٢):

قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾^(٣) فيمن فتح الهمزة^(٤).

= السمين عن ابن الأنباري، وكان الأولى به أن ينقله عن الشجري، ويبدو أنه لم يطلع عليه. ثم قال: «وهذا وإن كان ذكره جماعة كما نقله ابن الأنباري ضعيف لتفكيك التركيب عن ظاهره، ولأنه لا يتبادر إلى الذهن» الدر ٢١٥/٣.

(١) بدأ أبو حيان بهذا الوجه في البحر ٢٤٩/٤ - ٢٥٠، ومثله في الدر ٢١٣/٣ - ٢١٤، وسبقهما إلى ذلك ابن الشجري، انظر الأمالي ٤٨/١ - ٤٩، والبيان ٣٤٩/١، والبيان ٥٤٨.

(٢) أي من المواضع التي اختلف فيها في زيادة «لا»، وقد ذكر من قبل الموضع الأول وهو الخلاف في آية سورة القيامة/١، وذكر الثاني في الخلاف في آية سورة الأنعام/١٥١.

(٣) الآية: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَنِهِمْ لَئِنْ جَاءَتْهُمْ آيَةٌ لَيُؤْمِنُنَّ بِهَا قُلْ إِنَّمَا الْآلِيتُ عِنْدَ اللَّهِ وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾ سورة الأنعام ١٠٩/٦.

(٤) قرأ بفتح الهمزة «أنها» نافع وحفص عن عاصم وحمزة والكسائي وابن عامر والأعمش وأبو جعفر وشيبة وأبو بكر في رواية وبها قرأ الأخفش.

وقرأ بكسر الهمزة «إنها» ابن كثير وأبو عمرو والعلمي والأعشى عن أبي بكر عن عاصم وداود الإيادي عن عاصم أيضاً والحسن ويعقوب وخلف وابن محيصن واليزيدي ومجاهد ونصير عن الكسائي وسهل وقتيبة وحماد.

فقال قوم منهم الخليل والفارسي^(١): «لا» زائدة، وإلا لكان عذراً للكفار، ورَدَّه^(٢) الزجاج بأنها نافية في قراءة الكسر، فيجب ذلك في قراءة الفتح. وقيل: نافية، واختلف القائلون بذلك. فقال النحاس^(٣): حذف المعطوف، أي: أو أنهم يؤمنون، وقال الخليل في قول له آخر^(٤):

= وتقدم تفصيل أوفى من هذا في باب «لا».

وانظر البحر ٢٠١/٤، والحجة لابن خالويه/١٤٧، والرازي ١٤٤/١٣، والطبري ٢١١/٧، والسبعة/٢٦٥، والتيسير/١٠٦، والنشر ٢٦١/٢، والكشف ٤٤٤/١، والإتحاف/٢١٥، ومعاني الأخفش ٢٨٥/٢.

وانظر كتابي «معجم القراءات» فالمراجع لهاتين القراءتين كثيرة.

(١) ذكر أبو حيان في البحر ٢٠٢/٤ أن بعضهم ذهب إلى أنها زائدة، قال وإنما جعلها زائدة لأنها لو بقيت على النفي لكان الكلام عذراً للكفار وفسد المراد بالآية. ثم ذكر أن القائل بزيادتها الكسائي والفراء. وانظر المحرر ٣١٦/٥ - ٣١٧ وإعراب النحاس ١/٥٧٤، والحجة للفارسي ٣٨١/٣.

(٢) قال الزجاج: «... وزعم سيبويه عن الخليل أن معناها لعلها إذا جاءت لا يؤمنون...» وقد قال بعضهم إنها أن التي على أصل الباب، وجعل «لا» لغواً...، والذي ذكر أن «لا» لغو غلط؛ لأن ما كان لغو لا يكون غير لغو، ومن قرأ إنها إذا جاءت بكسر إن فالإجماع أن «لا» غير لغو، فليس يجوز أن يكون معنى لفظة مرة النفي ومرة الإيجاب...». معاني القرآن ٢٨٢/٢ - ٢٨٣، والنص في البحر ٢٠٢/٤.

(٣) لم أجد حديثاً في هذا عند أبي جعفر النحاس في سياق هذه الآية.

انظر إعراب القرآن له ٥٧٣/١ - ٥٧٤.

وجاء النص عند أبي حيان: «وتأول بعض المُفسِّرين الآية على حذف معطوف يخرج «لا» عن الزيادة، وتقديره: وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون أو يؤمنون...، ذكره النحاس وغيره، ولا يحتاج الكلام إلى زيادة «لا»، ولا إلى هذا الإضمار...» البحر ٢٠٢/٤.

(٤) وهو رأي سيبويه أيضاً. وهي قراءة أُتِيَّ «وما يشعركم لعلها إذا جاءت..» وحكى الكسائي أنها كذلك في مصحفه، وأنها قراءة أهل المدينة.

أَنَّ^(١): بمعنى «لعلّ» مثل «ائتِ السوقَ أنك تشتري لنا شيئاً».

وَرَجَّحه الزجاج، وقال^(٢): إنهم أجمعوا عليه، ورَدَّه الفارسي^(٣) فقال: التوقع الذي في «لعلّ» ينفيه الحكم بعدم إيمانهم، يعني في قراءة الكسر، وهذا نظير^(٤) ما رَجَّح به الزجاج كون «لا» غير زائدة.

وقد انتصروا لقول الخليل بأن قالوا^(٥): يؤيِّده أن «يشعركم» و«يدريكم» بمعنى، وكثيراً ما تأتي «لعلّ» بعد فعل الدراية نحو: «وَمَا يُدْرِيكُ لَعَلَّهُ يَرْكَبُ»^(٦)، وأن في مصحف أبي «وما أدراكم لعلها»^(٧).

= وانظر شرح المفصل ٧٨/٨، ومعاني الفراء ٣٥٠/١، والكشاف ٥٢٣/١، وزاد المسير ١٠٤/٣، والبحر ٢٠٢/٤، ومعاني الزجاج ٢٨٢/٢، والبيان للعكبري ٥٣١.

(١) وذكر هذا المصنف في بحث «أَنَّ»، ولم يَغْزُ هذا الرأي للخليل. بل ذكر أنها لغة في «لعلّ»، ثم ذكر المثال والآية، ووعد ببحث يأتي في باب اللام، وانظر إعراب النحاس ٥٧٣/١.

(٢) قال الزجاج: «والقول الأول [قول الخليل وسيبويه] أقوى وأجود في العربية... وقد أجمعوا أن معنى «أَنَّ» ههنا إذا فتحت معنى لعلّ، والإجماع أولى بالاتباع» معاني القرآن ٢٨٣/٢.

(٣) قال أبو حيان: «وَضَعَّفَ أبو علي هذا القول بأن التوقع الذي يدل عليه «لعلّ» لا يناسب قراءة الكسر؛ لأنها تدل على حكمه تعالى أنهم لا يؤمنون، لكنه لم يجعل «أنها» معمولة ليشعركم، بل جعل عِلَّةً على حذف لامها، والتقدير عنده: قل إنما الآيات عند الله لأنها إذا جاءت لا يؤمنون، فهو لا يأتي بها لإصرارهم على كفرهم...، فيكون «وما يشعركم» اعتراضاً بين المعلول وعِلَّته...» البحر ٢٠٢/٤. وانظر الحجة للفارسي ٣٧٧/٣.

(٤) أي ما رَدَّ به الفارسي من كونها ليست بمعنى «لعلّ» نظير ما ذكره الزجاج في عدم زيادة «لا» من قبل.

(٥) ذكر أبو حيان أن المعنى وما يدريكم، وأن لعلّ تأتي كثيراً في مثل هذا الموضع، واحتج بالآية وقراءة أُتِي. ونَصُّ ابن هشام هو نصُّ شيخه أبي حيان حذو القُذَّة بالقُذَّة، وعَزَّزَ عليه أن يُصْرَحَ بأنه منقول منه. انظر البحر ٢٠٢/٤.

(٦) سورة عبس ٣/٨٠.

(٧) المنقول عن أبيّ قراءتان: «وما أدراكم لعلها» و«ما أدراك لعلها» انظر البحر ٢٠٢/٤، معاني

الفراء ٣٥٠/١، الكشاف ٥٢٣/١، الإتحاف ٢١٥، الرازي ١٤٥/١٣، القرطبي ٦٥/٧، حاشية =

وقال قوم^(١): «أَنَّ» مؤكدة، والكلام فيمن^(٢) حكم بكفرهم، ويش من إيمانهم، والآية عذر للمؤمنين، أي إنكم معذورون لأنكم لا تعلمون ما سبق لهم^(٣) به القضاء من أنهم لا يؤمنون حينئذ، ونظيره^(٤) ﴿إِنَّ الَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ * وَلَوْ جَاءَتْهُمْ كُلُّ آيَةٍ﴾^(٥).

وقيل^(٦): التقدير: لأنهم، واللام متعلقة بمحذوف، أي لأنهم لا يؤمنون امتنعنا من الإتيان بها، ونظيره: ﴿وَمَا مَنَعَنَا أَنْ نُرْسِلَ بِالْآيَاتِ إِلَّا أَنْ كَذَّبَ بِهَا الْأَوَّلُونَ﴾^(٧)، واختاره الفارسي.

واعلم أن مفعول «يشعركم» الثاني - على هذا القول، وعلى القول بأنها بمعنى

= الجمل ٧٧/٢، شرح المفصل ٧٨/٨، حاشية الشهاب ١١٣/٤، روح المعاني ٢٥٤/٧.

(١) صاحب هذا القول العكبري، قال: «والثالث أَنَّ «أَنَّ» على بابها، و«لا» غير زائدة، والمعنى: وما يدريك عدم إيمانهم، وهذا جواب لمن حكم عليهم بالكفر أبداً، ويش من إيمانهم، والتقدير: لا يؤمنون بها، فحذف المفعول» التبيان/٥٣١.

(٢) في م/١ «لمن حكم بكفرهم» ومثل هذا عند العكبري.

(٣) في بعض نسخ الكتاب «ما سبق لهم من القضاء»، وأشار إلى هذا الخلاف الشيخ محمد.

(٤) أي نظير هذا الرأي المتقدم في تخريج الآية من حيث إفادة الحكم بعدم الإيمان عند مجيء الآية.

(٥) تنمة الآية الثانية: ﴿... حَتَّى يَرَوْا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ﴾ يونس ٩٦/١٠ - ٩٧.

(٦) هذا عند أبي حيان، وقد عزاه للفارسي، قال أبو حيان: «لعل لا يناسب قراءة الكسر... لكنه لم يجعل «أنها» معمولة ليشعركم، بل جعلها علة على حذف لامها، والتقدير عنده: قل إنما الآيات عند الله لأنها إذا جاءت لا يؤمنون فهو لا يأتي بها لإصرارهم على كفرهم، فيكون نظير «وما منعنا أن نرسل بالآيات إلا أن كذب بها الأولون»، أي بالآيات المقترحة. انتهى». انظر البحر ٢٠٢/٤.

(٧) تنمة الآية: ﴿... وَءَاتَيْنَا ثُمُودَ النَّاقَةَ مُبْصِرَةً فَظَلَمُوا بِهَا وَمَا نُرْسِلُ بِالْآيَاتِ إِلَّا تَخْوِيفًا﴾ الإسراء

«لعلّ» - محذوف، أي^(١): إيمانهم، وعلى بقية الأقوال^(٢) «أنّ» وصلتها.

الموضع الرابع^(٣):

﴿وَحَرَّمُ عَلَى قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾^(٤)، فقليل: لا^(٥): زائدة، والمعنى^(٦) ممتنع على أهل قرية قدّرنا إهلاكهم لكفرهم^(٧) أنهم لا يرجعون عن الكفر إلى قيام الساعة، وعلى هذا فحرام خبر مقدّم وجوباً؛ لأن المخبر عنه^(٨) «أنّ» وصلتها، ومثله^(٩): ﴿وَأَيُّهُمْ أَنَا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ﴾^(١٠)، لا^(١١) مبتدأ، و«أنّ» وصلتها فاعل أغنى عن الخبر، كما جوّز^(١٢) أبو البقاء^(١٣)؛

(١) انظر مشكل إعراب القرآن ٢٨٣/١ - ٢٨٤، والبيان/٥٣٠ - ٥٣١.

(٢) أي سواء قيل بأن «لا» زائدة، أو نافية.

(٣) من المواضع التي اختلف فيها العلماء في زيادة «لا».

(٤) سورة الأنبياء ٩٥/٢١.

(٥) ومن ذهب إلى زيادتها أبو عبيد. كذا في البحر ٣٣٨/٦، ومثله عند الشمني ٥٢/٢، وفي الدر المصون ١٠٩/٥ أبو عمرو.

(٦) قال أبو حيان: «... والمعنى ممتنع على أهل قرية قدّرنا عليهم إهلاكهم لكفرهم رجوعهم في الدنيا إلى الإيمان إلى أن تقوم الساعة، فحينئذ يرجعون» البحر ٣٣٨/٦، وانظر الدر المصون ١٠٩/٥. ونص ابن هشام هو نص شيخه أبي حيان..

(٧) قوله «لكفرهم» مثبت في المخطوطات، وغير مثبت في طبعة مبارك والشيخ محمد. وفي نسخة الدسوقي «بكفرهم».

(٨) أي فلو تأخر الخبر عنها لالتبست «أنّ» المؤكدة بالتي هي لغة في «لعلّ». دسوقي ٢٦٠/١.

(٩) أي في كون المخبر عنه «أنّ» وصلتها.

(١٠) تنمة الآية: ﴿... فِي الْفَلَكِ الْمَشْهُونِ﴾ يس ٤١/٣٦.

(١١) أي ليس «حرام» مبتدأ.

(١٢) في المطبوع «جوّزه».

(١٣) قال أبو البقاء «والجيد أن يكون «أنهم» فاعلاً سَدَّ مَسَدَ الخبر» التبيان/٩٢٧، ونقل هذا عنه السمين

لأنه^(١) ليس بوصفٍ صريحٍ، ولأنه^(٢) لم يعتمد على نفي ولا استفهام.
 وقيل^(٣): لا: نافية، والإعراب إمّا على ما^(٤) تقدّم، والمعنى: ممتنع عليهم
 أنهم لا يرجعون إلى الآخرة، وإما على أنّ «حرام» مبتدأ^(٥) حذف خبره، أي
 قبول أعمالهم، وأبتدئ بالنكرة لتقييدها بالمعمول، وإما على أنه^(٦) خبر لمبتدأ
 محذوف، أي: والعمل الصالح حرام عليهم.
 وعلى الوجهين^(٧): ف «أنهم لا يرجعون» تعليل^(٨) على إضمار اللام، والمعنى:

(١) أي: حرام وقد وقع مبتدأ.

(٢) أي «حرام»، وعدم اعتماده على نفي أو استفهام مع عمله هو رأي الأخفش. وانظر الدر المصون ٥/١٠٩، ورجح التوجيه على مذهب الأخفش.

وفي حاشية على م/٣ «وأجاز الأخفش والكوفيون عدم الاعتماد».

(٣) انظر التبيان للعكبري/٩٢٧ «وقيل: ليست زائدة، أي ممتنع عدم رجوعهم عن معصيتهم».

(٤) أي: حرام: خبر مقدّم، وأنّ وما بعدها مصدر مؤوّل مبتدأ مؤخر.

(٥) ذكر العكبري هذا الوجه ثم ذكر في الخبر وجهين:

الأول: هو «أنهم لا يرجعون» ويصح جعل «لا» زائدة، ويصح جعلها نافية كالتأويل الذي ذكرته في الحاشية رقم (٣).

والثاني: أن الخبر محذوف وتقديره: توبتهم أو رجاء بعثهم، إذا جعلت لا زائدة. التبيان/٩٢٦ - ٩٢٧، وانظر الدر المصون ٥/١٠٩.

(٦) مثل هذا عند العكبري قال: «وقيل: حرام: خبر مبتدأ محذوف أي ذلك الذي ذكرناه من العمل الصالح حرام» التبيان/٩٢٧، والنص في الدر ٥/١١٠.

وقدّر بعضهم المبتدأ: الإقالة أو التوبة حرام. وهذا التقدير مذكور عند أبي حيان في البحر ٦/٣٣٨.

(٧) من جعل «حرام» مبتدأ حذف خبره، أو هو خبر مبتدأ محذوف.

(٨) قال أبو حيان: «... وقدّره بعضهم متقدّمًا كأنه قال: والإقالة والتوبة حرام، وقراءة الجمهور بالفتح تصحّ على هذا المعنى، وتكون «لا» نافية على بابها، والتقدير: لأنهم لا يرجعون» البحر ٦/٣٣٨.

لا يرجعون عما هم فيه، ودليل المحذوف^(١)، ما تقدم من قوله تعالى: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا كُفْرَانَ لِسَعِيهِ﴾^(٢)، ويؤيدهما^(٣) تمام الكلام قبل مجيء «إِنَّ» في قراءة^(٤) بعضهم بالكسر.

الموضع الخامس^(٥):

﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّيْنَ بِمَا كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ * وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنِّسَاءَ أَرْبَابًا﴾^(٦).

(١) أي الخبر على الوجه الأول والمبتدأ على الوجه الثاني.

(٢) تنمة الآية: ﴿... وَإِنَّا لَهُ كَنُيُونُ﴾ سورة الأنبياء ٩٤/٢١.

قال الدسوقي: «فمن يعمل من الصالحات. دليل لحذف المبتدأ في الوجه الثاني، وقوله: فلا كفران لسعيه دليل لحذف الخبر على الوجه الأول». الحاشية ٢٦١/١.

(٣) أي يؤيد هذين الوجهين الأخيرين في حرام، وهما كونه مبتدأ حذف خبره، وخبراً لمحذوف.

(٤) انظر البحر ٣٣٨/٦ وفي الكشف ٣٣٧/٢ «وقرى إنهم بالكسر، وحق هذا أن يتم الكلام قبله، فلا بُد من تقدير محذوف، كأنه قيل: وحرام على قرية أهلكتها ذاك، وهو المذكور في الآية المتقدمة من العمل الصالح...».

وانظر التبيان/٩٢٧، والدّر المصون ١١٠/٥.

وفي حاشية الشهاب ٢٧٤/٦: «... ويؤيده القراءة بالكسر؛ لأنها جملة مستأنفة للتعليل».

هذا ولم أجد في هذه المراجع من سمى قارئاً لهذه القراءة.

(٥) من مواضع الخلاف في زيادة «لا».

(٦) تنمة الآية: ﴿يَأْمُرُكُمْ بِالْكَفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ سورة آل عمران ٧٩/٣ - ٨٠.

قرئ^(١) في السبع^(٢) برفع «يأمركم»، ونصبه، فمن رفعه قطعه^(٣) عما قبله، وفاعله ضميره تعالى، أو ضمير الرسول ﷺ، ويؤيد الاستئناف قراءة بعضهم^(٤) «ولن يأمركم»، و«لا» على هذه القراءة^(٥) نافية لا غير.

(١) قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو الكسائي وأبو جعفر وعاصم برواية الأعشى والبرجمي وأبي بكر، وأبو زيد.

«ولا يأمركم» بالرفع على الاستئناف.

وقرأ ابن عامر وعاصم وحفص وحمزة وحماد ويحيى عن أبي بكر واليزيدي والأعمش ويعقوب وخلف والحسن وعبدالوارث عن أبي عمرو، «ولا يأمركم» بنصب الراء. وخَرَجَه أبو علي وغيره على أن المعنى ولا له أن يأمركم، فقدَرُوا «أن» مضمرة بعد «لا»، وتكون «لا» مؤكدة معنى النفي السابق، وهي أوَّلَى القراءتين بالصواب عند الطبري. انظر البحر ٥٠٧/٢، السبعة ٢١٣، القرطبي ١٢٣/٤: «النصب عطفاً على أن يؤتیه» الطبري ٣/٢٣٤، التيسير ٨٩، النشر ٢٤٠/٢، شرح الشاطبية ١٧٤، الكشف ٣٣١/١، الإتحاف ١٧٧، إرشاد المبتدي ٢٦٦، الرازي ١١٣/٨، مجمع البيان ١٢٥/٢، المبسوط ١٦٧، التبصرة ٤٦٢، حجة الفارسي ٥٧/٣.

والمراجع لهاتين القراءتين كثيرة، وانظر هذا في كتابي «معجم القراءات».

(٢) في طبعة الشيخ محمد «في السبعة».

(٣) والقطع هنا على الاستئناف، قال الزمخشري «والقراءة بالرفع على ابتداء الكلام أظهر، وتنصرها قراءة عبدالله: ولن يأمركم».

الكشاف ٣٣٢/١، وانظر البحر ٥٠٧/٢.

(٤) هذه قراءة عبدالله بن مسعود، وذكر الطبري أن خبر هذه الرواية عنه غير صحيح، فهي في خبر رواه حجاج عن هارون، ونقله يجوز فيه الخطأ والسهو، كما ذكروا أنها في مصحفه.

انظر البحر ٥٠٧/٢، والكشاف ٣٣٢/١، ومعاني الفراء ٢٤٤/١، والرازي ١١٣/٨، والقرطبي ٤/١٢٣، والحجة لابن خالويه ١١١، والطبري ٢٣٤/٣، والمحرر ١٩٢/٣، وفتح القدير ٣٥٥/١، وروح المعاني ٢٠٨/٢.

(٥) أي على قراءة الرفع.

ومن نصبه فهو معطوف على ﴿يُؤْتِيهِ﴾^(١)، كما أن «يقول»^(٢) كذلك^(٣)، و«لا» على هذه^(٤) زائدة^(٥) مؤكدة لمعنى النفي السابق. وقيل^(٦) على «يقول»، ولم يذكر الزمخشري غيره، ثم جَوَزَ في «لا» وجيهن: أحدهما الزيادة^(٧)، فالمعنى ما كان لبشر أن يُنصَبَ اللَّهُ للدعاء إلى عبادته وترك الأنداد، ثم يأمر الناس بأن يكونوا عباداً له، ويأمرهم أن تتخذوا الملائكة والنبين أرباباً.

والثاني^(٨): أن تكون غير زائدة،

(١) في الآية الأولى: ﴿مَا كَانَ لِلْبَشَرِ أَنْ يُؤْتِيَهُ...﴾.

(٢) في قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِلْبَشَرِ أَنْ يُؤْتِيَهُ... ثُمَّ يَقُولُ﴾.

(٣) وقوله: «كذلك» أي الفعل «يقول» معطوف على «يؤتيه» أيضاً.

(٤) أي على العطف.

(٥) نحو قولك: ما كان من زيد إتيان ولا قيام، وأنت تريد انتفاء كل واحد منهما.

(٦) هذا القول للطبري ذهب إلى أن «ولا يأمركم» بالنصب معطوف على قوله «ثم يقول». الطبري ٣/٢٣٤.

وذهب إلى هذا من بعده الزمخشري فقال «ولا يأمركم، بالنصب عطفاً على: ثم يقول» الكشاف ٣٣١/١.

وتعقب ابن عطية الطبري، وقال: «وهذا خطأ، لا يلتزم به المعنى»، ولم يفصل الحديث في وجه الخطأ. وتابع بيان هذا الخطأ أبو حيان. انظر البحر ٥٠٧/٢، والمحرر ١٩٣/٣.

(٧) قال الزمخشري: «وفيه وجهان: أحدهما أن تجعل «لا»، مزيدة لتأكيد معنى النفي في قوله: ما كان لبشر أن يستنبه الله وينصبه للدعاء إلى اختصاص الله بالعبادة وترك الأنداد، ثم يأمر الناس بأن يكونوا عباداً له، ويأمرهم أن تتخذوا الملائكة والنبين أرباباً كما تقول: ما كان لزيد أن أكرمه ثم يهينني، ولا يستخف بي» الكشاف ٣٣١/١.

(٨) من توجيهي الزمخشري في «لا».

قال في الكشاف: «والثاني أن تجعل لا غير مزيدة، والمعنى أن رسول الله ﷺ كان ينهى قريشاً عن عبادة الملائكة، واليهود والنصارى عن عبادة عزيز والمسيح، فلما قالوا: أنتخذك رباً؟ قيل لهم: ما =

وَوَجَّهَهُ بِأَنَّهُ^(١) عليه الصلاة والسلام كان ينهى قريشاً عن عبادة الملائكة، وأهل الكتاب عن عبادة عُزَيْرٍ وعيسى، فلما قالوا: أنتخذك رباً؟ قال لهم: ما كان لبشر أن يستنبئه الله ثم يأمر الناس بعبادته، وينهاهم^(٢) عن عبادة الملائكة. هذا ملخص^(٣) كلامه.

وإنما فَسَّرَ «لا يأمر» بـ «ينهى» لأنها^(٤) حالته عليه الصلاة والسلام، وإلا فانتفاء الأمر أَعْمُ من النهي والسكوت، والمراد^(٥) الأول وهي الحالة^(٦) التي يكون بها البشر متناقضاً^(٧)؛ لأن نهيه عن عبادتهم لكونهم مخلوقين لا يستحقون أن يُعْبَدُوا، وهو شريكهم في كونه مخلوقاً، فكيف^(٨) يأمرهم بعبادته؟ والخطاب في «ولا

= كان لبشر أن يستنبئه الله ثم يأمر الناس بعبادته، وينهاكم عن عبادة الملائكة والأنبياء» الكشف ١/ ٣٣١ - ٣٣٢.

(١) في م/١ «بأنه عليه أفضل الصلاة والسلام»، وفي طبعة مبارك والشيخ محمد «بأن النبي عليه الصلاة والسلام»، ولفظ النبي غير مثبت في المخطوطات.

(٢) في م/٥ «وينهاكم» بضمير الخطاب، وكذا جاء نص الزمخشري في الكشف، ومثله ما نقله عنه أبو حيان في البحر.

(٣) هذا ليس ملخص كلامه بل هو كلامه نفسه، وقد نقلته لك قبل قليل للمقارنة بينهما.

(٤) في حاشية الأمير ٢٠٣/١ «أي أن الواقع أنه ﷺ كان ينهاهم عن عبادة الملائكة».

(٥) أي من عدم الأمر بالعبادة الأول، وهو النهي عن عبادة الملائكة. دسوقي ٢٦٢/١.

(٦) أي إن معنى الآية أنه ليس لبشر الجمع بين كونه أمراً بعبادة، وكونه ناهياً عن عبادة الملائكة لما فيه من التناقض. أمير ٢٠٣/١.

(٧) والتناقض قائم بين نهيه عن عبادة الملائكة والنبيين وبين أمره بعبادة نفسه. دسوقي.

(٨) أي: كيف ينهى عن عبادة غيره من المخلوقين ويأمرهم بعبادة نفسه وهو مخلوق مثلهم، أي كيف يجمع بين نهيه عن شيء ثم أمرهم بفعله وهو عبادته؟

يأمركم» على القراءتين^(١) التفات^(٢).

* * *

(١) الرفع والنصب.

(٢) هو التفات من غيبة إلى خطاب، فسياق الآيتين من قبل على الغيبة: ما كان لبشر أن يؤتيه.. ثم يقول للناس.. ولا يأمركم.

ولو جرت الآية على نسق واحد لكان: ولا يأمرهم، أي الناس.

تنبيه

قرأ جماعة: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لِّتُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾^(١).
 وخرّجها أبو الفتح^(٢) على حذف ألف «لا» «تخفيفاً»، كما قالوا «أم والله». ولم يجمع^(٣) بين القراءتين بأن يقدر^(٤) «لا» في قراءة الجماعة زائدة؛ لأن التوكيد بالنون يأبى ذلك.

* * *

(١) الآية: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً وَعَلَّمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾
 الأنفال ٢٥/٨.

- وقراءة الجماعة «لا تُصِيبَنَّ» ولا: نافية، وذهب بعضهم إلى أنها ناهية.
 - وقرأ ابن مسعود وعلي وزيد بن ثابت والباقر محمد بن علي وأبي الربيع بن أنس وأبو العالية وابن جمار وأبو جعفر والزبير بن العوام «لَتُصِيبَنَّ» بفتح اللام من غير ألف.
 انظر البحر ٤/٤٨٤، الكشف ٢/١١، القرطبي ٧/٣٩٣، العكبري ٦٢١/١، المحتسب ١/٢٧٧، مجمع البيان ٩/١٢٧، مختصر ابن خالويه ٤٩/٤، حاشية الشهاب ٤/٢٦، المحرر ٦/٢٦٥، زاد المسير ٣/٣٤٢، روح المعاني ٩/١٩٣، فتح القدير ٢/٣٠٠، شرح المفضل ٨/١١٧، التاج/لا، وانظر بصائر ذوي التمييز. وارجع إلى كتابي «معجم القراءات».

(٢) قال ابن جني «... ولا يجوز أن يراد زيادة «لا»، من قبل أنه كان يصير معناه: واتقوا فتنة تصيب الذين ظلموا منكم خاصة، فليس هذا عندنا من مواضع دخول النون، ألا تراك لا تقول: ضربت رجلاً يَدْخُلَنَّ المسجد؟ هذا خطأ لا يقال، ولكن أقرب ما يُصْرَفُ إليه الأمر في تلاقي معني القراءتين أن يكون يراد لا تصيبَنَّ، ثم يحذف الألف من «لا» تخفيفاً واكتفاء بالفتحة، فقد فعلت العرب هذا في أخت «لا» وهي «أما»، من ذلك ما حكاه محمد بن الحسن من قول بعضهم: أم والله ليكوننّ كذا، فحذف ألف أما تخفيفاً...». المحتسب ١/٢٧٧.

(٣) أي بين لا تصيبَنَّ، ولتُصِيبَنَّ، وكان ابن جني قد بدأ حديثه بأن معني هاتين القراءتين ضدّان، وذكر أنه إذا أمكن أن يجمع بينهما كان ذلك جميلاً وحسناً، وهذا ما حاوله في تخريجه.

(٤) أي ابن جني. وفي نسخة مبارك والشيخ محمد «تقدّر» بالتاء من فوق.

٧٢ - لات

لات^(١): اختلف فيها في أمرين:

أحدهما: في حقيقتها، وفي ذلك ثلاثة مذاهب:

- أحدها: أنها كلمة واحدة فعلٌ ماضٍ، ثم اختلف هؤلاء على قولين:

أحدهما: أنها في الأصل بمعنى «نَقَصَ» من قوله تعالى: ﴿لَا يَلْتَكُم مِّنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا﴾^(٢)، فإنه يقال: لات^(٣) يليت، كما يقال^(٤): أَلَتْ^(٥) يألِتُ، وقد قرئ بهما^(٦)،

(١) نقل هذه المادة البغدادية في الخزانة ١٤٦/٢.

(٢) الآية: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ ءَامَنَّا قُلْ لَّمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ وَإِنْ تُطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَا يَلِتْكُمْ مِّنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ سورة الحجرات ١٤/٤٩.

(٣) هذه لغة الحجاز، البحر ١١٧/٨، وانظر الدر ١٧٢/٦.

وفي اللسان: وألته... مثل لاته يليته، وهما لغتان حكاهما اليزيدي عن أبي عمرو.

(٤) هذه لغة غطفان وأسد، البحر ١١٧/٨، وانظر الدر ١٧٢/٦، وانظر في اللسان/لات.

(٥) كذا من باب ضرب. وفي م/١ «أَلَتْ يألِت».

(٦) أي بهاتين اللغتين، وبيان القراءتين كما يلي:

- قراءة الجمهور «لا يَلْتَكُم» من لات يليت، وهي لغة الحجاز وهي عند الزجاج أكثر، وهو المشهور عند أبي عمرو.

- وقرأ الحسن والأعرج والدوري عن أبي عمرو ويعقوب واليزيدي وهي اختيار أبي حاتم «لا يَأْلَتْكُمْ» من أَلَتْ، وهي لغة غطفان وأسد، وهي عند الزجاج جيدة بالغة، وذكر الماوردي أن يَأْلَتْكُمْ أكثر وأبلغ من يَلْتَكُم.

انظر البحر ١١٧/٨، ومعاني الزجاج ٣٩/٥، وزاد المسير ٤٧٧/٧، ومعاني الفراء ٧٤/٣، والكشاف ١٥٧/٣، ومشكل إعراب القرآن ٣١٧/٢، والنشر ٣٧٦/٢، والطبري ٩١/٢٦، وفتح الباري ٤٥٢/٨، وإعراب النحاس ٢٠٩/٣، والتيسير ٢٠٢، والحجة لابن خالويه ٣٣٠، والإتحاف ٣٩٨.

وانظر بقية المراجع في كتابي «معجم القراءات».

ثم استعملت^(١) للنفي، كما أن «قَلَّ»^(٢) كذلك، قاله^(٣) أبو ذر الخُشَنِي^(٤).

- والثاني^(٥): أن أصلها لَيْسَ - بكسر الياء - فقلبت الياء^(٦) ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، وأبدلت السين تاءً^(٧).

- والمذهب الثاني^(٨): أنها كلمتان^(٩): لا: النافية، والتاء لتأنيث اللفظة، كما

(١) أي «لات» استعملت للنفي كما في «ولات حين مناص».

(٢) أي معنى «قَلَّ» نقص، ثم استعملت في التثني.

قال الدسوقي: «إذا قلت: قَلَّ رجل يأتيني، أي لا رجل يأتيني، فهي معناها النفي؛ فلذا كان لا فاعل لها» كذا! انظر الدسوقي ٢٦٢/١.

وقوله: فلذا كان لا فاعل لها كلام غير مستقيم؛ إذ الفاعل مثبت والأصح من هذا ما ذكره الأمير قال: «أي في قلما، وهذا يفيد أنها من جملة ما لا فاعل له...» انظر ٢٠٣/١.

(٣) هو مصعب بن محمد بن مسعود الخُشَنِي الأندلسي الجياني، كان من عظماء نحاة الأندلس، وإماماً في العربية، وكان نقاداً للشعر وعلى معرفة بأخبار العرب وأيامهم ولغاتهم، وله الإملاء على سيرة ابن هشام، توفي عام/٦٠٤. انظر بغية الوعاة ٢/٢٨٧ - ٢٨٨.

(٤) في الخزانة أن هذا الرأي ذكره الخشني في «شرح كتاب سيبويه»، ونقله عنه أبو حيان في الارتشاف، وابن هشام في المغني. الخزانة ١٤٦/٢. وانظر الارتشاف / ١٢١٠.

(٥) أي من الرأيين في كونها كلمة واحدة فعل ماضٍ.

وهذا الرأي لابن أبي الربيع. انظر همع الهوامع ٢/١٢١، والجنى الداني/٤٨٥، والتصريح ١/٢٠٠.

(٦) «الياء» ليس مثبتاً في م/٣ و ٤ و ٥.

(٧) كما قالوا في ستّ، وأصله: سِدَس.

وفي الجنى الداني «وأبدلت سينها تاء كراهة أن تلبس بحرف التمني»/٤٨٥. وهو عند الدماميني إبدال شاذ. انظر حاشية الشمني ٥٣/٢.

(٨) أي في حقيقتها.

(٩) انظر الجنى الداني/٤٨٥، وفي همع الهوامع ٢/١٢١ مذهب الأخفش والجمهور. ومثله في

الارتشاف / ١٢١٠.

في «ثُمَّتَ وَرُبَّتَ»، وإنما وجب تحريكها^(١) لالتقاء الساكنين^(٢)، قاله الجمهور.
- والثالث^(٣): أنها كلمة^(٤) وبعض كلمة، وذلك أنها «لا» النافية، والتاء زائدة في أول الحين. قاله أبو عبيدة وابن الطراوة.

واستدل أبو عبيدة بأنه وجدها في الإمام - وهو مصحف عثمان رضي الله عنه - مختلطة بـ «حين»^(٥) في الخط. ، ولا دليل^(٦) فيه، فكم في خط المصحف من أشياء خارجة عن القياس.

ويشهد للجمهور^(٧) أنه^(٨) يوقف عليها بالتاء^(٩) والهاء، وأنها رُسِمَتْ منفصلة

-
- (١) أي تحريك تاء التأنيث من «لات» بالفتح.
(٢) سكون التاء، وسكون الألف قبلها.
(٣) أي في حقيقتها.
(٤) قال المرادي: «وذهب ابن الطراوة إلى أن التاء متصلة بالحين الذي بعدها لا بها، وهو مذهب أبي عبيدة، قال: ولم نجد في كلام العرب لات.
وذكر أن التاء في الإمام متصلة بحين، كتبت: «ولا تحين مناص»... الجنى الداني/٤٨٦، وانظر همع الهوامع ١٢١/٢، وانظر الارتشاف/١٢١٠.
(٥) أي في الآية: ﴿كَرَّ أَهْلُكُمَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ فَنَادَوا وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ سورة ص/٣.
(٦) الرد للزمخشري، ونقله المرادي في الجنى الداني/٤٨٦.
وقال الزمخشري: «وأما قول أبي عبيدة: إن التاء داخل على حين، فلا وجه له، واستشهاده بأن التاء ملتزقة بحين في الإمام لا متشبث به، فكم وقعت في المصحف أشياء خارجة عن قياس الخط»
الكشاف ٣/٣.
(٧) في أنها «لا» النافية وتاء التأنيث.
(٨) هذا للزمخشري، قال: «وقرئ ولات بكسر التاء على البناء كَجَبْرِ، فإن قلت: كيف يوقف على لات، قلت: يوقف عليها بالتاء كما يوقف على الفعل الذي يتصل به تاء التأنيث، وأما الكسائي فيقف عليها بالهاء كما يقف على الأسماء المؤنثة» الكشاف ٣/٣.
(٩) الوقف بالتاء للجمهور، والوقف بالهاء «لأه» للكسائي من رواية الدوري وقتيبة، وأبو السمال قرأها كذلك، وهو مذهب المبرّد.

عن الحين^(١)، وأن التاء^(٢) قد تُكسرُ على أصل حركة التقاء الساكنين، وهو معنى قول الزمخشري^(٣): «وَقُرِئَ بالكسر على البناء كَجَبْرِ» انتهى.

ولو كانت فعلاً^(٤) ماضياً لم يكن للكسر وجه.

الثاني^(٥): في^(٦) عملها، وفي ذلك أيضاً ثلاثة مذاهب:

- أحدها^(٧): أنها لا تعمل شيئاً؛

= قال الفراء عن الكسائي: «أحسبه سأل أبا السمال كيف تقف على ولات؟ فوقف عليها بالهاء.

انظر البحر ٣٨٤/٧، والكشاف ٣/٣، ومعاني الفراء ٣٩٨/٢، والتبصرة ٦٥٥/٢، والكشف ٢٣٠/٢،

والرازي ١٧٦/٢٦، وحاشية الشهاب ٢٩٦/٧، وحاشية الجمل ٥٦١/٣. والارتشاف ١٢١٠/١٢١٠

(١) أي في آية سورة/صّ.

(٢) في «لات» إذ الأصل في التقاء الساكنين عند المتقدمين الخروج إلى الكسر، وقد خرجوا إلى الفتح في كيف وأين.

(٣) هذه قراءة عيسى بن عمر «ولات حين» بكسر التاء ونصب النون.

انظر البحر ٣٨٤/٧، والكشاف ٣/٣، والقرطبي ١٤٨/١٥، وإعراب النحاس ٧٨٤/٢، وحاشية

الشهاب ٢٩٦/٧، والمحرر ٤١٨/١٢، وزاد المسير ١٠٠/٧، وفتح القدير ٤٢٠/٤.

(٤) في هذا ردّ على من ذهب إلى أنها فعل، وهو أبو ذر الخشني، وابن أبي الربيع.

(٥) كذا في المخطوطات، وفي نسخة مبارك والشيخ محمد «الأمر الثاني»، ومثله في حاشيتي الأمير والدسوقي، بزيادة «الأمر».

(٦) ذكر في أول حديثه أنه اختلف فيها في أمرين، وتقدّم الأول، وهو الخلاف في حقيقتها، وهذا هو الثاني.

(٧) نص أبي حيان في الارتشاف ١٢١٠ - ١٢١١ «واختلفوا هل تعمل أم لا، فذهب الأخفش إلى أنها

لا تعمل، بل إن ارتفع الاسم بعدها فهو مبتدأ، وخبره محذوف، أو خبر محذوف المبتدأ، أو انتصب

فعلى إضمار فعل».

فإن وليها مرفوعٌ فمبتدأٌ حُذِفَ^(١) خبره، أو منصوبٌ فمفعولٌ لفعلٍ محذوف، وهذا قول^(٢) الأخفش، والتقدير عنده في الآية: لا أرى حينَ مناصٍ، وعلى قراءة الرفع^(٣): ولا حينَ مناصٍ كائنٌ لهم^(٤).

- والثاني: أنها تعمل عمل^(٥) «إن» فتنصب الاسم وترفع الخبر، وهذا قول آخر

= والنص في الهمع ١٢٣/٢ «نقله ابن عصفور عن الأخفش، وصاحب البسيط عن السيرافي، واختاره أبو حيان...» ومثله في الجنى الداني/٤٨٨.

والذي وجدته في معاني القرآن للأخفش غير هذا فقد قال: «ورفع بعضهم ولات حين مناص، فجعله في قوله مثل «ليس» كأنه قال: ليس أحد، وأضمر الخبر...» معاني القرآن ٤٥٣/٢.

(١) أو خبر حذف مبتدؤه. على ما ذكره أبو حيان. الارتشاف/١٢١١.

(٢) في طبعة مبارك والشيخ محمد: «لأخفش»، وما أثبتته من المخطوطات.

(٣) جاء في الرفع قراءتان:

- الأولى قراءة أبي السمال: «ولاتٌ حينٌ» بضم التاء ورفع النون.

- والثانية عن الضحاك وأبي المتوكل والجحدري وابن يعمر وعيسى بن عمر وأبي السمال «ولاتٌ حينٌ» بفتح التاء وضم النون.

انظر البحر ٣٧٤/٧، والمحزر ٤١٩/١٢، والطبري ٧٧/٢٣، وإعراب النحاس ٧٨١/٢، وحاشية الشهاب ٢٩٦/٧، ومختصر ابن خالويه ١٢٩، والكتاب ٢٨/١، وتحفة الأقران ٧٠/١، ١٨٦، وأوضح المسالك ٢٠٥/١، وشرح التصريح ٢٠٠/١، ومعاني الأخفش ٤٥٣/٢، وشرح ابن عقيل ٣١٩/١، وشرح الألفية لابن الناظم ٥٨، وانظر بقية المراجع في كتابي «معجم القراءات».

(٤) وجاء تقدير الأخفش في معاني القرآن على غير هذا، وقد نقلته لك قبل قليل.

(٥) الذي ذكره أبو حيان أنها تعمل نصباً عمل «لا» التي للنفي العام، وهو للأخفش. الارتشاف/١١٢١ ومثله في الخزانة ١٤٦/٢.

وفي الجنى الداني «وقيل تعمل عمل إن، وهو مذهب الأخفش، وهي عنده لا النافية للجنس، زيدت عليها التاء، و«حين مناص» اسمها، والخبر محذوف، أي: لهم/٤٨٨.

للأخفش^(١).

والثالث: أنها تعمل عمل ليس^(٢)، وهو قول الجمهور.

وعلى كلِّ قولٍ^(٣) فلا يُذكرُ بعدها إلاَّ أحد^(٤) المعمولين، والغالب أن يكون المحذوف هو المرفوع^(٥).

واختلف في معمولها، فنصَّ الفراء^(٦) على أنها لا تعمل إلا في لفظة^(٧) الحين، وهو ظاهر قول سيويه. وذهب^(٨) الفارسي وجماعة إلى أنها تعمل في الحين وما

(١) ذكره في الخزانة للأخفش. والكوفيين انظر ١٤٦/٢.

(٢) في الجنى الداني/٤٨٨ «وقال سيويه ومن وافقه: تعمل عمل ليس، وهي على هذا لا المشبهة بليس زیدت عليها التاء».

وفي الهمع ١٢٢/٢ مذهب سيويه والجمهور. وانظر الارتشاف/١٢١١.

(٣) مما تقدّم من عملها عمل إن وعمل ليس.

(٤) الاسم أو الخبر.

(٥) وهو اسمها على علمها عمل ليس، والخبر على عملها عمل إن.

(٦) لم يقيد هذا الفراء في معاني القرآن بلفظ الحين. انظر ٣٩٧/٢ - ٣٩٨، وقد أشار إلى هذا صاحب الخزانة في ١٤٤/٢.

وأشار صاحب الخزانة إلى أن ما نقله ابن هشام هنا تبع فيه شيخه أبا حيان في الارتشاف/١٢١١ فقد قال: «فمذهب الفراء أنه مختص بالحين، وهو ظاهر كلام سيويه» وانظر الكتاب ٢٨/١ «ولا تكون لات إلا مع الحين والنص عند ابن الحاجب»، وقال الفراء «يكون مع الأوقات كلها...» انظر شرح الرضي ٢٧٠/٢.

(٧) في م/٣ «لفظ».

(٨) تقيّد ابن هشام هنا بنص شيخه أبي حيان فلم يحكم أمر هذا الخلاف، في الظاهر؛ لأن الفراء ذهب إلى ما ذكره الفارسي، وأن الخلاف بين سيويه وغيره من النحويين.

قال أبو حيان: «وذهب الفارسي وغيره إلى أنها تعمل في الحين وفيما رادفه معرفة كان أو نكرة...»

الارتشاف/١٢١١.

رَادَفَهُ^(١).

وقال الزمخشري^(٢): «زیدت التاء على «لا»، وُخِصَّت بنفي الأحيان».

* * *

= وذكر السيوطي أن ابن مالك ممن ذهب إلى أنها تعمل في لفظ الحين ومرادفه. انظر الهمع ١١٢/٢.
قال ابن مالك: «... وقد تقع ساعة وأوانٌ بعد لات...» شرح الكافية الشافية ٤٤٣، وانظر التسهيل/ ٥٧، وانظر المساعد على تسهيل الفوائد ٢٨٣/١.

(١) مثل ساعة، وأوان...

(٢) النص في الكشف ٢/٣ «ولات هي المشبهة بليس زیدت عليها تاء التأنيث كما زیدت على رُبِّ وثم للتوكيد، وتغيّر بذلك حكمها، حيث لم تدخل إلا على الأحيان».

وفي المفصل ٨٢: «ولا التي يكسعونها بالتاء هي المشبهة بليس بعينها، ولكنهم أبوا إلا أن يكون المنصوب بها حيناً قال الله تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ أي: «ليس الحينُ حينَ مناص». وانظر شرح المفصل ١١٦/٢.

تنبيه

قرئ: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾^(١) بخفض الحين، فزعم الفراء^(٢) أَنَّ «لات» تُستعمل حرفاً جارّاً لأسماء الزمان خاصة^(٣)، كما أن مُذَّ^(٤) ومُنْذُ كذلك،

(١) هذه الآية/٣ من سورة «ص» وقد تقدّم ذكرها.

وهذه قراءة عيسى بن عمر، بفتح التاء وكسر النون، ورويت عنه قراءة أخرى «ولاتٍ حينٍ مناص»، بكسر التاء والنون معاً.

انظر البحر ٣٨٤/٧، والكشاف ٣/٣، حاشية الشهاب ٢٩٦/٧، والقرطبي ١٤٨/١٥، وحاشية الصبان ٢٦٦/١ والمحرر ٤١٨/١٢ والطبري ٧٧/٢٣، وشرح الكافية ٢٧١/١، والتبيان للعكبري/١٠٩٧، ومعاني الزجاج ٣٢٠/٤ - ٣٢١، وسر الصناعة/٥١١، وجمع الهوامع ٢/١٢٣، وشرح المفصل ٣٣/٩، وإعراب النحاس ٧٨٤/٢، ومختصر ابن خالويه/١٢٩.

(٢) ذكر الفراء أن من العرب من يضيف لات فيخفض، ثم ذكر أنهم أنشدوه «لات ساعة مندم» وأنه لا يحفظ صدره، والكلام أن يُنصَبَ بها لأنها في معنى ليس، وذكر شاهداً لذلك ثم قال: وأنشدني بعضهم:

طلبوا صلحنا ولات أوانٍ

البيت ثم قال: «فخفض أوانٍ، فهذا خفض» معاني القرآن ٣٩٧/٢ - ٣٩٨، وانظر الارتشاف/١٢١٢.

وفي شرح الكافية للرضي ٢٧١/١ هذا الرأي للكوفيين، ونقله السيرافي عنهم.

(٣) لم يقيد الفراء جرّها لأسماء الزمان خاصة فيما نقلته من نصّه، وقد تعقب البغدادي المصنّف، ونقل نص الفراء من معاني القرآن ثم قال: «هذا كلام الفراء بؤمته» انظر شرح الشواهد ٢٩/٥. ومشكلة ابن هشام هنا أنه نقل نص أبي حيان كما ورد في الارتشاف/١٢١٢. ولم يَعْزُده إلى شيخه ليخلص من تبعته. قال أبو حيان: «وزعم الفراء أن لات يُخَفَضُ بها أسماء الزمان».

(٤) هذا من زيادات ابن هشام على نصّ الفراء، ولم يذكره الفراء، ولا قابل لات بهما.

وأنشد^(١):

طَلَبُوا ضُلْحَنَا وَلَاتَ أَوَانٍ [فَأَجَبْنَا أَنْ لَاتَ حِينَ بَقَاءِ]

وأجيب عن البيت بجوابين:

أحدهما^(٢): أنه على إضمار «من» الاستغراقية، ونظيره في بقاء عمل الجار مع حذفه وزيادته قوله^(٣):

أَلَا رَجُلٌ جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا [يَدُلُّ عَلَى مُحَصَّلَةِ تَبَيُّثِ]

فيمن رواه^(٤) بجرّ «رجل».

(١) البيت من قصيدة لأبي زيد الطائي النصراني، فقد نزل رجل من بني شيبان اسمه المكاء برجل من طيء، فأضافه وسقاه، فلما سكر وثب إليه الشيباني بالسيف فقتله، وخرج هارباً، وافتخر بنو شيبان بذلك، فقال أبو زيد هذه القصيدة ومنها هذا البيت، وعجزه ما ذكرته بين معقوفين. والشاهد في البيت على ما ذهب إليه الفراء أن لات حرف جر تجر أجسماء الزمان. وأبو زيد اسمه المنذر بن حرملة الطائي، عاش مئة وخمسين سنة، وكان نصرانياً، ومات على ذلك، واستعمله عمر بن الخطاب على صدقات قومه.

انظر شرح البغدادي ٢٩/٥، وشرح السيوطي ٦٤٠، والخزانة ١٥١٢/٢، و١٤٩/٣، وشرح المفصل ٣٢/٩، وهمع الهوامع ١٢٤/٢، والجني الداني ٤٩٠، وشرح الكافية ٢٧١/١: «فأجبنا أن ليس حين بقاء»، الارتشاف ١٢١٢، معاني القرآن للفراء ٣٩٨/٢، البحر ٣٨٤/٧.

(٢) هذا التخريج لشيخه أبي حيان. انظر الجني الداني ٤٩١.

قال أبو حيان: «والذي ظهر لي في تخريج هذه القراءة الشاذة والبيت النادر في جر ما بعد لات أن الجر هو على إضمار «من» كأنه قال: لات من حين مناص، ولات من أوانٍ ضلح...» البحر ٣٨٤/٧. ويفعل المصنّف هذا كثيراً ولا يصرّح باسم شيخه فيما ينقله عنه!!

(٣) تقدّم في باب «ألا»، وهو لعمر بن مقاس المرادي، وتقدّم تخريجه، وروايته فيما تقدّم: ألا رجلاً.

(٤) ذكر أبو حيان بعض البيت على رواية الجر، وذكر البغدادي أن الصاغانى ذكر في العباب روايته بالجر. وتقدّم بيان هذا من قبل وكذا الحديث عن رواية الرفع.

والثاني^(١): أن^(٢) الأصل «ولات أوان صُلح»^(٣) ثم بُني المضاف^(٤) لقطعه عن الإضافة، وكان بناؤه على الكسر لشبهه بِنَزَالٍ وزناً، أو لأنه قُدِّرَ بناؤه على السكون^(٥)، ثم كُسِرَ على أصل التقاء الساكنين كأَمْسٍ وَجَيْرٍ، ونَوْنٌ للضرورة، وقال الزمخشري^(٦): «للتعويض كيومئذ».

ولو كان كما زعم لأُعْرِبَ^(٧)؛ لأنَّ العوض^(٨) يَنْزَلُ^(٩) منزلة المعوّض^(١٠) منه. وعن^(١١) القراءة بالجواب الأول^(١٢)، وهو واضح، وبالثاني^(١٣)، وتوجيهه أن

(١) من الجواب عما ذهب إليه الفراء من أن الجرّ في البيت بـ «لات».

(٢) وهذا الذي ذكره هنا هو للزمخشري، وقد أخذه الزمخشري عن الزجاج، وقد أشار إلى هذا النقل أبو حيان.

انظر معاني القرآن للزجاج ٣٢٠/٤ - ٣٢١، والكشاف ٣/٣، والبحر المحيط ٣٨٤/٧ والجنى الداني/٤٩١.

(٣) كذا في المخطوطات ضبط بفتح النون، وفي طبعة مبارك والشيخ محمد بضمها.

(٤) وهو «أوان».

(٥) أي «أوان»، أي: لأصالة السكون في البناء.

(٦) قال الزمخشري: «... وعوض التنوين؛ لأن الأصل ولات أوان صُلح» الكشاف ٣/٣، وانظر الجنى الداني/٤٩٠.

وفي شرح الرضي: «... ولا يعوّض التنوين في المبنيات من المضاف إليه إلا إذا كان جملة...» ١/ ٢٧١ وانظر حاشية الشمني ٥٤/٢، والأمير ٢٠٥/١.

(٧) أي لأعرب «أوان».

(٨) وهو التنوين.

(٩) كذا في م/١ و٢ و٤ وه وفي م/٣ «نُزِلَ منزلة»، وفي طبعة الشيخ محمد ومبارك «ينزل منزلة».. (١٠) وهو المضاف إليه.

(١١) أي وأجيب عن قراءة الجرّ في الآية.

(١٢) وهو جواب أبي حيان على تقدير «من» الاستغرافية.

(١٣) أي على تقدير القطع عن الإضافة، وهو توجيه الزمخشري، وقد سبقه إليه الزجاج قال: «والمعنى

ليس حين مناصنا وحين منجانا» معاني القرآن ٣٢٠/٤.

الأصل حين مناصهم، ثم نُزِل قطع المضاف^(١) إليه من «مناص» منزلة قَطْعِهِ من «حين» لاتحاد المضاف والمضاف إليه. قاله^(٢) الزمخشري. وجعل التنوين^(٣) عوضاً عن المضاف إليه^(٤) ثم بُنِيَ الحينُ لإضافته إلى متمكن^(٥). انتهى.

والأولى أن يُقال: إن التنزيل المذكور اقتضى بناء الحين ابتداءً، وإن المناص^(٦) مُعَرَّبٌ وإن كان قد قُطِعَ عن الإضافة بالحقيقة لكنه ليس بزمان، فهو ككُلِّ وَبَعْضٍ.

* * *

= وقال الزمخشري: «فإن قلت: فما تقول في «حين مناص» والمضاف إليه قائم؟ قلت: نزل قطع المضاف إليه من مناص؛ لأن أصله: حين مناصهم منزلة قَطْعِهِ من حين؛ لاتحاد المضاف والمضاف إليه، وجعل التنوين عوضاً من الضمير المحذوف، ثم بني الحين لكونه مضافاً إلى غير متمكن» الكشف ٣/٣، وانظر البحر ٣٨٤/٧ «وقد تمحل الزمخشري في تخريج الخبر...» ونقل النص.

(١) وهو الضمير في قوله: «مناصهم».

(٢) ساق هذه الجملة في أثناء قول الزمخشري، وكان عليه أن يقدم هذا إلى بداية حديثه وهو قوله: «توجيه»، أو إلى نهايته بعد قوله متمكن. وفي م/٤ «قال».

(٣) في «مناص».

(٤) وهو الضمير المحذوف من «مناصهم».

(٥) وهو «مناص».

(٦) في م/٤ «مناص».

٧٣ - لو

لو^(١): على خمسة أوجه:

أحدها: «لو» المستعملة في نحو: «لو جاءني لأكرمتُه^(٢)»، وهذه تفيد ثلاثة أمور:

- أحدها: الشرطية^(٣)، أعني عَقْدُ السببية والمسببية بين الجملتين بعدها.

- والثاني: تقييد الشرطية بالزمن الماضي^(٤)، وبهذا الوجه وما يُذَكَّرُ بعده فارَقَتْ «إِنْ»؛ فإن تلك^(٥) لَعَقْدُ السببية والمسببية في المستقبل؛ ولهذا قالوا: الشرط بـ «إِنْ» سابق^(٦) على الشرط بـ «لو»؛ وذلك^(٧) لأن الزمن المستقبل سابق على الزمن الماضي، عكس ما يتوَهَّم^(٨) المبتدئون^(٩)، ألا ترى أنك تقول: «إِنْ جِئْتَنِي غداً

(١) في م/٥ سقط كبير يشمل صفحات من «لو»، وأكتفي بهذه الإشارة هنا.

(٢) في م/٣ و٤ «أكرمتُه».

(٣) فهي مثل «إِنْ». وذهب إلى أن «لو» بمعنى «إِنْ» كثير من النحويين. انظر الجنى الداني/٢٨٤، ٢٨٥، ورصف المباني/٢٩١.

(٤) قال المرادي: «وعندي أن «لو» لا تكون لغير الشرط في الماضي» الجنى الداني/٢٨٥.

(٥) أي: إِنْ.

(٦) في حاشية الأمير ٢٠٥/١ «وجهه بعضهم بأن لو للجزم بالعدم، وإن للشك، والإنسان يشك أولاً ثم يجزم». وانظر الشمني ٥٤/٢.

(٧) أي وبيان كون الشرط يَنْ يَكُون سابقاً على الشرط بـ «لو»...

(٨) في م/٢ «يتوَهَّمه».

(٩) في حاشية الدسوقي ٢٦٤/١ «أي فإن المبتدئين يتوَهَّمون أن الماضي سابق مطلقاً سواء كان تعليقاً

أم لا، مع أنه لا يكون سابقاً إلا في غير التعليق. هكذا قرر شيخنا «دردير...».

وفي حاشية الأمير ٢٠٥/١ «اعلم أن كلام المبتدئين صواب إذا اختلفت الأزمنة...»

أكرمته»، فإذا انقضى الغد ولم يجرى قلت: «لو جئتني أمس أكرمته»^(١).

- الثالث: الامتناع، وقد اختلف النحاة في إفادتها له، وكيفية إفادتها إياه على ثلاثة أقوال:

- أحدها^(٢): أنها لا تفيد بوجه، وهو قول الشلّوين، زعم أنها لا تدلّ على امتناع الشرط، ولا على امتناع الجواب، بل على التعليق^(٣) في الماضي، كما دلت «إن» على التعليق في المستقبل، ولم تدلّ^(٤) [إن] بالإجماع على امتناع ولا ثبوت^(٥)، وتبعه على هذا القول ابن هشام الخضراوي.

وهذا^(٦) الذي قاله^(٧) كإنكار^(٨) الضروريات؛ إذ فهم الامتناع منها كالبيهي؛ فإن كل من سمع «لو فعل» فهم عدم وقوع الفعل من غير تردد؛ ولهذا^(٩) يصح في

(١) أوضح هذا الدسوقي بأنه إذا كان يوم الجمعة وقلت: إن جئتني غداً... أي السبت ولم تأت وجاء يوم الأحد عندئذ تقول: لو جئتني أمس، فالتعليق هنا صير المستقبل قبل الماضي.

(٢) انظر رأي الشلّوين وابن هشام الخضراوي مبسوطاً في جمع الهوامع ٣٤٥/٤، والجنى الداني/ ٢٧٦، وانظر حاشية الشهاب ٤١٠/١.

(٣) من قول الشلّوين أنها لمجرد الربط، أي: ربط الجواب بالشرط دلالة على التعليق في الماضي. بل موضوعها ما نصّ عليه سيويه من أنها تقتضي لزوم جوابها لشرطها فقط. وتعبه المرادي. انظر الجنى الداني/ ٢٧٦ - ٢٧٧.

(٤) [إن] زيادة مثبتة في م/٤.

(٥) فكذا «لو» لا تدلّ على هذا.

(٦) نصّ ابن هشام نقله السيوطي في جمع الهوامع ٣٤٥/٤.

(٧) في م/٥ «قاله» وينصرف إلى الشلّوين، وفي بقية المخطوطات «قالاه» وينصرف إلى الشلّوين والخضراوي معاً.

(٨) في م/٥ «إنكار».

(٩) أي لإفادتها الامتناع صحّ أن يأتي بعدها حرف الاستدراك.

كل موضع استعملت فيه أن تُعْقِبَهُ^(١) بحرف الاستدراك^(٢) داخلاً على فعل الشرط منفيّاً لفظاً أو معنى^(٣)، تقول: «لو جاءني أكرمته^(٤) لكنه^(٥) لم يجئ^(٦)»، ومنه قوله^(٧):

ولو أنّ ما أسعى لأدنى معيشة كفاني ولم أطلب قليل^(٨) من المال
ولكنما أسعى لمجد مؤثّل وقد يُدرك المجد المؤثّل أمثالي
وقوله^(٩):

فلو كان حمّد يُخلدُ الناسَ لم تَمُتْ ولكنَّ حمّدَ الناسِ ليس بمُخلدٍ

- (١) في م/٤ «أن تُعْقِبَهُ» كذا من عَقَب.
- (٢) قال الأمير: «يقال: صحة الاستدراك لا تفيد أنها للامتناع؛ إذ يصح الاستدراك بعد مجرد التعليق...» الحاشية ٢٠٥/١.
- (٣) أي أنّ حرف الاستدراك قد يدخل على فعل الشرط المنفي، وقد يدخل على شيء هو في معنى هذا الفعل، وأصل العبارة عنده قبل الحذف على لفظ فعل الشرط منفيّاً، أو معناه منفيّاً ويوضح ذلك ما استشهد به مما يأتي.
- (٤) في م/٣ «لأكرمته».
- (٥) في طبعة الشيخ محمد «ولكنه» بزيادة الواو على ما في المخطوطات.
- (٦) هذا مثال لدخول حرف الاستدراك على النفي في اللفظ.
- (٧) البيتان لامرئ القيس.
- والمجد المؤثّل: القديم الذي له أصل.
- والشاهد فيه أنّ «لو» يُفْهَمُ منها عدم وقوع الفعل؛ ولهذا صَحَّ أن يأتي بعده حرف الاستدراك «لكنما» داخلاً على فعل الشرط «أسعى».
- انظر شرح الشواهد للبغدادى ٣٥/٥، وشرح السيوطي ٦٤٢، وشرح المفصل ٧٩/١، والخزانة ١/١٥٨، ٢٢١، والكتاب ٤١/١، والديوان ٣٩.
- (٨) في م/٥ «قليلاً». كذا!
- (٩) البيت من قصيدة لزهير بن أبي سلمى يمدح بها هرم بن سنان.

ومنه ^(١) قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدًى وَلَكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ﴾ ^(٢). أي: ولكن لم ^(٣) أَشَأْ ذلك، فحق القول مني، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَرْنَكُمُ كَثِيرًا لَفَشَلْتُمْ وَلَتَنْزَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَلَكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ﴾ ^(٤)، أي: فلم ^(٥) يريكموهم ^(٦) كذلك، وقول الحماسي ^(٧):

لو كنت من مازن لم تستبح إبلي بنو اللقيطة من ذهل بن شيبانا

= يقول: إن الفعل المحمود لا يُخَلَّد صاحبه، ولو كان يُخَلَّد أحداً لخلدك ففعلك ولم تُمُتْ، إنما يبقى الذكر المحمود لذلك الفعل، فيقوم لصاحبه مقام حياته. والرواية في م/٣ «مُخِلِدٌ» بدلاً من «يُخِلِدٌ». والشاهد فيه أن «لو» يفهم منها عدم وقوع الفعل؛ ولذلك صح دخول الاستدراك على الشرط بقوله: ولكن حمد الناس...

انظر شرح الشواهد للبغدادى ٣٧/٥، وشرح السيوطي ٦٤٢، وشرح ديوان زهير/٢٣٦.

- (١) أي من مجيء «لو» لعدم وقوع الفعل، ومجيء حرف الاستدراك بعدها.
- (٢) تنمة الآية: ﴿... مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ سورة السجدة ١٣/٣٢.
- (٣) وعلى هذا التقدير يكون حرف الاستدراك قد دخل على معنى فعل الشرط المنفي، فقد ذكر من قبل أنه يعقبه حرف الاستدراك داخلاً على فعل الشرط منفيًا لفظاً أو معنى. وما في الآية من قبيل الأخير وهو المعنى.

(٤) الآية: ﴿إِذْ يُرِيكُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلاً وَلَوْ أَرْنَكُمُ كَثِيرًا لَفَشَلْتُمْ وَلَتَنْزَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَلَكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ إِنَّكُمْ عَلَيْكُمْ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾ سورة الأنفال ٤٣/٨.

(٥) وهذا شاهد لمجيء حرف الاستدراك بعد «لو» داخلاً على معنى فعل الشرط المنفي.

(٦) تعقبه أصحاب الحواشي بضرورة حذف الياء من «يريكموهم».

وخزجها الدماميني فأبعد. انظر الشمني ٥٤/٢، والأمير ٢٠٥/١ - ٢٠٦، وفي طبعة مبارك «فلم يريكموهم» حذف الياء على أصول هذه اللغة ولم يراع الأصل في المخطوط، ولم يُعَلَّقْ بشيء على هذا التصرف في النص.

(٧) البيتان لقريط بن أنيف، وتقدم الحديث فيهما في باب «إذن».

والشاهد فيهما أن لو يفهم منها عدم وقوع الفعل، ولذا جاء تعقيبه بحرف الاستدراك داخلاً على معنى فعل الشرط المنفي وهو ما أوضحه بقوله: لكنني لست من مازن...

ثم قال^(١):

لَكِنَّ قَوْمِي وَإِنْ كَانُوا ذَوِي عَدَدٍ لَيْسُوا مِنَ الشَّرِّ فِي شَيْءٍ وَإِنْ هَانَا
إِذَا الْمَعْنَى لَكِنِّي لَسْتُ مِنْ مَازِنٍ، بَلْ مِنْ قَوْمٍ لَيْسُوا فِي شَيْءٍ مِنَ الشَّرِّ وَإِنْ هَانَ،
وَإِنْ كَانُوا ذَوِي عَدَدٍ.

فهذه المواضع^(٢) ونحوها بمنزلة^(٣) قوله تعالى: ﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَنُ وَلَكِنَّ
الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا﴾^(٤)، ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ
وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾^(٥).

والثاني: أنها تفيد^(٦) امتناع الشرط وامتناع الجواب جميعاً، وهذا هو
القول الجاري على ألسنة المعربين، ونص عليه جماعة^(٧) من النحويين،

(١) قوله «ثم قال» غير مثبت في م/١ و٣.

(٢) أي مما جاء فيه وقوع الاستدراك بعد النفي.

(٣) أي بمنزلة ما يستشهد به مما جاء في الآيات مُصَرِّحاً فيه بما النافية، ثم مجيء الاستدراك بعدها،
وفي وقوع الاستدراك على الفعل المتقدم.

(٤) ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكٍ سُلَيْمَنٌ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَنُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا
يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ...﴾ سورة البقرة ١٠٢/٢.

(٥) ﴿... وَلِيَسْلَىٰ الْمُؤْمِنِينَ مِنْهُ بَلََاءٌ حَسَنًا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ سورة الأنفال ١٧/٨.
وقد فصل الشيخ محمد بين جزأي الآية، وتبعه على ذلك مبارك، وما كان ينبغي لهما هذا، فقد جاء
في الآية نفي في موضعين: الأول بلم والثاني بما، ثم استدراك بعدهما.

(٦) كذا في رصف المباني/٢٨٩، والجنى الداني/٢٧٨، وهمع الهوامع/٣٤٣/٤.

(٧) قال المالقي: «كذا قال النحويون كلهم فيما أعلم» رصف المباني/٢٨٩، وذكر لها المرادي عن
بعض النحويين أربعة أحوال:

الأول: أنها حرف امتناع لا متناع إذا دخلت على موجبين نحو: لو قام زيد لقام عمرو.

والثاني: أن تكون حرف وجوب لوجوب، وذلك إذا دخلت على منفيين نحو: لو لم يقم زيد لم يقم

عمرو.

وهو^(١) باطل بمواضع كثيرة، منها قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّا زَلَنَّا إِيَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ وَكَلَّمَهُمُ الْمَوْقِنَ وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا مَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا﴾^(٢)، ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ﴾^(٣)، وقول عمر رضي الله عنه^(٤) «نِعَمَ الْعَبْدُ صُهِيبَ لَوْ لَمْ يَخَفِ اللَّهَ لَمْ يَغْصِهِ». وبيانه أن كل شيء امتنع ثبت نقيضه، فإذا امتنع «ما قام»، ثبت «قام»،

= والثالث: أن تكون حرف وجوب لامتناع، وذلك إذا دخلت على موجب وبعده منفي، نحو: لو قام زيد لم يقم عمرو.

والرابع أن تكون حرف امتناع لوجوب، وذلك إذا دخلت على منفي بعده موجب، نحو: لو لم يقم زيد قام عمرو.

ثم قال: «وهذا لا تحقيق فيه، بل هي في ذلك كله حرف امتناع لامتناع...» الجنى الداني/٢٧٨، وانظر الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٤٢، فما ذكره المرادي تلخيص لكلام ابن الحاجب، أو لكلام المالقي في رصف المباني/٢٨٩. وانظر الهمع ٤/٣٤٤.

(١) أي قولهم: حرف امتناع لامتناع باطل. وتعقبه الأمير فقال: «الحق أنه صواب نظراً لأصل «لو»، وما أورده المصنف مما خرج عن الأصل للدليل» الحاشية ١/٢٠٦، والشمسي ٢/٥٥، وتعقيب ابن هشام في الجنى الداني/٢٧٤.

(٢) تمة الآية: ﴿... مَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ وَلَكِنْ أَكْثَرُهُمْ يَجْهَلُونَ﴾ الأنعام ١١١/٦.

(٣) تمة الآية: ﴿... اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَنبِئُ﴾ لقمان ٣١/٢٧.

(٤) ذكر الأمير والشمسي أن هذا الحديث لم يثبت من طريق من الطرق، وقد اشتهر بين النحاة، وقد ذكر أبو نعيم في الحلية في حق سالم مولى أبي حذيفة: إن سالماً شديد الحب لله عز وجل لو كان لا يخاف الله ما عصاه.

انظر حاشية الأمير ١/٢٠٦، والشمسي ٢/٥٥، والحلية لأبي نعيم ١/١٧٧، وفي رصف المباني/ ٢٩١ ذكر الحديث ثم قال: «المعنى أنه لا يعصي الله وإن قُدر أنه لا يخافه، وحاشاه من ذلك؛ لأنه مطبوع على الطاعة بما اختصه الله به من الانقياد لطاعته والمعرفة له». وصهيب شهد بدمراً وأُخذاً. وانظر المقرب ١/٩٠ والجنى الداني/٢٧٣ وأمالى ابن الحاجب ٤/١٥٨، وجمع الهوامع ٤/٣٤٧، والإيضاح في شرح المفصل ١/٢٠٦، و٢/٢٤٢، والدر المصون ١/١٤٣، والرازي ١٥/١٤٩.

وبالعكس، وعلى هذا^(١) فيلزم على هذا القول في الآية الأولى^(٢) ثبوت^(٣) إيمانهم مع عدم نزول الملائكة وتكليم الموتى لهم، وحُشِر كل شيء عليهم، وفي الثانية^(٤) نفاذ^(٥) الكلمات مع عدم كون كل ما في الأرض من شجرة أقلاماً^(٦) تكتب الكلمات، وكون البحر الأعظم بمنزلة الدواة، وكون سبعة^(٧) الأبحر مملوءة مداداً، وهي تمد ذلك البحر، ويلزم في الأثر^(٨) ثبوت^(٩) المعصية مع ثبوت الخوف، وكل ذلك عكس^(١٠) المراد.

(١) أي بناء على ما تقدّم من أنه إذا امتنع الشيء ثبت نقيضه. وانظر الجنى الداني/٢٧٣.

(٢) وهي آية سورة الأنعام.

(٣) مع أن المراد من الآية عدم الإيمان؛ بدليل قوله تعالى: ﴿مَّا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا﴾ قال أبو حيان: «وما كانوا ليؤمنوا أبلغ في النفي من لم يؤمنوا؛ لأن فيه نفي التأهيل والصلاحية للإيمان» البحر ٢٠٦/٤.

(٤) وهي آية سورة لقمان.

(٥) مع أن المراد من الآية عدم نفاذ الكلمات، كلمات الله.

وانظر بيان ابن الحاجب في الإيضاح ٢٤٢/٢ - ٢٤٣، والجنى الداني/٢٧٣.

(٦) في م/٢ و٣ «أقلام» بالرفع.

(٧) كذا في م/١ و٢ و٤، وفي م/٣ والمطبوع «السبعة الأبحر»، وكلاهما صحيح.

(٨) وهو المروي عن عمر في ضَهَب رضي الله عنهما.

(٩) بعد أن ذكر ابن الحاجب ما لخصه المصنّف عنه هنا، ذكر أن مثل هذا يأتي عند عدم قيام القرائن ثم قال: «قوله: نعم العبد صهيبي، لأنه قد عَلِمَ أن العصيان عن مثله منتفٍ، فإذا قال: لو لم يخف الله لم يعصه عَلِمَ بهذه القرينة أنه لم يُرد نفي ما وقع جواباً...».

الإيضاح ٢٤٣/٢، وانظر الجنى الداني/٢٧٣.

وقال المرادي: «فَعَدَمُ المعصية محكوم بثبوتها؛ لأنه إذا كان ثابتاً على تقدير عدم الخوف فالحكم بثبوتها على تقدير ثبوت الخوف أولى».

(١٠) هذا بناء على الظاهر، غير أن القرائن في الآيتين والأثر على غير هذا، وقد أوضح ذلك ابن الحاجب

والمرادي. وانظر همع الهوامع ٣٤٧/٤.

والثالث^(١) : أنها تفيد امتناع الشرط خاصة، ولا دلالة لها على امتناع الجواب، ولا على ثبوته، ولكنه إن كان مساوياً للشرط في العموم^(٢) كما في قولك : «لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً» لزم انتفاؤه^(٣) ؛ لأنه يلزم من انتفاء السبب^(٤) المساوي انتفاء مسببه^(٥) وإن كان أعم^(٦) ، كما في قولك^(٧) : «لو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجوداً» فلا يلزم انتفاؤه^(٨) ، وإنما يلزم انتفاء القدر^(٩) المساوي منه^(١٠) للشرط^(١١) ، وهذا^(١٢) قول المحققين .

ويتلخص على هذا أن يُقال : إن «لو» تدلُّ على ثلاثة أمور : عَقْد السببية والمسببية، وكونهما^(١٣) في الماضي، وامتناع السبب^(١٤) .

-
- (١) أي الثالث من الأقوال في الامتناع، وقد ذكر الأول وهو أنها لا تفيد بوجه، والثاني أنها تفيد امتناع الشرط وامتناع الجواب معاً.
 - (٢) أي في التحقيق. كذا عند الدسوقي.
 - (٣) أي انتفاء النهار.
 - (٤) وهو الشمس.
 - (٥) وهو وجود النهار.
 - (٦) أي وإن كان المسبب وهو وجود النهار أعم من السبب وهو كون الشمس طالعة .
 - (٧) وجود الضوء أعم من السبب وهو الشمس؛ لأنه يجمع كلَّ ضوء صادر عن غير الشمس مع طلوع الشمس، فالمسبب أعم من السبب هنا.
 - (٨) أي فلا يلزم انتفاء الضوء بعدم طلوع الشمس، فالمسبب هنا أعم من السبب.
 - (٩) أي مثل ضوء الشمس المخصوص دون التعميم في كل ضوء.
 - (١٠) أي المسبب، وهو الضوء.
 - (١١) أي لو كانت الشمس طالعة.
 - (١٢) أي امتناع الشرط خاصة، ولا دلالة لها على امتناع الجواب.
 - (١٣) أي كون السبب والمسبب في الماضي.
 - (١٤) وهو ما سَمَّاه من قبل الشرط.

ثم تارة^(١) يُعَقَّلُ بين الجزأين ارتباطاً مناسباً، وتارة لا يُعَقَّلُ.

فالنوع الأول^(٢) على ثلاثة أقسام:

- ما يوجب فيه الشرع أو العقل انحصاراً مسبباً الثاني في سببته الأول، نحو: «وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا»^(٣)، ونحو^(٤): «لو كانت الشمس طالعةً كان النهار موجوداً» وهذا^(٥) يلزم فيه من امتناع الأول امتناع الثاني قطعاً.
- وما^(٦) يُوجِبُ أحدهما فيه عدم الانحصار^(٧) المذكور نحو: «لو قام لانتقض

(١) تعقبه الدماميني على هذا التقسيم، فذكر أن اعترافه بأن الشرط سبب يأتي هذا التقسيم؛ فإن السبب يقتضي ارتباطاً مناسباً بينه وبين مسببه، ألا تراه قال بعد ذلك: الثاني: أنه لما فقدت المناسبة فقدت العلية، فحيث تنتفي المناسبة تنتفي السببية، فلا يأتي التقسيم المذكور. انظر حاشية الشمني ٥٥/٢.

(٢) وهو ما إذا كان بين الجزأين ارتباط مناسب معقول.

(٣) الآية: «وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا وَلَكِنَّهُ أَخْلَدَ إِلَى الْأَرْضِ وَاتَّبَعَ هَوَاهُ فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ الْكَلْبِ إِنْ تَحْمِلَ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَثُ ذَلِكَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا فَاقْصُصْ الْقَصَصَ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ» سورة الأعراف ١٧٦/٧.

وفي الآية أوجب الشرع والعقل معاً انحصاراً مسبباً الثاني وهو عدم رفع من أوتي آيات الله، وانسلخ منها، وأتبعه الشيطان، وكان من الغاوين، في سببته الأول وهو قوله تعالى: شِئْنَا. قال أبو حيان: «أي لو أردنا أن نشرفه ونرفع قدره بما آتيناه من الآيات لفعلنا ولكنه أخلد إلى الأرض، أي ترامى إلى شهوات الدنيا، ورغب فيها واتبع ما هو ناشئ عن الهوى، وجاء الاستدراك هنا تنبيهاً على السبب الذي لأجله لم يُرَفَّع ولم يُشَرَّف كما فُعل بغيره ممن أوتي الهدى فأتبعه...» البحر ٤/٤٢٣.

(٤) وهذا المثال مما أوجب فيه العقل، وهو ما يشمل العادة، ولا علاقة للشرع بهذا. انظر الأمير ٢٠٦/١.

(٥) أي في الشاهد القرآني والمثال الذي ذكره.

(٦) أي ما يوجب فيه العقل أو الشرع.

(٧) أي عدم انحصار مسببته الثاني في سببته الأول.

وضوءه»^(١)، ونحو: «لو كانت الشمس طالعةً كان الضوء موجوداً»^(٢)، وهذا لا يلزم فيه من امتناع الأول امتناع الثاني كما قدمنا.

- وما يُجَوِّزُ فيه^(٣) العقلُ ذلك، نحو «لو جاءني أكرمته»^(٤)؛ فإن العقل يجوِّزُ انحصار سبب الإكرام في المجيء، ويُرجِّحه^(٥) أن ذلك^(٦) هو الظاهر^(٧) من ترتيب الثاني^(٨) على الأول، وأنه^(٩) المتبادرُ إلى الذهن، واستصحاب^(١٠) الأصل. وهذا النوع^(١١) يدلُّ فيه العقلُ على انتفاء المسبَّب المساوي لانتفاء السَّبب، لا

-
- (١) فإن انتقاض الضوء ليس مُسَبِّباً بالضرورة عن النوم، فقد لا يقع نوم ويكون انتقاض للضوء.
- (٢) وعدم طلوع الشمس لا يكون سبباً لعدم وجود الضوء، فقد تكون الشمس غير طالعة، والضوء موجود كضوء القمر وغيره.
- (٣) أي انحصار سببيَّة الثاني في سببيَّة الأول.
- وتعقُّبه الدمايني بقوله: «لا نُسلِّمُ أن يلزم من ترتيب شيء على شيء ظهورُ انحصار سببيَّة في ذلك الشيء، ولا نُسلِّمُ أن ذلك هو المتبادر إلى الذهن» الشمني ٥٦/٢.
- ودافع الشمني عن المصنِّف بقوله: «وأقول: مرادُ المصنِّف بالظاهر هنا الراجح، وكل من أنصف من نفسه إذا سمع هذا القسم من «لو» ولاحظ انحصار سببيَّة ما بعدها فيما يليها وعدم انحصارها فيه وجد انحصارها راجحاً في ذهنه، وسابقاً إلى فهمه...». وتعقَّب الأمير الدمايني انظر ٢٠٧/١.
- (٤) في م/٤ «لأكرمته».
- (٥) أي يرجح الانحصار.
- (٦) أي ذلك الانحصار.
- (٧) ذهب الشمني إلى أن المراد بالظاهر الراجح.
- (٨) وهو الإكرام على الأول وهو المجيء.
- (٩) ذكر الأمير أن قوله هذا هو نفس قوله قبل ذلك: إنَّ ذلك هو الظاهر.
- وقال: «ومَنعُ الدمايني التبادر لا وَجْهَ له» الحاشية ٢٠٧/١.
- (١٠) أي لأن الأصل أن ينتفي المسبَّب لانتفاء السَّبب، والأصل أن ينتفي الإكرام إذا انتفى سببه وهو المجيء.
- (١١) قال الشمني: «ولو قال: وهذا القسم لكان أحسن؛ لأن الإشارة إلى ثالث أقسام النوع الأول، فالتعبير بالنوع يوهم أنها إلى النوع الأول...» ٥٦/٢.

على^(١) الانتفاء مطلقاً، ويدل الاستعمال^(٢) والعرف على الانتفاء المطلق.

والنوع الثاني^(٣) قسمان:

- أحدهما: ما يُراد فيه تقرير الجواب، وُجد^(٤) الشرط أو فُقِد، ولكنه مع فقده^(٥) أولى، وذلك كالأثر عن عمر^(٦)، فإنه يدل على تقرير عدم العصيان على كل حال^(٧)، وعلى أن انتفاء المعصية مع ثبوت الخوف أولى^(٨)، وإنما لم تدل^(٩) على انتفاء الجواب^(١٠) لأمرين:

أحدهما: أن دلالتها^(١١) على ذلك إنما هو من باب مفهوم^(١٢) المخالفة، وفي

(١) أي لا يدل على الانتفاء مطلقاً، فقولك: لو جاءني زيد لأكرمه، لا يدل على انتفاء إكرام زيد مطلقاً، ولكنه يدل على هذا النفي للارتباط القائم عقلاً بين طرفي القول السبب والمسبب، ولكنه قد يُكرّم من غير وجه، وعلى أصل سبب آخر.

(٢) أي ما جرت عليه عادة العرب من ربط المسبب بوقوع السبب قبله.

(٣) ذكر من قبل أنه تارة يُعقل بين الجزأين ارتباط مناسب وتارة لا يُعقل، ثم ذكر النوع الأول على ثلاثة أقسام، والآن يذكر النوع الثاني وهو أنه تارة لا يُعقل ارتباط مناسب بين الجزأين.

(٤) أي: قبل الجواب مع «لو» أو لم يوجد.

(٥) أي فقد الشرط.

(٦) وهو ما تقدّم من قوله: «نعم العبد ضهيّب لو لم يخف الله لم يعصيه».

(٧) سواء وجد الخوف أو كان غير موجود.

(٨) أي إذا كان لا يعصي الله مع عدم الخوف فلاّ أن لا يعصيه مع الخوف من باب أولى.

(٩) أي «لو».

(١٠) وهو «لم يعصيه».

(١١) أي دلالة «لو» على انتفاء الجواب وهو عدم المعصية.

(١٢) مفهوم الشرط إنما هو من باب المخالفة، وذلك بأن يكون للمسكوت عنه حكم مخالف للمذكور

في الإثبات والنفي، ومنطوق «لو» استلزام الشرط للجواب؛ ولذلك قال: إن دلالتها على عدم المعصية في الأثر من باب مفهوم المخالفة، وهذا يعني أن المفهوم من الشرط انتفاء المعصية.

هذا الأثر دَلَّ مفهوم الموافقة^(١) على عدم المعصية؛ لأنه إذا انتفت المعصية عند عدم الخوف^(٢) فعند الخوف أولى، وإذا تعارض هذان المفهومان^(٣) قُدِّم مفهوم الموافقة.

الثاني^(٤): أنه لما فُقِدَت المناسبة^(٥) انتفت العِلَّة^(٦)، فلم يجعل عدم الخوف^(٧) عِلَّةَ عدم المعصية، فعلمنا أن عدم المعصية مُعَلَّلٌ بأمرٍ آخر، وهو الحياء^(٨) والمهابة والإجلال^(٩)، وذلك^(١٠) مستمر مع الخوف، فيكون عدم المعصية عند عدم الخوف مستنداً إلى ذلك السَّبَب^(١١) وحده، وعند الخوف مستنداً إليه^(١٢) فقط، أو إليه^(١٣)

(١) ومفهوم الموافقة بأن يكون للمسكوت عنه حكمُ المصرَّح به.

(٢) في قوله: لو لم يخف الله.

(٣) مفهوم المخالفة ومفهوم الموافقة.

(٤) ذكر من قبل أن «لو» لم تدل على انتفاء الجواب لأمرين، وذكر الأول وهو مفهوم المخالفة. وهذا هو الثاني من عدم دلالتها على انتفاء الجواب.

(٥) قَصِدَ فَقَدْ المناسبة بين عدم الخوف وعدم المعصية؛ لأن المناسبة إنما تكون بين الخوف وما يؤدي إليه من عدم العصيان.

(٦) أي جعل الشرط عِلَّةً لحدوث الجواب ووقوعه.

(٧) وهو الشرط في قوله: «لو لم يخف الله...».

(٨) والحياء شعبة من الإيمان، قالوا لأن الحياء يحول بين الإنسان وفعل المعصية كما يحول الإيمان بين المؤمن وفعل المُنكَرَات.

(٩) جاء في طبعة مبارك والشيخ محمد بعد قوله: الإجلال «والإعظام»، ووجدت هذه الزيادة في متن الدسوقي والأمير. ولم تثبت هذه الزيادة فيما بين يَدَيَّ من المخطوطات.

(١٠) أي: عدم العصيان.

(١١) وهو الحياء والمهابة والإجلال.

(١٢) أي: إلى الخوف.

(١٣) أي عدم المعصية مستند إلى المهابة والحياء... والخوف.

وإلى الخوف معاً، وعلى ذلك^(١) تتخرج آية لقمان^(٢)؛ لأن العقل يجزم بأن الكلمات إذا لم تتقد مع كثرة هذه الأمور^(٣) فلأن لا تتقد مع قلتها^(٤) وعدم^(٥) بعضها أولى، وكذا ﴿وَلَوْ سَمِعُوا مَا أَسْتَجَابُوا لَكُمْ﴾^(٦)؛ لأن عدم الاستجابة عند عدم السماع أولى^(٧)، وكذا ﴿وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا﴾^(٨)، فإن التولي عند عدم الإسماع أولى^(٩)، وكذا ﴿لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذَا لَأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ﴾^(١٠) ﴿الْإِنْفَاقِ﴾^(١١)، فإن الإمساك عند عدم ذلك^(١٢) أولى.

- والثاني^(١٣): أن يكون الجواب مقررًا^(١٤) على كل حال^(١٥) من غير تعرض

- (١) أي وعلى ما ذكرناه من قبل من أن المراد تقرير الجواب وُجد الشرط أو فُقد.
- (٢) تقدمت، وهي الآية/٢٧.
- (٣) وهي كون ما في الأرض من شجرة أقلاماً، وكون البحر يمدّه من بعده سبعة أبحر.
- (٤) أي مع قلة الأقلام والمداد.
- (٥) أي مع وجود الأقلام وعدم وجود المداد، أو العكس.
- (٦) الآية: ﴿إِنْ تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا مَا أَسْتَجَابُوا لَكُمْ وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ يَكْفُرُونَ بَشْرِكَكُمْ وَلَا يَنْشُكُ مِثْلُ خَيْرٍ﴾ سورة فاطر ١٤/٣٥.
- (٧) أي أولى من عدم الاستجابة عند السماع.
- (٨) ﴿إِنْ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الضُّمُّ إِلَيْكُمْ الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ﴾ سورة الأنفال ٢٢/٨ - ٢٣.
- (٩) أي أولى من التولي عند السماع.
- (١٠) قوله تعالى: ﴿خَشْيَةَ الْإِنْفَاقِ﴾ غير مثبت في م/٣ و٤.
- (١١) تنمة الآية: ﴿... وَكَانَ الْإِنْسَانُ قَتُورًا﴾ سورة الإسراء ١٧/١٠٠.
- (١٢) أي عند عدم ملككم خزائن رحمة ربي.
- (١٣) ذكر الأول من النوع الثاني وهو ما يراد فيه تقرير الجواب وجد الشرط أو فُقد، والآن يذكر الثاني مما لا يُعقل فيه ارتباط مناسب بين الجزأين.
- (١٤) في م/٣ «مُقرراً» وفي م/٤ «عند عدم ذلك مقررًا» كذا.
- (١٥) سواء أكان الشرط موجوداً أم مفقوداً؛ إذ هذا ما يُعرف بثبوته بعلّة أخرى، ويأتي بيانها.

لأولوية نحو: ﴿وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا﴾^{(١)(٢)}، فهذا وأمثاله يُعرَف بثبوته بعلّة أخرى^(٣) مستمرة على التقديرين^(٤)، والمقصود في هذا القسم تحقيق ثبوت الثاني^(٥)، وأما الامتناع^(٦) في الأول فإنه وإن كان حاصلًا لكنه ليس المقصود^(٧).

وقد اتَّضحَ أنَّ أفسد^(٨) تفسير لـ «لو» قول من قال^(٩): «حرف امتناع لامتناع»،

(١) الآية: ﴿بَلْ بَدَأَ لَهُمْ مَا كَانُوا يُحَفِّفُونَ مِنْ قَبْلُ وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾ سورة الأنعام ٢٨/٦.

(٢) في م/٤ ﴿لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ﴾، وهو غير مثبت في بقية المخطوطات.

(٣) العلة الأخرى مثل العناد، والكبر، والإصرار على الباطل.

إذ قبل الآية قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ فَقَالُوا يَلَيْسَ لَنَا نَرْدٌ وَلَا نَكْذِبُ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾.

فإن الشرط «لو» لا يترتب عليه الجواب وهو قوله: ولو رُدُّوا لعادوا، وإنما الجواب مفهوم من قرينة الحال، وهو العناد والإصرار على الباطل.

(٤) أي على تقدير ثبوت الشرط، وعلى تقدير انتفائه.

(٥) وهو الجواب «لعادوا...».

(٦) وهو رُدُّهم، وهو الشرط.

(٧) أي ليس المقصود أنَّ عودتهم إلى التكذيب مرتبطة بالشرط وهو الرد، وليس المقصود أيضاً تحقيق الشرط وهو «رُدُّوا»، بل وقوع الجواب وتحقيقه.

(٨) قال الأمير: «قد علمت دفع هذا التهويل» الحاشية ٢٠٧/١.

وكان من قبل قد قال «والحقُّ أنه صواب نظراً لأصل «لو»، وما أورده المصنّف مما خرج عن الأصل للدليل» ص/٢٠٦. ونقل هذا عنه الدسوقي في الحاشية ٢٦٨/١.

ونُصِّه هذا تبع فيه المرادي في الجنى الداني/٢٧٤ إذ قال: «فهذه الأمثلة ونحوها تدل على فساد قولهم: لو حرف امتناع لامتناع...».

(٩) ذكر من قبل ثلاثة أقوال في الامتناع، وكان الثاني منها أنها تفيد امتناع الشرط والجواب جميعاً، وذكر أنه القول الجاري على ألسنة المعربين، وقد قال به جماعة من النحويين، ثم أبطله على ما زعم بآيات لا يصحُّ فيها هذا التقدير.

وأن العبارة الجيدة قولُ سيبويه رحمه الله^(١): «حرفٌ لما كان سيقع لوقوع غيره»، وقولُ ابن مالك^(٢): «حرف يدل على انتفاء تالٍ^(٣)، و^(٤) يلزم لثبوته ثبوت تاليه». ولكن قد يقال^(٥) إن في عبارة سيبويه إشكالاً ونقصاً^{(٦)(٧)}، فأما الإشكال فإنَّ اللام من قوله: «لوقوع غيره» في الظاهر لام^(٨) التعليل، وذلك فاسد؛ فإنَّ

(١) الكتاب ٣٠٧/٢ «وأما لو فلما كان سيقع لوقوع غيره»، ونقل هذا ابن مالك في شرح الكافية الشافية/١٦٣٠، وهي عند ابن هشام جيدة؛ لأن سيبويه لم يذكر انتفاء الثاني إذا انتفى الأول.

(٢) عن ابن مالك ثلاثة أقوال:

أ - لو: حرف شرط يقتضي نفي ما يلزم لثبوته ثبوت غيره. التسهيل/ هامش ٢٤٠، وقد أثبتته

المرادي في الجنى/٢٧٥، وهي أجود العبارات عند ابن هشام، وانظر الهمع ٣٤٦/٤.

ب - وهو في متن التسهيل ص/٢٤٠ «لو حرف شرط يقتضي امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه»، وذكر المرادي أنه كذلك في بعض نسخ التسهيل.

ج - والنص الثالث في شرح الكافية الشافية، وفيه يقول: «العبارة الجيدة في لو أن يقال حرف يدل

على امتناع تالٍ يلزم لثبوته ثبوت تاليه» انظر/١٦٣٠، والجنى الداني/٢٧٥ فقد نقل المرادي هذه النصوص الثلاثة.

(٣) أي ل «لو».

(٤) الواو ليست في الأصل عند ابن مالك. وهي غير مثبتة في م/٤.

(٥) في م/٥ «قد يقال في عبارة سيبويه إشكال ونقص».

(٦) عند الشيخ محمد «ونقصاً بالضاد المعجمة. كذا».

(٧) وانظر شرح عبارة سيبويه في شرح الكافية الشافية/١٦٣٠.

(٨) أي تفيد أنَّ وقوع الجواب معلول بوقوع الشرط، فإذا وقع الشرط وقع الجواب، وقد فسره ابنُ مالك على غير هذا فقال:

«يعني أنك إذا قلت: لو قام زيد لقام عمرو فمقتضاه أنَّ القيام من عمرو كان متوقعاً لحصول قيام من زيد على تقدير حصوله. وليس في هذه العبارة تعريضٌ لكون الثاني صالحاً للحصول بدون حصول الأول أو لا، والحقُّ فيه أنه صالح لذلك، وأنَّ الأول محكوم بعدم حصوله...» شرح الكافية الشافية/١٦٣٠.

عدم^(١) نفاذ الكلمات ليس مُعَلَّلًا بآن ما في الأرض من شجرة أقلام وما بعده، بل بآن صفاته سبحانه لا نهاية^(٢) لها، والإمساك^(٣) خشية الإنفاق ليس مُعَلَّلًا بملك^(٤) خزائن رحمة الله، بل بما طُبعوا عليه من الشُّحِّ، وكذلك التولِّي^(٥) وعدم الاستجابة ليسا معلَّلين بالسماع بل بما هم عليه من العتو والضلَّال، وَعَدَمُ^(٦) معصية ضُهِيب ليست مُعَلَّلَةٌ بعدم الخوف بل بالمهابة.

والجواب^(٧) أن تقدَّر اللام للتوقيت^(٨) مثلها في ﴿لَا يُجْلِيهَا لَوْفَهَا إِلَّا هُوَ﴾^(٩)،

- (١) في آية سورة لقمان/٢٧ ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ...﴾ وقد تقدَّمت تامة.
- (٢) علَّق على هذا الأمير بقوله: «حمل على حقيقته، وقولهم كل ما وجد في الخارج متناه في الحادث، ومن العجائب استشكال القارئ عدم تناهي متعلقات الإرادة بمعنى عدم وقوفها عند حدِّ بأنه لم يصح خَلْقُ أشياء بعد القيامة، ولم ينتبه لتجدد أفراد نعيم الجنان، وقوله تعالى: ﴿كلما نضجت جلودهم بدلناهم جلوداً غيرها﴾ الحاشية ٢٠٧/١، وانظر الشمني ٥٦/٢.
- (٣) في آية سورة الإسراء/١٠٠ ﴿لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذَا لَأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الْإِنْفَاقِ﴾ وتقدَّمت تامة.
- (٤) في طبعة مبارك والشيخ محمد، وحاشية الأمير والدسوقي «بملكهم»، وما أثبتته من المخطوطات التي بين يدي «بملك».
- (٥) إشارة إلى آية سورة الأنعام/٢٨ ﴿... وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ﴾ وقد تقدَّمت.
- (٦) في الأثر المتقدم عن عمر «نعم العبد ضُهِيب...».
- (٧) والجواب عما ذكره من قبل معترضاً به على سيبويه من أن اللام في «لوقوع غيره» للتعليل.
- (٨) ذكر الأمير أنها يمكن أن تكون للتعليل نظراً لما اعتبره المتكلم في الربط.
- وقال الدماميني: «ما قدَّره أولاً يقتضي أن المراد بما سيقع هو الجواب، وأن المراد بغيره هو الشرط، ألا تراه قدَّر اللام توقيتية بمعنى عند، قال: أي أن الثاني ثبت عند ثبوت الأول...» انظر الشمني ٥٧/٢.
- (٩) الآية: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّي لَا يُجْلِيهَا لَوْفَهَا إِلَّا هُوَ نُفِثَ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا تَأْتِيكُمُ إِلَّا بَغْثَةٌ يَسْأَلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنْهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ اللَّهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ سورة الأعراف ١٨٧/٧.

أي: إن الثاني^(١) يثبت عند ثبوت الأول.

وأما النقص^(٢) فلأنها^(٣) لا تَدُلُّ على أنها دالّة^(٤) على امتناع شرطها، والجواب أنه مفهوم من قوله: «ما كان سيقع»^(٥)، فإنه دليل على أنه^(٦) لم يقع.

نَعَمْ في عبارة ابن مالك نَقْصٌ؛ فإنها لا تفيد أن اقتضاءها للامتناع في الماضي^(٧)، فإذا قيل: «لو حرف يقتضي في الماضي امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه» كان^(٨) ذلك أجود العبارات.

* * *

(١) أي الجواب يثبت عند ثبوت الشرط.

(٢) ذكر من قبل أن في عبارة سيويه إشكالاً ونقصاً.

(٣) أي قول سيويه: «لو: لما كان سيقع لوقوع غيره».

(٤) في م/٢ «دالّة عند وقتها على امتناع شرطها» بزيادة «عند وقتها» على نص بقية النسخ.

(٥) اعترضه الدماميني بأن ما كان سيقع هو الشرط، وما قبله يقتضي أنه الجواب. انظر الأمير ٢٠٧/١ -

٢٠٨، والشمي ٥٧/٢ وقد نقلت النص قبل قليل. وقال الشمني بعد نص الدماميني: «وأقول ليس

ما قاله ثانياً يقتضي أن ما سيقع هو الشرط، بل يصح أن يُراد به الجواب كما قدرناه».

(٦) أي: الشرط. كذا عند الشمني. وفهم منه الدماميني أنه الجواب.

(٧) قال ابن مالك: «... ثم نَبَّهْتُ على أن أكثر استعمالها في الماضي، وأن استعمالها في الاستقبال قليل

بقولي:

وفي الماضي استعملت وربما أَصَحَّهَا الْآتِي مِنْ تَكْلَمَا

شرح الكافية الشافية/١٦٣١، والبيت قبله:

لو: حرف شرط يقتضي امتناع ما يلي وكونَ تَلَوِّ تَلَوِّ لازماً.

(٨) هذا جواب «إذا» أي لو أضاف لفظ «الماضي» لكان ذلك...

تنبيهان

الأول: اشتُهر بين الناس السؤالُ عن معنى الأثر^(١) المروي عن عمر رضي الله عنه، وقد وقع مثله في حديث رسول الله ﷺ وفي كلام الصديق^(٢) رضي الله عنه، وقَلَّ من يتنبّه^(٣) لهما.

- فالأول: قوله عليه الصلاة والسلام في بنت أبي سلمة^(٤): «إنها لو لم تكن ربيتي في حجري ما حلّت لي، إنها لأبنة أخي من الرضاعة»^(٥)، فإنّ حلّها له عليه

(١) وهو ما تقدّم من قوله: «نعم العبد ضهيّب لو لم يخف الله لم يعصه».

(٢) أي كلام أبي بكر رضي الله عنه.

(٣) أي لم يشتهر كاشتهار الأثر المروي عن عمر رضي الله عنه في صهيّب رضي الله عنه.

(٤) هي زينب بنت عبد الله بن عبد الأسد المخزومي، روت عن النبي ﷺ، وخرّج لها أصحاب الكتب الستة، توفيت سنة أربع وسبعين، وأمها أم سلمة إحدى زوجات النبي ﷺ، وهي آخر أمهات المؤمنين موتاً، فقد ماتت في إمارة يزيد بن معاوية. عن الحواشي.

(٥) المُخاطَبُ بهذا الحديث زَوْجُه أُم سلمة، فإنّ النساء تكلّمن بأنّ رسول الله ﷺ يريد أن يتزوَّج بنتها زينب، فكلّمته في ذلك فقال: إنها لو لم تكن... الحديث.

ونصّ الحديث «حدّثنا الحكم بن نافع أخبرنا شعيب عن الزهري قال: أخبرني عروة بن الزبير أنّ زينب ابنة أبي سلمة أخبرته أنّ أُم حبيبة بنت أبي سفيان أخبرتها أنّها قالت: يا رسول الله، إنكخ أختي بنت أبي سفيان. فقال: أوتحين ذلك؟ فقلت: نعم، لستُ لك بمخلية، وأحبّ من شاركني في خير أختي. فقال النبي ﷺ: إنّ ذلك لا يحلّ لي. قلت: فإنّا نُحدّث أنك تريد أن تنكح بنت أبي سلمة، قال: بنت أُم سلمة؟ قلت: نعم، فقال: لو أنّها لم تكن ربيتي في حجري ما حلّت لي؛ إنها لأبنة أخي من الرضاعة، أرضعتني وأبا سلمة ثؤينة، فلا تعرضن عليّ بناتكن ولا أخواتكن...» انظر فتح الباري

الصلاة والسلام مُتَتَفٍ^(١) من جهتين^(٢) : كونها ربيته في حجره، وكونها ابنة أخيه^(٣) من الرضاعة.

كما أن مَعْصِيَةَ^(٤) صُهَيْبٍ مُتَتَفِيَّةٌ من جهتي^(٥) المخافة والإجلال.

والثاني^(٦) : قوله^(٧) - رضي الله - عنه لما طَوَّلَ في صلاة الصبح، وقيل له : كادت الشمس تطلع : «لَوْ طَلَعَتْ مَا وَجَدْتُنَا غَافِلِينَ»^(٨) ؛ لأن الواقع عدم غفلتهم، وعدم طلوعها، وكُلٌّ منهما^(٩) يقتضي أنها لم تجدهم غافلين، أما الأول^(١٠) فواضح، وأما الثاني^(١١) فلأنها إذا لم تطلع لم تجدهم البتة، لا غافلين ولا ذاكرين.

(١) عند الشيخ محمد بعد «متتفٍ» زيادة «عنه»، ووضعها بين معقوفين، وليست في المخطوطات.

(٢) في م/٥ «وجهين».

وفي فتح الباري ١٢٣/٩ ذكر هذين الوجهين عن القرطبي.

على أنه لو كان هناك أحد هذين المانعين لكفى.

(٣) ثوية كانت مولاة لأبي لهب، وقد أعتقها فأرضعت النبي ﷺ، وأبا سلمة.

(٤) في الأثر المتقدم عن عمر فيه.

(٥) في م/٥ «من جهة».

(٦) وهو مما وقع مثل الأثر في صهيب رضي الله عنه ولم يشتهر بين الناس.

(٧) أي قول أبي بكر رضي الله عنه.

(٨) أي أنها على فرض لو طلعت ما وجدتنا غافلين لتلئسنا بالصلاة فكيف بها إذا لم تطلع، والقصد تقرير

الجواب مطلقاً وهو عدم الغفلة سواء وجد الشرط وهو طلوعها أو انتفى بأن لم تطلع. انظر الدسوقي

٢٦٩/١.

(٩) أي طلوعها وعدمه.

(١٠) وهو كون عدم الغفلة يقتضي عدم وجودها لهم على هذا الحال وهو أنهم غير غافلين.

(١١) وهو أنها إذا لم تطلع يقتضي ألا تجدهم غافلين.

الثاني^(١): لَهَجَتِ الطَّلِبَةُ بالسؤال عن قوله تعالى: ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا﴾^(٢)، وتوجيهه^(٤) أن الجملتين^(٥) يتركب منهما قياس^(٦) وحيثئذ فينتج: لو علم الله فيهم خيراً لتولَّوا، وهذا مستحيل^(٧).

والجواب^(٨) من ثلاثة أوجه، اثنان يرجعان إلى نفي كونه قياساً، وذلك بإثبات اختلاف الوسط^(٩)، أحدهما^(١٠): أن التقدير لأسمعهم إسماعاً نافعاً، ولو أسمعهم

(١) أي التنبيه الثاني.

(٢) سورة الأنفال ٢٣/٨ وقد تقدَّمت هذه الآية وتتمتها: ﴿وَهُمْ مُّعْرِضُونَ﴾.

(٣) جاءت الآية تامة في طبعة الشيخ محمد، ومثله عند مبارك، وكذا في نص حاشية الأمير، ونص حاشية الشمني.

وما أثبتته من المخطوطات، وآخر الآية: ﴿وَهُمْ مُّعْرِضُونَ﴾ ليس فيها، ومثل هذا جاء النص عند الدسوقي في المتن.

(٤) سقط من م/٤ من هنا إلى قوله: «وهذا مستحيل».

(٥) الأولى: «ولو علم الله فيهم خيراً لأسمعهم»، والثانية «ولو أسمعهم لتولَّوا».

(٦) وهو عند الشمني «قياس اقتراني».

(٧) لأنه عند علم الخير فيهم فإنهم لن يتولَّوا، فإن كان فيه الخير يأتي ولا يتولَّى.

(٨) قال أبو حيان: «وأقول ظاهر هاتين الملازمتين يحتاج إلى تأويل؛ لأنه أخبر أنه كان يقع إسماع منه لهم على تقدير علمه خيراً فيهم، ثم أخبر أنه كان يقع توليهم على تقدير إسماعهم إيَّاهم، فأنتج أنه كان يقع توليهم على تقدير علمه تعالى فيهم خيراً، وذلك بحرف الواسطة؛ لأن المرتَّب على شيء يكون مُرتَّباً على ما رُتَّب عليه ذلك الشيء، وهذا لا يكون؛ لأنه يقع التولي على تقدير علمه فيهم خيراً، ويصير الكلام في الجملتين في تقدير كلام واحد، فيكون التقدير: ولو علم فيهم خيراً فأسمعهم لتولَّوا، ومعلوم أنه لو علم فيهم خيراً ما تولَّوا»، البحر ٤/٤٨١، وانظر الرازي ١٥/١٤٩.

(٩) أي: باختلاف الحد الوسط بين الجملتين، كما يوضحه في تقسيمه.

(١٠) فلم يَجِدَ الحدَّ الوسط؛ إذ الإسماع الأول مقيد بأنه نافع، والإسماع الثاني مقيد بكونه غير نافع.

دسوقي.

إسماعاً غير نافع لتولّوا، والثاني^(١): أن يُقَدَّر^(٢): ولو أسمعهم على تقدير عَدَمِ عِلْمِ الخير^(٣) فيهم، والثالث^(٤): بتقدير كونه قياساً^(٥) متحد الوسط، صحيح الإنتاج، والتقدير: ولو علم الله فيهم خيراً وقتاً ما لتولّوا بعد ذلك^(٦).

الثاني^(٧) من أقسام لو:

أن تكون حرف شرط في المستقبل، إلا أنها لا تجزم^(٨)،

- (١) الجواب الثاني على ما تقدّم في الآية.
- (٢) في م/٢ وه «تقدّر»، ومثله في المطبوع.
- (٣) أي بأن علم فيهم شراً، وعلى ذلك لم يتحد الحد الوسط لأن الإسماع الأول مقيد بعلمه الخير فيهم، والثاني مقيد بعلمه الشر فيهم. دسوقي. وانظر الرازي ١٥/١٤٩.
- (٤) أي الوجه الثالث من جوابه على التقدير السابق الظاهر في الآية.
- (٥) أي هو قياس بين الجملتين في الآيتين، وهو ملتبس بتقدير فيهما، حيث يقدر في كل مقدّمة ما يصحّ به القياس من أجل أن تصحّ النتيجة.
- قال الدسوقي: «وحاصل القياس مع التقدير أن يُقال: لو علم فيهم خيراً في وقت ما لأسمعهم فيه، ولو أسمعهم فيه لتولّوا بعد ذلك الوقت، وينتج عن هذا لو علم الله فيهم خيراً في وقت ما لتولّوا بعد ذلك» ١/٢٦٩ وانظر آخر نصّ أبي حيان المتقدم.
- (٦) في طبعة مبارك والشيخ محمد ومتن الدسوقي والأمير «بعد ذلك الوقت» ولفظ «الوقت» غير مثبت في المخطوطات.
- (٧) كذا عند المرادي في الجنى الداني/٢٨٤ قال: «القسم الثاني: لو الشرطية التي بمعنى إن، فهذه مثل إن الشرطية، يليها المستقبل، وتصرّف الماضي إلى الاستقبال» وانظر رصف المباني/٢٩١، وشرح الكافية الشافية/١٦٢٩، وجمع الهوامع ٤/٣٤٢، وشرح ابن عقيل ٤/٤٧ وما بعدها، وشرح الأشموني ٢/٣٤٤.
- (٨) ذهب قوم إلى أن الجزم بها لغة مُطَرَّدة، وذهب قوم منهم ابن الشجري إلى أنه يجوز الجزم بها في الشعر. ورّد ابن مالك الجزم بها في الشعر على ابن الشجري. انظر الجنى الداني/٢٨٦.
- وقال أبو حيان جزمها لفعالها ضرورة، ولا يحسن في الاختيار. جمع الهوامع ٤/٣٤٢، وانظر الارتشاف/١٨٩٨، وانظر شرح الكافية الشافية/١٦٣٣.

كقوله^(١):

ولو تلتقي أصدائنا بعد موتنا ومن دون رمسينا من الأرض سبب
لظلّ صدى صوتي وإن كنت رمةً لصوت صدى ليلى يهشّ ويطرّب
وقول توبة^(٢):

ولو أن ليلى الأخيلىة سلّمت عليّ ودوني جندلّ وصفائح

(١) البيتان آخر قصيدة لأبي صخر الهذلي، ونسبهما العيني لقيس بن الملوّح. والأصداء: جمع صدى، والمعنى: لو أنّ إنساناً رفع صوته باسمي، وآخر رفع صوته باسمها في موضع يرجع فيه الصدى والتقى صديانا لظلّ صدى صوت اسمي يهشّ لصدى صوت اسمها. وقوله: لو تلتقي أصدائنا. أي: أصداء أسمائنا. وقوله: لظلّ صدى صوتي. أي: صدى صوت اسمي. وقوله: لصوت صدى ليلى: فيه قلب، أي: لصدى صوت ليلى. والرّئس: القبر، والسبب: القفر والمفاضة، والرّمة: العظم البالي. والشاهد أنّ «لو» فيه حرف شرط للاستقبال. انظر شرح البغدادي ٣٨/٥، وشرح السيوطي ٦٤٣، وشرح الأشموني ٣٤٥/٢، وحاشية الصبان ٣١/٤.

(٢) البيتان لتوبة بن الحمير.

والصفائح: الحجارة العراض تكون على القبور. يقول: لو سلّمت عليّ وأنا ميت وحال بيني وبينها صفائح القبر لأسرعت إلى جوابها مع بشاشة وطلاقة في الوجه، أو صاح لها صدى لي من داخل القبر مجيباً سلامها. قال البغدادي: «وهذا على اعتقادهم أنّ عظام الموتى تصير أصداء وهاماً». ومعنى زقا: صاح، ويقال: زقا يزقو زقواً، وزقى يزقي زقياً. والشاهد أنّ «لو» جاءت فيهما حرف شرط للاستقبال. وتقدّمت ترجمة توبة، وأما ليلى فهي بنت عبدالله بن كعب بن معاوية، ومعاوية هو الأخيل بن عبادة، وهي من أشهر النساء، وكان توبة يحبها، ولما قُتل رثته بمراتب جيدة.

لَسَلَّمْتُ تَسْلِيمَ الْبَشَاشَةِ أَوْ زَقَا^(١) إِلَيْهَا صَدَيَّ مِنْ جَانِبِ الْقَبْرِ صَائِحُ

وقوله^(٢):

لَا يُلْفِكَ الرَّاجِيكَ إِلَّا مُظْهِرًا خُلِقَ الْكَرَامُ وَلَوْ تَكُونُ عَدِيمًا

وقوله تعالى: ﴿وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوْا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَفًا خَافُوا عَلَيْهِمْ﴾^(٣)، أي: وَلْيَخْشَ الَّذِينَ إِنْ شَارَفُوا^(٤) وقاربوا أَنْ يَتْرَكُوا، وإنما أَوْلْنَا التَّركَ بمشارفة التَّركَ لَأَنَّ الْخَطَابَ لِلْأَوْصِيَاءِ، وإنما يَتَوَجَّهُ إِلَيْهِمْ قَبْلَ التَّركِ؛ لِأَنَّهُمْ بَعْدَهُ

= انظر شرح البغدادي ٣٩/٥، وشرح السيوطي ٦٤٤/٤، وشرح ابن عقيل ٣٤٧/٤، وشرح الحماسة للتبريزي ١٥٠/٣، وشرح الأشموني ٣٤٦/٢، وحاشية الصبان ٣٢/٤.

(١) في م/١ و ٣ وه «زقا» وهو من زقا يزقو زقواً، فأصله الواو، وفي م/٢ و ٤ «زقى» وهو من «زقى يزقى زقياً». انظر الصحاح واللسان والتاج.

(٢) قائله غير معروف.

والرواية عند العيني: الراجون، وجاء عند غيره: الراجوك، والراجيك، والراجي، أي: الراجي منك خيراً، وكذا ورد بالإفراد في م/١ و ٢ و ٣. وجاء في م/٣ وه «الراجوك» على الجمع، وكذا ورد عند البغدادي، والمرادي، وأنبه البغدادي على رواية الأفراد، وبالإفراد جاء عند السيوطي.

والشاهد فيه أَنَّ «لو» جاءت حرف شرط للاستقبال، وَأَنَّ لو فيه بمعنى إِنْ، والمضارع للمستقبل. انظر شرح البغدادي ٤٤/٥، وشرح السيوطي ٦٤٦/٤، والجنى الداني ٢٨٥/٢، وشرح الأشموني ٣٤٦/٢، والبحر المحيط ١٧٧/٣، وشرح التصريح ٢٥٦/٢، والعيني ٤٦٩/٤.

(٣) تنمة الآية: ﴿فَلْيَسْتَقُوا اللَّهَ وَلْيَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾ النساء ٩/٤.

(٤) هذا التعليق ليس له بل هو للزمخشري. ونقله عنه أبو حيان.

قال الزمخشري: «... قلتُ: معناه وليخش الذين صفتهم وحالهم أنهم لو شارفوا أَنْ يتركوا خلفهم ذريةً ضعافاً وذلك عند احتضارهم خافوا عليهم من الضياع بعدهم لذهاب كافلهم وكاسبهم..»

الكشاف ٣٨١/١، وانظر البحر ١٧٧/٣.

أموات، ومثله^(١): ﴿لَا يُؤْمِنُونَ بِهِ حَتَّى يَرَوْا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ﴾^(٢)، أي حتى يشارفوا رؤيته ويقاربوها؛ لأن بعده: ﴿فَيَأْتِيَهُمْ بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾^(٣)، وإذا رأوه ثم جاءهم لم يكن مجيئه^(٤) لهم بغتة وهم لا يشعرون، ويحتمل أن تحمل الرؤية على حقيقتها^(٥)، وذلك على أن يكونوا يرونه فلا يظنون عذاباً مثل: ﴿وَإِنْ يَرَوْا كِسْفًا مِّنَ السَّمَاءِ سَاقِطًا يَقُولُوا سَحَابٌ مَّرْكُومٌ﴾^(٦) أي^(٧): يعتقدونه عذاباً ولا يظنون واقعا بهم، وعليهما^(٨) فيكون أخذه لهم بغتة بعد رؤيته، ومن ذلك^(٩) ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ﴾^(١٠).

(١) في تقرير ما ذهب إليه في الآية الأولى وهو المشاركة.

(٢) سورة الشعراء ٢٦/٢٠١.

(٣) سورة الشعراء ٢٦/٢٠٢.

(٤) للزمخشري تخريج على غير هذا فهو يقول: «ليس المعنى ترادف رؤية العذاب ومفاجأته... وإنما المعنى ترتبها في الشدة كأنه قيل: لا يؤمنون بالقرآن حتى تكون رؤيتهم للعذاب فما هو أشد منها وهو لحوقه به مفاجأة، فما هو أشد منه وهو سؤالهم النظرة...» الكشف ٢/٤٣٧، وانظر البحر ٧/٤٣.

(٥) أي لا يؤمنون حتى يروا العذاب رأي العين.

(٦) سورة الطور ٥٢/٤٤.

(٧) «أي» كذا في المخطوطات ما عدا م/٥ فهي «أو»، ومثله عند مبارك والشيخ محمد، و«أي» أنسب للسياق وأثبت.

(٨) في م/٣ «وعليها».

والمراد بقوله: وعليهما أي: رؤية العذاب مع الاعتقاد بأنه غير واقع بهم. وعُلّق الدسوقي على هذا بقوله: «لكن الظاهر يُعَدُّ هذين الأمرين؛ لأن العذاب لا يكون حينئذٍ مُلْحِجاً لإيمانهم» الحاشية ١/٢٧٠.

(٩) أي مما يكون فيه الأمر قائماً على التأويل بالمشاركة أو مقارنة الشيء على نسق ما تقدّم التأويل في الآية.

(١٠) تنمة الآية: ﴿... كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾ سورة البقرة ٢/١٨٠.

أي: إذا قارب^(١) حضوره، ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَبِنَ أَجَلَهُنَّ﴾^{(٢)(٣)}؛ لأن^(٤) بلوغ الأجل انقضاء العدة، وإنما الإمساك قبله.

وأنكر^(٥) ابن الحاج^(٦) في نقده على «المقرب» مجيء «لو» للتعليق^(٧) في

(١) قال أبو حيان: «ومعنى حضور الموت أي حضور مقدماته وأسبابه من العلل والأمراض والأعراض المخوفة، والعرب تطلق على أسباب الموت موتاً على سبيل التجوز...» البحر ١٦/٢. وفي الكشف ٢٥٤/١ «إذا حضر أحدكم الموت: إذا دنا منه وظهرت أماراته».

(٢) الآية: ﴿... فَأَنسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرَخٍ مِّنْ يَّعْرِفُونَ وَلَا تُنْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لَّنَعْتَدُوا وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ وَلَا تَتَّخِذُوا آيَاتِ اللَّهِ هُزُوًا وَاذْكُرُوا أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ عَلِيمٌ﴾ سورة البقرة ٢٣١/٢.

(٣) في طبعة مبارك «فأنسكوهن» بعد «أجلهن» وليس كذلك في المخطوطات.

(٤) قال الزمخشري: «فبلغن أجلهن، أي آخر عدتهن وشارفن منتهاها، والأجل يقع على المدة كلها وعلى آخرها... ويتسع في البلوغ أيضاً، فيقال بلغ البلد إذا شارفه وداناه، ويقال: قد وصلت ولم يصل، وإنما شارف، ولأنه قد علم أن الإمساك بعد تقضي الأجل لا وجه له؛ لأنها بعد تقضيه غير زوجة له، وفي غير عدة منه، فلا سبيل له عليها» الكشف ٢٧٩/١ - ٢٨٠. وقال أبو حيان: «ولا يحمل «بلغن أجلهن» على الحقيقة؛ لأن الإمساك إذ ذاك ليس له؛ لأنها ليست بزوجة؛ إذ قد تقضت عدتها، فلا سبيل له عليها» البحر ٢٠٧/٢.

(٥) النص منقول من المرادي، قال: «وكون «لو» بمعنى «إن» ذكره كثير من النحويين، وقال ابن الحاج في نقده على ابن عصفور: هذا خطأ، والقاطع بذلك أنك لا تقول: لو يقوم زيد فعمره منطلق، كما تقول: إلا يقوم زيد فعمره منطلق...». الجنى الداني/٢٨٥. وبعد كتابة هذه الكلمات وجدت النصين عند شيخهما في الارتشاف/١٨٩٨.

(٦) هو أحمد بن محمد بن أحمد الأزدي أبو العباس الإشبيلي، يُعرف بابن الحاج، قرأ على الشلوين وأمثاله، وله على كتاب سيبويه إملاء، وفي علوم القوافي، ومختصر خصائص ابن جني، وله حواش على سيرة الصناعة، والإيضاح، ونقد على الصحاح والمقرب، وغير ذلك، وكان محققاً في العربية حافظاً للغات. مات سنة سبع وأربعين وستمئة وقيل سنة إحدى وخمسين.

بغية الوعاة ٣٥٩/١ - ٣٦٠.

(٧) أي تعليق الجواب على الشرط في المستقبل. وانظر شرح الجمل ٤٤١/٢.

المستقبل^(١)، قال: «ولهذا لا نقول^(٢): لو يقوم زيد فعمره منطلق، كما تقول^(٣) ذلك مع إن».

وكذلك^(٤) أنكره^(٥) بدر الدين بن مالك، وزعم أن إنكار ذلك^(٦) قول أكثر المحققين، قال^(٧): «وغاية ما في أدلة من أثبت ذلك أن ما جعل شرطاً لـ «لو» مستقبل في نفسه، أو مقيّد بمستقبل، وذلك لا ينافي امتناعه فيما مضى لامتناع غيره، ولا يحوج إلى إخراج «لو» عما عهد فيها من الماضي» انتهى.

(١) قال ابن عصفور: «... نحو قولك: لو يقوم زيد لقام عمرو، وإن شئت أسقطت اللام، والتي هي بمعنى «إن» تخلص الفعل للاستقبال، وإن كانت صيغته صيغة الماضي صيرت معناه إلى الاستقبال» المقرب ٩٠/١.

(٢) أي: لو لا تُجاب بمستقبل، بل جوابها لفظه الماضي دائماً. وفي هذا ردّ على ابن عصفور في المثال الذي نقله قبل قليل من المقرب: لو يقوم زيد لقام عمر. وانظر الارتشاف/١٨٩٨.

(٣) أي كما تقول: إلّا يقيم زيد فعمره منطلق. وهو نصّ ابن الحاج في الجنى الداني/٢٨٥.

(٤) في م/٢ «ولذلك».

(٥) أي أنكر مجيء لو للمستقبل.

قال ابن ابن مالك: «وعندي أن «لو» لا تكون لغير الشرط في الماضي...» الجنى الداني/٢٨٥ - ٢٨٦.

(٦) أي مجيء «لو» للمستقبل.

(٧) انظر شرح الألفية لابن الناظم ونصّه منقولاً عن الشمني:

«وذهب بعض النحويين إلى أن «لو» كما تكون للشرط في الماضي تكون للشرط في المستقبل، وعندي أن «لو» لا تكون لغير الشرط في الماضي، وما تمسكوا به من نحو قوله تعالى: ﴿وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوْا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَفًا خَافُوا عَلَيْهِمْ﴾ وقول الشاعر:

ولو أن ليلى الأخيلى سلمت

لا حجة فيه لصحة حمله على الماضي» انظر الشمني ٥٨/٢.

وفي كلامه نظر في مواضع:

- أحدها: نَقْلُهُ عن أكثر المحققين^(١)؛ فإننا لا نعرف من كلامهم إنكار ذلك، بل كثير منهم ساكت عنه، وجماعة منهم^(٢) أثبتوه.

- والثاني^(٣): أن قوله: «وذلك لا ينافي...» - إلى آخره «مقتضاه أن الشرط ممتنع»^(٤) لامتناع الجواب، والذي قرَّره هو وغيره من مثبتي الامتناع فيهما^(٥) أن الجواب هو الممتنع لامتناع الشرط، ولم نَرِ أحداً صَرَّحَ بخلاف ذلك إلا ابن الحاجب وابن الخباز.

فأمَّا ابنُ الحاجب فإنه قال في أماليه^(٦): «ظاهر كلامهم أن الجواب امتنع

(١) أي نقله عنهم إنكار كونها تأتي للتعليل في المستقبل.

(٢) النص عند الشيخ محمد «وجماعة منهم من أثبتوه» بزيادة «من» على النص.

(٣) الثاني من اعتراض المصنّف على قول ابن الناظم.

(٤) كذا في المخطوطات «ممتنع»، وفي طبعة مبارك والشيخ وحاشية الأمير «يمتنع»، وفي متن الدسوقي/يمنع.

(٥) أي في الشرط والجواب.

(٦) تحدث ابن الحاجب عن «لو» بصورة مختصرة في ٥١/٢ وأعاد الحديث مُفَصَّلًا في ١٥٥/٤ وما

بعدها، وما أثبتته المصنّف هنا تلخيص لنص ابن الحاجب في الموضوعين لا نقل للنص.

ولا يمكن إثبات نص ابن الحاجب في هذه الحاشية فهو نص طويل يزيد على أربع صفحات.

وبدايته: «قال الشيخ الإمام السعيد جمال الدين بن عمرو عثمان بن عمر المالكي المعروف بابن

الحاجب رحمه الله: سألتني بعض أهل العلم عن قول النحويين إن «لو» يدل على امتناع الشيء

لامتناع غيره، أي: يمتنع الثاني لامتناع الأول. فقال: كيف يستقيم ذلك من تفسيرهم ونحن

قاطعون بأن الأول يمتنع لامتناع الثاني من حيث المعقول؟...».

وانظر شرح الرضي على الكافية ٣٩٠/٢.

لامتناع^(١) الشرط؛ لأنهم^(٢) يذكرونها^(٣) مع «لولا»، فيقولون: لولا حرف امتناع لوجود، والممتنع مع «لولا» هو الثاني قطعاً، فكذا يكون قولهم^(٤) في «لو» وغير هذا القول^(٥) أولى؛ لأن انتفاء السبب لا يدل على انتفاء مسببة^(٦)؛ لجواز أن يكون ثم^(٧) أسباب آخر، ويدل على هذا^(٨) ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَ اللَّهِ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾^(٩) فإنها مسوقة لنفي^(١٠) التعدد في الآلهة بامتناع الفساد، لا أن امتناع الفساد لامتناع الآلهة^(١١) خلاف المفهوم من سياق أمثال هذه الآية، ولأنه لا يلزم من انتفاء الآلهة انتفاء الفساد؛ لجواز^(١٢) وقوع ذلك^(١٣) وإن لم يكن تعدد في

(١) أي امتناع الشرط في امتناع الجواب.

(٢) في الدسوقي: هذا علة لقوله: ظاهر كلامهم.

(٣) أي هذه الكلمة «حرف امتناع لامتناع»، ويذكرون نظيراً لها «لولا»، وهو حرف امتناع لوجود.

(٤) أي: حرف امتناع لامتناع.

(٥) وهو كون الممتنع في «لو» الشرط لامتناع الجواب.

(٦) في م/٣ «المسبب».

والسبب هو الشرط يدل على انتفاء المسبب وهو الجواب.

(٧) أي لذلك المسبب وهو الجواب بأن كان الجواب أعظم من الشرط كما في: لو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجوداً. دسوقي ٢٧١/١.

(٨) أي من كون غير قولهم أولى.

(٩) تنمة الآية: ﴿فَسُبِّحْنَ اللَّهَ رَبَّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ الأنبياء ٢٢/٢١.

(١٠) أي ليستدل بها على نفي التعدد في الآلهة. وانظر أمالي ابن الحاجب ٥١/٢.

(١١) في طبعة الشيخ محمد ومبارك «لأنه خلاف» وقوله: (لأنه) ليس في المخطوطات.

(١٢) في طبعة الشيخ محمد «ولجواز» بزيادة واو.

(١٣) أي الفساد.

الآلهة؛ لأنّ المراد بالفساد فساد نظام العالم عن حالته، وذلك جائز أن يفعله الإله الواحد سبحانه وتعالى»^(١) انتهى.

وهذا الذي قاله^(٢) خلاف المتبادر^(٣) في مثل «لو جئتني أكرمتك»، وخلاف ما فسّروا به عبارتهم^(٤) إلا بدرّ الدين، فإن المعنى انقلب عليه، لتصريحه أولاً بخلافه^(٥)، وإلا ابن الخباز^(٦). فإنه من ابن الحاجب أخذ، وعلى كلامه اعتمد، وسيأتي البحث معه.

وقوله^(٧): «المقصود نفي التعدّد لانتفاء الفساد» مُسَلَّم، ولكن ذاك اعتراض على من قال: «إنّ لو حرف امتناع لامتناع»، وقد بيّنا^(٨) فساده. فإن قال^(٩): إنه على

(١) التعليق على الآية من صنع المصنّف، وليس لابن الحاجب.

(٢) أي: ابنُ الحاجب.

(٣) المتبادر في المثال أن امتناع الإكرام الذي هو المُسَبَّب نشأ عن امتناع السبب وهو المجيء. وقال ابن الحاجب: «قال النحويون: كلمة «لو» وُضِعَتْ للدلالة على انتفاء الشيء لأجل انتفاء غيره، وإذا قلت: لو جئتني لأكرمتك، أفاد أنه ما حصل المجيء، وما حصل الإكرام» الأمالي ١٥٨/٤.

(٤) وهي قولهم: لو: حرف امتناع لامتناع، وتفسيرهم لها بأنها امتناع الجواب لامتناع الشرط. فالضمير في «فسّروا» لمثبتي الامتناع.

(٥) وكان قد ذكر من قبل بأنه لا ينافي امتناع الشرط فيما مضى لامتناع غيره. دسوقي/٢٧١.

(٦) جاء تفسير العبارة عند ابن الخباز موافقاً لما قاله ابن الحاجب.

(٧) أي قول ابن الحاجب. والنص في الأمالي ٥١/٢ وهو «فالتعدد منتفٍ لأجل امتناع الفساد».

(٨) قال الأمير في ٢٠٩/١ «سبق لك تصحيحه». وانظر تعليق الأمير في ٢٠٦/١، على قول المصنّف

«ونصّ عليه جماعة من النحويين وهو باطل».

(٩) أي: ابن الحاجب.

تفسيري^(١) لا اعتراض عليهم^(٢)، قلنا: فما تصنع ب^(٣): «لو جئتني لأكرمك»، ﴿وَلَوْ عَلَّمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ﴾^(٤)،
فإن المراد نفي الإكرام^(٥) والإسماع لانتفاء^(٦) المجيء وعلم الخير فيهم، لا العكس^(٧).

وأما ابن الخباز فإنه قال في^(٨) «شرح الدرّة» وقد تلا قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا﴾^(٩). يقول النحويون: إنّ التقدير لم نشأ فلم نرفعه^(١٠)، والصواب^(١١): لم نرفعه فلم نشأ؛ لأنّ نفي اللازم^(١٢) يوجب نفي الملزوم^(١٣)، ووجود

(١) وتفسيره: من أن «لو» لامتناع الشرط بامتناع الجواب.

(٢) أي: على النحويين.

(٣) نقلت تعليق ابن الحاجب قبل قليل على هذه الجملة نقلاً عن النحويين بأنه ما حصل المجيء وما حصل الإكرام.

(٤) تقدّمت، وهي في الأنفال ٢٣/٨.

(٥) والإكرام والإسماع هما الجواب، في المثال والآية.

(٦) والمجيء وعلم الخير هما الشرط في المثال والآية.

(٧) وعلى هذا فاعتراض المصنّف ما زال قائماً على عبارة النحويين، وإن جاء تفسيره على ما ذهب إليه ابن الحاجب من أن «لو» تفيد امتناع الشرط لامتناع الجواب.

(٨) تقدّمت ترجمة ابن الخباز وهو أحمد بن الحسين بن أحمد بن معالي بن منصور شمس الدين بن

الخباز الإربلي الموصلي النحوي الضرير مات بالموصل عاشر رجب سنة ٦٣٧ هـ وقد شرح ألفية

ابن معيط. وهي المسماة «الدرة الألفية في علم العربية». انظر بغية الوعاة: ٣٠٤/١، و٣٤٤/٢.

(٩) الأعراف ١٧٦/٧ وتقدّمت تأمّة.

(١٠) وذلك على تقدير النحويين في امتناع الجواب، وهو الرفع لامتناع الشرط، وهو المشيئة.

(١١) وعلى تقديره هذا امتنع الشرط أو انتفى لانتفاء الجواب وهو الرفع.

(١٢) وهو الرفع.

(١٣) وهو المشيئة.

الملزوم^(١) يوجب وجود اللازم^(٢)، فيلزم من وجود المشيئة وجود الرفع، ومن نفي الرفع نفي المشيئة» انتهى.

والجواب^(٣) أنّ الملزوم هنا مشيئة الرفع لا مطلق^(٤) المشيئة، وهي مساوية للرفع، أي متى وُجِدَتْ وُجِدَ، ومتى انتفت انتفى، وإذا كان اللازم والملزوم بهذه الحثية لَزِمَ من نفي كُلِّ منهما انتفاء الآخر.

الاعتراض الثالث على كلام بدر الدين أنّ ما قاله من التأويل^(٥) ممكن في بعض المواضع دون بعض، فمما أمكن فيه قوله تعالى: ﴿وَلِيَخْشَ الَّذِينَ^(٦) لَوْ تَرَكَوْا^(٧)﴾ الآية، إذ لا استحيل أن يقال: لو شارفت^(٨) فيما مضى أنك تخلف ذرية

(١) وهو المشيئة.

(٢) وهو الرفع.

(٣) الجواب عما ذهب إليه ابن الخباز.

(٤) قال الأمير: «ظاهره أن ابن الخباز حمله على مطلق المشيئة، ولا يظهر، إنما شُبّهَتْه عموم اللازم، فيجاب بقصره على المساوي للشرط كما سبق في ضوء الشمس، فانقلب الكلام على المصنّف سهواً فتأمل» الحاشية ٢١٠/١، وهذا منقول من غير عزو عند الدسوقي ٢٧/١.

(٥) أراد بالتأويل ما نقله عنه، وهو قوله: كون الشرط للمستقبل لا ينافي امتناعه فيما مضى لامتناع غيره.

(٦) في م/٣ و ٤ وهـ ﴿وَلِيَخْشَ الَّذِينَ﴾، وفي م/١ و ٢ «وليخش».

والنص تام عند مبارك، والشيخ محمد.

(٧) ﴿... مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةٌ ضِعْفًا خَافُوا عَلَيْهِمْ فَلْيَتَّقُوا اللَّهَ وَلْيَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾ النساء ٩/٤ وقد تقدّمت.

(٨) قال الأمير: «هذا يقتضي أن الماضي لنفس معنى الشرط، مع أن كلام بدر الدين السابق يقتضي أن معنى الشرط مستقبل، وأن الذي في الماضي امتناعه فتدبره» الحاشية ٢١٠/١. ونقل لك من قبل نصّ الزمخشري في الآية، وأنّ المصنّف أخذ معنى المشاركة منه.

ضعافاً لَخِفَّتْ عليهم لكنك لم تُشارف ذلك فيما مضى ، ومما لا يمكن ذلك ^(١) فيه قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ﴾ ^(٢) ونحو ذلك ^(٣).

وكون «لو» بمعنى «إن» قاله كثير من النحويين في نحو: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ﴾ ^(٤)، ﴿لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾ ^(٥)،

(١) أي قول ابن النازم، وهو كون الشرط في المستقبل لا ينافي امتناعه فيما مضى لامتناع غيره.

(٢) ﴿وَجَاءَ آبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ * قَالُوا يَا أَبَانَا إِنَّا ذَهَبْنَا نَسْتَقِ وَيُوسُفُ عِنْدَ مَتْعِنَا فَاكَلَهُ الذِّئْبُ وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ﴾ سورة يوسف ١٦/١٢ - ١٧. وليس المراد في الآية امتناع صدقهم في الماضي على ما أشار إليه الشمني.

فقد قال: «لاستحالة أن يُراد لو كنا صادقين فيما مضى ما أنت بمصدق لنا لكننا لم نصدق» الشمني ٥٩/٢.

وقال الأمير بعد هذا: «لكن أفاد الجلال وغيره صحة ما لأبن مالك على معنى: لو كنا غير متهمين عندك فكيف ونحن متهمون، فليس الجواب هنا ممتنعاً بل هو من باب: نغم العبدُ ضهيَّب». الحاشية ٢١٠/١، وانظر الجلالين/٢٣٧ في التعليق على الآية.

وقال أبو حيان: «.. أي ما أنت بمصدق لنا الآن ولو كنا صادقين، أولست مصدقاً لنا على كل حال حتى في حالة الصدق لما غلب عليك من تهمتنا وكراحتنا... وأوهموا بقولهم: لو كنا صادقين أنهم صادقون في أكل الذئب يوسف، فيكون صدقهم مقيداً بهذه النازلة...» البحر ٣٨٨/٥.

(٣) قوله: «ونحو ذلك» غير مثبت في م/١، وكان على مبارك أن يشير إلى هذا.

(٤) تقدمت قبل قليل في سورة يوسف ١٧/١٢.

وفي تفسير الماوردي: «فيه وجهان... الثاني: معناه وإن كنا قد صدقنا، قاله ابن إسحاق» ١٥/٣. وفي إعراب النحاس: «قال محمد بن يزيد: ولو كنا، أي: وإن كنا». انظر ١٢٨/٢. وانظر القرطبي ١٤٨/٩ «قاله المبرد وابن إسحاق».

وانظر نص المبرد في الكامل/٣٦١. وانظر رصف المباني/٢٩١، والجني الداني/٢٨٥.

(٥) ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾ سورة التوبة ٣٣/٩، وسورة الصف ٩/٦١.

﴿قُلْ لَا يَسْتَوِي الْخَيْثُ وَالْطَّيْبُ وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ الْخَيْثِ﴾^(١)، ﴿وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ﴾^(٢)، ﴿وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ﴾^(٢)، ﴿وَلَوْ أَعْجَبَكَ حُسْنُهُنَّ﴾^(٣)، ونحو: «أعطوا السائل ولو جاء على فرس»^(٤).
وقوله^(٥):

قومٌ إذا حاربوا شدُّوا مآزرهم دون النساء ولو باتت بأطهار

(١) تنمة الآية: ﴿... فَأَتَقُوا اللَّهَ يَتَأُولَى الْأَلْبَبِ لَعَلَّكُمْ تَفْلَحُونَ﴾ المائدة ١٠٠/٥.
(٢) الآية: ﴿وَلَا تُنكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ أُولَئِكَ يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى الْجَنَّةِ وَالْمَغْفِرَةِ بِإِذْنِهِ وَيُبَيِّنُ آيَاتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ سورة البقرة ٢٢١/٢.

قال أبو حيان: «ولو أعجبكم: لو هذه بمعنى إن الشرطية» البحر ١٦٥/٢.
(٣) ﴿لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدُ وَلَا أَنْ تَبَدَّلَ بِهِنَّ مِنْ أَزْوَاجٍ وَلَوْ أَعْجَبَكَ حُسْنُهُنَّ إِلَّا مَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ رَّقِيبًا﴾ سورة الأحزاب ٥٢/٣٣.
(٤) في الموطأ: «وحدثني مالك عن زيد بن أسلم أن رسول الله ﷺ قال: أعطوا السائل وإن جاء على فرس». باب الترغيب في الصدقة/٩٩٦.

قال ابن عبد البر: «لا أعلم في إرسال هذا الحديث خلافاً عن مالك، وليس فيه مسند يحتج به فيما أعلم».

وفي الجامع الصغير/٧٥ مثل ما في الموطأ «وإن»، عن أبي هريرة.

(٥) قائل البيت الأخطل من قصيدة مدح بها يزيد بن معاوية.

والشاهد في البيت أن «باتت» للمستقبل، و«لو» فيه بمعنى «إن» للشرط.

قال المبرّد: «معناه أنه يجتنبها في طهرها وهو الوقت الذي يستقيم له غشيانها فيه» الكامل/٣٦٠.

ثم قال: «ولو باتت بأطهار، فلو أصلها في الكلام أن تدلّ على وقوع الشيء لوقوع غيره...، ثم تتسع

فتصير في معنى إن الواقعة للجزاء...» الكامل/٣٦١.

والمراد بالمتزّر هنا ترك الجماعة. قال الصبان: ولو باتت أي: لو تبيت؛ لأنه في حيز إذا التي للاستقبال.

وأما نحو: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ﴾^(١)، ﴿أَنْ لَّوْ نَشَاءُ أَصَبْنَاهُمْ﴾^(٢)، وقول كعب رضي الله عنه^(٣):

[لقد أقومُ مقاماً لو يَقُومُ به] أرى وأسمع ما لو يسمع الفيلُ

فمن القسم الأول^(٤)، لا من هذا القسم^(٥)؛ لأن المضارع في ذلك يُراد^(٦) به الماضي وتقرير^(٧) ذلك أن تعلم^(٨) أن خاصية «لو» فرض ما ليس بواقع واقعاً،

= وانظر شواهد البغدادى ٤٥/٥، والجنى الدانى ٢٨٥/٢، وشرح السيوطى ٦٤٦/٦، والارتشاف/ ١٨٩٨ والمقرب ٩٠/١، ورصف المباني ٢٩١/٢، وشرح الأشموني ٣٤٧/٢، وحاشية الصبان ٣٣/٤، والبحر المحيط ١٧٨/٣.

(١) تمة الآية: ﴿... فَقَالُوا يَلَيِّنَا نُرَدُّ وَلَا نَكْذِبُ رَيْبًا وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ الأنعام ٢٧/٦.

(٢) ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِ أَهْلِهَا أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصَبْنَاهُمْ بِذُنُوبِهِمْ وَنَطْبَعُ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ﴾ الأعراف ١٠٠/٧.

(٣) المُثَبِّتُ عَجْزُ الْبَيْتِ، وصدره ما وضعته بين معقوفين.

وهذا الشطر من قصيدته «بانت سعاد» التي مدح بها النبي ﷺ وبعده:

لظل يرعد إلا أن يكون له من الرسول بإذن الله تنويلُ

ومقاماً: ظرف، وجملة «لو يقوم» صفة له، وأرى ومفعوله المحذوفة أي: أرى ما لو يراه الفيل، جملة

حال من ضمير «أقوم»، لظل: جواب لـ «لو» الأولى.

والشاهد في البيت أن المراد من المضارع هنا الماضي، لأن المقصود سماعه الآن.

انظر شرح البغدادى ٤٩/٥، وشرح السيوطى ٦٤٧/٦، والديوان/ ٢٠.

(٤) أي التي جاءت فيه لو شرطاً للماضي.

(٥) وهو ما جاءت فيه «لو» شرطاً للمستقبل.

(٦) في م/٣ و٤ «مراد»، وكذا طبعة مبارك والشيخ محمد.

(٧) في م/٤ وه «وتحرير ذلك». وتقرير ذلك أي: توضيحه.

(٨) في م/٤ «أن يُعْلَم».

ومن ثمَّ ^(١) انتفى شرطها في الماضي ^(٢) والحال لما ثبت من كون متعلّقها غير واقع، وخاصيّة «إنّ» تعليقُ أمرٍ بأمرٍ مستقبليٍّ محتملٍ ^(٣)، ولا دلالة لها على حكمٍ ^(٤) شرطها في الماضي والحال، فعلى هذا قوله ^(٥):

... .. ولو باتت بأطهار

يتعيّن فيه معنى «إنّ»؛ لأنه خبر عن أمرٍ مستقبليٍّ محتملٍ ^(٦)، أما استقباله فلا يُنّ جوابه محذوفٌ ^(٧) دلّ عليه «شدّوا»، و«شدّوا» مستقبلٌ؛ لأنه جواب «إذا» ^(٨)، وأما احتمالُه ^(٩) فظاهر، ولا يمكن جعلها امتناعية، للاستقبال ^(١٠) والاحتمال، ولأنّ المقصود ^(١١) تحقيق ^(١٢) ثبوت الطهر لا امتناعه.

(١) أي من أجل فرضها ما ليس بواقع واقعاً حكماً بانتفاء شرطها المفروض وقوعه في الماضي، دسوقي ٢٧٢/١.

(٢) أي مما يفترض وقوعه فيما مضى أو في الحال.

(٣) قوله: محتمل، أي: يحتمل حصول الأمر الذي علّق عليه في المستقبل، ويحتمل عدم حصوله.

(٤) من حيث كونه منفياً أو مثبتاً في الماضي والحال.

(٥) وهو بيت الأخطل المتقدّم.

(٦) فقد ذكرنا من قبل أن «باتت» للمستقبل، و«لو» بمعنى «إنّ»، وقوله محتمل أي محتمل حصوله

ومحتمل عدم حصوله؛ ولذا ناسب تقدير «لو» بمعنى «إنّ». وانظر حاشية الصبان ٣٣/٤.

(٧) التقدير فيه: وإن باتت نساؤهم بأطهار شدّوا مآزرهم.

(٨) وإذا ظرف لما يستقبل من الزمان في قوله: إذا حاربوا...

(٩) أي احتمال الوقوع وعدمه.

(١٠) أي لا يمكن جعل «لو» حرف امتناع لامتناع لأجل الاستقبال المفهوم من سياق البيت، والاحتمال

القائم في تحقق الأمر أو عدمه.

(١١) قال الأمير: «ولأن المقصود تحقق ثبوت الطهر ولو على سبيل الاحتمال، لئلا ينافي ما قبله. ثم لا

حاجة لهذا التعليل مع ما قبله» الحاشية ٢١٠/١.

(١٢) في م/١ «تحقيق».

وأما قوله^(١):

ولو تلتقي البيت
وقوله^(٢):

ولو أن ليلي البيت

فيحتمل أن «لو» فيهما بمعنى «إن» على^(٣) أن المراد مُجَرَّد الإخبار بوجود ذلك^(٤) عند وجود هذه الأمور^(٥) في المستقبل، ويحتمل أنها^(٦) على بابها، وأن المقصود فرض هذه الأمور واقعةً، والحكم^(٧) عليها مع العلم بعدم وقوعها. والحاصل أن الشرط متى كان مستقبلاً محتملاً^(٨)، وليس المقصود فرضه^(٩) الآن أو فيما مضى، فهي^(١٠) بمعنى «إن»، ومتى كان ماضياً أو حالاً أو مستقبلاً ولكن قُصِدَ فرضه^(١١) الآن أو فيما مضى، فهي^(١٢) الامتناعية.

(١) وهو بيت أبي صخر المتقدم.

(٢) وهو بيت توبة المتقدم.

(٣) أي على أن يكون المراد مجرد الإخبار، أو بناءً على أنه كذلك.

(٤) أي بوجود الجواب، وهو جواب «لو».

(٥) مما ورد في البيتين، وهو التقاء الأصداء في البيت الأول، وسلام ليلي عليه.

(٦) أي أن «لو» على بابها، وهو «ما كان سيقع لوقوع غيره».

(٧) أي الحكم بترتيب الجواب على هذه الأمور التي افترض وقوعها.

(٨) أي محتملاً للوقوع وعدمه كما هو الحال مع «إن».

(٩) وليس المقصود فرض وقوع الآن أو فيما مضى.

(١٠) أي: لو.

(١١) أي فرض وقوعه. وفي م/٣ «فرض وقوعه».

(١٢) أي «لو» الامتناعية.

والثالث: أن تكون حرفاً مصدرية^(١) بمنزلة «أن» إلا أنها لا تنصب، وأكثر وقوع هذه بعد «وَدَّ»^(٢) أو «يَوَدُّ»، نحو^(٣): ﴿وَدُّوا لَوْ تَدَّهْنُ﴾^(٤)، ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يَعْمرُ﴾^(٥)، ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يَعْمرُ﴾^(٦)، ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يَعْمرُ﴾^(٧).

(١) شرح الكافية الشافية/٣٠٢ وما بعدها.

انظر شرح الرضي ٣٩١/٢، وجمع الهوامع ٢٨٠/١ - ٢٨١، وشرح الأشموني ٣٤٣/٢، وقال المرادي: «القسم الثالث: لو المصدرية، وعلامتها أن يَصْلَحَ في موضعها «أن» كقوله: يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يَعْمرُ، ولا تحتاج إلى جواب، ولم يذكر الجمهور أن «لو» تكون مصدرية، وذكر ذلك الفراء وأبو علي والتبريزي وأبو البقاء، وتبعهم ابن مالك، ومن أنكرها تأول الآية ونحوها على حذف مفعول «يود»، وجواب «لو» أي: يودُّ أحدهم طول العمر لو يعمر ألف سنة لَسُرَّ بذلك. ولا تقع «لو» المصدرية غالباً إلا بعد مُفْهِمٍ تمنّ نحو: يود، وقُلَّ وقوعها بعد غير ذلك كقول قتيلة... الجنى الداني/٢٨٨.

ولقد نقلت لك هذا النص لتقارن به نصّ المصنّف، ولتعلم أن الذين يكابرون وينفون نقل ابن هشام لكتاب المرادي لا يثبت نفيتهم ولا مكابرتهم طويلاً، فهذان التّصان أمامك، فأقرأ، وتأمل، وأحكم. ومثلهما تمنّى يتمنى. دسوقي.

(٢) تنمة الآية: ﴿... فَيَذْهَبُونَ﴾ القلم ٩/٦٨.

(٣) كذا جاءت الآية في م/١ و٢، وجاءت تامة في م/٣ و٤ و٥.

(٤) قال أبو حيان: «لو هنا على رأي البصريين مصدرية بمعنى أن. أي ودُّوا إدهانكم، وتقدّم الكلام في ذلك في «يود أحدهم لو يعمر ألف سنة»، ومذهب الجمهور أن معمول «وَدَّ» محذوف، أي: ودوا إدهانكم، وحذف لدلالة ما بعده عليه، و«لو» باقية على بابها من كونها حرفاً لما كان سيقع لوقوع غيره. وجوابها محذوف تقديره: لَسُرَّوا بذلك» انظر البحر ٣٠٩/٨.

وما ذكره هنا للبصريين ذكره في آية سورة البقرة للكوفيين، ولعل ما ذكره هنا سبق قلم.

(٥) الآية: ﴿وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ عَلَىٰ حَيَاتِهِمْ وَمَنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يَعْمرُ أَلْفَ سَنَةٍ

وَمَا هُوَ بِمُخْرِجِهِ مِّنَ الْعَذَابِ أَن يَعْمرُ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾ سورة البقرة ٩٦/٢.

ذكر أبو حيان أن «لو» على مذهب بعض الكوفيين مصدرية، وعلى مذهب البصريين مفعول يود محذوف، وجواب لو محذوف. انظر البحر ٣١٤/١. وما ذكره هنا للكوفيين ذكره من قبل للبصريين. ثم ذكر رأيين آخرين أنها للتمني، أو حرف لما كان سيقع لوقوع غيره. انظر ص/٣١٥.

(٦) في م/٢ ذكر بعدها «ألف سنة».

ومن وقوعها بدونهما^(١) قول قَتِيلَة^(٢):

ما كان ضَرَكٌ لو مَنَنْتَ ورُبَّما مَنْ الفَتى وهو المَغِيْظُ المُخَنَّقُ
وقولُ الأعشى^(٣):

ورُبَّما فات قوماً جُلُّ أَمْرِهم من التَّائِي وكان الحزمُ لو عَجَلُوا

(١) أي بدون وَدٍّ، وَيَوْدٍ.

(٢) هي قتيلة بنت الحارث أخت النضر، وذهب السهيلي إلى أن الصحيح أنها بنت النضر لا أخته. وكذا ذكر أبو تمام في باب الرثاء، وذكرها لقتيلة بنت النضر، وكان النبي ﷺ قد قتل أباهما النضر بعد أسره يوم بدر. فرثته بأبيات، وعابت النبي ﷺ في قتله. والشاهد في البيت مجيء «لو» مصدرية مع أنها لم تُسَبَقْ بالفعل وَدَّ أو يودُّ، وتكون مع «مَنَنْتَ» في تأويل مصدر، وهو المَنْ. وهذا المصدر يحتمل أن يكون اسم «كان» وَضَرَكَ خبرها أي: ما كان مثلك، ويحتمل أن يكون فاعلاً بـ «ضَرَكَ» والجملة خبر «كان»، واسمها ضمير الشأن. هذا تخريج الدماميني.

وذكر البغدادي أنه قد تكون «ما» استفهامية، وجملة «كان ضَرَكَ» خبر «ما»، و«لو مَنَنْتَ» في تأويل مصدر، وهو مجرور بباء السببية، والتقدير: أي شيء كان ضَرَكَ بسبب المَنْ؟ والاستفهام إنكاري. وقيل غير هذا.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٥/٥١، وشرح السيوطي ٦٤٨/٦٤٨، الجنى الداني ٢٨٨/٢٨٨، وجمع الهوامع ٢٨١/١، وشرح الأشموني ٣٤٢/٢، وحاشية الصبان ٣٨/٤، وشرح الحماسة للتبريزي ١٥/٣، والعيني ٤٧١/٤، الخزانة ٤٩٦/٤.

(٣) وهو كذلك عند الأشموني معزوّ للأعشى، وذكر السيوطي أنه من قصيدة للقطامي يمدح بها عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك بن مروان. وذكر البغدادي أنه راجع ديوانه فلم يجده فيه. والشاهد في البيت مجيء «لو» مصدرية. ويكون «لو عَجَلُوا» في تأويل مصدر منصوب وهو خبر «كان»، والحزم اسمها، والتقدير: وكان الحزم عَجَلَتْهُمْ.

انظر شرح البغدادي ٥٧/٥، وشرح السيوطي ٦٥٠/٦٥٠، وشرح الأشموني ٣٤٣/٢، حاشية الصبان ٢٨/٤.

وقولُ امرئ القيس^(١):

تجاوزتُ أحراساً عليها ومَعَشَراً عليّ حِراساً لو يُشِرُّونَ مقتلي

وأكثرهم لم يُثَبِّتْ ورود «لو» مصدرية، والذي أثبتته^(٢) الفراء وأبو علي وأبو البقاء والتبريزي^(٣) وابن مالك.

ويقول المانعون^(٤) في نحو: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾^(٥): إنها^(٦)

(١) قوله: لو يُشِرُّونَ، بالشين كذا جاء في المخطوطات، ومثلها عند البغدادي في شرح الشواهد. وعلى هذا جاءت رواية الديوان.

وجاء بالسين عند السيوطي، وكذا جاء عند البغدادي في الخزانة، وأثبت مبارك رواية السين. ومعنى يُشِرُّونَ أي يظهرون، يقال: أشررتُ الشيء إذا بسطته. وذكر أبو عبيدة أن معنى يسرون هنا يظهرون، ومعنى الروايتين متفق.

والشاهد في البيت مجيء «لو» مصدرية، والمصدر المؤول من «لو» والفعل مجرور على أنه بدل اشتمال من الضمير المجرور بعلى.

انظر شرح البغدادي ٦٣/٥، وشرح السيوطي ٦٥١/١٣، والديوان ١٣، والخزانة ٤٩٦/٤.

(٢) ذكرت هؤلاء القائلين بالمصدرية من قبل منقولاً عن الجنى الداني، والسيوطي في همع الهوامع، وذلك في أول هذه المادة.

(٣) هو يحيى بن علي بن محمد... ابن الخطيب التبريزي، كان أحد الأئمة في النحو واللغة والأدب، حجة صدوقاً ثبتاً، أخذ عن أبي العلاء وغيره، وولي تدريس الأدب بالنظامية، وكان يُدْمِنُ شرب الخمر ولبس الحرير، قالوا: كان الناس يقرؤون عليه تصانيفه وهو سكران، وله مؤلفات منها: شرح القصائد العشر، وتفسير القرآن، والإعراب، وشرح شعر المتنبي، وشعر أبي تمام وغيرها. وُلِدَ سنة ٤٢١ هـ، ومات في سنة ٥٠٢ هـ. انظر بغية الوعاة ٣٣٨/٢.

(٤) من مجيء «لو» مصدرية.

(٥) في سورة البقرة ٩٦/٢ وهي المتقدمة.

(٦) ذكرت من قبل عن أبي حيان فيها ثلاثة آراء: مصدرية، وشرطية، والتمني. انظر البحر ٣١٤/١.

شرطية، وإن مفعول «يَوَدُّ» وجواب «لو» محذوفان، والتقدير: يَوَدُّ أحدهم التعمير لو يُعَمَّرُ ألف سنة لَسَرَّه ذلك، ولا^(١) خفاء بما في ذلك من التكلف.

ويشهد للمثبتين^(٢) قراءة بعضهم: ﴿وَدُّوا لَوْ تَذَهْنُ فَيَذَهِنُوا﴾^(٣) بحذف النون، فعطف «يَذَهِنُوا» بالنصب على «تَذَهْنُ» لَمَّا كَانَ معناه^(٤): أن تذهن. ويشكل عليهم^(٥) دخولها على «أَنَّ» في نحو: ﴿وَمَا عَمِلْتَ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا﴾^(٦).

(١) نص ابن هشام في الخزانة ٤/٩٦٤.

(٢) أي من أثبت مجيء «لو» مصدرية.

(٣) زعم هارون أن في بعض المصاحف «فَيَذَهِنُوا» بحذف النون على النصب، كذا ذكر سيبويه وغيره. وقال أبو حيان في تخريجها: «ولنضبه وجهان: أحدهما أنه جواب ودوا، لتضمنه معنى «ليت»، والثاني أنه على توهم أنه نطق بأن أي: ودوا أن تَذَهْنُ فَيَذَهِنُوا، فيكون عطفاً على التوهم، ولا يجيء هذا الوجه إلا على قول من جعل «لو» مصدرية بمعنى «أن».

وأشار الشمني إلى أن ما ذكره المصنف هنا هو أحد وجهين ذكرهما صاحب البحر أبو حيان. انظر هذه القراءة في البحر ٨/٣٠٩، والكتاب ١/٤٢٢، والرازي ٣٠/٨٣، وشرح اللمع ٢/٣٥٧، وشرح التصريح ٢/٢٥٥، وشرح الأشموني ٢/٣٤٣، وشرح الكافية الشافية ٣/٣٠٣، وحاشية الشهاب ٨/٢٢٨، وروح المعاني ٢٩/٣٢، وإعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ٣٤٣. وذكرها ابن هشام مرة أخرى في «العطف على التوهم».

(٤) ذهب الدماميني إلى أن نصّب «تذهنوا» بأن مضرة جوازاً، والمجموع منها ومن صلتها معطوف على المجموع من «لو» وصلتها. انظر الشمني ٢/٦٠، وتعقبه الشمني بأنه لا يُضْمَرُ بعد الفاء هنا «أَنَّ».

(٥) على من أثبت فيها المصدرية، ووجه الإشكال أن الحرف المصدرية لا يدخل على مثله. وقد دخلت «لو» على «أَنَّ» في الآية.

(٦) الآية: ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ وَاللَّهُ رَءُوفٌ بِالْعِبَادِ﴾ سورة آل عمران ٣/٣٠.

قال أبو حيان: «ولو هنا حرف لما كان سيقع لوقوع غيره، وجوابها محذوف، ومفعول تَوَدُّ محذوف، والتقدير: تَوَدُّ تباعد ما بينهما، لو أن بينها وبينه أحدًا بعيداً لَسَرَّتْ بذلك، وهذا =

وجوابه^(١) أنَّ «لو» إنما دخلت على فعل محذوف^(٢) مقدّر بعد «لو» تقديره: توذّ لو ثبت أنَّ بينها^(٣).

وأورد ابن مالك السؤال^(٤) في: ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً﴾^(٥)، وأجاب بما ذكرنا^(٦)، وبأنّ هذا^(٧) من باب توكيد اللفظ بمرادفه نحو: ﴿فَجَاجَا سُبُلًا﴾^(٨).

والسؤال في الآية^(٩) مدفوع من أصله؛ لأنَّ «لو» فيها ليست مصدرية^(١٠)، وفي

= الإعراب والتقدير هو على المشهور في «لو»، وأنَّ وما بعدها في موضع مبتدأ على مذهب سيبويه، وعلى موضع فاعل على مذهب أبي العباس، وأما على قول من يذهب إلى أنَّ «لو» بمعنى أنَّ وأنها مصدرية فهو بعيد هنا؛ لولايتها أنَّ، وأنَّ مصدرية، ولا يياشر حرف مصدري حرفاً مصدرياً إلا قليلاً... البحر ٤٣٠/٢.

(١) جواب الاعتراض الذي ذكره من قبل أنَّ «لو» دخلت على «أنَّ» في الآية السابقة، والحرف المصدري لا يدخل على مثله.

(٢) وبذلك لا تكون «لو» قد دخلت على «أنَّ»، ويتنفي الإشكال.

(٣) في م/٣ زيادة «وبينه أمدأ بعيداً».

(٤) وهو كيف تدخل «لو» المصدرية على «أنَّ».

(٥) تنمة الآية: ﴿فَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ الشعراء ١٠٢/٢٦.

(٦) ما ذكره هو تقدير الفعل، أي: لو ثبت أنَّ لنا كَرَّةً.

(٧) أي مجيء «لو» و«أنَّ».

(٨) الآية: ﴿وَجَعَلْنَا فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَنْ تَمِيدَ بِهِمْ وَجَعَلْنَا فِيهَا فِجَاجًا سُبُلًا لَّعَلَّهُمْ يَهْتَدُونَ﴾ سورة الأنبياء ٣١/٢١.

(٩) أي: آية سورة الشعراء.

(١٠) «بل هي شرطية محذوفة الجواب، أي: لو ثبت أنَّ لنا كرة فنكون من المحسنين لَسَرْنَا» انظر حاشية الأمير ٢١١/١.

قال أبو حيان: «والظاهر أنَّ «لو» هنا أُشْرِبت معنى التمني، وفنكون الجواب كأنه قيل يا ليت لنا كرة فنكون، وقيل: هي الخالصة للدلالة لما كان سيقع لوقوع غيره، فيكون قوله: فنكون معطوفاً على كَرَّةً أي فكوناً من المؤمنين، وجواب لو محذوف أي لكان لنا شفعاء وأصدقاء...» البحر ٢٨/٧.

الجواب الثاني^(١) نظر؛ لأن تأكيد^(٢) الموصول قبل مجيء صلته^(٣) شاذ^(٤)،

كقراءة زيد بن علي: ﴿وَالَّذِينَ مَن قَبْلَكُمْ﴾^(٥)

(١) وهو جعل الثاني «أَنَّ» تأكيداً لـ «لو».

(٢) أي تأكيد الموصول الحرفي وهو «لو» بـ «أَنَّ» شاذ. وفي المطبوع/ توكيد.

(٣) أي إذا لم يقدر ثبت قبل «إِنَّ» كانت الصلة متعلق الجار، وهذا يقتضي رفع كَرَّة، إذ يكون التقدير: ولو أنه ثبتت لنا كَرَّة، فيكون «كرة» فاعلاً، ولو كان من باب التأكيد لم يقدر ثبت قبل «أَنَّ» بل بعدها.

(٤) لأننا أقحمنا «أَنَّ» بين «لو» وصلتها، وهذا شاذ ويوضحه قراءة زيد الآتية.

(٥) الآية: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ سورة البقرة ٢١/٢.

- قراءة الجماعة: والذين مِن قبلكم، بكسر الميم، حرف جر، أي: وخلق الذين مِن قبلكم.

- وقرأ ابن السَّمِيعِ «وخلق مِن قبلكم»، جعله من عطف الجمل.

- وقرأ زيد بن علي: «والذين مِن قبلكم».

وذكر الزمخشري أنه أقحم الموصول الثاني بين الأول وصلته تأكيداً.

وذهب أبو حيان إلى أن تخريج الزمخشري هذا مذهب لبعض النحويين.

ثم خَرَجَ القراءة على غير هذا، وهو أن يكون الموصول الثاني خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: والذين

هم مِن قبلكم، وقبلكم: صلة الموصول الثاني.

وقوله: هم من قبلكم: صلة الموصول الأول.

ورَدَ الشهاب الخفاجي التأكيد، ورأى أنه خارج عن اللفظي والمعنوي معاً، وأخذ بتخريج

الزمخشري، ثم ذكر أَنَّ هناك من خرج على جعل «مَن» موصولة أو موصوفة على ما ذهب إليه أبو حيان.

ثم ذكر أن الكسائي أجاز زيادة «مَن» الموصولة وقال:

«فلا حاجة إلى أن يُقال إنه تأكيد لفظي، فإنه يكون بعينه، وبمرادفه فيرد عليه أَنَّ الموصول بدون

صلته لا يفيد شيئاً، فكيف يُؤكَّد».

انظر القراءة وهذه التخريجات في المراجع الآتية:

بفتح الميم^(١).

والرابع^(٢) أن تكون للتمني^(٣) نحو: «لو تأتيني فتحدثني»^(٤)، قيل: ومنه ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً﴾^(٥) أي فليت لنا كرة؛ ولهذا نصب «فنكون» في جوابها كما انتصب «فأفوز» في جواب «ليت» في: ﴿يَلَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ﴾^(٦)، ولا^(٨) دليل على هذا،

= البحر ٩٥/١، والكشاف ١٧٦/١، وشرح الأشموني ٣٤٣/٢، والرازي ١١١/٢، وحاشية الشهاب ١٠/٢، وروح المعاني ١٨٥/١.

وذكرها ابن هشام مرة أخرى في «باب الموصول» من هذا الكتاب.

(١) قلت: ومثل هذا جاءت قراءة ﴿فاستغاثه الذي من شيعته﴾ في سورة القصص ١٥/٢٨، ولقد ذكرت بياناً مفصلاً فيها أوفى مما ذكرته هنا. وارجع إلى الموضعين في كتابي «معجم القراءات»، فإنك تجد حديثاً يغنيك ويشرك إن شاء الله تعالى.

(٢) أي من معاني «لو»، وذكر من قبل «لو» الامتناعية، وأنها شرط في المستقبل، والثالث مجيئها مصدرية.

(٣) ذكر المالقي أنها تأتي للتمني مثل «ليت» في المعنى لا في اللفظ والعمل.

انظر رصف المباني/٢٩١، والجنى الداني/٢٨٨ - ٢٨٩.

وفي الهمع: «وترد لو للتمني كقولك: لو تأتيني فتحدثني، وأنكر ذلك قوم وقالوا: ليست قسماً برأسها إنما هي الشرطية أشربت معنى التمني...» ٣٥٠/٤.

(٤) تحدثني: منصوب لأنه وقع في جواب التمني.

(٥) تقدمت الآية، وتتمتها: ﴿فَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ الشعراء ١٠٢/٢٦.

وذكرت من قبل عن أبي حيان فيها وجهين: الأول أنها أشربت معنى التمني، و«فنكون» الجواب، وكأنه قيل: يا ليت لنا كرة فنكون، والثاني: أنها للدلالة لما كان سيقع لوقوع غيره، وفنكون:

معطوف على «كرة»، وجواب لو محذوف. انظر البحر ٢٨/٧.

(٦) الآية: ﴿وَلَيْنَ أَصْبَحْتُمْ فَضْلٌ مِّنَ اللَّهِ لَيَقُولَنَّ كَأَن لَّمْ تَكُنْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ مَوَدَّةٌ يَلَيْتَنِي كُنْتُ

مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ النساء ٧٣/٤.

(٧) في م/١ ﴿فَأَفُوزَ فَوْزًا﴾ وفي م/٢ كتب ﴿فَوْزًا عَظِيمًا﴾ ثم شطب بوضع خط فوقه.

(٨) أي في نصب الفعل بعد «لو» في قوله: ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونُ...﴾.

لجواز أن يكون النصب في «فنكون»^(١) مثله^(٢) في: ﴿إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَائِي حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾^(٣)، وقول ميسون^(٤):

وَلُبْسُ عِبَاءَةٍ وَتَقَرَّرَ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

(١) في م/١ و ٣ وه «فَأَفُوزُ» ومثلها متن حاشية الدسوقي، وقال في الشرح: «الصواب في «فنكون» كما هو في نسخة» وفي م/٢ و ٤ «فنكون».

ومتن حاشية الشمني «فأفوز»، ثم قال: «هكذا رأيته في نحو عشر نسخ معتمدة، وفي بعض النسخ ما يوافق نسخة الشارح [الداميني] وهو بدل فأفوز فنكون» الحاشية ٦٠/٢.

وفي حاشية الأمير ٢١١/٢ «قوله: فنكون. هذا هو الصواب.. نسخة فأفوز لا تظهر» وأثبتها مبارك «فنكون»، وعلّق على ذلك بقوله: في المخطوطتين فأفوز، وما أثبتاه من تصويبات الدسوقي والأمير كذا!!!.

(٢) أي أنه من باب عطف الفعل «فنكون» على الاسم «كرة»، ومثله أي ما جاء في الآية الآتية من سورة الشورى.

(٣) الآية: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكْلِمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَائِي حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ إِنَّهُ عَلَىٰ حَكِيمٍ﴾ سورة الشورى ٥١/٤٢.

وما احتج به في الآية هو أن نصب «يُرْسِلَ» لأنه معطوف على موضع «وحياً»، وذهب أبو حيان إلى عطف أو يرسل على المضمرة الذي يتعلّق به «من وراء حجاب»، تقديره: أو يكلمه من وراء حجاب، وهذا المضمرة معطوف على وحياً.

ولا يجوز عند المتقدمين أن يعطف أو يرسل على أن يكلمه الله لفساد المعنى، وذهب الزمخشري إلى أنّ التقدير: وحياً وأن يرسل، فهما مصدران واقعان موقع الحال. وبذلك يكون «يرسل» منصوباً بأن مضمرة.

انظر البحر ٥٢٦/٨، والدر المصون ٨٨/٦، والتبيان للعكبري ١١٣٦/١، والكشاف ٨٨/٣.

(٤) الشاهد في البيت قولها «وتَقَرَّرَ» فهو منصوب بأن مضمرة بعد واو المعية، والمصدر المؤوّل من أن والفعل معطوف على «لبس».

واختلف^(١) في «لو» هذه^(٢)، فقال ابن الضائع وابن هشام^(٣): هي قسم برأسها^(٤)، لا تحتاج إلى جواب^(٥) كجواب الشرط، ولكن قد^(٦) يؤتى لها بجواب منصوب كجواب «ليت».

وقال بعضهم^(٧): هي «لو» الشرطية، أُشْرِبَتْ معنى التمني^(٨)،

= قال سيويه: «لَمَّا لَمْ يَسْتَقِمَّ أَنْ تَحْمَلَ «وَتَقَرَّ» هُوَ فَعَلَ عَلَى «لَبَسَ» وَهُوَ اسْمٌ... لَمْ يَكُنْ بُدٌّ مِنْ إِضْمَارِ «نَ»، وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِالمُخَالَفَةِ، وَيُرْوَى الْبَيْتُ: لِلْبَسِ. وَكَذَا جَاءَتْ الرِّوَايَةُ عِنْدَ الْمُرَادِيِّ، وَالْمُبَرِّدِ، وَتَأْتِي الرِّوَايَةُ بِاللَّامِ عِنْدَ الْمُصَنِّفِ فِي أَقْسَامِ الْعُطْفِ. وَمَيْسُونُ بِنْتُ بَحْدَلِ الْكَلْبِيَّةِ زَوْجَ مَعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سَفْيَانَ وَأُمُّ ابْنِهِ يَزِيدَ، قَالَ لَهَا: أَنْتِ فِي مَلِكٍ عَظِيمٍ، وَمَا تَدْرِينَ قَدْرَهُ، وَكُنْتُ قَبْلَ الْيَوْمِ فِي الْعِبَاءَةِ، فَقَالَتْ أَيْبَاتًا مِنْهَا بَيْتَ الشَّاهِدِ، فَلَمَّا سَمِعَهَا مِنْهَا قَالَ لَهَا: «مَا رَضِيَتْ يَا ابْنَةَ بَحْدَلٍ حَتَّى جَعَلْتَنِي عُلْجًا عَنِيفًا، فَالْحَقِّي بِأَهْلِكَ، فَطَلَقَهَا وَقَالَ لَهَا: كُنْتِ فِينِي، فَقَالَتْ: لَا وَاللَّهِ، مَا سُرِرْنَا إِذْ كُنَّا، وَلَا أَسْفَنَّا إِذْ بَنَّا، وَكَانَتْ حَامِلًا بِيَزِيدَ، فَوَضَعْتَهُ فِي الْبَادِيَةِ. قَالُوا: وَلِهَذَا كَانَ فَضِيحًا.

انظر شرح البغدادي ٦٥/٥، وشرح السيوطي ٦٥٣، والكتاب ٤٢٦/١، والخزانة ٥٩٢/٣، ٦٢١، وشرح ابن عقيل ٢٠/٤، وأمالى الشجري ٢٥١/١، والجنى الداني ١٥٧، والمقتضب ٢٧/٢، وأوضح المسالك ١٨١/٣.

(١) النَّصُّ لِلْمُرَادِيِّ. انظر الجنى الداني ٢٨٩ وما بعدها.

(٢) أي التي للتمني.

(٣) هو ابن هشام الخضرأوي. وتقدّمت ترجمته.

(٤) أي ليست شرطية ولا مصدرية على ما تقدّم في الأنواع الثلاثة.

(٥) قال أبو حيان: «هذا ظاهر المنقول، ونصّ عليه شيخنا أبو الحسن ابن الصائغ [كذا]، وأبو مروان

عبيد الله بن عمر بن هشام الخضرمي في شرح قصيدة ابن دريد، قال: [أي أبو حيان] والذي يظهر

أنها لا بُدٌّ لها من جواب لكنه التزم حذفه لإشرابها معنى التمني؛ لأنه متى أمكن تقليل القواعد وجعل

الشيء من باب المجاز كان أولى من تكثير القواعد وأدعاء الاشتراك...» مع الهوامع ٢٥٠/٤.

(٦) أي على قلة.

(٧) هذا هو الرأي الثاني في «لو».

(٨) وفي الجنى الداني ٢٨٩ «قال بعضهم: وهو الصحيح، لأنها قد جاء جوابها باللام بعد الفاء...».

بدليل^(١) أنهم جمعوا لها بين جوابين : جواب منصوب بعد الفاء ، وجواب باللام ، كقوله^(٢) :

فلو نبش المقابر عن كليب فيخبر بالذئاب أي زير
يوم الشعثمين لقر عينا وكيف لقاء من تحت القبور؟

(١) هذا ليس له ، بل هو منقول عن المرادي ، وأنت ترى أنه ذكره دليلاً عن المتقدمين . قلت : وهو لشيخه أبي حيان .

وقال البغدادي معقّباً على كلام المصنف «فهذا كله ملخص من شرح التسهيل لأبي حيان» فتأمل !! انظر شرح الشواهد للبغدادي ٦٧/٥ .

(٢) البيتان من قصيدة لمهلهل بن ربيعة رثى بها أخاه كليبا ، وذكر أنه أدرك بثأره ، وفي الأصمعيات وشرح البغدادي : فيخبر ، بكسر الباء . وفي بعض المراجع فيخبر بفتحها ، وجاء البيت عند المرادي فتحير بالتاء من فوق .

وقوله : ولو نبش ... أي : لو كشف التراب عن كليب لأخبره عن الإدراك بثأره لقر عينا ، وسر بذلك . والذئاب : ثلاث هضبات بنجد ، وبها قبر كليب وائل .

وأي زير : أي : أي زير أنا في هذا اليوم . والزير : من قولهم : فلان زير نساء أي صاحب نساء . ويوم الشعثمين : هو يوم واردات ، وفيه حذف مضاف ، أي يوم قتل الشعثمين وهما شعثم ، وعبد شمس ابنا معاوية وقيل غير هذا ، ويوم واردات هو اليوم الثالث من حروب بكر وتغلب . والشاهد في البيتين أن «لو» للتمني وأجيب بجوابين :

الأول : فيخبر ، وقد جاء منصوباً مقروناً بالفاء ، والثاني من الجوابين : لقر عينا . ومهلهل : اسمه امرؤ القيس بن ربيعة ، وسُمي مهلهلاً لأنه هلهل الشعر ، أي أرقه ، وقالوا : هو أول من قصّد القصيد .

انظر شرح البغدادي ٦٧/٥ ، وشرح السيوطي ٦٥٤ ، والأصول ١٨٥/٢ ، والكامل ٧٤٠/٧ ، والجنى الداني ٢٨٩ ، وشرح الأشموني ٣٤١/٢ ، والصبان ٢٧/٤ ، والعيني ٤٦٣/٤ ، والأصمعيات ١٥٤ - ١٥٥ ، والارتشاف ١٩٠٤ ، وتوضيح المقاصد ٢٧٠/٤ ، والبحر ٣٧٤/١ ، والديوان ٣٩ .

وقال ابن مالك^(١): هي^(٢) لو المصدرية أغنت^(٣) عن فعل التمني، وذلك أنه أورد^(٤) قول الزمخشري^(٥) «وقد تجيء «لو» في معنى التمني في نحو: لو تأتيني فتحدثني» فقال^(٦): إن أراد^(٧) أن الأصل^(٨) «وددت لو تأتيني فتحدثني» فحذف فعل التمني لدلالة «لو» عليه فأشبهت^(٩) «ليت» في الإشعار بمعنى التمني فكان لها^(١٠) جواب كجوابها^(١١) فصحيح، أو أنها^(١٢) حرفٌ وُضِعَ للتمني كليت فممنوع؛ لاستلزامه^(١٣) منع الجمع بينها^(١٤) وبين فعل التمني، كما لا يُجمَعُ بينه وبين ليت» انتهى.

-
- (١) قول ابن مالك هذا في الجنى الداني/٢٨٩. ولعل ابن مالك أورده في شرح التسهيل.
- (٢) أي «لو» التي للتمني.
- (٣) أي هي عند وجود فعل التمني معها تكون مصدرية، وإذا حذف فعل التمني كانت مفيدة للتمني.
- دسوقي ٢٧٤/١.
- (٤) في م/٤ «أورده».
- (٥) المفصل ٣٢٣ قال: «وقد تجيء... كما تقول: ليتك تأتيني فتحدثني، ويجوز في فتحدثني النصب والرفع...». وانظر شرح المفصل ١١/٩.
- (٦) أي: ابن مالك.
- (٧) أي: الزمخشري.
- (٨) أي: ذكر «لو» مع الفعل «ودد»، ومجيئهما معاً للمصدرية، ثم حذف الفعل.
- (٩) أي لو بعد حذف الفعل.
- (١٠) أي: لـ «لو» التي للتمني.
- (١١) أي كجواب «لو» المصدرية في مثاله: وددت لو تأتيني فتحدثني.
- (١٢) أي: أو أن «لو».
- أراد أو أن الأصل أن «لو» حرف وضع للتمني أصلاً مثل ليت، من غير أن تكون لو المصدرية التي أغنت عن فعل التمني، وهذا عند ابن مالك.
- (١٣) أي جعلها موضوعة للتمني أصلاً يستلزم منع الجمع بين «لو» وفعل التمني، مع أن هذا لم يمتنع بل جاء عن المتقدمين.
- (١٤) أي بين لو وفعل التمني.

الخامس^(١): أن تكون للعرض نحو: «لو تنزل عندنا فتصيب خيراً» ذكره في التسهيل.

وذكر ابن هشام اللخمي^(٢) وغيره^(٣) لها معنى آخر، وهو التقليل^(٤) نحو:

= وقال الدماميني: «الظاهر أن هذا الوجه هو مراد الزمخشري، فيكون مذهبه أن لو ترد مفيدة للتمني بحسب الوضع، وما أورده من استلزامه منع الجمع بينها وبين فعل التمني لا يرد عليه؛ فإنها عند مجامعتها فعل التمني تكون لمجرد المصدرية، مسلوقة الدلالة على التمني فلا يمتنع الجمع إذ ذاك ولا إشكال، ولكن يحتاج هذا إلى ثبوت أن الزمخشري يوافق على مجيء «لو» مصدرية» حاشية الشمني ٦١/٢.

(١) من معاني «لو»، وساق هذا المرادي على أنه للتمني ومثاله: لو تأتينا فتحدثنا. انظر الجنى الداني/٢٨٨، ومثله في شرح المفصل ١١/٩ «لو تأتيني فتحدثني». وما ذكره ابن مالك جاء في التسهيل على ما يلي، قال: «وتضم أيضاً «أن» لزوماً بعد فاء السبب جواباً لأمر أو نهى أو دعاء بفعل أصيل في ذلك، أو لاستفهام لا يتضمن وقوع الفعل. أو لنفي محض أو مؤول أو عرض...» انظر ص/٢٣١. وعلق على هذا ابن عقيل في شرح التسهيل ٩٢/٣، بقوله: «والعرض، ألا تنزل وتصيب خيراً». كذا، ولم يستعمل «لو» للعرض.

وذكر ابن مالك في شرح الكافية الشافية العرض، ولكنه لم يمثل إلا بـ «ألا».

انظر ص/١٥٤٥، وانظر شرح المفصل ٢٧/٧ «ألا تنزل فتحدث».

وهمع الهوامع ١٢٣/٤ قال: «سمِعَ: ألا تقع الماء فتسبَح».

(٢) هو محمد بن أحمد بن هشام بن إبراهيم بن خلف اللخمي النحوي، ويكنى أبا عبدالله، وله تأليف مفيدة منها كتاب الفصول، والمجمل في شرح أبيات الجمل، ولحن العامة... وغيرها، توفي سنة ٥٦٠هـ، بغية الوعاة ٤٨/١ - ٤٩.

(٣) ذكر هذا المالقي أيضاً في رصف المباني/٢٩٢، وذكره المرادي عن بعضهم. انظر الجنى الداني/٢٩٠، ونقله أيضاً السيوطي في الهمع ٣٥١/٤.

(٤) ومثّل له المرادي بقوله: أعط المساكين ولو واحداً، وصلّ ولو الفريضة. ومثل هذا مثبت عند المالقي. وزاد أنها بمنزلة «رُبّ» في المعنى.

انظر رصف المباني/٢٩٢، والجنى الداني/٢٩٠، وشرح الأشموني ٣٤٠/٢.

«تَصَدَّقُوا وَلَوْ بِظُلْفٍ مُحْرَقٍ»^(١)، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ﴾^(٢). وفيه نظر^(٣).

(١) جاء نصّ الحديث في الموطأ: «رُدُّوا المسكين ولو بظلف مُحْرَقٍ».

والرواية عند المالقي: «لا تردُّوا السائل ولو بظلف مُحْرَقٍ».

أي لا تردوا السائل من غير أن تعطوه شيئاً ولو كان قليلاً، ولو كان هذا القليل ظلفاً مُحْرَقاً. انظر الموطأ ص/٩٢٣ «باب ما جاء في المساكين»، وانظر معجم الهوامع ٣٥١/٤، ورفض المباني/٢٩٢، وحاشية الصبان ٢٦/٤، وشرح الأشموني ٣٤٠/٢.

الظلف: الظلف من الشاة والبقر ونحوها كالظفر من الإنسان.

والظلف لكل ما اجتر، وهو ظلف البقرة والشاة والظبي وما أشبهها، والجمع أظلاف.

وقيل: رجل الإنسان وقدمه، وحافر الفرس وخفّ البعير والتعامه.

وقد يُطلق الظلف على ذات الظلف أنفسها مجازاً. وانظر اللسان والتاج والمصباح/ ظلف

ومُحْرَق: من أحرقته بالنار فهو مُحْرَق، أي: مشوي.

قال الصبان: «المعنى تَصَدَّقُوا بما تيسر من قليل أو كثير ولو بلغ في القلة إلى الظلف مثلاً، فإنه خير من العدم، وهو بكسر الظاء المعجمة...، وقيد بالإحراق أي الشوي كما هو عادة العرب، لأن النية قد لا يُؤخذ، وقد يرميه آخذه فلا ينتفع به بخلاف المشوي. كذا في المحلى». انظر الحاشية ٢٦/٤.

(٢) الآية: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ

وَالْأَقْرَبِينَ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ أَنْ تَعْدِلُوا وَإِنْ تَلَاَوْا

أَوْ تَعْرِضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ سورة النساء ١٣٥/٤.

ذكر العلماء في «لو» في الآية وجهين، وهما:

١ - أنها على بابها من كونها حرفاً لما كان سيقع لوقوع غيره، وجوابها محذوف، أي: ولو كنتم

شهداء على أنفسكم لوجب عليكم أن تشهدوا.

٢ - وأجاز أبو حيان أن تكون شرطية بمعنى إن والتقدير: وإن كنتم شهداء، وذكرها أنها إن كانت

بمعنى «إن» فهي وصلية.

انظر البحر ٢٦٨/٣، والدر المصون ٤٣٩/٢ - ٤٤٠، وحاشية الشهاب ١٨٨/٣.

(٣) أي هذا المعنى وهو التقليل لأن معنى التقليل مستفاد من مدخولها. وهي ليست للتقليل، وقد رأيت

تخريجها في الحاشية السابقة.

وهنا مسائل^(١):

إحداها^(٢): أن «لو» خاصّة بالفعل^(٣)، وقد يليها^(٤) اسم مرفوع معمول محذوف يفسّره ما بعده، أو اسم منصوب كذلك^(٥)، أو^(٦) خبر لـ «كان» محذوفة، أو اسم^(٧) هو في الظاهر مبتدأ، وما بعده الخبر.

فالأول^(٨) كقولهم^(٩): «لو ذات سوارٍ لطمتني»،

= وقال المرادي: «وهذا عند التحقيق ليس بخارج عما تقدّم والله أعلم» الجنى الداني/٢٩٠.

وانظر الشمي ٦١/٢، والأمير ٢١٢/١.

وقال الدماميني: «وجه النظر أنّ كل ما أورده شاهداً على التقليل يجوز أن تكون «لو» منه بمعنى «إن»، والتقليل مستفاد من المقام لا من نفس «لو». عن الصبان ٢٦/٤ - ٢٧.

(١) انظر هذه المسائل في الجنى الداني/٢٧٨ قال: «ويتعلّق بـ «لو» الامتناعية مسائل لا بُدّ هنا من الإشارة إليها...»، وما نقله المصنّف هنا هو للمرادي فارجع إليه... والمسائل التي عرضها أربع. (٢) في م/٢ «أحداها».

(٣) قال المرادي: «الأولى: أنها مثل إن الشرطية في الاختصاص بالفعل، فلا يليها إلا فعل، أو معمول فعل مضمّر يفسّره ظاهرٌ بعده...» الجنى الداني/٢٧٨.

(٤) وما أثبتته المصنّف هنا مأخوذ من أبي حيان من شرح التسهيل. انظر شرح البغدادي ٧٧/٥.

(٥) أي اسم منصوب بفعل محذوف يفسّره ما بعده.

(٦) أي وقد يأتي بعد «لو» خبر لـ «كان»...

(٧) أو يأتي بعد «لو» اسم مرفوع...

(٨) أي مجيء اسم مرفوع بعد «لو» معمول لفعل محذوف يفسّره ما بعده.

(٩) أي كقول الناس في هذا المثل.

وهذا المثل لحاتم الطائي، فقد أُسِرَ في حيٍّ من العرب، وطلبت له ربّة المنزل فَصَدَ الناقة فنحرها، وقال: هذا فُصْدي فلطمته جارية، فقال هذا القول، وأراد بذات السوار الحرّة، فهو يُعَرِّضُ بهذه الجارية.

والتقدير في هذا المثل: لو لطمتني ذات سوارٍ؛ لأن «لو» تدخل على الفعل، قال الميداني:

«والمعنى لو ظلمني من كان كفتاً لي لهان عليّ، ولكن ظلمني من هو دوني، وقيل أراد لو =

وقول عمر^(١) رضي الله عنه^(٢): «لو غيرك قالها يا أبا عبيدة».

= لطمتني حُرّة، فجعل السّوار علامة للحرية؛ لأنّ العرب قلما تُلبسُ الإماء السّوار، فهو يقول: لو كانت اللاطمة حُرّة لكان أخفّ عليّ...» مجمع الأمثال ١٧٤/٢، وانظر الجنى الداني/٢٧٩، وشرح الشواهد للبغدادى ٧٧/٥، والكشاف ٢٤٧/٢، والبحر المحيط ٤٨/٦، وتوضيح المقاصد ٢٧٦/٤، وجمع الهوامع ٣٤٧/٤. وفي المستقصى ٢٩٧/٢ «ويروى ذات قلب».

(١) في م/٥ «عمرو»، وهو تحريف.

(٢) جاء في صحيح البخاري: «حدثنا عبدالله بن يوسف... عن عبدالله بن عباس أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه خرج إلى الشام حتى إذا كان يسرع لقيه أمراء الأجناد أبو عبيدة بن الجراح وأصحابه، فأخبروه أنّ الوباء قد وقع بأرض الشام. قال ابن عباس: فقال عمر: ادع لي المهاجرين الأولين، فدعاهم، فاستشارهم وأخبرهم أنّ الوباء قد وقع بالشام، فاختلفوا، فقال بعضهم: قد خرجنا لأمر، ولا نرى أن ترجع عنه، وقال بعضهم: معك بقيّة الناس وأصحاب رسول الله ﷺ، ولا نرى أن نُقدّمهم على هذا الوباء، فقال: ارتفعوا عني، ثم قال: ادع لي الأنصار، فدعوتهم فاستشارهم فسلخوا سبيل المهاجرين، واختلفوا كاختلافهم، فقال: ارتفعوا عني، ثم قال: ادع لي من كان ههنا من مشيخة قريش من مهاجرة الفتح، فدعوتهم، فلم يختلف منهم عليه رجلان، فقالوا: نرى أن ترجع بالناس ولا تقدّمهم على هذا الوباء فنأدى غمّر في الناس: إني مُضَيِّعٌ على ظهر فأصبحوا عليه، فقال أبو عبيدة بن الجراح: أفراراً من قدر الله؟ فقال عمر: لو غيرك قالها يا أبا عبيدة، نعم، نفّر من قدر الله إلى قدر الله، أرايت لو كان لك إبل هبطت وادياً له عُذْوَتَان، إحداهما خصيبة والأخرى جدبة، أليس إن رعيت الخصبة رعيتها بقدر الله، وإن رعيت الجدبة رعيتها بقدر الله؟ قال: فجاء عبدالرحمن بن عوف وكان متغيّباً في بعض حاجته، فقال: إن عندي في هذا علماً، سمعت رسول الله ﷺ يقول: إذا سمعتم به بأرض فلا تقدّموا عليه، وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا فراراً منه، قال فحمد الله عمر، ثم انصرف».

انظر فتح الباري ١٥٥/١٠ - ١٥٦، و٣٠٣/١٢، والجنى الداني/٢٧٨، وشرح الشواهد للبغدادى ٧٧/٥، وتوضيح المقاصد ٢٧٥/٤، وجمع الهوامع ٣٤٧/٤، وأوضح المسالك ١٨٥/١، والشاهد في قول أبي عبيدة، مجيء اسم مرفوع بعد «لو» يُفسّره ما بعده وهو «قال»، وجواب «لو» محذوف، أي لو قالها غيرك لعاتبناه، أو لُفّناه، أو غير هذا مما يصلح تقديره في هذا المقام.

وقوله^(١):

لو غيركم علق الزبير بحبله أدّى الجواز إلى بني العوام

والثاني^(٢): نحو: «لو زيدا رأيت أكرمه».

والثالث^(٣): نحو: «التمس ولو خاتماً من حديد»^(٤)،

(١) قائله جرير من قصيدة هجا بها الفرزدق.

وهو يشير في البيت إلى غدر رهط الفرزدق بالزبير رضي الله عنه، وهذا أحد الأمور التي نعاها جرير على الفرزدق والتزم هجوه بها...

وُروي البيت برفع «غير»، فهو مرفوع بفعل يفسره ما بعده، والتقدير: لو علق غيركم. وُروي: لو غيركم علق الزبير ورخله، بنصب «غير» على أنه مفعول مقدّم لعلق المتعدي لا من باب الاشتغال، والضبط في الديوان: لو غيركم علق الزبير ورخله. والحبلى: العهد، والحبلى مستعار للعهد والأمان.

انظر شرح الشواهد للبغدادى ٧٦/٥، والديوان ٥٥٣/١، والنقائض ٢٧٤/١، والمقتضب ٧٨/٣، وشرح السيوطي ٦٥٧/٢، والخزانة ٤٦٩/٢، وجمع الهوامع ٣٨٤/٤.

(٢) وهو أن يلي «لو» اسم منصوب يفسره فعل بعده.

والتقدير في المثال: لو رأيت زيدا رأيت...

(٣) الثالث هو أن يجيء بعد «لو» اسم منصوب يكون خبراً لـ «كان» المحذوفة.

(٤) انظر كتاب النكاح، باب تزويج المغير. في فتح الباري ١٠٠/٩ و ١١٣.

وقصة الحديث أن امرأة جاءت إلى رسول الله ﷺ ووهبت نفسها، فلم يقض فيها بشيء، فقام رجل من أصحابه وطلب الزواج منها، فقال الرسول ﷺ له: وهل عندك من شيء، قال: لا. فقال اذهب إلى أهلِكَ فانظر هل تجد شيئاً، فذهب ثم رجع، وذكر للرسول ﷺ أنه لم يجد شيئاً، فقال له: انظر ولو خاتماً من حديد، فذكر الصحابي أنه ليس عنده خاتم، وقال: ولكن هذا إزارى...

وجاءت الرواية هنا «انظر»، وفي أوائل كتاب النكاح ص/١٠٠ «التمس».

والشاهد في نص الحديث مجيء «خاتماً» بعد «لو» منصوباً على أنه خبر لكان المحذوفة.

والتقدير: التمس ولو كان الملتمس خاتماً من حديد، أو التمس شيئاً ولو كان ذلك خاتماً من

حديد. وانظر الأشموني ١٩٦/١.

و«اضرب ولو زيداً»^(١)، و«ألا ماء»^(٢) ولو باردًا، وقوله^(٣) :
 لا يأمن الدهر ذو بغي ولو ملكاً جنوده ضاق عنها السهل والجبل
 واختلف في: ﴿قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ﴾^(٤) فقيل^(٥) :

(١) أي ولو كان المضروب زيداً.

(٢) «ماء» كذا ورد بالتنوين في م/١ و ٢ و ٤، وفي ٣ و ٥ لا ضبط للهمزة. والضبط عند الشيخ محمد، ومبارك «ماء» من غير تنوين.

وعلى ضبط المحققين جاء: اسم لا مبنياً، ولا خبر لها هنا.
 وعلى ضبط بقية النسخ جاءت «لا» بمعنى «أتمنى»، فتؤن الاسم على هذا التقدير. ولا يبدو لي غير هذا. وانظر الكتاب ٣٥٩/١.

(٣) قائل البيت غير معروف.

والشاهد فيه مجيء اسم منصوب بعد «لو» على تقدير أنه خبر لكان المحذوفة مع اسمها، والتقدير:
 ولو كان ذو البغي ملكاً.

انظر شرح البغدادي ٨١/٥، وشرح السيوطي/٦٥٨، وجمع الهوامع ١٠٣/٢، وأوضح المسالك ١/١٨٥، والأشموني ١٩٦/١.

(٤) الآية: ﴿... خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذَا لَأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الْإِنْفَاقِ وَكَانَ الْإِنْسَانُ قَتُورًا﴾ سورة الإسراء ١٧/١٠٠.

وفي م/٣ لم يثبت «قل» وفي م/٢ مثبت «خزائن رحمة ربي».

(٥) وذكر أبو حيان في تخريج الآية وجوهاً:

١ - عن الحوفي والزمخشري وابن عطية وأبي البقاء: أنتم: مرفوع بفعل محذوف يفسره الفعل بعده، ولما حذف الفعل «تملك» انفصل الضمير المتصل وهو الواو فصار: أنتم، وهذا التخريج بناءً على أن «لو» يليها الفعل ظاهراً ومضمراً في فصيح الكلام، وهذا ليس بمذهب البصريين.

٢ - خرجه أبو الحسن علي بن الفضل المجاشعي على إضمار كان، أي: قل لو كنتم أنتم...

٣ - ذهب ابن الضائع إلى حذف «كان» فانفصل الضمير الذي كان متصلاً بها، والتقدير: قل لو كنتم تملكون، فلما حذف «كان» انفصل الضمير المرفوع. ورَجَّح أبو حيان هذا التخريج؛ لأن حذف «كان» بعد «لو» معهود في لسان العرب.

انظر البحر ٨٤/٦. والارتشاف/١٨٩٩، والدر المصون ٤٢٢/٤.

من الأول^(١). والأصل^(٢): لو تملكون تملكون، فحذف الفعل الأول فأنفصل الضمير^(٣)، وقيل: من الثالث^(٤)، أي لو كنتم تملكون. فَرَدُّ^(٥) بأن المعهود بعد «لو» حذف «كان» ومرفوعها معاً، فقليل: الأصل^(٦): لو كنتم أنتم تملكون، فحذف^(٧)، وفيه نظر^(٨)؛ للجمع بين الحذف والتوكيد^(٩).

- (١) أي من النوع الأول وهو مجيء اسم مرفوع بعد «لو» يُفَسِّرُهُ ما بعده.
- (٢) في م/٢ «وأصله».
- (٣) وهو الواو، وناب عنه ضمير الخطاب، وهو المناسب للفعل.
- (٤) أي مما حذف فيه «كان». وهذا لابن الضائع، كذا ذكره شيخه أبو حيان ورجَّحه. ولما حذف الفعل كان انفصل الضمير «أنتم».
- (٥) كذا في م/١ و٢ وه «فَرَدُّ»، وعند مبارك والشيخ محمد «وَرَدُّ»، ومثله في م/٣ و٤.
- (٦) ليس هذا بأصل للرأي السابق، فهو رأي ثالث في الآية، صاحبه أبو الحسن علي بن الفضل المجاشعي، وفيه تأكيد المنفصل للمتصل، وهو مختلف عن تخريج ابن الضائع السابق، فتأمل! فقد أخذ حديثه من شيخه ثم خلط فيه.
- (٧) أي كان مع اسمها.
- (٨) وقال الدماميني: «لا نُسَلِّمُ أن الجمع بينهما [أي الحذف والتوكيد] ممتنع، فقد أجازاه إماما العربية سيويه والخليل، وقد مرَّ الكلام فيه في فصل «إنَّ» المكسورة المشددة، ويأتي في الباب الخامس في الخاتمة التي تكلم فيها على الحذف وشروطه» انظر الشمني ٦١/٢.
- وكان المصنّف قد وقف في باب «إنَّ» مما تقدّم في قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ وذكر أنه قيل إنَّ اسم «إن» ضمير الشأن. وضعّف هذا قال: «لأن الموضوع لتقوية الكلام لا يناسبه الحذف...». وتعقّب الدماميني انظر الحاشية ٨١/١.
- وفي الباب الخامس ذكر المصنّف شروط الحذف فقال في الثالث من هذه الشروط: «ألا يكون مؤكّداً، وهذا الشرط أول من ذكره الأخفش...» وعاد للحديث في آية سورة طه نفسها. وانظر التعليق على هذا في حاشية الشمني في ٢٥٩/٢.
- (٩) في م/٣ و٤ «التأكيد».

والرابع^(١): نحو قوله^(٢):

لو بغير الماءِ حَلَقِي شَرِقْ كُنْتُ كَالْغَصَّانِ بِالماءِ اعتصاري
وقوله^(٣):

لو في طَهْيَةِ أَحْلَامٍ لما عَرَضُوا دون الذي أنا أَرْمِيهِ وَيَرْمِينِي

(١) الرابع من الأسماء التي تأتي بعد «لو»، وقد ذكر ما يكون فاعلاً يفسره ما بعده؛ واسماً منصوباً لفعل يفسره ما بعده، أو اسماً منصوباً به، واسماً منصوباً خبراً لكان المحذوفة.

(٢) البيت من قصيدة لعدي بن زيد العبادي أرسلها إلى النعمان بن المنذر، وكان محبوساً عنده، ثم قتله. ومطلعها:

أبلغ النعمان عني مأكلاً أنه قد طال حبسي وانتظاري

والغصان: إذا لم يتمكن من بلع الطعام، والاعتصار: أن يَغص الإنسان بالطعام فيشرب الماء قليلاً قليلاً ليسيفه، ولذلك قال اعتصاري. أي يعتصر بالماء، وقيل معنى الاعتصار الالتجاء، أي يلجأ إلى الماء. والمعنى: لو شرقت بغير الماء أسغت شرقي بالماء فإذا غصصت بالماء فِيمَ أسيفه؟ وصار هذا البيت مثلاً للتأذي ممن يُوجى إحسانه.

والشاهد فيه قوله: بغير الماء حلقي شَرِقْ، فقد دخلت «لو» في ظاهر البيت على جملة اسمية إذ التقدير: لو حلقي شَرِقْ بغير الماء.

- وذهب ابن جني إلى أن الاسمية وضعت موضع الفعلية شذوذاً.

- وذهب الفارسي إلى أن حلقي فاعل، والرافع له فعل مضمَر يفسره «شرق» كأنه قال: لو شرق حلقي بغير الماء.

- وقال أبو حيان: وذهب أبو الحسن بن خروف إلى إضمار كان الشأنية بعد «لو»، والجملة الاسمие في محل نصب خبر كان.

انظر شرح البغدادي ٨٢/٥، وشرح السيوطي ٦٥٨، والجني الداني ٢٨٠/٣، والخزانة ٥٩٤/٤، ٤٦٠، ٥٢٠، والكتاب ٤٦٢/١، وتوضيح المقاصد ٢٧٧/٤، وهمع الهوامع ٣٤٨/٤، وشرح الأشموني ٣٤٨/٢، وشرح الرضي ٣٩٠/٢، والعيني ٤٥٤/٤، وشرح التصريح ٢٥٩/٢، وإيضاح شواهد الإيضاح ٧٥/١، الديوان ٩٣، والدر المصون ٤٢٣/٤.

(٣) البيت من قصيدة لجريز هجا بها الفرزدق، والرواية في الديوان:

لو في طهية أحلام لما اعترضوا دون الذي كنت أرميه ويرميني

واختُلف^(١) فيه^(٢)، فقليل: محمولٌ على ظاهره^(٣)، وإنَّ الجملة^(٤) الاسمية وليتها شذوذاً كما قيل في قوله^(٥):

[وَنُبِّئْتُ لَيْلَى أُرْسِلْتُ بِشَفَاعَةِ إِلَيَّ] فَهَلَّا نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا

وقال الفارسي^(٦): هو من النوع الأول^(٧)، والأصل: لو شَرِقَ حَلَقِي هو شَرِقٌ، فحذف الفعل أولاً، والمبتدأ^(٨) آخرًا.

= وطهية بالتصغير، أي بني طهية وهم أبو سود وعوف ابنا مالك بن حنظلة، وهم حي من قوم الفرزدق نُسبوا إلى أمهم طهية بنت عبد شمس... بن تميم.
والاعتراض: الدخول بين اثنين، ودون: قدام، وأراد بالذي: الفرزدق، فكل منهما يرمي الآخر بالهجو، والمعترض الحائل بينهما.
والشاهد فيه دخول «لو» على جملة اسمية. وقيل هذا شذوذ، وقيل على تقدير «كان» الشأنية، وتكون الجملة في محل نصب خبرها.
شرح البغدادى ٨٤/٥، وشرح السيوطي/٦٥٩، وأمالي الشجري ٢٣٩/١، والكتاب ٢٥٨/١، والديوان/٥٨٧.

- (١) في م/٤ «فاختلف فيه».
- (٢) أي في مجيء الجملة الاسمية بعد «لو» في البيتين. وأجازه ابن مالك. الارتشاف/١٨٩٩.
- (٣) من غير تقدير في البيت يخرج عن هذا الظاهر.
- (٤) وذكرنا من قبل أنَّ هذا الرأي لابن جني، وأنَّ الأصل أن يأتي بعد لو جملة فعلية.
- (٥) تقدّم البيت في «الآ» وكان التقدير فيه: فَهَلَّا كان هو. أي الشأن. وذكر ابن هشام هنا أن التقرير من جنس المذكور أقيس، أي: فَهَلَّا شَفَعَتْ نَفْسُ لَيْلَى.
- والوجه الأول على تقدير «كان»، ذكره أبو حيان لأبي بكر بن طاهر، وانظر بيانه فيما سبق.
- (٦) انظر إيضاح شواهد الإيضاح ٧٥/١.
- (٧) أي أن «لو» خاصة بالفعل، وهو ما بدأ به المصنّف عند الحديث عن المسألة الأولى من «لو»، وعلى هذا «حلقي» فاعل بفعل محذوف يفسره ما بعده، وما قدره الفارسي هنا أجاز غيره ابن مالك فأجاز مجيء مبتدأ وخبر بعد لو وذكر البيت. الجنى الداني/٢٨١. وانظر الارتشاف/١٨٩٩.
- (٨) وهو الضمير على تقديره: هو شرق. وانظر هذا في الجنى الداني/٢٨٠.

وقال المتنبي^(١):

ولو قَلَمَ أَلْقَيْتُ فِي شَقِّ رَأْسِهِ مِنْ السُّقْمِ مَا غَيَّرْتُ مِنْ خَطِّ كَاتِبٍ

ف قيل: لحن؛ لأنه لا يمكن أن يقدر: ولو ألقى قلم.

وأقول^(٢): روي بنصب «قلم» ورفع، وهما صحيحان، والنَّصْبُ أَوْجَهُ

بتقدير^(٣): ولو^(٤) لَابَسْتُ قَلَمًا كَمَا يَقْدَرُ فِي نَحْوِ: «زَيْدًا حَبَسْتُ عَلَيْهِ»، والرفع

بتقدير فعل دَلَّ عَلَيْهِ الْمَعْنَى، أَي: وَلَوْ حَصَلَ قَلَمٌ، أَي^(٥): وَلَوْ لَوَيْسَ قَلَمٌ، كَمَا

قَالُوا فِي قَوْلِهِ^(٦):

إِذَا ابْنُ أَبِي مُوسَى بِلَالًا بَلَغْتِهِ [فِقَامُ بَفَاسٍ بَيْنَ وَضْلَيْكَ جَاوِزُ]

(١) البيت من قصيدة يمدح بها أبا القاسم طاهر بن الحسين العلوي، ومطلعها:

أَعِيدُوا صَبَاحِي فَهُوَ عِنْدَ الْكَوَاعِبِ وَزُدُّوا رِقَادِي فَهُوَ لِحَظِ الْحَبَائِبِ

والرواية عند ابن الحاجب: ولو قلمًا، ثم ذكر أنه يُزَوَّى بالرفع.

وقد جاء عند المتنبي بعد «لو» اسم مرفوع، وقد لُحِّنَ فِيهِ بِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ تَقْدِيرُ فَعْلٍ قَبْلَ «قَلَمٍ»؛ لِأَنَّهُ لَا

يُمْكِنُ أَنْ يَقْدَرَ: لَوْ أَلْقَى قَلَمٌ...

وسياتي تخريج المصنّف للرفع والنصب. وانظر شرح البغدادي ٨٧/٥، والارتشاف/١٩٠٠،

وشرح العكبري للديوان ١٤٩/١، ولم يلحن العكبري المتنبي، ولم يعلّق الواحدي على البيت

بشيء، أمالي ابن الحاجب ١٠٧/٣. وانظر شرح الواحدي ٣٢٨/١.

(٢) ما ذكره المصنّف هنا لَخَّصَهُ مِنْ كَلَامِ ابْنِ الْحَاجِبِ فِي الْأَمَالِي. انظر ١٠٧/٣ - ١٠٩، وقد أشار

إِلَى هَذَا التَّلْخِصِ الْبَغْدَادِيُّ فِي شَرْحِ الشُّوَاهِدِ ٨٧/٥.

ونص ابن الحاجب: «... يروى بالرفع والنصب ولكل وجه، ولكن النصب هو الوجه...».

(٣) فِي م/٣ «التقدير».

(٤) عِنْدَ ابْنِ الْحَاجِبِ: وَلَوْ لَابَسْتُ قَلَمًا أَلْقَيْتُ فِي شَقِّ رَأْسِهِ.

(٥) فِي م/٣ «أو».

(٦) قَائِلُهُ ذُو الرِّمَّةِ، وَهُوَ مِنْ قَصِيدَةِ مَدَحٍ بِهَا بِلَالُ بْنُ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ، وَقِيلَ: أَبُو مُوسَى جَدُّ بِلَالٍ.

وقد روي برفع ابن ونصبه. والتاء من بلغته، للناقة، والهاء: ضمير بلال.

فيمن رفع ابناً، إن التقدير: إذا بُلِّغَ^(١)، وعلى الرفع^(٢) فيكون «أَلْقَيْتُ»^(٣) صفةً لقلم.

و«من» الأولى^(٤) تعليلية على كل حال، وهي^(٥) متعلقة بأَلْقَيْتُ، لا بـ «غَيَّرْتُ»؛ لوقوعه في حَيَزَ^(٦) «ما» النافية، وقد تَعَلَّقَ^(٧) بـ «غَيَّرْتُ»؛ لأنَّ مثل ذلك^(٨) يجوز في الشعر

= وجازر: فاعِل من جَزَرَ الناقة إذا نحرها، والوصلان: عِرْقَان.

والشاهد فيه على رواية الرفع أنه يقدَّر له فعل رافع له على النياحة عن الفاعل، كما قدَّرَه المصنَّف في بيت المتنبي المتقدم.

وذكر البغدادي أنَّ «بلال» ينبغي أن يكون بالرفع؛ لأنه بدل من ابن أو بيان له.

وأما ما ذكره المصنَّف هنا من الجمع بين رفع ابن ونصب «بلال» فقد قدر له الدماميني فعلاً آخر: إذا بُلِّغَ ابن أبي موسى بلغت بلالاً بلغته.

ثم قال البغدادي: «وتكلَّفه ظاهر مستغنى عنه، فإن بلالاً تابع لأبن رفعاً ونصباً، فالمخالفة إنما جاءت من الناسخ».

انظر شرح البغدادي ٩٠/٥، وشرح السيوطي ٦٦٠، والشجري ٣٤/١، وسيبويه ٤٢/١، وشرح المفصل ٣٠/٢، والكامل ١٦٩، ١٢٢٩، الديوان ٢٤٢.

(١) كما قدَّر في بيت المتنبي: إذا لُوبِسَ قلم.

(٢) أي في بيت المتنبي.

(٣) لأنَّ التقدير: لو لُوبِسَ قلم، أو لو حصل قلم «أَلْقَيْتُ» فجملة أَلْقَيْتُ في محل رفع صفة لقلم. وأما في النصب «لو قلماً» والجملة تفسيرية.

(٤) أي في قوله: من الشَّقْم، وقوله: تعليلية: أي لأجل الشَّقْم، أو بسببه.

(٥) «وهي» مثبت في المخطوطات، وغير مثبت في المطبوع.

(٦) لأن «ما» النافية لها الصدر، فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها، والفعل «غيرت» وقع بعد «ما».

(٧) أي قوله: من الشَّقْم.

(٨) أي عمل ما بعد «ما» النافية فيما قبلها، إذا كان المعمول ظرفاً.

كقوله^(١):

ونحن عن فَضْلِكَ ما أَسْتَغْنِيْنا

والمسألة الثانية^(٢): تقع «أَنَّ» بعدها كثيراً نحو: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا﴾^(٣)،
﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾^(٤)، ﴿وَلَوْ أَنَّا كَذَّبْنَا عَلَيْهِمْ﴾^(٥)، ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا
يُوعَظُونَ بِهِ﴾^(٥)، وقوله^(٦):

ولو أَنَّ ما^(٧) أَسْعَى لأدنى معيشة [كفاني ولم أطلب قليل من المال]

وموضعها^(٨) عند الجميع رفع، فقال سيويوه^(٩): بالابتداء، ولا تحتاج إلى خبر،

(١) هذا رجز لعبد الله بن رواحة، وتقدم في «إذا» عند حديث المصنف عن التوسع بالظرف، وأنه
مخصوص بالشعر.

والتقدير في البيت: نحن ما استغنيا عن فضلك، فتقدم معمول الفعل «استغنى» وهو الظرف مع أن
الفعل مسبق بما النافية.

وهذا يُتَسَمَّحُ به في الشعر، ويُردُّ في النثر.

(٢) بعد حديثه عن «لو» ذكر أن هنا مسائل، وكانت الأولى في طبيعة ما يأتي بعد «لو» جملة فعلية أو
اسمية، أو خبر لكان أو اسم مرفوع... إلخ.
وانظر الجنى الداني/ ٢٨١ المسألة الثانية.

(٣) تمة الآية: ﴿... وَاتَّقُوا لِمَثُوبَةٍ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ لَّوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ سورة البقرة ١٠٣/٢،
وفي م/ ٣ أثبت «واتقوا».

(٤) تمة الآية: ﴿... حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ سورة الحجرات ٥/٤٩.

(٥) تمة الآية: ﴿... إِنْ أَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوْ أَخْرِجُوا مِنْ دِيَارِكُمْ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا
مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَشَدَّ تَنبِيْثًا﴾ سورة النساء ٦٦/٤.

(٦) تقدم البيت مع بيت آخر، وهو لامرئ القيس. انظر أول الحديث عن «لو» هذه.

(٧) في م/ ٣ «ولو أَنَّ ما». وفي بقية النسخ «ولو أنما».

(٨) أي موضع «أَنَّ» وما بعدها التأويل بمرفوع، ثم اختلف في موضع هذا المرفوع.

(٩) قال سيويوه: «وتقول: لولا أنه منطلق لفعلت، فأن مبنية على لولا كما تُبنى الأسماء، وتقول: لو أنه =

لاشتمال صلتها^(١) على المسند والمُسند إليه، واختصت^(٢) من بين سائر ما يؤوّل^(٣) بالاسم بالوقوع بعد^(٤) «لو»، كما اختصت «غُدْوَة» بالنصب بعد «لَدُنْ»^(٥)، و«الحين» بعد «لات»^(٦).

وقيل^(٧): على الابتداء، والخبر محذوف، ثم قيل: يُقَدَّر مُقَدِّمًا^(٨)؛ أي: ولو ثابت إيمانهم على حَدِّ: ﴿وَأَيُّهُ هُمْ أَنَا حَمَلْنَا﴾^(٩).

= ذاهب لكان خيراً له، فَأَنَّ مَبْنِيَّةً على «لو» كما كانت مبنية على «لولا»، كأنك قلت: لو ذاك، ثم جعلت أَنَّ وما بعدها في موضعه، فهذا تمثيل وإن كانوا لا يبنون على لو غير أَنَّ الكتاب ٤٦٢/١. وقال في موضع آخر: «ولو بمنزلة لولا، ولا تبدأ بعدها الأسماء سوى أَنَّ، نحو: لو أنك ذاهب» الكتاب ٤٧٠/١، وانظر الارتشاف/١٩٠٠.

وفي جمع الهوامع ١٧٠/٢، هذا مذهب سيويه وأكثر البصريين الرفع على الابتداء والخبر محذوف لا يجوز إظهاره.

(١) أي صلة «أَنَّ»، ولعله أراد اسم أن وخبرها، فهما يغنيان عن تقدير خبر للمصدر المؤول منها ومن معموليها.

وانظر هذا في الجنى الداني ٢٨٠ «لانتظام المخبر عنه والخبر بعد أَنَّ». وانظر الارتشاف/١٩٠٠. (٢) أي «أَنَّ».

(٣) أي من الحروف المصدرية الأخرى التي تؤول مع ما بعدها باسم.

(٤) النص للمراي. انظر الجنى الداني/٢٧٩.

(٥) وذلك في قولهم: لَدُنْ غُدْوَة.

(٦) في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحِينَ مَنَاصِرَ﴾.

وتقدّم أن هذا الاختصاص ليس بلازم. انظر «لات» فيما تقدّم.

(٧) أي أَنَّ واسمها وخبرها في تأويل مصدر، وهو مبتدأ والخبر محذوف، وهو الرأي الثاني. والخلاف فيه في الخبر عن الرأي الأول؛ إذ يُقَدَّر هنا، أما على رأي سيويه فلا حاجة إلى الخبر.

(٨) قال الدسوقي: «أي دفعاً لتوهم أنها التي بمعنى لعل، لأنها لا يتقدّم معمولها عليها على أَنَّ هذه للتأكيد، والتي للتأكيد لا تفتح في الابتداء وإنما تفتح إذا وقعت محل المفرد، فتعيّن تقدير الخبر مقدّمًا» انظر الحاشية ٢٧٦/١، وانظر أوضح المسالك ١٤٩/١.

(٩) تمة الآية: ﴿... ذُرِّيَّتَهُمْ فِي الْفُلِّ الْمَشْحُونِ﴾ يس ٤١/٣٦.

وقال ابن عصفور: بل يُقَدَّرُ هنا^(١) مؤخراً، ويشهد له^(٢) أنه^(٣) يأتي مؤخراً بعد «أما» كقوله^(٤):

عندي اصطبازٌ وأما أنني جَزَعٌ يوم النوى فليُوجدِ كاد يبريني
وذلك^(٥) لأن «لعل» لا تقع هنا^(٦)، فلا تشبهه «أن» المؤكدة إذا قُدمت^(٧) بالتي

= آية: في الآية خبر مقدّم، وأنا حملنا مبتدأ مؤخر، وجوّز أبو البقاء أن يكون: أنا حملنا خبر مبتدأ محذوف بناء على أن «آية لهم» مبتدأ وخبر، كلام مستقل بنفسه.
انظر الدر المصون ٤٨٦/٥، والتبيان للعكبري/١٠٨٣.

(١) أي: الخبر.

(٢) أي: لأبن عصفور فيما ذهب إليه.

(٣) أي: الخبر.

(٤) قائله غير معروف.

والشاهد فيه أن خبر المبتدأ الواقع بعد «أما» جاء مؤخراً. فقوله: أنني جَزَعٌ في تأويل مصدر، وهو جزعي، وهو مبتدأ، وخبره الجار والمجرور، وهو «لوجد»، وجملة: «كاديريني» في محل الصفة لوجد.

انظر شرح الشواهد للبغدادى ٩٣/٥، وشرح السيوطي/٦٦١، وأوضح المسالك ١٥٠/١، والأشموني ٣٤٩/٢، والصبان ٣٤/٤.

(٥) قال المصنف في أوضح المسالك: «لأنَّ إنَّ المسكورة وأنَّ التي بمعنى لعل لا يدخلان هنا» ١٥١/١.

وقال الصبان: «أي تقدير الخبر هنا مؤخراً ثابت لأنَّ لعل.. إلخ أي: لأن وجوب تقديم خبر أن المفتوحة وصلتها عليها لدفع اشتباه أنَّ المؤكدة بالتي هي لغة في لعل، وهذا الاشتباه مفقود هنا؛ لأن «لعل» لا تقع بعد لو كما لا تقع بعد أما...» ٣٤/٤، وانظر تعليق السيوطي على البيت في الشرح/٦٦١.

(٦) وكذلك «لعل» لا تقع بعد «لو».

(٧) أي: على الخبر.

بمعنى «لعل»، فالأولى حينئذ أن يقدر^(١) مؤخراً على الأصل، أي: ولو^(٢) إيمانهم ثابت.

وذهب^(٣) المبرّد والزجاج والكوفيون إلى أنه^(٤) على الفاعلية، والفعل مقدّر بعدها، أي: ولو ثبتت^(٥) أنهم آمنوا، ورُجِح^(٦) بأن فيه إبقاء «لو» على الاختصاص بالفعل.

قال الزمخشري^(٧): ويجب كون خبر «أنّ» فعلاً؛ ليكون عوضاً من الفعل

(١) أي: الخبر.

(٢) في م/٤ «ولو أنّ...». وقد عاد الناسخ إلى الأصل قبل تقدير المصدر، وليس هذا بمراد.

(٣) انظر هذه المسألة في همع الهوامع ١٧٠/٢، والجنى الداني/٢٧٩ «... وكثير من النحويين». ونصّ المصنّف هنا مأخوذ من المرادي.

وانظر شرح الرضي ٣٩٠/٢، والارتشاف/ ١٩٠١: الكوفيون وتبعهم المبرّد والزجاج والزمخشري وجماعة.

(٤) أي المصدر المؤول من أنّ وما بعدها.

(٥) وتقدير الفاعل: ولو ثبت إيمانهم.

(٦) كلام المرادي: «... وهو أقيس، إبقاء للاختصاص».

وفي الهمع: «وهذا المختار لإغناؤه عن تقدير الخبر، وإبقاء «لو» على حالها من الاختصاص بالفعل» ١٧٠/٢.

(٧) ما ذكره الزمخشري هنا ذهب إليه السيرافي أيضاً. انظر همع الهوامع ١٧٠/٢، والجنى الداني/ ٢٨١، ونصّ الزمخشري في المفصل/٣٢٣، والارتشاف/ ١٩٠١.

وقال ابن مالك: «وقد حمل الزمخشري ادعائه إضمار ثبت بين لو وأنّ على التزام كون الخبر فعلاً، ومنّعه أن يكون اسماً، ولو كان بمعنى فعل نحو: لو أنّ زيدا حاضراً، وما منعه شائع ذائع في كلام العرب...» الجنى الداني/ ٢٨١.

انظر شرح الكافية الشافية/ ١٦٣٧، والخزانة ٥٢٤/٤، وشرح الشواهد للبغدادى ٩٤/٥، وما ذكره المصنّف هنا مأخوذ من شرح التسهيل لأبي حيان، والارتشاف/ ١٩٠١.

المحذوف. ورَدَّه ابن^(١) الحاجب وغيره بقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ﴾^(٢).

وقالوا^(٣): إنما ذاك^(٤)^(٥) في الخبر المشتق لا الجامد^(٦) كالذي في الآية^(٧)،

(١) ورَدَّه أبو حيان أيضاً قال: «وهو وهم وخطأ فاحش، قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ﴾...» الجنى الداني/٢٨١.

وقول المصنّف: «ابن الحاجب وغيره» أشار بغيره إلى شيخه أبي حيان فتأمل!! وانظر ردّ أبي حيان هذا في الارتشاف/١٩٠١.

ورَدَّ ابن الحاجب في «الإيضاح في شرح المفصل ١٦٩/٢ قال: «... ثم ما يجب تقييده وهو قوله: وجب في «أن» الواقعة بعد «لو» أن يكون خبرها فعلاً، وهذا ليس على إطلاقه إلا إذا لم يتعذر الفعل باعتبار المعنى المقصود...».

(٢) سورة لقمان ٢٧/٣١، وقد تقدّمت وتمتها ﴿وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾.

(٣) أي ابن الحاجب وأبو حيان وغيرهما.

(٤) أي وجوب كون خبر أن فعلاً إذا أريد الإتيان بالخبر مشتقاً، ومتى أريد ذلك وجب الإتيان به فعلاً لا اسماً مشتقاً. انظر دسوقي ٢٧٧/١.

وقال الرضي: «يعني أن إذا وقعت بعد «لو» المحذوف شرطها، فخيرها إن كان مشتقاً وجب أن يكون فعلاً؛ لأن الفعل المقدّر لا بُدّ له من مفسّر، وأن لكونها دالة على معنى التحقيق والثبوت تدل على معنى ثبت، فالزم أن يكون خبر أن فعلاً ماضياً لا اسم فاعل؛ ليكون كالعوض من لفظ الفعل المفسّر، وأما في المعنى فقد ذكرنا أن «أن» دلّت عليه وإن لم يكن مشتقاً جاز للتعذر...».

شرح الكافية ٣٩١/٢، وانظر الإيضاح في شرح المفصل ١٧٠/٢.

(٥) في م/٢ و٣ «ذلك».

(٦) أي لا يكون ذاك إن أريد الإتيان بالخبر الجامد.

(٧) آية سورة لقمان المتقدمة، وقد جاء الخبر جامداً وهو قوله: «أقلام».

وفي قوله^(١):

ما أَطْيَبَ العِيشَ لو أَنَّ الفتى حَجَرَ تَنبُو الحوادثُ عنه وهو مَلْمُومٌ
وقوله^(٢):

ولو أنها عُصفُورَةٌ لَحَسِبْتُهَا مُسَوِّمَةٌ تدعو عُبيداً وأَزْنَمًا

(١) قائله تميم بن أبي بن مقبل.

وتنبو: تبع، والملموم: المجموع.

والشاهد فيه: أن خبر «أنّ» الواقعة بعد «لو» فيه اسم جامد، وهو قوله: حجر.

وتميم شاعر مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام، وعاش مئة وعشرين عاماً، وكان يهاجي النجاشي، فهجاه النجاشي، فاستعدى عليه عمر بن الخطاب، فحبس النجاشي وضربه. ويذكره بعضهم تميم ابن أبي... كذا. وقد صحّح البغدادي هذا.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٩٤/٥، وشرح السيوطي ٦٦١/١، وشرح المفصل ٨٧/١، والخصائص ٣١٨/١، والديوان ١٩٨/١، اللسان/أمت. برواية «ما أنعم العيش». وانظر فيه مادة/نعم، وكذا التاج، وشرح الأشموني ٣٤٩/٢، وحاشية الصبان ٣٤/٤، البحر المحيط ١٩١/٧، الدر المصون ٣٩٠/٥.

(٢) البيت من قصيدة للعوام بن شوذب الشيباني، وذكر السيوطي أنه من مقطوعة لجري.

وقال البغدادي: «بل القصيدة في ديوان جري، ولكن ليست لجري، وإنما هي للعوام المذكور...». أنها: الضمير راجع إلى مقدّر، إذ التقدير: ولو أن التي تخيلتُ عصفورة، وعبيد وأزْنَم: بطنان من يربوع، لا ينصرفان.

وفي م/١ «عبيداً» كذا من غير تصغير، وفي بقية المخطوطات «عبيداً» على التصغير. والمسوّمة: أي خيلاً مسوّمة، وهي المعلّمة بعلامة.

والشاهد في البيت مجيء خبر «أنّ» بعد «لو» اسماً جامداً.

انظر شرح البغدادي ٩٧/٥، وشرح السيوطي ٦٦٢/١، والارتشاف ١٩٠١/١، والجنى الداني ٢٨١/١، وشرح الأشموني ٣٥٠/٢، وحاشية الصبان ٣٤/٤، وتوضيح المقاصد ٢٨٠/٤، وشرح الكافية الشافية ١٦٣٩/١، وانظر الديوان ٥٦٦/٥، وتذكرة النخاعة ٧٣/٧.

وَرَدَّ ابْنُ مَالِكٍ^(١) قَوْلَ هَؤُلَاءِ بِأَنَّهُ قَدْ جَاءَ^(٢) اسْمًا مُشْتَقًّا.
كَقَوْلِهِ^(٣):

لَوْ أَنَّ حَيًّا مُدْرِكَ الْفَلَّاحِ
أَدْرَكَهُ مُلَاعِبُ الرَّمَّاحِ

وقد وجدتُ آية في التنزيل وقع فيها الخبر مشتقاً، ولم يتنبه لها الزمخشري، كما

(١) أي قول ابن الحاجب ومن معه.
قال ابن مالك: «... وما منعه [أي الزمخشري] ذائع في كلام العرب كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي
الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ﴾ وكقول الراجز:

لَوْ أَنَّ حَيًّا مُدْرِكَ الْفَلَّاحِ
أَدْرَكَهُ مُلَاعِبُ الرَّمَّاحِ

(٢) انظر شرح الكافية الشافية/١٦٣٧ - ١٦٣٨.

(٣) قائله ليبد يرثي عمه أبا براء عامر بن مالك، وكان يُسمَّى ملاعب الأستة، فجعله ملاعب الرماح
لحاجته إلى القافية.

وفي البيت روايات ذكرها البغدادي وغيره:

فقد جاء عند ابن الأباري في شرح المفضليات:

لَوْ كَانَ حَيًّا مُدْرِكَ الْفَلَّاحِ

ورواه الشريف الحسيني في حماسته: لو كان شيء مدرك الفلاح.

وعلى هاتين الروایتين لا شاهد فيه.

والشاهد في الرواية المثبتة مجيء خبر «أن» بعد «لو» اسماً مشتقاً، وهو قوله: مدرك، فهو اسم فاعل.

انظر شرح البغدادي ١٠٢/٥، وشرح السيوطي/٦٦٣، وجمع الهوامع ١٧١/٢، والجنى الداني/

٢٨٢، وشرح الأشموني ٣٥٠/٢، وحاشية الصبان ٣٥/٤، وشرح الكافية الشافية/١٦٣٧، وذكر

غير هذا ثلاثة أبيات أخرى شاهداً للمسألة.

الصحاح/لعب، رمح، الديوان/٣٣٣، توضيح المقاصد ٢٨٠/٤. تذكرة النحاة/٧٣.

لم يتنبه لآية^(١) لقمان، ولا^(٢) ابن الحاجب، وإلا لما منع ذلك^(٣)، ولا ابن^(٤) مالك وإلا لما استدل^(٥) بالشعر، وهي^(٦) قوله تعالى: ﴿يُودُّوْا لَوْ أَنَّهُمْ بَادُّوْكَ فِي الْأَعْرَابِ﴾^(٧)،

- (١) وهي الآية/٢٧، وقد جاء فيها الخبر مفرداً جامداً ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ...﴾.
 (٢) أي ولم يتنبه لها ابن الحاجب، أي للآية التي وجدها المصنّف.
 (٣) أي لما منع ابن الحاجب مجيء الخبر مشتقاً.
 (٤) أي ولم يتنبه لهذه الآية ابن مالك.
 (٥) ذكر ابن مالك أربعة أبيات في شرح الكافية الشافية وجاء فيها خبر أن مشتقاً.
 وكلام المصنّف هنا معناه أن ابن مالك لو حظي بهذه الآية لما احتج بالشعر، بل كان يحتج بها، ولكنه لم يتنبه لذلك.
 (٦) أي الآية التي وجدها المصنّف ولم يتنبه لها هؤلاء العلماء. وقد جاء فيها الخبر مشتقاً.
 (٧) ﴿يَحْسَبُونَ الْأَحْزَابَ لَمْ يَذْهَبُوا وَإِنْ يَأْتِ الْأَحْزَابُ يَوَدُّوْا لَوْ أَنَّهُمْ بَادُّوْكَ فِي الْأَعْرَابِ يَسْتَلُوتُ عَنْ أَنْبِيَائِكُمْ وَلَوْ كَانُوا فِيكُمْ مَا قَتَلُوا إِلَّا قَلِيلًا﴾ سورة الأحزاب ٢٠/٣٣.
 وذكر مثل ما ذكره هنا في «شرح بانة سعاد» واحتج بهذه الآية ثم قال: «ولو استحضر هذه الآية ابن مالك لم يغيّر عنها إلى الاستشهاد بالشعر، ولو استحضرها الزمخشري وابن الحاجب لم يقولوا ما قالاه».

انظر ص/٢٨ - ٢٩.

وما رأى المصنّف أنه غاب عن المتقدمين وهم منه، وكيف تغيب مثل هذه الآية عمن أفنوا عمرهم في التنقيب والبحث في كتاب الله تعالى:
 - أما ابن الحاجب فقد ذهب إلى أن «لو» في الآية للتمني، ولذلك قال في نظم الكافية المسماة بالوافية:

لو أنهم بادون في الأعراب لو للتمني ليس من ذا الباب

وذهب الرضي في تعليقه على نص الكافية إلى أن لو بمعنى أن المصدرية. وليست بشرطية لمجيئها بعد فعل دال على معنى التمني. وفعل مثله الدمايني. انظر الحاشية ٦٢/٢.

انظر شرح الرضي ٣٩١/٢، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ٥٣٥/١، وانظر حاشية الدسوقي ٢٧٧/١، والبرهان ٣٧٠/٤.

ووجدت^(١) آية الخبر فيها ظرف^(٢) وهي: ﴿لَوْ أَنَّ عِنْدَنَا ذِكْرًا مِّنَ الْأَوَّلِينَ﴾^(٣).
 المسألة الثالثة^(٤): لغلبة^(٥) دخول «لو» على الماضي^(٦) لم تجزم^(٧) ولو أريد بها
 معنى^(٨) «إن» الشرطية، وزعم بعضهم أن الجزم بها مطرد على^(٩) لغة، وأجازه
 جماعة في الشعر،

- (١) قوله «وجدت» إلى آخر الآية غير مثبت في م/٢.
- (٢) في طبعة مبارك «ظرف لغو» ومثله عند الشيخ محمد، غير أنه أثبت اللفظ بين معقوفين [لغو]، وهو مثبت في متن حاشية الأمير، وغير مثبت في المتن عند الدسوقي، وهو غير مثبت في المخطوطات.
- (٣) ﴿لَوْ أَنَّ عِنْدَنَا ذِكْرًا مِّنَ الْأَوَّلِينَ * لَكُنَّا عِبَادَ اللَّهِ الْمُخْلَصِينَ﴾ الصافات ١٦٨/٣٧ - ١٦٩.
- وتعقبه الشيخ عزيمة رَحِمَهُ اللهُ تعالى بأن كلام المصنّف هنا يوهّم أنه لا يوجد غير هذه الآية، واستدرك عليه بذكر عشر آيات جاء الخبر فيها ظرفاً، انظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٥٣٦/١ - ٦٣٧.
- (٤) المسألة الثالثة في «لو»، وقد ذكر مسألتين سابقتين: الأولى في صورة ما يليها من اسم أو فعل، والثانية في مجيء أن بعدها كثيراً.
- (٥) النص للمراي. انظر الجنى الداني/٢٨٦، وانظر رصف المباني/٢٩١، وشرح الكافية الشافية/١٦٣٢.
- (٦) نص السيوطي: «لو شرط للماضي غالباً...» همع الهوامع ٣٤٢/٤، وانظر الارتشاف/١٩٠١.
- (٧) وهو التعليق على المستقبل، فهي تصرف الماضي إلى الاستقبال، قال المراي: «لو الشرطية التي بمعنٍ إن، فهذه مثل إن الشرطية، يليها المستقبل، وتصرف الماضي إلى الاستقبال...» الجنى الداني/٢٨٤.
- (٨) قال المراي: «وإذا دخلت «لو» على المستقبل فهل تجزم أو لا؟ زعم قوم أن الجزم بها لغة مُطَرِّدة، وذهب قوم منهم ابن الشجري إلى أنه يجوز الجزم بها في الشعر...» الجنى الداني/٢٩٦.
- وقال أبو حيان: «... وجزمها لفعلها ضرورة، لا يحسن في الاختيار لعدم تمكنها بكونها للمضي...» همع الهوامع ٣٤٢/٤، وانظر التسهيل ٢٤٠/٢.
- (٩) لم أجد في المراجع التي بين يدي من ذكر أصحاب هذه اللغة.

منهم ابن الشجري^(١)، كقوله^(٢):

لَوْ يَشَاءُ طَارَ بِهَا ذُو مَيْعَةٍ لَاحِقُ الْآطَالِ نَهْدٌ ذُو خُصَلٍ

(١) قال ابن الشجري: «لو: من الحروف التي تقتضي الأجوبة، وتختص بالفعل، ولكنهم لم يجزموا به لأنه لا ينقل الماضي إلى الاستقبال كما يفعل حرف الشرط تقول: لو زارني زيد أمس أكرمته، وربما جزموا به في الضرورة...».

أمالي الشجري ٣٣٣/١، وانظر شرح الكافية ٣٩٠/٢، فقد ذكر رأي ابن الشجري. وعاد المصنّف إلى ذكر هذا عن ابن الشجري في القاعدة الحادية عشرة في تقارض الألفاظ الأحكام.

وذكر أبو حيان في شرح التسهيل ثلاثة آراء: أنها لا يُجْزَمُ بها في الكلام ولا الشعر، أنه يُجْزَمُ بها في ضرورة الشعر، أنه يُجْزَمُ بها على اطراد في لغة.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ١٠٦/٥، وجمع الهوامع ٣٤٢/٤ - ٣٤٣.

(٢) ذكر ابن الشجري هذا البيت مع بيتين آخرين وعزاها إلى امرأة من بني الحارث بن كعب، وإلى مثل هذا ذهب صاحب الحماسة.

وذكر العيني أنه لعلقة.

والميعة: النشاط، وأوّل جزوي الفرس، وأوّل الشباب، والآطال: الخواصر واحدها إطل، وقد يخفف إطل، وقوله: لاحق الآطال: أي قد لصقت إطله بأختها من الضمر، فهو ضامر الجنبين، ونهد: غليظ، وذو خصل، أي: من الشعر.

والمعنى: لو شاء لأنجاه فرس له ذو نشاط هذه صفته.

والشاهد في البيت عند ابن الشجري أن «لو» قد جزمت في الشعر كما في هذا البيت؛ إذ جزمت لو «يشأ».

واستشهد ابن مالك بيت آخر قال: اقتدى بها [أي بالمرأة الحارثية] في الجزم أبو الحسن الرضي رضي الله عنه، فقال في قصيدة رثى بها أبا إسحاق إبراهيم بن هلال الصابي:

إِنْ الْوَفَاءُ كَمَا اقْتَرَحْتَ فَلَوْ تَكُنْ حَيًّا إِذَا مَا كُنْتَ بِالْمَزْدَادِ

وذكر ابن الشجري هذه المسألة مرتين الأولى في المجلس الثامن والعشرين، والثانية في المجلس الأربعين، وكلامه فيها هو هو، وكذا بيت الرضي.

وقوله^(١):

تامت فؤادك لو يحزنك ما صنعت إحدى نساء بني ذهل بن شيبانا
وقد خرج هذا^(٢) على أن ضمة الإعراب^(٣) سكنت تخفيفاً كقراءة أبي عمرو:^(٤)

= وانظر البيت في شرح البغدادي ١٠٥/٥، وشرح السيوطي/٦٦٤، وأمالي الشجري ١٨٦/١ - ١٨٧، ٣٣٣، وشرح الكافية ٣٩٠/٢، وهمع الهوامع ٣٤٣/٤، والجنى الداني/٢٨٧، وشرح الأشموني ٣٢٤/٢، ٣٥٢، وحاشية الصبان ١١/٤، ٣٥، والحامسة بشرح التبريزي ٧٣/٣، والخزانة ٥٢٢/٤، وشرح الكافية الشافية/١٦٣٢.

(١) قائله لقيط بن زرار.

وفيه رواية: لم تنجزك ما وعدت، ورواية. تامت فؤادك لو تقضي الذي وعدت. وتامت: المرأة الرجل أي تيمته.

والشاهد فيه جزم «لو» للفعل «يحزنك»، وهو ما ذهب إليه ابن الشجري، غير أنه لم يستشهد بهذا البيت بل بيت الرضي الذي نقلته في الشاهد السابق. ولقيط بن زرار بن عُدَس، بضم ففتح، وينتهي نسبُهُ إلى دارم بن مالك سيد قبائل تميم، ولقيط فارس جاهلي قتل يوم جَبَلَة.

شرح البغدادي ١٠٩/٥، وشرح السيوطي/٦٦٥، والجنى الداني/٢٨٧، والأشموني ٣٥٢/٢، والصبان ٣٥/٤، واللسان والأساس والتاج/تيم.

(٢) أي البيت الثاني وهو بيت لقيط بن زرار.

(٣) في قوله: «يحزنك»، وأصله يحزنك بضم النون، فسكنت تخفيفاً لا على أن «لو» جازمة.

وهذا الذي ذكره المصنّف هنا أخذه من ابن مالك. انظر شرح الكافية الشافية/١٦٣٣ - ١٦٣٤ قال: «فهذا من تسكين ضمة الإعراب تخفيفاً كما قرأ أبو عمرو... فتأمل. ولقد ذكر البغدادي أن المصنّف أخذ بكلام ابن مالك في الجواب عن البيتين، انظر الخزانة ٥٢٢/٤.

(٤) الآية: ﴿إِنْ يَنْصُرْكُمُ اللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ وَإِنْ يَخْذَلْكُمْ فَمَنْ ذَا الَّذِي يَنْصُرْكُم مِّنْ بَعْدِهِ وَعَلَى اللَّهِ

فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ﴾ سورة آل عمران ١٦٠/٣.

والآية: ﴿أَمَّنْ هَذَا الَّذِي هُوَ جُنْدٌ لَّكُمْ يَنْصُرُكُم مِّنْ دُونِ الرَّحْمَنِ إِنَّ الْكَافِرِينَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾ سورة الملك

﴿يَنْصُرُكُمْ﴾^(١)، و﴿يُشْعِرُكُمْ﴾^(٢)، و﴿يَأْمُرُكُمْ﴾^(٣).

= فقد قرأ أبو عمرو في الموضعين وكذا السوسي والدوري «يَنْصُرُكُمْ» بسكون الراء، وروى عنه الدوري اختلاس الحركة.

كما رَوَى الدوري عن أبي عمرو أيضاً بالضم مثل الباقيين «يَنْصُرُكُمْ».

انظر البحر ٤/٤٣٣، والإتحاف/١٨١، ٤٢٠، والمكرر ٢٧، ١٤١ - ١٤٢، والنشر ٢/٣١٢ - ٢١٣، وحجة القراءات/٥٩٤، وشرح الكافية الشافية/١٦٣٤، وشرح الأشموني ٢/٣٥٢.

(١) في م/٣ «ينصركم عليهم»، بزيادة «عليهم»، وهي آية التوبة/١٤.

(٢) الآية: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَنِهِمْ لَئِنْ جَاءَتْهُمْ آيَةٌ لَيُؤْمِنُنَّ بِهَا قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ سورة الأنعام ١٠٩/٦.
قراءة الجماعة: يشعركم بضم الراء.

وقرأ أبو عمرو وابن فرح عن اليزيدي والسوسي وابن محيصن «يُشْعِرُكُمْ» بسكون الراء، وهي لغة بني أسد وتميم وبعض نجد طلباً للتخفيف.

وروى الدوري عن أبي عمرو اختلاس ضمة الراء. والاختلاس الإتيان بثلاثي ضمة الراء.

وروى الدوري عن أبي عمرو أيضاً الإتمام كبقية القراء «يشعركم».

انظر البحر ٤/٢٠١، ٤٣٣، ٤٠٥/٨، والمحتسب ١/٢٢٧، وحاشية الشهاب ٤/١١٣، والسبعة/٢٦٥، والإتحاف/١٣٦، ٢١٥، والكشف ١/٢٤١ - ٢٤٢، والتيسير/٧٣، والمحزر ٥/٣١٥. وانظر كتابي «معجم القراءات».

(٣) الآية: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً قَالُوا أَنْتَ خَدَا هُزُوا قَالَ أَأَعُودُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ سورة البقرة ٦٧/٢، وانظر الآية/٢٦٩.

قرأ أبو عمرو «يَأْمُرُكُمْ» بسكون الراء، ونقل هذا السوسي والدوري عنه.

ونقل الدوري عن أبي عمرو أنه قرأ باختلاس الحركة، كما نقل عن أبي عمرو الضم أيضاً كالجماعة.

انظر البحر ١/٢٤٩، ٤٣٢/٥، والقرطبي ١/٤٤٤، والمحزر ١/٣٣٩، ٦٨/٨، وشرح الشاطبية/١٥٠، والإتحاف/١٣٦، وإعراب النحاس ١/١٨٤، وجمع الهوامع ١/١٧٧، وشرح الأشموني ٢/٣٥٢، والمحتسب ١/١٢٣، والبيان للعكبري ١/٧٣، وحجة القراءات/٩٧ و٥٩٤.

والأول^(١) على لغة^(٢) من يقول^(٣): شا يشا، بألف^(٤)، ثم أُبدلت^(٥) همزة ساكنة، كما قيل في^(٦) العالَم، والخاتَم، وهو توجيه قراءة ابن ذكوان ﴿مِنْسَاتَه﴾^(٧) بهمزة ساكنة؛ فإن الأصل^(٨) «مِنْسَاتَه» بهمزة مفتوحة،

(١) أي بيت المرأة الحارثة ي: لو يَشَأُ طار.. البيت.

(٢) قال ابن مالك بعد ذكر البيت:

«وهذا لا حجة فيه لأن من العرب من يقول: جاء يجي، وشاء يشا، بترك الهمزة، فيمكن أن يكون قائل هذا البيت من لغته ترك همزة «يشاء» فقال: يشا، ثم أبدل الهمزة ألفاً...» شرح الكافية الشافية/ ١٦٣٣، ونص المصنّف هنا منقول من ابن مالك لم ينقص منه ولم يزد عليه.

(٣) أي من شاء يشاء، وكذا جاءت في المخطوطة م/٤.

(٤) أي بعد حذف الهمزة.

(٥) أي الألف أبدلت همزة ساكنة في قولها: لم يَشَأْ، وأصله على هذه اللغة: لم يشا.

(٦) وأصلهما: العالم والخاتم، فأبدلت الألف همزة ساكنة.

(٧) الآية: ﴿فَلَمَّا قُضِيَنا عَلَيْهِ الْمَوْتُ مَا دَلَّكُمْ عَلَىٰ مَوْتِهِ إِلَّا دَانَتْهُ الْأَرْضُ تَأْكُلُ مِنْسَاتَهُ فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ الْجِنَّ أَن لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ مَا لَبِثُوا فِي الْعَذَابِ الْمُهِينِ﴾ سورة سبأ ١٤/٣٤.

- قراءة الجماعة مِنْسَاتَه بهمزة مفتوحة.

- وقرأ ابن ذكوان وهشام برواية الداجوني وابن عامر وبكار والوليد بن عتبة والوليد بن مسلم «مِنْسَاتَه» بهمزة ساكنة.

وهو من تسكين المتحرك تخفيفاً وليس بقياس، وضعف النحاة هذه القراءة لأنه يلزم أن يكون ما قبل التأنيث ساكناً غير الفاء.

وقيل قياسها التخفيف بين بين ولم يضبط الراوي.

انظر البحر ٢٦٧/٧، والإتحاف/٣٥٨، وحجة القراءات/٥٨٤، والتيسير/١٨٠، والنشر ٣٥٠/٢،

والكشف ٢٠٣/٢، ومختصر ابن خالويه/١٢١، وإرشاد المبتدي/٥٠٦، وشرح التسهيل ١٥٧/٣،

والتيبان للعكبري/١٠٦٥، والمحرر ١٥٩/١٢، والقرطبي ٢٧٩/١٤، وحاشية الشهاب ١٩٥/٧،

والمبسوط/٣٦١، والتبصرة/٦٤٤، وانظر كتابي «معجم القراءات» ففيه تفصيل أوفى وأنفع.

(٨) النص عند ابن مالك: «والأصل: مِنْسَاةٌ، فأبدل الهمزة ألفاً ثم أبدل الألف همزة ساكنة»، شرح

الكافية الشافية/١٦٣٤.

مِفْعَلَةٌ^(١) من نَسَأَه إذا أَخْرَه، ثم أُبدلت^(٢) الألف همزة ساكنة.

الرابعة^(٣): جواب^(٤) «لو» إمّا مضارع منفيّ بـ «لم» نحو: «لو لم يَخَفِ الله لم يَعْصِه»، أو ماضٍ مُثَبَّت، أو منفيّ بـ «ما»، والغالبُ على^(٥) المَثْبَت دخول اللام عليه نحو: «لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَمًا»^(٦)، ومن تجرّده^(٧) منها نحو: «لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا»^(٨)، والغالبُ على المنفيّ^(٩) تجرّده^(١٠) منها^(١١)،

(١) أي: مِثْلُهَا.

(٢) اختصر المصنف هنا، وكان ينبغي أن يقول: ثم أُبدلت الهمزة ألفاً، ثم أُبدلت الألف همزة ساكنة. ويؤيّد الإبدال الأول قراءة «منساته» بألف، وقد قرأها كذلك نافع وأبو عمرو وابن كثير في رواية ابن فليح وزيد عن يعقوب وأبو جعفر والحسن واليزيدي. وقال أبو عمرو: «أنا لا أهمزها لأنني لا أعرف لها اشتقاقاً، فإن كانت مما لا يهمز فقد احتطت، وإن كانت مما تهمز فقد يجوز ترك الهمز فيما يهمز».

انظر بياناً مفصلاً في هذه القراءات وخلاف المتقدمين فيها في كتابي «معجم القراءات».

(٣) أي المسألة الرابعة وهي الأخيرة، من المسائل التي ختم بها الحديث عن «لو»، وفي ط مبارك والشيخ محمد وم/٤ «المسألة الرابعة» وفي بقية المخطوطات لم يذكر لفظ «المسألة». وكذا جاء ترتيب هذه المسألة عند المرادي في الجنى الداني/٢٨٣ وما بعدها، وعنه نقل المصنف ما نقل في «لو» وفي هذه المسائل. وانظر شرح الكافية الشافية/١٦٣٩.

(٤) في الجنى الداني: «لا يكون جواب لو إلا فعلاً ماضياً مثبتاً أو منفيّاً بما أو مضارعاً مجزوماً بلم والأكثر في الماضي المثبت اقترانه باللام...» انظر ص/٢٨٣، وقارن نص المصنف بنص المرادي. (٥) أي على الماضي المثبت.

(٦) تنمة الآية: «فَطَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ» سورة الواقعة ٦٥/٥٦.

(٧) أي ومن تجرّده الماضي الواقع جواباً من اللام.

(٨) تنمة الآية: «... فَلَوْلَا تَشْكُرُونَ» سورة الواقعة ٧٠/٥٦.

(٩) أي الفعل الماضي المنفي بما.

(١٠) أي تجرّده من اللام. وانظر الارتشاف/١٩٠١.

وعبارة المرادي: «وقلّ دخولها [أي اللام] على المنفي بـ «ما»...» الجنى الداني/٢٨٣.

(١١) في م/٣ «عنها».

نحو: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾^(١) ومن اقترانه^(٢) بها،
قوله^(٣):

ولو نُعْطِيَ الخيارَ لما افترقنا ولكن لا خيارَ مع الليالي
ونظيره^(٤) في الشذوذ^(٥) اقترانُ جوابِ القسمِ المنفيِّ بما بها^(٦) كقوله^(٧):
أما والذي لو شاء لم يَخْلُقِ النوى لئن غُبْتُ عن عيني لما غُبْتُ عن قلبي

(١) الآية: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيْطَانِ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرَفَ الْقَوْلِ غَرُورًا وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ﴾ سورة الأنعام ١١٢/٦.
(٢) أي من اقتران جواب لو باللام إذا كان ماضياً منفيّاً بما. قال ابن مالك: «وإن كان منفيّاً بما جاز لحاقها والخلو منها، إلا أنّ الخلو منها أجود، وبذلك نزل القرآن الكريم...» شرح الكافية الشافية/ ١٦٤٠.

(٣) قائله غير معروف.
والخيار: الاختيار، وخص الليالي بالذكر لأنها أسبق من الأيام، والشهر أوله ليل. قال البغدادي: «ولأن الحوادث الكونية والمقدّرات تحدث غالباً بليل. ونُعطى: على البناء للمفعول، وجاء ضبطه في شرح السيوطي: ولو نُعطى. على البناء للفاعل، وهو غير الصواب.

والشاهد في البيت مجيء جواب «لو» فعلاً ماضياً منفيّاً مقترناً باللام.
انظر شرح البغدادي ١١١/٥، وشرح السيوطي/ ٦٦٥، وشرح الأشموني ٣٥٢/٢، وحاشية الصبان ٣٥/٤، وجمع الهوامع ٣٤٩/٤.

(٤) أي نظير البيت السابق وما جاء فيه من دخول اللام على الجواب إذا كان ماضياً منفيّاً بما.
(٥) لم يسم هذا ابن مالك شذوذاً، ولا المرادي ذهب إلى ذلك، بل أجازا دخول اللام في هذه الحالة.
(٦) أي باللام.
(٧) قائله العباس بن الأحنف.

والشاهد في البيت في قوله: لو شاء... لما غبت عن قلبي.
فجواب القسم المنفي دخله اللام، وهو قوله: لما غبت.

وقد ورد جواب «لو» الماضي مقروناً بـ «قد»، وهو غريب، كقول جرير^(١):

لو شئتُ قد نَقَعَ الفؤادُ بشربةٍ تدعُ الحوائم لا يجذُن غليلاً
ونظيره^(٢) في الشذوذ اقتران جواب «لولا»^(٣) بها ،

= والعباس بن الأحنف شاعر حسن الشعر، وشعره كله في الغزل، وله أخبار كثيرة مع هارون الرشيد وغيره، ومنشؤه ببغداد، ومات سنة ١٨٨هـ.

انظر شرح الشواهد للبغدادى/١١٢، والأمالى/١٩٦/٢، وشرح السيوطى/٦٦٦.

(١) هذا البيت من قصيدة لجرير هجا بها الفرزدق، وذكره الجوهري للبيد. وفي م/١ لو شئتُ بضم التاء.

وفي م/٢ و٣ و٤ «الفؤاد» بفتح الدال، وعلى هذا فالفاعل ضمير مستتر يعود على الثغر، وفي م/١ يجذُن ومثله عند البغدادى.

وفي بقية المخطوطات: يجذُن، وقد وَرَدَ البيت بضم الجيم وكسرها قال ابن جنى: «وأما قول الشاعر: لا يجذُ غليلاً، فشاذٌّ والضمة عارضة...»

والرواية عند الجوهري: تدع الصوادى، ورواية الديوان: بمشرب - يدع الحوائم. وقوله: لو شئتُ: خطاب للمرأة، لأن قبله:

لم أر مثلك يا أمّام خليلاً أنأى بحاجتنا وأحسن قِيلاً

ونقع: رَوَى، والحوائم جمع حائم: وهو طالب الحاجة، وأصله من الحوم حول الماء، والغليل: العطش.

وذكر أبو حيان أن العرب تقول: يجدُ إلا بني عامر فإنهم يرفعون الجيم.

وذكر البيت، وبعض تميم تقول: هو يجذُ بصاحبه.

والشاهد في البيت قوله: قد نَقَعَ، حيث جاء جواب لو ماضياً مقروناً بقَدَ.

انظر شرح البغدادى ١١٤/٥، وشرح السيوطى/٦٦٦، وجمع الهوامع ٣٤٩/٤، والديوان/٤٥٣، والصحاح/ وجد «قال لبيد وهو عامري...».

(٢) أي نظير مجيء جواب «لو» مقترناً بقَدَ، في الشذوذ اقتران جواب لولا...

(٣) أي بقَدَ.

كقول جرير أيضاً^(١):

[كانوا ثمانين أو زادوا ثمانية] لولا رجاؤك قد قُتِلْتُ أولادي

قيل: وقد يكون جواب «لو» جملة اسمية مقرونة باللام أو بالفاء كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ خَيْرٌ﴾^(٢)، وقيل^(٣): هي جواب لقسم مقدر، وقول الشاعر^(٤):

قالت سلامة: لم يكن لك عادة أن تترك الأعداء حتى تُغذرا

(١) تقدّم البيت في «باب أو» وقد أثبت هنا عجزه.

والشاهد فيه «قد قتلت» وهو جواب «لولا» وقد اقترن بقـد.

(٢) تنمة الآية: ﴿... لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ سورة البقرة ١٠٣/٢.

(٣) قال المرادي: «وإن ورد ما ظاهره خلاف ذلك جعل الجواب محذوفاً كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ

ءَامَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ﴾ فالجواب محذوف، واللام جواب قسم محذوف أغنى عن جواب لو،

خلافاً للزجاج، فإنه جعل «لمثوبة» جواب «لو» قال: كأنه قيل: لأثيبوا الجنى الداني/٢٨٤.

وقال الزجاج: «مثوبة في موضع جواب «لو»، لأنها تنبئ عن قولك: لأثيبوا...» معاني القرآن وإعرابه

١٨٧/١.

وقال أبو حيان: «اللام لام الابتداء لا الواقعة في جواب لو، وجواب لو محذوف لفهم المعنى، أي

لأثيبوا، ثم ابتدأ على طريق الإخبار الاستثنائي لا على طريق تعليقه بإيمانهم وتقواهم وترتبه عليهما.

هذا قول الأخفش، أعني أنّ الجواب محذوف، وقيل: اللام هي الواقعة في جواب لو، والجواب هو

قوله: لمثوبة، أي الجملة الاسمية، والأول اختيار الراغب، والثاني اختيار الزمخشري...، ومختاره

غير مختار؛ لأنه لم يُعْهَد في لسان العرب وقوع الجملة الابتدائية جواباً للو...».

البحر ٣٣٥/١، وانظر الكشف ٢٣١/١، ومعاني الأخفش ١٤٢/١.

(٤) البيتان لعامر بن الطفيل.

والرواية: أن تترك الأصحاب حتى تعذرا.

فقد قرّ من الحرب فلامه أصحابه، وتبعه في ترك الأصحاب الحارث بن هشام لما قرّ يوم بدر فلامه

أصحابه من المشركين، فاعتذر عن ذلك أيضاً...

لو كان قتلٌ يا سلامٌ فراحةً لكن فررتُ مخافةً أن أُوسراً

* * *

وفي م/٤ «لم تكن» بالمشناة من فوق، وأشار إلى هذه الرواية البغدادية، وتعذرا: حتى تبلغ عذراً أي من أعذر الرجل إذا أتى بعذر، وهو ما يرتفع به اللوم، يا سلام: مرخم، ويجوز في الميم الفتح والضم. والشاهد في البيت قوله: فراحة والتقدير: فهو راحة، وبذلك يكون جواب لو جملة اسمية مقترنة بالفاء.

وذكروا أنه قد يكون الجواب محذوفاً والتقدير: لو كان قتل فراحة لثبت، والفاء عاطفة. وعامر بن الطفيل فارس شاعر جاهلي من بني عامر وهو ابن عم ليبد الصحابي، ولم يُسلم. وقد اشترط على النبي ﷺ نصف ثمار المدينة، وأن يكون الأمر له بعد الرسول ليسلم، ثم انصرف فقال الرسول: «اللهم اكفني عامراً، وأهد بني عامر».

انظر شرح البغدادى ١١٥/٥، وشرح السيوطي/٦٦٧، وجمع الهوامع ٣٤٩/٤، والمساعد ٣/١٩٦، وتذكرة النحاة/٧٣. ولم أجد البيتين في المطبوع في ديوان عامر.

٧٤ - لولا

لولا: على أربعة أوجه:

أحدها: أن تدخل على^(١) اسمية^(٢) فعلية لربط امتناع الثانية بوجود الأولى، نحو: «لولا زيد لأكرمتك» أي: لولا زيدٌ موجود^(٣)، فأما قوله عليه الصلاة والسلام^(٤): «لولا أن أشقَّ على أمتي لأمرتهم بالسَّواك عند كلِّ صلاة»، فالتقدير: لولا مخافة^(٥) أن أشقَّ على أمتي لأمرتهم^(٦) أمرٌ إيجاب، وإلا^(٧) لانعكس معناها؛

(١) في طبعة الشيخ محمد، ومبارك «على جملتين»، وقد تبعنا في هذا متن حاشية الأمير، ولفظ «جملتين» غير مثبت في المخطوطات التي بين يدي.

(٢) أي على جملة اسمية فجملية فعلية.

(٣) ذكر هنا الخبر المحذوف في مثاله ليثبت أنها دخلت على جملة اسمية ولم تدخل على مفرد وهو زيد.

(٤) جاء في صحيح مسلم: «... عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: لولا أن أشقَّ على المؤمنين، وفي حديث زهير - على أمتي لأمرتهم بالسَّواك عند كل صلاة» ١٤٢/٣ - ١٤٣.

قال الدسوقي: «فأما قوله.. إلخ: جواب عما يُقال مقتضى كونها حرف امتناع لوجود أن الأمر بالسَّواك منفي لوجود المشقة مع أن الأمر حاصل والمشقة متفية» الحاشية ٢٧٨/١.

(٥) وعلى هذا فأمر الإيجاب متفٍ، ولذلك قال النووي: «فيه دليل على أن السَّواك ليس بواجب، قال الشافعي رحمه الله تعالى: لو كان واجباً لأمر به شقٌّ أولم يشقَّ، قال جماعات من العلماء من الطوائف فيه دليل على أن الأمر للوجوب، وهو مذهب أكثر الفقهاء وجماعات من المتكلمين...». صحيح مسلم بشرح النووي ١٤٣/٣.

(٦) في طبعة الشيخ محمد، ومبارك، ومتن الدسوقي والأمير: أي أمر إيجاب، و«أي» غير مثبتة فيما بين يدي من المخطوطات.

(٧) أي وإن لم يقدر المراد في الحديث على نحو ما ذكره لانعكس المعنى، أي صار معناها: حرف وجود لامتناع، وهذا ليس بمراد في نص الحديث، وانظر حاشية الشمني ٦٤/٢.

إذ الممتنع المشقة والموجود الأمر.

وليس المرفوعُ بعد «لولا» فاعلاً^(١) بفعل محذوف، ولا بـ «لولا»^(٢) لنيابتها عنه، ولا بها^(٣) أصالة، خلافاً لزاعمي ذلك، بل رَفْعُهُ^(٤) بالابتداء.

ثم قال أكثرهم يجبُ كونُ الخبر كوناً مطلقاً^(٥) محذوفاً؛ فإذا أُريد الكون المقيّد^(٦) لم يَجُزْ أن تقول: «لولا زيد قائم»، ولا أن تحذفه^(٧)، بل تجعل

(١) ذهب إلى هذا الكسائي، فهو عنده مرفوع بفعل مقدّر، تقديره: لولا وُجد زيد.

انظر الجنى الداني/٦٠١ - ٦٠٢، وانظر الشمني ٦٤/٢، والارتشاف/١٩٠٤.

(٢) هذا لبعض الكوفيين، فهو مرفوع بلولا لنيابتها مناب «لو لم يوجد»، وحكاة الفراء عن بعضهم، الجنى الداني/٦٠٢، والشمني ٦٤/٢، وفي الارتشاف/١٩٠٤ الفراء وابن كيسان.

(٣) أي ولا هو مرفوع بها، أي: بلولا نفسها. وقد ذهب إلى أنه مرفوع بلولا الفراء، الجنى الداني/٦٠٢، وهمع الهوامع ٤٣/٢.

وذكر المالقي أنه يرفع عند الكوفيين على تقدير فعل نابت «لا» منابه، فإذا قلت: لولا زيد لأكرمئك... فالمعنى لو انعدم زيد؛ لأنه إذا زالت «لا» ولي «لو» الفعل ظاهراً أو مقدّراً، وإذا دخلت «لا» كان بعدها الاسم.

انظر رصف المباني/٢٩٤، والجنى الداني/٦٠٢.

(٤) وهو مذهب البصريين، انظر رصف المباني/٢٩٣، والإنصاف ٧٠/١.

(٥) وليس المراد كوناً بعينه، والمراد بالمطلق تقديره: كائن أو موجود أو مستقر أو ثابت وما كان من هذا الباب، ويكون هذا الخبر محذوفاً، وهذا رأي الجمهور، الجنى الداني/٥٩٩، وانظر الخلاف في شواهد التوضيح/٦٥ وما بعدها.

(٦) أي: المقيّد بوصف معيّن كما ذكر في المثال: لولا زيد قائم لحصل كذا؛ ولذلك جاء في الهمع: «فلو أريد كونٌ بعينه دليل عليه لم يجر الحذف فضلاً عن أن يجب» همع الهوامع ٤٢/٢.

(٧) أي ولا يجوز لك في مثاله حذف «قائم» وهو الخبر، ويكون المثال عندك: لولا زيد لحصل كذا. وفي م/٣ «ولا أن يحذف، بل يجعل».

مصدره^(١) هو المبتدأ، فتقول: «لولا قيام زيد لأتيتك». أو تُدخل «أن» على المبتدأ فتقول: «لولا أن زيدا قائم»، وتصير «أن» وصلتها^(٢) مبتدأ محذوف الخبر^(٣) وجوباً، أو مبتدأ^(٤) لا خبر^(٥) له، أو فاعلاً^(٦) بـ «ثبتت»^(٧) محذوفاً، على الخلاف السابق في

(١) أي مصدر الكون المقيّد.

قال المرادي: «إذا أريد الكون المقيّد لجعل مبتدأ: لولا قيام زيد لأتيتك. ولا يجوز لولا زيد قائم»
الجنى الداني/٥٩٩ - ٦٠٠.

(٢) أي: اسمها وخبرها، والتقدير: لولا قيام زيد.

(٣) التقدير: لولا قيام زيد موجود، فحذف الخبر وهو «موجود» وجوباً. وهو يدخل في باب الكون المطلق.

(٤) أي: أن وصلتها، وهو القيام بعد لولا: لولا قيام زيد.

(٥) ذكروا أن هذا ينافي قوله من قبل، بأنه يجب كون الخبر كوناً مطلقاً محذوفاً. والذي تعقبه في هذا الدماميني. انظر حاشية الشمني ٦٤/٢.

(٦) أي: أن وما بعدها.

قال الدماميني: «هذا اللفظ وهو قوله «أو مبتدأ لا خبر له» إلى قوله في فصل «لو ثبت» في بعض النسخ، وهو مشكل فإن التخريج على أنه فاعل لثبت محذوفاً لا يتأتى تفريعه على القول بأن رفع الاسم الواقع بعد «لولا» بالابتداء، وذلك أنه قال بعد سوق الخلاف: «بل رفعه بالابتداء» ثم قال أكثرهم إلى آخره. انتهى.

ورّد الشمني فقال: «وأقول: هذا اللفظ موجود في نسخ كثيرة ولا إشكال، فإن مراده بالمرفوع في قوله: وليس المرفوع بعد لولا فاعلاً، الاسم الصريح دون المؤول؛ لأن ذلك لا يقال له مرفوع، بل في موضع رفع، ولا شك أن صيرورة أن مع معموليها اللذين هما ذلك الاسم وخبره الذي هو كون خاص في موضع رفع بثبت محذوفاً، متفرّع على دخول أن على ذلك الاسم، ودخولها عليه متفرّع على كونها مبتدأ؛ لأنها ناسخ، والناسخ لا يدخل إلا على مبتدأ». الشمني ٦٤/٢.

قلت: ردّ الشمني على الدماميني ليس برّد، فالواقع بعد لولا مرفوع على الابتداء سواء أكان اسماً صريحاً، أم مصدراً مؤوّلاً.

(٧) والتقدير: لولا ثبت قيام زيد...

فصل (١) «لو».

وزهب^(٢) الرُّمَّاني وابن الشَّجري والشُّلوبيين وابنُ مالك إلى أنه^(٣) يكون كوناً مطلقاً كالوجود والحصول، فيجبُ حذفه، وكوناً مقيداً كالقيام والقعود فيجبُ ذِكْرُه إِنْ لم يُعْلَم نحو^(٤): «لولا قومك حديثو عهدٍ بالإسلام لَهَدَمْتُ الكعبة»^(٥).

(١) انظر فيما تقدّم في «لو» المسألة الثانية، فما بعد «لو» إذا كان مقترناً بأن رُفِعَ عند سيويهِ بالابتداء ولا تحتاج إلى خبر، وزهب المبرد والزجاج والكوفيون إلى أنه مرفوع على الفاعلية. وقد مضى الحديث في هذا مفصلاً.

(٢) الجنى الداني/٦٠٠ «وزهب الرمانى وابن الشجرى والشلوبين إلى أن الخبر بعد لولا ليس بواجب الحذف على الإطلاق بل فيه تفضيل...» وبقية نصّ المصنّف من الجنى الداني/٦٠٠ - ٦٠١. وانظر مع الهوامع ٤٢/٢، وانظر شرح الكافية الشافية/٣٥٤ - ٣٥٥، ومعاني الحروف للرمانى/٢٣، وأمالى الشجرى ٢١٠/٢.

(٣) أي خبر المبتدأ الواقع بعد «لولا».

(٤) النص في صحيح البخاري: «حدثنا عبيد الله بن موسى عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن الأسود قال: قال لي ابن الزبير: كانت عائشة تُسرُّ إليك كثيراً فما حَدَّثْتُك في الكعبة؟ فقلتُ: قالت لي: قال النبي ﷺ: يا عائشة، لولا قومك حديث عهدُهم - قال ابن الزبير - بكفر، لنقضتُ الكعبة فجعلت لها بابين: باباً يُدْخِلُ الناسَ وباباً يخرجون، ففعله الزبير» فتح الباري ١/١٩٨ - ١٩٩، كتاب العلم. وقوله ففعله الزبير: أي بنى الكعبة على ما أراد النبي ﷺ. وانظر كتاب الحج... عن عائشة قالت: قال لي رسول الله ﷺ: لولا حادثة قومك بالكفر لنقضتُ البيت ثم لبنيته على أساس إبراهيم عليه الصلاة والسلام، فإن قريشاً استقصرت بناءه وجعلت له خلفاً. فتح الباري ٣/٣٥٣ وأنت ترى أن الرواية مختلفة عما أثبتته المصنّف، والرواية عند ابن مالك «لولا قومك حديثو عهدٍ بكفر لبنيتُ الكعبة على قواعد إبراهيم». شرح الكافية الشافية ١/٣٥٥، وانظر صحيح مسلم ٨٨/٩ وقد جاء فيه عدة روايات، ومع الهوامع ٤٢/٢ والجنى الداني/٦١، شواهد التوضيح والتصحيح/٦٥، الموطأ ٣٦٣/١.

(٥) ذكر المبتدأ «قومك» وخبره «حديثو» لأنه كون خاص، ولو حذف الخبر في نصّ الحديث لما عُلم المراد من النص، ولذلك أثبت؛ لأنه ليس من دليل يدل عليه عند الحذف.

ويجوز الأمران^(١) إن عُلِمَ.

وزعم ابن الشجري^(٢) أنَّ مِنْ ذِكْرِهِ: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾^(٣)، وهذا^(٥) غير متعين لجواز تعلُّق الظرف^(٦) بالفضل.

ولَحْنٌ^(٧) جماعة ممن أطلق^(٨) وجوبَ حَذْفِ الخبرِ المَعْرِيَّ في قوله في

(١) أي ذكر خبر المبتدأ وحذفه، إن عُلِمَ الخبر.

(٢) قال ابن الشجري: «وأقول: إن خبر المبتدأ بعد «لولا» ظهر في قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ

وَرَحْمَتُهُ لَهَمَّتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ أَنْ يُضْلَوْكَ﴾ سورة النساء/١١٣، انظر الأمالي ٢/٢١١.

(٣) الآية: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي

الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا

قَلِيلًا﴾ سورة النساء ٨٣/٤، وتكررت في مواضع أخرى.

والخبر على ما ذهب إليه ابن الشجري هنا هو الظرف «عليكم» فهو معمول للخبر المحذوف متعلق

به، وهو يغني عن المحذوف، فأقام المتعلق مقام الكون العام المقدر.

(٤) في نسخة الشيخ محمد ومبارك ومتن الأمير «ورحمته». وهو غير مثبت في المخطوطات.

(٥) أي ما قدره ابن الشجري من ظهور الخبر.

وذكر النحاس الآية وقال: «رفع بالابتداء عند سيبويه، ولا يجوز أن يظهر الخبر عنده...» إعراب

القرآن ٤٣٨/١، وانظر الكتاب ٢٧٩/١.

(٦) ما ردَّ به المصنِّف على ابن الشجري أخذه من شيخه أبي حيان، ففي حديثه عن الآية/ ٦٤ من سورة

البقرة ﴿فَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَكُنْتُمْ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾.

قال أبو حيان: «وفضل الله على مذهب البصريين مرفوع على الابتداء، والخبر محذوف تقديره

موجود، وما يشبهه مما يليق بالموضع، وعليكم متعلق بفضل، أو معمول له، فلا يكون في موضع

الخبر، والتقدير: فلو لا فضل الله عليكم ورحمته موجودان»، البحر ٢٤٤/١، وانظر الكتاب !/

٢٧٩، والعكبري ٧٢/١، والفريد ٣٠٦/١.

(٧) النص للمراي، انظر الجنى الداني/ ٦٠٠، وما أثبتته المراي أخذه عن شيخه أبي حيان من

الارتشاف/ ١٠٩٠، ولا يبعد أن يكون التلميذان قد أخذاه عن شيخهما.

(٨) أي: من قال يجب حذف الخبر بعد «لولا» سواء أكان كوناً عاماً أم خاصاً، فقد أطلقوا الحذف على

كل وجه. وانظر الارتشاف/ ١٠٨٩.

صفة^(١) سيف^(٢):

يُذِيبُ الرُّغْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ فَلَوْلَا الْغَمْدُ يُمَسِّكُهُ لَسَالَا

وليس^(٣) بجيد؛ لاحتمال^(٤) تقدير «يمسك»^(٥) بدل اشتمال، على أَنَّ الأصل أَنَّ

- (١) في طبعة الشيخ محمد ومبارك «وَصَف»، وليس كذلك فيما بين يديّ من المخطوطات.
- (٢) البيت من قصيدة طويلة للمعري مدح بها سعيد بن شريف بن علي بن حمدان العدويّ.
- العضب: السيف القاطع.
- والشاهد في البيت أَنَّ جماعة لَحَنُوا المعري في ذكر «يمسكه» وهو خبر المبتدأ «الغمد» وكان الواجب حذفه.
- وممن انتصر للمعري ابن مالك في التوضيح/٦٧، وأبو حيان في التذكرة قال ابن مالك: «وقد خَطَّاه بعض النحويين، وهو بالخطأ أوحلى».
- وقال أبو حيان: «لا ينبغي أَنْ يُلَحَّن...».
- وقال البغدادي بعد نقل نص أبي حيان: «وما ذهب إلى جوازه عالم لا ينبغي أَنْ يقال فيه لَحْن، مع أَنه ليس في كلام سيبويه نصٌّ صريح بالتزام حذف هذا الخبر».
- انظر شرح البغدادي ١١٨/٥، وشواهد التوضيح والتصحيح/٦٧، والارتشاف/١٠٨٩، والجنى الداني/٦٠٠، وهمع الهوامع ٤٢/٢ شرح ابن عقيل ٢٥١/١ الأشموني ١٦٩/١، ورصف المباني/٢٩٥، وشرح الكافية لشافية/٣٥٦، المقرب ٨٤/١، أوضح المسالك ١٥٦/١.
- (٣) أي: تلحين المعري ليس بجيد، وقد ذكرت من قبل ردّ هذا التلحين عند الشيخين: ابن مالك وأبي حيان.

(٤) النص في الجنى الداني/٦٠٠، والارتشاف/١٠٨٩ - ١٠٩٠.

قال المرادي: «وتأوَّله بعضهم على تقدير أن، والتقدير: فلولا الغمد أن يمسكه، وأعرَبَهُ بدلاً أي إمساكُهُ».

وقال أبو حيان: «وتأوَّله بعضهم على إضمار أن والتقدير أن يمسكه، وأعرَبَهُ بدلاً أي إمساكه»، وانظر شرح البغدادي ١١٩/٥ - ١٢٠، والارتشاف/١٠٩٠.

(٥) كذا في المخطوطات، وفي طبعة الشيخ محمد ومبارك «يُمَسِّكُهُ»، ومثله في متن الأمير والدسوقي.

يمسكه، ثم حُذِفَت «أَنَّ» وارتفع الفعل، أو تقدير «يمسكه» جملةً معترضة^(١).

وقيل: يحتمل أنه^(٢) حالٌ من الخبر المحذوف^(٣)، وهذا مردودٌ بنقلٍ الأخفش أنهم لا يذكرون الحال بعدها^(٤)؛ لأنه^(٥) خبر في المعنى، وعلى الإبدال، والاعتراض، والحال عند من قال به يتخرجُ أيضاً قولُ تلك المرأة^(٦):

فوالله لولا الله تُخْشَى عَوَاقِبُهُ لَزُغِرَ من هذا السَّرِيرِ جَوَانِبُهُ

(١) الاعتراض بين المبتدأ وجواب «لولا» وهو قوله: «لسالا». والخبر محذوف.

(٢) أي جملة «يمسكه»، والنص عند أبي حيان وغيره.
قال أبو حيان: «... وبعضهم على أنه حال، وحكى الأخفش عن العرب أنهم لا يأتون بعد الاسم الواقع بعد لولا الامتناعية بالحال كما لا يأتون بالخبر...»، الارتشاف/ ١٠٩٠، وانظر الجني الداني/ ٦٠٠.

(٣) والتقدير: فلولا الغمد موجود في حال كونه ماسكاً له لسال.

كذا عند الدسوقي ٢٧٩/١.

(٤) أي بعد «لولا».

(٥) أي الحال خبر في المعنى، وخبر المبتدأ بعد «لولا» لا يُذكر، فكذا الحال لا يجوز ذكره بعدها، بل يحذف وجوباً.

(٦) خرج عمر بن الخطاب ذات ليلة يطوف في المدينة، إذ بامرأة من نساء العرب مُغلَقاً عليها بابها وهي تقول:

تطاول هذا الليل تسري كواكبُهُ وَأَرْقَنِي إِذْ لَا ضَجِيعَ أَلْأَعْبَةِ

فوالله لولا الله...

فكتب إلى عماله بالغزو ألا يحبسوا أحداً أكثر من أربعة أشهر. وفي القصة زيادات على ما ذكرت،

وفي البيت روايات: لَزُحِرَ، لَزُغِرَ.

- فلولا حَدَّارُ اللَّهِ لا شيء مثله.

- فلولا الذي فوق السماوات عَرْشُهُ.

وزعم^(١) ابن الطراوة أَنَّ جواب «لولا» أبداً هو خبر المبتدأ، ويردُّه^(٢) أنه لا رابط^(٣) بينهما.

وإذا ولي «لولا» مضمراً فحقه أن يكون ضمير رفع نحو: ﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾^(٤)، وسُمِعَ^(٥) قليلاً «لولاي»، ولولاك، ولولاه» خلافاً للمبرد^(٦)، ثم

= وذهب المصنّف إلى أن «تُخْشَى عَوَاقِبُهُ» يجوز أن يكون بدل احتمال على تقدير أن تخشى عواقبه، أي فلولا خشية عواقبه.

وعلى الاعتراض بين المبتدأ «الله» وجواب «لولا» وهو لززع، وعلى الحال. وقد ردّ الحال الأخفش، وقد تقدّم.

انظر شرح البغدادي ١٢٢/٥، والحاشية (١) وعنها أخذت خلاف الروايات، وشرح السيوطي/ ٦٦٨.

(١) هذا نص المرادي. انظر الجنى الداني/ ٦٠١.

(٢) قال المرادي: «وهو ضعيف».

(٣) أي لا رابط بين المبتدأ وجواب «لولا» فكيف يكون خبراً عنه؟

(٤) الآية: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَنْ نُؤْمِنَ بِهَذَا الْقُرْآنِ وَلَا بِالَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَلَوْ تَرَى إِذِ الظَّالِمُونَ مَوْقُوفُونَ عِنْدَ رَبِّهِمْ يَرْجِعُ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ الْقَوْلَ يَقُولُ الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ سورة سبأ ٣٤/٣١.

وأنتم مبتدأ، والخبر محذوف، والتقدير: موجودون.

(٥) أي مجيء الضمير المتصل بعدها، وذكروا أنها في هذه الحالة تكون حرف جر، ويأتي بيانه.

(٦) انظر المقتضب ٧٣/٣، وانظر الكامل/ ١٢٧٥ - ١٢٧٨.

قال المبرد: «... والذي أقوله: إن هذا خطأ؛ لا يصلح إلا أن تقول: لولا أنت، قال الله عز وجل: ﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾».

ومن خالفنا فهو لا بُدَّ يزعم أن الذي قلناه أجود، ويدّعي الوجه الآخر، فيجيزه على بُعد.

انظر الكامل ص/ ١٢٧٨.

وقال ابن الأنباري: «وأما إنكار أبي العباس المبرد جوازه فلا وجه له؛ لأنه قد جاء ذلك كثيراً في كلامهم وأشعارهم» الإنصاف/ ٦٩٠. وقال الفارسي: «فإنكار المبرد له هذيان» وانظر الجنى الداني/ ٦٠٥ والارتشاف/ ١٧٥٧.

قال سيبويه^(١) والجمهور: هي^(٢) جارة للضمير مختصة به، كما أختصت «حتى» والكاف^(٣) بالظاهر، ولا تتعلق^(٤) «لولا» بشيء، وموضع المجرور بها رفع بالابتداء، والخبر محذوف.

وقال الأخفش^(٥): الضمير مبتدأ، و«لولا» غير جارة، ولكنهم أنابوا الضمير المخفوض^(٦) عن المرفوع، كما عكسوا^(٧)؛

(١) الكتاب ٣٨٨/١ قال: «وذلك لولاك ولولاي إذا أضمرت الاسم فيه جزوا، وإذا أظهرت رُفع»، وذكر الزمخشري أن سيبويه حكاه عن الخليل ويونس.
وانظر أمالي الشجري ١/١٨٠، والجنى الداني/٦٠٤، ورصف المباني/٢٩٦، وشرح المفصل ٣/١١٨، ١٢١، والإنصاف/٦٨٧، والخزانة ٢/٤٣١ - ٤٣٢، والرضي ٢/٢٠، والارتشاف/١٧٥٧.

(٢) أي: لولا.

(٣) أي: بجر الاسم الظاهر.

(٤) أي: لولا ومجرورها ذهب بعضهم إلى أنها لا تتعلق بشيء كالزوائد، قال المرادي: «وهو الظاهر» الجنى الداني/٦٠٣ - ٦٠٤، ورصف المباني/٢٩٦، وفي الارتشاف/١٧٥٧: «... وقال بعضهم تتعلق بفعل واجب الإضمار...».

وانظر شرح المفصل ٣/١٢١ وقد ذكر وجهاً واحداً وهو أنها غير متعلقة بشيء، وموضعها رفع بالابتداء، والخبر مقدر محذوف كما كان مع الرفع.

(٥) في الإنصاف/٦٨٧ «ذهب الكوفيون إلى أن الياء والكاف في لولاي ولولاك في موضع رفع، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين».

وفي رصف المباني/٢٩٦ «الأخفش وبعض الكوفيين يذهبون إلى أن لولا باقية على بابها من رفع ما بعدها...» وانظر الجنى الداني/٦٠٤.

وفي شرح المفصل ٣/١٢٢ الأخفش وهو قول الفراء. وانظر معاني الفراء ٢/٨٥، واختار المالقي رأي الأخفش، وانظر الارتشاف/١٧٥٧.

(٦) والضمير المتصل في موضع رفع بالابتداء نيابة عن ضمير الرفع المنفصل.

(٧) كذا النص في الجنى الداني/٦٠٤.

إذ قالوا: «ما أنا كَأَنْتَ»^(١) ولا أَنْتَ كَأَنَا، وقد أسلفنا^(٢) أَنَّ النيابة إنما وقعت في الضمائر المنفصلة^(٣) لشبهها في استقلالها بالأسماء الظاهرة، فإذا عُطِفَ عليه اسم ظاهر نحو «لولاكَ وزيدٌ» تعيّن رَفْعُهُ^(٤)؛ لأنها لا تخفض الظاهر.

الثاني^(٥): أن تكون للتحضيض^(٦) والعَرَض، فتختص بالمضارع أو ما في تأويله^(٧)، نحو: ﴿لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ اللَّهَ﴾^(٨)،

(١) أنابوا ضمير الرفع «أنت» عن ضمير الجر، والأصل: كَكَ، كي، وتصبح الجملة لو سِيَقَتْ على الأصل: ما أنا كك ولأنت كي.

فأنابوا الضمير أنت وأنا عن كاف الخطاب وياء النفس.

وانظر شرح المفصل ١٢٢/٣.

(٢) يرد المصنف هنا مذهب الأخفش في مسألة النيابة، وتقدّم هذا في «عسى»، قال: «والسادس أن يقال: عساي وعساك وعساه، وهو قليل» وذكر مذهب الأخفش في استعارة ضمير النصب مكان ضمير الرفع، ثم رَدَّه.

(٣) ولم تأتِ الإنابة في ضمائر متصلة، وهذا عنده مما يُرَدُّ به مذهب الأخفش.

(٤) قال أبو حيان: «إذا عُطِفَ على الضمير المتصل بـ «لولا» ظاهرٌ لم يَجُزْ على مذهب سيويهِ؛ لأن «لولا» تجرُّ المضمّر، ولا تجرُّ الظاهر، فلو رفع المعطوف على توهّم أنك أتيت بضمير الرفع المنفصل ففي جواز ذلك نظر...» النص في الجنى الداني/٦٠٥.

(٥) من معاني «لولا».

(٦) هذا هو المعنى الثاني عند المرادي، والأول عند المالقي، انظر رصف المباني/٢٩٢، والجنى الداني/٦٠٥ وما بعدها، وانظر شرح الرضي ٣٨٧/٢، والكامل/٣٦٢.

(٧) أي ما كان ماضياً لفظاً مستقبلاً معنى. ويأتي شاهده. وانظر شرح المفصل ١٤٤/٨.

(٨) الآية: ﴿قَالَ يَنْقُورُ لِمَ تَسْتَعْجِلُونَ بِالسَّيِّئَةِ قَبْلَ الْحَسَنَةِ لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ سورة النمل ٤٦/٢٧.

وقوله: لولا تستغفرون: فيه الحَضُّ على الاستغفار.

ونحو: ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾^(١)، والفرق بينهما^(٢) أَنَّ التحضيض طلبٌ بحثٌ^(٣) وإزعاج، والعرض^(٤) طلبٌ بليغٌ وأدب.

والثالث^(٥): أن تكون للتوبيخ^(٦) والتنديم، فتختصُّ بالماضي نحو: ﴿لَوْلَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ﴾^(٧)، ﴿فَلَوْلَا نَصَرَهُمُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِ اللَّهِ قُرْبَانًا آلِهَةً﴾^(٨)،

(١) ﴿وَأَنْفِقُوا مِن مَّا رَزَقْنَاكُم مِّن قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ الْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقْتُ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾ سورة المنافقون ١٠/٦٣.

قال ابن يعيش: «... فقد وليه الماضي إلاَّ أنَّ الماضي هنا في تأويل المستقبل كما يكون بعد حرف الشرط كذلك؛ لأنه في معناه، والتقدير: إنَّ أَخَّرْتَنِي أَصَّدَّقْتُ؛ ولذلك جزم «وأكن» بالعطف على موضع فَأَصَّدَّقْتُ» شرح المفصل ١٤٤/٨.

(٢) أي بين التحضيض والعرض.

(٣) كما ورد في الآية الأولى.

(٤) كما ورد في الآية الثانية.

(٥) من الأوجه الأربعة في «لولا».

(٦) قال المرادي: «وإذا وليها الماضي كان فيها معنى التوبيخ، وكذلك غيرها من حروف التحضيض...» الجنى الداني/٦٠٦.

ولم يجعل هذا منفصلاً عن الأول بل ساق التوبيخ والحض معاً، وفرّق بينهما بنوع الفعل الواقع بعد لولا، وفعل مثله المألقي في رصف المباني/٢٩٢، وهو كذلك عند ابن يعيش في شرح المفصل ٨/١٤٤.

(٧) تنمة الآية: ﴿... فَإِذَا لَمْ يَأْتُوا بِالشُّهَدَاءِ فَأُولَٰئِكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمُ الْكَاذِبُونَ﴾ سورة النور ١٣/٢٤.

قال أبو حيان: «لولا جاءوا... جعل الله فصلاً بين الرمي الكاذب والرمي الصادق ثبوت أربعة شهداء وانتفاؤها، فإذا لم يأتوا فهم في حكم الله وشريعته كاذبون، وهذا تعنيف وتوبيخ للذين سمعوا الإفك ولم يجِدُوا في دفعه وإنكاره، واحتجاج عليهم بما هو ظاهر مكشوف في الشرع من وجوب تكذيب القاذف بغير تبيّة والتكيل» البحر ٤٣٨/٦.

(٨) تنمة الآية: ﴿... بَلْ ضَلُّوا عَنْهُمْ وَذَلِكَ إِفْكُهُمْ وَمَا كَانُوا يَفْرُوتُونَ﴾ سورة الأحقاف ٢٨/٤٦.

ومنه ^(١): ﴿وَلَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ﴾ ^(٢)^(٣) إلا أن الفعل أُخِّرَ ^(٤)؛ وقوله ^(٥):

تَعْدُونَ عَقَرَ النِّيبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ بني ضَوْطَرَى لَوْلَا الْكَمِيِّ الْمُقْنَعَا

= وقوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا نَصَرَهُمْ﴾: معناه فهَلَا نصرهم حين جاءهم الهلاك الذين اتخذوهم من دون الله قرباناً آلهة. وفي هذا من التوييح ما فيه. وذكر الزمخشري أن ذلك إشارة إلى امتناع نصرة آلتهم لهم وضلالهم عنهم. الكشاف ١٢٥/٣. (١) أي: ومن التوييح.

(٢) ﴿... مَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَتَكَلَّمَ بِهَذَا سُبْحَنَكَ هَذَا مَبْثُوثٌ عَظِيمٌ﴾ سورة النور ١٦/٢٤. قال أبو حيان: «... ثم أخذ يوبخهم على التكلم به [الإفك]، وكان الواجب عليهم إذ سمعوه ألا يفوهوا به» البحر ٤٣٨/٦.

(٣) في طبعة الشيخ محمد ومبارك أثبت من الآية: ﴿مَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَتَكَلَّمَ بِهَذَا﴾ وهذا الجزء غير مثبت في المخطوطات.

(٤) أي أُخِّرَ عن «لولا»، وفصل بينهما بـ «إذ»، والظروف يُتَوَسَّعُ بها.

(٥) البيت من قصيدة لجريز يهجو بها الفرزدق. وقيل: للأشهب بن رميلة، وقصة البيت أن أهل الكوفة أصابتهم مجاعة فخرج أكثر الناس إلى البوادي، وكان غالب أبو الفرزدق رئيس قومه، وسحيم بن وثيل اليربوعي رئيس قومه، فأخذ كل واحد منهما ينحر من إبله لقومه، فلم يستطع سحيم أن يجاري غالباً أبا الفرزدق.

وفي البيت رواية أخرى وهي رواية الديوان:

تعدون عقر النيب أفضل سعيكم بني ضوطرى هَلَا الْكَمِيِّ الْمُقْنَعَا

والكمي: الشجاع المتكفي في سلاحه، أي الذي ستر نفسه بالدرع والبيضة. وعقر النيب: أي الإبل، وقد عرفت قصتها.

وبنو ضوطرى: لقب مجاشع جدّ الفرزدق.

والمعنى: إنكم تفخرون بذبح الإبل الميسنة التي لا يتفجع بلبنها، ولا يُوجى نسلها، ولا تقدرون على مبارزة الأقران، ومقارعة الشجعان، يرميهم بالجبن والخور.

والشاهد في قوله: لولا الكمي، فالفعل بعد «لولا» محذوف، والتقدير لولا عددتم الكمي المقنعا.

انظر شرح البغدادى ١٢٣/٥، وشرح السيوطي ٦٦٩، وشرح المفصل ١٤٥/٨ و ٣٨/٢، =

إلا أن الفعل أُضْمِرَ، أي: لولا^(١) عددتم.

وقول النحويين^(٢): «لولا تعدون» مردود؛ إذ لم يُرَدَّ أن يَحْضَهُم على أن يَعُدُّوا في المستقبل، بل المرادُ توبيخُهم على تَرْكِ عَدِّهِ في الماضي، وإنما قال: «تَعْدُونَ» على حكاية الحال، فإن كان مراد^(٣) النحويين مثل ذلك فَحَسَنَ.

وقد فُصِّلَتْ^(٤) من الفعل بـ «إِذْ» و«إِذَا»^(٥) معمولَيْن^(٦) له، وبجملةٍ شرطيةٍ معترضةٍ، فالأول^(٧) نحو: «وَلَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ»^(٨)،

= والخصائص ٤٥/٢، والجنى الداني/٦٠٦، والخزانة ٤٦١/١، ٤٩٨/٤، والكمال/٣٦٣، وشرح ابن عقيل ١٤٢/٢، النقائض/٨٣٣، والديوان/٣٣٨، اللسان/ضطر. وأما الشجري ٢٧٩/١ و٢/٢١٠ «الأشهب بن ربيعة»، ورصف المباني/٢٩٣، والبحر ١٩٢/٥.

(١) وقَدَّرَ المالقي لولا تبارزون الكمِّي، أو تغلبون أو تقتلون، وقَدَّرَ المرادي: لولا تعدون، أو لولا تبارزون.

(٢) قال هذا المبرِّد، وهو كذلك عند ابن الشجري، مع أنه أجاز في موضع متقدِّم الوجهين، ففي الأمالي ٢٧٩/١، ذكر أنه أراد لولا عددتم أو تعدون، وإن شئت قَدَّرت لولا عقرتم أو تعقرون، بدلالة العقر عليه.

وانظر شرح الشواهد للبغدادي ١٢٣/٥، وشرح المفصل ٣٨/٢.

ورَدَّ ابن هشام تقدير المضارع لأنه للحض، والشاعر يريد التوبيخ.

(٣) أي: إن كان مراد النحويين بتقدير «تعدون» حكاية الحال جاز، وذكر البغدادي أنهم قَدَّرُوا المحذوف مضارعاً ليطابق قرينه في أول البيت، انظر شرح الشواهد ١٢٣/٥.

(٤) أي فُصِّلَتْ «لولا» من الفعل المؤنَّخ على عدمه.

(٥) وذلك مع الجملة التي تأتي بعدهما.

(٦) أي في حال كون إذ وإذا معمولين للفعل المتأخَّر عنهما.

وقال المرادي: «وقد يليها اسم معمول لفعلٍ مقدَّر نحو: لولا زيدا ضربته، أو معمول لفعل مؤخَّر

نحو: لولا زيدا ضربت» الجنى الداني/٦٠٦، وانظر شرح المفصل ١٤٤/٨.

(٧) مما جاء فيه «إِذَا» معمولاً لما بعده وفُصِّلَ بذلك بين لولا والفعل.

(٨) تقدَّمت قبل قليل وهي الآية/١٦ من سورة النور.

﴿فَلَوْلَا إِذْ جَاءَهُمْ بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا﴾^(١). والثاني^(٢) والثالث نحو: ﴿فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلُقُومَ * وَأَنْتُمْ حِينِيذٍ نُنْظَرُونَ * وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ وَلَكِنْ لَا بُصِيرُونَ * فَلَوْلَا إِنْ كُنْتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ * تَرْجِعُونَهَا﴾^(٣).

المعنى^(٤): فهلاً ترجعون الروح إذا بلغت الحلقوم إن كنتم غير مربوبين^(٥)، وحالتكم أنكم تشاهدون ذلك، ونحن أقرب إلى المُحتَضَر منكم بعلمنا، أو بالملائكة. ولكنكم لا تشاهدون ذلك، ولولا^(٦) الثانية تكرار للأولى^(٧).

(١) تنمة الآية: ﴿... وَلَكِنْ قَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ سورة الأنعام ٤٣/٦.

قال أبو حيان: «لولا هنا حرف تحضيض يليها الفعل ظاهراً أو مضمراً، ويفصل بينهما بمعمول الفعل من مفعول به وظرف كهذه الآية، فُصِّلَ بين لولا وتضرعوا ياذ، وهي معمولة لتضرعوا، والتحضيض يدل على أنه لم يقع تضرعهم حين جاء البأس، فمعناه إظهار معاتبة مذنب غائب، وإظهار سوء فعله ليتحسّر عليه المخاطب، وإسناد المجيء إلى البأس مجاز عن وصوله إليهم، والمراد أوائل البأس وعلاماته» البحر ١٣٠/٤.

(٢) أي الفصل ياذ وبالجمله الاعتراضية.

(٣) سورة الواقعة ٨٣/٥٦ - ٨٧ والآية ٨٧/ ﴿تَرْجِعُونَهَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ فقد فصلت «إذا» بين لولا وفعلها، وكذلك فصل بين لولا وفعلها بجمله الشرط وهي قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ﴾.

(٤) هذا تقدير الزمخشري، انظر الكشاف ١٩٨/٣، والبحر ٢١٥/٨.

(٥) كذا في المخطوطات، وعند الشيخ محمد ومبارك «مدنيين»، قال الزمخشري: غير مدنيين غير مربوبين من دان السلطان الرعية إذا ساسهم.

(٦) أي في الآية ٨٦، وذكر الزمخشري أن لولا الثانية مكررة للتوكيد.

(٧) أي في الآية ٨٣، وفي م/١ وه «تكرار الأولى».

الرابع^(١): الاستفهام^(٢)، نحو: ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾^(٣)، ﴿لَوْلَا أَنْزَلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ﴾^(٤) قاله الهروي^(٥)، وأكثرهم لا يذكره^(٦)، والظاهر أن الأولى^(٧) للعرض، وأن الثانية^(٨) مثل^(٩): ﴿لَوْلَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ﴾^(١٠).

(١) أي من معاني لولا، وتقدم أنها حرف امتناع لوجود، وحرف للتحضيض، وحرف للتوبيخ.

(٢) نقل السيوطي هذا عن المصنف. انظر همع الهوامع ٣٥٣/٤ - ٣٥٤.

وهذا الرأي للهروي كما ذكر المصنف، فقال في الأزهية:

«مواضع لولا: اعلم أن لها أربعة مواضع: أن تكون استفهاماً بمعنى هَلَّا، كقولك: لولا سألتنا، لولا

أتيتنا، قال الله عز وجل ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي...﴾ وانظر ص/١٧٥.

قلت: لعل صواب النص عند الهروي: «بمعنى هل» ولم يُحْكَمْ ذلك محقق النص.

(٣) تقدمت قبل قليل وهي الآية/١٠ من سورة المنافقون.

والتقدير على هذا عند الهروي هل تؤخرني، أو أتؤخرني.

(٤) الآية: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا أَنْزَلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ وَلَوْ أَنْزَلْنَا مَلَكًا لَقُضِيَ الْأَمْرُ ثُمَّ لَا يُنْظَرُونَ﴾ سورة الأنعام ٨/٦.

والتقدير عند الهروي: هل ينزل عليه ملك، أو أينزل عليه ملك.

(٥) هو علي بن محمد أبو الحسن الهروي، كان عالماً بالنحو إماماً في الأدب، جيد القياس، صحيح

القريحة، مقيماً بالديار المصرية، له كتاب الأزهية في الحروف، وكتاب الذخائر في النحو، ولد في

هراة عام ٣٧٠هـ، وتوفي في مصر عام ٤١٥هـ.

انظر بغية الوعاة ٣٠٥/٢، ومقدمة الأزهية للمحقق ص/٧ وما بعدها.

(٦) أي الاستفهام في «لولا»، وانظر نص المصنف في همع ٣٥٤/٤.

(٧) أي الآية الأولى ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي...﴾ وتقدم الحديث فيها ومعنى العرض المفهوم من الآية.

(٨) أي الآية الثانية المتقدمة.

(٩) أي مثل آية سورة الأحقاف ﴿فَلَوْلَا نَصَرَهُمْ...﴾ المتقدمة. فهي تفيد التوبيخ.

(١٠) تقدمت، وهي الآية/١٣ من سورة النور.

وذكر الهروي أنها تكون نافية^(١) بمنزلة «لم»، وجعل منه: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَنُهَا إِلَّا قَوْمٌ يُونُسُ﴾^(٢) والظاهر أن المعنى على التوبيخ^(٣)، أي: فهلاً كانت قرية واحدة من القرى المهلكة ثابت عن الكفر قبل مجيء العذاب، فنفعها ذلك، وهو تفسير الأخفش^(٤) والكسائي والفراء^(٥) وعلي بن عيسى والنحاس^(٦)، ويؤيده قراءة أبيّ وعبدالله^(٧)،

(١) قال الهروي: «والموضع الرابع: تكون «لولا» جحداً بمعنى «لم» كقوله: عز وجل: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ...﴾ معناه: لم تكن قرية آمنت عند نزول العذاب فنفعها إيمانها إلا قوم يونس...» الأزهية/١٧٨، وانظر معاني الحروف للرماني/١٢٤ وفي الجنى الداني/٦٠٨ ذكر أنه هذا جاء عن علي بن عيسى والنحاس.

(٢) تمة الآية: ﴿... لَمَّا ءَامَنُوا كَشَفْنَا عَنْهُمْ عَذَابَ الْخِزْيِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَتَّعْنَاهُمْ إِلَىٰ حِينٍ﴾ سورة يونس ٩٨/١٠.

(٣) قال أبو حيان: «لولا هنا هي التحضيضية التي صاحبها التوبيخ، وكثيراً ما جاءت في القرآن للتحضيض فهي بمعنى هلا... والتحضيض أن يريد الإنسان فعل الشيء الذي يحض عليه، وإذا كانت للتوبيخ فلا يريد المتكلم الحض على ذلك الشيء...، وهنا ويخهم على ترك الإيمان النافع، والمعنى: فهلاً آمن أهل القرية وهم على مهل لم يلبس العذاب بهم فيكون الإيمان نافعاً لهم في هذه الحال» البحر ١٩٢/٥.

(٤) لم أجد حديثاً عنها في سياق هذه السورة في كتابه معاني القرآن/٣٤٨.

(٥) معاني القرآن للفراء ٤٧٩/١.

(٦) قال النحاس: «قال الأخفش والكسائي: أي فهلاً، قال الفراء: وفي حرف أُتِيَّ فَهَلَّا، لأن معناه لم يؤمنوا...».

إعراب القرآن ٧٥/٢.

(٧) هذه قراءة أُتِيَّ بن كعب وعبدالله بن مسعود، وكذا جاءت في مصحفيهما.

انظر البحر ١٩٢/٥، ومعاني الفراء ٤٨٩/١، والقرطبي ٣٨٣/٨، والكشاف ٨٧/٢، وإعراب النحاس ٧٥/٢، وحاشية الشهاب ٦٠/٥، والمحرر ٢٢٠/٧، والطبري ١١٧/١١، ١١٩، واللسان والتهذيب/هـ، واللسان/ألا، والتاج/لو، ويصائر ذوي التمييز: لولا، وفتح القدير ٢/٤٧٤، وجاءت فيه «فهلاً قرية».

«فهلاً»^(١)، ويلزم^(٢) من هذا المعنى النفي^(٣)؛ لأن التوبيخ يقتضي عدم^(٤) الوقوع، وقد يُتَوَهَّمُ أن الزمخشري قائلٌ بأنها للنفي لقوله^(٥): «والاستثناء منقطع»^(٦) بمعنى لكن، ويجوز كونه متصلاً^(٧)، والجملة^(٨) في معنى النفي^(٩)، كأنه قيل: ما آمَنتُ.

ولعله^(١٠) إنما أراد ما ذكرنا^(١١)، ولهذا قال: «والجملة في معنى النفي»، ولم يقل: «ولولا: للنفي»، وكذا قال في: ﴿فَلَوْلَا إِذْ جَاءَهُمْ بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا﴾^(١٢)

- (١) عند الشيخ محمد ومبارك «فهلاً كانت» والفعل ليس مثبتاً في المخطوطات.
- (٢) في حاشية الدسوقي: «هذا تمهيد لما يذكره من كلام الزمخشري» ٢٨٠/١.
- (٣) أي نفي ما وُبِّخُوا عليه كالتوبة في آية يونس المتقدمة، أي توبة أهل القرية عن الكفر قبل وقوع العذاب فيهم، فما وُبِّخُوا عليه هو ترك التوبة عن الكفر.
- (٤) أي عدم وقوع الموبِّخ عليه، والتوبيخ إنما يكون على تركه.
- (٥) انظر الكشف ٨٧/٢.
- (٦) وهو قول سيبويه والكسائي والفراء والأخفش؛ لأن «قوم» ليسوا مندرجين تحت لفظ «قرية».
- (٧) ومثل هذا عند أبي حيان في البحر ١٩٢/٥، وقال الشهاب: «وعلى كون الاستثناء مُتَّصِلاً لا بُدَّ أن يلاحظ فيه معنى النفي وإلا فَسَدَ المعنى» الحاشية ٦١/٥.
- (٨) أي: جملة «فلولا كانت قرية آمنت».
- (٩) قال أبو حيان في النهر الماد من البحر ١٩٢/٥ «وقيل هو استثناء متصل؛ لأن التحضيض إنما يكون على شيء لم يقع فَيُضَمَّنْ معنى النفي، والمعنى: لم تكن قرية يعني أهلها آمنت فنفعها إيمانها إلا قوم يونس».
- وفي حاشية الشهاب ٦٠/٥ «وقال السفاقسي إنها هنا للتوبيخ على ترك الإيمان، ولما فيها من معنى النفي الذي يقتضي أنه لم تؤمن قرية من القرى أصلاً خُصَّتْ بأن المراد من القرى التي أهلكت بالاستئصال ولم تؤمن قبل نزول العذاب...».
- (١٠) أي الزمخشري، أي لعله أراد أن «لولا» للتوبيخ، والنفي يلزم التوبيخ.
- (١١) في م/٤ «ما ذكر».
- (١٢) تقدمت، وهي الآية ٤٣ من سورة الأنعام.

معناه^(١): نفي التضرع، ولكنه جيء بـ «لولا» ليفاد أنهم لم يكن لهم عذر في ترك التضرع إلا عنادهم وقسوة قلوبهم وإعجابهم بأعمالهم التي زينها الشيطان لهم» انتهى^(٢).
فإن احتج محتج^(٣) للهروي بأنه قرئ بنصب «قَوْمَ»^(٤) على أصل الاستثناء^(٥)، ورُفِعَ^(٦) على الإبدال، فالجواب^(٧) أن الإبدال يقع بعد ما فيه رائحة^(٨) النفي،

(١) انظر الكشف ٥٠٤/١ قال الزمخشري: «معناه نفي التضرع كأنه قيل: فلم يتضرعوا إذ جاءهم بأسنا، ولكنه جاء بلولا ليفيد أنه لم يكن لهم عذر في ترك التضرع...». وانظر البحر ١٣٠/٤.

(٢) أي نص الزمخشري.

(٣) أي إن ذهب أحد إلى ما ذهب إليه الهروي بأن «لولا» تأتي للنفي في هذه الآية.

(٤) أي، في هذه الآية ٩٨/١٠ في سورة يونس في قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَنُهَا إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ﴾.

أ - قراءة الجماعة «إلا قوم» بالنصب على الاستثناء المنقطع.

ب - قراءة الجرمي والكسائي «إلا قوم» بالرفع على البدل من «قرية».

قال ابن الأنباري: «ومن رفعه حملة على البدل... والبدل من غير الجنس لغة بني تميم». وذهب الزجاج إلى أنه لم يقرأ أحد بالرفع كذا!، وفي نص العكبري ما يشير إلى أن قراءة الرفع لم تبلغه.

انظر البحر ١٩٢/٥، ومختصر ابن خالويه ٥٨/، وإعراب النحاس ٧٥/٢، ومعاني الزجاج ٣٤/٣ - ٣٥، والتبيان للعكبري ٦٨٦، والبيان ٤٢٠/١ - ٤٢١، و٣١/٢، والتبيان للطوسي ٤٣٤/٥، والقرطبي ٣٨٣/٨ - ٣٨٤، والرازي ١٧٠/١٧، وارجع إلى كتابي «معجم القراءات» ففيه بيان وتفصيل لا يتسع المقام له هنا.

(٥) وذلك في الاستثناء التام الموجب.

(٦) والرفع على البدل لا يكون إلا إذا تقدم نفي في التام من الاستثناء، ولما جاز الرفع تعين أن تكون «لولا» للبدل.

(٧) الجواب عن قول من احتج للهروي بأن «لولا» تفيد النفي، واتخذ من قراءة الرفع حجة.

(٨) أي يقع بعد النفي وما فيه رائحته، والتوبيخ فيه رائحة النفي؛ لأنه توبيخ على عدم شيء ما.

كقوله^(١):

[وبالصريمة منها منزلٌ خلق] عافٍ تَغَيَّرَ إِلَّا النَّوْئِيُّ وَالْوَتْدُ

فرع^(٢) لما كان «تَغَيَّرَ» بمعنى لم يَبْقَ على حاله.

وَأَدَقُّ^(٣) من هذا قراءة بعضهم: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾^(٤)، لما كان

(١) قائل البيت الأخطل، وهو من قصيدة مدح بها عبدالله بن معاوية بن أبي سفيان، وأخاه يزيد بن معاوية، وصدره ما وضعته بين معقوفين.

والصريمة: الرملة المتقطعة، وهو هنا اسم موضع.

وخلق: بال، عافٍ: من عفا المنزل إذا درس وذهب أثره.

النَّوْئِيُّ: حفرة حول الخباء لئلا يدخله المطر، وجمعه نُئْيٌ، بكسر الهمزة وتشديد الياء.

والشاهد في البيت رفع «النَّوْئِيُّ» بعد «إلا»، وكان القياس نَصْبُهُ؛ لأن الاستثناء تام موجب، وإنما رفع

لأن الفعل تَغَيَّرَ في معنى لم يبق على حاله، ووقع النَّوْئِيُّ هنا بدلاً من الضمير في «تَغَيَّرَ».

انظر شرح البغدادى ١٢٦/٥، وشرح السيوطي ٦٧١.

(٢) أي رفع ما بعد «إلا» وهو «النَّوْئِيُّ».

(٣) أَدَقُّ مما جاء في البيت في الدلالة على رائحة النفي...

(٤) ﴿فَلَمَّا فَصَلَ طَالُوتُ بِالْجُنُودِ قَالَ إِنَّكَ اللَّهُ مُبْتَلِيكُمْ بِنَهَرٍ فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي إِلَّا مَنْ اغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ فَلَمَّا جَاوَزَهُ هُوَ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ قَالُوا لَا طَاقَةَ لَنَا الْيَوْمَ بِجَالُوتَ وَجُنُودِهِ قَالَ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلْكُوا اللَّهَ كَمِ مِّنْ فَتَكَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فَتَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾

سورة البقرة ٢٤٩/٢.

- وقراءة الجمهور «إلا قليلاً» بالنصب على الاستثناء، والمستثنى منه هو الواو في «فَشَرِبُوا».

- وقرأ ابن مسعود وأُتِي والأعمش «إلا قليل» بالرفع، على أنه بدل من الواو في «فَشَرِبُوا»؛ لأن سياق الكلام فيه رائحة النفي.

انظر البحر ٢٦٦/٢، والكشاف ٢٨٩/١، والتبيان للعكبري ١٩٩/١، مختصر ابن خالويه ١٥/١،

حاشية الشهاب ٣٣٠/٢، الرازي ١٨٢/٦، معاني الفراء ١٦٦/١، شواهد التوضيح ٤٣/١، شرح

الرضي ٢٣٢/١، جمع الهوامع ٢٥٨/٣، معاني الأخفش ٤٠٤/٢، الصبان ١٣٧/٢ - ١٣٨،

معاني الزجاج ٣٢٧/١، شرح التصريح ٣٥٠/١. وانظر كتابي «معجم القراءات».

«شربوا منه» في معنى: فلم يكونوا منه، بدليل ﴿فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي﴾^(١)، ويوضح لك ذلك^(٢) أنّ البدل في غير الموجب أَرْجَحُ من النصب. وقد أجمعت^(٣) السبعة^(٤) على النصب في ﴿إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ﴾ فدلّ^(٥) على أن الكلام موجب، ولكن فيه رائحة غير الإيجاب^(٦) كما في قوله^(٧):

.....^(٨) تَغْيِيرُ إِلَّا النَّوْئِي وَالْوَتْدُ

* * *

(١) من آية سورة البقرة المتقدمة، والدليل على رائحة النفي في المتقدم وجود النفي الصريح هنا في قوله: «فليس مني».

(٢) أي ما ذكره المصنّف في الآية.

(٣) «اجتمعت» كذا في م/٢ و٣، ومتن الدسوقي.

وفي م/١ و٤ والأمير وطبعة الشيخ محمد ومبارك «أجمعت».

(٤) تقدمت القراءتان وأن الكسائي من السبعة قرأ مع الجرمي على الرفع، «إلا قَوْمَ» بالرفع على البدل.

(٥) وهذه دلالة الظاهر من غير النظر إلى حقيقة تأويل المعنى فيها.

(٦) هي على الصريح رائحة النفي.

(٧) أي الأخطل.

(٨) أثبت مبارك والشيخ محمد لفظ «عاف» في عجز البيت، وحاشية الأمير، وهو غير مثبت في المخطوطات، ولا متن الدسوقي.

تفيه^(١)

ليس من أقسام «لولا»^(٢) الواقعة في نحو قوله^(٣):

أَلَا زَعَمْتَ أَسْمَاءُ أَنْ لَا أَحِبُّهَا فَقُلْتُ: بلى، لولا يُنازعني شُغلي

لأن هذه كلمتان بمنزلة قولك: «لو لم»^(٤): «لو لم»، والجوابُ محذوفٌ، أي: لو لم ينازعني شُغلي لَزُرْتُكَ، وقيل^(٥) بل هي^(٦) الامتناعية، والفعل بعدها على إضمار

(١) هذا التنبيه مُتَّزَعٌ من الجنى الداني/٦٠٧، وتأتي مقابلة النصوص فيما يأتي.

(٢) أي ليست الامتناعية ولا التحضيضية ولا التوبيخية...

(٣) قائله أبو ذؤيب الهذلي.

والشاهد فيه قوله: لولا ينازعني، فقد جاءت لولا غير مفهمة تحضيضاً فيؤول بلو لم.

انظر شرح البغدادي ١٢٧/٥، وشرح السيوطي/٦٧١، والخزانة ٤٩٨/٤، والجنى الداني/٦٠٧،

وهمع الهوامع ٤٣/٢، واللسان والتاج/لولا، وديوان الهذليين ١٣٤/١.

(٤) قال المرادي: «واعلم أنه قد بقي لـ «لولا» قسم آخر تكون فيه بمعنى «لو لم»، وهذه غير مركبة بل

كلٌّ من الكلمتين على ما كانت عليه قبل التركيب، كقول الشاعر...، فهذه قد يليها الفعل، وليست

للتحضيض والامتناعية لا يليها الفعل...» الجنى الداني/٦٠٧.

(٥) النص في الجنى الداني: «وتأول غيره [أي غير ابن الأنباري] هذا البيت ونحوه على إضمار «أن»

وتكون «لولا» هي التي تختص بالأسماء، ومحل «أن» وصلتها رفع بالابتداء» الجنى الداني/٦٠٨.

وأشار ابن مالك في التسهيل إلى هذين الوجهين في «لولا»، انظر ص/٢٤٤، ونقل المرادي نص ابن

مالك، انظر الجنى/٦٠٨.

(٦) في طبعة مبارك والشيخ محمد وحاشية الأمير «بل هي لولا الامتناعية»، و«لولا» غير مثبتة في

المخطوطات.

«أَنَّ»^(١)، على حَدِّ قولهم^(٢): «تَسْمَعُ بِالْمُعِيدِي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ».

* * *

(١) والتقدير: لولا أن ينازعني شغلي.

(٢) أول من قال هذا المثل المنذر بن ماء السماء، وقد قاله في شقة بن ضمرة، وكان يسمع به ويعجبه ما يبلغه عنه، فلما رآه لم يملأ عينه، فقال: تسمع... وصارت مثلاً يضرب لمن كان خبره خيراً من مرآه، وفي هذا المثل روايات.

لأن تَسْمَعُ، أن تسمع، تسمع بالمعدي لا أن تراه.

قال الميداني: «والمختار أن تسمع».

وأثبت المثل في مجمع الأمثال «تسمع...» كذا بالرفع.

والمُعِيدِي: تصغير: مَعْدِي نسبة إلى مَعَدَّ، وَخُفِّقَتِ الدال، وتسمع: على النصب على تقدير «أن».

انظر مجمع الأمثال ١٢٩/١ وما بعدها، وشرح المفصل ١٦/٣، ٦٢، والمستقصى ٣٧٠/١، والفاخر/٦٥.

٧٥ - لوما

لوما^(١): بمنزلة^(٢) «لولا»، تقول: لوما^(٣) زيد لأكرمك، وفي التنزيل: ﴿لَوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلَكَةِ﴾^(٤).

وزعم المالقي^(٥) أنها لم تأت إلا للتحضيض^(٦)، ويردده^(٧)

-
- (١) انظر الجنى الداني/٦٠٩ وقابل به نص المصنف هنا، وانظر البحر ٤٤٢/٥.
- (٢) أي في ربط امتناع الجواب بوجود الشرط، وفي العرض والتحضيض والتوبيخ.
- (٣) وهي هنا حرف امتناع لوجوب، وتختص بالأسماء، ويرتفع الاسم بعده وهو: «زيد» بالابتداء، كذا عند المرادي.
- (٤) تمة الآية: ﴿... إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ سورة الحجر ٧/١٥.
- وهي هنا حرف تحضيض؛ لأنه وليها فعل، وانظر البيان ٦٥/٢، والبحر ٤٤٢/٥.
- (٥) قال المالقي: «اعلم أنّ «لوما» لم تجئ في كلام العرب إلا لمعنى التحضيض، تقول: لوما يقوم زيد، كما تقول: لولا يقوم زيد...»، رصف المباني/٢٩٧.
- وذكر هذا المرادي نقلاً عنه، وذكر أنه لم يذكر المعنى الأول وهو الامتناع لوجوب، وقال: «وقد ذكره غيره. والله سبحانه أعلم» الجنى الداني/٦٠٩.
- (٦) إلى هنا ينتهي النص في م/١ فلم يذكر ما بعده.
- وأشار الشمني إلى ما بعده بقوله: «هذا موجود في كثير من النسخ»، انظر ٦٥/٢.
- (٧) أي يردّ قوله ما جاء في البيت؛ فهي فيه للربط.

قولُ الشاعر^(١):

لوما الإصاخة للوشاة لكان لي من بعد سُخْطِكَ في رِضاكَ رجاءُ

* * *

(١) جاء البيت تاماً في م/٢، وجاء صدره في م/٣ و ٤ و ٥، ومثله عند الشمني، ولم أهتمد إلى قائله، ولوما: امتناعية، وهذا يطل ما ذهب إليه المالقي من خصوصيتها بالتحضيض. ومعنى البيت: لولا قبولك كلام الأعداء فيّ وسماعك ما يقولون لكنت راجياً رضاك بعد سخطك. انظر البيت في شرح الشواهد للبغدادي ١٣١/٥. واستشهد أبو حيان وغيره من النحويين ببيت لابن مقبل، وهو قوله:

لو ما الحياء ولو ما الدين عبتكما بعض ما فيكما إذ عبتما عوري

انظر البحر ٤٤٢/٥ و ٤/١٠، وفي معاني الفراء ٨٤/٢ بيت آخر، وانظر القرطبي ٤/١٠، والكشاف ١٨٧/٢، والدر المصون ٢٨٩/٤، وفي المحرر ٢٨٣/٨: لولا الحياء ولو ما...

٧٦ - لم

لم^(١): حَرْفُ^(٢) جزم، لنفي المضارع، وَقَلْبِهِ^(٣) ماضياً، نحو: ﴿لَمْ يَكِلِدْ وَلَمْ يُؤَلِّدْ﴾^(٤) الآية. وقد يُرْفَعُ الفعل^(٥) بعدها،

- (١) أخذ المصنف نص المادة هنا من المرادي، انظر الجنى الداني/٢٦٦.
- قال: «حرف نفي له ثلاثة أقسام: الأول: أن يكون جازماً...، الثاني: أن يكون مُلغى...، الثالث: أن يكون ناصباً للفعل...».
- (٢) قوله: «حرف جزم» غير مثبت في م/٢ و ٥.
- (٣) قال المالقي: «... حرف يجزم الأفعال المضارعة على اختلاف أنواع الجزم، وينفيها، إلا أنها تخلص معنى الفعل المضارع إلى الماضي».
- رصف المباني/٢٨٠، وانظر شرح المفصل ٤١/٧، ومعاني الحروف للرماني/١٠٠.
- وظاهر مذهب سيبويه هو ما ذكره المصنف هنا، وهو مذهب المبرد وأكثر المتأخرين، وذهب قوم منهم الجزولي إلى أنها تدخل على ماضي اللفظ، فتصرف لفظه إلى المبهم دون معناه، ونسب إلى سيبويه، والأول هو الصحيح عند المرادي. انظر الجنى الداني/٢٦٧ - ٢٦٨.
- قال المبرد: «... لم: وهي نفي للفعل الماضي، ووقعها على المستقبل من أجل أنها عاملة، وعملها الجزم» المقتضب ٤٦/١.
- وقال سيبويه: «ولم: وهي نفي لقوله فَعَلَ» الكتاب ٣٠٥/٢.
- (٤) سورة الإخلاص ٣/١١٢.
- (٥) في طبعة مبارك والشيخ محمد: الفعل المضارع، وأثبت الشيخ محمد «المضارع» بين معقوفين. وهو مثبت في متن الأمير.
- وما أثبتوه غير مثبت في المخطوطات، وفي م/٤ أثبت لفظ «المضارع» فوق لفظ الفعل.
- وقوله: وقد يرفع الفعل، أي يكون «لم» ملغى لا عمل له.
- وصرح ابن مالك في أول شرح التسهيل بأن الرفع هنا لغة لبعض العرب، وذكر بعض النحويين أنه ضرورة، انظر الجنى الداني/٢٦٦.

كقوله^(١):

لولا فوارس من نغم وأسرّتهم يوم الصلّفاء لم يُؤفون بالجار

فقليل: ضرورة^(٢)، وقال ابن مالك: لغة^(٣).

وزعم اللّحياني أنّ بعض العرب^(٤) يَنْصِبُ بها، كقراءة بعضهم:

(١) لم أهتم إلى قائله.

وروي: لكن فوارس من جرم... ورُوي بدله: ذهل.

وجُزم: قبيلة، وكذا ذهل، ونُعم: اسم امرأة، قال البغدادي: «تحريف من ذهل» والرواية في المحتسب: من قيس.

وأسرّتهم: بالرفع عطفاً على «فوارس»، وبالجر عطفاً على «نغم».

والصلّفاء: مُصَغَّر الصلّفاء، وهي الأرض الصلبة، ويوم الصلّفاء من أيام العرب، وهو لهوازن على فزارة وعيس وأشجع، وقد صَغَّره الشاعر. ولم يوفون: الضمير للذين هجّاهم الشاعر، وبالجار: على تقدير: لم يوفون بذمة الجار.

والشاهد فيه أن «لم» غير عاملة؛ ولذا جاء «يوفون» مرفوعاً.

وذكر أبو حيان في شرح التسهيل أن ظاهر كلام ابن مالك جواز هذا، وقد حملت «لم» على «لا». وأنشد الناس البيت محمولاً على الضرورة، وهو عند ابن جني على تشبيه لم بلا.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ١٣١/٥، وشرح السيوطي ٦٧٤/٤، والخزانة ٦٢٦/٣، والعيني ٤/٤٤٦، وشرح الأشموني ٣١٥/٢، والصبان ٥/٤، وجمع الهوامع ٣١٣/٤، والمحتسب ٢/٣١٥، والصبان ٥/٤، وشرح المفصل ٨/٧، وانظر اللسان والتاج/ صلف، وسر الصناعة/ ٤٤٨، وشرح الكافية الشافية/ ١٥٧٤.

(٢) أي إثبات النون في «يوفون» ضرورة بعد «لم».

(٣) ولم أجد من سَمَّى أهل هذه اللغة.

(٤) انظر الجني الداني/ ٢٦٦، وجمع الهوامع ٣١٣/٤.

وقال ابن مالك: «وزعم بعض الناس أن النصب بلم لغة اغتراراً بقراءة بعض السلف...، وهذا عند العلماء محمول على أن الفعل مؤكد بالنون الخفيفة، ففتح لها ما قبلها، ثم حُدِفَت النون فبقيت الفتحة...».

شرح الكافية الشافية/ ١٥٧٥ - ١٥٧٦.

﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾^(١). وقوله^(٢):

فِي أَيِّ يَوْمَيِّ مِنَ الْمَوْتِ أَفْرَ
أَيُّومَ لَمْ يُقَدَّرْ أَمْ يَوْمَ قُدِرَ

(١) الآية: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ سورة الشرح ١/٩٤.

وهذه القراءة تُغزى لأبي جعفر المنصور.

وفي هذه القراءة للعلماء تخريجات:

١ - النصب بلم حملاً على «لن».

٢ - أنها لغة لبعض العرب، وذكر هذا اللحياني كما تقدّم.

٣ - أن الفعل كان مؤكّداً بالنون الخفيفة: ألم نشرحن، ثم حذفت النون وبقيت الفتحة.

٤ - ذهب الزمخشري إلى أن أبا جعفر قد يكون بين الحاء وأشبعها فظن من سمع هذا منه أنه قرأ بفتحها.

٥ - قد تكون الحاء فتحت تبعاً للام بعدها في «لك».

٦ - قد تكون الحاء مفتوحة تبعاً للراء قبلها.

قال الشوكاني: «وعلى كُلِّ قراءة هذا الرجل مع شدة جوره، ومزيد ظلمه، وكثرة جبروته، وقلة علمه، ليست بحقيقة بالاشتغال بها».

هذا وقد فَصَّلْتُ القول في تخريج هذه القراءة وذكر مراجعها في كتابي «معجم القراءات» فارجع إليها فيه إن شئت. ومن مراجعها:

البحر ٤٨٧/٨، والمحتسب ٣٦٦/٢، والكشاف ٣٤٦/٣، والقرطبي ١٠٩/٢٠، وتوضيح المقاصد ٢٣٨/٤، وضرائر الشعر ١١٢ - ١١٣، والعيني ٢١٨/٣، والجنى الداني ٢٦٦ - ٢٦٧، وشرح الأشموني ٢٢٩/٢، ٣١٧، والصبان ٢٠٧/٣، وشرح الكافية الشافية ١٥٧٥، وشرح التصريح ٢٤٧/٢، «حاشية الشيخ ياسين»، والمحرر ٤٩٥/١٥، وفتح القدير ٤٦١/٥، وروح المعاني ١٦٨/٣٠، والخزانة ٥٨٩/٤.

وذكرها المصنّف في موضعين آخرين: الأول في الباب الخامس «حذف نون التوكيد»، والثاني: في القاعدة الحادية عشرة «من ملح كلامهم تقارض اللفظين في الأحكام».

(٢) هذا الرجز للحارث بن المنذر الجرمي، وعزاه البحرني في حماسته إلى علي رضي الله عنه وليس بالصواب، وإنما هما للحارث، وقد تمثّل بهما علي رضي الله عنه يوم صفين.

وَحُرْجاً^(١) على أَنَّ الأصل «نَشْرَحَن»، و«يُقْدَرَن»، ثم حُذِفَتْ نونُ التوكيد الخفيفة، وبقيت الفتحة دليلاً عليها، وفي هذا شذوذان: توكيدُ المنفي^(٢) بلم، وحذفُ النون^(٣) لغير وَقْفٍ ولا ساكنين.

وقال أبو الفتح^(٤): «الأصل يُقْدَرُ، بالسكون، ثم لما تجاوزت الهمزة^(٥) المفتوحة والراء الساكنة، وقد أَجْرَتِ العربُ الساكنَ المجاورَ للمُحَرَّكَ مُجْرَى

= وفيه روايات: أَيَّ يَوْمَيَّ، وفي أَيَّ يَوْمَيَّ، ومن أَيَّ يَوْمَيَّ.

قال البغدادي: «زيادة في، ... ومن، وهي زيادة على وزن الشعر، وهي عادتهم يزيدون صدر البيت حرفاً أو حرفين أو ثلاثة أو أربعة، وفي أول العجز حرفاً أو حرفين فقط، وهو عندهم جائز واسمه الخزم.

وقوله: يوم: جاء بدون همزة استفهام، وقد أثبتت في رواية من زاد في أوله «في» وهي خارجة عن وزنه.

ويروى: يوم لا يُقْدَرُ: بالرفع، ولا شاهد فيه على هذه الرواية.

والشاهد على رواية النصب: لم يُقْدَرِ وهي لغة كما ذكر اللحياني، ينصبون بلم كما نصبوا بلن. وذكرْتُ من قبل التخريجات في «ألم نشرح» وهنا مثل ما تقدّم.

والحارث ينتهي نسبه إلى جرم قضاة، وقد شهد صفين مع معاوية ابن أبي سفيان.

انظر شرح البغدادي ١٣٢/٥، وشرح السيوطي/٦٧٤، والخصائص ٩٤/٣، والعيني ٤٤٧/٤، ٤٤٨، والأشْمُونِي ٣١٧/٢، والصبان ٦/٤، وسر الصناعة/٧٥، والنوادر/١٦٤، وشرح القصائد السبع لابن الأنباري/٣٤، والخزانة ٥٨٩/٤، وشرح الكافية الشافية/١٥٧٥.

(١) أي الآية والبيت.

(٢) ومنفيها لا يؤكّد، وإنما يؤكّد المنفي بـ «لا» للشبه بينها وبين «لا» الناهية.

(٣) الشذوذ الثاني أنه حذف النون، وليس الموضع موضع وقف، وهو مما يجوز فيه الحذف، ولم يلتق ساكنان، وهو مما يجوز فيه الحذف أيضاً.

(٤) النص في سر الصناعة/٧٥ - ٧٦، وقد غَيَّرَ المصنف وبَدَّلَ في نصّ ابن جني ولكنه لم يخرم ما أراد.

(٥) أي: لم يقدر أم، الهمزة من «أم» مجاورة للراء الساكنة بسبب الخزم.

المُحَرَّك، والمُحَرَّك^(١) مُجَرَى الساكن، إعطاءً للمجاورِ حُكْمَ مجاورِهِ - أبدلوا^(٢) الهمزة^(٣) المُحَرَّكَه أَلِفًا، كما تُبَدَّلُ الهمزةُ الساكنةُ بعدَ الفتحَةِ، يعني وَلَزِمَ حينئذٍ فَتْحُ ما^(٤) قبلها؛ إذ لا تقع الألفُ إلا بعدَ فتحة. قال: وعلى ذلك قولهم^(٥):
المرأة والكمأة، بالألف، وعليه^(٦) خَرَجَ أبو علي قول عبد يغوث^(٧):

[وتضحكُ مني شَيْخَةٌ عَنَشَمِيَّةٌ] كأن لم ترا قبلي أسيراً يمانياً

فقال^(٨): أصله: تَرَأَى^(٩)، بهمزة بعدها ألف،

(١) ليس هذا عند ابن جنى أي قوله: «والمحرك مجرى الساكن»، وكذا قوله: «إعطاءً للمجاور حكم مجاوره».

(٢) نص ابن جنى: «وذلك قولهم فيما حكاه سيبويه: المرأة والكمأة، يريدون المرأة والكمأة» وبقية النص إلى قوله: «وعلى ذلك» ليس عند ابن جنى بل هو من زيادات ابن هشام.

(٣) أي همزة «أم» فصارت «لم يُقَدَّرَ أم».

(٤) أي فتح ما قبل الألف لئلا يلتقي ساكنان: سكون الراء وسكون الألف، فصارت: لم يُقَدَّرَ أم.

(٥) ذكرت لك أن هذا لسيبويه، وهو مثبت عند ابن جنى، وانظر سيبويه ١٦٥/٢.

(٦) أي على هذا التوجيه.

(٧) هو عبد يغوث الحارثي.

وهو من قصيدة قالها عبد يغوث بعد أن أُسِرَ في يوم الكلاب للثاني، وهو ماء لتميم بين الكوفة والبصرة، وقد أسره فتى من بني عبد شمس أهوج، فقالت أُمّة: من هذا؟ فقال عبد يغوث: أنا سيّد القوم، فضحك، وقالت: قَبَّحَكَ اللهُ من سيد قوم حين أسرك هذا الأهوج. وإلى هذا أشار بهذا البيت وعبد يغوث سيّد بني الحارث بن كعب في الجاهلية، وكان فارساً شاعراً.

انظر شرح البغدادي ١٣٧/٥، وشرح السيوطي ٦٧٥، سر الصناعة/٧٦، والمحتسب ٦٩/١، وشرح المفصل ٩٧/٥، ١١١/٩، ١٠٧/١٠. الحجة ٢٣٩/٥، و٤٢٥/٦.

(٨) أي الفارسي. وانظر الحجة ٤٢٥/٦.

(٩) ما ذكره هنا ليس عند ابن جنى. قال: «قال: جاء به على أن تقديره كان محققاً: كأن لم تَرَأَ، ثم إن

الراء لما جاورت - وهي ساكنة - الهمزة المتحركة صارت الحركة كأنها في التقدير قبل الهمزة =

كما قال سراقه البارقي^(١):

أُرِي عَيْنِي مَا لَمْ تَرَاهُ [كِلَانَا عَالَمٌ بِالثَّرَاهَاتِ]^(٢)

ثم^(٣) حُذِفَتِ الْأَلْفُ^(٤) للجازم، ثم أُبْدِلَتِ الهمزة ألفاً لما ذكرنا.

= واللفظ بها: كأن لم تَرَأْ، ثم أُبْدِل الهمزة ألفاً لسكونها وانفتاح ما قبلها فصارت: تَرَأْ، فالألف على هذا التقدير بدل من الهمزة التي هي عين الفعل، واللام محذوفة للجزم على مذهب التحقيق، وقول من قال: رَأَى يَرَأَى قال سراقه...». كذا النص في سر الصناعة لا كما أورده المصنف. انظر ص/ ٧٦. غير أن ما أثبتته المصنف هنا جاء مثله في الحجة ٤٢٥/٦.

(١) قصة البيت أن سراقه أسره رجل من أصحاب المختار، وأتاه به، فقال له المختار: أَسْرَكَ هذا؟ قال سراقه: كَذَبَ، والله ما أسرنى إلا رجل عليه ثياب بيض على فرس أثْلَقَ، فقال المختار: أما إن الرأل قد عاين الملائكة، خَلُّوا سبيله، فلما أَقْلَت قال:

أَلَا أَبْلَغُ أَبَا إِسْحَاقَ أَنِّي رَأَيْتُ الْبُلُقَ دُهُمَا مُضْمَتَاتٍ
أُرِي عَيْنِي...

كفرتُ بوحيكُم وجعلتُ نذراً عَلَيَّ قتالُكم حتى المماتِ

والشاهد فيه مجيء «تَرَأَى» على الأصل من تحقيق الهمز.

ورواية الأخفش له: «ما لم تَرَاهُ» على التخفيف الشائع. كذا عند ابن جني.

وسراقه منسوب إلى بارق، وهي قبيلة باليمن، وهو من ظرفاء أهل الكوفة.

انظر شرح البغدادي ١٣٩/٥، وشرح السيوطي/٦٧٧، وسر الصناعة/٧٦، والمحتسب ١٢٨/١،

والخصائص ١٥٣/٣، والنوادر/٤٩٦، واللسان/رَأَى. والحجة ٤٢٥/٦.

(٢) إلى هنا ينتهي كلام ابن جني. وانظر كلام الفارسي في الحجة ٤٢٥/٦.

(٣) هذا من كلام المصنف، والنص قبل البيت عند ابن جني: «فالألف على هذا التقدير بدل من الهمزة

التي هي عين الفعل، واللام محذوفة للجزم على مذهب التحقيق...».

(٤) أي الألف من «يَرَأَى» فصار تَرَأْ، ثم تَرَأْ، ثم تَرَأْ، بعد إبدال الهمزة ألفاً.

وَأَقِيسُ^(١) من تخريجهما أن يقال في قوله^(٢):

.....

أَيَوْمَ لَمْ يُقَدَّرَ
.....

نُقلت حركة همزة «أم» إلى راء «يُقَدَّر»^(٣)، ثم أُبْدِلَتْ^(٤) الهمزة الساكنة^(٥) أَلْفًا،
ثم الألف^(٦) همزة متحركة لالتقاء^(٧) الساكنين، وكانت الحركة^(٨) فتحةً إتباعاً لفتحة

(١) أي من تخريج أبي علي وابن جني.
قال الدماميني: «تعبيره بأقيس يقتضي أن مذهب أبي الفتح وأبي علي جاريان على القياس، ولا شيء
في تخريجهما بقياس، بل ولا في تخريج المصنّف الذي ادّعى أنه أقيس سوى نقل الحركة إلى
الساكن قبلها، ويحتمل أن يقال إن حركة الحاء من «ألم نشرح» إتباع لحركة الراء التي قبلها، أو
لحركة اللام التي بعدها، وأن حركة الراء من «لم يقدر» إتباع لحركة الدال التي قبلها، أو الهمزة التي
بعدها».

حاشية الشمني ٦٦/٢.

وجعل الشمني معنى قوله: أقيس، أي: أَوَّلَى من تخريجهما، وبذلك لا يرد عليه اعتراض.
وقال الأمير: «قوله: وأقيس من تخريجهما، لعل المراد أقرب للقياس، وكلاهما خارج عنه» الحاشية
٢١٨/١.

(٢) تقدّم الحديث عنه وهو للحارث بن المنذر الجرمي.

(٣) في النسخ اضطراب فقد جاءت الرواية متفقة في م ١/ و ٤ و ٥، واختلف النص بالزيادة والتقديم
والتأخير في م ٢ و ٣.

والنص في م ٢ كما يلي: «... ثم أُبْدِلَتْ الهمزة الساكنة أَلْفًا كما في «ولا الضالين» فيمن همز،
وكذا القول في المراء والكماة، وقوله: كأن لم ترا، لكن لم يحرك الألف فيهن لعدم التقاء الساكنين،
ثم [أُبْدِلَتْ] الألف همزة متحركة لالتقاء الساكنين، وكانت الحركة فتحةً لإتباع الراء».

(٤) في طبعة مبارك «بُدِّلَتْ»، وليس كذلك في المخطوطات.

(٥) صارت صورتها: لم يُقَدَّرَ أم ثم صارت: لم يُقَدَّرَ ام.

(٦) أي أُبْدِلَتْ الألف همزة متحركة فصارت لم يُقَدَّرَ أم.

(٧) سكون الراء بسبب الجزم وسكون الألف المبدلة من الهمزة.

(٨) أي حركة الهمزة.

الراء، كما في ﴿الضَّالِّينَ﴾^(١) فيمن همز^(٢)، وكذلك القول في^(٣): المَرَاة والكَمَاة، وقوله^(٤):

... .. كَأَن لَّمْ تَرَ^(٥)

ولكن لم تُحَرِّك^(٦) الألفُ فيهن^(٧) لعدم التقاء الساكنين.

(١) سورة الفاتحة/٧.

والقراءة بالهمز عن أيوب السخيتاني، فقد أبدل الألف همزة فراراً من التقاء الساكنين في: ولا الضَّالِّين، سكون الألف واللام الأولى المدغمة.

قال ابن خالويه: «قيل لأيوب: لم همزت؟ فقال: إِنَّ المدة التي مددتموها أنتم لتحجزوا بين الساكنين هي هذه الهمزة التي همزت».

انظر البحر ٢٩/١، ومختصر ابن خالويه ١، والكشاف ٥٧/١ قال: «وهذه لغة من جدَّ في الهرب من التقاء الساكنين»، وحاشية الشهاب ١٤٥/١. وشرح المفصل ١٣٠/٩، وحاشية الصبان ١/٧٩، والقرطبي ٢٩/١، ٣٤٢/١٤، والممتع ٣٢٠/١، والخصائص ٢٨١/١، ١٤٨/٣. وانظر بقية المراجع في كتابي «معجم القراءات».

(٢) في طبعة مبارك «هَمْزَةٌ» وليس كذلك في المخطوطات.

(٣) أي أصلهما: المَرَاة، الكَمَاة، الهمزة محركة بالفتح، وما قبلها ساكن، فنقلت الفتحة إلى الساكن قبلها، فصارت المَرَاة، الكَمَاة، ثم أُبْدِلَت الهمزة الساكنة فيهما ألفاً، فصارا: المَرَاة، الكَمَاة.

(٤) ما ذكر من البيت في المخطوطات هو ما أثبتُّه، وذكر مبارك والشيخ محمد شطر البيت كاملاً، وقد تبع فيه مبارك الشيخ محمد، لأنه ليس في المخطوط الذي اعتمد عليه، كما أنه ليس تاماً في متن حاشية الأمير فمن أين جاءوا بالزيادة مما في أصل البيت؟. وتقدّم البيت والتعليق عليه قبل قليل.

(٥) وعلى ما خرَّجه المصنف أصله: لم تَرَأْ، وقد حذفت ألف «تَرَأْ» الأخيرة للجزم، ثم نقلت حركة الفتحة إلى الراء قبلها فصارت: لم تَرَأْ، ثم قلبت الهمزة الساكنة ألفاً فصارت: لم تَرَأْ.

(٦) أي لم تبدل هذه الألف همزة محركة.

(٧) في المَرَاة والكَمَاة ولم تَرَ.

وقد تُفَصِّلُ^(١) من مجزومها في الضرورة بالظرف كقوله^(٢) :

فذاك وَلَمْ - إذا نحنُ أَمْتَرَيْنَا - تكنُ في الناس يُدْرِكُكَ المِراءُ

وقوله^(٣) :

فأضحت مغانيها قِفاراً رُسُومُها كأن لم - سوى أَهْلِ من الوَحْشِ - تُؤْهَلِ

(١) أي «لم»، وفي الهمع ٣١٢/٤ «وفصلها عن الفعل بمعمول مجزومها وحذفه، أي مجزومه، كلاهما ضرورة...».

ونص ابن هشام في الخزانة ٦٢٦/٣.

وقال ابن عصفور: «وجميع ذلك لا يجوز الفصل بينه وبين الفعل في سعة الكلام» الضرائر/٢٠٣.

(٢) لم أهدت إلى قائله.

وماريتة: إذا طعنت في قوله تزييفاً للقول وتصغيراً للقاتل، وما راه: جادله، والمرء، مصدر ماراه:

جادله، والمرء، مصدر ماراه إذا جادله.

قال البغدادي: «والأصل: ولم تكن في الناس يدركك المرء إذا نحن امترينا. والامتراء: الشك،

والمرء الجدل».

والشاهد فيه فصل «لم» عن الفعل «تكن» بقوله: إذا نحن امترينا.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ١٤٢/٥، والخزانة ٦٢٦/٣، وشرح السيوطي ٦٧٨/ «وصورته: إذا

نحن أميرانا» وفي الحاشية (١) كذا في الأصل، وفي المغني: «أميرنا». كذا!! وأين هذا من

الصواب؟ وشرح الأشموني ٣١٥/٢، والصبان ٥/٤، وشرح الكافية الشافية/٥٧٧.

(٣) قائله ذي الرمة، ورواية الديوان: وأضحت مباديها قفاراً بلادها. المغاني: جمع مغنى، وهو المقام:

والمكان من: غني بالمكان، والقفار جمع قفر وهي المفازة لا ماء ولا نبات، وهي الدار الخالية من

أهلها، والرسم: الأثر، والتقدير في الشطر الثاني كأن لم تؤهل سوى أهل من الوحش.

والشاهد فيه الفصل بين «لم» و«تؤهل» بقوله: سوى أهل من الوحش، وسوى: عند سيبريه

والجمهور ظرف ملازم للنصب، وعند غيرهم مفعول به مقدم.

انظر شرح البغدادي ١٤٣/٥، وشرح السيوطي ٦٧٨/٣، والخزانة ٦٢٦/٣، وهمع الهوامع ٣١٢/٤،

والضرائر/٢٠٣، والخصائص ٤١٠/٢، والعيني ٤٤٥/٤، والأشموني ٣١٥/٢، والصبان ٥/٤،

وفي الديوان/٤٢٧، والمساعد لابن عقيل ١٣١/٣.

وقد يليها^(١) الأسمُ معمولاً لفعلٍ محذوفٍ يُفسَّرُ ما بعده كقوله^(٢):

ظُنِنْتُ فَقِيْرًا ذَا غِنًى ثُمَّ نِلْتُهُ فَلَمْ ذَا رَجَاءٍ أَلْقَهُ غَيْرَ وَاهِبٍ

* * *

(١) أي: يلي «لم».

(٢) قائله غير معروف.

وفقيراً: حال من التاء، والتاء هي المفعول الأول النائب عن الفاعل.

وذا غنى: هو المفعول الثاني، وضمير: «نلتُهُ»، عائد إلى الغنى.

وذا رجاء: مفعول لفعل محذوف مُفسَّر بما بعده وهو الفعل: ألقه.

وغير واهب: حال من فاعله.

وهذا كله عن الدماميني، وقال بعد هذا: «يعني أنه في حال فقره كان متعففاً فكنى عن ذلك بظنه ذا

غنى، وأنه حين صار غنياً يعطي كل راجٍ لقيه ما يرجوه».

والشاهد فيه في قوله: لم ذَا رَجَاءٍ أَلْقَهُ، فقد فَصَّلَ «ذا رجاء» بين «لم» والفعل المجزوم بها.

والتقدير: لم أَلْقَ ذَا رَجَاءٍ أَلْقَهُ.

انظر شرح البغدادى ١٤٤/٥، وشرح السهوى ٦٧٩، والخزانة ٦٢٧/٣، فقد نقل نص ابن هشام

في الفصل، ومما نقل هذا البيت.

٧٧ - لَمَّا

لَمَّا: على ثلاثة أوجه:

- أحدها: أنها^(١) تختص بالمضارع، فتجزمه، وتنفيه، وتقلبه^(٢) ماضياً كـ «لم»^(٣)، إلا أنها تفارقها في^(٤) خمسة أمور^(٥):
- أحدها: أنها^(٦) لا تقترن^(٧) بأداة^(٨) شرط^(٩)، لا يُقال: «إِنْ لَمَّا تَقُمْ»^(١٠)، وفي التنزيل: ﴿وَإِنْ لَّمْ تَفْعَلْ﴾^(١١)،

(١) في م/٤ «أن».

(٢) أي قلب زمانه إلى الماضي.

(٣) وعلى هذا فهي توافق لم في أربعة أمور.

(٤) نقل النص عن المصنّف السيوطي في الأشباه والنظائر تحت عنوان «ذَكَرُ ما اِفْتَرَقَتْ فِيهِ لَمَّا وَلَمَّا» وتصوّف في هذا النص المنقول.

انظر الأشباه والنظائر ٥٠٦/٢ وما بعدها، وانظر الجنى الداني ٢٦٨/ وما بعدها.

(٥) في م/١ «من خمسة أمور».

(٦) انظر الجنى الداني ٢٦٩/٢، والبحر المحيط ١٣٤/٢، وشرح الأشموني ٣١٤/٢.

(٧) أي: «لما».

(٨) في م/٥ «لا تقرن».

(٩) في م/٤ «الشرط».

انظر البحر ١٣٤/٢، والرضي ٢٥١/٢.

(١٠) في م/٢ و٤ وه «يقم». بالياء من تحت.

(١١) الآية: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ

مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾ سورة المائدة ٦٧/٥.

وفي هذه الآية والتي تليها شاهدان على دخول أداة الشرط على «لم».

﴿وَأِنْ لَّمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ﴾^{(١)(٢)}.

- الثاني: أن منفيها^(٣) مُسْتَمِرُّ النفي^(٤) إلى الحال كقوله^(٥):

فَإِنْ كُنْتَ مَأْكُولًا فَكُنْ خَيْرَ أَكَلٍ وَإِلَّا فَأَذْرِكُنِي وَلَمَّا أُمِرْتُ

(١) الآية: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهُ وَاحِدٌ وَإِنْ لَّمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ سورة المائدة ٧٣/٥.

(٢) ﴿عَمَّا يَقُولُونَ﴾ مثبت في م/١ و٢، وغير مثبت في بقية المخطوطات.

(٣) أي منفي «لما».

(٤) قال الرضي: «واختص لما أيضاً بامتداد نفيها من حين الانتفاء إلى حال التكلم، نحو: ندم ولما ينفعه الندم، فعدم النفع متصل بحال التكلم، وهذا هو المراد بقوله: الاستغراق، ومنع الأندلسي من معنى الاستغراق فيه وقال: هي مثل «لم» في احتمال الاستغراق وعدمه، والظاهر فيها الاستغراق كما ذهب إليه النحاة، وأما لم فيجوز انقطاع نفيها دون الحال نحو: لم يضرب زيداً أمس لكنه ضرب اليوم» شرح الرضي ٢/٢٥١، وانظر البحر ٢/١٣٤، والجنى الداني/٢٦٩، والأشباه والنظائر ٢/٥٠٧، وانظر كلام الأندلسي في همع الهوامع ٤/٣١٤.

واضطرب كلام ابن مالك في المسألة، فقد ذهب في التسهيل إلى أن منفي لما مستمر إلى حال التكلم، وقال في شرح الكافية: «لا يشترط كون المنفي بلما قريباً من الحال». انظر التسهيل/٢٣٥، وشرح الكافية الشافية/١٥٧٤.

(٥) البيت من قصيدة للمزق العبدى، وقد مدح بهذه القصيدة عمرو بن النعمان بن المنذر الأكبر، وكان قد همَّ أن يغزو عبد قيس، فلما سمع القصيدة رجع عن ذلك.

قال أبو حيان: نفى التمزق عنه إلى زمان إخباره لا يريد انتفاء التمزق فيما مضى، ثم مُزَّق. وعلى هذا فإن منفي «لما» يستمر النفي فيه إلى حال التكلم، وهو موضع الشاهد في البيت: ولما أُمِرْتُ.

ويروي: آكلي، وعند المالقي: فإن أكل مأكولاً.

والمزق: اسمه شأس بن نهار، وقد سُمِّيَ المزق بهذا البيت، وهو شاعر جاهلي.

انظر شرح الشواهد للبغدادى ٥/١٤٥، وشرح السيوطي/٦٨٠، والعيني ٤/٥٩٠، وأمالى الشجري ١/١٣٥، والأشموني ٢/٣١٤، والصبان ٤/٤، والأشباه والنظائر ٢/٥٠٧، والأصمعيات/١٦٦، ووصف المباني/٢٨١، واللسان/مزق.

وَمَنْفِي^(١) «لم» يحتملُ الاتِّصالَ^(٢) نحو: ﴿وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾^(٣) والانقطاعَ^(٤) مثل: ﴿لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا﴾^(٥)؛ ولهذا^(٦) جاز «لم يكن» ثمَّ كان»، ولم يَجُزْ «لَمَّا يَكُنْ ثُمَّ كان»، بل يُقال: «لَمَّا يَكُنْ وقد يكون». ومثَّل^(٧) ابن مالك للنفي المنقَطِعِ،

(١) النص لابن مالك في شرح الكافية الشافية/١٥٧٢ - ١٥٧٣.

قال: «إلا أن مجزوم لم مطلق الانتفاء، فإذا قلت: لم يكن جاز أن تريد انتفاءً غير محدود كقوله تعالى: ﴿لَمْ يَكِدْ وَلَمْ يُولَدْ * وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ وانتفاءً محدوداً متصلاً بالحال كقوله تعالى: ﴿وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾.

(٢) أي اتصال نفيه بالحال.

(٣) الآية: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاسْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا وَلَمْ أَكُنْ...﴾ سورة مريم ٤/١٩.

وفي م/٤ «ألك» في موضع «أكن».

(٤) وهذا لابن مالك أيضاً، انظر شرح الكافية الشافية/١٥٧٣.

قال: «وانتفاءً مطلقاً كقوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَّذْكُورًا﴾. وقوله الانقطاع، أي انقطاع نفيه قبل الحال.

(٥) أول الآية: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ...﴾ سورة الإنسان ١/٧٦.

وقوله: لم يكن... إلخ أي لم يكن شيئاً في الماضي، ثم انقطع ذلك النفي فيما مضى، ثم كان بعد ذلك شيئاً يُذكر.

(٦) وهذا لابن مالك أيضاً قال: «ولجواز انقطاع مدلول «لم» يحسن أن يقال: «لم يكن ثم كان...»، وأما لَمَّا فمدلولها انتفاء محدود متصل بزمان النطق بها؛ فلذلك امتنع أن يقال: لَمَّا يَكُنْ ثم كان، وَلَمَّا يُقَضَّرُ ثم لا يكون».

شرح الكافية الشافية/١٥٧٣ - ١٥٧٤.

(٧) قول المصنف هنا «ومثل ابن مالك... إلخ» يوهم أن هذا التمثيل وحده له، وقد رأيت أن نص المصنف كُله منقول مما ذكره ابن مالك.

بقوله^(١):

وَكُنْتَ إِذْ كُنْتَ إِلَهِي وَخَدَّكَ

لَمْ يَكْ شَيْءٌ يَا إِلَهِي قَبْلَكَ

وَتَبِعَهُ ابْنُهُ^(٢) فِيمَا كَتَبَ عَلَى التَّسْهِيلِ، وَذَلِكَ وَهُمْ فَاحِشٌ.

وَلَا مَتَدَادَ النَّفْيِ^(٣) بَعْدَ «لَمَّا» لَمْ يَجْزُ اقْتِرَانُهَا بِحَرْفِ^(٤) التَّعْقِيبِ، بِخِلَافِ

(١) هذا الرجز لعبدالله بن الأعلى القرشي.

والشاهد فيه في قوله «لم يك» فقد ذهب ابن مالك إلى أن «لم» فيه للنفي المنقطع.

وتعقبه أبو حيان في شرح التسهيل.

وفي م/٥ «إذا، وإلهاً»، وقد أشار إلى الرواية الثانية الدسوقي.

وذكر الشمني أن عبدالله كان بدعياً متهماً في أموره.

وانظر شرح البغدادي ١٥٠/٥، وشرح السيوطي ٦٨١، والكتاب ٣١٦/١: «وقد استشهد به سيبويه

به في باب إضافة المنادى إلى الياء».

وانظر شرح الكافية الشافية ١٥٧٣، وشرح المفصل ١١/٢، والعيني ٣٩٧/٣، وشرح التصريح ٢/

٣٦، وأوضح المسالك ١٨٤/٢.

(٢) ذكر البغدادي أن رَدَّ المصنّف هنا على ابن مالك مأخوذ من شرح التسهيل لأبي حيان، قال أبو

حيان: «ومثّل المصنّف في شرح الكافية للانتفاء المنقطع بالآية الكريمة وهي ﴿هَلْ أَتَى عَلَى

الْإِنْسَانِ﴾، وهو تمثيل صحيح، وبقول الراجز، وكنت إذ كنت إلهي... إلى آخره، وهو تمثيل

وهم فيه؛ إذ ليس من الانتفاء المنقطع؛ لأنه لا يمكن أن يريد: لم يكن شيء يا إلهي قبلك، ثم

كان شيء قبلك، وإنما كان يكون من هذا النوع لو كان لم يك شيء يا إلهي معك لَحَسَنَ ثم كان

معك، وكذلك مثّل بالرجز ابنه متبعاً إياه، فوهما في ذلك إذ لم يُعْنِ الفكرة في ذلك» انظر شرح

الشواهد للبغدادي ١٥٠/٥، ودافع السراج البلقيني عن ابن مالك بأن ما قاله صواب؛ لأن القبليّة

مُحَالَّةٌ في حق الله عز وجل، فتعينت المعية، فالمعنى: لم يك شيء معك قبل خلق العالم ثم وجد

العالم. انظر الشمني ٦٧/٢، وشرح البغدادي ١٥٠/٥.

(٣) أي امتداد نفي الفعل بعد «لما».

(٤) وهو الفاء العاطفة.

«لم»^(١)، تقول: «قُمْتُ فلم تَقُمْ»؛ لأن معناه وما قمت عقيب قيامي، ولا يجوز «قُمْتُ فلما تَقُمْ»؛ لأن معناه، وما قمت إلى الآن^(٢).

- و^(٣) الثالث: أن منفي «لَمَّا» لا يكون^(٤) إلا قريباً من الحال، ولا يُشترط ذلك في منفي «لم»، تقول^(٥): «لم يكن زيد في العام الماضي مقيماً»، ولا يجوز^(٦) «لَمَّا يَكُنْ».

وقال ابن مالك^(٧): «لا أشرط^(٨) كَوْن منفي «لَمَّا» قريباً من الحال مثل^(٩)»:

- (١) فإنه يجوز أن تأتي الفاء المفيدة للتعقيب بعدها كما مثَّل.
 - (٢) قال الدماميني: «لم يظهر لي كون امتناع: قمت فلما تَقُمْ، مرتباً على ابتداء النفي بعد «لما»؛ إذ لا مانع أن يكون قيام المخاطب منفياً بعقيب قيام المتكلم، واستمر نفيه إلى حالة التكلم» حاشية الشمني ٦٧/٢.
 - وقال الأمير: «الحق كما قاله الدماميني، إن هذا لا يترتب على ما قال؛ فإن التعقيب بحسب المبدأ لا ينافي الامتداد بعد، فتدبر» الحاشية ٢١٩/٢.
 - (٣) كذا في المخطوط «والثالث»، وفي المطبوع بدون الواو «الثالث».
 - (٤) أي لا يكون ابتداء النفي بعد «لما» إلا قريباً من الحال، وآخر هذا النفي مُتَّصِلٌ بالحال، وقد ذكر هذا المصنف في «الثاني بقوله: أن منفيها مستمر النفي إلى الحال».
 - (٥) وفي هذا المثال الذي ذكره إشارة بقوله «في العام الماضي» إلى البعد في منفي «لم» وعدم قرب من الحال. وانظر النص في الهمع ٣١٤/٤.
 - (٦) أي ولا يجوز أن تقول: «لما يكن زيد في العام الماضي مقيماً» للتنافر بين دلالة «لما» على القرب من الحال، ودلالة العام الماضي على البعد.
 - (٧) النص في شرح الكافية الشافية/١٥٧٤.
 - (٨) كذا ورد في م/٣ و٥، وشرح الكافية الشافية، وفي م/١ و٢ و٤ «يشترط» وغيَّر المصنّف بعض الألفاظ في نص ابن مالك.
 - (٩) والنص في المقرَّب ٢٧١/١ «تقول: عصي آدم ربه ولم يندم ثم ندم بعد، وعصى إبليس ربه ولما يندم».
- وغيَّر المصنّف بعض الألفاظ في نص ابن مالك.

عصى إبليس ربه ولَمَّا يَنْدَم، بل ذلك^(١) غالب لا لازم.

- و^(٢) الرابع: أَنَّ مِنْفِي «لَمَّا» متوقع^(٣) ثبوته، بخلاف مِنْفِي «لَم»، ألا ترى أَنَّ معنى: ﴿بَلْ لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابٍ﴾^(٤) أنهم لم يذوقوه إلى الآن، وَأَنَّ ذَوْقَهُمْ لَهُ مُتَوَقَّعٌ؟ قال الزمخشري في: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾^(٥): «ما^(٦) في «لَمَّا» من معنى التوقع دالٌّ على أَنَّ هؤلاء قد آمنوا^(٧) فيما بعد» انتهى. ولهذا^(٨) أجازوا «لَم» يُقْضَى ما لا يكون» ومنعوه في «لَمَّا».

(١) قال ابن مالك: «بل الغالب كونه قريباً من الحال» وانظر المقرب ٢٧١/١، والذي أراد ابن مالك من المثال أَنَّ إبليس عصى ربه منذ أمد بعيد، وانتفى ندمه منذ عصيانه، وهو ليس قريباً من الحال، ولذلك لم يشترط في «لما» هذا المعنى.

(٢) وفي المطبوع «الرابع» بدون واو، وهو مثبت في المخطوطات، والرابع هو مما افرقت فيه لم ولما.

(٣) أي في الغالب، ولكن لا يكون ذلك دائماً، ومما لا يتوقع ثبوته مثال ابن مالك المتقدم: عصى إبليس ربه ولَمَّا يَنْدَم، فإنه ما ندم من قبل، ولا يُتَوَقَّعُ منه الندم فيما بعد. ولهذا جعله الرضي غالباً لا لازماً فقال: «فهو يستعمل في الأغلب في نفي الأمر المتوقع... وقد يستعمل في غير المتوقع أيضاً نحو: ندم ولَمَّا ينفعه الندم» انظر شرح الرضي ٢٥٠/٢، وحاشية الأمير ٢١٩/١.

(٤) الآية: ﴿أَنْزَلَ عَلَيْهِ الذِّكْرَ مِنْ بَيْنِنَا بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِنْ ذِكْرِي بَلْ لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابٍ﴾ سورة ص ٨/٣٨.

(٥) الآية: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ وَإِنْ تُطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَا يَلِتْكُمْ مِنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئاً إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ سورة الحجرات ١٤/٤٩.

(٦) انظر الكشف ١٥٧/٣، وحاشية الشهاب ٢٩٩/٧، والبحر ١١٧/٨.

(٧) وتعقب أبو حيان الزمخشري على ما ذهب إليه من أنهم آمنوا فقال: «ولا أدري من أي وجه يكون ما نُفِي بلما يقع بَعْدُ، ولما إنما تنفي ما كان متصلاً بزمان الإخبار ولا تدل على ما ذكر، وهو جواب لـ «قد فعل» وهب أن «قد» تدل على توقع الفعل، فإذا نُفِي ما دَلَّ على التوقع فكيف يتوهم أنه يقع بعد؟» البحر ١٧٨/٨، وانظر حاشية الأمير ٢١٩/١.

(٨) أي لكون مِنْفِي «لما» يُتَوَقَّعُ ثبوته أجازوا...

(٩) أي لم يحصل ما لا يكون مثل اجتماع الضدين، أي لم يجتمع الضدان، ولا تقول: لما يُقْضَى ما لا =

وهذا الفرق^(١) بالنسبة إلى المستقبل، فأما بالنسبة إلى الماضي، فهما سيان في نفي المتوقع وغيره، مثال المتوقع^(٢) أن تقول^(٣): ما لي قمت فلم تقم، أو و^(٤) لَمَّا تقم، ومثال غير المتوقع أن تقول: ابتداء^(٥): لم تقم أو لَمَّا تقم. الخامس^(٦): أن منفي «لَمَّا» جائز الحذف لدليل، كقوله^(٧):

فَجِئْتُ قَبْرَهُمْ بَدَأَ وَلَمَّا فَنَادَيْتُ الْقُبُورَ فَلَمْ يُجِبْنَهُ

= يكون؛ لأنه يفيد أنه قد يجتمعان معاً في المستقبل، مع أنه لا يحدث أصلاً. وانظر حاشية الدسوقي ٢٨٤/١.

(١) وهو الوجه الرابع مما اختلف فيه، وهو توقع وقوع ما بعد «لما»، بخلاف منفي «لم» إنما يكون بالنسبة لما يحصل في المستقبل لا الماضي.

(٢) أي: مثال نفي المتوقع في الماضي بلم ولما وأنها سيان.

(٣) قوله فلم تقم: نفت ما كان متوقفاً في الماضي، لأنه عند قيامه كان يتوقع من مخاطبه القيام مثله فلم يفعل؛ ولذا جاء المصنف بصيغة التعجب وهو قوله: ما لي قمت...، لما حصل ما لم يكن متوقفاً منه.

(٤) أو تقول: ما لي قمت ولما تقم، فقد دلّ الجزء الأول في الجملة على حصول القيام في الماضي، وكان يتوقع قيام مخاطبه أيضاً، فلما لم يقع ذلك قال: ولما تقم، فقد نفت «لما» ما كان متوقفاً من قيام الآخر في الماضي مثل «لم».

(٥) أي من غير أن يكون النفي مرتبطاً بأمر آخر غير ما جاء بعده، وهذا معنى قوله: ابتداءً، فقد نفت لم ولما القيام فيما مضى.

(٦) مما اختلف فيه لم ولما. ونص ابن هشام مثبت في الخزائن ٢٤٠/٤، وانظر مع الهوامع ٣١٤/٤، والجنى الداني ٢٦٨.

وقد ذكر المرادي حذف الفعل من بعد «لما» اختياريًا، وأنه لا يجوز حذفه بعد «لم» إلا ضرورة. نسب هذا الشعر ابن السكيت إلى رجل من بني أسد، ولم يذكر اسمه.

(٧) ونسب إلى ذي الرمة، وليس في ديوانه، وروايته في اللسان «فلم تُجِبْنَهُ» وروايته في م/٤ «وجئت»، والبدء: السيد، سُمِّيَ به لأنه يُبْدَأُ به في العَدِّ. يقول: ما كنت سيداً حين قُتِلُوا، بل صرت سيداً بعدهم.

أي: وَلَمَّا أَكُنْ بَدْءَ أَقْبَلْ ذَلِكَ، أي: سَيِّدًا، وَلَا يَجُوزُ^(١) «وَصَلْتُ إِلَى بَغْدَادَ وَلَمْ تَرِيدُ: وَلَمْ أَدْخُلْهَا».

فَأَمَّا قَوْلُهُ^(٢):

احْفَظْ وَدِيعَتَكَ الَّتِي اسْتَوْدَعْتَهَا يَوْمَ الْأَعَاذِبِ إِنْ وَصَلْتَ وَإِنْ لَمْ فَضْرُورَةٌ.

= والشاهد فيه في قوله: وَلَمَّا، فمجزؤها محذوف، والتقدير: وَلَمَّا أَكُنْ بَدْءًا.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ١٥١/٥، وما تقدّم في ٧٢/٣، ٧٥، وشرح السيوطي/٦٨١، وجمع الهوامع ٣١٤/٤، والأشُموني ٣١٥/٢، والصبان ٥/٤، وانظر الخزانة ٢٣٨/٤، والأشباه والنظائر ٥٠٨/٢، واللسان/لم، وشرح الكافية الشافية/١٥٧٧.

(١) أي لا يجوز ذكر «لم» وحذف مدخولها إلا في الضرورة، ولا ضرورة هنا، وقد ذكرت نص المرادي في هذا من قبل وهو أن الحذف بعد لما على السعة والاختيار، وبعد لم على الضرورة.

(٢) البيت لإبراهيم بن هرمة.

وجاء في م/١ و ٣ وه «الأعارب» وفي م/٤ الأعازب

وذكر البغدادي أنه لم يقف على هذا اليوم في كتب أيام العرب.

وجاءت الرواية في الخزانة «الأعارب» وفي شرح الشواهد: الأعازب ومثله عند المرادي. وفي الأشباه والنظائر: الأعارب بالراء المهملة.

وقال العيني: «ويوم الأعازب يوم معهود بينهم».

والشاهد فيه حذف الفعل من بعد «لم» في عجز البيت للضرورة.

والتقدير: وإن لم تَصِلْ.

وابن هرمة هو إبراهيم بن علي بن سلمة بن عامر بن هرمة، وهو من مخضرمي الدولتين مدح الوليد ابن يزيد، ثم أبا جعفر المنصور، وكان منقطعاً إلى الطالبيين، وكان مولده سنة ٧٠هـ، ووفاته بعد الخمسين ومئة تقريباً في خلافة الرشيد.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ١٥٢/٥، وشرح السيوطي/٦٨٢، والخزانة ٦٥٢٨/٣، والعيني ٤/٤٤٣، وجمع الهوامع ٣١٣/٤، وشرح التصريح ٢٤٧/٢، والجنى الداني/٢٦٨، والديوان/١٩١، والأشُموني ٣١٦/٢، والصبان ٦/٤.

وعِلَّةُ^(١) هذه الأحكام كُلُّهَا أَنَّ «لم» لنفي «فَعَلَ»، و«لَمَّا» لنفي «قد فَعَلَ».

الثاني من أوجه لَمَّا^(٢):

أن تختص بالماضي^(٣)؛ فتقتضي جملتين وُجِدَت ثانيتهما عند وجود أولاهما نحو: «لَمَّا جاءني أكرمته»، ويقال فيها: حرفُ وجودٍ لوجود، وبعضهم يقول: حرفُ وجوبٍ لوجوب.

وزعم ابن السَّراج، وتبعه الفارسي، وتبعهما ابن جني، وتبعهم جماعة، أنها ظرفٌ بمعنى حين^(٤).

(١) أي عِلَّةُ هذا الاختلاف بين لم ولما من الأوجه الخمسة التي ذكرها.

قال الشمني: «وبيان هذه العلة في الأول أن فَعَلَ يكون شرطاً فكذلك نفيه وهو لم يفعل، وقد فعل لا تكون شرطاً فكذلك نفيه وهو لما يفعل، وفي الثاني والثالث أن «قد فعل» إخبار عن الماضي المتصل القريب من الحال فنفيه كذلك، وفَعَلَ ليس كذلك فلا يكون نفيه كذلك، والرابع أن قد فَعَلَ يفيد التوقع فنفيه كذلك، وفَعَلَ لا يفيد فنفيه كذلك، وفي الخامس أنه قد يجوز حذف مدخولها فكذلك مدخول لما» الحاشية ٦٧/٢.

(٢) هذا هو الوجه الثالث عند المرادي، وسماها «لما التعليقية».

وانظر الجني الداني/٥٩٤، وورصف المباني/٢٨٣.

(٣) ذكر المرادي أنه لا يليها إلا فعل ماضٍ مثبت أو منفي بلم، وجوابها فعل ماضٍ نحو: لما قام زيد قام عمرو، أو منفي بما، أو مضارع منفي، أو جملة اسمية.

(٤) ذكر هذا المرادي، وذكر أن مذهب سيويه فيها أنها حرف، ورَجَّحه، وهو مذهب ابن خروف، وجمع ابن مالك في التسهيل بين المذهبين، فذكر أنه إذا ولي «لما» فعل ماضٍ لفظاً ومعنى فلما ظرف بمعنى «إذا»، وفيه معنى الشرط، أو حرف يقتضي فيما مضى وجوباً لوجوب.

انظر التسهيل/٢٤١، والجني الداني/٥٩٤، وورصف المباني/٢٨٤، والخصائص ٢/٢٥٣، ٣/٢٢٢، والكتاب ٢/٣١٢، والبحر ٣/٢٩٧، والرضي ٢/١٢٧، والأصول لأبن السَّراج ٢/١٥٧، والأزهية/٢٠٨، وهمع الهوامع ٣/٢١٩.

وقال ابنُ مالك^(١): بمعنى «إذ»، وهو حَسَنٌ^(٢)؛ لأنها مختصة بالماضي، وبالإضافة^(٣) إلى الجملة.

ورَدَّ ابنُ خروف على مُدَّعي الأسمية^(٤) بجواز أن يُقال^(٥): «لَمَّا أكرمتني أمسٍ أكرمتك اليوم»؛ لأنها إذا قُدِّرَتْ^(٦) ظرفاً كان عاملها الجواب، والواقع في اليوم لا يكون في أمس^(٧).

والجواب أن هذا^(٨) مثل: ﴿إِنْ كُنْتُ قُلْتُمْ فَقَدْ عَلِمْتُمْ﴾^(٩)، والشرط لا يكون إلا

(١) التسهيل/٢٤١، وانظر همع الهوامع ٢١٩/٣.

(٢) وجه الحُسن فيما ذهب إليه ابن مالك أن «إذ» ظرف للماضي ومختصة به، و«لما» في هذا المعنى من معانيها كذلك أنها مختصة بالماضي.

(٣) أي لأن لما تأتي بعدها جملة، وإذا تكون مضافة إلى جملة، فحصل الاتفاق بين لما وإذا على تقدير ابن مالك من وجهين.

(٤) قال المالقي: «ومما يضعف مذهب أبي علي الفارسي أنها لو كانت اسماً بمعنى حين لكان الفعل الواقع جواباً لها غير جزاء، وكان عاملاً فيها، ولزم من ذلك أن يكون الفعل واقعاً فيها، وأنت تقول: «لما قمت أمسٍ أحسنتُ إليك اليوم» فدلَّ على أنها ليست بمعنى «حين» فأعلمه». رصف المباني/٢٨٤، وانظر الجنى الداني/٥٩٥.

(٥) وهي هنا حرف تعليق؛ ولذا صحت الجملة على هذا التقدير.

وقوله «أن يقال» غير مثبت في م/٣ و٤.

(٦) أي إذا قُدِّرَتْ «لما» في الجملة ظرفاً بمعنى «حين» كان العامل فيها «أكرمتك» ويصبح المعنى: أكرمتك اليوم حين أكرمتني أمسٍ، وهذا لا يصح كما ذكر؛ لأن ما وقع اليوم لا يكون في أمس. وانظر الجنى الداني/٥٩٥.

(٧) في م/٣ و٤ «أمس».

(٨) أي المثال الذي ذكره ابن خروف مثل الآية في وقوع الشرط ماضياً.

(٩) ﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يٰعِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ ءَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّي إِلَهَيْنِ مِن دُونِ اللَّهِ قَالَ سُبْحٰنَكَ مَا يَكُونُ لِيْ أَن أَقُولَ مَا لَيْسَ لِيْ بِحَقِّ ءِ إِن كُنْتُ قُلْتُمْ فَقَدْ عَلِمْتُمْ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنْتَ عَلٰمُ الْغُيُوبِ﴾ سورة المائدة ١١٦/٥.

مستقبلاً، ولكن المعنى ^(١) إِنْ ثَبَّتَ ^(٢) أَنِّي قَلْتُهُ، وكذا هنا ^(٣)، المعنى ^(٤): لَمَّا ثَبَّتَ الْيَوْمَ إِكْرَامُكَ لِي أَمْسٍ أَكْرَمْتُكَ.

ويكون جوابها فعلاً ماضياً اتفاقاً ^(٥)، وجملة اسمية مقرونة بـ «إذا» الفجائية، أو بالفاء ^(٦) عند ابن مالك، وفعلاً مضارعاً ^(٧) عند ابن عصفور.

دليل الأول: ﴿فَلَمَّا نَجَّكُمُ إِلَى الْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ﴾ ^(٨).

والثاني: ﴿فَلَمَّا نَجَّهَهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾ ^(٩).

(١) أي في الآية.

(٢) في م/١ و ٢ «يثبت».

(٣) أي في المثال الذي ذكره أولاً: لما أكرمتني أمس...

(٤) قال الأمير: «فاليوم بدل من «لما»، أو أنّ زمن الثبوت جزء من اليوم، فلم يلزم عمل الفعل في زمنين مختلفين، بل هو مثل: أكرمت وقت الظهر من الجمعة. فتدبر» الحاشية ٢١٩/١.

(٥) ماضٍ مثبت أو منفي. وهذا متفق عليه، وكذا الذي يليه، وهو الجملة الاسمية، فهو محل اتفاق.

(٦) قال ابن مالك: «وجوابها فعل ماضٍ لفظاً ومعنى، أو جملة اسمية مع إذا المفاجأة أو الفاء، وربما كان ماضياً مقروناً بالفاء، وقد يكون مضارعاً» انظر التسهيل/٢٤١، والهمع ٢٢٠/٣.

وقوله أو بالفاء أي: جملة اسمية مقرونة بالفاء.

(٧) وانظر الهمع ٢٢٠/٣ «وجوّز ابن عصفور كونه مضارعاً...».

(٨) وهو مجيء الجواب فعلاً ماضياً ما جاء في الآية.

والآية: ﴿وَإِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فِي الْبَحْرِ ضَلَّ مَنْ تَدْعُونَ إِلَّا إِلَهُهُ فَلَمَّا نَجَّكُمُ إِلَى الْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ وَكَانَ الْإِنْسَانُ كَفُورًا﴾ سورة الإسراء ٦٧/١٧.

(٩) وهو مجيء الجواب جملة اسمية مقرونة بإذا الآية...

الآية: ﴿فَإِذَا رَكَّعُوا فِي الْفَلَاحِ دَعَوْا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ فَلَمَّا نَجَّهَهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾ سورة العنكبوت ٦٥/٢٩.

والثالث: ﴿فَلَمَّا نَجَّيْنَاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُّقْتَصِدٌ﴾^(١).

والرابع: ﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِرْهَامِ الرُّوحِ وَجَاءَتْهُ الْبُشْرَىٰ يُجَادِلُنَا فِي قَوْمِ لُوطٍ﴾^(٢)^(٣). وهو مؤول^(٤) بـ «جادلنا».

وقيل في آية الفاء^(٥): إِنَّ الْجَوَابَ^(٦) محذوف، أي: انقسموا^(٧) قسمين، فمنهم مُّقْتَصِدٌ^(٨). وفي آية المضارع^(٩) إِنَّ^(١٠) الجواب «جاءته البشري» على زيادة الواو،

(١) وهو مجيء الجواب مقروناً بالفاء الآتية...

الآية: ﴿وَإِذَا غَشِيَهُمْ مَوَجٌّ كَالظُّلُلِ دَعَوْا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الَّذِينَ فَلَمَّا نَجَّيْنَاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُّقْتَصِدٌ وَمَا يَجْحَدُ بِآيَاتِنَا إِلَّا كُلُّ خَتَّارٍ كَفُورٍ﴾ سورة لقمان ٣١/٣٢. والجواب «فمنهم مقتصد» جملة اسمية مقرونة بالفاء.

(٢) وهو مجيء الجواب فعلاً مضارعاً، وهو ما ذكره ابن عصفور في الآية... انظر سورة هود ١١/٧٤، وانظر همع الهوامع ٣/٢٢٠.

(٣) قوله تعالى: ﴿فِي قَوْمٍ لُّوطٍ﴾ مثبت في م/٢ و٣، ولم يثبت في بقية المخطوطات ولا المطبوع.

(٤) أي الفعل المضارع مؤول بالفعل الماضي؛ لأن مذهبه أن جوابها قد يكون مضارعاً بمعنى الماضي.

(٥) وهي آية لقمان التي اقترن فيها الجواب بالفاء ﴿... فَمِنْهُمْ مُّقْتَصِدٌ...﴾. وتقدم هذا في حتى.

(٦) في همع الهوامع ٣/٢٢٠ «وقيل في آية الفاء: إن الجواب محذوف أي انقسموا قسمين، وقد يحذف الجواب لدليل كآية المذكورة».

وفي فتح القدير ٤/٢٤٥ «فلما نجاهم إلى البر صاروا على قسمين، فقسم مقتصد...، ويكون في الكلام حذف، والتقدير فمنهم مقتصد ومنهم كافر، ويدل على هذا المحذوف قوله: «وما يجحد بآياتنا إلى كل ختار كفور».

وانظر البحر ٧/١٩٣.

(٧) في م/٤ «انقسمتم». وانظر الوجه الثالث من «حتى» فيما تقدم.

(٨) أي ومنهم جاحد، وهو القسم الثاني.

(٩) وهي آية سورة هود حيث الجواب فيها «يجادلنا»، وهو فعل مضارع.

(١٠) أي قالوا: إن الجواب ليس هو الفعل المضارع.

أو محذوف، أي: أَقْبَلَ يجادلنا.

ومن ^(١) مُشْكِل «لَمَّا» هذه قول الشاعر ^(٢):

أَقُولُ لِعَبْدِ اللَّهِ لَمَّا سِقَاؤُنَا ونحن بوادي عَبْدِ شمسٍ وهاشمٍ

فيقال ^(٣): أين فعلاها؟

والجواب: أَنَّ «سِقَاؤُنَا» فاعلٌ بفعلٍ محذوف يفسرُه «وَهَا» ^(٤) بمعنى

= قال أبو حيان: «وجواب لما محذوف كما حذف في «فلما ذهبوا به»، وتقديره اجترأ على الخطاب إذ فطن للمجادلة، أو قال: كيت كيت، ودلّ على ذلك الجملة المستأنفة، وهي: يجادلنا. قال معناه الزمخشري.

وقيل الجواب «يجادلنا» وضع المضارع موضع الماضي أي: جادلنا، وجاز ذلك لوضوح المعنى، وهذا أقرب الأقوال...». البحر ٢٤٥/٥.

(١) في م/٢ «ومن مشكلات».

(٢) قائله تميم بن رافع المخزومي. ذكر هذا البغدادي، وأشار إلى أنها نسبة المصنف لهذا البيت في كتابه: «موقد الأذهان». ولم أجد هذا البيت في كتابه هذا. وعزا بعضهم البيت للفرزدق، وهو غير الصواب.

وجملة «شِم» من الفعل والفاعل المستتر مقول القول. والمعنى: لما وهى سقاؤنا ونحن بوادي عبد شمس ولم يبق فيه شيء من الماء قلت لعبد الله شِم البرق.

انظر البيت في شرح الشواهد للبغدادي ١٥٣/٥، وشرح السيوطي/٦٨٢، والمزهر ٥٨٩/١، والأشُموني ٥١٢/١، و٣١٧/٢، وحاشية الصبان ٢٤٧/٢، و٦/٤، وانظر موقد الأذهان، وموقف الوسنان/٩٩ - ١٢٧، فليس البيت فيه، وإنما هو في الألفاظ لابن هشام.

(٣) أي «لما» دخلت هنا على اسم مع أنها في الأصل تدخل على فعلين ماضيين، فأين الفعلان؟

(٤) كذا في المخطوطات «وها» مع أنه يائي الأصل، وقد أثبت على ما جاء عليه في البيت اللغز. وانظر الشمني ٦٨/٢، والأمير ٢٢٠/١. وفي طبعة مبارك والشيخ محمد «هى» كذا! وانظر شرح البغدادي ١٥٣/٥.

سَقَطَ^(١)، والجوابُ محذوف^(٢) تقديره: قلتُ، بدليل قوله «أقول» وقوله «شِم»: أَمَرُ من قولك: «شِمْتُ الْبَرْقَ» إذا نظرت إليه، والمعنى: لَمَّا سَقَطَ سِقَاؤُنَا قلتُ لعبدالله شِمُّهُ.

والثالث^(٣): أن تكون حرف^(٤) استثناء، فتدخل على الجملة الاسمية، نحو: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾^(٥) فيمن شدد^(٦) الميم،

(١) ويكون التقدير: لما وهي سقاؤنا ونحن... وتكون «لما» قد دخلت على فعل.
(٢) ذكر البغدادي أن «لما» ظرف بمعنى حين متعلقة بـ «أقول» وتقدير المصنف إياه مستغنى عنه. قال الدماميني: «هذا إن كانت شرطية، أما إن قلنا إنها بمعنى حين فهي ظرف لـ «أقول»، ولا حذف» انظر حاشية الأمير ٢٢٠/١.

(٣) الثالث من معاني «لَمَّا».
(٤) لَمَّا التي بمعنى «إِلَّا» لها موضعان: الأول بعد القسم، كالمثال الذي ذكره المصنف، وقول عمر رضي الله عنه لأبي موسى الأشعري وقد لحن كاتب له: «عزمتُ عليك لَمَّا ضربت كاتبك سوطاً»، والموضع الثاني بعد النفي كآلية التي استشهد بها المصنف.
ولَمَّا بمعنى «إِلَّا» حكاهما الخليل وسيبويه والكسائي، وهي قليلة الدُّور في كلام العرب، فيقتصر على ما وردت فيه، وزعم الزجاجي أنه يجوز أن تقول: لم أرَ من القوم لَمَّا زيدا، يريد «إِلَّا زيدا»، وتعقبه المرادي.

انظر الجنى الداني/ ٥٩٣ - ٥٩٤، ووصف المباني/ ٢٨٢، وشرح المفصل ٩٤/٢ - ٩٥، وشرح الرضي ٢٥١/١، وجمع الهوامع ٢٩٩/٣.

(٥) سورة الطارق ٤/٨٦.
(٦) قرأ بتشديد الميم من «لَمَّا» الحسن والأعرج وقتادة وأبو جعفر وابن ذكوان وعاصم وابن عامر وحمزة، وأبو عمرو ونافع بخلاف عنهما، والجحدري وأبو حاتم عن يعقوب.
ولَمَّا: بمعنى «إِلَّا»، ويتعين على هذه القراءة أن تكون «إِنْ» نافية، والتقدير: ما كلُّ نفسٍ إِلَّا عليها حافظ.

وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائي وخلف ويعقوب: «إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا» بتخفيف الميم، وإن =

وعلى الماضي^(١) لفظاً لا معنى نحو: «أُنشِدُكَ اللهَ لَمَّا فعلتَ»^(٢)، أي^(٣): ما
أَسأَلُكَ إِلَّا فِعْلَكَ. قال^(٤):

قَالَتْ لَهُ بِاللَّهِ يَا ذَا الْبُرْدَيْنِ
لَمَّا غَنَيْتَ نَفْساً أَوْ أَثْنَيْنِ

وفيه^(٥) ردٌّ لقول الجوهري^(٦): إِنَّ «لَمَّا» بمعنى «إِلَّا» غير معروف في اللغة.

= مخففة من الثقيلة، وكُلٌّ: مبتدأ، وَلَمَّا: اللام هي الفارقة بين إن النافية والمخففة من الثقيلة، وما:
زائدة، وحافظ: خبر كل، وعليها: متعلق به.

انظر البحر ٤٥٤/٨، والكتاب ٢٨٣/١، ٤٥٦، ٤٧٥، والتيسير/٢٢١، والنشر ٢٩١/٢،
والإتحاف/٢٦٠، ٤٣٦، والسبعة/٦٧٨، والطبري ٩١/٣٠، والرازي ١٢٨/٣١، وانظر بقية
المراجع في كتابي «معجم القراءات».

(١) أي وتدخل «لَمَّا» على الماضي.

(٢) هذا مثال فيه معنى القسم ولفظه. وَأُنشِدُكَ جاء في م/٣ و٤ «أُنشِدُكَ» من أنشد ينشد، وعلى الضبط
المثبت من نَشَد.

(٣) هذا تفسير لقوله: أنشدك.

(٤) لم أهتم إلى قائلهما.

والرواية في التهذيب: قالت له: تالله يا ذا البردين.

والرواية في التاج: ... نَفْساً أَوْ نَفْسَيْنِ.

وَعَنَيْتَ: إذا شرب ثم تنفَّس، وعنت: مثلث النون، والمراد به الكناية عن الجماع، والقسم في البيت
استعطاقي. وَلَمَّا: بمعنى إلّا.

انظر شرح الشواهد للبغدادى ١٤٥/٥، وشرح السيوطي/٦٨٣، والجنى الداني/٥٩٣، وهمع
الهوامع ٢٩٩/٣، و٤٥٥/٤، ٢٦٢.

وانظر اللسان والتاج والتهذيب، والتكملة للصاغاني/عنت.

(٥) أي في مجيء «لَمَّا» وبمعنى «إِلَّا» في هذا البيت.

(٦) قال الجوهري: «وقول من قال: لَمَّا بمعنى إلّا، فليس يُعرَف في اللغة».

انظر الصحاح/لَمَّا، وانظر همع الهوامع ٢٩٩/٣.

وتأتي «لَمَّا» مُركَّبةً من كلمات، ومن كلمتين.

فأمَّا المركبةُ من كلمات فكما^(١) تقدَّم في: «وَإِنْ كَلَّا لَمَّا يُؤْفِقُهُمْ»^(٢) في قراءة^(٣) ابن عامر وحمزة وحفص بتشديد نون «إِنْ» وميم «لَمَّا»، فيمن قال^(٤):

= وتعبَّه صاحب القاموس فقال: «وإنكار الجوهري كونه بمعنى إلَّا غير جيِّد، يقال: سألتك لَمَّا فعلت أي إلَّا فعلت...».

وانظر التاج/لم.

وذكر السمين أن أبا عبيد أنكر مجيء لَمَّا بمعنى «إلَّا»، وجوز الفراء ذلك في القسم خاصَّةً، وتبعه الفارسي. وقد ذكر الخليل وسيبويه أنها لغة هُذَيْل، انظر الدر المصون ١٤٠/٤، وانظر معاني الفراء ٣٧٧/٢ و٢٥٤/٣، والبحر ٢٦٨/٥.

(١) لم يتقدَّم له أنها مركبة من كلمات، كذا في حاشية علي م/٣.

ومثله في حاشية الأمير ٢٢٠/١، قال: «لعله أراد مثل «لما» التي تقدَّمت فإنه لم يتقدَّم له التركيب أصلاً».

قلت: تقدَّم الحديث عن الآية في «إِنْ» المكسورة المشددة واستشهد على التخفيف بقراءة الحرمين وأبي بكر «وَإِنْ كَلَّا لَمَّا يُؤْفِقُهُمْ».

(٢) تنمة الآية: «... رَبِّكَ أَعْمَلَهُمْ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ» هود ١١١/١١.

وأثبت لفظ «ربك» في طبعة الشيخ محمد، ومبارك، مع أنه غير مثبت في المخطوطات.

(٣) تقدَّمت هذه القراءة في باب «إِنْ» عند الحديث عن قراءة التخفيف غير أنني ما استقصيتُ ذكر القراء، وهم:

ابن عامر وحفص عن عاصم وحمزة وأبو جعفر والأعمش وشيبة والشنبوذي وابن عباس والأعرج وأبو رجاء والحسن وابن أبي ليلى القاضي، وعيسى همدان وشيبان النحوي ونعيم بن ميسرة وطلحة ابن سليمان وعمرو بن قائد ويحيى بن سليمان الجعفي وسليمان بن أرقم والزهري.

وقد فصلتُ القول في استعراض مراجع هذه القراءات في كتابي «معجم القراءات» وذكرت القليل منها، فيما تقدَّم في «إِنْ».

(٤) هذا لأبن الحاجب وقد وجدت إشارة إلى ذلك في حاشية علي م/٣ فاهتديتُ بها، وانظر أمالي ابن الحاجب ٦٦/١ وما بعدها، وذكره أبو حيان في البحر ٢٦٦/٥، وعزاه للمهدوي والعكبري، ثم ضعفه.

الأصل: لَمِنْ ما^(١)، فأبدلت النون ميماً وأدغمت، فلما كُثِرَت الميماتُ حُذِفَتْ الأولى. وهذا القول ضعيف^(٢) لأنَّ حذف مثل هذه الميم استثنائاً^(٣) لم يَثْبُتْ، وأضعفُ منه قول آخر: إنَّ الأصلَ لَمَّا^(٤)، بالتنوين، بمعنى جمعاً، ثم حُذِفَ التنوينُ إجراءً للوصل مُجَرِّى^(٥) الوقف؛ لأنَّ استعمال «لَمَّا» في هذا المعنى بعيد، وحذِفَ التنوين من المنصرف في الوصل أبعداً.

وأضعفُ من هذا قول آخر^(٦): «إنه فعلى من «اللَّم»^(٧)، وهو بمعناه؛ ولكنه مُنِع الصَّرفَ لألف التانيث، ولم^(٨) يثبت استعمال هذه اللفظة، وإذا كان «فعلى» فهلاً كُتِبَ^(٩) بالياء؛ وهلاً أماله^(١٠) من قاعدته الإمالة.

(١) كلام ابن الحاجب: «وقيل أصله لَمِنْ ما فأدغمت النون في الميم، فاجتمع ثلاث ميمات، فاستثقل اجتماع الأمثال، فحذفت الميم الأولى، فبقي لَمَّا، وهذا بعيد لا ينبغي أن يحمل عليه كتاب الله؛ فإنَّ حذف هذه الميم استثنائاً لم يثبت في كلام ولا شعر فكيف يحمل عليه كتاب الله تعالى؟». وتعقب الدماميني المصنّف في أنه كيف يستثقل هذا أو يقع الحذف، وقد جاء ثمان ميمات في قوله تعالى: ﴿وَعَلَى أُمَمٍ مِّمَّنْ مَعَكَ﴾ الشمني ٦٨/٢.

(٢) انظر حاشية الشهاب ١٤٢/٥.

(٣) آخر نص ابن الحاجب.

(٤) كذا في أمالي ابن الحاجب ٦٦/١ والنص له، و«لَمَّا» بالتنوين مذهب أبي عبيد، ورده أبو حيان.

(٥) فصار «لَمَّا» بالألف.

(٦) أمالي ابن الحاجب ٦٨/١ والنص له.

(٧) كذا في المخطوطات، ومثله عند ابن الحاجب، وجاء في طبعة الشيخ محمد ومبارك: اللم.

(٨) نص ابن الحاجب: «وهذا أبعد؛ إذ لا يُعرَف «لَمَّا» فعلى بهذا المعنى، ولا بغيره، ثم كان يلزم هؤلاء

أن يميلوا لمن أَمال، وهو خلاف الإجماع، وأن يكتبوها بالياء، وليس ذلك بمستقيم» الأمالي ١/١

٦٨.

(٩) أي «لما» هلا كتبت: «لَمَى» بالياء على الأصل مثل «فعلى».

(١٠) الذي قاعدته الإمالة حمزة والكسائي وخلف، والفتح والتقليل للأزرق وورش.

واختار ابنُ الحاجب^(١) أنها «لَمَّا» الجازمة حُذِفَ فِعْلُهَا، والتقدير: لَمَّا يُهْمَلُوا، أو لَمَّا يَتْرَكُوا لدلالة ما تقدّم من قوله تعالى: ﴿فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ﴾^(٢)، ثم ذكر الأشقياء والسعداء ومجازاتهم، قال^(٣): «ولا أعرف وجهاً أشبه من هذا، وإن كانت النفوس تستبعده من جهة أنّ مثله لم يقع في التنزيل^(٤)، والحقُّ ألا يُستبعد لذلك» انتهى.

وفي تقديره^(٥) نظر.

= وهذا الذي ذكره هنا من الإمالة والكتابة بالياء هو ردّ أبي حيان أيضاً على أبي عبيد، انظر البحر ٥/ ٢٦٦ وما بعدها.

(١) الأمالي ٦٨/١ ونَصُّه: «ولو قيل: إن «لَمَّا» هذه هي لما الجازمة حذف فعلها للدلالة عليه لما ثبت جوازُ من جواز حذف فعلها في قولهم: خرجت ولَمَّا، وسافرت ولَمَّا، ونحوه، وهو سائغ فصيح، فيكون المعنى: وإنّ كلاً لَمَّا يهملوا أو لما يتركوا، لما تقدّم من الدلالة عليه من تفصيل المجموعتين لقوله: «فمنهم شقي وسعيد»، ثم ذكر الأشقياء والسعداء ومجازاتهم، ثم بيّن ذلك بقوله: «ليوفينهم ربك أعمالهم»، وما أعرف وجهاً أشبه من هذا، وإن كانت النفوس تستبعده من جهة أنّ مثله لم يقع في القرآن، والتحقيق يأبى استبعاده لذلك». وذهب إلى مثل هذا أبو حيان في البحر ٥/ ٢٦٧، وانظر حاشية الشهاب ١٤٢/٥.

(٢) الآية: ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلِّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ﴾ هود ١٠٥/١١.

(٣) والقول لابن الحاجب.

(٤) أي بشكل صريح من غير تأويل.

(٥) قال أبو حيان: «وهذه كلها تخريجات ضعيفة جداً يُتَزَه عنها القرآن، وكنت قد ظهر لي فيها وجه جار على قواعد العربية، وهو أن «لَمَّا» هذه هي «لَمَّا» الجازمة، حذف فعلها المجزوم لدلالة المعنى عليه، كما حذفوه في قولهم: قاربُ المدينة ولَمَّا، يريدون: ولَمَّا أدخلها، وكذلك هنا، التقدير: وإن كلاً لَمَّا ينقص من جزاء عمله، ويدلُّ عليه قوله تعالى: ﴿لِيُؤْفِقَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾، لما أخبر بانتفاء نقص جزاء أعمالهم أكّده بالقسم، فقال: ليوفينهم ربك أعمالهم.

وكنْتُ اعتقدتُ أنّي سبقْتُ إلى هذا التخرّيج السائغ العاري من التكلّف، وذكرت ذلك لبعض من =

والأوَّلَى عندي أَنَّ يَقْدَر «لَمَّا يُوقَوْا»^(١) أعمالهم» أي أنهم إلى الآن لم يُوقَوْها^(٢) وسيُوقونها.

ووجه رجحانه أمران: أحدهما: أَنَّ بعده «ليُوقِيَهُمْ»، وهو دليل على أَنَّ التوفية لم تقع بَعْدُ، وأنها ستقع، والثاني أَنَّ منفيَّ «لَمَّا» متوقَّع^(٣) الثبوت كما قدّمنا، والإهمال غير^(٤) متوقَّع الثبوت.

وأما قراءة^(٥) أبي بكر بتخفيف «إِنَّ» وتشديد «لَمَّا» فتحتمل وجهين^(٦):

= يقرأ علي، فقال: قد ذكر ذلك أبو عمرو بن الحاجب، ولتركي النظر في كلام هذا الرجل لم أقف عليه، ثم رأيت في كتاب التحرير نقل هذا التخرّيج عن ابن الحاجب قال... البحر ٢٦٧/٥ - ٢٦٨.

أي تقدير ابن الحاجب، وهو أن منفيَّ لما بقوله: يهملوا أو يتركوا.

(١) أي جزاء أعمالهم.

(٢) وهذا تقدير شيخه أبي حيان في النص السابق.

(٣) لم يُسَلِّم له الدماميني بهذا، لأن توقُّع الثبوت لا يكون دائماً، بل قد لا يكون كذلك، نحو ندم إبليس ولَمَّا ينفعه الندم، وقد صرح الرضي بأن توقُّع الثبوت في منفيِّها غالب لا لازم... إلخ» الشمني ٢/ ٦٧.

(٤) بل هو متوقَّع الثبوت فإن الكفار يتوقعونه؛ ولذلك كانوا يسترسلون في الأفعال القبيحة، ولا يبالون في ارتكاب المناهي، ظناً لأن يتركوا سدى، وأن الأعمال المأمور بها غير نافعة... انظر الدسوقي ١/ ٢٨٦، والشمني ٢/ ٦٧.

(٥) هذه قراءة أبي بكر عن عاصم، والحسن «وإنَّ كُلاً لَمَّا...» وانظر هذه القراءة في المراجع الآتية: البحر ٢٦٦/٥، وانظر ٢٩٢/٣، وإلتهاف/ ٢٦٠، والرازي ٧١/١٨، والمحرر ٤٠٧/٧، والسبعة/ ٣٣٩، والمبسوط/ ٢٤٢، وفتح القدير ٥٢٩/٢، وإعراب النحاس ١١٤/٢، والتبيان ٧٤/٦، والكشف ٥٣٦/١، ومعاني الفراء ٢٨/٢، وحجة القراءات/ ٣٥٢، والكشاف ٢/ ١١٧، والتبصرة/ ٥٤٢، والعكبري/ ٧١٦، والحجة لابن خالويه/ ١٩١، والإنصاف/ ١٩٦، واللامات/ ١٢٣ - ١٢٤، والأزهية/ ٣٥، وشذور الذهب/ ٢٨١، وانظر كتابي «معجم القراءات».

(٦) هذا لابن الحاجب. انظر الأمالي ٦٨/١.

أحدهما: أن تكون مخففة من الثقيلة، ويأتي في «لَمَّا» تلك الأوجه.
والثاني: أن تكون «إِنْ» نافية، و«كُلًّا» مفعول بإضمار^(١) «أرى»، و«لَمَّا» بمعنى «إِلَّا».

وأما قراءة النحويين^(٢) بتشديد^(٣) النون وتخفيف الميم وقراءة الحرزميين^(٤) بتخفيفهما فـ «إِنْ» في^(٥) الأولى على أصلها من التشديد ووجوب الإعمال، وفي^(٦) الثانية مُخَفَّفَةٌ من الثقيلة، وأُعْمِلْتُ على أحد الوجهين^(٧)، واللام^(٨) من «لَمَّا» فيهما لامُ الابتداء. وقيل: أو^(٩) هي في قراءة التخفيف^(١٠) الفارقة بين

(١) النص عند ابن الحاجب «ويكون كُلاًّ منصوباً بقول مضمر تقديره وإن أرى كُلاًّ، أو وإن أعلم ونحوه، ولَمَّا بمعنى إلّا...».

وانظر البحر ٢٦٦/٥، و٢٩٢/٣.

(٢) هما أبو عمرو والكسائي. وقد قرأها كذلك أيضاً ابن كثير ويعقوب وخلف واليزيدي وهشام وصورتها: وإن كُلاًّ لَمَّا.

انظر البحر ٢٦٦/٥، والطبري ٧٥/١٢، والتبيان ٧٤/٦، وحجة القراءات ٣٥٠/٣، وحاشية الجمل ٤٢٦/٢، وانظر البحر ٢٦٦/٥، والإتحاف ٢٦٠/٢، والرازي ٧١/١٨، ومعاني القراء ٢٨/٢، وانظر كتابي «معجم القراءات».

(٣) في م/٣ «بتخفيف الميم وتشديد النون».

(٤) وهما نافع وابن كثير، وكذا قرأ أبو بكر عن عاصم وابن محيصن وصورتها: وإن كُلاًّ لَمَّا.

انظر البحر ٢٦٦/٥، والتبيان ٢٩/٢، وشرح الشاطبية ٢٢٣/٢، والكشف ٥٣٦/١، والقرطبي ٩/١٠٤، والكتاب ٢٨٣/١، ٤٥٦، وانظر «معجم القراءات».

(٥) أي في القراءة الأولى.

(٦) أي في قراءة نافع ومن معه على تخفيف إن ولَمَّا.

(٧) فيها الإعمال والإهمال بعد التخفيف، والإعمال قليل.

(٨) في م/٤ وه «فاللام في لما».

(٩) في م/١ «وهي» وفي م/٥ «هي».

(١٠) تخفيف «إن».

«إِنْ» النافية والمخففة من الثقيلة، وليس كذلك؛ لأنَّ تلك^(١) إنما تكون عند تخفيف «إِنْ»^(٢) وإهمالها^(٣). وما^(٤): زائدة للفصل بين اللامين^(٥)، كما زيدت الألف للفصل بين الهمزتين في نحو: ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾^(٦)، وبين النونات في نحو: «إِضْرِبْنَا يَا نِسْوَةَ»^(٧).

قيل: وليست^(٨) موصولةً بجملته القسم^(٩) لأنها إنشائية^(١٠)،

(١) أي: اللام الفارقة.

(٢) كذا «إِنْ» في المخطوطات، وفي المطبوع «إِنْ».

(٣) ولا تكون اللام الفارقة مع إهمال «إِنْ» المخففة وإعمالها، لأنها لا تلتبس بإن النافية، إذ الثانية غير عاملة.

(٤) على كلتا القراءتين. وردَّ زيادتها ابن عصفور. انظر باب تفسير الجملة مما يأتي.

(٥) اللام من «لَمَّا» واللام في «ليوفينهم»، والأولى لام الابتداء، والثانية لام القسم الداخلة على الفعل.

(٦) الآية: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ سورة البقرة ٦/٢.

والقراءة بإدخال ألف بين الهمزتين: هي قراءة ابن أبي إسحاق، فقد حقق الهمزتين، وأدخل بينهما ألفاً لئلا يجمع بينهما، وصورة القراءة: أأنذرتهم.

وقرأ أبو عمرو وقالون وإسماعيل بن جعفر عن نافع وهشام والأعمش وأبو جعفر واليزيدي وابن عباس وابن أبي إسحاق، وهي رواية عن ورش أنذرتهم، بإدخال ألف بين الهمزتين ثم تسهيل الهمزة الثانية، واختار هذه القراءة سيويه والخليل، وهي لغة قريش والحجاز وسعد بن بكر.

انظر البحر ٤٧/١، والسبعة ١٣٦، والمحذر ١٥٢/١، والإتحاف ١٢٨، وإعراب النحاس ١/

١٣٥، وحجة الفارسي ٢٠٥/١، والكشاف ١١٨/١، والتبصرة ٢٧٧، والقرطبي ١٨٥/١،

والحجة لابن خالويه ٦٥، والنشر ٣٦٣/١، والكشف ٧٤/١، والأزھية ١٩، والكتاب ٢/

١٦٨ - ١٦٩، وشرح المفصل ١١٩/٩، اللسان/ حرف الهمزة.

(٧) وهذا مكرر في حديثه عن أنواع الجملة. ووصل الموصول بالجملة القسمية.

(٨) أي «ما» من آية «لَمَّا» في آية سورة هود «وإن كلاً لما ليوفينهم»، قال الدسوقي: «وهذا مقابل لقوله:

وما زائدة».

(٩) أي قوله تعالى: ﴿ليوفينهم﴾؛ لأن التقدير: والله ليوفينهم واللام موطئة للقسم.

(١٠) وجملة الصلة لا تكون إلا خبرية.

وليس^(١) كذلك؛ لأنَّ الصَّلَة في المعنى جملة الجواب، وإنما جملة^(٢) القسم مسوقة لمجرد التوكيد^(٣)، ويشهد^(٤) لذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيُبَطِّئَنَّ﴾^(٥)، لا يُقال^(٦): لعل «مَنْ»^(٧) نكرة، أي: لفريق^(٨) ليُبَطِّئَنَّ؛ لأنها حينئذ تكون^(٩) موصوفة^(١٠)، وجملة الصفة كجملة الصَّلَة في اشتراط الخبرية.

= وذكر المصنف عن الفراء أن الجملة القسمية لا تكون صلة، ورَّده بالآية «ليبطئن».

(١) أي ليس هذا القول في «ما» كذلك، قال الدسوقي: «لأن الجملة القسمية إذا جُعِلَتْ صلة كانت الصلة منها في المعنى جملة الجواب، وهي خبرية، وأما جملة القسم فإنما سبقت لمجرد التوكيد» الحاشية ٢٨٦/١.

وذهب ابن عصفور إلى أنها موصولة، ويأتي عند المصنّف في تفسير الجملة.

(٢) على تقدير القسم: والله.

(٣) أكدت مع عدم ذكرها؛ فهي في حكم الثابت مع ذلك، وهذا يقتضي أن يكون ما قيل من أن «ما» موصولة في الآية صحيح.

(٤) أي لكون «ما» موصولة.

(٥) الآية: ﴿... فَإِنْ أَصَابَكُمْ مُصِيبَةٌ قَالْ قَدْ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيَّ إِذْ لَمْ أَكُنْ مَعَهُمْ شَهِيدًا﴾ سورة النساء ٤/٧٢.

مَنْ: موصولة: وقوله ليبطئن: اللام موطئة للقسم، وعلى هذا فصلة الموصول هي جواب القسم وهو «ليبطئن» لا القسم نفسه، أي: أقسم والله، فهذه جملة إنشائية، وجملة الصَّلَة تكون خبرية.

(٦) في م/١ و«لا يقال».

(٧) ذهب العكبري إلى أن «مَنْ» بمعنى الذي أو نكرة موصوفة، وليبطئن صلة أو صفة. انظر التبيان/٣٧١.

وذهب أبو حيان إلى أنه موصول، والجملتان من القسم وجوابه صلة. البحر ٢٩١/٣، وصلتها عند النحاس «ليبطئن»؛ لأن فيه معنى اليمين والخبر. إعراب النحاس ٤٣٣/١.

(٨) في م/٤ «أي: لفريقاً».

(٩) «تكون» غير مثبت في م/٤.

(١٠) وقد رأيت جواز ذلك عند العكبري.

وأما المركبة^(١) من كلمتين فكقوله^(٢) :

لَمَّا رَأَيْتُ أَبَا يَزِيدَ مَقَاتِلًا أَدَعَّ الْقِتَالَ وَأَشْهَدَ الْهَيْجَاءَ

وهو^(٣) لغز، يقال فيه : أين جواب «لَمَّا»؟ وبِمِ^(٤) انتصب أَدَعَّ؟

وجواب الأول : أن الأصل «لن ما»، ثم أُدغمت النون في الميم للتقارب، ووَصِلَا خطأً للإلغاز، وإنما حَقُّهُمَا أن يكتبَا مُتَفَصِّلَيْنِ^(٥)، ونظيره في الإلغاز قوله^(٦) :

عَافَتِ الْمَاءُ فِي الشِّتَاءِ فَقُلْنَا بَرْدِيهِ تُصَادِفِيهِ سَخِينَا

(١) أي «لَمَّا».

(٢) لم أهتمد إلى قائله.

وهو يريد أن يقول: لن أَدَعَّ القتال ما رَأَيْتُ أبا يزيدَ مقاتلاً.

وأصله: لن ما أَدَعَّ، ففصل بين لن والفعل المتصل بها لضرورة الشعر، وأدغمت النون في الميم.

وهذا هو معنى التركيب هنا من كلمتين في «لَمَّا».

وذكر ابن جني في الخصائص أنه كأنه شبه لن بأن، فكما جاز الفصل بين أن واسمها في الظرف في

نحو: إن في الدار زيدا، كذلك شبه لن مع الضرورة بها، ثم فصل بينها وبين منصوبها بالظرف الذي

هو: ما رأيت أبا يزيد، أي مُدَّة رؤيتي له.

انظر شرح البغدادي ١٥٤/٥، وشرح السيوطي/٦٨٣، والضرائر/٢٠١، والأشمونى ٢٨٣/٢،

والخصائص ٤١١/٢، والمزهر ٥٨٨/١، والمقرب ٢٦٢/١.

(٣) النص في المزهر !/٥٨٨.

(٤) في م/٥ «وبما».

(٥) في م/٥ «منفصلتين».

(٦) عاف الرجل الماء والطعام إذا كرهه، والسخين: الساخن. وموضع الشاهد فيه: بَرْدِيهِ، إذ كتابته على

هذه الصورة بإدغام اللام بالراء هو موضع الإلغاز، والأصل: بَلْ رِيْدِيهِ، وذكر ابن الأنباري أن يَرَد من

الأضداد للبرودة والسخونة، وقد احتج بهذا البيت.

ولم أجد من عزا البيت إلى قائل.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ١٥٥/٥، والأضداد/ ٦٣، ٦٤، والمزهر ٥٨٨/١.

فيُقال: كيف يكون التبريد سبباً لمصادفته سخيناً؟ وجوابه أن الأصل: بل رِديه^(١)، ثم كُتب على لفظه^(٢) للإلغاز.

وعن الثاني^(٣) أن انتصابه بـ «لن»، وما: الظرفية وصلتها ظرف له^(٤)؛ فاصِلٌ بينه^(٥) وبين «لن» للضرورة، فيُسأل حينئذ:

كيف يجتمع قوله: «لن أدع القتال» مع قوله: «لن أشهد الهيحاء»؟
فيُجاب: بأن «أشهد» ليس معطوفاً على «أدع» بل نَصْبُهُ بـ «أن» مضمرة، و«أن» والفعل^(٦) عَطْفٌ على القتال، أي: لن أدع القتال وشهود الهيحاء، على حدّ قول ميسون^(٧):

وَلَبَسُ عِبَاءٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي

... ..

* * *

(١) في م/٤ «بل رِديه» كذا!

(٢) في م/١ «على لفظ الإلغاز» وفي م/٥ «على لفظة الإلغاز».

(٣) أي والجواب عن السؤال الثاني في البيت السابق «لَمَّا رأيت...»، وكان سؤاله: بِمَ انتصب أدع؟.

(٤) أي ظرف للفعل «أدع»، والصلة هي: ما رأيت أبا يزيد مقاتلاً.

(٥) أي بين الفعل ولن.

(٦) أي المصدر المؤول من أن والفعل وهو «شهود» معطوف على القتال؛ إذ لا يجوز عطف الفعل على الاسم، فكان لا بُدَّ من هذا التقدير.

(٧) تقدّم البيت في «لو» التي للتمني، وأن «تقرّ» منصوب بأن مضمرة بعد واو المعية، والمصدر المؤول من أن والفعل مرفوع بالعطف على «لبس»، وذكر الأعلام أن نَصْب «تقرّ» بإضمار «أن» لِيُعْطَفَ على «لبس» لأنه اسم، و«تقرّ» فعل، فلم يمكن عطفه عليه، فحمل على إضمار أن؛ لأن أن وما بعدها اسم، فعطف اسماً على اسم.

٧٨ - لن

لن: حرف نَضْب ونفي واستقبال^(١)، وليس أصله وأصل^(٢) «لم» «لا»، فأُبدلت الألف نوناً في «لن» وميماً في «لم» خلافاً للفراء؛ لأنَّ المعروف^(٣) إنما هو إبدال النون ألفاً لا العكس نحو: ﴿لَسْفَعًا﴾^(٤)، ﴿وَلَيْكُونَا﴾^(٥)، ولا أَصْلُ «لن» (لا)^(٦)

- (١) قال السيوطي: «وتنصب «لن» المستقبل، أي أنها تخلص المضارع إلى الاستقبال...» همع الهوامع ٩٤/٤، وانظر الجنى الداني/٢٧٠. ومعاني الحروف للرماني/١٠١.
- (٢) قال ابن يعيش: «وكان الفراء يذهب إلى أن الأصل في لن ولم «لا»، وإنما أُبدل من ألف «لا» النون في «لن» والميم في «لم»، ولا أدري كيف اطلع على ذلك؛ إذ ذلك شيء لا يُطَّلَع عليه إلا بنص من الواضع»، انظر شرح المفصل ١٦/٧، وهمع الهوامع ٩٤/٤.
- (٣) قال الأمير: «هذه العلة قاصرة على «لن»؛ لأن الكلام فيها، وقياسه أن إبدال الألف ميماً غير معروف» الحاشية ٢٢١/١.

وكلام الأمير مختصر من شرح الدماميني. انظر الشمي ٦٨/٢.

- (٤) الآية: ﴿كَلَّا لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ لَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾ العلق ١٥/٩٦.
- (٥) الآية: ﴿قَالَتْ فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَنِي فِيهِ وَلَقَدْ زَادْتَهُنَّ عَنْ نَفْسِهِ فَاَسْتَعْصَمَ وَلَئِنْ لَمْ يَفْعَلْ مَا ءَامُرُهُ﴾

لَسَجَنَ وَلَيْكُونَا مِنَ الصَّغِيرِينَ سورة يوسف ٣٢/١٢.

وقلب النون الخفيفة ألفاً في الآيتين إنما يكون في حالة الوقف عليهما: لسفعا، ليكونا. كذا.

- (٦) أي: لا النافية، وأن المصدرية.

هذه إحدى الروايتين عن الخليل، انظر شرح المفصل ١٥/٧.

وفي الكتاب: «فأما الخليل فزعم أنها لا أن، ولكنهم حذفوا لكثرة في كلامهم...» وجعلت بمنزلة حرف واحد... وأما غيره فزعم أنه ليس في «لن» زيادة، وليست من كلمتين، ولكنها بمنزلة شيء على حرفين ليست فيه زيادة...» انظر ٤٠٧/١، وهمع الهوامع ٩٣/٤، والجنى الداني/٢٧٠ - ٢٧١.

وذكر الزمخشري في الكشف ١٩٢/١ أن الرواية الثانية عن الخليل أنه حرف مقتضب لتأكيد نفي المستقبل.

أَنَّ)، فحُذِفَت الهمزة تخفيفاً والألف للساكنين، خلافاً للخليل والكسائي، بدليل^(١) جواز تقديم معمول معمولها عليها نحو^(٢): «زيداً لن أضرب» خلافاً^(٣) للأخفش^(٤) الصغير، وامتناع^(٥) نحو: «زيداً يعجبني أن تضرب» خلافاً للفراء^(٦)، ولأنَّ

(١) أي ولو كان أصلها «لا أن» لم يجز تقديم معمول معمولها عليها، وبذلك يتقدّم معمول الصلة على الموصول، وهذا ممتنع؛ لأن الصلة لا تُقدّم على موصولها، ومن باب أولى أن يكون معمول الصلة ممتنعاً من التقديم. انظر الدسوقي ٢٨٧/١.

قال سيبويه: «ولو كانت على ما يقول الخليل لما قلت: أمّا زيداً فلن أضرب؛ لأن هذا اسم، والفعل صلة، فكأنه قال: أمّا زيداً فلا الضرب له».

انظر الكتاب ٤٠٧/١، وانظر شرح المفصل ١٦/٧.

وذهب ابن يعيش أن للخليل أن يقول: إنهما لما رُكِّبَا زال حكمهما عن حال الإفراد. ومثل هذا تجده عند الدماميني في الشرح. انظر الشمي ٦٨/٢.

(٢) زيداً: معمول «أضرب»، و«أضرب» معمول «أن» من قول الخليل: لا أن، ولو كان على ما ذهب إليه من التركيب لما صحّت الجملة.

قال المبرد: «وليس القول عندي كما قال [أي الخليل]...» المقتضب ٨/٢.

(٣) يبدو أن الأخفش الصغير لا يجيز مثل هذا التركيب الذي ضربه المصنف مثلاً، وانظر هذا في همع الهوامع ٩٦/٤ قال: لأن النفي له صدر الكلام، فلا يقَدّم معمول معموله عليه كسائر حروف النفي».

(٤) هو علي بن سليمان بن الفضل، أبو الحسن، الأخفش الصغير، قرأ على ثعلب والمبرد واليزيدي وأبي العيّن.

وكان ابن الرومي يهجو كثيراً، وتنقّل بين مصر والشام، وكان ضيق الحال.

وله تصانيف: شرح سيبويه، والأنواء، والثنية والجمع، والمهذب... إلخ.

توفي سنة ٣١٥ هـ في بغداد.. انظر بغية الوعاة ١٦٧/٢ - ١٦٨.

(٥) هذا معطوف على «جواز» المتقدم، أي: وبدليل امتناع...

والتقديم هنا حصل على ثلاثة عوامل: الأول: الفعل: تضرب، والثاني: على العمل في الفعل وهو أَنَّ، والثالث على العامل في أن والفعل وهو يعجب، وهو ممتنع إذ تقدم «زيداً» على معمول معمول «أَنَّ».

(٦) يذهب الفراء إلى جواز مثل هذا.

الموصول^(١) وصِلته مفرد، و«لن أفعل» كلام تام.

وقول المبرّد^(٢): إنه مبتدأ حُذِف خبره، أي: «لا الفعل واقع»، مردودٌ بأنه لم يُنطق^(٣) به، مع أنه^(٤) لم يَسُدَّ شيءٌ مَسَدَّهُ بخلاف^(٥) نحو: «لولا زيد لأكرمُتك»، وبأنّ الكلام تامٌ بدون المقدّر^(٦)، وبأنّ «لا» الداخلة على الجملة الاسميّة واجبة التكرار^(٧) إذا لم تعمل،

(١) أي أنّ وما بعدها في حكم المفرد؛ لأنهما في تأويل مصدر، والمفرد غير تام التركيب، وأما لن أفعل، ولن أضرب فيما مثّل به فهو كلام تام؛ ولذا جاز تقديم المعمول على عامله. وانظر شرح المفصل ١٥/٧، والجنى الداني/٢٧١.

(٢) قول المبرّد في أنّ «لن أفعل»... وما ذكره المصنّف هنا مأخوذ من الجنى الداني/٢٧١، ورّد المصنّف هو رّد المرادي. قال: «فإن قيل: يكون في موضع رفع بالابتداء، والخبر محذوف لازم الحذف، كما نقل عن المبرّد، فالجواب أنّ هذا القول ضعيف لوجهين: أحدهما أن هذا المحذوف لم يظهر قطّ، ولا دليل عليه. والثاني: أن «لا» تكون في ذلك قد دخلت على الجملة الاسميّة، ولم تكرر. [قال المرادي]: قلت: هذا لا يلزم المبرّد؛ لأن تكرارها عنده لا يلزم، ولكنه يلزم الخليل» الجنى الداني/٢٧١.

(٣) وكلمة المرادي: «لم يظهر قطّ». قال الدماميني: «لم ينطق به ليس مقتضياً لامتناع تقديره؛ فكل لفظ واجب الحذف كذلك يقدر، ولا ينطق به، وإنما يرّد عليه كونه حُذِف وجوباً بدون سادّ مَسَدّه...» الشمني ٦٨/٢. والخبر المحذوف إما أن ينطق به أحياناً، وإما أن يَسُدَّ مَسَدّه شيء، وكلاهما غير واقع على توجيه المبرّد.

(٥) أي في هذا المثال الذي ذكره، زيد: مبتدأ، وخبره محذوف، وقد أغنى عنه جواب «لولا»، وهو لأكرمُتك.

(٦) وهو الخبر المحذوف.

(٧) انظر هذا فيما تقدّم في «لا»، وهنا لم تكرر على تقدير المبرّد، وهي غير عاملة، وهذا لا يلزم المبرّد؛ لأنه لا يرى تكرارها عند إهمالها.

ولا التفات له^(١) في دعوى عدم وجوب ذلك^(٢)؛ فإن الاستقراء يشهد^(٣) بذلك^(٤).

ولا تفيد «لن» تأكيد النفي خلافاً للزمخشري في كشافه^(٥)، ولا تأييده^(٦) خلافاً

(١) أي للمبرّد.

(٢) أي عدم وجوب التكرار عند إهمال «لا». وقد ذهب المبرّد إلى عدم التكرار في المقتضب ٣٥٩/٤، وانظر شرح الرضي ٢٥٩/١.

(٣) في م/٣ «شهد».

(٤) أي بوجوب التكرار.

(٥) في الكشاف وفي المفصل أيضاً.

قال في المفصل: «ولن لتأكيد ما تعطيه «لا» من نفي المستقبل، تقول: لا أبرح اليوم مكاني، فإذا وكّدت وشدّدت قلت: لن أبرح اليوم مكاني...» انظر ص/٣٠٧.

وفي الكشاف: «فإن قلت: ما حقيقة لن في باب النفي؟ قلت: لا ولن أختان في نفي المستقبل، إلا أنّ في لن تأكيداً وتشديداً، تقول لصاحبك: لا أقيم غداً، فإن أنكر عليك قلت: لن أقيم غداً كما تقول في: أنا مقيم، وإني مقيم» انظر فيه ١٩٢/١، وانظر البحر ٢٦٧/٨ فقد تعقبه أبو حيان فقال: «وأما قوله إلا أنّ في لن تأكيداً وتشديداً ليس في لا، فيحتاج ذلك إلى نقل عن مستقري اللسان».

(٦) أي ولا تفيد «لن» التأيد في نفيها ما بعدها. وانظر الهمع ٩٤/٤، والارتشاف ١٦٤٤/٤.

والذي جاء في أنموذجه ليس «التأيد» وإنما هو النفي على التأكيد انظر الأنموذج/١٠٢، وهو مثل الذي ذكره في الكشاف، ولذلك تعقب عضيمة رحمه الله ابن هشام بقوله: «وعلى هذا يكون قول المغني... ولا تأييده خلافاً له في أنموذجه وكلاهما دعوى بلا دليل. غير مطابق لما قاله الزمخشري» انظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٦٣٧/٢، على أن الزمخشري رجع عن مذهبه في أن لن تفيد التأيد في حديثه عن الآية/٧ من سورة الجمعة، انظر الكشاف ٢٢٩/٣. قال أبو حيان: «... وهذا منه رجوع عن مذهبه في أن لن تقتضي النفي على التأيد إلى مذهب الجماعة في أنها لا تقتضيه» انظر البحر ٢٦٧/٨.

وانظر البحر ٣٩٠/٦ في الحديث عن الآية ٧٣ من سورة الحج، وانظر شرح الكافية الشافية/١٥٣١، وفي همع الهوامع ٩٤/٤ نقل نص الأنموذج «فقولك: لن أفعله كقولك: لا أفعله أبداً». ولم أجد هذا في الأنموذج في النسخة التي بين يدي.

له في «أنموذجه»^(١)، وكلاهما دعوى بدون دليل، قيل: ولو كانت للتأييد لم يقيد منفيها^(٢) باليوم. في: ﴿فَلَنْ أَكَلِمَ الْيَوْمَ إِنْشِيَا﴾^(٣)، ولكان ذكر الأبد في: ﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾^{(٤)(٥)}، تكراراً،

(١) وهو كتاب اختصر فيه الزمخشري كتاب المفصل، وأهداه إلى مجير الدولة أبي الفتح علي بن الحسين الأردستاني وأول طبعة له عام ١٢٨٩ بمصر، والثانية باستانبول عام ١٢٨٩ هـ، انظر ص/ ٢٦ من مقدمة «المحاجة بالمسائل النحوية».

(٢) جمع الهوامع ٩٤/٤.

(٣) الآية: ﴿فَكُلِّي وَأَشْرِي وَفَرِي عَيْنًا فَمَا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِي إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا فَلَنْ أَكَلِمَ الْيَوْمَ إِنْشِيَا﴾ مريم ٢٦/١٩.

قال الشمي: «للقائل بأنها للتأييد أن يقول: إنما أقول بذلك عند إطلاق منفيها، وخلو المقام عن مقيداته» الحاشية ٦٨/٢:

وانظر حاشية الأمير ٢٢١/١ «إنما حكاه [أي ابن هشام] بقيل لضعف الأول بأن لفظ اليوم قرينة صارفة عن التأيد فإنما هو عند الإطلاق».

ولم أجد عند الزمخشري حديثاً في «لن» في هذه الآية.

(٤) الآيتان: ﴿قُلْ إِنْ كَانَتْ لَكُمْ الدَّارُ الْآخِرَةُ عِنْدَ اللَّهِ خَالِصَةً مِنْ دُونِ النَّاسِ فَتَمَنَّوْا الْمَوْتَ

إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ * وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمْت أَيْدِيَهُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ﴾ سورة البقرة ٢/٢

٩٤ - ٩٥.

قال أبو حيان: «... ولذلك كان حرف النفي هنا «لن» الذي قد ادّعي فيه أنه يقتضي النفي على

التأييد، فيكون قوله أبداً على زعم من ادّعى ذلك للتوكيد، وأما من ادّعى أنه بمعنى «لا» فيكون أبداً

إذ ذاك مفيداً لاستغراق الأزمان، ويعني بالأبد هنا ما يُستقبل من زمان أعمارهم» البحر ٣١١/١،

وانظر الكشف ٢٢٨/١.

(٥) لن للتأييد، وأبداً: صريح.

وذكروا أن التكرار يقع في البلاغة تأكيداً، انظر حاشية الأمير ٢٢١/١، ثم هو ليس تكراراً باللفظ،

ولا بالمرادف لأن لن: لا يرادف الأبد، وانظر الشمي ٦٨/٢.

والأصل عدمه^(١).

وتأتي^(٢) للدعاء^(٣) كما أتت «لا» لذلك^(٤) وفاقاً لجماعة، منهم ابن عصفور^(٥)،
والحجة في قوله^(٦):

لن تزالوا كذلك ثم لا زِلْ ثل لكم خالداً خلود الجبال

(١) انظر ردّ التأيد وشواهد في دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٦٣٩/٢ - ٦٤٠.

(٢) أي «لن».

(٣) وممن ذهب إلى هذا الفراء والسيوطي، وردّه ابن مالك في التسهيل، وعزاه الأشموني إلى ابن السراج مع أن نصّه صريح في ردّه في قوله تعالى: ﴿رَبِّ بِمَا أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيراً لِلْمُجْرِمِينَ﴾. قال الفراء: «... وفي قراءة عبدالله: فلا تجعلني ظهيراً، فقد تكون لن أكون على هذا المعنى دعاء من موسى: اللهم لن أكون ظهيراً فيكون دعاء...» معاني القرآن ٣٠٤/٢ وتفسير الآية ١٧ من سورة القصص.

وقال أبو حيان: «وقيل «فلن أكون» دعاء لا خبر، ولن بمعنى لا في الدعاء، والصحيح أن لن لا تكون في الدعاء، وقد استدلل على أن لن تكون في الدعاء بهذه الآية ويقول الشاعر: لن تزالوا...» البحر ١١٠.

أما ابن مالك فقد ردّ هذا المعنى وقال: «ولا يكون الفعل معها دعاء خلافاً لبعضهم» التسهيل ٢٢٩، وانظر البرهان ٣٨٨/٤، وجمع الهوامع ٩٦/٤.

(٤) في م/١ و٣ «كذلك» ومثله في متن الدسوقي. وفي المطبوع «لذلك» وكذا بقية المخطوطات.

(٥) قال السيوطي: «وهذا القول اختاره ابن عصفور، وهو المختار عندي؛ لأن عطف الدعاء في البيت قرينة ظاهرة في أن المعطوف عليه دعاء لا خبر» الجمع ٩٦/٤.

(٦) البيت من قصيدة لأعشى يمدح بها الأسود بن المنذر بن امرئ القيس بن النعمان. وفيه رواية: لا زلت، بفتح تاء الضمير.

قال البغدادي: ولا زلت بالخطاب للممدوح، ولهم بضمير الغيبة، فظهر مما ذكر أن البيت قد روي في كتب النحو على خلاف الرواية الصحيحة.

والشاهد فيه مجيء «لن» للدعاء.

وأما قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ بِمَا أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيراً لِلْمُجْرِمِينَ﴾^(١)،
فقليل: ليس منه^(٢)؛ لأنَّ فعل الدعاء لا يُسندُ إلى المتكلم، بل إلى المخاطب، أو^(٣)

= وردَّ هذا ابن السراج في الأصول، وأبو حيان في شرح التسهيل، انظر شرح البغدادي ١٥٦/٥،
وشرح السيوطي/٦٨٤، وشرح الأشموني ٢٧٦/٢، والصبان ٢٥٤/٣، وجمع الهوامع ٦٥/٢، و٤/
٩٦، وانظر الديوان/١٦٩ صادر، الأصول لابن السراج ١٧١/٢، البحر ١١٠/٧، والدر المصون
٣٣٥/٥، والارتشاف/١٦٤٤، وتذكرة النحاة/٦٨..

(١) القصص ١٧/٢٨.

وذكر أبو حيان أن الصحيح أن «لن» لا تكون في الدعاء. البحر ١١٠/٧.
وقال ابن السراج: «وقال قوم: يجوز الدعاء بلن مثل قوله: «فلن أكون ظهيراً للمجرمين» وقال
الشاعر...

والدعاء بلن غير معروف، وإنما الأصل ما ذكرنا...» الأصول ١٧١/٢.
ومن هذا النص ترى خطأ ما ذهب إليه الأشموني من أن «لن» تأتي للدعاء وفقاً لجماعة منهم ابن
السراج وابن عصفور. انظر شرح الأشموني ٢٧٦/٢.

(٢) أي ليس من الدعاء، وإنما هو إخبار.

وقال أبو حيان: «والتقدير: أقسم بما أنعمت علي من المغفرة، والجواب محذوف أي: لأتوبن فلن
أكون، أو متعلقة بمحذوف تقديره: اعصمني بحق ما أنعمت علي من المغفرة فلن أكون إن
عصمتني ظهيراً للمجرمين» البحر ١٠٩/٧ - ١١٠.

وقال أبو جعفر النحاس: «فيه قولان: أحدهما أنه بمعنى الدعاء، وهذا قول الكسائي والفراء، وقدَّره
الفراء بمعنى: اللهم فلن أكن ظهيراً للمجرمين، والقول الآخر أنه بمعنى الخبر. وزعم الفراء أنَّ قوله
هو قول ابن عباس.

قال أبو جعفر: وأن يكون بمعنى الخبر أولى وأشبه بنسق الكلام...».

إعراب النحاس ٥٤٧/٢، وانظر الكشف ٤٦٨/٢، والقرطبي ٢٦٢/١٣، والبيان للعكبري/
١٠١٨، ومعاني الفراء ٣٠٤/٢.

(٣) في م/٣ «والغائب» وفي م/٥ «أو إلى الغائب».

الغائب، نحو: «يا رَبِّ لا عَذَّبْتَ فلاناً»^(١)، ونحو: «لا عَذَّبَ اللهُ عمراً» انتهى^(٢).
وَيَرُدُّهُ^(٣) قَوْلُهُ^(٤):

... .. ثُمَّ لا زِلْ سَتَ لَكُمْ خالِداً خُلُودَ الجِبالِ
وَتَلْقَى^(٥) القِسمَ بها وِلم نادرٌ جِداً، كقول أبي طالب^(٦):
والله لَنْ يَصِلُوا إِلَيْكَ بِجَمْعِهِمْ حَتَّى أَوْسَدَ فِي الثَّرابِ دَفِينا
وقيل^(٧) لِبَعْضِهِمْ: أَلَكْ بنون؟ فقال: نَعَمْ،

- (١) هذا مثال أسند فيه فعل الدعاء إلى المخاطب، وما بعده أسند فيه الفعل إلى الغائب.
- (٢) أي قول من ذهب إلى أنّ «لن» للدعاء، وقوله: انتهى يقتضي أن يكون قد نقل النص عن واحد من المتقدمين، ولم أهتد إليه.
- (٣) في م/٣ «ويرد قوله».
- أي يرد قول من أبطل الدعاء في الآية بأنه لا يكون مسنداً إلى المتكلم بهذا البيت فهي فيه للدعاء. وإن كان الدماميني قد ذهب إلى أنها في البيت قد تكون للإخبار، وتعقبه الأمير: انظر الشمني ٢/٦٨، والأمير ١/٢٢١.
- (٤) تقدّم قبل قليل.
- (٥) أي وقوعها في صدر جواب القسم. وهذا منقول من ابن مالك. انظر شرح الكافية الشافية/٨٤٨. وانظر الجنى الداني/٢٧٠ فقد ذكر هذا، وأشار إلى أن ابن مالك قال به.
- وقال ابن مالك: «ثم نيهت على أن جواب القسم قد ينفي بلن ويلم، وذلك في غاية من الغرابة».
- (٦) هذا بيت من خمسة أبيات لأبي طالب عم النبي ﷺ قالها له لما أخافته قريش. أَوْسَدَ: أَوْضَعَ.
- والشاهد فيه أنّ «لن» مع منصوبها قد تقع جواباً للقسم بقلة، كما وردت هنا جواباً له.
- انظر شرح البغدادى ١/٥٨٨، وشرح السيوطي/٦٨٦، والجنى الداني/٢٧٠، وشرح الكافية الشافية/٨٤٩.
- (٧) ما يذكره هنا هو شاهد لتلقي القسم بلم.
- قال ابن مالك: «وشاهد الثاني ما حكى الأصمعي قال: قلت لأعرابي: ألك بنون؟ قال نعم...» شرح الكافية الشافية/٨٤٩.

وخالقهم^(١) لم تقم^(٢) عن مثلهم مُنجبة، ويحتمل هذا أن يكون على حذف^(٣)
 الجواب، أي^(٤): إِنَّ لي لبنين^(٥)، ثم استأنف^(٦) جملة النفي.
 وزعم بعضهم^(٧) أنها قد تجزم كقوله^(٨):
 [أياي سبا يا عز ما كنت بعدكم] فلن يخل للعينين بعدك منظر

(١) الراو للقسم، وجوابه: لم تقم، وهو منفي بـ «لم».

(٢) أي لم تلد مثلهم امرأة نجبية.

والمنجبة: هي التي ولدت ولداً نجيباً، وهي ضد المُحمقة ويقال: المُحمق، وهي التي تلد الحمقى.

(٣) وليس الجواب على هذا الاحتمال قوله: لم تقم، فجواب القسم محذوف مدلولاً عليه بقوله: نعم.
 انظر حاشية الأمير ٢٢١/١.

(٤) هذا تقدير الجواب: أي: وخالقهم إِنَّ لي لبنين.

(٥) في م/١ «لبنيناً» وفي م/٥ «لبنين».

(٦) أي استأنف الجملة المصدرة بلم، والتقدير: وخالقهم إِنَّ لي لبنين، ثم استأنف بعد الجواب الكلام
 بقوله: لم تقم...

(٧) حكى اللحياني أن الجزم بـ لن لغة.

انظر مع الهوامع ٩٧/٤، والجنى الداني ٢٧٢، وشرح الأشموني ٢٧٧، ورصف المباني ٢٨٧ - ٢٨٨.

(٨) قائله كثير عزة.

والتقدير فيه: يا عزة كنت بعدكم أيادي سبا، والأأيادي: كناية عن التفرقة، وسُموا كذلك لأنهم
 تفرقوا في البلاد، وقيل: أيدي سبا أي أولاد سبا، سُموا أيدي لأن الأولاد أعضاده لتقويه بهم، وهو
 مثلّ مضروب للتفريق.

وقوله: لن يخل... أي كنت بغد فراقك مشيت الحال مفرق البال لا يحلو لعيني منظر.

ورواية البيت: فلن يخل بالعينين، كذا بالباء لا باللام.

والشاهد في البيت قوله: فلن يخل، حيث جزم الفعل، وحذف حرف العلة، ويأتي بيان غير هذا فيما
 يأتي.

وقوله^(١):

لَنْ يَخْبِ الْآنَ مِنْ رَجَائِكَ مَنْ حَرَّكَ مِنْ دُونِ بَابِكَ الْحَلَقَةَ
والأول^(٢) محتمل للاجتزاء^(٣) بالفتحة عن الألف للضرورة.

* * *

= انظر شرح البغدادي ١٥٩/٥، وشرح السيوطي/٦٨٧، والجني الداني/٢٧٢، ورصف المباني/٢٨٨، والأشموني ٢٧٧/٢، والصبان ٢٥٤/٣، الديوان/١٠٠.

(١) البيت لأعرابي دخل المدينة فبينما هو يجول في أزقتها فمرّ بباب الحسين بن علي ابن أبي طالب رضي الله عنهما، فلما عرف الدار أنشأ يقول:.... والرواية عند البغدادي:
لن يخب الآن من رجائك وقد.... وذكر الرواية الثانية.

والشاهد في البيت: لن يخب، على أنّ لن فيه جازمة، بدليل حذف الياء التي هي عين الفعل لالتقاء الساكنين: سكون الجزم العارض على الباء وسكون الياء.

انظر شرح البغدادي ١٦١/٥، وشرح السيوطي/٦٨٧، وجمع الهوامع ٩٧/٤، وشرح الأشموني ٢/٢٧٧، والصبان ٢٥٤/٣، والبحر المحيط ٢٦٩/٧ (في النهى).

(٢) أي بيت كثير غرّة في قوله: فلن يَحُلَّ.

(٣) وهذا الذي ذكره قال فيه المالقي:

«وأظهر من هذا عندي أن يكون الأصل «يحلّ» بإثبات الألف، والنصب مقدّر في الواو المنقلبة عنها، ثم حذفت واجتزأ بالفتحة التي فيها قبلها في الدلالة عليها..»، رصف المباني/٢٨٨، وإلى مثل هذا ذهب المرادي. انظر الجني الداني/٢٧٢.

٧٩ - لیت

لیت: حرف تمن^(١) يتعلّق بالمستحيل غالباً، كقوله^(٢):

فيا لیت الشباب يعود يوماً فأخبره بما فعل المشيب
وبالممكن قليلاً.

وحكمه أن ينصب الاسم^(٣) ويرفع الخبر، قال الفراء وبعض أصحابه: وقد
ينصبهما^(٤)،

(١) في الجنى الداني: «حرف تمن تكون في الممكن والمستحيل، ولا تكون في الواجب...». انظر
ص/٤٩١ - ٤٩٢ ع والارتشاف/١٢٤١.

(٢) من أبيات لأبي العتاهية.

والشاهد فيه أن «ليت» متعلّقة بالمستحيل؛ إذ عود الشباب مُحال.
وأبو العتاهية هو إسماعيل بن القاسم بن شويد بن كيسان، مولى عنزة، وكنيته أبو إسحاق، وأبو
العتاهية لقب له، وكان يبيع الفخار في الكوفة، ثم قال الشعر فبرع فيه، وكان ينسب إلى القول
بمذاهب الفلاسفة، ولا يؤمن بالبعث، قال له المهدي: أنت إنسان متحذلق متعته، فاشتقت له من
ذلك كنية غلبت عليه، توفي في بغداد سنة/٢١٠هـ.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ١٦٣/٥، والديوان/٥٠، ومجالس ثعلب/٢٤٦، والبيان والتبيين ٣/
٨٢.

(٣) وهو رأي البصريين، وهو أقيس وعليه الاعتماد. شرح المفصل ١٠٤/١.

(٤) أجاز هذا الفراء فيها دون أخواتها، وأجازه بعض أصحابه في الأحرف الستة، ونقل بعض أصحاب
الفراء عنه أنه أجازه في «لعل» و«كأن» أيضاً.

وقيل هو سائغ في الجميع، وأنه لغة، وعليه أبو عبيد القاسم بن سلام، وابن الطراوة وابن السّيد.
وزهب ابن يعيش إلى أنها لغة بني تميم، وهو عند الجمهور مؤوّل لا على النصب فيهما.

كقوله^(١):

يا ليت أيام الصِّبا رواجعاً

وبنى على ذلك^(٢) ابن المعتز قوله^(٣):

مَرَّتْ بِنَا سَحَرًا طَيْرٌ فَقَلْتُ لَهَا طُوبَاكِ، يا ليتني إِيَّاكِ، طُوبَاكِ

= انظر همع الهوامع ١٥٦/٢، والجنى الداني/٤٩٢، ووصف المباني/٢٩٨، وشرح المفصل ١/١٠٤، ٨٤/٨، والارتشاف/١٢٤٢ «وزعم ابن سلام أنه لغة رؤبة وقومه، وحكي عن تميم أنهم ينصبون بلعل». وانظر طبقات فحول الشعراء/٧٨، شرح الكافية الشافية/٥١٦.

(١) ذكر البغدادي أنه من شواهد سيبويه، ولم يعرف له قائل ولا تنمة، وعزاه ابن يعيش إلى رؤبة، ولم أجده في ديوانه، وهو مثبت في ديوان العجاج، والشاهد فيه نصب «ليت» أيام... ورواجعاً معاً. قال البغدادي:

«على أن الفراء استشهد به على نصب المبتدأ والخبر بليت، وقدر الكسائي «رواجع» خبراً لكان المحذوفة... والبصريون يقدرون خبر «ليت» محذوفاً، ورواجع حال من ضميره، والتقدير: يا ليت لنا أيام الصبا رواجع...».

انظر شرح البغدادي ١٦٤/٥، وشرح السيوطي/٦٩٠، والخزانة ٢٩٠/٤ - ٢٩١، والكتاب ١/٢٨٤، وشرح الأشموني ٢٣٠/١. وطبقات فحول الشعراء ٧٨ ونسبه إلى العجاج، لمع الأدلة/٨٢، وشرح الكافية ٣٤٦/٢، وشرح المفصل ١٠٤/١، ٨٤/٨، والجنى الداني/٤٩٢، ووصف المباني/٢٩٨، ومعاني الحروف للرماني/١١٣، وهمع الهوامع ١٥٧/٢، والتاج واللسان/ليت، وانظر ملحقات الديوان/٤٠٥، ط. صادر، الارتشاف/١٢٤٢.

(٢) أي على القول بنصب الجزأين.

(٣) هذا بيت من أبيات لابن المعتز قالها عند ما سُلم لمؤنس ليقتله، وقبله:

يا نفس صبراً لعل الخير عقباك خانتك من بعد طول الأمن دنياك

وجاء في البيت اسم «ليت» ياء النفس وخبرها: إياك ضمير نصب.

قتل ابن المعتز سنة ٢٩٦هـ.

وانظر شرح الشواهد للبغدادي ١٦٥/٥، والخزانة ٢٩١/٤، الارتشاف/١٢٤٢ قال: «وكرر ذلك في خبر ليت حتى عمل عليه المولدون...».

والأول^(١) عندنا محمول على حذف^(٢) الخبر، وتقديره: أقبلت^(٣)، لا تكون^(٤) خلافاً للكسائي؛ لعدم تقدّم^(٥) إن ولو الشرطيتين.
ويصح بيت ابن المعتز^(٦) على إنابة ضمير النصب عن ضمير الرفع.
وتقترن^(٧) بها «ما» الحرفية. فلا تزيلها عن الاختصاص بالأسماء، لا يُقال:
«ليتما قام زيد»^(٨)،

(١) أي بيت العجاج.

(٢) هذا تقدير البصريين، وهو تقدير المالقي في رصف المباني/٢٩٨، وقال ابن يعيش: «... فليس على ما توهموه، إنما هو على حذف الخبر، والتقدير: يا ليت أيام الصبا رواجعاً لنا، أو أقبلت رواجعاً...»
شرح المفصل ٨٤/٨، وانظر سيبويه ٢٨٤/١، فهذا تقديره، وانظر الخزانة ٢٩١/٤.

(٣) أو «لنا».

(٤) أي: ولا يكون تقدير الخبر «تكون»، وقد ذهب إلى هذا التقدير الكسائي. انظر الخزانة ٢٩٠/٤ - ٢٩١، حيث قدّر «رواجع» خبراً لكان المحذوفة؛ لأن «كان» تستعمل كثيراً هنا.

(٥) في حاشية الشمني: «وفيه نظر [أي في اعتراض المصنّف على الكسائي]؛ لأن تقدّم إن ولو الشرطيتين ليس شرطاً لحذف «كان» وإبقاء خبرها، وإنما هو شرط لكثرتهم، ولا محذور في كون هذا البيت من القليل ٦٩/٢، وانظر الخزانة ٢٩١/٤، ومنه قول ابن مالك:

ويحذفونها ويبقون الخبر وبعد إن ولو كثيراً إذا أشتهر

(٦) وانظر حاشية الأمير ٢٢٢/١. أي يصح قوله فيه: يا ليتني إياك، على إنابة «إياك» عن ضمير الرفع للمخاطب، وهو أنت.

(٧) انظر الخزانة ٢٩٨/٤.

(٨) قال أبو حيان: «ووقفت على كتاب تأليف طاهر القزويني في النحو، ذكر فيه أن ليتما تليها الجملة الفعلية، بل نقله أبو جعفر الصنفار عن البصريين، ولكن الأخفش على سعة حفظه قال: إنه لم يسمع قط: ليتما يقوم زيد.

ونقل أبو حيان عن الفراء أنه يجوز إيلاء الفعل ليت لأنها بمعنى لو....».

جمع الهوامع ١٩٠/٢، وانظر الارتشاف/١٢٨٤، فقد ذكر أن مذهب البصريين جواز: ليتما ذهبت، ولعلما قمت، وأن الفراء زعم أنه لا يجوز، فلا تجيء الجملة الفعلية بعدهما، ووافقه على ذلك في ليتما أصحاب أبي حيان المتأخرون.

خلافًا لابن أبي الربيع وطاهر^(١) القزويني.

ويجوز حيثئذ^(٢) إعمالها لبقاء الاختصاص^(٣)، وإهمالها حملاً^(٤) على أخواتها، ورَوَوْا بالوجهين^(٥) قولَ النابغة^(٦):

قالت: ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا أو نصفه فقد

ويحتملُ الرفع^(٧) على أنَّ «ما»^(٨) موصولة، وأنَّ الإشارة^(٩) خبر لـ «هو» محذوفاً، أي: ليت الذي هو هذا الحمام لنا، فلا يَدُلْ^(١٠) حيثئذٍ على الإهمال^(١١)،

- (١) لم أهتم إلى ترجمة له عند السيوطي، وانظر الهمع ١٩٠/٢.
- (٢) أي حين اقترانها بـ «ما» الحرفية.
- (٣) أي: الاختصاص بالأسماء، وقد رأيت فيما تقدّم أن هذا مختلف فيه وليس من باب الإجماع. وذكر البغدادي في الخزانة جزم ابن هشام هنا بالاختصاص تبعاً لابن النظام وغيره، ثم قال: «وهذا هو الجيّد؛ إذ لم يسمع دخولها على الفعلية» الخزانة ٢٩٨/٤.
- (٤) ذهب الزجاجي إلى أنه يجوز الإعمال في الجميع، ووافقه الرمخشري وابن مالك، ونقله عن ابن السراج. انظر الهمع ١٩١/٢، وشرح الكافية الشافية ٤٨٠.
- (٥) أي الإهمال والإعمال في «ليتما»، وسبق بيانه.
- (٦) تقدّم الحديث عنه في «أو».
- (٧) في «الحمام».
- (٨) وتكون «ما» الموصولة اسم «ليت».
- (٩) أي اسم الإشارة: هذا الحمام، والتقدير: هذا هو الحمام، وتكون هذه الجملة صلة «ما» وقوله: «لنا»، خبر «ليت».
- وهذا الذي ذهب إليه المصنّف هو تخريج سيبويه. انظر الكتاب ٢٨٣/١، وتعليق الأعلام على البيت في الموضوع نفسه، وانظر الخزانة ٢٩٨/٤.
- (١٠) أي الرفع في «هذا الحمام».
- (١١) أي: إهمال «ليت»؛ لأن اسمها «ما» الموصولة، والحمام بدل من اسم الإشارة أو صفة، وهذا محله الرفع لأنه خبر «هو» المقدّر.

ولكنه^(١) احتمال مرجوح؛ لأن حذف العائد^(٢) المرفوع بالابتداء في صلة غير «أي» مع عدم طول الصلة^(٣) قليل.

ويجوز «ليتما زيدا ألقاه» على الإعمال^(٤)، ويمتنع^(٥) على إضمار فعل على شريطة التفسير.

— (٦)

* * *

(١) أي هذا التقدير الذي ذكره في «ليتما» من جعل «ما» موصولة، وهو ما ذهب إليه سيويه.

(٢) وهو الضمير «هو» الذي قدره مبتدأ محذوفاً في قوله:

ليت الذي هو هذا الحمام ...

(٣) قال الدماميني: «لا نُسلّم عدم طول الصلة هنا، بل هي طويلة بالصفة، وقد صرح المصنّف بمثله في

فصل «ما» من حرف الميم في قول امرئ القيس:

ولا سيما يوم بدارة جلجل»

حاشية الشمني ٦٩/٢.

وقال المصنّف في «ما» ما ينقض قوله هنا: «وحسّن حذف العائد طول الصلة بصفة يوم»، ويأتي الحديث فيه.

وقال مرة أخرى في حديثه عن الجملة الرابعة، وهي المضاف إليها عند حديثه عن البيت «أي لا مثل الذي هو يوم، ولم يُسمّع في نظائره ذكر العائد، ولكنه نادر فلا يحسن الحمل عليه»، فتأمل هذا الكلام المضطرب بين موضع وآخر.

(٤) أي على إعمال «ليت»، وليس على النصب على الاشتغال، أي على تقدير: ليتما ألقى زيدا...

(٥) وإنما امتنع هذا لأن تقدير الفعل يقتضي دخول «ليتما» على الفعلية، وهو لم يذهب فيها هذا المذهب من قبل.

وما منعه هو هنا أجازة غيره ممن أجاز دخول «ليتما» على الفعلية وهو ابن أبي الربيع وظاهر القزويني.

(٦) للحديث عن «ليت» تنمة، هذا موضعها غير أنه ساقها بعد الحديث عن «لعل»، فأنظر هذا فيما يأتي،

٨٠ - لعل

لعل: حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر، قال بعض أصحاب الفراء: وقد ينصبهما^(١)، وزعم يونس^(٢) أن ذلك لغة^(٣) لبعض^(٤) العرب، وحكى «لعل»^(٥)

(١) أجاز بعض أصحاب الفراء نَصْب الاسم والخبر في الأحرف الستة، ونقل بعضهم عن الفراء أنه أجاز ذلك في ليت ولعل وكأَنَّ.

وذكر السيوطي أن نَصْب الجزأين سائغ في الجميع، وأنه لغة، وأن عليه أبا عبيد القاسم بن سلام وابن الطراوة وابن السَّيد.

انظر الجنى الداني/٤٩٢، وهمع الهوامع ١٥٦/٢، وشرح الأشموني ٢٣٠/١، وشرح التسهيل لابن عقيل ٣٠٨/١. والبحر ٩٣/١ «ولم يحفظ بعدها نصب الاسمين». وانظر الارتشاف/١٢٤٢.

(٢) النص منقول عن المصنف في الخزانة ٢٩٤/٤.

(٣) قال ابن سلام في طبقات الشعراء: «هي لغة رؤية وقومه، وقال ابن السَّيد نَصْب خبر إن وأخواتها لغة لبعض العرب» وفي الارتشاف/١٢٤٢ «وحكى عن تميم أنهم ينصبون بلعل».

شرح التسهيل لابن عقيل ٣٠٨/١، وانظر طبقات فحول الشعراء/٧٨، فقد وجدت حديث ابن سلام فيها عن «ليت» ونصب الجزأين، وتقدّم الحديث عن هذا، ولم أجد حديثه عن «لعل».

(٤) في م/٢ «بعض».

(٥) وعلى هذا التقدير تكون جملة «يوجد» هي الخبر، فهي في محل رفع ومنطلقاً حال، وقدّر الحالية من الفاعل في مثل هذه الحال ابن مالك، وتبعه على ذلك ابن عقيل وغيرهما.

انظر شرح التسهيل لابن عقيل ٣٠٨/١.

على أنه إذا ثبت أنَّ هذا لغة لبعض العرب، فإن الأمر لا يحتاج إلى هذا التأويل، انظر تعقيب الدماميني، الشمني ٦٩/١.

وفي طبقات الشعراء لابن سلام ص/٧٨ - ٧٩ «سمعت أبا عون الحرمازي يقول: ليت أباك منطلقاً، وليت زيدا قاعداً، وأخبرني أبو يعلى أن منشأه بلاد العجاج، فأخذها عنهم».

أباك منطلقاً، وتأويله عندنا على إضممار «يوجد»، وعند الكسائي على إضممار «يكون»^(١).

وقد مرَّ أن عُقَيْلاً يخفضون^(٢) بها المبتدأ، كقوله^(٣):

[فقلت أدع أخرى وأرفع الصوت جهرةً] لعل أبي المغوار منك قريب

(١) أو كان، وكان الكسائي يوجّه هذا التوجيه في كل موضع يقع فيه نَضْبَان بعد شيء من هذه الأحرف. انظر شرح التسهيل لابن عقيل ٣٠٨/١، وجمع الهوامع ١٥٧/٢.

(٢) مرَّ هذا في «عَلَّ» قال: «وَعُقَيْل تخفض بهما [أي بها وبلعل] وتجز في لاهما الفتح تخفيفاً، والكسر على أصل التقاء الساكنين».

وقال ابن جني «وحكى أبو زيد أن لغة عقيل: لَعْلٌ زيد منطلق بكسر اللام الآخرة من «لعل» وجَزَّ زيد...» سر الصناعة/٤٠٧.

وقال المرادي: «... والجزُّ بلعل مراجعة أصل مرفوض؛ لأن أصل كل حرف اختص بالاسم ولم يكن كالجزء منه أن يعمل الجز...» وروى الجزُّ بها عن العرب أبو زيد والفراء والأخفش وغيرهم من الأئمة.

انظر الجنى الداني/٥٨٢ - ٥٨٣، وحروف المعاني للرماني/١٢٥، وجمع الهوامع ٢٠٧/٤، وشرح الأشموني ٤٥٤/١، وشرح ابن عقيل ٤/٣، والبحر ٩٣/١.

(٣) قائله كعب بن سعد الغنوي، وهو من قصيدة رثى بها أخاه أبا المغوار، ويرويها بعضهم لسهم الغنوي، وهو من قومه.

وفي الأصمعيات «لعل أبا المغوار» كذا بالألف على الأصل، وثانياً بدلاً من جهرة وروي داعياً أيضاً، ودعوة، بدلاً من جهرة. وعلى المثبتة: لعل: حرف جر، وهو موضع الشاهد، وللفارسي غير هذا التخريج، وهو ما يذكره المصنّف بعد هذا البيت.

قال الزجاجي: «وهذا شعر قديم، ومثل هذا يُروى على شذوذه، ولا يُقاس عليه.

وكعب شاعر إسلامي.

انظر شرح الشواهد للبغدادى ١٦٦/٥، وشرح السيوطي/٦٩١، وأمالى الشجري ٢٣٧/١، والأشموني ٤٥٤/١، والعيني ٢٤٧/٣، والخزانة ٣٧٠/٤، والجنى الداني/٥٨٤، واللامات/ =

وزَعَمَ الفارسي^(١) أنه لا دليلَ في ذلك^(٢)؛ لأنه يحتمل أن الأصل: «لعله لأبي المغوار منك جوابٌ قريب»، فحذف موصوف^(٣) «قريب»، وضمير الشأن^(٤)، ولام^(٥) «لعل» الثانية تخفيفاً، وأدغم الأولى^(٦) في لام الجرّ، ومن ثمّ كانت^(٧) مكسورة، ومن فَتَح^(٨) فهو على لغة^(٩) من يقول: المالُ لَزِيدٍ بالفتح.

= ١٤٨، وجمع الهوامع ٢٠٧/٤، ١٣٤/٥، وسر الصناعة/٤٠٧، والأصمعيات/٩٦، والنوادر/ ٢١٨، وابن عقيل ٤/٣، الحجة للفرسي ١٧١/٢، ١٧٦.

(١) قال الفارسي: «... فينبغي أن يكون على إضمار القصة والحديث كأنه خفف لعل وأعملها كما يخفف أنّ ويعمل، فمن فتح اللام وجرّ الاسم فقال: لعل أبي المغوار، فاللام لام الجرّ إلا أنه فتحها مع المظهر كما يفتح مع المضمّر، وزعم أبو الحسن أنه سمع فتح اللام مع المظهر من يونس وأبي عبيدة وخلف الأحمر، وزعم أنه سمع ذلك أيضاً من العرب، فيكون الجر في أبي المغوار على هذه اللغة، ومن قال: لعل أبي... حذف لام لعل، وأضمر القصة أو الحديث وكسر اللام مع المظهر على اللغة التي هي أشيع والتقدير: لعل لأبي المغوار منك جواب قريب، أي لعل نصره لا يبعد عنك، ولا يتأخر عنك... الحجة ١٧٦/١.

(٢) أي على عمل «لعل» الجر للمبتدأ.

(٣) وهو جواب، أي: أصله: جواب قريب.

(٤) فالأصل عنده: لعله لأبي المغوار...

(٥) أي حذف لام «لعل» فبقيت: لعل.

(٦) وهي: اللام الباقية في «لعل» أدغمها في لام الجر من قوله: لأبي، على هذا التخريج. ثم فصلت بعد

هذا الإدغام لام الجر من الاسم المجرور، فصار: لعل لأبي... كذا!!

(٧) وصورتها: لعل.

(٨) أي من قال «لعل». وزعم أبو الحسن أنه سمع فتح اللام مع المظهر من يونس وأبي عبيدة وخلف الأحمر، وزعم أنه سمع ذلك هو أيضاً من العرب. وتقدّم هذا عن الحجة ١٧٦/١.

(٩) أي على لغة من يفتح اللام مع المظهر كما يفتحها مع المضمّر في قولك: لك، له، لهم...

وهذا تكلف كثير^(١)، ولم يثبت تخفيف «لعل». ثم هو مجنوح بنقل^(٢) الأئمة
أن الجرّ ب «لعل» لغة قوم بأعيانهم.

وأعلم أن مجرور «لعل» في موضع رفع بالابتداء^(٣)، لتنزيل «لعل» منزلة الجار
الزائد^(٤)، نحو: «بحسبك درهم»^(٥) بجامع^(٦) ما بينهما من عدم التعلق بعامل،
وقوله^(٧): «قريب» خبر^(٨) ذلك المبتدأ^(٩)، ومثله^(١٠): «لولا لكان كذا» على

(١) هذا الرد للمراي انظر الجنى الداني/٥٨٥، قال: «وهذا ضعيف من أوجه: أحدها: أن تخفيف
«لعل» لم يُسمع في هذا البيت، والثاني أنها لا تعمل في ضمير الشأن، والثالث أن فتح لام الجرّ مع
الظاهر شاذ....

وإذا صحت الرواية بنقل الأئمة فلا معنى لتأويل بعض شواهدا بما هو بعيد». ونقل هذا عن
المراي البغدادي في الخزانة ٣٧٢/٤.

(٢) انظر حاشية الشهاب ٢٤/٢ فهو رأي الزمخشري أيضاً.

(٣) انظر همع الهوامع ١٣٤/٥، و٢٠٨/٤.

(٤) أي فهي مثل حرف الجر الزائد.

(٥) بحسبك: الباء حرف جر زائد، وحسبك مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنه مبتدأ، ودرهم: خبر.

(٦) أي الجامع بين «لعل» وحرف الجر الزائد كون كل منهما لا يحتاج إلى ما يتعلّق به.

قال السيوطي: «وحكم محلها ومجرورها كزب، فالأصح أنها تتعلّق بالعامل، وقيل: لا، تنزيلاً لها

منزلة الزائد...» الهمع ٢٠٨/٤ وانظر ١٣٤/٥.

على أن ابن هشام تعرّض للحديث في هذا مرّة أخرى في الباب الثالث فقال: «ذكر ما لا يتعلّق من

حروف الجر: يُستثنى من قولنا لا بُدّ لحرف الجرّ من متعلّق ستة أمور... الثاني: لعل في لغة عقيل

لأنها بمنزلة الحرف الزائد...».

(٧) أي في بيت كعب الغنوي المتقدّم.

(٨) في طبعة مبارك والشيخ محمد «هو خبر...»، وهو: ليس في المخطوطات.

(٩) وهو مجرور «لعل» وهو قوله: أبي المغوار، قال ابن هشام في الباب الثالث «ألا ترى أن مجرورها في

موضع رفع على الابتداء، بدليل ارتفاع ما بعده على الخبرية».

(١٠) أي مثل «لعل»، أو مثل حرف الجر والشبيه بالزائد.

قول سيبويه^(١): إِنَّ «لولا» جازة، وقولك^(٢): «رُبَّ رجلٍ يقول ذلك»، ونحوه قوله^(٣):

[فكيف إذا مررتُ بدارِ قومٍ] وجيرانِ لنا كانوا كرام
على قول سيبويه^(٤): إِنَّ «كان» زائدة^(٥)، وقول الجمهور^(٦): إِنَّ الزائدة^(٧) لا

(١) تقدّم هذا الرأي له في «لولا»، وذهب غيره من الكوفيين إلى أن ضمير النصب ناب عن ضمير الرفع، وأن الضمير عندهم وعند الأخفش في موضع رفع بالابتداء نيابة عن الضمير المتصل. فارجع إلى هذا فيما تقدّم.

(٢) أي في دخول حرف الجر الشبيه بالزائد، فقولك: رجل مبتدأ، ورُبَّ لا تحتاج إلى تعليق. انظر الباب الثالث من هذا الكتاب.

(٣) البيت للفرزدق من قصيدة له مدح بها هشام بن عبد الملك، وهجا جريراً، وصدره ما وضعته بين معقوفين. وفيه رواية: رأيت ديار قوم.

والشاهد في البيت إلغاء «كان» وزيادتها تأكيداً وتبييناً لمعنى المضي.

والتقدير: وجيران لنا كرام كانوا كذلك.

ورواية الديوان: فكيف إذا رأيت ديار قوم.

انظر شرح البغدادي ١٦٨/٥، وشرح السيوطي ٦٩٣/١، وسيبويه ٢٨٩/١، والخزانة ٣٧/٤، والأشموني ١٩٣/١، والعيني ٤٢/٢، وشرح ابن عقيل ٢٨٩/١، والديوان ٢٩٠/٢.

(٤) قال سيبويه: «وقال الخليل: إِنَّ مِنْ أَفْضَلِهِمْ كَانَ زَيْدًا، عَلَى إِلْغَاءِ «كَانَ» وَشَبْهِهِ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ:

فكيف إذا رأيت ديار قوم وجيران لنا كانوا كرام

الكتاب ٢٨٩/١، وانظر تعليق الأعلام في الموضع نفسه.

(٥) قال الأمير: «الجامع بينه [أي بين بيت الفرزدق] وبين ما نحن فيه أن المتصل بـ «كان» الزائدة مبتدأ

على أول الأقوال التي حكاه المصنّف، كما أن مجرور لعل ورُبَّ ولولا كذلك» انظر الحاشية ١/

٢٢٢، وانظر حاشية الشمني ٦٩/٢.

(٦) وعلى هذا القول يكون مجرور لعل في «لعل أبي المغوار...» وغيره والضمير بعد كان في محل رفع على الابتداء.

(٧) أي الحروف الزائدة لا تجرّ ما بعدها.

وفي م/٥ وطبعة الشيخ محمد ومبارك «إن الزائد لا يعمل شيئاً».

تعمل شيئاً. فقليل: الأصل «هم»^(١) «لنا»، ثم وصل الضمير^(٢) بـ «كان» الزائدة إصلاحاً^(٣) للفظ؛ لئلا يقع الضمير المرفوع المنفصل إلى جانب الفعل^(٤)، وقيل^(٥): بل الضمير توكيد للمستتر^(٦) في «لنا» على أن «لنا» صفة لـ «جيران»، ثم وُصل^(٧) لما ذُكر. وقيل بل هو^(٨) معمول لـ «كان» بالحقيقة، فقليل^(٩): على أنها ناقصة و«لنا» الخبر، وقيل: بل على أنها زائدة،

(١) أي بتقديم المبتدأ على الخبر، ثم قدّم الخبر «لنا» على المبتدأ «هم».

(٢) وهو «هم». وفي م/٥ «ثم وصل الضمير وكان الزائدة».

(٣) فصار: كانوا بعد أن كان: لنا كان هم.

(٤) أي إلى جانب «كان».

(٥) جعل الواو في «كانوا» ضميراً مؤكداً للضمير المستتر في الظرف «لنا» الواقع صفة لجيران هو ما ذهب إليه أبو علي الفارسي. انظر الخزانة ٣٨/٤.

قال: «لنا في موضع الصفة لجيران، وفيه ضميرهم مستتر على ما عهد من حكم الجار والمجرور إذا وقع صفة، والضمير المتصل بكان تأكيد له، ولم يكن بُدّ من اتصاله لأنه لا يقوم بنفسه...».

(٦) أي الضمير المستتر في متعلق هذا الظرف.

(٧) أي وصل هذا الضمير بـ «كان» لئلا يبقى ضميراً منفصلاً بجانب الفعل كان، وقد كان ذلك - على ما ذكر المصنّف - إصلاحاً للفظ.

وصورته قبل الوصل: لنا كان هم، وذلك بعد زيادة «كان».

(٨) أي الواو في «كانوا».

(٩) وهذا الرأي للمبرّد. فقد ذهب إلى أن «كان» غير زائدة، وأنها إنما تُلغى إذا كانت مجردة، لا اسم لها ولا خبر، وأمّا في البيت فالواو اسمها، ولنا الخبر، وكرام صفة لجيران.

انظر الخزانة ٣٨/٤.

ونقل الزجاج عن شيخه المبرّد جواز أن تكون «كان» زائدة في البيت، ورّد هذا عليه قال: «وهذا غلط من أبي العباس؛ لأن كان لو كانت زائدة لم تنصب خبرها، والدليل على هذا البيت الذي أنشده...».

ولم يقل كانوا كراماً معاني القرآن للزجاج ٣٣/٢، وانظر الخزانة ٣٨/٤.

وقوله: «لم تنصب خبرها» أي: في آية النساء ٢٢/٤ «إنه كان فاحشة ومقتاً وساء سبيلاً».

وأنها^(١) تعمل في الفاعل كما يعمل فيه العامل المُلغى نحو^(٢) : «زيدٌ ظننتُ^(٣) عالِمٌ».

وتتصل بـ^(٤) «لعل» «ما» الحرفيّة، فتكفّرها عن العمل؛ لزوال اختصاصها^(٥) حينئذٍ؛ بدليل قوله^(٦) :

[أَعِذْ نَظْرًا يَا عَبْدَ قَيْسٍ] لَعَلَّمَا أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الْحِمَارَ الْمُقَيَّدَا

وَجَوَزَ قَوْمٌ^(٧) إِعْمَالَهَا حِينَئِذٍ حَمَلًا عَلَى «لَيْت»؛ لاشتراكهما في أنهما يغيّران

(١) أي وأن «كان» مع زيادتها تعمل فيما بعدها كما لا يمنع إلغاء «ظن» عملها في الفاعل مطلقاً. انظر الخزانة ٣٩/٤.

(٢) زيد: مبتدأ وعالم: خبره، وظننت: فعل مُلغى، إلّا أنه عمل في الفاعل وهو تاء الضمير. وانظر شرح المفصل ٥٧/٨.

(٣) في م/١٢ «ظننته».

(٤) في م/١ «بها».

(٥) أي لزوال اختصاص «لعل» بالدخول على الجملة الاسمية إذا دخلت عليها «ما». وانظر شرح المفصل ٥٤/٨ - ٥٥.

(٦) البيت من مقطوعة للفرزدق هجا بها جريراً وهو يخاطب عمر بن لجا التميمي.

والحمار المقيد: يعني به حماراً من حمير بني كليب لأنهم أصحاب حمير، وقد أشار إلى أنهم أهل ذِلةٍ وقِلةٍ لا يأمنون من يطرقهم فلذلك قَيّدوا حمارهم. ووصف نارهم بقلة الإضاءة مشيراً بذلك إلى خِسَّتِهِمْ وبخلهم، فهم لا يوقدون حطباً كثيراً لئلا يقصدهم الضيوف.

والشاهد فيه كَفُّ «لعل» عن العمل بـ «ما»، قال أبو حيان: «صارت لَعَلٌ بما الكافة حرف ابتداء يقع بعدها الفعلية والاسمية، ولهذا لم تعمل لأنه زال اختصاصها».

انظر شرح البغدادي ١٦٩/٥، وشرح السيوطي ٦٩٣، وجمع الهوامع ١٩٠/٢، وشرح الأشموني ٢٤٣/١، وشرح المفصل ٥٧/٨ - ٥٨، والديوان ١٨٠ «فربما»، النقائض ٤٩١.

(٧) ذهب إلى جواز الإعمال الزجاج وابن أبي الربيع في الثلاثة: ليت ولعل وكأَنَّ، خاصّة. انظر جمع الهوامع ١٩١/٢.

معنى الابتداء، وكذا قالوا في «كأن»، وبعضهم خصَّ^(١) «لعل» بذلك، لأشدية التشابه؛ لأنها و«ليت» للإنشاء، وأما «كأن» فللخبر.

قيل: وأول^(٢) لحن سُمِعَ بالبصرة^(٣):

[تَأَنَّ وَلَا تَعْجَلْ بِلَوْمِكَ صَاحِباً] لَعَلَّ لَهَا عُذْرٌ وَأَنْتَ تَلُومُ

وهذا محتمل لتقدير^(٤) ضمير الشأن كما تقدّم في^(٥) «إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَاباً يَوْمَ

= وذهب الزجاجي إلى أنه يجوز الإعمال في الجميع، ووافقه الزمخشري وابن مالك، ونقله عن ابن السراج، وانظر شرح التسهيل لابن عقيل ٣٢٩/١، وشرح المفصل ٥٨/٨.

(١) أي خصّها بالعمل حملاً على «ليت» لوجود تشابه شديد بينهما، وهو كونهما للإنشاء.

(٢) ذكروا أن أول لحن سمع بالبصرة هو «هذه عصاتي»

انظر شرح البغدادي ١٧٣/٥.

(٣) مختلف في صدره وفي نسبته إلى قتاله.

فقد نسبته الجاحظ لمسلم بن الوليد، وذكره أبو منصور الثعالبي لمنصور النمرى.

وأما صدره فقد ذكر البغدادي أنه رأى في بعض نسخ المغني مصراعاً قبله:

فَلَا تَجِدْهَا بِاللَّوْمِ قَبْلَ سُؤْلِهَا

وذكره الميداني في مجمع الأمثال: لعل له عذراً... كذا بضمير المذكر، ونصب «عذراً» على

القياس في عمل «لعل»، وذكر صدره كما أثبتته بين معقوفين، وجاء كذلك عند المعري وغيره،

وفي ديوان مسلم روايته:

لَعَلَّ لَهَا عُذْرًا وَأَنْتَ تَلُومُ وَكَمْ لَائِمٌ قَدْ لَامَ وَهُوَ مَلِيمٌ

انظر شرح البغدادي ١٧٣/٥، والبيان والتبيين ٣٦٣/٢، وطبقات الشعراء لابن المعتز/٢٤٧، وشرح

سقط الزند ٦٦٥/٢ - ٦٦٦، ومجمع الأمثال للميداني ١٩٢/١، والمستقصى ٢٨٢/٢، ديوان

مسلم بن الوليد/٣٤٠.

(٤) أي على تقدير: لعله له عذر... وضمير الشأن اسم «لعل» و«لها عذر» جملة اسمية في محل رفع

خبر «لعل».

القيامة المصورون».

وفيهما عشر^(١) لغات مشهورة، ولها معان:

- أحدها: التوقع^(٢): وهو ترَجِّي المحبوب، والإشفاق من المكروه، نحو^(٣):
«لعل الحبيب موصل^(٤)»، و«لعل الرقيب حاصل^(٥)».

- (١) تقدّم في «إن»، وذكر فيه هناك أنّ الأصل «إنه»، أي الشأن، وخُرج الحديث فيما تقدّم.
- (٢) في شرح الكافية ٣٦١/٢ إحدى عشرة لغة في «لعلّ».
- ذكر المرادي فيها اثنتي عشرة لغة، وذكر السيوطي ثلاث عشرة لغة، ومن هذه اللغات هي:
لعلّ، علّ، لَعَنَّ، عَنَّ، لَأَنَّ، أَنْ، رَعَلَّ، رَعَنَّ، لَعَنَّ، رَعَنَّ، عَنَّ، لَعَلَّتْ، لَعَا، لَوَانَّ [كذا في الهمع]،
وذكر أن القالي حكاه كذلك في أماليه.
- انظر همع الهوامع ١٥٣/٢ - ١٥٤، والجنى الداني/٥٨٢، وانظر اللامات ١٤٧، فقد ذكر
الزجاجي فيها خمس لغات، وانظر الإنصاف/٢٢٥، ومعاني الحروف للرماني/١٢٤، وفي
البحر ٩٣/١، وفيها لغات لم يأت منها في القرآن إلا الفصحى.
- (٣) جعلهما المرادي معنيين:
- الأول: الترجي وهو الأشهر والأكثر نحو: لعل الله يرحمنا.
- الثاني: الإشفاق: نحو: لعل العدو يقدم.
- ثم قال: «والفرق بينهما أن الترجي في المحبوب، والإشفاق في المكروه»
الجنى الداني/٥٧٩ - ٥٨٠، وانظر الإتقان ٢٣٢/٢ - ٣٣٣، وقد نحا فيها منحى المرادي في
القسمه، وانظر همع الهوامع ١٥٢/٢، والبحر المحيط ٩٣/١.
- (٤) هذا مثال للترجي في المحبوب.
- (٥) كذا في المخطوطات، وجاء في نسخة «لعل الحبيب يقدم»، وقد أشار إلى هذا الشيخ محمد، وكذا
جاءت في متن الدسوقي.
- والنص عند الشيخ محمد «قادم» وعند مبارك «حاصل» ومثله في حاشية الأمير.
- (٦) هذا مثال للإشفاق في المكروه، على تقدير: أخاف من حصول الرقيب، أي: من وجوده.

وتختص^(١) بالممكن، وقول فرعون: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ * أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ﴾^(٢) إنما قاله^(٣) جهلاً أو مخرقة^(٤) وإفكاً^(٥).
و^(٦) الثاني: التعليل^(٧): أثبتته جماعة منهم الأخفش والكسائي، وحملوا عليه:
﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لِّنَا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾^(٨).

- (١) أي بما يمكن وقوعه. البحر ٩٣/١.
(٢) ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَهْمَكُنِ آبْنِ لِي صَرَحًا لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ * أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطْلِعْ إِلَيَّ إِلَهَ مُوسَى وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ كَاذِبًا وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِفِرْعَوْنَ سُوءُ عَمَلِهِ وَصُدَّ عَنِ السَّبِيلِ وَمَا كَيْدُ فِرْعَوْنَ إِلَّا فِي تَبَابٍ﴾ سورة غافر ٣٦/٤٠ - ٣٧.
(٣) أي: لعلّي أبلغ الأسباب، فاستعمل «لعل» في طلب المستحيل، وهو يعلم أنه غير ممكن، وهو لم يستعمل لكي، وإنما قال ما يرادفها في لغته.
(٤) والمخرقة من الخرق وهو الحق.
(٥) أي كذباً.
(٦) في م/١ و٣ والمطبوع «الثاني».
(٧) انظر الجنى الداني/٥٨٠ فنص المصنف فيه، وهمع، الهوامع ١٥٢/٢ والإيتقان ٢٣٣/٢، وذكروا أن هذا المعنى زاده الأخفش والكسائي.
وقال أبو حيان: «ولا تكون بمعنى كي خلافاً لقطرب وابن كيسان»، انظر البحر ٩٣/١، وفي ص/٩٥ ذكر أن هذا قول مرغوب عنه.
(٨) ﴿أَذْهَبَا إِلَى فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَى * فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لِّنَا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾ سورة طه ٤٣/٢٠ - ٤٤.
قال الأخفش: «نحو قول الرجل لصاحبه: إفرغ لعلنا نتغذى، والمعنى لتتغذى، وحتى نتغذى. ويقول الرجل: اعمل عملك لعلك تأخذ أجرك، أي لتأخذه» معاني القرآن/٤٠٧.
ونقل هذا النص المرادي في الجنى الداني/٥٨٠.
وذكر السمين ثلاثة أقوال في لعل: الأول أنها على بابها من الترجي، والثاني أنها بمعنى كي، والثالث أنها استفهامية. انظر الدر المصون ٢٣/٥، والبحر ٢٤٦/٦.
وذكر أبو حيان أنها عند الفراء على معنى «كي»، أي كي يتذكر أو يخشى. ولم أهتد إلى موضعه عند الفراء.

ومن لم يثبت ذلك^(١) يحمله على الرجاء^(٢)، ويصرفه للمخاطبين، أي^(٣): اذهبوا على رجائكما.

و^(٤) الثالث: الاستفهام: أثبتته^(٥) الكوفيون، ولهذا علّق^(٦) بها الفعل في نحو: ﴿لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾^(٧)،

(١) أي التعليل.

(٢) أي على الترجي، وهو ترج للعباد، وهو مذهب سيويه والمحققين.
وانظر الكتاب ١٦٧/١ قال: «... ولكن اذهبوا أتما في رجائكما وطمعكما، وباشرا الأمر مباشرة من يطمع أن يثمر عمله، ولا يخيب سعيه...».
وانظر البحر ٢٤٥/٦ - ٢٤٦، وشرح المفصل ٨٥/٨ - ٨٦، وأمالى الشجري ٥٠/١ - ٥٢، وشرح الرضي ٣٢٢/٢، والبرهان ٥٧/٤.

(٣) هذا كلام المرادي قال: «معناه: اذهبوا على رجائكما ذلك من فرعون» الجنى الداني/٥٨٠.

(٤) كذا بالواو، وبدونه في م/١ و٣، والمطبوع.

(٥) كذا في الجنى الداني/٥٨٠، وقال: «وتبعهم على ذلك ابن مالك»، ثم ذكر أن هذا عند البصريين خطأ. وانظر الهمع ١٥٣/٢، والإتقان ٢٣٣/٢، ورد هذا المعنى لها أبو حيان في البحر ٩٣/١.
(٦) في الجنى الداني/٥٨١: «وذكر الشيخ أبو حيان أنه ظهر له أن «لعل» من المعلقات لأفعال القلوب ومنه: وما يدريك لعل الساعة تكون قريباً. وما يدريك لعله يزكى». قال: ثم وقعت لأبي علي الفارسي على شيء من هذا».

(٧) الآية: ﴿بَنَاتِهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾ سورة الطلاق ١/٦٥.

ولعل: اسمها لفظ الجلالة الله، وخبرها: جملة «يحدث»، ولعل وما بعدها في محل نصب سدّ مسدّ مفعولي «تدري».

وقد علّقت «لعل» الفعل تدري عن التعدي الصريح إلى المفعولين، قال أبو حيان في تفسير الآية/ ١١١ من الأنبياء ﴿وَلَنْ أَدْرِي لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَكُمْ...﴾.

والكوفيون يُجرون «لعل» مجرى «هل»، فكما يقع التعليق عن هل كذلك عن لعل، ولا أعلم أحداً =

ونحو: ﴿وَمَا يَدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَكِّي﴾^(١).

قال الزمخشري^(٢): «وقد أشربها معنى «ليت» من قرأ: ﴿فَاطَّلَعَ﴾^(٣) انتهى.

وفي الآية بحث^(٤) سيجيء.

- (٥) ...

= ذهب إلى أن لعل من أدوات التعليق، وإن كان ذلك ظاهراً فيها كقوله: ﴿وَمَا يَدْرِيكَ لعل الساعة

قريب﴾، ﴿وَمَا يَدْرِيكَ لعله يزكى﴾ البحر ٣٤٥/٦.

ثم قال في آية الطلاق هذه: «فلا تدري: مُعلّقة عن العمل، وقد تقدّم لنا الكلام على قوله: وإن أدري لعله فتنة لكم، وذكرنا أنه ينبغي أن يزداد في المعلقات «لعل»، فالجملة المترجاة في موضع نصب بلا تدري» البحر ٢٨٢/٨.

(١) سورة عبس ٣/٨٠.

والمفعول الأول هو الضمير، والثاني جملة «لعله يزكى» فهي في محل نصب سدّت مسدّ المفعول الثاني، وقد علّقت «لعل» الفعل «درى» عن العمل في اللفظ. وانظر في هذا ما يأتي «الجملة الواقعة مفعولاً به - الباب الثالث باب التعليق».

(٢) انظر هذا في الجنى الداني/٥٨١، فقد ذكره عن الزمخشري والجزولي أيضاً ونص الزمخشري في المفصل/٣٠٣، وانظر شرح المفصل ٨٦/٨، وانظر الكشف ٥٤/٣.

ونص المفصل: «وقد لمح فيها معنى التمني من قرأ «فَاطَّلَعَ»، بالنصب، وهي في حرف عاصم». (٣) هي الآية/٣٧ من سورة غافر: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَنْهَكُمْنُ آبَنَ لِي صَرَحًا لَعَلِّي أَتْلُغَ الْأَسْبَابَ * أَسْبَبَ

الْأَسْمَاتِ فَاطَّلَعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى...﴾ ٣٦ - ٣٧.

وتقدّم الحديث مُفَصَّلًا في قراءتي النصب والرفع في «علّ»، فارجع إلى ما تقدّم فهو يكفيك ويغنيك إن شاء الله تعالى.

(٤) سوف يتعرض للحديث مرة أخرى في الباب الرابع في أقسام العطف، وفي الباب الخامس، الجهة الرابعة: «أن يخرج على الأمور البعيدة والأوجه الضعيفة، ويترك القوي... الرابع:...».

(٥) مما ذكره من معاني «لعل» التشبيه. انظر البرهان ٣٩٤/٤، والإتقان ٢٣٣/٢، وزاد أكثر الكوفيين والطوال «الشك»، انظر همع الهوامع ١٥٣/٢، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ٦٠١/٢ والجنى الداني/٥٨١، وفي صحيح البخاري في قوله تعالى: ﴿لعلكم تخلصون﴾ قال ابن عباس: لعلكم =

ويقترن خبرها^(١) بـ «أَنَّ» كثيراً^(٢) حملاً على «عسى» كقوله^(٣):

لعلك يوماً أن تُلِمَ مُلِمَةً [عليك من اللائي يدَعْنَكَ أَجْدَعَا]

وبحرف^(٤) التنفيس قليلاً^(٥) كقوله^(٦):

فَقُولَا لَهَا قَوْلًا رَقِيقًا لَعْلَهَا سترحمني من زفرةٍ وعويلٍ

= تخلصون: كأنكم» أي على التشبيه. انظر فتح الباري ٣٨٢/٨، ويشهد للتشبيه قراءة أبي «كأنكم تخلصون»، وقرئ «كأنكم خالدون» وانظر البحر ٣٢/٧.

(١) يجوز ذلك سيبويه في الشعر، «وقد يجوز في الشعر أيضاً: لعلني أن أفعل، بمنزلة: عسيت أن أفعل» الكتاب ٤٧٨/١.

وذكر المبرد في المقتضب أن ذكر الفعل بغير «أَنَّ» أحسن؛ لأنه خبر ابتداء.

انظر ٧٤/٣، وشرح المفصل ٨٧/٨، والكامل ٢٥٤/٢، وانظر مع الهوامع ١٥٨/٢.

(٢) وذهب الرضي إلى هذا ولم يذكر أنه كثير.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ١٧٥/٥.

(٣) البيت من قصيدة لمتهم بن نيرة الصحابي، رثى بها أخاه مالك بن نيرة لما قتله خالد بن الوليد بتهمة الردة، وعجزه ما أثبتته بين معقوفين.

والإمام النزول، والملمة: البلية والمصيبة. والأجدع: المقطوع الأنف والأذن، ويكون في الذليل.

والمعنى: أيها الشامت لا تفرح بموت أخي فعسى أن ينزل بك مصيبة من المصائب تتركك ذليلاً.

والشاهد فيه اقتران خبر لعل بـ «أَنَّ» حملاً على عسى.

وانظر شرح البغدادي ١٧٥/٥، وشرح السيوطي ٥٦٧/٥، والخزانة ٤٣٣/٢، والمقتضب ٣/٧٤.

وشرح المفصل ٨٦/٨، والكامل ٢٥٤، والمفضليات ٢٧٠.

(٤) أي: ويقترن خبر «لعل» بالسين أو سوف.

(٥) ذكر البغدادي أن اقتران الخبر بحرف التنفيس كثير.

شرح الشواهد ١٧٥/٥، وقد ذهب إلى هذا الأخفش، وذكر أنه يجوز: لعل زيدا سوف يقوم، انظر

الارتشاف/ ١٢٤٠.

(٦) قائله عبدالله بن مسلم بن جندب، وروي بالفاء: رفيقاً، وبالقاف، الزفرة: مدّ النَّفَس بسبب الألم.

والشاهد فيه مجيء خبر «لعل» مقترناً بـ «لعل».

وخرَج بعضهم^(١) نَصَب: ﴿فَأَطْلَعَ﴾^(٢) على تقدير «أَنْ» مع «أَبْلَغَ»، كما خُفِضَ المعطوف من بيت زهير^(٣):

بدا لي أنني لستُ مدركٌ ما مضى ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائياً
على تقدير الباء مع «مدرك».

ولا يمتنع كون^(٤) خبرها فعلاً ماضياً خلافاً^(٥) للحريري،

= انظر شرح البغدادي ١٧٧/٥، وشرح السيوطي ٦٩٥، والارتشاف ١٢٤١، والتذيل ١٩٥/٢،
والتمام لابن جني ١٦٨، وفي طبعة مبارك ٣٨٠، قال: «لم نقف على قائله».

(١) هذا تخريج شيخه أبي حيان قال: «وقد تأولنا ذلك على أن يكون عطفاً على التوهم؛ لأن خبر «لعل»
جاء مقروناً بأن في النظم كثيراً، وفي النثر قليلاً، فمن نصب توهم أن الفعل المرفوع [أي: أبلغ]
الواقع خبراً كان منصوباً بـ «أَنْ»، والعطف على التوهم كثير وإن كان لا ينقاس، لكن إن وقع شيء
منه وأمكن تخريجه خُرِجَ».

انظر البحر ٤٦٦/٧، والدر المصون ٤٢/٦، فقد نقل هذا التخريج السمين عن شيخه أبي حيان،
ونقله ابن هشام هنا وعزَّ عليه التصريح باسمه، وذكر هذا مرة ثانية في الباب الرابع في ذكر أحكام
يكثر دورها ولم يُسمَّ شيخه، ثم ذكره مرة ثالثة في الباب الخامس ولم يُعزِّه له، فتأمل!!

(٢) تقدّمت وهي الآية ٣٧ من سورة غافر.

(٣) تقدّم البيت في «إذا».

والشاهد فيه على هذا التخريج جعل «سابقٍ» معطوفاً على «مدرك»، على توهم زيادة حرف الجر في
خبر «ليس»، والتقدير: لست بمدركٍ ما مضى ولا سابقٍ.

(٤) في م/٥ «أن يكون».

(٥) ومعه مبرمان أيضاً.

انظر البحر ١٣٥/١ والبرهان ٣٩٥/٤، والهمع ١٥٨/١.

قال الحريري: «ويقولون: لعله ندم، فيلفظون بما يشتمل على المناقضة، وينبئ عن المعارضة، ووجه
الكلام أن يقال: لعله يفعل، أو لعله لا يفعل؛ لأنه معنى «لعل» التوقع لمرجئ أو مخوف، والتوقع إنما
يكون لما يتجدّد ويتولّد لا لما تقضى وتصرّم، فإذا قلت: خرج، فقد أخبرت عما قُضي الأمر فيه،
واستحال معنى التوقع؛ فلهذا لم يجز دخول «لعل» عليه».

وفي الحديث^(١): «وما يدريك لعل الله أطلع على أهل بدر فقال: اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم».

وقال الشاعر^(٢):

= انظر درة الغواص/ ٢٩ - ٣٠، وشرح الشواهد للبغدادي ١٧٧/٥ - ١٧٨، وانظر عند البغدادي تعليق ابن بَرِّي على كلام الحريري.

(١) الحديث في صحيح البخاري «تفسير سورة الممتحنة» انظر فتح الباري ٤٨٦/٨، وقصته ما ذكره علي رضي الله عنه أن الرسول ﷺ أرسله والزبير والمقداد إلى روضة خاخ لأن بها ظعينة معها كتاب، فذهبوا إلى المكان، وعادوا بالكتاب، فأتوا به النبي ﷺ، فإذا فيه «من حاطب بن أبي بلتعة إلى أناس من المشركين» ممن بمكة يخبرهم ببعض أمر النبي ﷺ، فقال النبي ﷺ: «ما هذا يا حاطب؟ قال: لا تعجل علي يا رسول الله، إني كنت امرأ من قريش، ولم أكن من أنفسهم وكان معك من المهاجرين لهم قرابات يحمون بها أهليهم وأموالهم بمكة، فأحببت إذ فاتني من النسب فيهم أن أصطنع إليهم يداً يحمون قرابتي، وما فعلت ذلك كفراً ولا ارتداداً عن ديني» فقال النبي ﷺ: «إنه قد صدقكم» فقال عمر: دعني يا رسول الله فأضرب عنقه، فقال: إنه شهد بدرًا، وما يدريك لعل الله عز وجل أطلع على أهل بدر فقال اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم».

وجاء نص الحديث في كتاب المغازي من فتح الباري ٢٣٧/٨ في حديثه عن غزوة بدر، والنص فيه: «فقال عمر: إنه قد خان الله ورسوله والمؤمنين، فدعني فلأضرب عنقه فقال: أليس من أهل بدر، لعل الله اطلع على أهل بدر فقال: اعملوا ما شئتم فقد وجبت لكم الجنة، أو فقد غفرت لكم، فدمعت عينا عمر، وقال: الله ورسوله أعلم».

(٢) البيت من قصيدة لامرئ القيس، وهو يذكر فيها ما أصابه حين ذهب إلى قيصر يستنجده، ثم وُشي به، فذكروا لقيصر أنه يخونه، فأهداه حلّة مسمومة فلبسها، فتفطر جسده، وتناثر لحمه ومات بأنقرة. وجاء البيت في م/٥ «دائماً» بدلاً من «دائماً».

والشاهد فيه مجيء خبر «لعل» فعلاً ماضياً، وهو قوله: تَحَوَّلْنَ.

وجاءت الرواية في همع الهوامع «فيا لك من نعمي تحوّلن أبؤساً» ولا شاهد فيه، ومثله في شرح الأشموني.

وذكر مبارك أن الرواية في الديوان «فيا لك...» ولم أجد ما ذكره مثبتاً في الديوان بل هي كما أثبتته المصنّف.

وَبُدِّلْتُ قَرْحاً دَامِياً بَعْدَ صَحَّةٍ لَعْلَ مَنَابِنَا تَحَوَّلْنَ أَبْنُساً^(١)

وَأَنشُدُ سَيَبِيهِ^(٢):

أَعِذْ نَظْراً يَا عَبْدَ قَيْسٍ لَعْلَمَا أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الْحِمَارَ الْمُقْتِيدَا

فإن اعترض بأن «لعل» هنا مكفوفة^(٣) بـ «ما»، فالجواب أن شبهة المانع^(٤) أن «لعل» للاستقبال، فلا تدخل على الماضي، ولا فرق على هذا^(٥) بين كون الماضي معمولاً لها^(٦)، أو معمولاً^(٧) لما في خبرها^(٨)، ومما يوضح بطلان قوله^(٩) ثبوت ذلك^(١٠) في خبر «ليت»، وهي بمنزلة لعل^(١١)،

= انظر شرح البغدادى ١٧٧/٥، وشرح السيوطى ٦٩٥، والديوان ١٠٧، وجمع الهوامع ٧٠/٢، وشرح الأشموني ١٨٢/١، والصبان ٢٤٣/١.

(١) واستشهد به النحاة على أن كل فعل مثل «صار» في العمل إذا وافقها في المعنى، وذكروا من ذلك: عاد وآض ورجع واستحال وارتد وغدا وراح وتحول.

انظر شرح الأشموني ١٨١/١، وجمع الهوامع ٦٩/٢.

(٢) تقدم قبل قليل وهو للفرزدق، وكان الاحتجاج به لاتصال «ما» بـ «لعل» وكفها عن العمل، وأما في هذا الموضع فقد استشهد به المصنف لمجيء الفعل الماضي بعد «لعل».

(٣) ومن ثم فهي غير عاملة، والحديث عن مجيء الماضي بعد «لعل» العاملة خبراً عنها.

(٤) أي لوقوع الماضي خبراً.

(٥) أي على قوله: فلا تدخل على الماضي.

(٦) أي بوقوع الفعل الماضي خبراً لـ «لعل».

(٧) قال الأمير: «هو في البيت ليس معمولاً لشيء في خبرها، فالواجب: أو واقعاً في خبرها بدون عمل»

الحاشية ٢٢٣/١، وانظر الشمني ٧٢/٢.

(٨) في م/٥ «خبرها».

(٩) أي قول الحريري في منع وقوع خبر «لعل» فعلاً ماضياً.

(١٠) أي مجيء الخبر في «ليت» ماضياً.

(١١) من حيث العمل.

نحو: ﴿يَلِيَّتْنِي مِثُّ قَبْلِ هَذَا وَكُنْتُ نَسِيًّا مَّنْسِيًّا﴾^(١)، ﴿يَلِيَّتْنِي كُنْتُ
رُبَابًا﴾^(٢)، ﴿يَقُولُ يَلِيَّتْنِي قَدَمْتُ لِحَيَاتِي﴾^(٣)، ﴿يَلِيَّتْنِي كُنْتُ مَعَهُمْ﴾^(٤).

* * *

-
- (١) الآية: ﴿فَاجَاءَهَا الْمَخَاضُ إِلَى جِذْعِ النَّخْلَةِ قَالَتْ يَلِيَّتْنِي مِثُّ...﴾ مريم ٢٣/١٩.
- (٢) الآية: ﴿إِنَّا أَنْذَرْنَاكُمْ عَذَابًا قَرِيبًا يَوْمَ يَنْظُرُ الْمَرْءُ مَا قَدَمْتُ يَدَاهُ وَيَقُولُ الْكَافِرُ يَلِيَّتْنِي كُنْتُ رُبَابًا﴾
النبا ٤٠/٧٨.
- (٣) الآية: ﴿يَقُولُ يَلِيَّتْنِي قَدَمْتُ لِحَيَاتِي﴾ الفجر ٢٤/٨٩.
- (٤) الآية: ﴿وَلَمَّا أَصَبَكُمْ فَضَلُّ مِنَ اللَّهِ لِيَقُولَنَّ كَأَن لَّمْ تَكُنْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ مَوَدَّةٌ يَلِيَّتْنِي كُنْتُ
مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ النساء ٧٣/٤.

تنبيه^(١)

من مشكل^(٢) باب «ليت» وغيره^(٣) قولُ يزيد بن^(٤) الحكم^(٥):

فليت كفافاً كان خيرُك كُلُّه وشركُ عني ما ارتوى الماءُ مرتوي

(١) في م/١ «مسألة».

قلت: وموضع هذا التنبيه بعد «ليت» ص/٥١٠ وليس هنا بعد «لعل»، ولكن يبدو أنه بعد أن ختم حديثه في «ليت»، ثم من بعدها «لعل»، ثم وقع على بيت يزيد هذا في أمالي الشجري، وفيه حديث قيم فرأى ألا يفوته ذكره، فلخص كلام ابن الشجري من أماليه، وأثبتته هنا، وما كان يضيره أن ينسب الفضل إلى أهله، ويشير إلى الأصل الذي عنه نقل، ومنه أخذ، وهذا طبع من المصنف غير محمود، وأنا ماضٍ على التذكير بهذا، ونسبة الفضل إلى أهله، إن شاء الله تعالى.

وانظر أمالي الشجري ١/١٧٧، و ١٨١ و ٢٩٤، وأمالي ابن الحاجب ٣/١١٩، ووجدت على هامش م/٣ «كان ينبغي إيراد هذا التنبيه بعد «ليت» لا بعد «لعل»، وشرح البيت ملخص من أمالي ابن الشجري».

وأشار إلى هذا التلخيص البغدادي في شرح الشواهد ٥/١٨٠، وفي الخزانة ٤/٣٩٤.

(٢) في م/٥ «من مشكلات...».

(٣) لم يتحدث عن غير «ليت» في هذا البيت، وما يترتب عليها من إشكال.

(٤) في م/٥ «يزيد بن أم الحكم».

(٥) قائله يزيد بن الحكم بن أبي العاص الثقفي، وقيل: هو لزيد بن عبد ربه، وقد أورده المصنف ليدل

على مجيء خبر «ليت» فعلاً ماضياً مثل خبر «لعل»، وتكلم في هذا جالبيت غالب أئمة النحو. والشاعر يعاتب بهذه القصيدة ابن عمه عبدالرحمن بن عثمان بن أبي العاصي، ويزيد شاعر مشهور حدث عن عمه عثمان، وروى عنه معاوية بن قرة، وورد على الحجاج بالعراق فولاه فارس، ثم غضب منه الحجاج، فخرج قبل أن يتسلم أمورها، فلحق بسليمان بن عبدالملك، فأعطاه عشرين ألفاً كالذي أجري له في عمالة فارس، وقد تركها له مدة حياته.

انظر شرح البغدادي ٥/١٨٠، وشرح السيوطي ٦/٦٩٦، والخزانة ٤/٣٩٠، وأمالي الشجري ١/

١٧٧، ١٨١، ٢٩٤، والإنصاف ٤/١٨٤، وأمالي ابن الحاجب ٣/١١٩.

وإشكاله من أوجه^(١) :

- أحدها^(٢) : عدم ارتباط خبر «ليت»^(٣)^(٤) ؛ إذ الظاهر أن «كفافاً» اسم «ليت»، وأن «كان» تامة^(٥) ، وأنها وفاعلها^(٦) الخبر، ولا ضمير^(٧) في هذه الجملة.

- والثاني : في^(٨) تعليقه «عن» بـ «مرتو»^(٩).

- و^(١٠) الثالث : إيقاعه «الماء» فاعلاً بـ «ارتوى»، وإنما يُقال : ارتوى الشارب.

(١) قال ابن الشجري: «المجلس الثامن والعشرون، وهو مجلس يوم الثلاثاء السادس والعشرين من شعبان سنة ست وعشرين وخمس مائة، يتضمن تفسير قوله من هذه الآيات:
فليت كفافاً

قال بعض أهل الأدب: هذا البيت مشكل، وقد زاده تفسير أبي علي له إشكالاً وأقول: ...» انظر الأمالي ١/١٨٢، ثم عاد للحديث عنه في المجلس السادس والثلاثين. انظر الأمالي ١/٢٨٥، والمجلس السابع والثلاثين «المسألة الرابعة» ١/٢٩٤ وما بعدها.

(٢) قال ابن الشجري: «فإن قلت: هل يجوز أن تنصب «كفافاً» بـ «ليت» وتجعل كان مستغنية بمرفوعها بمعنى حدث ووقع، وتخبر بالجملة التي هي كان وفاعلها عن كفاف، قيل: ذاك لا يصح لخلو الجملة التي هي كان ومرفوعها من عائد على كفاف، فلو قلت: ليت زيداً قام عمرو لم يجز؛ لعدم ضمير في اللفظ، وفي التقدير راجع على اسم «ليت»، فإن قلت إليه أو معه أو نحو ذلك صحّ الكلام». انظر ١/١٨٣.

(٣) وهو كان التامة وفاعلها بليت واسمها، إذ لا ضمير يربط بينهما في الظاهر.

(٤) في طبعة الشيخ محمد ومبارك وحاشية الأمير والدسوقي: «... ليت باسمها» و«اسمها» غير مثبت في المخطوطات، وفي م/٤ سقط، ثم أثبت فوق السطر من قارئ لهذه النسخة.

(٥) بمعنى حدث أو وقع.

(٦) فاعل كان هو «خيرك».

(٧) لا ضمير يربط جملة الخبر باسم «ليت» وهو كفافاً.

(٨) كذا بزيادة «في» في م/١ وه، وليس مثبتاً في بقية المخطوطات.

(٩) في م/٤ وه «بمرتوي».

(١٠) في م/٣ «الثالث».

والجواب عن الأول ^(١) أن ^(٢) «كفافاً» إنما هو خبر لـ «كان» مُقَدَّم ^(٣) عليها، وهو بمعنى كاف ^(٤)، واسم «ليت» محذوف للضرورة، أي: فليتَكَ، أو فليته، أي: فليت الشأن، ومثله ^(٥) قوله ^(٦):

فليت دفعت الهمَّ عني ساعةً [فبتنا على ما خيَلْتُ ناعِمَيَّ بال]

(١) الإشكال الأول وهو عدم وجود ضمير رابط بين خبر ليت واسمها، وذلك على جعل «كفافاً» اسم «ليت».

(٢) هذا كلام ابن الشجري، قال: «وأقول: إن اسم ليت ضمير محذوف، وحذف هذا النحو مما تجوزُه الضرورة، فإن شئت قدرته ضمير الشأن والحديث، وإن شئت قدرته ضمير المخاطب. وكفافاً معناه «كافاً»، وهو خبر «كان» و«خبرك» اسمها؛ وكلّه: توكيد له، والجملة التي هي كان واسمها وخبرها خبر اسم «ليت»، قال: تقدير على أن المحذوف ضمير الشأن: فليته كان خيرك كله كفافاً...، فإن حكمت بأن التقدير فليتكَ كان كفافاً خيرك كله فجائر، والعائد على اسم «ليت» الذي هو ضمير المخاطب الكفاف من قوله: خيرك، ومثله في حذف الضمير على التقدير قول الآخر.

«فليت دفعت الهم...» الأمالي ١٨٢/١ - ١٨٣، الخزانة ٣٩٠/٤... وتبعه ابن هشام.

وانظر الأمالي أيضاً ٢٩٤/١ - ٢٩٥، فقد أعاد حديثه في هذه المسألة مختصراً. وأمالي ابن الحاجب ١١٩/٣.

(٣) في م/٤ «متقدّم».

(٤) في م/٤ «كاف». وكذا جاء عند ابن الشجري: «وكفافاً معناه «كافاً».

وفي م/١ و ٢ و ٣ «كاف» كذا على تخفيف الفاء.

(٥) أي مثل البيت المتقدم في حذف اسم «ليت» البيت الآتي.

(٦) البيت لعدي بن زيد العبادي، وكان كاتب النعمان، فقتله بعد عذاب ومساءلة، وقوله: فليت دفعت:

أي فليتكَ دفعت الهمَّ، فأضمر اسم ليت، وهو عند أبي عمرو ضعيف رديء. وذهب الأخفش إلى أن الأحسن أن يكون أضمر الهاء: فليته دفعت، يريد: فليت الأمر هذا كما تقول: إنه زيد منطلق، وعلى ما خيَلْتُ: الضمير فيه للنفس، أو الحال، والمعنى: افعل ذلك ما ارتأت نفسك وأوهمتك من سهولة وصعب، يضرب في إيجاب الفعل، أو افعل ذلك على ما أرثك نفسك وشبهت وأوهمت.

انظر شرح البغدادي ١٨٤/٥، وشرح السيوطي ٦٩٧، والإنصاف ١٨٣، ونوادر أبي زيد ١٩٦، وأمالي الشجري ١٨٣/١، ٢٩٥، واللسان/بول. الديوان ١٦٢.

وخيرُك: اسم «كان»، وكُلُّه: تأكيد، والجُملة خبر «ليت»، وأما: «وشرك»^(١) فيروى بالرفع عطفاً على «خيرُك»، فَخَبَرُهُ^(٢) إمّا محذوف^(٣) تقديره: كفافاً، فمرتوي: فاعل^(٤) بارتوي، وإمّا مرتوي على أنه سُكِّن^(٥) للضرورة، كقوله^(٦):

ولو أن واشٍ باليمامة دارُهُ وداري بأعلى حضرموت اهتدى ليا

(١) قال ابن الشجري: «وأما قوله: وشرك: فقد روي مرفوعاً ومنصوباً، فمن رفعه فبالعطف على اسم «كان»، ومرتوي: في رأي أبي علي خبره، وكان حق مرتوي أن ينتصب لأنه معطوف على كفافاً كما تقول: كان زيد جالساً وبكر قائماً، تريد وكان بكر قائماً، فكأنه قال ليتك أو ليت الشأن كان خيرك كفافاً، وكان شرك مرتوياً عني، وأسكن ياء «مرتوي» في موضع النصب لإقامة الوزن...». الأمالي ٨٣/١، ٢٩٥ - ٢٩٦.

(٢) أي خبر كان المحذوفة والتقدير: وكان شُرْك...، إذ العطف يقتضي ذكر الفعل أو تقديره.

(٣) ذهب الدماميني إلى أنه لا حاجة إلى هذا التقدير؛ لأنَّ كفافاً يصح كونه خبراً عنهما أي عن خيرك، وشرك. اسمي كان، فهو مصدر صالح للإخبار به عن الاثنين وغيرهما. انظر الشمني ٧٢/٢. وذكر ابن الشجري أن غير أبي علي يقدر خبر كان محذوفاً دلَّ عليه خبر كان المظهر، ويقدر المحذوف بلفظ المذكور، وهو القياس.. الأمالي ٢٩٥/١.

وانظر أمالي ابن الحاجب ١١٩/١، وذكر البغدادي هذا في الخزانة ٣٩١/٤ وأشار إلى ما نقله ابن هشام عن ابن الشجري، وما تعقبه به الدماميني.

(٤) ذهب أبو علي إلى جعل فاعل ارتوي «الماء»، أو شاربُ الماء، وذهب غيره إلى أن «مرتوي» هو الفاعل، وإليه ذهب أبو طالب العبدوي وغيره، وبه أخذ ابن الشجري. انظر ١٨٥/١، وقال بعد ذلك: «وقد مرَّ في كلام لأبي علي ذهب عني مكانه يتضمن تجويز رفع مرتوي بارتوي، وأنا منذ زمان أجيل فكري وطرفي في تعرُّف المكان الذي سنع لي فيه كلامه فلا أقف عليه».

(٥) سُكِّنَ الياء لإقامة الوزن والقافية، وهو من الضرورات المستحسنة.

(٦) البيت لقيس بن الملوح مجنون ليلي.

وروي فلو كان واشٍ، ولا شاهد فيه، وفي م/٤ «أرضه» بدلاً من «داره».

والشاهد فيه: أن الأصل: فلو أن واشياً، وسُكِّنَ لضرورة الشعر، ثم حذف الياء لالتقاء الساكنين. انظر شرح البغدادي ١٨٩/٥، وشرح السيوطي ٦٩٨، والخزانة ٣٩٥/٤، والديوان ٢٤٠/٥ «فلو كان...».

وَيُرْوَى^(١) بِالنَّصْبِ^(٢)، إِمَّا عَلَى أَنَّهُ اسْمٌ لـ «لَيْتٍ» مُحذُوفَةٌ، وَسَهَّلَ حَذْفُهَا تَقَدُّمُ ذِكْرُهَا، مَا سَهَّلَ ذَلِكَ حَذْفَ «كُلِّ» وَبَقَاءَ الْخَفْضِ فِي قَوْلِهِ^(٣):

أَكُلُّ امْرِئٍ تَحْسِبِينَ امْرَأً وَنَارٍ تَوْقَدُ بِاللَّيْلِ نَارًا

وَإِمَّا عَلَى الْعُطْفِ عَلَى اسْمِ «لَيْتٍ» الْمَذْكُورَةِ^(٤)، إِنْ قُدِّرَ ضَمِيرُ الْمُخَاطَبِ، فَأَمَّا

(١) كَذَا فِي الْمَخْطُوطَاتِ، وَفِي طَبْعَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدٍ وَمُبَارَكٍ «وَرُيَ».

(٢) أَي: وَيُرْوَى «شَرَكٌ» بِالنَّصْبِ.

قَالَ ابْنُ الشَّجَرِيِّ: «وَمَنْ رَوَى: وَشَرَكٌ نَصْبًا حَمَلَهُ عَلَى «لَيْتٍ»، وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِالْحَمْلِ عَلَى «لَيْتٍ» أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِالْعُطْفِ عَلَى مَنْصُوبٍ «لَيْتٍ» الْمَذْكُورَةِ؛ لِأَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِهَا غَيْرُ مَلْفُوظٍ بِهِ، وَلَئِنْ لَوْ لَفِظَتْ بِضَمِيرِ الشَّأْنِ لَمْ يَجْزِ الْعُطْفُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ مَجْهُولٌ غَيْرُ عَائِدٍ عَلَى مَذْكُورٍ، فَكَيْفَ وَهُوَ مُحذُوفٌ، وَلَكِنَّكَ تَحْمَلُهُ عَلَى «لَيْتٍ» أُخْرَى تَقْدَّرُهَا، وَلَيْسَ هَذَا إِضْمَارًا لِلَيْتِ، وَلَكِنَّهُ حَذْفٌ لَهَا عَلَى نِيَّةِ الْاِعْتِدَادِ بِهَا حَتَّى كَانَتْ فِي اللَّفْظِ، وَحَسَّنَ ذَلِكَ تَقَدُّمُ ذِكْرُهَا» الْأَمَالِيُّ ١٨٣/١ وَ٢٩٦.

(٣) الْبَيْتُ لِأَبِي دُوَادٍ الْإِيَادِي، وَمَا جَاءَ فِي عَزْوِ الْبَيْتِ عِنْدَ مُبَارَكٍ شَيْءٌ غَرِيبٌ وَعَجِيبٌ، فَقَدْ قَالَ: «نَسَبَ

هَذَا الْبَيْتَ: لِحَاثِيَةِ بْنِ الْحِجَّاجِ وَحَاثِيَةِ بْنِ عِمْرَانَ وَعَدِي بْنِ زَيْدٍ وَأَبِي دُوَادٍ».

قُلْتُ: أَبُو دُوَادٍ اسْمُهُ جَوِيرَةُ بْنُ الْحِجَّاجِ، وَذَكَرَ الْبَغْدَادِيُّ أَنَّ اسْمَهُ حَاثِيَةُ بْنُ عِمْرَانَ، فَقَدْ جَعَلَ مُبَارَكُ الْبَيْتَ لثَلَاثَةِ شُعْرَاءَ وَهُمْ وَاحِدٌ فَتَأَمَّلْ.

وَذَكَرَ الْمُبَرِّدُ فِي الْكَامِلِ أَنَّ سَبْيُوِيَةَ أَنْشَدَهُ لَعْدِيَّ بْنِ زَيْدٍ، وَتَعَقَّبَهُ الْبَغْدَادِيُّ فَذَكَرَ أَنَّ أَبَا الْعَبَّاسِ قَدْ سَهَا فِي هَذِهِ النِّسْبَةِ.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ فِي قَوْلِهِ: «وَنَارٍ» إِذْ أَصْلُهُ: وَكُلُّ نَارٍ، فَحَذْفُ «كُلِّ» وَبَقِيَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ عَلَى جَرِّهِ. هَذَا مَا ذَكَرَهُ سَبْيُوِيَةُ وَغَيْرُهُ فِيهِ.

انْظُرْ شَرْحَ الْبَغْدَادِيِّ ١٩٠/٥، وَشَرْحَ السَّيُوطِيِّ ٧٠٠/٥، وَسَبْيُوِيَةَ ٣٣/١، وَالْكَامِلَ ٣٧٦/٣، ١٠٠٢، وَالْخَزَانَةَ ١٩١/٤، ٣٩٤، وَالْعَيْنِي ٤٤٥/٣، وَالْإِنْصَافَ ٤٧٣/٤، وَشَرْحَ الْمَفْصَلِ ٢٧/٣، ٢٩، ٧؛ وَ١٤٢/٥ وَ١٠٥/٩، وَأَوْضَحَ الْمَسَالِكَ ٢٢٣/٢، وَأَمَالِي الشَّجَرِيِّ ٢٩٦/١، الْأَصْمَعِيَّاتُ ١٩١.

(٤) لَمْ يُجْزَ هَذَا ابْنُ الشَّجَرِيِّ، لِأَنَّ اسْمَ «لَيْتٍ» غَيْرُ مَذْكُورٍ، وَإِنْ قُدِّرَ ضَمِيرُ الْمُخَاطَبِ.

ضمير الشأن^(١) فلا يُعْطَف عليه لو ذَكَرَ، فكيف وهو محذوف.
ومُرْتَوٍ^(٢): على الوجهين^(٣) مرفوع^(٤)، إمّا لأنه خبر «ليت» المحذوفة، أو لأنه
عُطِفَ على خبر «ليت» المذكورة.
وعن^(٥) الثاني: بأنه ضُمِّن^(٦) «مرتو» معنى «كاف»^(٧)؛ لأن المرتوي يكف عن
الشرب، كما جاء: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾^(٨)،

- (١) هذا كلام ابن الشجري، وقد علّل عدم العطف عليه بأنه مجهول غير عائد على مذكور، فكيف يعطف عليه وهو محذوف؟
(٢) في المخطوطات «ومرتو» على حذف الياء، ومثله عند مبارك، أما الشيخ محمد فقد أثبت الياء: ومرتوي.
(٣) أي على الوجهين في تخريج النصب في «شرك» على جعله اسم «ليت» المقدّرة، أو على عطفه على اسم «ليت» المذكورة.
(٤) الأول أنه خبر ليت المحذوفة كما ذكر ابن الشجري وتبعه عليه المصنف، وهذا ما ذهب إليه أبو علي بقوله: «إن حملت. العطف على «كان» كان مرتوي مرفوعاً. والتقدير: وليت شرك مرتو عني.
والوجه الثاني عند أبي علي يكون «مرتو» خبراً لـ «كان».
انظر الشجري ١٨٤/١ و ٢٩٦ - ٢٩٧.
(٥) أي وأجيب عن الإشكال الثاني وهو قول ابن هشام: والثاني تعليقه عن بمرتو.
(٦) قال الشجري: «وعن في الوجهين [أي في تخريج شرك ومرتوي] متعلّقة بمرتوي، وجاز تعلّقها به حملاً على المعنى، لا بموجب اللفظ؛ لأن حقّ اللفظ أن يقول: ارتويت منه أو به، ولكنه محمول على معنى كاف؛ لأن الشارب إذا روي كفّ عن الشرب» أمالي الشجري ١٨٤/١.
(٧) في م/١ و ٣ «كاف».

(٨) الآية: ﴿لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُمْ بَعْضاً قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنْكُمْ لِوَاذًا فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ سورة النور ٦٣/٢٤.

لأن^(١) «يخالفون» في معنى يعدلون ويخرجون.
 وإن علّقته^(٢) بـ «كفافاً» محذوفاً على وجه مَرَّ^(٣) ذكره فلا إشكال.
 وعن الثالث^(٤): أنه إمّا على^(٥) حذف مضاف أي: شارب الماء، وإمّا^(٦) على
 جعل الماء مرتوياً^(٧) مجازاً، كما جُعِلَ «صادياً» في قوله^(٨):
 [لقيت المروّري والشناخيبَ دونه] وَجُبْتُ هَجِيْرًا يتركُ الماءَ صادياً

- = قال ابن الشجري: ومثله [أي في التضمنين] في القرآن: فليحذر الذين يخالفون عن أمره، وليس حقّ «خالّف» أن يُعدّى بعن، ولكنه محمول على معنى يعدلون عن أمره» الأمالي ١/١٨٤.
- (١) اختلفت النسخ المخطوطة في صورة النصّ. ففي م/١ «لأن معنى يحذرون معنى يخالفون، وفي م/٢ «لأن في يخالفون معنى يعدلون»، وفي م/٣ «و» ٤ و «لأن في يخالفون معنى يعدلون».
- (٢) أي «عني» في قوله: وشرك عني.
- وما ذكره من التعليق هنا عزاه ابن الشجري إلى أبي طالب العبدى.
- قال: «وعن فيما ذهب إليه العبدى متعلّقة بمعنى كفافاً، كأنه قال: فليتك كان خيرك وشرك كافاً عني ما ارتوى الماء مرتوي».
- انظر الأمالي ١/١٨٥ - ١٨٦.
- (٣) الوجه الذي مرّ ذكره هو ما ذكره ابن الشجري من كون شرك معطوفاً على خيرك. وخبر الثاني محذوف وهو «كفافاً»، أي: وكان خيرك كفافاً.
- (٤) الإشكال الثالث مما ذكره المصنّف إيقاع «الماء» فاعلاً بـ «ارتوى»، وإنما يرتوي الشارب.
- (٥) قال ابن الشجري: «ويجوز في الماء الرفع، ورفعته بتقدير حذف مضاف، أي ما ارتوى أهل الماء...» الأمالي ١/٢٩٧، وانظر ١/١٨٥، وأمالي ابن الحاجب ١/١١٩.
- (٦) في م/٢ «أو على».
- (٧) ذكر هذا ابن الشجري لبعض المتأخرين من غير تقدير مضاف: «قال وجاز وصف الماء بالارتواء للمبالغة، كما جاز وصفه بالعطش لذلك في قوله: وجئت هجيراً يترك الماء صادياً» الأمالي ١/٢٩٧.
- (٨) البيت للمتنبى، وصدره ما وضعته بين معقوفين.

ويروى^(١) «الماء» بالنصب على تقدير «من»، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَخْنَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾^(٢)، ففاعل^(٣) «ارتوى» على هذا «مرتو»، كما تقول^(٤): ما شرب الماء شارب.

* * *

= وهو في مدح كافور من قصيدة قيلت سنة ست وأربعين وثلاثمئة.
والمرورى: جمع مرورة، وهي الفلاة الواسعة، والشناخيب جمع شخوب، وهي القطعة العالية من الجبل. والهجير: شدة الحر، والصادي: العطشان.
انظر شرح العكبري ٢٨٩/٤، وأمالى الشجري ١٨٤/١، ٢٩٧، المحتسب ٢٠١/٢، وشرح البغدادي ١٩٣/٥، الديوان ٢٨٩/٤.

(١) قال ابن الشجري: «فأما من نصب الماء فبتقدير حذف الجار، أي ما ارتوى من الماء أو بالماء، وحذف الجار ثم إيصال الفعل إلى المجرور به مما كثر استعماله في القرآن، والشعر، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَخْنَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾ الأمالى ١٨٦/١، وانظر ص/٢٩٧.

(٢) الآية: ﴿وَأَخْنَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا لِمِيقَاتِنَا فَلَمَّا أَخَذَتْهُمُ الرَّجْفَةُ قَالَ رَبِّ لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُم مِّن قَبْلُ وَإِنِّي أَتَلْكِنَا بِمَا فَعَلَ السُّفَهَاءُ مِنَّا إِن هِيَ إِلَّا فِتْنَتُكَ تُضِلُّ بِهَا مَن تَشَاءُ وَتَهْدِي مَن تَشَاءُ أَنْتَ وَلِيُّنَا فَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا وَأَنْتَ خَيْرُ الْغَافِرِينَ﴾ سورة الأعراف ١٥٥/٧.

(٣) قال ابن الشجري: «وغير أبي علي ومن اعتمد على قوله روى نصب الماء ولم يرووا فيه الرفع، فلزموا ظاهر اللفظ والمعنى، فذهبوا إلى أنَّ فاعل ارتوى مرتوي، وأبو طالب العبدي منهم...» الأمالى ١/١٨٥.

(٤) ذكر ابن الشجري أنَّ «ما» في قوله: ما ارتوى، مصدرية، وأبو طالب العبدي لم يعرف في هذا البيت إلا نصب الماء، ولم يتجه له: إلا إسناد «ارتوى» إلى «مرتو»؛ وذلك أنه قال: معنى ما ارتوى الماء مرتو ما شرب الماء شارب. انظر الأمالى ٢٩٨/١، وأمالى ابن الحاجب ١١٩/٣.

٨١ - لكنّ

لكنّ: - مُشَدَّدة النون - حَرَفٌ ينصب الاسم ويرفع الخبر، وفي معناها ثلاثة أقوال^(١):

- أحدها - وهو المشهور - : أنه واحد، وهو الاستدراك، وفُسِّرَ بأن تنسب لما بعدها حكماً مخالفاً لحكم^(٢) ما قبلها؛ ولذلك لا بُدَّ أن يتقدّمها كلامٌ مناقضٌ لما بعدها، نحو^(٣): «ما هذا ساكناً لكنه متحرّك»، أو ضِدٌّ له، نحو^(٤): «ما هو^(٥) أبيض لكنه أسود».

قليل: أو^(٦) خلاف، نحو: «ما زيد قائماً لكنه شارب»، وقيل: لا يجوز ذلك.

-
- (١) انظر الجنى الداني/٦١٥، والإتقان ٢/٢٣١، وجمع الهوامع ٢/١٤٩، ورفض المباني/٢٧٨، وشرح الرضي ٢/٣٦٠.
- وما أثبتته المصنّف هنا أخذه من شيخه أبي حيان، انظر الارتشاف/١٢٣٧، والمرادي أخذ نصّه من كلام شيخه أبي حيان أيضاً.
- (٢) «لحكم» غير مثبت في م/٣.
- (٣) مثال الشيخ أبي حيان «ما هذا متحرّك لكنه ساكن» الارتشاف/١٢٣٧.
- (٤) مثال شيخه: «ما هذا أسود لكنه أبيض» وانظر الهمع ٢/١٤٩، والارتشاف/١٢٣٧.
- (٥) في المخطوطات «ما هو أبيض»، وأثبتته الشيخ محمد، ومبارك «ما هذا»، ومثله في متن الدسوقي والأمير. وفي متن الشمني كالذي في المخطوطات.
- (٦) قال أبو حيان: «وإن كان خلافاً ففي جوازه خلاف، وفي تصحيح المنع أو الجواز خلاف نحو: ما هذا آكل لكنه شارب» الارتشاف/١٢٣٨، وانظر الهمع ٢/١٤٩، والجنى الداني/٦١٦.

و^(١) الثاني^(٢) : أنها تَرِدُ تارة للاستدراك، وتارة^(٣) للتوكيد، قاله جماعة، منهم صاحب البسيط^(٤)، وفسَّرُوا الاستدراك برفع ما تُؤْهِمُ^(٥) ثبوته نحو: «ما زيد شجاعاً لكنه كريم»؛ لأن الشجاعة والكرم لا يكادان يفترقان؛ فَتَنْفِي أحدهما يوهم انتفاء الآخر^(٦).

(١) في م/٣ «الثاني».

(٢) الثاني من الأقوال في معناها.

(٣) ذهب إلى هذا ابن مالك وصاحب البسيط، فإنها قد تكون للاستدراك تارة، وقد تأتي للتوكيد. وانظر الإتيان ٢/٢٣١، والهمع ٢/١٤٩.

(٤) وصاحب البسيط هو ابن أبي الريح السبتي. وقد وجدت هذا على هامش م/٣، ومثله في حاشية الدسوقي. والمشهور أن صاحب كتاب «البسيط» هو ابن العُجْج. وترجم مبارك في هذا الموضع لابن العُجْج. ووجدت في حاشية الشمني أيضاً أن صاحب البسيط هنا هو ابن أبي الريح السبتي.

أما ابن أبي الريح فهو عبد الله بن أحمد بن عبيد الله بن محمد بن عبيد الله أبو الحسين بن أبي الريح القرشي الأموي العثماني الإشبيلي، ولد في رمضان سنة ٥٥٩ هـ وقرأ النحو على الدباج والشلوين، وهو إمام أهل النحو في زمانه، وقد روى عنه جماعة، منهم بالإجازة أبو حيان.

وصنّف شرح الإيضاح، والملخص، والقوانين، وشرح سيوييه، وشرح الجمل. مات سنة ٦٨٨. انظر بغية الوعاة ٢/١٢٥ - ١٢٦، ولم أجد في مؤلفاته كتاب «البسيط».

أما ابن العُجْج فقد قال فيه السيوطي: «صاحب البسيط، ضياء الدين بن العُجْج، أكثر أبو حيان وأتباعه من النقل عنه ولم أقف له على ترجمة».

انظر بغية الوعاة ٢/٣٧٠، وانظر الارتشاف ٧٩٦، وطبقات النحاة واللغويين «ابن شبهة» ٢٩٨، «عن حاشية الارتشاف».

(٥) في طبعة مبارك والشيخ محمد ومتون الحواشي «يُؤْهِمُ».

وما أثبتته تواترت عليه المخطوطات التي بين يدي.

(٦) لذلك كان الاستدراك بـ «لكن» لإثبات حكم ونفي آخر، ورفع التوهم في نفيهما.

و«ما قام زيد، لكنّ عمرأ قام»، وذلك إذا كان بين الرجلين تلابس^(١) أو تماثل^(٢) في الطريقة، ومثّلوا التوكيد^(٣) بنحو: «لو جاءني أكرمته لكنه لم يجي» فأكدت ما أفادته «لو» من الامتناع^(٤).

والثالث^(٥): أنها للتوكيد^(٦) دائماً مثل «إنّ»، ويصحّب التوكيد معنى الاستدراك، وهو قول ابن عصفور، قال في المقرّب^(٧): «إنّ وأنّ ولكنّ، ومعناها التوكيد» ولم يزد على ذلك.

وقال في الشرح^(٨): «معنى التوكيد، وتعطي مع ذلك الاستدراك»، انتهى. والبصريون على أنها بسيطة^(٩).

-
- (١) أي تلازم، وذلك بأن يكون كلّ واحد منهما ملازماً للآخر.
- (٢) أي هما صاحبا صنة واحدة كأن يكونا عالمين، أو غير ذلك.
- (٣) في المطبوع «للتوكيد»، وما أثبتته اتفقت عليه المخطوطات التي بين يدي.
- (٤) أي من امتناع المجيء كما لو قلت: لو جاءني لأكرمته. فهذا يدل على أنه لم يجيء.
- (٥) أي: القول الثالث في معناها.
- (٦) انظر الإتيان ٢٣٢/٢ نقل نصّ ابن عصفور في أن «لكنّ» للاستدراك والتوكيد معاً، ثم قال: «وهو المختار كما أن أنّ للتشبيه المؤكّد...».
- (٧) انظر المقرّب ١٠٦/١.
- (٨) هو شرح المقرّب، ولم يُتمّ شرحه، انظر بغية الوعاة ٢/٢١٠، وقد ألّف هذا الشرح بطلب من أحد الملوك الحفصيين بتونس.
- انظر مقدمة المقرّب ١٦/١.
- (٩) انظر الهمع ١٥٠/٢، وشرح المفصل ٧٩/٨، ورجح هذا المذهب فيها ابن يعيش. وانظر الجنى الداني/٦١٧، وقد نقل نصّ ابن يعيش فيها بأنها حرف نادر البناء لا مثال له في الأسماء ولا في الأفعال.
- وانظر الارتشاف/١٢٣٧.

وقال الفراء: أصلها لكن^(١) أن^(٢)، فطُرِحَت الهمزة للتخفيف، ونُونُ «لكن» للساكنين^(٣)، كقوله^(٤):

[فلست بآتيه ولا أستطيعه] ولاك أسقني إن كان مأوك ذا فضل

(١) انظر الجنى الداني/٦١٧، وجمع الهوامع ١٥٠/٢، وشرح المفصل ١٩/٨ وما بعدها، والارتشاف/١٢٣٨، وشرح الرضي ٣٦٠/٢.

(٢) في المخطوطات «إن» كذا بكسر الهمزة. وقد أثبت هذا على ما جاء في الجمع من قوله: «وأن» المفتوحة المشددة. وكذا ضبط في الجنى الداني، والمطبوع من نسخ مغني اللبيب، والارتشاف (٣) الساكن الأول هو النون من «لكن»، والساكن الثاني هو النون الأولى من «أن» بعد طرح الهمزة، ثم أدغمت نون لكن في النون الثانية الباقية.

(٤) البيت من قصيدة للنجاشي الحارثي. وأثبت تماماً في م/٥، وعجزه في بقية النسخ، وكان النجاشي قد عَرَضَ له ذئب في سفر له، فدعاه إلى الطعام، ووضع كلاماً على لسان الذئب وهو قوله: «قد دعوتني إلى شيء لم يفعله السباع قبلي في مؤاكلة بني آدم، وهذا لا يمكنني فعله، وإن كان في مائك فضل فاسقني منه، وقوله بآتيه، الضمير للطعام، ومثل في: أستطيعه. وذا فضل: أي: إن كان عندك فضل ماء.

والشاهد فيه في قوله: ولاك، وأصله: ولكن اسقني، فحذفت النون لضرورة الشعر. والحذف إنما كان لالتقاء ساكنين: النون وهمزة الوصل، وكان الوجه أن يكسر النون لالتقائهما، غير أن الوزن لا يستقيم فكان الحذف.

واسم النجاشي قيس بن عمرو بن مالك من بني الحارث بن كعب، وكان فاسقاً، رقيق الإسلام، وأفطر في رمضان، فأخبر بذلك علي بن أبي طالب رضي الله عنه، فضربه ثمانين سوطاً، وزاده عشرين سوطاً، فقال: ما هذه العِلاوة يا أبا الحسن؟ قال: هذه لجأتك على الله في شهر رمضان. انظر شرح البغدادى ١٩٤/٥، والسيوطي/٧٠١، والكتاب ٩/١، والخزانة ٣٦٧/٤، والخصائص ٣١٠/١، والإنصاف/٦٨٤، وشرح الرضي ٣٦١/٢، وشرح المفصل ١٤٢/٩، والضرائر/١١٥، وأمالى الشجري ٣٨٥/١، وتأويل مشكل القرآن/٣٠٦، ومعاني الحروف للرماني/١٣٤.

وقال باقي الكوفيين^(١): مركبة^(٢) من «لا»، و«إن»، والكاف^(٣) الزائدة، لا التشبيهية^(٤)، وحُذِفَت الهمزة^(٥) تخفيفاً^(٦).

وقد يحذف اسمها كقوله^(٧):

فلو كنت ضَبِيّاً عرفت قرابتي ولكن زنجي عظيم المشافر

(١) ذكر ابن يعيش رأي الكوفيين هذا ثم قال: «وهو قول حسنٌ لندرة البناء، وعدم النظر، ويؤيده دخول اللام في خبره كما تدخل في خبر إن على مذهبهم...، والمذهب الأول [مذهب البصريين] لضعف تركيب ثلاثة أشياء، وجعلها حرفاً واحداً».

شرح المفصل ٧٩/٨ - ٨٠، وانظر الارتشاف/١٢٣٨، والهمع ١٥٠/٢، والجنى الداني/٦١٨.

(٢) في م/١ «هي مركبة».

(٣) اعترض عليه الدماميني بكسر الكاف، مع أنَّ كاف التشبيه والزائدة مفتوحة، وفيه ادعاء نقل كسرة همزة إن إلى الكاف انظر الشمني ٧٣/٢ والأمير ٢٢٦/١، والارتشاف/١٢٣٨.

(٤) في م/٥ «لا للتشبيه».

وذكر أنها الزائدة لا التشبيهية؛ لأن التشبيهية مفتوحة، والزائدة تأتي مكسورة ومفتوحة في حال زيادتها.

(٥) من «إن» وفي م/٢ زيادة «بعد نقل كسرتها إلى الكاف».

(٦) ترك من الآراء في تركيبها ما ذهب إليه السهيلي من أنها مركبة من «لا» و«كان».

وانظر الهمع ١٥٠/٢. وذكر هذا أيضاً المرادي في الجنى الداني/٦١٨ قال: «وقيل إنها مركبة من لا وكان، والكاف للتشبيه، وأنَّ على أصلها؛ ولذلك وقعت بين كلامين من نفى لشيء وإثبات لغيره، وهو رأي السهيلي»، وانظر الارتشاف/١٢٣٨.

(٧) البيت للفرزدق من قصيدة في هجو رجل من ضَبَّة نفاه عن قبيلته ونسبه إلى الزنج.

قال البغدادي: «وقافية البيت هكذا اشتهرت عند النحويين، وصوابه:

ولكن زنجي غليظ مشافرة

وهو من قصيدة هجا بها أيوب بن عيسى الضبي...» وذكر هذا في الخزانة ٣٧٩/٤.

وفي البيت روايات: فقد روي: ولكن زنجياً، بالنصب، وعلى هذا الخبر محذوف، أي: لا يعرف قرابتي.

أي: ولكنك^(١) زنجي، وعليه^(٢) بيت المتنبي^(٣):

وما كنت ممن يَدْخُلُ العِشْقُ قلبه ولكنَّ مَنْ يُبْصِرُ جفونك يَعْشِقُ
وبيت الكتاب^(٤):

ولكنَّ مَنْ لَا يَلْقَ أَمْرًا يُثَوِّبُهُ بِعُدَّتِهِ يَنْزِلُ بِهِ وَهُوَ أَعَزُّ

= وجاءت روايته في شعر الفرزدق:

فلو كنت ضيباً إذا ما حبستني ولكنَّ زنجياً غليظاً مشافره
والشاهد في رواية المصنّف حذف اسم «لكن»، وتقديره: ولكنك، وانظر شرح البغدادي ١٩٦/٥،
وشرح السيوطي/٧٠١، وشرح المفصل ٨٢/٨، والجنى الداني/٥٩٠، ورصف المباني/٢٧٩،
والكتاب ٢٨٢/١، والهمع ١٦٣/٢، والخزانة ٣٧٨/٤.

(١) قال الرضي: «ولا يجوز حذف أسمائها التي ليست بضمير الشأن إلا في الشعر على قلة كقوله: فلو كنت ضيباً... فيمن روى برفع «نجي» أي: ولكنك زنجي، ومن روى بنصبه فالخبر محذوف، أي: ولكنَّ زنجياً هكذا لا يعرف قرابتي» شرح الرضي ٣٦١/٢.

(٢) أي يُخْرِجُ على حذف الاسم بيت المتنبي كما خُرج عليه بيت الفرزدق.

(٣) البيت من قصيدة في مدح سيف الدولة، وهو يذكر الفداء الذي طلبه رسول ملك الروم، وكتابه إليه وقبل هذا البيت، وهو أول القصيدة:

لعينيك ما يلقي الفؤاد وما لقي وللحب ما لم يَبْقَ مني وما بقي

وموضع الشاهد فيه قوله: ولكنَّ من يبصر، وهو على تقدير: ولكنه من يبصر...

انظر الديوان بشرح العكبري ٣٠٤/٢، وشرح البغدادي ٢٠٠/٥.

(٤) البيت لأمية بن أبي الصلت من قصيدة في عتاب ولديه. وذكره سيويه في باب «ما تكون فيه الأسماء التي يجازى بها بمنزلة الذين».

يقول: من لم يستعد لما ينوبه من الزمان قبل حلوله ضعف عنه عند نزوله.

والشاهد فيه قوله: لكنَّ، واسمه محذوف، وهو ضمير الشأن، أي: ولكنته من...

انظر شرح البغدادي ٢٠١/٥، وشرح السيوطي/٧٠٢، والكتاب ٤٣٩/١، والديوان/٩٧، والخزانة

٤٥١/٤، الإنصاف/١٨١، الحجة ١٧٤/٢.

ولا يكون الاسمُ فيهما^(١) «مَنْ»^(٢)؛ لأنَّ الشرط لا يعمل فيه^(٣) ما قبله.

ولا تدخل^(٤) اللام في خبرها خلافاً للكوفيين، احتجوا بقوله^(٥):

[يلومونني في حُبِّ ليلي عواذلي] ولكنني من حُبِّها لعميدُ

ولا يُعرَفُ^(٦) له قائل، ولا تنمة، ولا نظير، ثم هو محمولٌ على زيادة اللام^(٧)، أو على أنَّ الأصل^(٨) «لكن إنني»^(٩)، ثم حُذِفَت الهمزة تخفيضاً، ونونٌ لكنٌ للساكنين.

* * *

(١) أي في البيتين: بيت المتنبي وبيت أُمَيَّة.

(٢) قال الفارسي: «فلولا أن الضمير معه مراد لما دخل على الجزاء».

انظر الحجة ١٧٤/٢، وشرح الشواهد للبغدادى ٢٠١/٥.

(٣) قال الأمير: «إلا أن يكون جاراً نحو: غلام مَنْ تضرب أضرب، وبمن تمرّ أمر؛ لأن المضاف والمضاف إليه كالكلمة الواحدة...» الحاشية ٢٢٦/١، وعزا هذا القول الدسوقي للدمايني. انظر الحاشية ٢٩٣/١.

(٤) انظر الجنى الداني/٦١٩، والهمع ١٧٥/٢، وشرح الكافية الشافية/٤٩٢، والخزانة ٣٤٣/٤.

(٥) تقدّم في باب اللام «اللام الزائدة»، وهو مجهول القائل..

(٦) هذا كلام المرادي قال: «فلا حجة فيه لأنه بيت مجهول، لا يُعرَفُ له تمام، ولا شاعر، ولا راوٍ عدل، يقول: سمعته ممن يوثق بعربيته، هكذا قال ابن مالك، وأيضاً فإنه متأوّل على تقدير: ولكن إنني، فنقلت حركة الهمزة، ثم حذفت النون وأدغم» الجنى الداني/٦٢٠، وانظر شرح الكافية الشافية/٤٩٢.

وقال الرماني: «وهذا من الشاذ الذي لا يُقاس عليه...» معاني الحروف/١٣٤.

(٧) في قوله: لعميد.

(٨) في م/٥ «أصل».

(٩) في طبعة الشيخ محمد «ولكن أنني» كذا بفتح الهمزة، وهو غير الصواب.

٨٢ - لكن

لكن - ساكنة النون - ضربان^(١):

- مخففة من الثقيلة، وهي حرف ابتداء، لا تعمل، خلافاً، للأخفش ويونس^(٢)؛ لدخولها بعد التخفيف على الجملتين^(٣).

- وخفيفة بأصل الوضع^(٤)، فَإِنْ وَلِيَهَا كَلَامٌ^(٥) فهي حرف ابتداء لمجرد إفادة الاستدراك، وليست^(٦) عاطفة،

(١) انظر النص عند المرادي في الجنى الداني/٥٨٦. والإنقان ٢/٢٣٢، ورفض المباني/٢٧٤، والهمع ٢/١٨٨، والكتاب ١/٢٨٣، ٤٨١.

(٢) أجاز الأخفش ويونس إعمالها مع التخفيف، ورُدَّ بأنه غير مسموع، وقد حكى عن يونس أنه حكاه عن العرب، انظر الجنى الداني/٥٨٦.

وفي الهمع: «أجاز يونس والأخفش إعمالها قياساً على إِنْ وَأَنْ وَكَأَنَّ» ٢/١٨٨. وأجاز المبرد إعمالها. انظر المقتضب ١/١٢ و٤/١٠٧.

وقال أبو حيان: «وتخفف لكن فيبطل إعمالها، وتليها الجملة الاسمية والفعلية، ونقل أبو القاسم بن الرّمّاك وابن مالك عن يونس جواز إعمالها مخففة، ونقله ابن مالك أيضاً عن الأخفش، وحكى بعضهم عن يونس أنه حكى فيها العمل» الارتشاف/١٢٧٤، وذكر ابن يعيش في شرح المفصل ٨/٨١ أنه حكى فيها أبو عمرو عن يونس العمل مع التخفيف.

(٣) أي الاسمية والفعلية، وقد بطل عملها لعدم الاختصاص بالاسمية.

(٤) أي لم تكن مشددة ثم خففت، بل جاءت من أصل الوضع خفيفة النون. وانظر تعقيب الدماميني في حاشية الأمير ١/٢٢٦.

(٥) أي جملة.

(٦) ذهب يونس إلى أن «لكن» ليست عاطفة، بل هي حرف استدراك، والواو قبلها عاطفة لا بعدها عطف مفرد على مفرد، ووافق ابن مالك في التسهيل.

ويجوز^(١) أَنْ تستعمل بالواو، نحو: ﴿وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ﴾^(٢)، وبدونها،
نحو قول زهير^(٣):

إِنَّ ابْنَ وَرَقَاءَ لَا تُخْشَى بَوَادِرُهُ لَكِنْ وَقَائِعُهُ فِي الْحَرْبِ تُنْتَظَرُ
وزعم ابن أبي الربيع أنها حين^(٤) اقترانها بالواو عاطفة جملة على جملة، وأنه
ظاهر قول سيبويه.

= وانظر شرح المفصل ٨/٨١/٧، والجنى الداني/٥٨٨، والتسهيل/١٧٧، وشرح الرضي ٢/
٣٧٩.

(١) في الجنى الداني/٥٨٩ «وإذا ولي لكن جملة لم يلزم اقترانها بالواو، بل تجيء بالواو ودونها».
(٢) الآية: ﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ﴾ الزخرف ٤٣/٧٦.
(٣) من أبيات لزهير مدح بها الحارث بن ورقاء الصيدائي بعد هجاء سبق، ويروي: غوائله بدلاً من
بواده، وهي رواية الديوان.

والبادرة: الحدة التي تسبق صاحبها، فلا يقدر ردها.
والشاهد فيه مجيء «لكن» حرف ابتداء، وهي غير مقترنة بالواو.
انظر شرح البغدادى ٥/٢٠٢، وشرح السيوطي/٧٠٣، والجنى الداني/٥٨٩، وشرح الديوان/
٣٠٦.

(٤) انظر هذا في همع الهوامع ٥/٢٦٢ قال: «هي عاطفة جملة على جملة ما لم تقترن بالواو، أو وليها
مفرد...».

وهذا غير ما ذكره المصنف، وكذا المرادي قال: «وقيل إنها تكون حرف عطف تعطف جملة على
جملة إذا وردت بغير واو، وقال ابن أبي الربيع: وهو ظاهر كلام سيبويه» انظر الجنى الداني/٥٩١،
ورصف المباني/٢٧٦.

وعلى هذا فلعله سقط من نص المصنف كلمة، وأن الأصل: «حين عدم اقترانها بالواو».
وقال أبو حيان: «وقال ابن أبي الربيع يظهر لي أنها عاطفة، وقعت بعدها جملة أو مفرد، إذا كانت
بغير واو، وهو ظاهر كلام سيبويه» الارتشاف/١٩٩٨، وانظر الكتاب ١/٤٧.

- وَإِنْ وَلَيْهَا مفرد^(١) فهي عاطفة بشرطين:
- أحدهما: أن^(٢) يتقدّمها نفي أو نهي، نحو: «ما قام زيد لكن عمرو»، و«لا يقيم زيد لكن عمرو»، فإن قلت: «قام زيد»، ثم جئت بـ «لكن» جعلتها حرف ابتداء، فجئت بالجملة، فقلت: «لكن عمرو لم يقيم».
- وأجاز الكوفيون^(٣) «لكن عمرو»^(٤) على العطف، وليس بمسموع.
- الشرط الثاني ألا تقترن بالواو، قاله^(٥) الفارسي وأكثر النحويين، وقال قوم^(٦): لا تستعمل مع المفرد إلا بالواو.

- (١) ذكر من قبل أنه: إن وليها كلام [أي جملة] فهي حرف بتداء، وما ذكره هنا مقابل لما سبق.
- (٢) قال المرادي: «واعلم أن لكن لا يعطف بها إلا بعد نفي نحو: ما قام زيد لكن عمرو، أو نهي نحو: لا تضرب زيداً لكن عمراً، والمعطوف بها محكوم له بالثبوت بعد النفي والنهي» الجنى الداني/٥٩٠، وانظر مع الهوامع ٢٦٢/٥، ورفض المباني/٢٧٦، وشرح المفصل ١٠٦/٨، وشرح الكافية الشافية/١٢٣٠.
- (٣) وما أجازوه الكوفيون لم يجزه البصريون، فلا تقع عندهم في الإيجاب. وذهب المالقي إلى أن النفي يقع قبلها لازماً. انظر رفض المباني/٢٧٥.
- (٤) قوله لكن عمرو: على تقدير أن الجملة: قام زيد لكن عمرو، وتكون لكن: حرف عطف، وعمرو: معطوف على زيد، كما لو قلت: قام زيد بل عمرو. وانظر التسهيل/١٧٧.
- قال في الهمع: «قال الكوفية أو إيجاب كَبَلْ، لأنها مثلها في المعنى نحو: قام زيد لكن عمرو، والبصريون منعه لأنه لم يُسمع، فيتعين كونها حرف ابتداء بعده الجملة، فيقال: لكن عمرو لم يقيم» ٢٦٢/٥.
- وانظر شرح الرضي ٣٧٩/٢، والإنصاف/٤٨٤.
- (٥) ذكر المرادي في كونها حرف عطف ثلاثة أقوال، وكان الأول منها أنها لا تكون عاطفة إلا إذا لم تدخل عليها الواو، وهو مذهب الفارسي، قيل وأكثر النحويين. الجنى الداني/٥٨٧، وانظر رفض المباني/٢٧٥، وشرح التسهيل لابن عقيل ٤٤١/٢.
- (٦) الرأي الثاني فيها أنها عاطفة، ولا تستعمل إلا بالواو، والواو مع ذلك زائدة، وصحّحه ابن عصفور =

واختلف في نحو: «ما قام زيد ولكن عمرو» على أربعة أقوال:

- أحدها ليونس^(١): إِنَّ «لكن» غير عاطفة^(٢)، والواو عاطفة مفرداً على مفرد.
- الثاني: لابن مالك^(٣): إِنَّ «لكن» غير عاطفة، والواو عاطفة لجملة^(٤) حذف بعضها على جملة صُرح بجميعها^(٥)، قال: فالتقدير^(٦) في نحو: «ما قام زيد ولكن^(٧) عمرو». ولكن قام عمرو،

= قال: «وعليه ينبغي أن يُحمَلَ كلام سيبويه والأخفش؛ لأنهما قالا: إنها عاطفة، ولما مثلاً العطف بها مثلاً مع الواو». انظر الجنى الداني/٥٨٧، وانظر همع الهوامع ٢٦٣/٥، والكتاب ٤٧/١.

(١) انظر شرح الكافية الشافية/١٢٣١ والبحر ٣٢٧/١ وشرح التسهيل لابن عقيل ٤٤١/٢. وفي الهمع ٢٦٣/٥ «وزعم يونس العطف بالواو دونها، فلا تكون عاطفة عنده أصلاً؛ لأنها لم تستعمل غير مسبوقه بواو، وهو عنده عطف مفرد على مفرد» وانظر الجنى الداني/٥٨٨. وذكر هذا الرضي للجزولي أيضاً انظر ٣٨٠/٢.

(٢) سقط من م/٢ من هنا إلى قوله: «غير عاطفة» في رأي ابن مالك.

(٣) كذا في الجنى الداني/٥٨٨، وشرح الكافية الشافية/١٢٣٠: وهمع الهوامع ٢٦٣/٥.

(٤) في م/٤ وه «جملة».

(٥) في م/٥ «بعضها» كذا!

وعلى ذلك ابن مالك بأن الواو لا تعطف مفرداً على مفرد مخالف له في الإيجاب والسلب، بخلاف الجملتين المتعاطفتين، فيجوز تخالفهما فيه نحو: قام زيد ولم يقم عمرو. انظر همع الهوامع ٥/٢٦٣، والجنى الداني/٥٨٨.

وقال المرادي: «وإنما جعله من عطف الجمل لما يلزم على مذهب يونس من مخالفة المعطوف بالواو لما قبلها، وحقّه أن يوافقه».

وانظر رصف المباني/٢٧٥.

(٦) في م/٥ «والتقدير».

(٧) قوله: «ولكن عمرو» غير مثبت في م/٥.

وفي^(١) ﴿وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ﴾^(٢)، ولكن كان رسول الله، وعلة^(٣) ذلك أن الواو لا تعطف مفرداً على مفرد مخالف له في الإيجاب والسلب، بخلاف الجملتين المتعاطفتين، فيجوز تخالفهما^(٤) فيه نحو: «قام زيد ولم يقيم عمرو». والثالث^(٥): «لأبن عصفور: إن «لكن» عاطفة، والواو زائدة لازمة. والرابع: لابن كيسان^(٦): إن «لكن» عاطفة، والواو زائدة غير لازمة. وسمع^(٧) «ما مررت برجلٍ صالحٍ لكن طالحٍ» بالخفض، فقل على العطف، وقيل: بجازٍ مُقدَّر، أي^(٨): لكن مررت بطالحٍ. وجاز إبقاء عمل الجار بعد حذفه لقوة الدلالة عليه بتقديم ذكره.

(١) الآية: ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا﴾ الأحزاب ٤٠/٣٣.

(٢) في م/٤ «... وخاتم النبيين» أثبت فيه هذا الجزء من الآية، ولم يثبت في بقية المخطوطات.
(٣) هذا التعليل لابن مالك، وقد نقلته قبل قليل من الهمع، وانظر شرح الكافية الشافية/١٢٣٠.
(٤) تعقبه الأمير في الحاشية ٢٢٦/١ بقوله: في الحقيقة الواو لا تعطف متخالفين في الحكم أصلاً؛ لأنها للتشريك في الحكم، وسواء في المفردات وهو ظاهر أو في الجملة؛ لأن قولك: قام زيد ولم يقيم عمرو شَرَكْتَ الواو فيه جملتين في حكم الثبوت، كأنه قيل تحقق مدلول هذه الجملة ومدلول هذه الجملة، وهذا لا ينافي أن أحد المدلولين في ذاته ثبوت والآخر نفي... وانظر رصف المباني/٢٧٦.

(٥) من الآراء فيما اقترنت فيه لكن بالواو.

وانظر هذا في الهمع ٢٦٣/٥، والجنى الداني/٥٨٧.

(٦) انظر هذا في الهمع ٢٦٣/٥.

وعبارة المرادي: «والثالث أن العطف بها، وأنت مختير بالإتيان بالواو، وهو مذهب ابن كيسان» الجنى الداني/٥٨٨.

(٧) هذا المثال في شرح المفصل ١٠٧/٨.

(٨) من هنا إلى آخر النص سقط من م/٥.

٨٣ - ليس

ليس: كلمة دالة على نفي الحال^(١)، وتنفي غيره بالقرينة^(٢)، نحو^(٣): «ليس خلق الله مثله».

(١) في م/٥ «على نفي الحال مطلقاً».

ومذهب أكثر النحويين أنها لنفي الحال، وكذا ما الحجازية، وذهب ابن مالك إلى أنهما ينفيان الحال والماضي والمستقبل.

وذكر ابن يعيش أن المبرد وابن درستويه أجازا نفي المستقبل بها.

وذكر هذا أبو حيان للمبرد وابن السراج وابن درستويه والصيمري.

انظر الجنى الداني/٤٩٩، وجمع الهوامع ٧٩/٢، الإتيان ٢٤١/٢ - ٢٤٢، وشرح المفصل ٧/١١١، ١١٢، الارتشاف/١١٥٧، وانظر ١٩٧٧.

(٢) قال المرادي: «وينبغي أن يُحمل كلام الأكثرين [في قولهم إنها لنفي الحال] على ما لم تقترب به قرينة تخصه بأحد الأزمنة، فيحمل إذ ذاك على الحال، كما يحمله عليه الإيجاب، وقد أشار إلى ذلك الشلوين، والله أعلم» الجنى الداني/٤٩٩.

وقال السيوطي: «والصحيح توسيط، ذكره الشلوين يجمع بين القولين، وهو أن أصلهما لنفي الحال، ما لم يكن الخبر مخصوصاً بزمان فبحسبه».

جمع الهوامع ٧٩/٢.

وهذا الذي ذهب إليه الشلوين قواه ابن الحاجب بقوله تعالى: ﴿ألا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم﴾ انظر الإتيان ٢٤٢/٢.

وفي شرح الرضي: «وقال سيبويه وتبعه ابن السراج «ليس» للنفي مطلقاً تقول: ليس خلق الله مثله في الماضي، وقال تعالى: ﴿ألا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم﴾ في المستقبل، وجمهور النحاة على أنها لنفي الحال...» شرح الكافية ٢٩٦/٢، وانظر حاشية الشمني ٧٣/٢.

(٣) هذا المثال عند سيبويه ٣٥/١، وهو مثال لدلالة «ليس» على نفي الماضي، وأما القرينة في الدلالة على نفي الماضي فهي المقام، والمقام مدح أو ذم.

وقول الأعشى^(١):

له نافلات ما يُغِبُّ نوالها وليس عطاء اليوم مانعه غدا

وهو فعل^(٢) لا يتصَرَّف^(٣). ووزنه «فَعِل»^(٤)، بالكسر، ثم التزيم تخفيفه^(٥)، ولم نقدره «فَعِل»^(٦) بالفتح لأنه لا^(٧) يخفف، ولا «فَعِل» بالضم، لأنه لم يُوجد في يائي

وانظر حاشية الدسوقي ٢٩٤/١، والهمع ٨٠/٢، ورصف المباني/٣٠٢.

(١) البيت من قصيدة للأعشى في مدح النبي ﷺ:

والرواية فيما أثبتته السويطي عن طريق ابن إسحاق، وذكر مثلها البغدادي:

له صدقات ما تُغِبُّ ونائل وليس عطاء اليوم يمنعه غدا

ثم ذكره مرة أخرى في شواهد «ليس» على ما أثبتته المصنف.

وقوله: ما تُغِبُّ: أي ما ينقطع، وهو من أغبهم إذا جاءهم يوماً وتركهم يوماً، وفي م/١ «ما تُغِبُّ نوالها» والنافلات: العطايا الزائدة على الواجب.

والشاهد فيه مجيء «ليس» لنفي المستقبل.

وانظر شرح الشواهد للبغدادي/٢٠٤، وشرح السيوطي/٥٧٧، ٧٠٤، والديوان/٤٦.

(٢) يأتي الخلاف في الاسمى والحرفية فيه، وانظر الارتشاف/١١٤٦.

(٣) فهو يلزم صورة الماضي، ولا يأتي منه اسم فاعل، ولا اسم مفعول، ولا صفة مشبهة، ولا اسم تفضيل....، وانظر معاني الفراء ٦٢/٣.

(٤) انظر شرح المفصل ١١٢/٧، والارتشاف/١١٤٦.

(٥) التخفيف بإسكان الياء لثقل الكسرة عليها.

(٦) قال ابن يعيش: «وإنما قلنا: إن أصله فَعِل بالكسر؛ لأنه لا يخلو من أن يكون على فَعَل أو فَعْل أو فَعْل أو فَعْل، وعلى ما ذكرنا لا يجوز أن يكون على فَعْل بالفتح؛ لأنه لو كان مفتوحاً لم يجز إسكانه؛ لأن

الفتحة خفيفة، ألا ترى أنهم لا يخففون نحو قَلَم وجَبَل بالسكون، ولا يجوز أن يكون على فَعْل بالضم؛ لأن هذا البناء لم يأت من بنات الياء، فلما امتنع أن يكون على فَعْل وفَعْل تعين أن يكون على

فَعِل بالكسر، وضُحِحَ كما ضُحِحَ صَيْدٌ...» شرح المفصل ١١٢/٧.

(٧) لأن الفتحة خفيفة، وإنما يخفف الثقيل.

العين إلا في «هَيَّوْ»^(١).

وَسُمِعَ^(٢) «لُسْتُ» بضم اللام، فيكون على هذه اللغة كـ «هَيَّوْ». وزعم ابن السراج أنه حرفٌ بمنزلة «ما»^(٣)، وتابَعَهُ الفارسي^(٤) في الحلييات^(٥)، وابنُ شقير^(٦) وجماعة، والصَّوابُ الأول^(٧)؛

(١) أي صار ذا هيئة.

(٢) ذكر هذا أبو حيان: قال السيوطي: «قال أبو حيان: على أنه قد سُمِعَ فيها: لُسْتُ بالضم، فدلَّ على

أنها بنيت مرة على فَعَل، ومرة على فَعُل. وحكى الفراء أن بعضهم قال: لِسْتُ، بكسر اللام. انظر همع الهوامع ٧٩/٢، والارتشاف/١١٤٧.

وفي معاني الفراء ٦٢/٣: «قالوا: لُسْتُم، يريدون لُسْتُم».

وما ذكره ابن هشام هنا منتزع من نصِّ المرادي، قال: «وقد سُمِعَ فيها لُسْتُ، بضم اللام، وهو يدل على بنائها على فَعُل بضم العين كـ «هَيَّوْ زيد»، بمعنى حَسُنَتْ حيثه، فيكون في أصلها لغتان: فَعِل وفَعُل».

انظر الجنى الداني/٤٩٣ - ٤٩٤، ونص المرادي هذا من شيخه أبي حَيَّان. انظر الارتشاف/١١٤٧

(٣) انظر الجنى الداني/٤٩٤، والارتشاف/١١٤٦.

وفي الأصول لابن السراج ٨٢/١ ذهب إلى أن «ليس» فعل» قال: «فأما ليس فالدليل على أنها فعل وإن كانت لا تتصرف تصرف الفعل قولك: لُسْتُ كما تقول: ضربت..».

(٤) ذكر أبو حيان أنه أحد قولين له، وذكر أنه لابن شقير والفارسي. الارتشاف/١١٤٦.

(٥) الحلييات: هي مسائل سُئِلَ عنها الفارسي في حلب، فسميت كذلك. انظر فيها ص/٢٢٢ «عن الارتشاف».

(٦) هو أبو بكر أحمد بن الحسن بن العباس بن الفرج بن شقير النحوي، بغدادي في طبقة ابن السراج،

ألف مختصراً في النحو، والمذكر والمؤنث، والمقصود والممدود، مات في صفر سنة/٣١٧هـ. بغية الوعاة ٣٠٢/١.

(٧) وهو أنه فعل، وأشار بالأول إلى ما تقدّم من قوله: فعل لا يتصرف، وهذا مذهب الجمهور. انظر

الارتشاف/١١٤٦.

وقال المالقي: «اعلم أن «ليس» ليست محضة في الحرفية، ولا محضة في الفعلية؛ ولذلك وقع الخلاف فيها بين سيبويه وأبي علي الفارسي، فزعم سيبويه أنها فعل، وزعم أبو علي أنها حرف»

رصف المباني/٣٠٠، وانظر النص في الجنى الداني/٤٩٤.

بدليل^(١): لَسْتُ وَلَسْتُمَا^(٢) وليسوا وليست^(٣).

وتلازم^(٤) رَفَعَ الاسم ونَصَبَ الخبر، وقيل: قد تخرج^(٥) عن ذلك في مواضع:

- أحدها: أن تكون حرفاً ناصباً للمستثنى^(٦) بمنزلة^(٧) «إِلَّا» نحو: «أتوني ليس زيدا» والصحيح^(٨) أنها الناسخة، وأن اسمها ضميرٌ راجعٌ للبعض^(٩) المفهوم مما

(١) مثل هذا تجده عند ابن السراج في الأصول ٨٢/١.

أي هو فعل بدليل اتصال الضمائر به، والضمائر لا تتصل بالحروف.

قال الفراء: «... لأن «ليس» فعل يقبل المضمير، كقولك لست ولسنا، ولم يمكن ذلك في ما» معاني القرآن ٤٣/٢، وانظر شرح المفصل ١١١/٧، على أن أبا علي قال: «وأما إلحاق الضمير به في لست ولستما فلتشبهه بالفعل لكونه على ثلاثة، وبمعنى ما كان، وكونه رافعاً ناصباً».

انظر الشمني ٧٣/٢، والأمير ٢٢٧/١.

(٢) أثبت في طبعة الشيخ محمد، ومبارك، ومتن الدسوقي والأمير «لستن» بعد لستما. وهو غير مثبت فيما بين يدي من المخطوطات.

(٣) أثبت في المطبوع «لسن» بعد «ليست» وهو غير مثبت في المخطوطات التي بين يدي.

(٤) في م/١ «ويلازم».

(٥) في م/١ «وقد يخرج».

(٦) انظر الجنى الداني/٤٩٥، وهمع الهوامع ٢٨٩/٣، وشرح الكافية الشافية/٧٢٠، والارتشاف/١٥٣٨.

(٧) في م/٢ «بمعنى».

(٨) مثله للمرادي قال: «وهذه في الحقيقة هي الرافعة للاسم الناصبة للخبر؛ ولذلك وجب نصب المستثنى بها؛ لأنه خبرها واسمها ضمير عائد على البعض المفهوم من الكلام السابق عند البصريين، وقال الكوفيون: اسمها ضمير عائد على الفعل المفهوم من الكلام السابق، والتقدير: ليس هو، أي ليس فعلهم فعل زيد، فحذف المضاف» انظر الجنى الداني/٤٩٥، فقد زاد المحقق على النص ما يقتضيه السياق، وما كان ينبغي له فعل هذا، فالحاشية تتسع للزيادة.

وانظر الهمع ٢٨٩/٣، وانظر شرح الكافية الشافية/٧٢٠ - ٧٢١، وشرح المفصل ٧٨/٢.

(٩) وهذا رأي البصريين. وهو عند ابن يعيش أمثل من غيره لأنه أقل إضماراً. انظر الارتشاف/١٥٣٨.

تقدّم، واستتاره^(١) واجبٌ، فلا يليها في اللفظ إلا المنصوب^(٢).

وهذه المسألة كانت سببَ قراءة سيويهِ النحو^(٣)؛ وذلك أنه جاء إلى حماد^(٤) بن سلمة لكتابة الحديث، فاستملى منه قوله ﷺ^(٥): «ليس من أصحابي أحدٌ إلّا ولو شئتُ لأخذتُ عليه ليس أبا الدرداء».

فصاح به حماد: لحت يا سيويهِ، إنما هذا استثناء، فقال سيويهِ^(٦): «والله

(١) قال ابن مالك: «إلا أن المرفوع بهما [أي بليس ولا يكون] لا يكون إلا مستتراً؛ لأنهم قصدوا ألا يليهما إلّا ما يلي «إلا» لأنها أصل أدوات الاستثناء» شرح الكافية الشافية/٧٢١، وانظر شرح المفصل ٧٨/٢، والارتشاف/١٥١٦، ١٥٣٨.

(٢) وهو الخبر، وهو واجب النصب بمقتضى الخبرية.

(٣) كذا في المخطوطات، وفي المطبوع «لنحو».

وهذه المسألة يروى غيرها سبباً لقراءته النحو، وذلك أنه يروى أن سيويهِ قال لحمد بن سلمة ما تقول في رجل رَعَف في الصلاة؟ فقال له حماد: لحت يا سيويهِ، لا تقل: رَعَف، إنما هو رَعَف، فنجل سيويهِ، وقال: سأقرأ علماً لا تلحنني معه، ونهض إلى الخليل فشكا إليه، فقال الخليل: رَعَف هي الفصيحة. ولزم سيويهِ الخليل بعد، فكان ذلك سبب براعته في النحو.

وذهب الدماميني إلى أنه رواية المصنّف هنا هي الظاهر، ثم قال: «لأن رفع الاسم الذي حقه أن ينصب إنما يُدْرَك من النحو، وضُمّ العين التي حقه أن تُفْتَح لا يُدْرَك من النحو وإنما يدرك بالنقل». قال الشمني بعد هذا: «وأقول: يطلق النحو على ما يتناول ذلك أيضاً».

انظر حاشية الشمني ٧٣/٢ - ٧٤. وفي الصحاح «رَعَف بضم العين لغة فيه ضعيفة».

وانظر بغية الوعاة ٥٤٨/١ في ترجمة حماد بن سلمة ما ذكره المصنّف هنا.

(٤) هو حماد بن سلمة بن دينار شيخ أهل البصرة في العربية، كان إماماً رأساً في العربية فصيحاً بليغاً كبير القدر، صاحب سنة، شديداً على المبتدعة، زاهداً حجة. توفي سنة ١٦٧، بغية الوعاة ٥٤٨/١ - ٥٤٩.

(٥) لم أهتم إلى موضعه في كتب الحديث.

(٦) لفظ «سيويهِ» غير مثبت في م/٢ و٣.

لَأُطْلَبَنَّ علماً لا^(١) يَلْحَنَنِي معه أحد^(٢)، ثم مضى، ولزم الأَخْفَش^(٣) وغيره.

- و^(٤) الثاني^(٥): أن يقترن الخبر بعدها بـ «إِلَّا» نحو: «ليس الطَّيِّبُ إِلَّا الْمِسْكُ» بالرفع^(٦)، فإنَّ بني تميم يرفعونه^(٧) حملاً لها^(٨) على «ما» في الإهمال عند انتقاض^(٩) النفي، كما حمل أهل الحجاز «ما»^(١٠) على «ليس» في الإعمال عند استيفاء شروطها^(١١).

(١) في م/٣ «لا تلحنتي معه».

(٢) «أحد» غير مثبت في م/٣.

(٣) «الأخفش» كذا في المخطوطات التي بين يديّ، وفي المطبوع والروايات في كتب اللغة «الخليل».

(٤) الواو غير مثبتة في م/٣.

(٥) الثاني مما خرجت فيه «ليس» عن رفع الاسم ونصب الخبر.

وقال المرادي: «الثالث أن تكون مهملة لا عمل لها، وذلك في نحو ليس الطَّيِّبُ إِلَّا الْمِسْكُ، عند بني تميم، فإنَّ «إِلَّا» عندهم تبطل عمل «ليس» كما تبطل عمل «ما» الحجازية، حكى ذلك عنهم أبو عمرو بن العلاء. وله في ذلك مع عيسى بن عمر حكاية مشهورة.

وقال بعضهم، ولا يكون ذلك إلا على اعتقاد حرفيتها ولا ضمير في ليس الجنى الداني/٤٩٥ - ٤٩٦.

(٦) بالرفع، غير مثبت في م/٥.

(٧) يرفعون «الطيب» في المثال على أنه مبتدأ، ويرفعون المسك على أنه خبر عنه، وليس: فعل ماض، أو حرف نفي لا عمل له.

(٨) أي لـ «ليس».

(٩) عند انتقاض النفي بإلّا.

وإهمال «ما» مطلق عند بني تميم سواء انتقض النفي بإلّا أو لم ينتقض.

(١٠) أي في الإعمال، فترفع الاسم وتنصب الخبر، وقيل هي لأهل الحجاز وتهامة ونجد، انظر الجنى الداني/٣٢٢.

(١١) وهذه الشروط: تأخر الخبر، بقاء النفي، وعدم وجود إن بعدها، والرابع: ألا يتقدّم غير ظرف أو جار ومجرور من معمول خبرها.

وتأتي هذه الشروط والخلاف فيها مُفَصَّلَةً في موضعها عند الحديث عن «ما».

حكى ذلك^(١) عنهم أبو عمرو بن العلاء، فبلغ^(٢) عيسى^(٣) بن عمر الثقفي، فجاء فقال: يا أبا عمرو، ما شيء^(٤) بلغني عنك؟ ثم ذكر ذلك^(٥) له، فقال له أبو عمرو: نِمْتُ وأذِلَج^(٦) الناس، ليس في الأرض تميمي إلا وهو يرفع^(٧)، ولا حجازي إلا وهو ينصب^(٨)، ثم قال لليزيدي^(٩) ولخلف^(١٠) الأحمر:

- (١) أي حكى عن تميم قولهم: ليس الطيب إلا المسك بالرفع.
- (٢) هذه القصة وما دار بين العالمين هي المجلس الأول من مجالس العلماء للزجاجي انظر ص/١، وهي في طبقات الزبيدي/٣٨، وانظر الأشباه والنظائر ٥١/٣، وأمالى القالي ٣٩/٣. وجمع الهوامع ٨٠/٢، والبحر المحيط ٥١/٨.
- (٣) هو عيسى بن عمر الثقفي مولى خالد بن الوليد، نزل في ثقيف فنُسِبَ إليهم، إمام في النحو والعربية والقراءة، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء، وعبدالله بن أبي إسحاق، وروى عن الحسن البصري، والعجاج، وروى عنه الأصمعي وغيره. مات سنة ١٤٩. انظر بغية الوعاة ٢٣٧/٢ - ٢٣٨.
- (٤) أي: أي شيء عظيم هذا الذي بلغني عنك؟
- (٥) أي قوله: ليس الطيب إلا المسك، وحمل «ليس» على الإهمال.
- (٦) أي سار الناس ليلاً، يشير بذلك إلى تقصيره.
- (٧) أي يرفع «المسك» على أنه خبر المبتدأ «الطيب».
- (٨) أي ينصب «المسك» على أنه خبر «ليس»، والطيب: اسمها.
- (٩) هو أبو محمد اليزيدي، يحيى بن المبارك بن المغيرة مولى بني عدي بن مناة، بصري سكن بغداد، وحدث عن أبي عمرو والخليل، وأخذ عنهما العربية، وكان أحد القراء الفصحاء، أدب أولاد يزيد ابن منصور الحميري، ثم أولاد المأمون، وخلف أبا عمرو بن العلاء في القراءة، له مختصر في النحو، والمقصود والممدود، والنوادر، وغيرها، مات بخراسان سنة ٢٠٢، عن أربع وسبعين سنة. بغية الوعاة ٣٤٠/٢.
- (١٠) خلف الأحمر هو أبو محرز بن حيان، بصري، كان مولى لبلال بن أبي بردة، وكان راوية ثقة علامة، يسلك مسلك الأصمعي وطريقته، وكان الأخفش يقول: لم يدرك أحداً أعلم بالشعر من خلف الأحمر والأصمعي. وكان يختم القرآن كل ليلة، صنف: جبال العرب وما قيل فيها من الشعر، وله ديوان، مات في حدود ١٨٠هـ. بغية الوعاة ٥٥٤/١.

أذهباً إلى أبي مَهْدِي^(١) فَلَقَّنَاهُ الرِّفْعَ، فَإِنَّهُ لَا يَرْفَعُ^(٢)، وَإِلَى الْمُتَجِّعِ^(٣) التَّمِيمِي فَلَقَّنَاهُ النَّصْبَ فَإِنَّهُ لَا يَنْصِبُ^(٤)، فَأَتِيَاهُمَا^(٥)، وَجَهْدًا بِكُلِّ مَنَّهُمَا أَنْ يَرْجِعَ عَنْ لُغَتِهِ فَلَمْ يَفْعَلْ، فَأَخْبَرَا أَبَا عَمْرٍو وَعِنْدَهُ عَيْسَى، فَقَالَ لَهُ عَيْسَى: بِهَذَا قُفَّتِ النَّاسُ^(٦).
وَخَرَجَ الْفَارِسِيُّ ذَلِكَ^(٧) عَلَى أَوْجِهِ^(٨):

- أَحَدُهَا: أَنَّ فِي «لَيْس» ضَمِيرَ الشَّأْنِ^(٩)، وَلَوْ كَانَ كَمَا زَعَمُ^(١٠) لَدَخَلَتْ إِلَّا

(١) فِي مَجَالِسِ الْعُلَمَاءِ ص/٢ «أَبُو الْمَهْدِيِّ»، وَفِي غَيْرِهِ مِنَ الْمَرَاجِعِ «أَبُو مَهْدِيَّة» وَفِي الْفَهْرَسْتِ ٦٩ «أَبُو مَهْدِيَّة - أَعْرَابِي - صَاحِبُ غَرِيبٍ يَرُوي عَنْهُ الْبَصْرِيُّونَ، وَكَانَ يَهْيِجُ بِهِ الْمَبْرَدَ فِي كُلِّ سَنَةٍ مُدِيدَةً، وَلَا مُصَنَّفَ لَهُ».

(٢) لَا يَرْفَعُ لَفْظَ الْمَسْكَ مِنْ قَوْلِهِ: لَيْسَ الطَّيِّبُ إِلَّا الْمَسْكُ، لِأَنَّهُ حِجَازِيٌّ، فَهُوَ يَنْصِبُ الْمَسْكَ، فَهُوَ عِنْدَهُ خَبَرٌ «لَيْسَ».

(٣) الْمُتَجِّعُ بْنُ نَبْهَانَ كَانَ مِنْ بَنِي نَبْهَانَ وَمِنْ طَيْئٍ [كَذَا] رَوَى عَنْهُ الْأَصْمَعِيُّ. انْظُرِ الْبَلْغَةَ فِي تَرَاجُمِ أَمَّةِ النَّحْوِ وَاللُّغَةِ/٢٢٦.

وَانْظُرِ طَبَقَاتِ الزَّيْدِيِّ/١١٢ وَإِنْبَاهِ الرُّوَاةِ ٣/٣٢٣. وَانْظُرِ مَجَالِسَ الْعُلَمَاءِ/٢.

(٤) لِأَنَّهُ تَمِيمِيٌّ، وَ«لَيْسَ» فِي هَذَا الْمَثَالِ غَيْرُ عَامِلَةٍ، وَلَفْظُ «الْمَسْكُ» خَبَرٌ لِلْمَبْتَدَأِ «الطَّيِّبِ»، عِنْدَ تَمِيمٍ.

(٥) فِي مَجَالِسِ الْعُلَمَاءِ ص/٢ تَفْصِيلٌ غَيْرُ هَذَا.

وَفِي م/٥ «فَلَقِّيَاهُمَا».

(٦) النَّصُّ فِي مَجَالِسِ الْعُلَمَاءِ: «قَالَ: فَأَتَيْنَا أَبَا عَمْرٍو فَأَعْلَمْنَاهُ، وَعِنْدَهُ عَيْسَى بْنُ عَمْرِو بْنِ لَمٍ يَبْرَحُ، قَالَ:

فَأَخْرَجَ عَيْسَى خَاتَمَهُ مِنْ يَدِهِ ثُمَّ قَالَ: لَكَ الْخَاتَمُ، بِهَذَا - وَاللَّهِ - قُفَّتِ النَّاسُ» ص/٤، وَانْظُرْ هَمْعَ الْهُوَامِعِ ٨٠/٢ الْأَشْبَاهَ وَالنِّظَائِرَ ٣/٥٢.

(٧) أَيُّ قَوْلِهِمْ: لَيْسَ الطَّيِّبُ إِلَّا الْمَسْكُ، عَلَى رَفْعِ الْمَسْكَ.

(٨) هَذِهِ الْأَوْجُهُ مُثَبَّتَةٌ فِي الْجَنِيِّ الدَّانِي عَلَى صَوَرَتِهَا هُنَا عِنْدَ الْمُصَنِّفِ.

انْظُرِ الْجَنِيَّ الدَّانِي ص/٤٩٦ وَمَا بَعْدَهَا.

(٩) وَالطَّيِّبُ: مَبْتَدَأٌ، وَالْمَسْكُ: خَبَرُهُ.

(١٠) انْظُرِ الْجَنِيَّ الدَّانِي/٤٩٦ وَقَارِنَهُ بِمَا أَثْبَتَهُ الْمُصَنِّفُ هُنَا.

على أول الجملة الاسمية الواقعة خبراً، فقليل: ليس إلا الطيب المسك، كما قال^(١):

ألا ليس إلا ما قضى الله كائنٌ وما يستطيع المرء نفعاً ولا ضرراً
وأجاب^(٢) بأن «إلا» قد توضع^(٣) في غير موضعها مثل: ﴿إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾^(٤)
وقوله^(٥):

[أَحَلَّ بِهِ الشَّيْبُ أَثْقَالَه] وما أغتره الشيب إلا اغتراراً

(١) قائله غير معروف.

والشاهد فيه أن اسم «ليس» ضمير الشأن.

وما مبتدأ، وهو موصول، و«قضى الله» صلته، والعائد محذوف أي: قضاه الله. كذا ذكر أبو حيان
في شرح التسهيل. ونقله عنه البغدادي وقوله: كائن خبر.

انظر شرح البغدادي/٢٠٨، وشرح السيوطي/٧٠٤، والجنى الداني/٤٩٦.

(٢) أي أبو علي، فقد أجاب عن اعتراض معترض بأنه لو كان اسم ليس ضمير الشأن لقدمت «إلا» ولم
تفصل بين الطيب والمسك: المبتدأ والخبر.

(٣) في الجنى الداني: دخلت في غير موضعها، ونظير ذلك...

(٤) الآية: ﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَالسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا قُلْ مَا نَدْرِي مَا السَّاعَةُ إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ

بِمُسْتَقِينَ﴾ الجاثية ٣٢/٤٥.

وكلام ابن هشام في البحر ٥١/٨ منقولاً عن أبي علي.

قال أبو حيان: «... وقد تأول ذلك بعضهم على وضع إلا في غير موضعها، وقل: التقدير: إن نحن

إلا نظن ظناً. وحكى هذا عن المبرد، ونظيره ما حكاه أبو عمرو بن العلاء وسيبويه من قول العرب:

ليس الطيب إلا المسك، قال المبرد ليس الطيب إلا المسك انتهى [أي كلام الفارسي]. البحر ٨/

٥١.

(٥) البيت للأعشى، وصدره ما وضعته بين معقوفين، ورواية الديوان: وما اعتره... اعتراراً. والرواية عند

أبي حيان: وجد به الشيب.

وقد فصلت «إلا» بين الفعل والمصدر المؤكّد، وبهذا يشتدلّ الفارسي على أن «إلا» قد تقع في غير

موضعها.

أي^(١): إن نحن إلا نَظُنُّ ظَنًّا، وما اغترّاه اغتراراً إلا الشيب؛ لأن الاستثناء المفرغ لا يكون في المفعول المطلق^(٢) التوكيدي، لعدم الفائدة فيه^(٣).

وأجيب^(٤) بأن المصدر في الآية والبيت نَوْعي^(٥) على حذف^(٦) الصفة، أي: إلا ظناً ضعيفاً، وإلا اغتراراً عظيماً^(٧).

و^(٨) الثاني^(٩): أن الطيب اسمها، وأن خبرها محذوف، أي في^(١٠) الوجود،

= انظر البحر ٥٢/٨، وشرح البغدادي ٢٠٩/٥، والجنى الداني ٤٩٧، والخزانة ٣٠/٢، وشرح السيوطي ٧٠٤، والديوان ٨٠.

(١) أي وموضع إلا قبل العامل في المفعول المطلق في الآية والبيت.

(٢) وهو قوله ظناً، واغتراراً.

(٣) أي لعدم الفائدة في الاستثناء في هذه الحالة؛ لأن الاستثناء المفرغ يستثنى من متعدد مستغرق يدخل فيه المستثنى بيقين، وليس مصدر يظن محتملاً غير الظن، بل نقلوا عن الدماميني أنه لا فائدة فيه لعدم صحة الاستثناء المذكور أصلاً؛ لأن مصدر ضربت في قولك: ما ضربت إلا ضرباً لا يحتمل غير الضرب، والمستثنى منه يجب أن يكون متصلاً يشمل المستثنى وغيره. انظر الشمي ٧٤/٢، والدسوقي ٢٩٦/١.

وذكر الزمخشري أن التفريغ يكون في جميع المعمولات إلا المصدر المؤكد، فإنه لا يكون فيه. البحر ٥٢/٨.

(٤) أي أجيب الفارسي على هذا التخريج، ووضع «إلا» في غير موضعها..

(٥) أي ليس المصدر للتوكيد، وإنما هو لبيان النوع، وقد حذفت الصفة بعد المصدرين لفهم المعنى.

(٦) وتكون إلا قد وقعت في موضعها، ويصح الاستثناء لأن الظن يحتمل الشدة والضعف.

(٧) وقدره أبو حيان: «اغتراراً بَيِّنًا».

(٨) الواو مثبتة في م/١ و٣.

(٩) من توجيهات الفارسي لهذا القول: ليس الطيب إلا المسك.

وانظر هذا الوجه في الجنى الداني ٤٩٦، وجمع الهوامع ٨٠/٢.

(١٠) أي ليس الطيب موجوداً.

وَأَنَّ الْمَسْكَ بَدَلٌ ^(١) مِنْ اسْمِهَا.

الثالث ^(٢): أَنَّهُ ^(٣) كَذَلِكَ، وَلَكِنْ «إِلَّا الْمَسْكُ» نَعْتَ لِلْإِسْمِ ^(٤)؛ لِأَنَّ تَعْرِيفَهُ ^(٥) تَعْرِيفُ ^(٦) الْجِنْسِ ^(٧)، أَيْ ^(٨): لَيْسَ طَيْبٌ غَيْرُ الْمَسْكِ طَيْباً.
و ^(٩) لِأَبِي ^(١٠) نَزَارِ الْمَلْقَبِ ^(١١) بِمَلِكِ النِّحَاةِ تَوْجِيهٌ ^(١٢) آخَرُ، وَهُوَ أَنَّ الطَّيْبَ

(١) وَكَأَنَّهُ قِيلَ: لَيْسَ الطَّيْبُ فِي الْوُجُودِ إِلَّا الْمَسْكُ.

(٢) مِنْ تَخْرِيجَاتِ الْفَارَسِيِّ.

(٣) قَوْلُهُ: أَنَّهُ كَذَلِكَ، يَعْنِي أَنَّ الطَّيْبَ اسْمُهَا، وَالْخَيْرُ مَحْذُوفٌ.

وَزَادَ السِّيُوطِيُّ: «وَحُذِفَ خَبَرُ لَيْسَ لِفَهْمِ الْمَعْنَى كَثِيرًا».

(٤) كَأَنَّهُ قِيلَ: لَيْسَ الطَّيْبُ الَّذِي هُوَ غَيْرُ الْمَسْكِ طَيْباً فِي الْوُجُودِ. الْجَنَى الدَّانِي/٤٩٧، وَمِثْلُهُ فِي الْهَمْعِ

٨١/٢.

(٥) أَيْ تَعْرِيفُ الطَّيْبِ.

(٦) وَتَعْرِيفُ الْجِنْسِ لِلْإِسْمِ يَبْقَى الْإِسْمُ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى نَكْرَةً.

(٧) فِي طَبْعَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدٍ وَمُبَارَكٍ وَحَاشِيَةِ الْأَمِيرِ زِيَادَةَ «فَهُوَ نَكْرَةٌ مَعْنَى» وَلَمْ أَجِدْ هَذَا فِي

الْمَخْطُوطَاتِ.

وَعَلَّقَ الْأَمِيرُ عَلَى هَذَا بِقَوْلِهِ: احْتَاجُ لِهَذَا لِأَنَّهُ يُرِيدُ أَنَّهُ وَصَفَ بِإِلَّا الَّتِي بِمَعْنَى غَيْرٍ، وَظَهَرَ إِعْرَابُهَا فِيمَا

بَعْدَهَا كَمَا فَسَّرَهُ بَعْدَ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ غَيْراً لَا تَتَعَرَّفُ بِالْإِضَافَةِ» الْحَاشِيَةُ ٢٢٧/١.

(٨) فِي م/٢ «لَيْسَ الطَّيْبُ الَّذِي هُوَ غَيْرُ الْمَسْكِ طَيْباً».

(٩) كَذَا النَّصِّ فِي الْجَنَى الدَّانِي، وَالْمَصْتَفَى مُتَابِعُ النِّقْلِ عَنْهُ، وَمِثْلُهُ عِنْدَ السِّيُوطِيِّ فِي الْهَمْعِ ٨١/٢،

وَيَبْدُو أَنَّ الْمُرَادِيَّ وَابْنَ هِشَامَ نَقَلَا عَنْ شَيْخِهِمَا أَبِي حَيَّانَ.

(١٠) هُوَ الْحَسَنُ بْنُ صَافِيٍّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نَزَارٍ، وَلَدَ بَغْدَادَ ثُمَّ سَافَرَ إِلَى خُرَاسَانَ وَغَيْرِهَا، وَعَادَ إِلَى الشَّامِ

وَاسْتَوطنَ دِمَشْقَ حَتَّى مَاتَ، كَانَ مِنْ أُمَّةِ النُّحُو، وَكَانَ يَسْتَخْفِ بِالْعُلَمَاءِ، فَكَانَ إِذَا ذَكَرَ وَاحِدٌ

مِنْهُمْ قَالَ: كَلْبٌ مِنَ الْكِلَابِ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: أَنْتَ إِذَا لَسْتَ مَلِكِ النِّحَاةِ بَلْ مَلِكِ الْكِلَابِ، وَلَهُ

حِكَايَاتٌ غَرِيبَةٌ تُرَوَّى، مَاتَ يَوْمَ الثَّلَاثَاءِ سَنَةَ ٥٦٨ هـ، بَغْيَةُ الْوَعَاةِ ٥٠٤/١.

(١١) فِي م/١ «الْمَتَلَقَّبُ» وَفِي م/٣ «الْمَقْلَبُ» وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(١٢) هُوَ عِنْدَ الْمُرَادِيِّ تَخْرِيجٌ غَرِيبٌ.

اسمها، والمسك: مبتدأٌ حُذِفَ خبره، والجملة خبر «ليس»، والتقدير: إلا المسكُ أَفْخَرُهُ.

وما^(١) تقدّم من نقل أبي عمرو أنّ ذلك لغة تميم يَرُدُّ هذه التأويلات.
وزعم بعضهم أن^(٢) قائل ذلك^(٣) قدّرها^(٤) حرفاً، وأنّ من ذلك^(٥) قولهم^(٦):
«ليس خَلَقَ اللهُ مثله». وقوله^(٧):

هي الشفاء لدائي لو ظفرتُ بها وليس منها شفاء النفس مَبْدُولُ

(١) قال المرادي: «والذي يطل هذه التأويلات نقلُ أبي عمرو أنّ ذلك لغة تميم» الجنى الداني/٤٩٨.

(٢) كذا في المخطوطات كما أثبتته، ومثله في متن الدسوقي.
وفي طبعة الشيخ محمد ومبارك «وزعم بعضهم عن قائل ذلك أنه قدّرها حرفاً» وقد تبعنا في هذا متن الأمير انظر ٢٢٨/١.

(٣) أي قائل: ليس الطيب إلا المسك.

(٤) أي قدّر «ليس» حرفاً، فهي حرف لا عمل له، والطيب مبتدأ، والمسك خبره.

(٥) أي من مجيئها حرفاً.

(٦) تقدّم هذا المثال، وقد ذكره سيبويه وغيره.

(٧) قائله هشام بن عتبة، وهو أخو ذي الرّمة، ويروى لكعب بن زهير، وهو في قصيدته «بانت سعاد». ومعنى البيت: يا ليتني ظفرت بها أو برؤيتها والاجتماع معها، وليست تبذل لي شيئاً أشتفي به من نظرة أو سلام، ويعني بهذا أنه قد انقطع طمعه منها، وهذا على تقدير «لو» للتمني، ويجوز أن تكون للشرط والجواب محذوف.

وقد ذكر هذا البيت من ذهب إلى أن «ليس» حرف، وليست فعلاً، وعلى ما ذهب إليه هذا الزاعم يخرج قولهم: ليس الطيب إلا المسك، ووجه الشاهد في البيت عند النحويين أنّ اسم «ليس» ضمير الشأن، والجملة بعدها خبرها، ومنها: متعلق بمبدول.

انظر شرح البغدادى ٢٠٩/٥، وشرح السيوطي/٧٠٤، وهمع الهوامع ٦٤/٢، وشرح المفصل ٣/١١٦، وسيبويه ٣٧٠/١.

ولا دليلَ فيهما^(١)؛ لجواز كون «ليس» فيهما شأنية^(٢).
 الموضوع الثالث^(٣): أنَّ تدخل^(٤) على الجملة^(٥) الفعلية، أو على المبتدأ والخبر
 مرفوعين كما مثلنا^(٦)، وقد أجبنا عن ذلك.
 الرابع^(٧): أن تكون حرفاً عاطفاً، أثبت^(٨) ذلك الكوفيون، أو البغداديون، على
 خلاف بين الثَّقَلَة، واستدلوا بنحو قوله^(٩):

أَيْنَ الْمَفْرُ وَالْإِلَهُ الطَّالِبُ
 وَالْأَشْرَمُ الْمَغْلُوبُ لَيْسَ الْغَالِبُ

- (١) أي في هذا البيت وفي قوله: «ليس خلق الله مثله» على أن «ليس» حرف.
 - (٢) وهو ما ذهب إليه العلماء فيهما.
 - (٣) أي من المواضع التي تخرج فيها «ليس» عن أن تكون رافعة للاسم ناصبة للخبر.
 - (٤) في م/١ «يدخل».
 - (٥) كقولهم: ليس خلق الله مثله.
 - (٦) في قوله: ليس الطيب إلا المسك.
 - (٧) أي مما خرجت فيه «ليس» عن عملها من رفع اسم ونصب خبر.
 - (٨) ذكره الكوفيون وابن بابشاذ والنحاس وابن مالك. وحكاه ابن عصفور عن البغداديين. ولم يثبت هذا البصريون وانظر شرح الكافية الشافية/١٢٣٢ - ١٢٣٣، وجمع الهوامع ٢٦٣/٥، والجنى الداني/٤٩٨، والارتشاف/١٩٧٧، وشرح جمل الزجاجي ٢٢٥/١.
 - (٩) قائله نفيل بن حبيب، وذلك في قصة الفيل، وأنه لما وَلَّى أبرهة مُدْبِرًا جعل نفيل يرتجز بهذا الرجز. والأشرم في اللغة المشقوق الأنف، وهو لقب أبرهة ملك الحبش، وذهب الكوفيون إلى أن الشاهد في هذا الرجز مجيء «ليس» للعطف، وهي بمعنى «لا» أي: ... المغلوب لا الغالب. وتخريج النحويين لهذا البيت على جعل خبر ليس «ضميراً» متصلاً، والتقدير ليسه الغالب، وهذا تخريج ابن مالك، وخرجه النحويون على أن الغالب اسمها، وخبرها محذوف، والتقدير ليس الغالب إياه.
- انظر شرح البغدادى ٢١١/٥، وشرح السيوطي/ ٧٠٥ - ٧٠٦، والجنى الداني/٤٩٨، وجمع الهوامع ٢٦٣/٥، وشرح الكافية الشافية/١٢٣٣.

وُخْرِجَ عَلَى أَنَّ «الغالب» اسمها، والخبر محذوف^(١).

قال ابن مالك^(٢): «وهو في الأصل ضميرٌ متّصلٌ عائدٌ على الأشرم، أي: لَيْسَهُ الغالبُ، كما تقول: «الصدّيقُ كأنه زيد»، ثم حُذِفَ لاتّصاله». ومقتضى كلامه^(٣) أنه لو لا تقديره مُتّصلاً لم يَجُزْ حذفه. وفيه^(٤) نظر.

* * *

(١) أي: ليس الغالبُ إِيَّاه.

(٢) نصّ ابن مالك: «وتوجيه هذا على مذهب البصريين أن يجعل الغالبُ اسم ليس، ويجعل خبرها ضميراً متّصلاً عائداً على الأشرم، ثم حذف لاتّصاله كما تقول: الصدّيق كأنه زيد، ثم تحذف الهاء تخفيفاً كما تحذفها من نحو: زيد ضربه عمرو، فيصير: زيد ضرب عمرو» شرح الكافية الشافية/ ١٢٣٣.

وانظر الجنى الداني/ ٤٩٨، وجمع الهوامع ٢٦٤/٥.

(٣) وهو تعليل الحذف بالاتصال.

(٤) أي وفي تقديره الضمير متّصلاً نظراً؛ لأنه يمكن أن يقدر منفصلاً: ليس الغالبُ إِيَّاه.

٨٤ - لَدُن

٨٥ - لَدَى

[تقدّم الحديثُ عنهما عند حديث المصنّف في «عند»، حيث قال بعد أن أنهى

الحديث فيه :

[وقد أغناني^(١) هذا البحثُ عن عَقْدِ فَضْلِ لِلدُنْ، وَلِلدَى في باب اللام].

* * *

(١) انظر ما تقدّم ج ٤٤٩/٢.

فهرس الجزء الثالث

حرف الكاف

٦٠ - الكاف المفردة	٣٠ - ٧
٦١ - كي	٤٠ - ٣١
٦٢ - كم	٤٩ - ٤١
٦٣ - كآين	٥٤ - ٥٠
٦٤ - كذا	٥٩ - ٥٥
٦٥ - كلا	٧١ - ٦٠
٦٦ - كآن	٨٣ - ٧٢
٦٧ - كَلْ	١٢٥ - ٨٤
٦٨ - كلا وكلتا	١٣١ - ١٢٦
٦٩ - كيف	١٤٥ - ١٣٢

حرف اللام:

٧٠ - اللام المفردة، لام الجر	٢١٦ - ١٤٩
لام الجزم	٢٣٧ - ٢١٧
اللام غير العاملة	٢٨٢ - ٢٣٩
٧١ - لا	٣٥٥ - ٢٨٣
٧٢ - لات	٣٦٦ - ٣٥٦
٧٣ - لو	٤٤٢ - ٣٦٧
٧٤ - لولا	٤٦٤ - ٤٤٣

٤٦٦ - ٤٦٥	٧٥ - لو ما
٤٧٦ - ٤٦٧	٧٦ - لم
٥٠٠ - ٤٧٧	٧٧ - لَمَّا
٥١٠ - ٥٠١	٧٨ - لن
٥١٥ - ٥١١	٧٩ - ليت
٥٤٠ - ٥١٦	٨٠ - لعل
٥٤٧ - ٥٤١	٨١ - لكن
٥٥٢ - ٥٤٨	٨٢ - لكن
٥٦٦ - ٥٥٣	٨٣ - ليس
٥٦٧ وانظر:	٨٤ - لدن
٤٤٩/٢	٨٥ - لدى

* * *

بسم الله الرحمن الرحيم